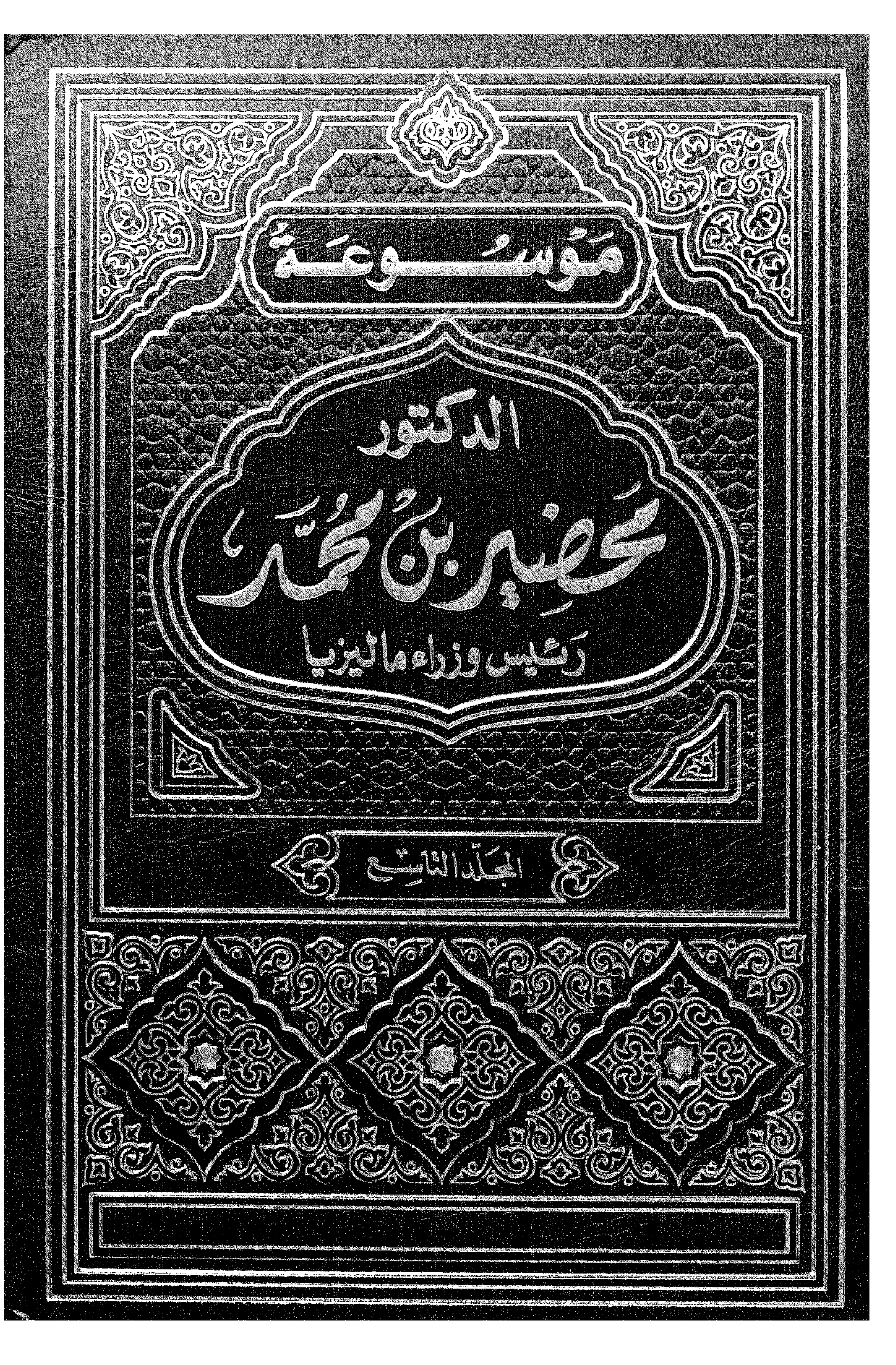

موسوعة
الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا
المجلد التاسع







موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد التاسع



موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد التاسع

التنمية والتعاون الإقليمي

دار الكتاب اللبناني
بيروت
دار الفكر - كوالالمبور

دار الكتاب المصري
القاهرة
دار الكتاب - ماليزيا

مَوسُـــوعَـــةُ

الدكتور



رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة

نخبة من كبار المترجمين والأســاتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ

د. ياســر شعبــان

أ. فــاروق لقمــان

أ.طلعــت الشايــب

د.توفيق علي منصور

أ.احمـد محـمـود

أ.عبدالحميـد دابـوه

د.رمضان بسطاويسي

أ.احمد عبدالحميـد

أ. محمد رشـــدي

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤

القـاهـرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة

فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)

Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بـيروت

شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت

تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١

بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)

Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur دار الفكر - كوالالمبور

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur

Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H — الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

I.S.B.N 977-238-738-7

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

الجزء الأول

التنمية الإقليمية والمجتمع الباسيفيكي



المحتويات



قمة التنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (تناقضات في التنمية)
كوبنهاجن، الدنمارك في ١١ مارس ١٩٩٥.

مع أن ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع منذ خمسين عامًا يبدأ بعبارة «نحن شعوب الأمم المتحدة . . .» ، فإن هذه هى المرة الأولى التى نلتقى فيها على هذا المستوى لمناقشة عامة الناس ومشاكلهم ، وتنميتهم الاجتماعية ، وهو ما يدعو للشك . وبما أن تحقيق ذلك احتاج منا إلى خمسين سنة فهذا اختبار لالتزامنا تجاه مصير عامة الناس وبيان لفشل الجهود متعددة الأطراف ، التى أخرجته عن الخط المرسوم لها طوال ما يزيد على خمسة عقود ، معارك الحرب الباردة الأيديولوچية . وقد قضت تلك المواجهة ، التى كانت تقع فى العادة على أرض الغير ، على معظم خطط العمل الاجتماعى الخاص بوكالات الأمم المتحدة . إذ باتت جهود التنمية الدولية تعتمد على درجة الدعم الذى تقدمه الدولة النامية لأى من القوتين الأعظم . وصارت مناطقنا حلبة صراع لتلاعبات القوى العظمى وميادين للمعركة الدائرة بينها . ولم تعد الدول النامية سوى دمى يحركها من يحركها .

لقد جعل الدمار وما عاناه الناس من ألم وما لحق بهم من ظلم الكثير من تلك الدول مشلولة وعاجزة عن عمل التعديلات اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية . وأفغانستان والصومال وكثير غيرهما من بين الدول التى أصابها الخراب ؛ فقد دُمرت بنيتها التحتية ، ويعيش أهلها فى حالة من الفوضى التامة . ومازالت عملية التهميش مستمرة حتى الآن رغم ما تحقق من تقدم فى العلوم والتكنولوچيا .

وبالنسبة لشعوب العالم ، لم تعانِ الغالبية العظمى منها من الحرمان وحسب ، بل إن ما هو أدهى وأمر هو ضياع الكرامة الإنسانية . ولنضع فى اعتبارنا أن ما يربو على مليار شخص حُصروا فى منحنى الفقر المدقع الذى يهبط بهم بصورة دائمة إلى مرتبة النويع .

ويواجه الأمم المتحدة تدفق ضخم قوامه حوالى ١٩,٧ مليون لاجئ عالمى . والكل يعترف بأن الهجرة كابوس تعانى منه الدول المتقدمة ، ولكن الهجرات تحدث كذلك اضطرابات حادة وتفرغ الدول النامية من الموارد البشرية الضرورية . وما من فائدة ترجى من ترحيب الدول المتقدمة بالمهرة والمتعلمين ترحيبًا متحيزًا .

وحتى مع اتخاذ المجتمع الدولى الخطوات المصيرية الأولى فى الألفية الجديدة ، فلن يحدث سوى أن يربكنا ظهور «الدول المتخاذلة» فى أعقاب تفتت الدول وانهيارها . ولا يمكن الحفاظ على سحر ساعة منتصف الليل فى لحظة الاستقلال . فالبلاد تتعثر فى سيرها وتتخلف عن الركب ، وتظل آمال الشعوب بلا تحقيق إلى حد كبير ؛ ومن المفارقة أن ذلك يحدث فى زمن التقدم العلمى والتكنولوچى النوعى الذى كان ينبغى أن يفيد المحتاجين أيما إفادة .

وحتى فيما بين الدول المتقدمة ، يمكننا اكتشاف عوامل الدولة المتخاذلة . فقد ظهرت على السطح التناقضات والاستقطابات ، وهو ما يعكس العيوب المحتملة فى الاتجاه القومى . ونحن نرى قدرًا خطيرًا من الفقر والتشرد والبطالة ، وتفشى الجريمة والمخدرات فى جيوب تلك المجتمعات ، حتى فى أكثر الدول تقدمًا . ولا بد لهذه الدول من استيعاب الدروس ؛ ولابد من تطبيق التغيير والتعديلات عليها كذلك ، وخاصة تلك المتصلة بمعدلات الدخل والاستهلاك العالية التى لا سبيل إلى كبح جماحها ، وبانهيار وتحلل القيم الأخلاقية فى مجتمعاتها . وتحسن هذه الدول ، التى يفترض أنها قاطرات النمو العالمى والنموذج الذى يُحتذى فى المعايير ، بتنفيذها تلك التغييرات بدلاً من السعى إلى تولى مهمة وعظ الآخرين .

ونرى كذلك جوانب العنصرية والتحديات العرقية فى تلك الدول . و فى بعض الحالات جعل الانهيار الاقتصادى واعتلال المجتمع آراء الماضى الإنسانية عقيمة . ونُسيت إلى حد كبير الأهداف التى اتفق عليها دوليًا ، مثل نسبة ٠,٧ بالمائة من أجل ODA التى أُكد عليها فى ريو عام ١٩٩٢ , وهناك تناقص شديد فى التسامح يصحبه إصرار شديد على

التجانس مع جماعة واحدة ونسق واحد من القيم . فعلى سبيل المثال ، كانت هناك حالة من التشنج بشأن ارتداء الحجاب عند الذهاب إلى المدرسة فى أوروبا مؤخراً . إن تضمينات ذلك مثيرة للإزعاج . إذ لابد من أن يتجه مستقبل البشرية إلى العولمة والتعددية السياسية والتعددية الثقافية ، وليس إلى الاقتصار على مناطق وكتل وسيادة نسق واحد للقيم .

وما زلنا عاجزين عن فعل أى شىء حيال تلك الأعمال الوحشية التى ترتكب فى البوسنة ورواندا . ولم يمكن لكل إرادة أوروبا السياسية إنقاذ الآلاف ممن ضحى بهم فى البوسنة . وإذا كانت الشيشان مسألة داخلية ، فإن تيان آن من[ميدان السلام السماوى] ليس كذلك ، ولم تتخذ آلة الأمم المتحدة بكاملها أى رد فعل تجاه المذبحة التى وقعت فى رواندا وتمنعها . والواقع أن أول رد فعل كان هو الهروب من الخطر إلى الذات .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة والمجتمع الدولى يقف عند تقاطعات ولحظات محددة كثيرة ، إلا أن رد فعلنا الجماعى كان أقل مما يجب فى كل مرة تقريبًا . فنحن ننتقل من مؤتمر كبير إلى آخر ، حيث نعلن بعزم شديد برامج العمل الكونية ، ولكننا لم نوفر وسيلة التنفيذ بالقدر الكافى . ويبدو أننا نتخبط ونسير بلا هدف محدد لإعطاء معنى للترابط الكونى ، ولكننا نجد أنفسنا نتحدث لغة خطابية وحسب ، دون أن نكون قادرين على التفريق بين المصلحة الذاتية ورعاية البشرية ورفاهيتها وسعادة الكوكب .

وفى السنوات القليلة الأخيرة تغير مفهوم التنمية باعتباره مفهومًا خاصًا بالأهداف الاقتصادية التركيبية إلى مفهوم للمكاسب الاقتصادية الحقيقية وتوفير الحاجات الإنسانية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإنسان الموجود فى مركز التنمية . ومن الواضح أن السوق الحرة وحقوق الإنسان الانتقائية وحدها لن تفعل ذلك ، ومما يؤسف له أننا لم نع درس فشل الشيوعية والاشتراكية الفابية . ورغم نقاط ضعف الرأسمالية والسوق الحرة ، فلم يسمح إلا بنموذج غربى واحد . ولا يعترف أحد بالفشل الواضح لما تسمى بقاطرات النمو . وفى الوقت ذاته لا ينظر إلى اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية الناجحة على أنها قاطرات محتملة .

وبدلاً من ذلك ينظر إلى معدل النمو المرتفع فى تلك المناطق على أنه تهديد للشمال الصناعى . ويبدو أن السياسة المتفق عليها هى تصنيف تلك الدول ثم وضع العراقيل فى طريقها .

يجب عدم الاستمرار فى النظر إلى العالم النامى على أنه حفرة بلا قاع مخصصة لبرامج المساعدات والرفاهية الغربية الهزيلة . ولا بد من أن يعطى العالم النامى مكانه الصحيح فى الوقت الذى ينبغى فيه اعتبار تكوين مجموعة السبعة متنافيًا تنافيًا خطيرا مع الوقت الراهن . وهذا كله يتطلب إحداث تغييرات كبيرة فى المفاهيم الأساسية . وينبغى كذلك على الأمم المتحدة عدم الاستمرار فى أن تكون مكانًا لتأديب العالم النامى طبقًا للنموذج الغربى ذى «المقاس الواحد الذى يصلح للجميع» .

وتقع قضية الحكومات والمجتمع فى موضع القلب من التنمية . فمن المؤكد أنه على الحكومة فى حال استمرار فشلها فى تحقيق ما هو منتظر منها أن تترك الحكم . وقضية الحكم والمحاسبة هذه ، التى تجدد بتفويضات جديدة من خلال العملية الديمقراطية ، تنطبق على الجميع ، وليس على الدول النامية وحسب . ولابد من أن يضع التمكين فى حسابه الجماعات المعرضة للخطر كالمرأة والأقليات الموجودة فى المجتمعات كافة . وقد تحقق فى هذا المجال قدر كبير من التقدم فى العالم النامى . حيث ولت أيام الزعيم نصف الإله إلى حد كبير .

وفى جنوب آسيا ، حيث أدير التغيير إدارة فعالة ، بحثت أمور كثيرة لاتخاذ القرار المناسب ، ولن تتكرر أخطاء الغرب الواضحة . وسيظل ارتباط الحكومة والهدف القومى المحدد هو شرط التنمية . لقد تركنا المفاهيم الاشتراكية الخاصة بدولة الرفاهية من أجل مجتمع المشاركة الكاملة الذى يحركه العمل .

وبالنسبة لماليزيا ، سوف يعزز النمو بالمساواة والمسئولية الاجتماعية ، وبينما نحاول السيطرة على عناصر العولمة الإيجابية ، حيث حركة رأس المال السريعة ، نظل ملتزمين

بتقليل الفروق بين الدخول وتفاوت الفرص ، وأنا على ثقة من أننا سوف نحقق أهدافنا الخاصة بالنمو الكيفى وتحسين أحوال كل ماليزى باعتباره مورداً مؤلفًا فى قالب من التعددية السياسية والتعددية الثقافية .

بينما كانت الحكومة الماليزية فى الخمس والعشرين سنة الأولى من الاستقلال الفاعل الرئيسى فى ممارسة إعادة بناء المجتمع ، لم يكن القطاع الخاص مشاركًا فى عملية إعادة بناء مجتمعنا وحسب ، ولكنه كان مكلفًا كذلك بخلق فرص النمو الاقتصادى من أجل تحقيق ما تهدف إليه الأمة وهو أن تصبح دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ .

إننا عاقدون العزم على تنمية الأمة بطريقتنا على كل الأبعاد ؛ اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وروحيًا ونفسيًا وثقافيًا . إنها رؤية خاصة بمجتمع ماليزىٍّ ديمقراطى ومتسامح ومتعاطف ونزيه وعادل اقتصاديًا ، وتقدمى ومزدهر ، ويمتلك اقتصاداً تنافسيًا وديناميكيًا وصحيحًا ومرنًا امتلاكًا تامًا .

وبينما نسعى نحن وجيراننا إلى إحداث تقدم اجتماعى اقتصادى ، فلا يسعنا إلا أن نأسى للعوائق الخارجية التى تهدد بإخراجنا عن الخط . ونحن نشعر بالقلق من الضغوط وغيرها من الوسائل التى يتبعها البعض فى الشمال للنيل من ميزاتنا التنافسية المحدودة ، وخاصة العمالة والموارد الطبيعية . لقد استغل الشمال هذه الأصول نفسها استغلالاً تامًا فى بلاده وفى بلادنا حين كان يحكمنا . وهو الآن يسعى إلى وقف نمونا عن طريق إدخال حقوق الإنسان والبند الاجتماعى والشروط البيئية . فهل كان الشمال يهتم بهذه الأمور حين كان فى مرحلتنا من النمو؟



الحوار الباسيفيكى (شرق آسيا - منجزات وتحديات) ببنانج ، ماليزيا فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

فى الربع الأخير من القرن كنا ننمو بمعدل يقترب من السبعة بالمائة فى العام ، وفى السنوات السبع الأخيرة كان معدل نمونا هو ٤ ,٨ بالمائة سنويًا ، بينما كان معدل التضخم ٦ ,٣ بالمائة . وعلى امتداد الجيل القادم حتى عام ٢٠٢٠ ، نأمل أن ننمو بمعدل سنوى مقداره سبعة بالمائة ، وإذا استطعنا ذلك ، فمن الممكن بحلول ذلك لعام أن نصبح دولة متقدمة تمام التقدم حيث يكون مستوى المعيشة مساويًا لمستوى المعيشة فى الولايات المتحدة فى الوقت الراهن .

ونحن نستمد قدرًا من التفاخر من حقيقة كوننا أول دولة فيما كان يعرف وقتها باسم «العالم الحر» تهزم التمرد الشيوعى ، كما أننا نستمد قدرًا من الفخر من حقيقة أننا عما قريب ، ولا أقول متى ، سوف نجرى عاشر انتخابات عامة عندنا ، إننا فخورون بحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٥ ، حين أجرينا أول انتخابات لاختيار أول حكومة موالية لإندونيسيا ، أجرينا ثمانية انتخابات لا شك فى حريتها فى أعوام ١٩٥٩ و١٩٦٤ و١٩٦٩ و١٩٧٤ و١٩٧٨ و١٩٨٢ و١٩٨٦ و١٩٩٠ ، وهى الانتخابات التى لم تفز فيها أحزاب المعارضة بمقاعد وحسب ، بل تمكنت من تولى السلطة فى حكومات الولايات ، وهذا رقم قياسى بالنسبة لديمقراطية نامية وجديدة حصلت على استقلالها حديثًا .

نحن دولة ديمقراطية ، رغم القهقهات والابتسامات الساخرة . فما كان لهذا البلد متعدد العرقيات ومتعدد الديانات ، رغم كل ما فيه من مصاعب وتحديات ، أن يحقق ذلك بدون الديمقراطية الصحيحة والمستدامة ، ويعلم الله ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا أخذنا بالشكل السويدى من الديمقراطية أو الشكل اليابانى أو الشكل الإيطالى ، إننى أقول هذا ولا

أعنى التلميح إلى وجود ما يسوء الشكل السويدى أو الشكل الإيطالى أو الشكل اليابانى ، ما أعنيه فقط هو أن لكل ما يخصه .

ومن المؤكد أنه ما كان لنا أن نحقق ذلك لولا السلم والاستقرار السياسى وضمان حكم القانون . وما كان لنا أن نحققه لو كنا فاسدين كما يقال عنا . فالدول الفاسدة لا تحقق نموًا مقداره ٨ بالمائة واستقرارًا سياسيًا ، ولن أقول شيئًا عن الرقم القياسى فى بلدان المنتقدين السابقين .

يعود بعض الفضل إلى الحكومة ، ولكن دعونى أقول إن هذا البلد ما كان ليحقق ما حققه لو لم يكن شعبنا مستعدًا لأن يبذل الدم فى الكفاح من أجل السلام ومن أجل مستقبله . لقد كان الشعب على استعداد لأن يكد ويعرق لبناء هذه الأمة . إن ما عليه ماليزيا اليوم هو فى الغالب نتيجة لعبقرية الشعب الماليزى وشجاعته وعرقه .

دعونى أقول لكم كذلك إنه ما كان لنا أن نكمل رحلتنا إلى الحاضر بنجاح لولا مساهمة أصدقائنا فى الخارج ، ومن المستحيل بالنسبة للماليزيين أن يفكروا فى رحلة ناجحة إلى مستقبلهم فى عام ٢٠٢٠ دون المساهمة الكبرى لأصدقائنا فى الخارج ، فهذا ليس ممكنًا بكل صراحة .

وبسبب هذا الإنجاز أود أن أؤكد أن لكم الأهمية التى نوليها لضمان أكبر قدر ممكن من الاستثمارات والتكنولوجيا والمعرفة الأمريكية . لقد تحقق قدر كبير فى الماضى ، وأظن أنه ليس بكاف . فلا بد من تحقيق ما هو أكثر من ذلك بكثير .

وطبقًا لما تقوله السفارة الأمريكية ، فإن الولايات المتحدة تبيع فى الوقت الراهن لماليزيا أكثر مما تبيعه لأوروبا الشرقية مجتمعة ومعها روسيا . وهذا يبدو جيدًا . نعم هو كذلك . غير أنى أعتقد أن التجارة بين ماليزيا والولايات المتحدة ينبغى أن تحقق أرقامًا أعلى وجديدة .

تتمتع الشركات الأمريكية بسمعة جيدة نسبيًا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا . ونحن

نود أن نرى سمعتها وقد تحسنت أكثر وأكثر .

وما أقوله عن الولايات المتحدة ينطبق على كل الاقتصادات الممثلة فى هذه القاعة ، وأعنى بحق كل الاقتصادات . فاليابان قامت بأهم دور فى قصة النمو الماليزى . والبعض يعتبر اليابان الآن دولة من الماضى . وأنا أعتقد أنها ما زالت دولة من المستقبل .

دعونى الآن أنتقل إلى موضوع أوسع .

دعونى أركز ملاحظاتى على ثلاث نقاط وحسب . دعونى أولاً أقدم أقوى دليل ممكن بالنسبة للنسق العقلى الجديد والحملة الجديدة التى ينبغى على كل الدول الممثلة هنا الانضمام إليها ، وأنا على يقين تام من أننا يجب أن نعمل معًا لأول مرة فى التاريخ الإنسانى من أجل أول مصلحة كونية عامة واحدة تقوم على مبدأ الرفاهية التعاونية .

الأمر الثانى هو أنه يجب علينا الترحيب بالعالم كله وإشراكه وتشجيعه وجره إلى صنع رفاهية مستقبلية فى شرق آسيا . ولن يكون ذلك فى مصلحة شرق آسيا وحدها . إذ سوف يعم خيره العالم بأسره .

الأمر الثالث هو ضرورة السعى لإقامة نظام عالمى جديد لا يقوم على فكرة الرفاهية المشتركة وحسب ، بل كذلك على الفهم المتبادل والاحترام المتبادل .

إن كثيرين منا فى هذه القاعة يشغلهم إلى أقصى حد تزايد جاذبية مواقف «أفقِر جارك» . فهناك مناطق على قدر كبير من الانشغال على المستوى الداخلى يصرفها عن رؤية غيرها وهم يجرون بسرعة ، ويتعدونها . وهناك مناطق معرضة لخطر الانكفاء على الذات . وهناك أخطار التكتلات التجارية المنكفئة على ذاتها .

إننى لا أدين النزعة الإقليمية . أبدًا لا أدينها . فبعد ربع القرن ، ندرك نحن أعضاء «الآسيان» جميعًا مردودات تجربة «الآسيان» المباشرة البارزة وكذلك نتائجها غير المباشرة البارزة إدراكًا كبيرًا ، ونحن لم ننشئ مجتمعًا للسلم والاستقرار وحسب ، بل أنشأنا كذلك

مجتمعًا ملتزماً قولاً وفعلاً بالنزعة الإقليمية المنفتحة .

ومادام هذا الالتزام بالنزعة الإقليمية المنفتحة قائمًا ، وكان هناك إيمان بانفتاح الأقاليم ، فإني أعتقد أن لكل إقليم الحق في تنظيم نفسه والتعاون فيما بين دوله . والواقع أنه إذا كان هناك التزام بالنزعة القومية المنفتحة وهذا السعى لفتح الأقاليم ، فإن الدول الإقليمية عليها واجب التعاون ، وبذلك تساهم في النزعة القومية المنفتحة .

ولكن أيوجد بيننا من هو غير مهموم بالدوافع الحمائية التى تظهر على المستوى الإقليمى وكذلك على المستوى القومى ، حتى من جانب أبطال التجارة الحرة السابقين ؟

بانتهاء الحرب الباردة أتيحت لنا لأول مرة فى التاريخ البشرى فرصة بناء نظام اقتصادى كونى واحد . وهذا فى الحقيقة أمر لا بد منه . وما يجب على القيادة بعيدة النظر والمستنيرة ضمانه هو أن يكون هناك نظامًا اقتصاديًا كونيًا واحداً بأسرع ما يمكن . ولابد من أن نضمن أكبر قدر ممكن من الرفاهية للجميع ، ولابد من أن نضمن أننا نخلق مصلحة عامة كونية مزدهرة .

انتشرت فى ثلاثينيات القرن العشرين سياسات «أفقِر جارك» . وإبان الحرب الباردة ، كانت الغلبة لسياسات «أجعل صديقك مزدهراً» و«أفقر عدوك» . وها قد حان الوقت كى نتبنى جميعًا سياسات «اجعل صديقك مزدهرا» . وهذا هو ما نسعى نحن إلى تحقيقه فى «الآسيان» مع جنوب شرق آسيا الأكثر اتساعًا . ونحن جادون إلى حد كبير فى ذلك .

وهذا هو ما تتعمد ديمقراطيات كثيرة فى شرق آسيا عمله . ولا يقل الأمر شرفًا إن كنا نفعل ذلك بدافع من حبنا لأنفسنا أكثر منه بدافع من حبنا لجيراننا أو إقليمنا .

تخيلوا ما يمكن أن تكون عليه العواقب لو كان هذا هو توجه كل الاقتصادات على هذا الكوكب وكانت تسعى سعيًا حثيثًا لتحقيق هذه السياسات . ولنتخيل العواقب لو أن سياسات «اجعل صديقك مزدهرا» وأيديولوچيا الرفاهية التعاونية انتشرت . فى هذه الحالة

كان القرن الحادى والعشرون سيصبح أكثر قرون البشرية وفرة وعظمة .

خطا العالم خطوة للأمام حين اكتملت دورة أوروجواى ولم تعد اتفاقية الجات ذيل النكتة التى تقول إن حروف الكلمة تعنى الاتفاقية العامة للكلام والكلام ، ومن المهم إلى حد كبير الإسراع بالتصديق على النتيجة التى جرى التفاوض بشأنها . ومن المهم إلى حد كبير أن نبنى على ما اتفق عليه وأن نسعى إلى المضى إلى ما هو أكثر من ذلك ، بل إلى قدر أكبر من التحرر وإلى قدر أعظم من الحرية الاقتصادية الكونية .

إننى فخور بتصديق ماليزيا على اتفاقية الجات فى ٦ سبتمبر من العام الحالى . فنحن من أول الدول فى العالم التى تصدق على الاتفاقية ، وبعد التصديق هبط معدل الوسط المرجح التجارى الخاص بالحماية لدينا إلى ٥ ,٨ بالمائة . وفى الميزانية الأخيرة مضينا إلى ما هو أبعد من ذلك ، حيث اتخذنا أكثر الخطوات اتساعًا حتى الآن بإلغاء كل رسوم الاستيراد على ٢٦٠٠ صنف من جانب واحد .

وقد يُقال إن ماليزيا على عكس كل الاقتصادات الأخرى اقتصاد منافس ، منفتح إلى أقصى حد على العالم ، مع وجود سوق محررة بالفعل . إن معدل الحماية الخاص بنا منخفض جدًا بالفعل ، ولذلك فإن ماليزيا لن تخسر شيئًا إن انفتحت الدول الأخرى وجرى تخفيض معدل الحماية فى «الآسيان» أو شرق آسيا أو العالم إلى معدل ماليزيا . وقد لا تخسر ماليزيا شيئًا وربما تكسب الكثير .

هذه المقولة مغلوطة لأن الهدف الأساسى لتحرير اقتصاد بلد من البلاد وفتحها أمام كل القادمين ليس لكى تتفاوض مع الآخرين على انفتاح مماثل من جانبهم . فالواقع أن مخترعى مبدأ التجارة الحرة فى القرن التاسع عشر كانت ستدهشهم مقولة المعاملة بالمثل اندهاشًا كبيرًا . ذلك أنهم كان يعتقدون أن المكسب الأساسى الذى يتحقق من فتح دولة لاقتصادها وبالتالى منافسة كل القادمين ، وخاصة الأكثر قدرة على المنافسة ، هو ما يطرأ على قدرتها التنافسية وقوتها من تقدم . وهذا هو ما يبرر تحرير التجارة . وقد كانوا ، ولا

يزالون ، محقين كل الحق فى ذلك . إذ كيف كان يتسنى للاقتصاد الماليزى أن يصبح قادرًا على المنافسة لولا ذلك؟

لا يمكن لأى اقتصاد أن يصبح قادرًا على المنافسة إن هو اعتمد على المعونات وعلى تحاشى منافسة من هم أكثر قدرة على التنافس وأفضلهم ، وليكن الله فى عون من يرغبون فى الاختفاء وراء أسوار الحماية العالية . فهذه وصفة أكيدة للانهيار والضعف .

فى يوم من الأيام ، فى زمن ليس ببعيد ، كان شرق آسيا يضم اقتصادات غير قادرة على التنافس أو فقيرة أو راكدة أو ما هو أسوأ من ذلك . إذ فُقد الأمل فى كل اقتصاد بدون استثناء فى وقت أو آخر خلال فترة ما بعد الحرب باعتباره مفقودًا أو ميتًا . ودعونا لا ننسى أنه حتى أوائل الخمسينيات كانت لا تزال هناك تقارير عن اليابانيين الذين يموتون بسبب سوء التغذية والجوع الشديد ، وقد يئست أكثر من حكومة يابانية بشأن احتمال أن تصبح اليابان اقتصادًا قادرًا على التنافس ويتمتع بديناميكية .

أما اليوم فكل اقتصادات شرق آسيا تقريبًا ينظر عليها نظرة فيها مبالغة . ولله المعجزة لله كلمة شائعة ، وغالبًا ما نقارن بأكثر الحيوانات شراسة وإخافة ، وينظر فى الوقت الراهن إلى هذا الإقليم من قطع الدومينو على أنه إقليم المولدات ، فمن الواضح أن ثورة اقتصادية من نوع ما قد وقعت .

ويتوقع الجميع أن تستمر هذه الثورة التراكمية حتى وقت لا بأس به من القرن الحادى والعشرين . ومن أنا كى أختلف مع ذلك ، ما دامت التوقعات جميعًا على هذا القدر الكبير من القبول والراحة؟

إن ما نريد نحن أبناء شرق آسيا أن نؤكده هو أننا لا نطلق النار على أقدامنا أو على أى جزء أكثر أهمية من جسمنا . فنحن لا يسعنا التخلى عن الجهد الشاق والعرق والكد والكد والكد . ولا يجب أبدًا أن نصبح متغطرسين بحال من الأحوال ، وأنا أعتقد دائمًا أن الغرور

على الدوام يسبق السقوط ، ويجب علينا أن نستمسك دائمًا بتواضعنا الآسيوى الطبيعى .

كما يجب علينا أن نستمسك بالتزامنا بالنزعة الإقليمية المنفتحة . وقد قلت مرارًا إن هذا لا بد أن يعنى أنه يجب علينا فى أى جهد إقليمى نقوم به أن نتمسك أولاً وقبل أى شىء بالسعى لفتح إقليمنا أكثر وأكثر ، والأمر الثانى هو أنه يجب علينا التأكد من أن النوايا تترجم إلى واقع . فلابد من أن ينفتح إقليمنا أكثر وأكثر . وهذا ما رأيناه يحدث فى شرق آسيا ، وخاصة خلال العقدين الماضيين . وهذا هو السبب فى أننا الآن على أقصى قدر من الديناميكية والقدرة على التنافس .

وفى عام ١٩٩٢ تفوق الاقتصاد الإقليمى فى شرق آسيا على الاقتصاد الإقليمى الأوروبى من ناحية تساوى القدرة الشرائية . وفيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكى ، لن يتحقق هذا قبل عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك .

منذ بدء الأوروبيين سعيهم لإقامة اقتصاد أوروبى واحد فى منتصف الثمانينيات ، كان شرق آسيا أسرع إقليم متكامل فى العالم ، ولهذا السبب لابد من أن نشكر أمريكا جزيل الشكر بسبب «اتفاق پلازا» .

وبسبب دفع الاستثمار لها فى المقام الأول ، زادت تجارة شرق آسيا البينية فى التسعينيات بمعدل قدره ٢٠ بالمائة سنويًا . وعند بلوغ تجارة شرق آسيا البينية معدل ٤٣ بالمائة يكون اقتصاد شرق آسيا الإقليمى أكثر تكاملاً من اقتصاد النافتا الإقليمى . وعلى عكس الحالة الأوروبية وحالة النافتا ، فإن تكاملنا الإقليمى الضخم ، الذى لايزال فى تصاعد ، يحركه القطاع الخاص بالكامل . وهو نتيجة خالصة لقوى السوق . ولا بد أن يظل الأمر كذلك فى السنوات المقبلة .

إنى أود باختصار أن أؤكد على ضرورة ترحيبنا الودى بأوروبا الشمالية وغرب أوروبا فى صنع مستقبلنا الاقتصادى ، وبذل الجهد لإشراكهما فيه ، وتشجيعهما على ذلك بقوة ،

بل وشدهم إليه شداً إن استدعى الأمر . وبدون أن نهمل أى أحد بالمرة ، وبينما نحرث كل حقل فى كل أنحاء العالم ، لابد من أن يكون هدفنا الاستراتيجى بكل تأكيد هو الشركات الأمريكية الشمالية والأوروبية الغربية من كل حجم : الضخم منها والكبير والصغير .

والآن يقول الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى إنَّه بحلول عام ٢٠٠٠ ، الذى لا يفصلنا عنه سوى ٦١ شهراً ، سيكون هناك ٤٠٠ مليون فى شرق آسيا متوسط دخل الفرد منهم هو نفس متوسط دخل الفرد فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا . بعبارة أخرى ، سيكون هناك عدد من المستهلكين فى شرق آسيا ذوى القدرة الشرائية العالية يفوق عدد المستهلكين الأمريكيين الشماليين والأوروبيين ذوى القدرة الشرائية العالية . ويقول صندوق النقد الدولى إنه من الآن حتى عام ٢٠٠٠ سوف يرتفع إجمالى الدخل القومى بمقدار ٧,٥ تريليون دولار . وسوف يكون أكثر من نصف هذه الزيادة من إنتاج شرق آسيا .

ورغم هذه الإحصائيات المرعبة ، لا يزال كثيرون منا يشعرون أن على معظم سائر العالم أن يدرك فرصة شرق آسيا . وبالطبع هناك من يزيدون على ذلك ممن يكتفون بأن يرونا على أننا «خطر شرق آسيا» .

دعونى الآن أنتقل إلى النقطة الأخيرة ، فأنا أعتقد أن هناك بالفعل حاجة كبيرة لأن يكون هناك قدر أكبر من التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل .

هناك الآن من يرون المستقبل فى ضوء «صدام الحضارات» . فقد أنهى صمويل هنتنجتون مقاله فى مجلة «فورين أفيرز» بالدعوة إلى التعايش بين حضارات العالم الكبرى . وأظن أن البروفيسور هنتنجتون مخطىء إلى حد كبير وأن توجهه الخاص بالصدام شديد الخطور ، إلا أن النقطة التى أود التأكيد عليها هى أن التعايش لا يكفى . لما لا نضع هدفًا أكبر من ذلك؟ لما لا يكون التفاهم المشترك؟ لما لا يكون التقدير والاحترام المتبادلان؟

منذ شهر تمامًا ، وفى قمة «أوروبا وشرق آسيا» التى نظمها المنتدى الاقتصادى

الدولى ، تحديث الأوروبيين ليس فقط أن يفهمونا ، بل كذلك أن يقدروا التعددية .

ولأكن صريحًا كل الصراحة . يجب أن ينال الحكم السيئ إدانة البشرية جمعاء . فالفظائع هى الفظائع ، حيثما وقعت . ولا يقل عمل وحشى عن أى عمل وحشى سواه لمجرد أنه آسيوى .

إلا أننى أسأل الأوروبيين عن السبب فى أن الكثيرين فى أوروبا يفهمون ويقدرون حقيقة أن الموسيقى الآسيوية ينبغى أن تتطور بالسبيل الخاص بها ولا ينبغى أن تكون محاكاة عظيمة للبيتلز وأزنافور وموتسارت . ومع ذلك هناك الكثيرون ممن لا يقبلون أى شكل آسيوى للحكم لا يكون نسخة طبق الأصل من الشكل الأوروبى .

لماذا نجد أن الكثيرين ةجدًا من الأوروبيين يفهمون ويقدرون الفن الآسيوى ويحتفون بتنوع ضخم ويدركون أنه من الطبيعى ألا يكون نسخة بالكربون من الفن الأوروبى؟ فى حين نجد أن هناك الكثيرين جدًا ممن يصرون على أن الأساليب الآسيوية الخاصة بالأعمال التجارية والاقتصاد والسياسة والإدارة لا تكتسب مشروعيتها ما لم تكن نسخًا بالكربون من الأساليب الأوروبية .

لماذا الاحتفاء بالموسيقى والفنون والآداب الآسيوية لأنها تختلف اختلافًا حقيقيًا عن الموسيقى والفنون والآداب الأوروبية ، بينما يشين الكثيرون القيم وأساليب الحكم والسياسة والاقتصاد الآسيوية ويبغضونها حين يجدونها مختلفة؟

إنى فخور ،باعتبارى آسيويًا ، بالمنجزات التى تمكن شرق آسيا من تحقيقها فى الفترة الأخيرة ، إننا ننعم بسلام أكثر ضمانًا من أى وقت خلال القرن والنصف المنصرم . ومع ذلك لا تزال أمامنا مسافة كبيرة لابد لنا من قطعها .

لقد رأينا مسيرة التحول الديمقراطى ، وتمكين الشعوب ، وحقوق الإنسان بحجم نادرًا ما رآه أحد فى تاريخ البشرية . إنها مسيرة لا مثيل لها, ولا يمكن لأحد أن يوقفها ، إن

متوسط العمر فى شنغهاى الآن يزيد على متوسط العمر فى نيويورك ، ومع ذلك فنحن لا نزال فى بداية رحلتنا الطويلة . ولا يمكن أن نجلس عاقدين ذراعينا ونرضى بما حققناه حتى الآن .

وفى وقت قريب جداً أصدرت المفوضية الأوروبية ورقة خاصة بسياسة فتح الطريق تحت عنوان «نحو استراتيجية آسيا الجديدة» . وتقول الورقة إن «وزن آسيا الاقتصادى المتنامى يولد حتماً ضغوطاً متزايدة من أجل القيام بدور أكبر فى الشئون الدولية» . وفى الوقت ذاته فإن انتهاء الحرب الباردة خلق بيئة إقليمية من السيولة السياسية التى لا مثيل لها . ونتيجة لذلك ينبغى على الاتحاد الأوروبى أن يسعى لتطوير حواره السياسى مع آسيا كما ينبغى عليه البحث عن سبل لربط آسيا أكثر وأكثر بإدارة الشئون الدولية ، مع العمل على الوصول إلى شراكة الأكفاء

لا أدرى إن كانت هذه الكلمات سوف تتحول إلى واقع أم لا . ولكن ربما كان الاتحاد الأوروبى يسير على الطريق الصحيح ، وفى هذه المرحلة لا أعتقد أن شرق آسيا يفكر حتى فى المساواة ، ولكننا نطالب ببعض الاحترام . وربما يكون من حقنا فى الأيام المقبلة أن نحظى بالقليل منه .

المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية في إطار الشراكات الدولية (علاقات الشمال والجنوب: المشاكل والتوقعات) جاكرتا، إندونيسيا في ١٦ سبتمبر ١٩٩٤م.

أود لو سمحتم مشاركتكم بعض الأفكار حول موضوع «علاقات الشمال والجنوب : المشاكل والتوقعات» .

إن تقسيم الشمال والجنوب كما تعلمون تأبيد للعلاقات القديمة بين الغرب ومستعمراته . وبعد أن حصلت المستعمرات السابقة على استقلالها كانت تنتظر أن تربطها بسادتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد . إلا أنها سرعان ما أدركت أن هذا لا يمكن أن يحدث . فكل ما حدث هو تغيير في الأسماء من كونها مستعمرات إلى كونها جنوبًا وصار السادة الاستعماريون السابقون الآن يسمون الشمال ، والضغوط القسرية أقل مباشرة وتطبق بدلاً من ذلك باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، غير أن الأثر هو نفسه . ولا بد على المستعمرات السابقة أو الجنوب أن تخضع للشمال ، للقواعد والتنظيمات والسياسات التي توضع في الشمال لمصلحة الشمال .

كيف إذن يمكننا إدارة العلاقات بين الجنوب والشمال؟ كيف نحل المشاكل الناشئة عن هذه العلاقات غير المتكافئة في سياق الحاضر؟ كي نفعل ذلك لا بد لنا من مراجعة التطور في كل من الجنوب والشمال بعد أن ولى عهد الاستعمار .

بعد حصول معظم دول الجنوب على الاستقلال دخلت في صراعات سياسية من أجل السيطرة على الحكم ، وفي البداية كانت هناك محاولات لممارسة أشكال الحكم الديمقراطية ، ولكن بما أنها كانت وهي مستعمرات يحكمها السادة الاستعماريون حكمًا

مطلقًا ، فليس من المستغرب أن تجد الديمقراطية أمرًا لا يمكن إدارته . واختار كثيرون شكلاً من أشكال دولة الحزب الواحد مع التحيز للاشتراكية ، إن لم تكن الشيوعية . وكانت المشروعات المملوكة للدولة وسيطرة الدولة هى المسارات المفضلة لتحقيق التوزيع العادل للثورة بين الشعب .

وقد عرفنا الآن أن الاشتراكية لا تصلح . ففكرة أن الدولة يمكنها توفير كل حاجة من حاجات الشعب فى بلد فقير فكرة غير واقعية . ربما أمكن لإحدى الدول الغنية أن تفعل ذلك إلى حد ما . ولكن الدول الفقيرة لا يسعها تلبية حاجات الشعب . ولا عجب أن الكثير من الحكومات فشلت فى الجنوب . فالأيديولوچيا الاشتراكية ترفض الاستثمار الأجنبى المباشر . وبما أن المشروعات المملوكة للدولة غالبًا ما تُدار إدارة سيئة ، فقد اضطرت الحكومات إلى دعم الهيئات الحكومية أو شبه الحكومية الخاسرة . ولم تتمكن الحكومات بسبب ضعفها من تحقيق ذلك بصورة صحيحة ، وفى الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المنتجة فى الجنوب فى الانخفاض بسبب استغلالها التام فى الأسواق التى يسيطر عليها الشمال ، ومن ناحية أخرى ، ظلت أسعار وارداتها من السلع المصنعة المستوردة من الشمال فى ارتفاع ، وتدهورت أحوال التجارة فى الجنوب وأصبحت أسوأ مما كانت عليه فى ظل الحكم الاستعمارى .

وأدى الفشل فى تلبية حاجات الشعب وتحقيق النمو الاقتصادى إلى عدم الاستقرار . وكانت الحكومات تتغير ، ولكن الإدارة لم تكن تتحسن . ونتيجة لذلك لم تكن المساعدات التى تتلقاها والقروض التى تحصل عليها تستخدم استخدامًا منتجًا . وازدادت الديون إلى أن انعكس تدفق الأموال ، حيث ازداد ما يتجه شمالاً عما يتجه جنوبًا ، أى من الفقراء إلى الأغنياء .

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وتبنى روسيا نظام السوق الحرة ، كان على معظم الدول الاشتراكية فى الجنوب أن تتخلى عن أيديولوچيتها ، كما أن الديمقراطيات الغربية ضغطت

عليها كى تتبنى نظام تعدد الأحزاب والسوق الحرة وإلا واجهت إجراءات عقابية .

وعادت المشاكل القديمة ، كيف تدير حكمًا ديمقراطيًا لم يألفه العامة ولا الخاصة؟ إن حكم الحزب الواحد سهل ، ولكن الخضوع لنزوات الشعب يعقد عملية الحكم ، والنتيجة هى عدم الاستقرار السياسى . وفى بعض الدول يتعدد تغير الحكومات بصورة محيرة دون أن يتمكن أى برنامج من الانطلاق .

وبالنسبة للاقتصاد ، كيف يمكن للدول التى لم تعرف سوى احتكارات الدولة ، دون أن يكون هناك مستثمرون خاصون ورأسمال خاص ومهارة إدارة أن تنتقل إلى نظام السوق الحرة؟ وحتى إن نجحت ، فإن الشمال يمارس عليها كل أنواع الضغوط . وتخضع حكوماتها لكل أصناف الانتقادات والإدانات . وقد تنجح فى اعتناق الديمقراطية والسوق الحرة ، ولكنهم يرون على الدوام أنها لا ترقى للمعايير المطلوبة . فهى ليست ديمقراطية بالقدر الكافى ، وهى تنتهك حقوق الإنسان وحقوق العمال ، وهى تلوث البيئة ، وهى فاسدة ، إلى غير ذلك من انتقادات . بعبارة أخرى ، لا يمكنها أن تتحرر من انتقادات الغرب المتحاملة ، وفى أغلب الأحيان من الضغوط الصريحة .

وقرر الغرب فى الوقت نفسه دعم موقفه بعد أن فقد مستعمراته . فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تطورت فى النهاية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو تكتل تجارى لا أكثر ولا أقل ، وبينما كان الجنوب فيما مضى يتعامل مع دول منفصلة ، بل وكان يحرض الواحدة منها ضد الأخرى ، فعليه الآن أن يتعامل مع تكتل ثابت من الدول الغنية التى على قدر كبير من التقدم ، وظل الجنوب مقسمًا كما كان دائمًا . ولهذا يمكن التحكم فى أسعار السلع الواردة من الجنوب ، بينما أسعار السلع المصنعة الآتية من أوروبا ترتفع أسعارها ارتفاعًا مستمرًا .

لم تنضم الولايات المتحدة إلى الأوروبيين ، إلا أن الولايات المتحدة وحدها حينذاك كانت فى غنى أوروبا بكاملها . فقد أمكنها ممارسة ضغطها دون حاجة إلى الحصول على

تعاون من جانب أوروبا . وإبان الحرب الباردة شعر الشمال بضرورة كسب ود الجنوب خوفًا من أن يساند الكتلة الشرقية . ولكن ما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى فقد الجنوب تلك المزية كذلك وأصبح معرضًا لخطر كبير .

ولو كان الشمال مكونًا بالكامل من أوروبا وأمريكا لسُحق الجنوب من الناحية التجارية بالفعل ، لم يكن هناك ما يمنع الشمال من تثبيت أسعار وارداته من المواد الخام وصادراته من السلع المصنعة . إن أهله يطالبون على الدوام بمستويات معيشة أعلى . ولتحقيق هذا المطلب ، فهو يزيد فقط أسعار منتجاته المصنعة وهوامش ربحه . وإذا لم يكن أهل الجنوب قادرين على الدفع ، فإن الأمر سيكون شديد السوء .

إلا أن اليابان ظهرت كقوة صناعية قادرة على أن تنتج بالفعل كل السع المصنعة التى كان ينتجها حتى ذلك الوقت الغرب الصناعى . كانت فلسفة اليابان التجارية تختلف عن فلسفة الغرب . فهم يؤمنون بالمشاركة فى السوق وليس الهوامش . وبعد أن تغلبوا على ما اشتهر عن سلعهم من سوء ، انطلقوا ينتجون ويسوقون سلعًا ذات نوعية جيدة بأسعار شديدة الانخفاض .

وما من شك فى أنه لولا فلسفة اليابان الخاصة بالأعمال التجارية لما استطاع معظم الناس فى الجنوب دفع ثمن تلك المنتجات كالسيارات والشاحنات الصغيرة وأجهزة الراديو والتلفزيون والأدوات المنزلية .

وبعد أن قوبل اليابانيون فى البداية بمقاومة فقد اخترقوا فى النهاية أسواق أوروبا وأمريكا . وفجأة وجد الغرب الصناعى نفسه عاجزًا عن السيطرة على نفس القطاع الذى أنشأه وتفوق فيه . لقد خسر شرائح ضخمة من أسواقه ، ليس فى الدول النامية وحسب ، بل كذلك داخل دوله . وأخذت صناعات السيارات والصلب والأجهزة المنزلية فيه تنكمش . وازدادت البطالة حتى بات معدلها الآن ١١ بالمائة فى أوروبا و٧ بالمائة فى أمريكا . ومن المفارقة أنه فى أوقات الانكماش الاقتصادى هذه تضطر الحكومات إلى إنفاق المزيد من المال

على تعويضات البطالة .

ولكن لا يبدو أنها سوف تغير أسلوب حياتها ، فالمرتبات مرتفعة ونظام الإعانات مستمر سواء قدرت على توفير ذلك أم لم تقدر . وفى الاتحاد الأوروبى ، قُدِّم الدعم بالفعل للدول ذات الأجور المنخفضة كى تظل الأجور على ما هى عليه من ارتفاع فى الدول مرتفعة التكاليف ، وهم يفضلون ارتفاع معدل البطالة فى تلك الدول على السماح بالمنافسة الأوروبية البينية . ونتيجة ذلك أن تظل غير قادرة على التنافس فى السوق العالمية .

وما جعل الأمور أكثر سوءًا هو ظهور أكثر من يابان صغيرة فى الشرق الأقصى . فقد أظهرت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أنها قادرة مثلها مثل اليابان على التنافس مع الغرب . وظهر مصطلح جديد ـ الدول الصناعية الحديثة ـ وهى الدول التى يمكنها حقًا منع العودة إلى أيام الماضى السعيد للسيطرة الغربية على تجارة العالم والحياة الرغدة . وهذه التسمية متعمدة . ولا بد من اتخاذ إجراء ضد هذه الدول الصناعية الجديدة لكبح جماح نموها .

فجأة أصبحت رفاهية الشعب والعمال والبيئة فى الدول الصناعية الجديدة وغيرها من الدول النامية المتحركة صناعيًا أمرًا يهم الغرب . لابد من أن تصبح هذه البلاد ديمقراطية ، وإذا كانت ديمقراطية بالفعل فلا بد أن تكون أكثر ديمقراطية . لابد من أن تتبع القيم الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال . ويجب ألا تعرض البيئة لخطر أو تصيبها بضرر .

كل ذلك الاهتمام وتلك المخاوف على حقوق الإنسان والديمقراطية يستحق الشكر والثناء إلا أن النتائج الواضحة لتطبيق المعايير الغربية سوف يقضى على القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة فى هذه الدول . ولابد من أن نتذكر أن المزية التنافسية الوحيدة تقريبًا للجنوب النامى هى تكلفة العمالة المنخفضة . وهذه التكلفة المنخفضة لا ترجع إلى الاستغلال ، بل مرجعها إلى انخفاض تكلفة المعيشة فى هذه الدول . ومن ناحية أخرى قد

يكون لدى الغرب مزايا كثيرة . فهو يملك رأس المال والتكنولوجيا والسوق المحلية الغنية ومهارات الإدارة . وإذا ما انتزعنا التكلفة المنخفضة من الجنوب فلن تكون النتيجة ملعبًا مستويًا . سيكون ملعبًا شديد الميل والجنوب فى طرفه الأدنى . وسوف يتوقف تقدمه تمامًا . ولذلك فالتساؤل هو إن كان الاهتمام بمصلحة العمال فى الجنوب أم لا . من الأرجح إلى حد كبير أنه لحماية فرص العمل فى الشمال .

أما فيما يتعلق باليابان ، ذلك البلد الذى أفسد هيمنة الشمال على السوق ، فبالإضافة إلى الإجراءات الحمائية ، مورس الضغط لزيادة قيمة الين ، ورغم نجاح اليابان فى التصدى لذلك فى البداية ، فإن ما تلاه من ضغط أحدث النتائج المتوقعة . فقد عانت اليابان من الكساد وفقدت كل صادراتها القدرة على التنافس .

هذا هو الوضع السائد الآن فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، بين القوى الاستعمارية السابقة والمناطق المستعمرة السابقة . والمشكلة هى أن الشمال لا يقبل فقدانه المستعمرات وسيطرته على اقتصاد العالم ، ويبدو أن مجرد الهيمنة السياسية فى عالم أحادى القطب لا يكفى الشمال .

وليس الجنوب بريئًا من اللوم . فعشقه للنظريات الاشتراكية جعله يفشل فشلاً كبيرًا فى جعل الاستقلال يحقق له الاستقرار والرفاهية . وقد ضاع أكثر مما يجب من الوقت فى الصراعات السياسية لكسب السيطرة على الحكومات . وبما أن كل حكومة يدينها الغرب إدانة قوية بكل أشكال الخطايا ، فقد كان هناك دائمًا متطلعون يشجَعون على الإطاحة بالحكومة الموجودة فى السلطة ، وما إن تتكون الحكومة الجديدة حتى تدان بشدة ويشجَع من يطيح بها ، إنها لعبة الكراسى الموسيقية .

ومن الواضح أنه إذا كان لا بد من حل ، فيجب تغيير النسق العقلى من جانب كل من الشمال والجنوب . ومع الاعتراف بأن الجنوب أكثر اعتمادًا على الشمال ، فإن الشمال يعتمد كذلك على الجنوب إلى حد ما . وليس من مصلحة الشمال إفقار الجنوب .

وحين كانت اليابان تعيد بناء اقتصادها المحطم بعد الحرب ، ركزت هدفها على الدول النامية باعتبارها سوقها الرئيسية . ولكن تلك الدول كانت فقيرة فى عمومها ، والفقراء لا يكونون عملاء جيدين للأعمال التجارية . وسواء أكان ذلك بطريق الصدفة أم متعمدًا ، فقد بدأت اليابان الاستثمار فى منشآت إنتاجية فى الجنوب ، وفى دول الآسيان على وجه الخصوص . وقد انتعشت أحوال تلك الدول بلا استثناء . ومن الطبيعى بعد ذلك أن تصبح أسواقًا جيدة للمنتجات اليابانية . والواقع أن المصانع اليابانية جربت منتجاتها فى جنوب شرق آسيا . ومن جنوب شرق آسيا انتقل اليابانيون إلى تسويق منتجاتهم فى أوروبا وأمريكا .

ومن الواضح أن استثمارات اليابان فى جنوب شرق آسيا ساعدت فى تنمية تلك الدول ، وفى المقابل كانت تلك الدول بمثابة أسواق جيدة وساعدت على عملية التصنيع اليابانية ، فعلى سبيل المثال ما كان لماليزيا أن تكون على ما هى عليه اليوم لولا الاستثمارات اليابانية الأولى ، فهى موقع للاستثمارات اليابانية الضخمة وسوق مربحة لسلعها وخدماتها .

واليوم تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة طريقة معترف بها لتنمية اقتصاد الدول النامية ، وبالطبع ليست اليابان فى الوقت الراهن وحدها ، بل إنه حتى الدول الصناعية الحديثة تستثمر وتساهم فى التنمية الاقتصادية وخلق الثروة فى كل مكان فى الجنوب . ونتجت عن ذلك أسواق جديدة وغنية ، وهى أسواق لليابانيين ودول الشمال الأخرى وكذلك الدول الصناعية الجديدة ، أفقروها وسوف يفقد الشمال الأسواق .

والدرس المستفاد هنا هو أنه من المفيد مساعدة الآخرين كى يصبحوا أغنياء ، وإذا كان الشمال يرغب فى الانتعاش اقتصاديًا ، فإن أفضل طريقة هى استثمار الجنوب وإثراؤه . أما محاولة إعاقة تقدمه بالإصرار على البنود الاجتماعية وقيود الاستيراد من جانب واحد فلن تؤدى إلا إلى إفقار الجنوب وحرمان الشمال من أسواق يحتمل أن تكون جيدة ، والأسوأ من

ذلك أن الفقراء فى الجنوب سوف يهاجرون إلى الشمال ، سوف يذهبون بالملايين هربا من الفقر فى بلادهم . بل إن الشمال فى الوقت الراهن لديه مشاكل مع المهاجرين ، أفقر الجنوب وسوف تتضاعف المشاكل .

صحيح أن الجنوب الذى ينمو بسرعة يمكن أن يشكل كذلك تهديداً للشمال ، فبما لديه من عمالة رخيصة يمكنه طرد بعض منتجات الشمال ، ولكن الشمال على قدر كبير جداً من التقدم فى التكنولوچيا وغنى جداً برأس المال بحيث لا يمكن أن يحل الجنوب محل الشمال حلولاً تامًا فى السوق . هناك بعض المجالات التى من المؤكد بقاؤها فى يد الشمال ، وهذه يمكن للغرب استغلالها . ففى مجالات الفضاء والاتصال والكمبيوتر ، على سبيل المثال لا الحصر ، سوف يظل الجنوب متخلفًا إلى حد كبير . لينتج الجنوب الملابس وغيرها من المنتجات ذات التكنولوچيا المنخفضة لكى ينمو اقتصاديًا . وبدلاً من محاولة إجبار دول الجنوب على تحديد نسلها ، ساعدوها على تقديم تعليم أفضل وكسب الرزق المعقول ، ومن المؤكد أنه لوحظ أن أفضل طريقة للحد من النمو السكانى هى التعليم الجيد وتحضير الناس ، فالذين يعيشون فى المدن الكبيرة والصغيرة لا يسعهم إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى وإن كان دخلهم كبيراً . وليس من قبيل المصادفة أن يكون معدل المواليد مرتفعًا فى الدول الفقيرة ، فإذا لم تكن لديهم أصول أخرى ، فلابد من أن يعتبروا الأطفال أصولهم الوحيدة ، ذلك أنهم الشىء الوحيد الذى يمكن الحصول عليه دون نفقات رأسمالية إضافية ، وما يحدث للأطفال ليس ذا أهمية كبيرة ، فأية خسارة يمكن تعويضها .

فما هى - إذاً - التوقعات الخاصة بالعلاقات بين الجنوب والشمال؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست طيبة جداً فى الوقت الراهن . والعلاقات ليست جيدة الآن لأن المقدمات المنطقية الأساسية جميعها خاطئة ، وهى ليست جيدة لأن الأقوياء والأغنياء ليسوا على استعداد لتغيير موقفهم . فهم يرغبون فى تأبيد الاستعمار بأشكال أخرى وبأسماء مختلفة ، وهى ليست جيدة لأن الشمال لا يزال متعثراً فى بحثه عن الأشكال الديمقراطية وتعقيدات

السوق الحرة ، وسوف يمضى زمنًا طويلاً فى بحثه المتعثر .

قد يكون الجنوب ضعيفًا وفقيرًا ، ولكنه لن يعود بحال من الأحوال إلى تبعية الماضى . قد لا يقوى على فعل الكثير ، ولكن استياءه لا يخفى على أحد ، تخيلوا الملايين من هؤلاء المستائين وهم يتدفقون عبر حدودهم .

فى أيام الاستعمار كان هناك عدد قليل فى الشمال ممن لديهم شعور قوى بخطأ الاستعمار ، لقد ألقوا بثقلهم وراء الناس فى المستعمرات . وشيئًا فشيئًا حظيت آراؤهم بقبول الأغلبية فى الشمال ، وأصبحت كلمة الاستعمار كلمة سيئة ، ووافقت الدول المنتصرة فى الحرب الأخيرة فجأة على حل إمبراطورياتها .

هل من الممكن أن يرى بعض المفكرين فى الشمال أن معاملة الشمال للجنوب خاطئة ويجرءوا على توضيح ذلك لشعوب الغرب وحكوماته؟ هل من الممكن أن يبدأ الحوار بين الشمال والجنوب الذى يقود فيه الشمال والجنوب أناس أكثر استنارة؟

لا توجد لدى إجابة . ولكن ما لم يكن هناك مسعى مخلصًا للتخلص من الأنساق العقلية المتأصلة وإلى أن يتم ذلك ، فإن التوقعات الخاصة بالعلاقات بين الشمال والجنوب لن تتحسن .



المؤتمر الأول للقيادات الشابة في شرق آسيا حول «الاستقرار السلمي والرفاهية في شرق آسيا» (كوالالمبور، ماليزيا في ٥ أغسطس ١٩٩٤)

هناك أوقات فى شئون البشرية ينحى فيها التاريخ منحى محدداً . قد يكون وقتنا هذا كذلك . فطوال جزء كبير من تاريخ العالم كانت آسيا مركز الحضارة البشرية . إذ أسهمت إسهاما كبيرا فى تطوير المجتمع الإنسانى وحضارته . وكان لها الريادة فى الفنون والعلوم والمعرفة الإنسانية فى مجملها .

كان لآسيا كذلك نصيبها من الحروب والعنف ، ولكنها كانت بصورة عامة أكثر سلمًا مما كانت عليه أوروبا ، ومع أنه يبدو أن كتب التاريخ ترى أن الإمبراطوريات الآسيوية ظهرت واختفت بسرعة مذهلة ، فالواقع أنها دامت طويلاً ، حيث بقى كل منها مئات السنين . وكانت قصور الأباطرة ترعى الفنون والعلوم ، مما أدى إلى ازدهارها ، وقد يكون هناك من يظنون أنه لمجرد انتهاء الحرب الباردة فليس هناك تاريخ ، وأن التاريخ انتهى ، وأنا لا أدعى فهمى لهذه النتيجة ، غير أنى أظن أنكم سوف تتفقون معى على أن انتهاء الحرب الباردة يحدد بداية حقبة جديدة .

وينبغى عليكم ، شأنكم شأن سواكم من محركى مستقبل شرق آسيا وصانعيه ، أن تستعدوا للقيام بدور فى صنع هذا التاريخ الجديد ، ذلك التاريخ الذى تصبح فيه آسيا من جديد أهم مهد للحضارة الإنسانية .

إن التاريخ الآسيوى منذ مئات كثيرة من السنين تابع للتاريخ الأوروبى ، واعتمدت حياتنا زمنًا طويلاً جدًا على أحداث أمم أخرى ومطامحها .

وقد حان الوقت كى نكرس جهودنا للبعث الآسيوى الذى لا يقوم على المواجهة ولا

يكن كرهًا للأجانب ، تلك الحركة التى لا يحركها الخارج أو الاستياء أو الغضب ، بل تحركها طموحاتنا من أجل شعبنا ، ومن أجل بلادنا ، ومن أجل منطقتنا ، وحان الوقت كذلك كى نلتزم بتلك العملية الطويلة والرهيبة التى يجب أن يكون مقصدها النهائى نهضة آسيوية دائمة وشاملة تقوم على أفضل تقاليد آسيا وعلى الأخلاق الآسيوية .

إن التحديات ضخام . وسوف يتوقف جزء كبير على مقدار السلام ومقدار الاستقرار ومقدار الرفاهية الذى نحققه لشعبنا ولمنطقتنا فى العقود المقبلة .

ومن الواضح أن على آسيا أن تتقدم على امتداد أكبر جبهة جغرافية .

غير أنى أشك فى أن جزءًا كبيرًا من الإلهام والدافع والمحرك بالنسبة للنهضة الآسيوية سيأتى ، إن أتى فى يوم من الأيام ، من شرق آسيا .

من المؤكد أننا فى شرق آسيا يمكننا النظر إلى الوراء بقدر من الفخر بما استطعنا تحقيقه على مدى العقود القليلة الماضية ، لقد كانت فترة من المحاولات والتجارب والتحولات الضخمة ، ومن حسن الحظ أنه وقعت كذلك فى وقت كانت فيه المنجزات أبرز ما تكون .

إن معظم المنطقة الآن سوق ، سوق يموج بصوت مجلجل ، ليس هو صوت نفير الحرب وطلقات الرصاص ، بل صوت المساومات فى السوق وجلبة البورصة ، وصوت مدقات الخوازيق الخرسانية ، وصوت الطرق والموانئ والأبنية الضخمة ، وصوت التقدم والنمو .

لا تزال هناك منازعات وتهديدات وكلمات غاضبة . إلا أن القوى التى تعمل ليست تلك القوى الخاصة بالحرب والغزو ، وإنما قوى السوق .

إلا أنه طوال قرن ونصف لم تكن بيئة شرق آسيا الاستراتيجية أفضل مما هى عليه الآن . وهذا ما يشعرنا بالرضا .

ورغم هذا دعونا جميعًا نعتبر ما حققناه مجرد القسم الأول نحو النهضة الآسيوية

التى أتحدث عنها .

اسمحوا لى الآن أن أنتقل إلى المرحلة الثالثة من البعث الآسيوى التى بدأت بالفعل وهى أهم أسس البعث الآسيوى المقبل ، وهى ديناميكيتنا ورفاهيتنا .

رغم الحديث الذى يدور حاليًا عن «معجزة شرق آسيا الاقتصادية» ، من المهم أن نذكر أنفسنا بعدد المرات التى أبدى فيها زعماء الشرق يأسهم ، حيث تنبؤا بأنه لن تكون هناك للهمعجزة اقتصادية فى شرق آسيالله بل "مستنقع شرق آسيا الاقتصادىلله .

وفى وقت أو آخر كان كل اقتصاد فى شرق آسيا يفترض أنه اقتصاد بلا أمل ، وقد شرح قدر هائل من الأبحاث العليمة أسباب كوننا محكومًا علينا بالركود الاقتصادى أو ما هو أسوأ من ذلك . حتى اليابان أبدت شكوكًا بشأن مستقبل الاقتصاد اليابانى . وكان ينظر إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية إلى حد كبير بنفس الطريقة التى ينظر بها حاليًا إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

لقد حُيِّر المحللون العليمون . فهذه المنطقة التى تضم "قطع دومينولله الأمس هى الآن وبكل وضوح منطقة المولدات الطنانة . وسوف نصبح المصدر الرئيسى لنمو الغد وديناميكيته بالنسبة لسائر مناطق العالم .

ولكن لا يمكن أن نركن إلى ما نلناه من شرف ومجد . فما يزال جزء كبير جدًا من شعوبنا فقيرًا . وهؤلاء لا علاقة لهم إلى حد كبير بالمعجزة الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادى ، وليس لهم نصيب فيها .

ولكن دعونى أولاً أؤكد أن العلاقات السلمية الحالية بين دول شرق آسيا ممتدة ، والواقع أننا لم نعمل لها ، ولكن دعونا لا نسمح لحادث السلام بأن ينتهى بحادث آخر ، وهو حادث الحرب . فلابد من أن نشجع الآن السلام فيما بين كل منّا وفيما بيننا جميعًا تشجيعًا فعالاً .

أظن أن قدماء الرومان هم الذين قالوا لله لكى تحظى بالسلم لابد من أن تستعد للحرب لله . ولكن الواقع أنه لا يسعنا إنفاق أكثر مما يجب على الاستعداد العسكرى . فأنظمة الأسلحة فى الوقت الراهن باهظة التكلفة . وسوف نفلس أنفسنا ونحن نحاول ردع بعضنا بعضًا ، وسوف نخلق التوترات ، والتوترات بين الأمم لا تشجع الاستثمارات الاقتصادية أو خطط التنمية طويلة الأجل . ولن يكون لدينا المال اللازم للتنمية .

لابد من أن يكون شعار شرق آسيا الحديث هو : إذا كنت تريد السلم ، فاستعد للسلم ، واعمل من أجل السلم ، وحارب من أجل السلم ؛ حارب من أجل السلم بالعزم والموارد التى عادة ما تدخرها الأمم من أجل مواصلة الحرب .

وفى سبيل السلام التعاونى ـ التعاون لبناء منطقة سلام وصداقة إخاء فى شرق آسيا ، من الواضح أن هناك أشياء كثيرة لا بد من الاستعداد لعملها من جانب واحد . من هذه الأشياء طمأنة جيراننا ، والعمل تبعًا لقواعد القانون الدولى ، والتفاوض بدلاً من المواجهة ، وضمان الاستقرار والنظام فى الداخل ، والتصرف بحساسية ومسئولية ، والقيادة بشكل نموذجى .

ولأن الأمر ليس له سحر الجمعية ، فإن ما نُسى هو أن قدرًا كبيرًا يعتمد على تنمية العلاقات الثنائية الجيدة ، وسوف يصبح شرق آسيا كله منطقة تفاهم ونوايا طيبة إن نحن أقمنا شبكة مُحْكَمة العلاقات الثنائية الودية .

هناك أمور يمكننا عملها فى الأمم المتحدة وعلى المستوى الكونى سعيا لتحقيق التزامنا بالسلام التعاونى . هناك مساهمات يجب تقديمها على المستوى الثنائى ، فيما يتعلق بالمنطقة الأصغر ، وفيما يتعلق بمنطقة شرق آسيا الأكبر . ونحن فى جماعة الآسيان لا يسعنا إهمال الآسيان . فالآسيان يمكن أن يكون قاعدة ونموذجًا لتعاون شرق آسيوى أوسع .

إن اختيار إقامة منطقة سلام شرق آسيوية لا يعنى إهمال الهموم الأخرى ،

والاهتمامات الأخرى ، والمناطق الأخرى ، فلا ينبغى ذلك . والواقع أنه ليس بمقدورنا ، ذلك أننا جميعًا دول تجارية ، ونحن بحاجة إلى سائر العالم . وكلما ازدادوا غنى كانوا عملاء أفضل .

ومن حسن الحظ أن الأمم يمكنها عمل أشياء كثيرة فى وقت واحد . وليس أمام دول شرق آسيا خيار سوى القيام بأشياء كثيرة عظيمة فى الوقت نفسه إن هى أرادت أن تسهم الإسهام الواجب لتحقيق السلم ، إن كانت ملتزمة بالسلم كما ينبغى أن تكون .

لقد أحسنا العمل وإن لم نُجِده كل الإجادة ، فالاقتصاد الإقليمى الشرق آسيوى ، الذى يتكامل بمعدل رائع ، يرتفع بسرعة مذهلة . والذى يحرك التكامل هو القطاع الخاص ، وهو مصدر ذو قوة حقيقية ، وفيما يتعلق بتساوى القوة الشرائية ، تعد شرق آسيا أكبر منطقة اقتصاد فى العالم ، فهى أكبر من الاقتصاد الإقليمى فى غرب أوروبا والنافتا . وفيما يتعلق بالدولار الأمريكى ، سوف ندخل القرن الحادى والعشرين ونحن أكبر اقتصاد إقليمى فى العالم .

هل سندخل القرن الحادى والعشرين باعتبارنا مفعولاً به للعلاقات الاقتصادية الدولية أم بصفتنا فاعلاً كاملاً للعلاقات الاقتصادية الدولية؟ هل سنكون لله الجائزة لله أو الضحية أو أرض المعارك الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين التى يحدد قواعدها الآخرون؟ أم سنكون فاعلين مكتملين قادرين على القيام بدورنا الصحيح فى الاقتصاد الكونى ، وقادرين على تقديم المساهمة التى يجب علينا تقديمها لأصح تنمية لمصلحة الإنسان؟

وبالنسبة لمسألة السلم ، سبق أن تحدثت عن أهمية المساعدة الذاتية والعمل الثنائى . كما أكدت كذلك على ضرورة التعاون فيما بيننا .

وفيما يتعلق بمسألة الرفاهية ، اسمحوا لى أن أؤكد على أهمية المساعدة الذاتية

والعمل الفردى .

وكما أؤمن بأهمية ضمان نظام شرق آسيوى للسلام التعاونى ، فإنى أؤمن كذلك بنظام شرق آسيوى للرفاهية التعاونية .

سوف ننافس بعضنا بعضًا . ولابد من أن ننافس بعضنا بعضًا . ولكن يجب كذلك أن نتعاون فيما بيننا . ولابد من أن نخلق عمليات الرفاهية التعاونية مع بعضنا البعض ، وخاصة حين يزداد تنافسنا ، وحين يتصاعد اعتمادنا المتبادل الضخم .

هذا هو سبب اقتراحى فكرة الجماعة الاقتصادية الشرق آسيوية EAEG ، التى تسمى الآن التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى EAEC

وبما أن حملة الأكاذيب والتضليل المتعمد بشأن مفهوم الجماعة الاقتصادية الشرق آسيوية أو التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى على قدر كبير من القوة ، اسمحوا لى للمرة الألف أن أبين ما هو التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى .

تعارض ماليزيا وضع ترتيب تجارى تفضيلى ، أو منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى ، أو اتحاد اقتصاد لشرق آسيا . فما نود أن نراه هو إقامة منتدى استشارى فضفاض لشرق آسيا ، وينبغى أن يكون لهذا المنتدى أجندة إقليمية وأخرى ما وراء إقليمية .

وعند السعى لتحقيق الأجندة الإقليمية ينبغى أن تلتقى اقتصادات شرق آسيا على المستوى الوزارى لمناقشة الطريقة التى نثرى بها تعاوننا الاقتصادى الإقليمى ، أما حين نسعى لتحقيق الأجندة ما وراء الإقليمية ، فينبغى علينا مناقشة كيفية تعاوننا لضمان نظام تجارى كونى صحيح ومفتوح وغير حمائى .

ثانيًا : أنه رغم أهمية التجارة الشديدة ، لا ينبغى علينا أن نحصر أنفسنا فى التجارة . فهناك الكثير الذى يمكن عمله فيما يتعلق بتحقيق أكبر فائدة ممكنة من مناطق التنمية المشتركة والاستثمار عبر الحدود ومشاركة التكنولوچيا ، بل وتدفق العمالة كذلك . إن

مجالات التعاون أكثر من أن تحصى أو تعد ، وهى تبدأ من الخصخصة إلى تنمية البنية التحتية .

ثالثًا : فيما يخص الأمور المتصلة بالتجارة العالمية ، لابد من أن نكون أبطالاً للتجارة الحرة والنزيهة .

رابعًا : يجب أن ندعم قضية «الإقليمية المنفتحة» إن كنا متفقين على أن نفعل شيئًا بشأن التجارة الإقليمية ، ولابد من أن نضمن عدم ظهور أى إجراء جديد أو أعلى للحماية ولابد من أن يكون هناك تمييز ضد من هم خارج شرق آسيا ، وحين يقرر الآخرون أن يفعلوا شيئًا بشأن التجارة الإقليمية ، ينبغى أن نعمل لضمان تمسكهم الشديد بمبدأ الإقليمية المنفتحة .

خامسًا : ينبغى علينا أن نطمح إلى أن نكون نموذجًا لتعاون الشمال والجنوب .

سادسًا : لابد من أن نسهم فى أمن ورفاهية كل ما يتعلق باقتصادات المنطقة .

سابعًا : مهما كان التعاون الذى نشرع فيه ، ينبغى أن يقوم على مبادئ المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والمساواة والإجماع والديمقراطية ، وكل مبدأ من هذه المبادئ الأساسية مهم فى حد ذاته .

وأخيرًا دعونا لا نخشى دعم القيم الآسيوية والدفاع عنها . فنحن محظوظون لكوننا نستطيع رؤية نتائج التجارب التى تتم بأيديولوچيات وقيم وضعها آخرون ، فبينما قد يزعم الليبراليون الغربيون الديمقراطيون أنهم انتصروا على أيديولوچيات الشرق الاشتراكية والشيوعية ، فإن الغرب نفسه أبعد ما يمكن عن أن يكون المجتمع المثالى ، فقد أدت المادية وعبادة اللذة إلى انهيار الأسرة ومؤسسة الزواج . والشذوذ الجنسى موجود بالطبع فى كل المجتمعات ، ولكن حين يكون مقبولاً ، بل ويحظى بالتقدير ، فحينئذ سوف ينتشر حتى بين هؤلاء الذين لم تخلقهم الطبيعة بطريقة غامضة . والآن تسمح القوانين بزواج الرجل من

الرجل والمرأة من المرأة . بل إن الأدهى والأمر هو أن غشيان المحارم ، أى أن يتزوج الأخ أخته ، لم يعد مُجَرَّمًا . وسرعان ما يقترن الأب بابنته والأم بابنها .

لا تعرف الحرية الشخصية أى حد . وباسم الحرية الشخصية يمكن عمل أى شىء ، حتى ولو كان هذا الشىء يضر المجتمع ، فالحرية الشخصية أمر مقدس ولا يمكن العبث به حتى حين يكون من الواضح انه يدمر المجتمع وما هو أكثر من ذلك . وأثناء هذا كله يخترعون حريات جديدة ويسخرون من القيم القديمة .

إن القيم الآسيوية قديمة وقويمة ، فالكبار والآباء والمعلمون محترمون . ويأتى المجتمع قبل الفرد ، والأسرة ممتدة ومسئولة عن أفرادها ، وليست الحكومة . وما هذه إلا بعض من القيم التى نقبلها ونمارسها . وهى لم تدمر مجتمعنا . فالواقع أنها ساعدتنا على أن نحافظ على التوازن فى الصراع بين الخير والشر فى عالم يزداد اضطرابًا . وينبغى علينا أن نستمسك بها رغم ازدراء الليبراليين والمحدثين .

أظن أننى مدين لكم بشرح سبب إيمانى بمستقبل شرق آسيا الذى دافعت عنه آنفًا .

وما أراه بالنسبة لشرق آسيا هو ما أفلح بالفعل مع «الآسيان» .

فبعد ربع القرن تعد جماعة «الآسيان» ملاذًا للسلم والاستقرار والرفاهية .

إننا لا يمكننا أن نجعل التاريخ يعيد نفسه . ولكنه يمكن أن يكون معلمًا عظيمًا ومصدرًا للإلهامات الكبرى .

وأنا أسألكم : لماذا لا تكون هناك منطقة شرق آسيوية للسلم والاستقرار والرفاهية؟ إذا أمكننا تحقيق ذلك ، فإننا قد نغير مسار التاريخ ؛ إذ نغير بشكل مباشر مستقبل أكثر من ربع البشرية فى الشرق ، كما نغير بشكل غير مباشر مصير البشرية .

إن النهضة الآسيوية لن تحدث فى حياتى . وإنى لأدعو الله أن تكون فى حياتكم أنتم .

الاجتماع العام الدولى السابع والعشرون للمجلس الاقتصادى لحوض الباسيفيكى (الحقبة الباسيفيكية - دور الدول الأعضاء) كوالالمبور، ماليزيا فى ٢٣ مايو ١٩٩٤.

ليس زعماء الباسيفيكى العظام هم أهم بناة الجماعة الباسيفيكية التى فى سبيلها لأن توجد ، وليس الموظفون ولا البيروقراطيون هم الذى سيبنون الجماعة الباسيفيكية ذات السلام التعاونى والرفاهية التى آمل أن تزدهر فى القرن الحادى والعشرين .

وليس المفكرون العظام ووسائل الإعلام القوية هم الذين سيحققون السلام الباسيفيكى الذى سيحقق مطامح شعوب الباسيفيكى . فى وقت أو آخر سيكون على الجميع القيام بأكثر الأدوار أهمية .

إلا أن رأيى ، أصاب أو أخطأ ، هو أن أهم البناة الدائمين فى الجماعة الباسيفيكية ، التى يجب أن تبنى بعد أيام أو أسابيع أو عقود مقبلة ، هم العمال والمديرون والمستثمرون من مجتمعات العمل فى الدول المطلة على الباسيفيكى .

وأنا لا أقول هذا لأننى أتحدث أمام هذا العدد الكبير من ربابنة الصناعة والتجارة فى هذه المنطقة الشاسعة ، وأمام هذا الحشد الكبير من قادة أعمال الباسيفيكى . لقد أكدت مراراً على هذه النقطة فى اجتماع قادة الحكومات وفى غيره من الاجتماعات التى غالبًا ما ينظر فيها إلى هذا الرأى على أنه هرطقة . وربما أكرره كذلك أمام جمهور يجب أن يعتبر هذا الرأى أنه واضح وحسب .

وأنا على ثقة من أننا جميعًا متفقون على أن السلام والاستقرار شرطان أساسيان للحقبة الباسيفيكية . فبدون السلام وبدون الاستقرار تضطر الافتراضات الأساسية الخاصة

بالتقدم إلى العودة إلى لوحة الرسم . ومن حسن حظنا فى منطقة الپاسيفيكى أنه ربما لم تكن البيئة الاستراتيچية قبل ١٥٠ سنة على ما هى عليه الآن من توصيل للسلام والاستقرار . ففى هذه الأجزاء الكثيرة من الپاسيفيكى ، عم السلام والاستقرار بالفعل أو يجرى تعزيزهما .

إنى على وعى تام باحتمال الصراع الرهيب فى شبه الجزيرة الكورية الذى يمكن أن يغير صورة الپاسيفيكى الاستراتيچية ومستقبله بالكامل . كما أننى على علم باحتمال تقسيم كندا . وأدرك القضايا التى فى المكسيك وبعض هموم الأمن الداخلى فى أمريكا الشمالية والوسطى . إلا أننى على ثقة كبيرة بأن الصين لن تتفتت ، وأن اليابانيين لن يفقدوا عقلهم ، ولن يكون هناك صراع بحرى عنيف فى المنطقة .

كل هذه القضايا وغيرها من قضايا الأمن التى سوف تبرز - بمرور الوقت - لا يمكن التعامل معها بالنسق العقلى القديم الخاص بالمواجهة والقوة والردع ، وهو نسق لا يمكن أن يخلق سلامًا وديًا تعاونيا ولا يضمن سوى تدعيم الوضع الراهن والحلقة المفرغة من العداء والأسلحة والشك والكراهية . ومن المؤكد أن هناك ظروفًا لا يكون فيها خيار أفضل من ذلك . ولكن الپاسيفيكى اليوم وغدًا هو پاسيفيكى الخيارات الأفضل .

هناك الآن فرص ضخمة لكى نسير فى طريق مختلف ، ولكى نتعاون مع من نختلف معهم ، ومع من يجب أن نتوصل إلى اتفاق معهم . وهناك الكثير من الفرص للعمل مع من تختلف آراؤهم ومصالحهم مع آرائنا ومصالحنا ، ومع ذلك فهناك احتمالات لإحلال الانسجام ، أو على أقل تقدير الاتفاق على أن نختلف دون أن نبغض بعضنا . وهذا هو طريق الأمن التعاونى ، والسعى للمضى قدمًا ، والسعى لفهم الخصم وهموم الآخرين الأمنية ، والسعى لتسوية الخلافات ، والعناق ، ولتعزيز المعارف وبناء أواصر الصداقة .

إنها مفارقة مهمة خاصة بصنع السلام وهى أن السلام الحقيقى يحل حين يكون هناك سلام . إن الوقت يكون قد فات حين تكون سحب الصراع قد أخذت تتجمع . والآن وفى

السنوات المقبلة ، وضمانًا للحقبة الپاسيفيكية التى نريد أن نراها ، لابد من أن نعمل معًا بود ومثابرة كى نبنى سلامًا پاسيفيكيًا يستحق اسم المحيط الهادئ الذى يغسل شواطئنا كافة .

ويبدو واضحًا إلى حد ما كذلك أنه ينبغى ألا نبنى مجتمع السلام التعاونى وحسب بل كذلك الرفاهية المشتركة . وأعتقد أن هناك عمودين - على الأقل - لمثل هذا الجهد الذى ينبغى التأكيد عليه فى هذه اللحظة من الزمن .

أول هذين العمودين هو ضمان نظام پاسيفيكى للسوق يطلق القوة الجبارة من عقالها ويزيد من القدرة التعاونية الخاصة بالپاسيفيكى . أما ثانيهما فهو ضمان ارتباط تنمية النظام الاقتصادى الپاسيفيكى ارتباطًا قويًا بالنزعة الإقليمية المنفتحة . لقد رأينا إفلاس الاقتصاد المركزى الموجه . ومن ناحية أخرى ، رأينا ما يمكن عمله حين تُفتح الأسواق وتحرر وحين تحرر السلع والخدمات استجابة لأوامر السوق وليس للأهداف المحددة وأوامر البيروقراطيين والمخططين والساسة ، ورأينا كذلك ما استطاعت الصين تحقيقه وما تمكنت ڤيتنام من إنجازه . وينبغى أن نسعى إلى مزيد من انفتاح اقتصادات التحول وارتباط كل الاقتصادات بنظام السوق .

وما هو مفهوم فى سياق الاقتصاد المحلى مفهوم كذلك فى الاقتصاد العالمى والپاسيفيكى ، وليس الاقتصاد الموجه صوابًا فيما يتعلق بالاقتصاد المحلى . وهو ليس صوابًا بالنسبة للاقتصاد العالمى .

ويجب أن تبنى حقبتنا الپاسيفيكية كذلك على أساس متين من تحرير النظام الاقتصادى الپاسيفيكى الذى يزيل بسرعة العقبات التى تحول دون تدفق السلع والخدمات . وأعتقد أننا ندين للعالم ولأنفسنا فى التقدم كذلك على أساس من تقليل العقبات التى تقف فى سبيل الأعمال الواقعة خارج حافة الپاسيفيكى ، والپاسيفيكى التجارى مفهوم بنفس قدر فهم كندا التجارية أو اليابان التجارية أو الولايات المتحدة التجارية .

ومهما كانت قوتنا على الپاسيفيكى ، يجب ألا ننسى المجتمع الكونى ، وأعتقد أنه يجب علينا عدم الوقوع فى الفخ الذى كان مصدراً للضعف فى غرب أوروبا ، ومن الصعب العثور على أوروبيين يعتقدون أنهم مركزيون أوروبيون بطريقة غير معقولة . وأنا فى الوقت ذاته واثق أن معظمكم سوف يوافقوننى الرأى حين أقول إنه من الصعب العثور على أوروبيين ليسوا ـ فى واقع الأمر ـ مركزيين أوروبيين بطريقة غير معقولة ، سواء أكانوا يدركون ذلك أم لا .

ونحن أبناء الپاسيفيكى يجب ألا ننسى إطار مرجعيتنا الكونى وإطار عملياتنا الكونى . ويجب ألا تكون الجماعة الپاسيفيكية التى ينبغى أن نسعى لبنائها منكفئة على ذاتها وتمييزية تجاه سائر العالم . وسنصبح نحن أبناء الپاسيفيكى أغبياء إن نحن اجتمعنا كى نحيط بعرباتنا ونقسم المتاريس ونبعد أى شخص آخر .

وحتى عندما يجب علينا الالتزام بالنزعة الإقليمية المنفتحة على المستوى الكونى ، وبالنزعة فوق الإقليمية المنفتحة على المستوى الپاسيفيكى ، لابد من أن نكون ملتزمين بالنزعة الإقليمية المنفتحة فى كل المشروعات الإقليمية المختلفة التى نشرع فيها . ولا بد من أن تسعى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة التجارة الحرة بين أستراليا ونيوزيلندا إلى تقليل الحواجز التى تقف فى وجه الاقتصادات الخارجية وكذلك تقليل الحواجز التى تحول دون الدول الأعضاء المساهمة . ولابد من أن ينطبق الشىء نفسه على كل ما يُجرَّب فى شرق آسيا . فلابد من أن يقترن كل مشروع للتعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك المجلس الاقتصادى لشرق آسيا الذى كان ضحية الكثير من التضليل المتعمد ، بفكرة النزعة الإقليمية المنفتحة .

أوضحت حتى الآن الخطوط العامة لما أعنيه بمصطلحى «السلام التعاونى» و«الرفاهية التعاونية المتبادلة» . ولأوضح الآن ما أقصده بمصطلح «جماعة پاسيفيكية حقيقية» .

أعتقد أن الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية التى يجب بناؤها بصبر وأناة لابد من أن تتمتع

بالصحة ، ويجب أن تسودها الصداقة وإحساس الجماعة . ولابد من أن تقوم على المساواة والديمقراطية . ولابد من أن تكون مفيدة لأفراد أسرتنا الپاسيفيكية كافة .

ولابد من أن تكون جماعة مستمرة ، وليس بناء پاسيفيكيًا يقوم على العاطفة العابرة أو ارتباط منفعة مؤقت قد يكون موجودًا اليوم ويختفى غدًا .

ينبغى أن نفهم حماس الذين اكتشفوا الپاسيفيكى للتو ، أو بالأحرى نرحب به . ولكن بناء مثل هذه الجماعة الپاسيفيكية ليس عملاً نقبل عليه بهذه الرومانسية البريئة أو المثالية أو نفاد الصبر ، هناك مكان صغير للرومانسية وكل الأسباب لأن نكون واقعيين ، ولاستغلال النزعة البراجماتية إلى أقصى حد ممكن ، لابد من أن تكون مثاليتنا بلا وهم . وهناك حاجة إلى نفاد الصبر البنَّاء ، غير أن هناك حاجة أكبر إلى ما يتمتع به عدَّاء المسافات الطويلة من جد وقدرة على الاحتمال .

لابد من أن نكون مستعدين لرحلة الألف ميل ، ليس لأن هناك ميزة فى الرحلات الطويلة ، بل لأن الرحلة إلى الجماعة الپاسيفيكية لابد بالضرورة من أن تكون طويلة . وهذا ما يدعو للأسف . ولكن هذا هو السبيل لتحقيق ذلك .

ثانيًا ، أعتقد أن الذى يجب علينا بناؤه هو علاقة فيما بيننا تقوم على إحساس الجماعة ، «كتلك التى داخل الأسرة أو جماعة الأصدقاء» .

ولابد من أن تقوم الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية ، أو القرية أو الأسرة أو جماعة الأصدقاء الپاسيفيكية ، على التفاهم والتعاطف والرعاية المتبادلة والاحترام المتبادل .

فلنواجه الحقائق بصراحة . الكثيرون منا حول حافة الپاسيفيكى هذه كالأغراب الذين تقاس معرفتهم ببعضهم بالشهور وليس بالسنوات ، والكثيرون منا لا يعرفون بعضهم بعضًا ، ولا يألفون بعضهم بعضًا ، وليس مستغربًا أن تكون هناك فجوات ضخمة فى الفهم . وربما فى المعرفة الأساسية .

ويبدو فى الوقت الراهن أن هناك عدم توازن ليس فقط فى المعرفة بل كذلك فيما يتصل بالإحترام المتبادل . ففى بعض الأحيان يجد المرء نفسه مدفوعًا لأن يظن أن من يعرفون أقل عن الآخرين هم الأكثر احتمالاً لأن نقول لهم ما ينبغى عليهم عمله فيما يتصل بإدارة حاضرهم وصنع مستقبلهم .

وليست دعوتى إلى المساواة والديمقراطية محاولة لمعارضة الواقع ، ففى الحياة سيكون هناك دائمًا من هم أكثر مساواة من الآخرين . شيلى ليست كندا . وكندا ليست الصين . وهونج كونج ليست اليابان . واليابان ليست الولايات المتحدة . بل حتى داخل الأسرة ، فنحن نعلم أن هناك أخوة وأخوات كبارا . ولكن لعبة القوة والحجم والقيادة ينبغى أن تحدث داخل إطار متساوٍ تقريبًا ، ومع أن درجات اللون الرمادى المختلفة ستكون موجودة هنا ، فنحن جميعًا نعلم متى يكون شىء ما غير متساو بصورة محددة ومتى يكون شىء ما متساويًا تساويًا جليًا . وبغض النظر عما كان عليه سجل الماضى ، ففى المستقبل لا يمكن بناء الجماعة الباسيفيكية على الهيمنة والقيادة الإمبريالية .

ونحن ملتزمون كذلك التزامًا عميقًا ببناء جماعة باسيفيكية تتسم بالديمقراطية والإجماع وتعمل على أساس من المبادئ الديمقراطية والإجماعية ، ونعلم جميعًا أن ما يمكن أن تكون عليه الديمقراطية من إحباط . ولكنها أفضل شكل وضع حتى الآن لحكم المجتمع . ويصح هذا بالنسبة لحكم جماعة الدول المتحضرة كما يصح لحكم جماعة المواطنين المتحضرين .

نعرف جميعًا مدى صعوبة التوصل إلى إجماع ، وخاصة حين يدخل فى الأمر عدد كبير من ذوى الخلفيات والآراء والمصالح المتباينة . ولكن ما البديل ؟ هل هو التظاهر بالاتفاق حين لا يكون للاتفاق وجود؟ أم الاتجاه إلى تبنى ألطف صياغة من الكلمات ، دون اعتزام لإدراك معانيها والاحتفاء بروحها احتفاؤنا بنصها؟ أم نوقع الاتفاقيات ثم نبذل أقصى جهد بحثًا عن الثغرات التى تتيح لنا التنصل منها حتى قبل أن يجف حبرها؟ ما بديل بناء جماعة

من خلال الإجماع؟ هل هو بالترهيب؟ هل هو بالتخويف؟ هل هو بالاستئساد؟ يمكنك وضع تشريعات لبعض الأشياء . ولكن ليس فى مقدورك وضع تشريعات لالتقاء العقول ، وللشعور بالتعاطف ، وللحب فيما بين الأصدقاء ، وللوشائج التى تربط الأسرة معًا . إن الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية لا يمكن بناؤها إلا من خلال تعميق الإجماع وتوسيعه بشأن قدر كبير من الغايات المشتركة والفهم المشترك للوسائل .

والأمر الأكثر وضوحًا أنه من المهم إلى حد كبير جدًا بالنسبة لكل المشاركين فى العملية الپاسيفيكية الخاصة ببناء الجماعة أن يشعروا بأنهم مستفيدون ، وبأنهم يحصلون على شىء لن يحصلوا عليه بغير ذلك .

وهناك من يؤمنون بالحتمية التاريخية ؛ وحتمية الپاسيفيكى التاريخية باعتباره مركز الجاذبية الاقتصادى للعالم . وأعتقد أن الأشياء تصبح حتمية فقط حين نجعلها نحن كذلك .

إن «الحقبة الپاسيفيكية» ستولد ميتة إن نحن تعاركنا واقتتلنا ، وإذا قسمنا الپاسيفيكى ، وإذا خلقنا تكتلات تجارية تمييزية ، وإذا رسمنا خطًا تحت الپاسيفيكى ، وإذا لم نكن على استعداد لأن يقدم كل منا للآخر القواعد واللوائح الطبيعية - مثل وضع الدولة الأولى بالرعاية - التى هى المعايير فيما بين الاقتصادات التجارية .

وأنا متأكد من أنكم ستوافقون كذلك على أن «الحقبة الپاسيفيكية» لا يمكن استدامتها ما لم نتصرف بنزاهة ، وما لم ننفتح على بعضنا الانفتاح التام ، وما لم نحرر اقتصاداتنا أكثر وأكثر .

كما أننى متأكد من موافقتكم أيضًا على أن «الحقبة الپاسيفيكية» لن تنمو وتزدهر ما لم نشارك مشاركة تامة فى كل إمكانيات العمل معًا ؛ وما لم نستغل كل الفرص التعاونية التى تتيحها حقيقة أن كل منا لديها قوى وميزات تنافسية مختلفة .

ومن الواضح أن الحكومات عليها القيام بدور كبير ، إلا أننى لا أعتقد أن كل

الحكومات ستقوم بكل هذا الدور الكبير فى المستقبل المنظور . وليساعدنا الله إن كنا سنخلق شبيهًا پاسيفيكيًا للموظفين الإداريين بالسوق الأوروبية المشتركة الذين قاموا بهذا الدور التدخلى فى أوروبا .

إن محاولة بناء الجماعة الپاسيفيكية على غرار الجماعة الأوروبية سيحدث الكثير من المشاكل والأضرار لبناء المجتمع الپاسيفيكى طويل المدى . فالظروف ليست متوفرة . وسوف تحدث كارثة .

وبدلاً من ذلك القدر الضخم من الوثائق القانونية ، وذلك العدد الهائل من الموظفين الذين يدفعون معدل سرعة التكامل ، وبدلاً من العملية التى تُفرض بطريقة اصطناعية ، فإن ما يجب على الحكومات القيام به هو مجرد وضع الإطار الذى يمكن أن يزدهر من خلاله اتصال الناس ببعضهم ، والمناخ والإطار الذى يمكن فيهما للمستثمرين مباشرة أعمالهم اليومية الخاصة بالاستفادة من الديناميكية الپاسيفيكية ، وبالتالى يقيمون علاقات الاستثمار والتجارة والاعتماد الاقتصادى المتبادل الشامل التى هى لبنات بناء جماعتنا الپاسيفيكية الجنينية وصلبها .

ولذلك اسمحوا لى أن أنتهى كما بدأت بالتأكيد على أهمية القطاع الخاص ودوره . إنكم سيداتى سادتى أهم البناة .

حققوا الرفاهية من الپاسيفيكى ، حققوا الرفاهية مع الپاسيفيكى . ابنوا شبكة الرعاية المتبادلة ، والاعتماد المتبادل ، والمصالح المشتركة التى ستصمد أمام اختبار الزمن . ليس هناك أساس متين آخر يمكن العثور عليه لخلق حقبة پاسيفيكية نأمل أن تطول وتتعدى القرن الحادى والعشرين .

افتتاح الاجتماع الدولي العام العاشر لمجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي (الجماعة الباسيفيكية السلام/الاستقرار) كوالالمبور ماليزيا في ٢٢ مارس ١٩٩٤.

يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للاقتصادات الممثلة هنا فى مجلس التعاون الاقتصادى الباسيفيكى أكثر من ١٢ تريليون دولار ، وهذا المبلغ يزيد مرتين عن إجمالى الناتج المحلى للاتحاد الأوروبى . وهو أكبر ثلاث مرات من إجمالى الناتج المحلى لسائر العالم . إن ما لا يقل عن ثلاثة أخماس ثروة المجتمع الكونى بكامله موجودة فى هذه القاعة .

بل إن الأرقام أكبر من ذلك فيما يتعلق بتساوى القدرة الشرائية ، فالولايات المتحدة أكبر اقتصاد فى العالم . والصين ثانى أكبر اقتصاد ، واليابان ثالث أكبر اقتصاد . وتحتل إندونيسيا المرتبة الثانية عشرة بين أكبر اقتصادات العالم .

إنه رقم قياسى عالمى أن كل اقتصاد فى آسيا الباسيفيكية لم يعد يعتبر منذ مدة طويلة قطعة دومينو أو قطعة دومينو محتملة . كانوا ينظرون إلينا بنفس الطريقة التى ينظرون بها إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الآن . أى باعتبارنا اقتصادات الأمل فيها قليل . حيث نعانى من مشاكل ليس هناك ما يدل على أنها ستحل فى يوم من الأيام ، وثقافات تشدنا إلى أسفل ، ومعوقات تجعل الكثير منا يحيا حياة التسول والسؤال . كانت كوريا الجنوبية تُرى فى ضوء ذلك . وكانت إندونيسيا قبل الرئيس سوهارتو يُنظر إليها نفس النظرة . وكذلك الحال بالنسبة لتايلاند وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج ، بل واليابان . وحتى الصين . كنا جميعًا فى وقت من الأوقات خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية يفترض أننا مجتمعات ليس فيها أمل كبير .

والآن نحن جميعًا ، وبلا استثناء تقريبًا ، ينظر إلينا على أننا مولدات .

تخيلوا إمكانيات «پاسيفيكى» بهذا القدر الضخم من الحماس والحيوية ، وبهذه الثروة الضخمة ، وبهذا التنوع الضخم ، وبهذه القدرة التعاونية الضخمة ! تخيلوا ما يمكن أن نفعله معًا ـ لأنفسنا ولسائر العالم ـ إن نحن جمعنا جهودنا ، وإن استطعنا أن نبنى معًا جماعة حقيقية من السلام التعاونى والرفاهية المتبادلة . جماعة تستحق اسم المحيط الذى تحيط مياهه بشواطئنا ، وتستحق الناس المجدين الذين يعرقون ويكدحون على أرض حافة الپاسيفيكى .

البعض منا حصل على طاقته من القدرة الپاسيفيكية قبل أن يعترف بعض أبطال الپاسيفيكى الحاليين بحيوية المنطقة الفائقة ويدركون إمكانياتها الضخمة بزمن طويل .

كانت ماليزيا أولى دول الآسيان التى انضمت إلى مجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى . وفى مايو من العام الحالى سوف تستضيف ماليزيا بكل فخر الاجتماع العام الدولى لمجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى الذى ألتزم به التزامًا قويًا . وطوال السنوات السبع الماضية كانت ماليزيا تستضيف المائدة المستديرة للپاسيفيكى الآسيوى ، وهو منتدى أمنى يجمع لأول مرة فى تاريخ الپاسيفيكى كل أصدقاء وأعداء الپاسيفيكى فى عملية للحديث والتفكير معًا . وفى شهر يونيو من العام الحالى سوف تلتقى هذه المحاولة لبناء الجماعة فى الپاسيفيكى الآسيوى لعقد المائدة المستديرة الثامنة .

فى هذا اليوم ، تفخر ماليزيا باستضافة المؤتمر الدولى العاشر لمجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى . وقد أبلغونى أن هذا هو أقوى مؤتمر دولى غير حكومى يعقد حتى الآن فى الپاسيفيكى .

إننى أرحب – على وجه الخصوص – برئيس شيلى السابق إيلوين ، ورئيس وزراء پيرو جولدنبرج ، والأمين العام لـ «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» ، ونائب الأمين

لـ «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» ، وكل من جاءوا عبر هذا المحيط مترامى الأطراف .

إنى أكن احترامًا كبيرًا لما يسميه البعض «هذه الرؤية» ، هناك بطبيعة الحال خطر كبير فى المثالية المبالغ فيها المقترنة بالخيال المبالغ فيه ، ويمكن أن تعترض الرؤى العظيمة سبيل الأشياء اليومية التى يجب أن نفعلها اليوم ، تلك الأشياء العاجلة التى لا تحتمل التأجيل .

ولكن لا فائدة ترجى من عمل بلا هدف ، قد يكون هناك قليل من الرضا بعدد الأميال التى نقطعها دون وجود علامات على الطريق والمسافة التى نقطعها دون أن يكون هناك مقصد ، إلا أنه لا معنى للوصول بسرعة إلى الأماكن التى لا نريد الذهاب إليها .

إننى وطنى ماليزى (وهو شىء لا يحبه البعض) . وكوطنى ماليزى ، شأنى شأن معظم الماليزيين ، لدى إحساس واضح بالاتجاه وباتجاهات ماليزيا .

وأنا آسيانى كذلك . والكثير جدًا من الجهلة يقللون اليوم من شأن «الآسيان» . لقد كان مهمًا لماضينا ما بعد الاستعمارى . وسوف يظل مهمًا لمستقبلنا . والواقع أننى أعترف ، وبدون أى شعور بالذنب ، أننى سوف أحارب كل دافع ، وأحتوى كل قوة ، وأواجه أى خطر يضر أسرة «الآسيان» أو يقضى عليها . وأنا لا أعتذر عن هذا ، ولا أعبر عن أى تحفظ .

وأنا فى الوقت ذاته جنوب شرق آسيوى وشرق آسيوى . وبصفتى جنوب شرق آسيوى ، أفخر أننا استطعنا معًا تحويل ساحة القتال إلى سوق . ولا بد من الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا بدفئها وصداقتها ورعايتها .

وأنا كشرق آسيوى ملتزم ببناء الجماعة الشرق آسيوية التى نقيم فيها سلامنا المشترك ونبنى رفاهيتنا المشتركة بطريقة تعاونية ، جماعة شرق آسيوية سوف يحتل فيها عمالقة منطقتنا ـ الصين واليابان وإندونيسيا ـ المكانة التى تليق بهم ، ويؤدون المسئوليات الواجبة عليهم ، ونعيش جميعنا فى وئام فى مجتمع من الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة يقوم على المساواة .

وبصفتي مواطنًا كونيًا ، لا بد أن تقوم بلدى بدور فى صنع مجتمع عالمى جديد يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والعدل . وسوف نقوم بما يجب القيام به ، حتى ولو كان هناك ما يجب أن ندفعه لتحقيق ذلك .

وكمؤمن متحمس بضرورة إثراء وتعزيز الاعتماد المتبادل والتعاون الپاسيفيكى ، أعتقد كذلك أنه ينبغى على دول الپاسيفيكى ، ومشروعات الپاسيفيكى التجارية ، وقيادات الپاسيفيكى الفكرية - وجميعنا فى الپاسيفيكى - كل بطريقته ، أن نجد فى المساهمة فى صنع مجتمع السلام التعاونى والرفاهية فى الپاسيفيكى .

وهناك كلمتان أساسيتان فى هذا المجال . الأولى هى «جماعة» والثانية هى «منتجة» .

وأعتقد أن ما يجب علينا بناؤه هو جماعة پاسيفيكية قوية دائمة ، وليس اتحاد خدمات ، أو بناء پاسيفيكى يقام على حماس عارض ، أو ناد أو تنظيم پاسيفيكى ذو غرض واحد أو مصلحة واحدة ، يتبع شخصًا ما أو شيئًا ما موجود اليوم وليس موجودًا غدا .

وتُستخدم كلمة Gemeinschaft فى لغة علم النفس الألمانى للإشارة إلى العلاقة الاجتماعية القائمة على الحب أو القرابة أو الإحساس بالجماعة ، «كما فى داخل الأسرة أو مجموعة من الأصدقاء» . ومن ناحية أخرى تعنى كلمة Gesellschaft الألمانية العلاقة القائمة على القانون والالتزام بالقواعد واللوائح والشعور بالواجب ، كما هو الحال داخل التنظيم القائم على قدر كبير من الترتيب . وأعتقد أنه يجب علينا بناء Gemeinschaft پاسيفيكى ، أى قرية أو أسرة أو جماعة أصدقاء پاسيفيكية ، وليس بناء ديكارتيًا اصطناعيًا ، مبالغًا فى حرفية قوانينه ، ومبالغًا فى تنظيمه ، ومبالغًا فى منظماته .

إذا كانت هذه رؤيتنا ، فمن الواضح أن علينا تعلم الكثير من حكمة الصابرين الخاصة بثقافتنا التقليدية ، وقدر عداء المسافات الطويلة وعامل البناء البسيط الذى يبنى المنزل طوبة طوبة ، وليس فلسفة رينيه ديكارت وبناة المنازل من أوراق اللعب .

وعلى الملهوفين والمتحمسين أن يفهموا تنوع الپاسيفيكى الآسيوى ، ففى بعض ثقافاتنا تتكون الصداقات خلال يوم واحد ، إلا أنه بالنسبة لمعظمنا ، وطبقًا لثقافاتنا ، نحتاج بعض الوقت كى نصبح أصدقاء حقيقيين .

منذ اثنتى عشرة سنة ، وفى المراحل الباكرة جدًا من الحركية الپاسيفيكية ، وفى مؤتمر عن الپاسيفيكى فى پالى ، قلت : لله‌تاك كينال ، ماكا تاك سيتالله . لم نكن وقتها قد عرفنا بعضنا بعد . فكيف يمكن أن نكون أصدقاء حميمين؟ وبمرور السنين بدأ بعض الأغراب يعرفون بعضهم بعضًا معرفة أفضل ، إلا أن هناك أغرابًا جدًا لابد من أن نجعلهم أصدقاء حميمين لنا .

وعلى الملهوفين والمتحمسين أن يفهموا أنه منذ أشهر قليلة مضت كان البعض منا فى الپاسيفيكى مستعدين لإلقاء القنابل الثقيلة على بعضنا البعض لقتل مئات الملايين من مواطنى كل منا .

ومن الواضح أن رحلة الپاسيفيكى الآسيوى إلى الثقة التامة والتعاطف والاحترام هى رحلة الألف ميل ، حيث تقل فيها الطرق المختصرة الآمنة إلى حد كبير . ولابد من أن نكون على استعداد فى كثير من الأحيان لأن نسير على الأقدام ، رغم ما ينطوى عليه ذلك من تعب .

ولا بد من إقامة الكثير جدًا من الروابط ، ولا بد من نسج الكثير جدًا من الشبكات ، ولا بد من سد الكثير جدًا من الصدوع . ولا بد أن يجرى العمل - الزاخر بالإحباطات - بصبر وبمثابرة . فلم تبن روما فى يوم واحد . والجماعة الأوروبية الحقيقية لا يمكن بناؤها فى عقد من الزمان . ولابد من أن نفكر بلغة العقود . ولابد من أن نجد القدرة على التحمل التى تمكننا من الإستمرار فى مسيرتنا .

ولابد من أن نفهم فى الوقت ذاته أن بناء الجماعة الحقيقية لا يمكن أن يكون حكرًا

على الموظفين أو الحكومات التى تلتقى من حين لآخر . حيث لن يبنيها سوى ملايين الأيدى التى تعمل كل يوم وكل ساعة من ساعات اليوم .

والواقع أنه سواء أكان ذلك صحيحًا أم خطأ ، فإن القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين يسعون للنمو والربح (وليس الموظفون المسلحون بأفضل النوايا والقوانين واللوائح والأطر والسلطة ، أو الساسة ورجال الدولة الذين يسيرون فى خيلاء على خشبة عرض المسرحية الدولية) هم أصحاب الإسهام الكبير فى صنع الجماعة الاقتصادية الپاسيفيكية ، إن القيادات الفكرية والإعلامية ، كالكثير منكم هنا بين الحاضرين ، هم الذين يجب عليهم المساعدة فى بناء الجماعة اللازمة بالعقل والقلب .

إن المجلس الاقتصادى الپاسيفيكى الآسيوى الذى يبنى بناء صحيحًا يحتل بالطبع أهم مكان ويقوم بأهم دور . ولكن أعضاء المجلس الذين يودون قياس الروح الپاسيفيكية والالتزام الپاسيفيكى من ناحية كونهم أقوياء فى المجلس وحسب ، مخطئون .

هناك دور لمجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى ، ودور لمجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى ، ودور لمؤتمر التجارة والتنمية الپاسيفيكية, ودور لمنتدى «الآسيان» الإقليمى ، ودور لعملية حوار «الآسيان» ، ودور لكل المنتديات الإقليمية الفرعية .

نحن نسهم فى الاعتماد المتبادل وبناء الجماعة الپاسيفيكية حين نحسن علاقاتنا الثنائية . ونحن نساهم فى ذلك حين نحسن علاقتنا بجيراننا وننشئ منطقة تنعم بالسلم والازدهار . يجب على الجميع أن يكونوا جزءًا من هذه العملية متعددة الطبقات ومتعددة الأبعاد الخاصة ببناء الجماعة الپاسيفيكية .

ولكى نضمن وجود الجماعة «المنتجة» التى نحتاجها ، يجب علينا إقامة جماعة پاسيفيكية دينها المساواة ، وليس جماعة پاسيفيكية تقوم على الهيمنة .

اسمحوا لى أن أتحدث باسم ماليزيا . فنحن لا يمكن أن نقبل السلام الصينى ، ولا

يمكن أن نقبل السلام اليابانى ، ولا يمكن أن نقبل السلام الأمريكى . لا الآن ولا فى المستقبل . بل إننا نؤمن بإقامة سلام باسيفيكى ، سلام بلا سلطة مطلقة ، وبلا حام ، وبلا سيد مسيطر . فنحن نؤمن بجماعة تقوم على المساواة .

من الواضح أشد الوضوح أن الصين ليست كندا أو شيلى . واليابان ليست هونج كونج أو المكسيك . بل إن داخل أكثر الأسر قربًا ببعضها هناك الأخوة والأخوات الكبار . والنفوذ والحجم لهم دورهم الحتمى . ولكن هذا لابد من أن يكون فى إطار من المساواة والاحترام المتبادل والفائدة المشتركة .

وليست المساواة وهمًا يقوم على الابتعاد عن الواقع ، كما أنها لا تنفى الحاجة إلى قيادة . فلابد من أن تقود القيادات ؛ ولكن القيادة كذلك لابد من أن تكون فى إطار من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة .

أعتقد أنه من الأهمية بمكان كذلك أن نضمن قيام جماعة باسيفيكية ديمقراطية وإجماعية تعمل على بناء مبادئ الديمقراطية والإجماع ، بغض النظر عن إحباط الديمقراطية ، وبغض النظر عن شدة صعوبة ضمان الإجماع فى بعض الحيان .

وينبغى كذلك أن نلتزم التزامًا قويًا بهدف التأكد من أن الجماعة الباسيفيكية التى نبنيها تتفق مع ضرورات الإقليمية الاقتصادية المنفتحة ، وهذا فى الواقع هو الموضوع الرئيسى لهذا المؤتمر .

وقبل أن أنتقل إلى قول بضع كلمات عن الإقليمية المنفتحة ،آمل أن نمضى جميعًا قدمًا بشأن الفرضية الأساسية . هل هناك شك فى أن أول أفضل رأى ليس هو النزعة الإقليمية المنفتحة بل النزعة الكونية المنفتحة؟

ينبغى أن يكون هذا الكوكب سوقًا واحدة ، وتكتلاً تجاريًا واحدًا ، مع وجود أقل ما يمكن من العقبات والتشوهات فى سبيل تبادل السلع والخدمات الأكثر حرية والأقل

توجيهًا . ألا يمكن أن نتفق جميعًا على أن التجارة الحرة الكونية ، مثلها مثل الديمقراطية ـ مع كل العيوب الطبيعية ـ هى حتى الآن الخيار الأفضل ، لضمانها أكبر فائدة لأكبر عدد؟

كنت أظن أننا جميعًا متفقون على أن الاقتصاد الموجه يصنع هراء اقتصاديًا فى النظام الاقتصادى العالمى ، تمامًا مثلما يصنع هراء اقتصاديًا داخل النظام الاقتصادى المحلى . والآن يبدو أن البعض يشك فى هذا . هل هو النظام أم الناس؟ معظم الناس يتعاملون مع السوق الحرة نفس المعاملة السيئة التى يتعاملون بها مع السوق المغلقة .

من المؤكد أنه ما من شك بشأن حقيقة أن النزعة الإقليمية الاقتصادية هى واقع حياة لن يختفى . وفى الفترة منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، تم تسليم أكثر من ٥٥ اتفاق تجارى إقليمى للجات كى تجرى فحصها . وكانت استراليا ونيوزيلندا رائدتين فى الپاسيفيكى . وفى عام ١٩٦٥ بدأت أول نافتا ، وهى اتفاقية التجارة الحرة لنيوزيلندا واستراليا . وأحدث تشعب هو اتفاقية التجارة للعلاقات الاقتصادية الأوثق بين استراليا ونيوزيلندا .

وقد نُفِّذَت التكتلات التجارية الإقليمية ـ التى هى تجمعات تجارية ذات نسق مشترك من ظروف الوصول إلى السوق بين الاقتصادات الأعضاء غير المرتبطة باتفاقيات بأطراف خارج التكتل ـ أو جُرِّبت فى منطقة من مناطق العالم ، ما عدا فى شمال شرقى آسيا . فباستثناء أعضاء المجلس الاقتصادى الپاسيفيكى الآسيوى من شمال شرق آسيا ، فإن سائر أعضاء المجلس مرتبطون بواحد أو أكثر من التكتلات التجارية الإقليمية .

سوف يكون للدول الآسيوية اتفاقية «آفتا» . فالولايات المتحدة وكندا والمكسيك لديها اتفاقية «نافتا» .

وبما أن التكتلات التجارية لن تختفى ، بل وربما ازدادت انتشارًا ، فمن المؤكد أن الأمر يحتاج إلى حنكة سياسية من أرفع طراز لضمان أن تكون منفتحة بقدر الإمكان على غير

الأعضاء أن تساهم مساهمة إيجابية فى الليبرالية الكونية وليس فى النزعة الحمائية الكونية .

لقد وصلت مفاوضات دورة أورجواى إلى نتيجة ما . وسوف نضطر إلى الانتظار لنرى مدى أهمية هذه النتيجة . والواقع أننى أظن أن من يؤمنون بالليبرالية التجارية سوف يظل عليهم محاربة قوى النزعة الحمائية . ويجب على من يؤمنون بالنزعة الإقليمية المنفتحة أن يحاربوا كذلك .

لدى مجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى إعلان سان فرانسيسكو بشأن النزعة الإقليمية المنفتحة الذى يمكنه أن يبنى عليه ، ويمكنه انطلاقًا منه حشد القوى باعتباره بطلا للنزعة الإقليمية ، ومن الواضح أن لديه دورًا مهمًا كى يقوم به . كما أن طبيعته الثلاثية تمنحه ميزة نسبية كى يطور مبدأ الإقليمية المنفتحة ومشروعيتها تطويرًا تامًا .

وفى شهر مايو من العام الماضى ، عند افتتاح الاجتماع الدولى العام لمجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى فى سول ، أعلنت رأيى بأن كل من يزعمون أنهم نماذج للإقليمية المنفتحة لابد من أن ينجحوا فى اختبارين . الأول هو اختبار النوايا ، والثانى هو اختبار العائد .

ويقتضى الاختبار الأول من أعضاء المشروع الإقليمى السعى لتحقيق مشروعهم الإقليمى ليس بغرض إقامة التحصينات ووضع المتاريس وإنما باعتزام تحرير الظروف من أجل الاتصال الاقتصادى بين أنفسهم وباعتزام تقليل الحواجز الموضوعة أمام الاقتصادات من خارج التكتل التجارى الإقليمى .

وهذا اختبار قاس . فالتجربة الأوروبية بكاملها ، منذ الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، مرورًا بمعاهدتى روما وماستريخت ، ترسب فى اختبار النوايا . فالرغبة فى الانفتاح على من هم بالخارج لا تحتاج إلى نية أساسية . بل لا بد من وجود الرغبة .

أما فيما يخص اختبار العائد ، فإننى أعتقد أنه يتطلب أن يكون ما ينتج هو بالفعل

تحرير للتجارة داخل التجمع الإقليمى . كما أنه لا بد من تقليل الحواجز الموضوعة أمام الاقتصادات الخارجية بالفعل .

وفى حال النجاح فى هذين الاختبارين ، فما من شك فى أن الإقليمية المنفتحة سوف تكون بحق مساهمًا فى النظام التجارى الكونى المنفتح الذى أعتقد أن علينا المحاربة من أجله .

وفى موضع سابق من كلمتى قلت إننى وطنى ماليزى ، وإننى آسيانى ، وجنوب شرق آسيوى ، وعولمى وپاسيفيكى .

وإننى أرغب بصفتى وطنيًا ماليزيا فى انفتاح اقتصاد ماليزيا أكثر وأكثر . وفى السنوات الست الماضية كنا ننمو بمعدل ٨,٥ بالمائة سنويًا ، ولابد من أن نستغل كل المزايا التى يولدها المزيد من التحرير والانفتاح . لا بد أن يكون العالم بكامله سوقًا لنا . ولا بد أن نجر العالم بأسره إلى صنع مستقبلنا الخاص بـ «رؤية ٢٠٢٠» .

كما أنى أتمنى باعتبارى آسيانى أن أرى المجتمع الآسيانى ينفتح أكثر وأكثر ، بحيث نصبح أقوى ، وأكثر قدرة على المنافسة وأكثر رفاهية . وأنا على ثقة من أن الأفتا لن تحد من الحواجز الداخلية وحسب ، بل وكذلك من الحواجز الموضوعة أمام الاقتصادات الخارجية .

وأود بصفتى جنوب شرق آسيويًا أن أرى جنوب شرق آسيا منفتحًا . لقد تحدد المسار . والفوائد كلها شديدة الوضوح .

وأود كشرق آسيوى أن أرى ازدهار التعاون الاقتصادى والاعتماد الشرق آسيوى المتبادل ، والإقليمية الشرق آسيوية المنفتحة . وليس فى ذهنى أى شك فى أن اقتراح «الآسيان» الخاص بالمجلس الاقتصادى الشرق آسيوى فكرة لا يمكن تجاهلها .

وأعلم باعتباري مؤمنا بالعولمة أن علينا محاربة النزعة الحمائية والتجارة الموجهة والاقتصاد العالمى الموجه . لابد من أن نحارب من أجل التحرير والتجارة الحرة .

وأحثكم بصفتى پاسيفيكيًا على تكريس جهودكم من أجل مجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى وأحث بلادكم على تكريس جهودها لقضية الإقليمية المنفتحة فى الپاسيفيكى .

وأدعو الله أن يوفق أعمال هذه المؤتمر وأن تنجح دول الپاسيفيكى فى العقود المقبلة بحق فى التمسك بقضية الإقليمية الپاسيفيكية المنفتحة أثناء شق طريقها .

إننا أبناء الپاسيفيكى ، الذين يصنعون ثلاثة أخماس الثروة على هذا الكوكب ، ندين بهذا لشعوبنا وإلى سائر البشرية .

افتتاح ندوة التعاون التجارى لحافة الباسيفيكى (التعاون التجارى الإقليمى) كوالالمبور، ماليزيا فى ٥ ديسمبر ١٩٩٤.

يستحق الهدف من هذا المؤتمر القدر الكبير من الثناء لأن المقصود به هو تشجيع التحالفات التجارية الإقليمية . وصحيح وحسب أنه ينبغى على القطاع الخاص أن يكون له السبق حيث يقف ليحقق بذلك أكبر مكسب ، ويعود هذا بصورة خاصة إلى زيادة حجم سوق آسيا . وبناء على الأداء الحالى ، فإنه من المتوقع أن تكون أسرع أسواق العالم نمواً فى القرن الحادى والعشرين . وسوف تكون ديناميكياتها قوة كبيرة تحرك الاقتصاد العالمى ، كما أنه بالرغم من ضعف الأداء الاقتصادى فى أماكن أخرى ، إلا أن دول الشرق مازالت تنعم بمعدل نمو مرتفع ولن يكون من الخطأ توقع استمرار هذا الاتجاه لعدة سنوات مقبلة . والواقع أنه من زمن ليس بالبعيد كان يُقال لنا إن البحر المتوسط هو محيط الماضى ، وإن الأطلنطى هو محيط الحاضر ، وإن الباسيفيكى هى محيط المستقبل ، وهاهو المستقبل بين أيدينا بالفعل ومن المتوقع أن يزيد نصيب آسيا من الناتج القومى الإجمالى الكونى من حوالى ٢٥ بالمائة إلى حوالى ٣٣ بالمائة بحلول القرن الحادى والعشرين . وقد تعدى النمو الاقتصادى الآسيوى النمو الاقتصادى العالمى .

وفى حالة ماليزيا ، استطعنا تحويلها من اقتصاد زراعى تحركه السلع إلى اقتصاد يقوم على التصنيع المتنوع ويقوده الاقتصاد . واليوم ماليزيا واحدة من الدول القليلة فى العالم التى تتمتع بنمو اقتصادى آخذ فى الارتفاع ، وفى حين أنه صحيح أن بعض الدول منتعشة اقتصاديًا ، ولكنها فى الوقت نفسه تعانى من التضخم الذى لا يمكن السيطرة عليه . وفى ماليزيا ، ساعدت السياسات الاقتصادية والمالية الحكيمة الأعمال التجارية على الازدهار والنمو السريع دون التأثير على معدل التضخم المنخفض الذى تتميز به البلاد . وفى

سياساتنا الشفافة والبراجماتية ، نأمل فى تشجيع قدر أكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية التى تشمل التكنولوجيا المتطورة ، ورأس المال الكبير ، والمعرفة التكنولوجية ، والخبرة التسويقية . ونأمل من خلال هذا الشكل أن يزيد القطاع الخاص من قدرته فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الدول الآسيوية ، بينما يقيم علاقة مفيدة للجميع . واليوم تفخر ماليزيا إلى حد ما باعتبارها نموذجًا للتنمية الاقتصادية . ويمكننى كذلك القول إن الإنجاز أكثر روعة حيث إننا لم ننجح فقط فى تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة ، بل إننا فعلنا ذلك بالرغم من كوننا أمة ذات خليط عرقى ودينى غير متجانس .

إن تحول ماليزيا الاقتصادى وقصة نجاح شرق آسيا ليسا وليدى المصادفة . كما أن المصادفة المحضة لم تكن هى التى جعلتنا على ما نحن عليه الآن . فقصة نجاحنا نتاج الكثير من العمل الجاد ، إلى جانب أخلاقيات العمل المتوافقة مع السلام الصناعى والإنتاجية المرتفعة .

والواقع أننا نعتقد اعتقادًا قويًا بأن الحكومات المستقرة شرط أساسى للنجاح ، انظروا حولكم فى شرق آسيا وسوف تجدون أن هناك ارتباطًا قويًا بين النمو الاقتصادى السريع والحكومات القوية المستقرة . فالحكومات القوية مستعدة لاتخاذ القرارات الصعبة التى هى فى صالح الأمة إلى أقصى حد . وتتخذ الحكومات القوية المستقرة موقفًا بعيد المدى بشأن التخطيط الكلى وهى ليست مهمومة بالانتخابات المقبلة وحسب . وتوفر الحكومات القوية الاستقرار والقدرة على التوقع ، الضرورية للاستثمارات طويلة المدى .

والحكومات القوية لا تعني غياب الانتخابات الديمقراطية الحرة . فحين يدرك الناس حدود المواطنين ومسئوليتهم ، يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطرف أو فوضوية . فالديمقراطية معناها خدمة الناس ، لا أن يخدم الناس الديمقراطية . وحين يسفر الإخلاص للديمقراطية عن اقتصاد راكد ، وارتفاع فى معدل البطالة ، وحرمان من حق العمل والعمل الشاق ؛ وحين تحمى الديمقراطية الفاشيين والنازيين الجدد ؛ وحين يكون لنشاط الفرد

الأولوية على الجماهير الصامتة ، يكون فى هذه الحالة قد حان الوقت لأن نشك فى تفسيرنا للديمقراطية التفسير الصحيح ، ومن المهم أن نتذكر أن الديمقراطيين المتعصبين ليسوا بأفضل من المتدينين المتعصبين ، فكلا الصنفين تعوقه التفاصيل عن رؤية الكل .

وفى الغرب تعنى الديمقراطية أشياء كثيرة لمختلف الناس . وتعنى الديمقراطى لنا فى آسيا أن يكون لمواطنينا الحق فى انتخابات حرة ونزيهة ، فيمكنهم أن يختاروا ما شاءوا من حكومات . كما نؤمن كذلك بأنه بمجرد انتخابنا لحكوماتنا يجب أن نسمح لها بأن تحكم وبأن تصوغ السياسات وأن تعمل على تنفيذها ، ولا تعنى ديمقراطيتنا الترخيص للمواطنين بأن يخرجوا عن النظام . نحن نريد استقراراً سياسيًا وقدرة على التوقع والاتساق كى نوفر البيئة اللازمة للتقدم والتنمية الاقتصادية . وبذلك رأينا قصة سنغافورة يرويها «لى كوان يو» والآن يواصل روايتها «كوه تشوك تونج» . ونرى هذا فى قصة نجاح إندونيسيا مع الرئيس سوهارتو الذى ظل ممسكًا بدفة الحكم حوالى ٣٠ سنة .

نحن مستقرون اجتماعيًا فى ماليزيا ، ورغم اختلاف شعبنا من ناحية الثقافة والدين والفلسفة ، فإنه يتسم بالتسامح والتفاهم ويحترم كل فرد فيه أسلوب غيره فى الحياة . ويؤمن الماليزيون - بصورة عامة - بالحل الوسط . ونحن لا نؤمن بالحل الوسط من باب الضعف وإنما بسبب الرغبة المشتركة فى رؤية أمتنا وقد ظلت مسالمة ومزدهرة ، إن الغالبية العظمى من الماليزيين متسامحون وحساسون تجاه اختلافاتهم ولا يكنون الكثير من سوء النية .

وماليزيا محظوظة بوجود قطاع خاص مرن مستعد لخوض المخاطر والمشاركة فى مهام بناء الرفاهية الاقتصادية ، والقطاع الخاص هو المحرك الأساسى للنمو بالنسبة للاقتصاد الماليزى . وفى ظل مبادئ الحكومة وبرامجها الاقتصادية الكلية الصحيحة ذات النظرة المتقدمة ، وماليزيا الموحدة ، استطعنا زيادة النمو وتخفيض ديوننا الخارجية ، وتحرير القطاع الخاص ومساعدته على توسيع دوره . لقد استثمرنا المستقبل عن طريق تخصيص مبالغ

ضخمة لبناء البنية التحتية ، وكذلك لتوفير التعليم والتدريب المناسب للاقتصاد الصناعى . وهذا الالتزام بالاستثمار فى البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية هو الذى جعلنا قادرين على المنافسة بقوة .

وستظل ماليزيامحافظة على سياساتها الاقتصادية الليبرالية وبرامجها التنموية . وستظل سياساتنا متسقة ويمكن التكهن بها وتتسم بالشفافية . ونحن نرى أن تحدى إدارة النجاح بنفس أهمية إدارة المشاكل أثناء الكساد . وأنا على ثقة بأننا نتيجة للإجراءات الإيجابية التى اتخذناها أصبحنا أفضل استعداداً الآن للتعامل مع أى انخفاض دورى .

إلا أنه لكى ندير الأوقات الصعبة فى حال حدوث انخفاض ، يجب ألا نضيع ما كسبناه فى فترة الانتعاش . سوف نظل نزيد المدخرات القومية وننوع اقتصادنا لكى لا يزداد اعتمادنا على قطاع ما أكثر من غيره . ولابد من أن ننوع أسواقنا ونبحث كذلك عن أسواق جديدة لمنتجاتنا وخدماتنا . والواقع أن ٥٣ بالمائة من تجارة ماليزيا فى الوقت الراهن مع دول شرق آسيان بينما كانت فى يوم من الأيام قاصرة على بريطانيا .

وعادة ما يؤدى النمو السريع ، كما نعيشه فى ماليزيا ، إلى الاقتصاد المحموم . فارتفاع معدل التضخم ، وانهيار الخدمات ، والميزانيات غير الملائمة للبنية التحتية المعينة اللازمة ، والبيروقراطية المتشددة ، وعدم ملاءمة أو نقص الإمداد بالعاملين . وأى من هذه الأشياء أو كلها مجتمعة يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادى أو حتى يجعله يتراجع . وسوف تحدد الطريقة التى تتعامل بها أية حكومة مع الاقتصاد المحموم مستقبل الأمة ومصيرها .

هناك اتجاه الآن نحو اقتصاد السوق الحرة . وقد اعتنقت الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول الهند الصينية والدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا جميعًا نظام السوق الحرة ، بل إن بعضها أقر نظام الحكم الديمقراطى . ولكن مجرد تبنى هذه الأنظمة الاقتصادية والسياسية ليس ضمانًا للنجاح . ولو كان كذلك لعاشت كل الديمقراطيات الغربية ذات اقتصاد السوق فى رفاهية أبدية . إلا أننا جميعًا نعلم أنها ليست كذلك . فالواقع

أن الدول المزدهرة حاليًا هى تلك التى لا يوجد فيها هذه الديمقراطية شديدة الليبرالية أو نظام اقتصادى تقوم فيه الحكومة بدور بارز . والصين وفيتنام اللتان تبدوان عازمتين على النمو اقتصاديًا لديهما تقريبًا هذا النوع من التوليفة . وقد يكون من سوء الحظ أن يجلب الديمقراطيون المنتصرون ، من خلال حماسهم للتحول ، كارثة اقتصادية وسياسية للمتحولين المتحمسين . ويجب كذلك التحذير من أن الديمقراطية والأسواق الحرة ليست أدوية اقتصادية وسياسية تشفى من كل العلل .

ومع أن دول شرق آسيا قد حققت نجاحًا كبيرًا وأبدت نموًا قويًا ومرنًا ، فإن المستقبل مليء بالشكوك حتى بالنسبة لها . فالمصائب والكوارث محتملة دائمًا حتى بالنسبة لأصحاب السجلات الرائعة . واليابان مثال حى لذلك . ولذلك فإنه من المهم والضرورى إلى حد كبير بالنسبة لدول شرق آسيا أن تعمل معًا بطريقة أكثر تكاملاً وتماسكًا . ولا بد من تقوية مفهوم التجمع الاقتصادى لشرق آسيا أكثر وأكثر . وكما ذكرت من قبل ، فإن التجمع الاقتصادى لشرق آسيا متساوق مع الجات ويلتزم بالتجارة الحرة . وهو من نتاج الإقليمية المتفتحة ومن أجلها . فهو من ناحية يعترف بضرورة التعاون والتكامل الإقليميين ، ويشجع التجارة الحرة من ناحية أخرى . ولابد من أن تعمل دول شرق آسيا معًا . والحاجة إلى موازنة التجمعات الإقليمية فى أماكن أخرى واضحة . إلا أنه لن تتمكن أية دولة آسيوية ، مهما كانت قوتها ، من أن تتساوى مع النفوذ الموحد للتجمعات التى تتشكل فى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ليس هناك ما يدعو لأن يخاف أحد من أى تجمع آسيوى . إن الأوروبيين والأمريكيين الشماليين أكثر تجانسًا من الآسيويين . وحتى فى شرق آسيا ، فإننا لسنا مختلفين عرقيًا وحسب ، بل تقسمنا كذلك الثقافة واللغة والدين ، ومن المستحيل إلى حد كبير بالنسبة للآسيويين أن يروا أنفسهم بالطريقة التى يرى بها الأوروبيون أنفسهم ، باعتبارهم جنسًا واحدًا ووطنًا واحدًا . الواقع أن الثقافة واللغات الأوروبية لها أصول مشتركة . ولذلك فإن

فكرة الجماعة الآسيوية تكاد تكون مضحكة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمنتدى أو التجمع الآسيوى المقصود به مناقشة المشاكل الاقتصادية المشتركة والمساعدة بقدر محدود فى الأخذ بيد الدول المتأخرة فى شرق آسيا ، وكل هذه الدول يمكن تحريكها عن طريق المصلحة الذاتية المستنيرة ، وإذا كان جنوب شرق آسيا فى الوقت الراهن واحداً من أسواق اليابان القيمة ، فإن هذا مرجعه إلى استثمار اليابان فى هذه الدول ومساعدتها لها على النمو ، وسوف تساعد اقتصادات آسيا التى حققت قدراً كبيراً من النجاح نفسها حين تساعد الدول الأقل نمواً فى المنطقة على النمو والازدهار .

ولذلك فإن التجمع الاقتصادى لشرق آسيا متابعة منطقية للتفاعل الاقتصادى فى شرق آسيا فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتجمع الاقتصادى لشرق لآسيا مفيد لحكومات شرق آسيا التى تهتم بصورة عامة برؤية بلادها تحقق الرفاهية الاقتصادية . والتجمع الاقتصادى لشرق آسيا مفيد كذلك بالطبع لمجتمع الأعمال فى شرق آسيا . فما عسى أن يطلبه رجال الأعمال أكثر من نشر أجنحتهم إلى ما وراء حدود بلادهم .

واليوم اختفى تماماً الموقف الحمائى الضيق لرجال الأعمال الآسيويين . وهم ليسوا حريصين وحسب على الذهاب للخارج ، بل يعتبرون كذلك التحالفات التجارية والتعاون مع الشركات فى الدول الأخرى استراتيجية تجارية جيدة . وهم بذلك يمكنهم الوصول إلى الأسواق وكذلك الحصول على التكنولوچيا الجديدة . والواقع أن هناك الكثير مما يمكن اكتسابه من خلال التعاون عبر الحدود .

وبصفتى قائداً لبلد يؤمن بالتعاون الاقتصادى الإقليمى ، أرحب بهذه الندوة . وأنا على يقين من أنها سوف تسفر عن الكثير من التحالفات والتعاون التى سوف تفيد المنطقة والعالم بأسره فى الواقع .

افتتاح لقاء مجموعة خبراء مجموعة الـ ١٥ الخاص بتبادل المعلومات بشأن السياسات الاقتصادية القومية للدول الأعضاء (تجاوب الجنوب مع البيئة الكونية الجديدة) كوالالمبور، ماليزيا في ١٧ يونيو ١٩٩٤.

يمر الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن بتغيرات وترتيبات سريعة وغير مسبوقة . وفى الموقف الاقتصادى الكونى الحالى لم تعد الاقتصادات الكبرى فى أمريكا الشمالية وأوروبا تحتل مواقعها المريحة ذات النمو المطرد التى كانت تتمتع بها فى العقود القليلة الماضية . فالاقتصاد الأمريكى يكافح من أجل التعامل مع الضغوط الانكماشية منذ أواخر الثمانينيات ، وفى عام ١٩٩٢ كانت انتخابات الرئاسة بمثابة استفتاء على أفضل طريقة لتحريك الاقتصاد من جديد ، وفى أثناء ذلك شُجعت الولايات المتحدة على تبنى سياسة صناعية تشجع من خلالها الاستثمار فى صناعات وخطوط إنتاج بعينها من خلال الدعم ومن خلال الحماية التجارية أو التجارة الموجهة إذا اقتضى الأمر . وهذا التركيز على الاقتصاد المحلى أدى كذلك إلى خلق تكتل إقليمى جديد فى صورة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وهذه تنافس الجماعة الأوروبية التى أصبحت واقعًا فى رأس السنة الجديدة من العام الحالى ، إلا أن الاقتصادات الأوروبية ـ المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وحتى ألمانيا ـ لم تسجل نموًا كبيرًا فى الأداء خلال السنوات القليلة الماضية . كما كان على الاقتصاد اليابانى كذلك أن يعدل نفسه مع مشاكل «انفجار الفقاعة» وهاهو ثانى تخفيض فى قيمة الين .

وبينما يؤثر الموقف المحزن تأثيرًا بالغًا على الاقتصادات المتقدمة ، فقد سجل شرق آسيا وجنوب شرقى آسيا ـ وخاصة دول الآسيان ـ معدلات نمو رائعة . وبذلك تصبح آسيا

والپاسيفيكى أكثر مناطق العالم ديناميكية ، وهذا يعطى أملاً للدول النامية الأخرى . وربما يمكن لشرق آسيا توفير القيادة لدعم التجارة الحرة أو «لإقليمية المنفتحة» . وسوف تكون الإقليمية المنفتحة مساهمًا كبيرًا فى النظام التجارى الكونى المنفتح . وهذا هو السبب فى أن اقتراح التجمع الاقتصادى لشرق آسيا سوف يساعد على إيجاد شرق آسيا المنفتح نفسه .

وفى ظل الموقف الكونى الحالى ، فإن المسألة الأساسية التى تواجهنا هى كيف تتجاوب حركة من أجل الجنوب مع هذه البيئة الكونية الجديدة؟ وما هو الموقف الذى يجب أن تتخذه وما هى نوعية الاستراتيچيات التى يجب أن تسعى لتحقيقها؟ إن الدول المتقدمة مشغولة بمتاعبها الداخلية ولم تعد مشاكل الدول النامية تلقى ذلك الاهتمام الذى كانت دول الجنوب تألفه فيما مضى . وبينما نجح الشمال فى حث الدول النامية على مواجهة المصاعب عن طريق عمل تعديلات مؤلمة من خلال حسن تدبير الأمور المالية والتحرر الاقتصادى ، فقد أقام الشمال الحواجز الحمائية وخلق التكتلات الإقليمية وحسب . فهو ليس على استعداد لمواجهة الواقع والاعتراف بأنه يعيش بأكثر مما لديه من وسائل ، ونحن من جانبنا هل ينبغى أن نستمر فى القيام بدور «الشركاء الصغار» من خلال المطالبة بمساعدات وامتيازات غير متاحة ، أم أنه ينبغى علينا السعى لإقامة شراكات حقيقة فيما بين أنفسنا كقاعدة لموقف أقوى فى علاقاتنا مع الشمال؟

ينبغى أن ينتقل مركز اهتمام الجنوب من الاعتماد على الشمال للحصول على المساعدات ونقل التكنولوچيا والخبرة الإدارية إلى شكل من أشكال استراتيچية «مساعدة الذات» . ولا بد من بذل الجهد من جانب الدول الأعضاء لزيادة الروابط والتعاون بين الجنوب والجنوب . و«تهميش» بعض دول الجنوب ليس نتيجة لعمل الآخرين وحسب ، ولكنه كذلك عدم تنمية هذه الروابط بين الجنوب والجنوب ، وسيكون على الجنوب أن يبحث داخله عن الإبداع والقدرة اللذين يمكن توجيههما لتسريع التنمية والنمو . إنها مسألة قدرة على البقاء وحفاظ على النفس مما يجعل على الجنوب كجماعة إدارة اقتصاداته بطريقة

تخلق تكاملاً أكبر فى الإنتاج والتجارة والاستثمار . ولا بد من النظر إلى ذلك التنوع الضخم فى مستويات تنمية بلادنا على أنه فرصة لإقامة روابط أفضل . فعلى سبيل المثال ، كيف يمكن لدول مجموعة الـ ١٥ أن تقيم روابط مع اقتصادات شرق آسيا؟ إنى على ثقة من أنه يمكن العثور على مجالات بعينها لتكامل اقتصاداتنا ، إن الوقت مناسب الآن للتحكم فى مصيرنا بدلاً من أن نظل خاضعين لما يمليه علينا الآخرون .

وهناك بالفعل الكثير مما يجب على كل منا تقديمه للآخر فيما يخص الفرص التجارية والاستثمارية . وتشكل اقتصادات الجنوب فى الوقت الراهن ٢٥ بالمائة من التجارة العالمية . وتبلغ استثمارات الدول النامية وحدها حوالى ٨٠٠ مليار دولار . ويشكل إجمالى عدد سكان الدول الأعضاء فى مجموعة الـ ١٥ سُوقًا محتملة تضم ٦ ,١ مليار مستهلك . إلى جانب هذا ، يعيش ثلثا سكان العالم فى الدول النامية . ومع أننا غالبًا ما ننتج سلعًا متشابهة وبذلك نصبح منافسين لبعضنا البعض ، هناك كذلك أشياء كثيرة يمكن أن نتبادلها معًا بطريقة مفيدة . فبعض دول الجنوب ، مثل الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية ، متقدمة إلى حد كبير من الناحية التكنولوجية وتعرض فرصًا للتعاون . وقد يكون لدى بعض الدول الأخرى خبرة متقدمة فى التجارة والأنشطة الخدمية . إلا أن دولاً غيرها لديها موارد طبيعية كبيرة أو مجرد أيد عاملة كثيرة أو أسواق محلية . كل نقاط القوة هذه يمكن أن تشكل قاعدة مفيدة للتجارة والاستثمار وغير ذلك من الروابط الاقتصادية فى المستقبل القريب إن كنا على استعداد لأن نلتقى مرات أكثر كى نتحدث ونحدد تلك المجالات الخاصة بالفائدة المشتركة ونعمل من أجلها .

ولكى نرعى هذه الروابط ، لا بد أن تضع كل دول الجنوب اقتصاداتها على أسس متينة . إن الاستقرار السياسى والاقتصادى الكامل عنصر أساسى من العناصر الضرورية بالنسبة للتنمية . وهذا الاستقرار لن ييسر الحفاظ على المدخرات والاستثمارات المحلية وحسب ، بل سيجذب كذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية . إنه يشجع المشروعات

والتعهدات طويلة المدى التى تدفع النمو المستدام . وبدون هذا الاستقرار الذى يمكن التكهن به ، سوف تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المضاربات التى لا تنتج عنها فوائد طويلة المدى .

إن هذا الإدراك هو ما دفع إلى عقد لقاء مجموعة خبراء مجموعة الـ١٥ من أجل ﷲتبادل المعلومات بشأن السياسات القومية للدول الأعضاءﷲ . وسوف تتاح الفرصة للموظفين المكلفين بمسئوليات التخطيط الاقتصادى القومى كى يحصلوا على معلومات عن السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء من مصادرها . وسوف يوفر لهم هذا فهمًا جيدًا لاقتصادات بعضهم البعض مثل تحديد إمكانيات تحسين التعاون الاقتصادى الجنوبى الجنوبى والاستفادة منها .

وعلى المدى القصير ، يأمل هذا اللقاء فى تحقيق أهداف متواضعة ، وهى عرض السياسات الاقتصادية القومية ، وتحديث المعلومات الاقتصادية ، وإنشاء شبكة معلومات لصياغة الأعمال الاستراتيچية فى العلاقات الشمالية الجنوبية ، وتوفير قناة لحل القضايا الخلافية ، وتعزيز العلاقات القائمة بين المخططين الاقتصاديين .

ولتوفير قوة دفع مبدئية للمداولات ، طلبت من مخططينا الاقتصاديين تقديم أبحاث عن بعض جوانب تجربة ماليزيا التنموية كخلفية للاجتماع . وسوف ألقى الضوء على بعض التجارب المهمة كى أبدأ نقاشًا مبكرًا ، لقد حافظنا دائمًا على سياسة ﷲالنمو العادلﷲ . إذا عرضت ماليزيا إطار عمل فيه النمو والعدل هدفان متطابقان . وهذا على العكس مما يراه بعض الاقتصاديين من أن النمو الاقتصادى الأسرع والمساواة الكبرى فى الدخول هدفان غير متساوقين ، فهناك علاقة متبادلة كبيرة بين المساواة والكفاءة الاقتصادية . وآمل أن يتداول الخبراء بشأن إطار تعزيز هذا التطابق .

فى العقدين السابقين ، تبنت ماليزيا بما فيها من تغاير عرقى وموارد طبيعية غنية ، استراتيچية النمو بالعدل بنجاح كبير . وفى الخطة المنظورة الحالية فإن استراتيچية النمو

الماليزية هى التركيز على التنمية المتوازنة التى لا تركز فقط على تنمية القطاعات الرئيسية ، بل كذلك على تعزيز التكامل القومى وتشجيع تنمية الموارد البشرية وحماية البيئة .

ونجحت ماليزيا كذلك فى الخروج من محنة الكساد العالمى فى منتصف الثمانينيات بتبنيها سياسات تؤكد الاقتصاد فى الإنفاق والكفاءة وزيادة الإنتاجية والبرامج التى توجهها السوق والسياسات الصحيحة لإعادة التوزيع واستثمار الموارد البشرية .

من المقبول أن يكون الحفاظ على استقرار الأسعار مهمة رائعة بالنسبة لكثير من الدول النامية ، والواقع أن عددًا كبيرًا من الدول تعانى من معدلات بطالة من رقمين أو ثلاثة أرقام ، وقد ارتبطت سياسات تثبيت الأسعار بثمن تدفعه الأمة فى صورة نمو اقتصادى منخفض . فالواقع أنه من التحدى البحث عن إمكانيات السعى لتحقيق نمو مرتفع ومعدل تضخم منخفض ، وهو ما يعنى أنه ليس هناك ثمن لسياسات القضاء على التضخم . والتضخم قضية مهمة لأن عدم استقرار الأسعار المستمر مع وجود معدل تضخم مرتفع خلق عدم استقرار اقتصادى بالنسبة لكثير من الدول النامية التى كان مطلوبًا منها حينذاك اتخاذ إجراءات تعديلية قاسية ومؤلمة .

والتجربة الأخرى التى سوف تتباين - بالتأكيد - تباينًا كبيرًا بين الدول الأعضاء ، هى المزج الأمثل للعام والخاص فى الاقتصاد . فقد بدأنا من مشاركة فى الاقتصاد يغلب عليها القطاع الخاص تلتها مشاركة قوية من القطاع العام . ولكن فى النهاية اتجهت ماليزيا إلى النمو الذى يقوده القطاع الخاص ، وتزامنت تلك الخطوة مع سياسات الخصخصة وإزالة القيود وتحرير التجارة ، وهناك إحساس بأن التحول كان ممكنًا فى المقام الأول بسبب ظهور قطاع خاص قوى وموزع توزيعًا جيدًا . ونحن نود أن نعتبر أنفسنا ناجحين إلى حد ما فى تنفيذ سياستنا المتعلقة بالخصخصة .

ومنذ عام ١٩٨٣ بدأت ماليزيا سياسة خصخصة المشروعات العامة وما يتصل بها من كيانات عامة لتخفيف العبء المالى والإدارى عن الحكومة وزيادة الكفاءة والإنتاجية من

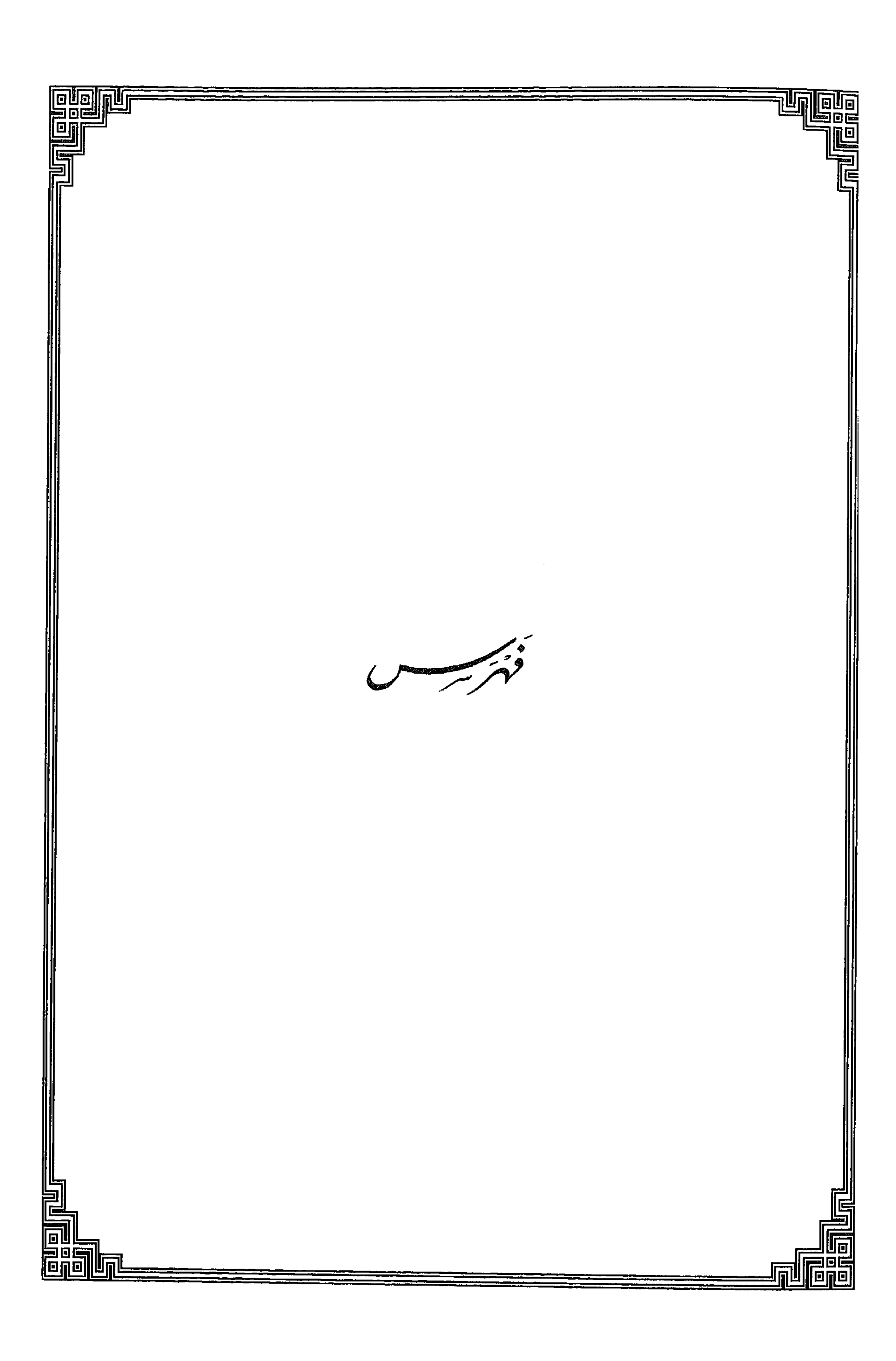
خلال تشجيع المنافسة ، وجاء تبنى هذه السياسة نتيجة لزيادة العجز فى الميزانية العامة وانتشار عدم الرضا عن أداء المشروعات العامة والحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادى من خلال مشاركة القطاع الخاص . وحين أُعلنت السياسة ، كانت ماليزيا بين أول بضع دول تختار الدخول فى هذه المنطقة المجهولة ـ وهى إلغاء التأميم . ومن حسن الحظ أننا لم نقع فى أخطاء كثيرة ، كما يدل على ذلك نجاح الهيئات التى خُصخصت ، وحتى الآن كانت نتائج الخصخصة مشجعة جدًا وأبدت بعض المشروعات المخصخصة تحسنًا كبيرًا فيما يخص الكفاءة والربحية ، ولم تحقق الحكومة مكاسب مالية من البيع وحسب ، بل إن بعض المشروعات تدفع حصة من الأرباح بالإضافة إلى الضرائب ، كما أن الأموال التى كانت ستوجه لتنفيذ هذه المشروعات توجه الآن لمجالات ذات أولوية للقضاء على الفقر وبرامج إعادة الهيكلة ، بينما تقلل فى الوقت ذاته الأيدى العاملة فى القطاع العام ، وقد اكتسبنا خبرة كبيرة فى تنفيذ هذه السياسة التى تُرجمت إلى أداة إيجابية للإدارة الاقتصادية للبلاد ، ونحن على استعداد لأن نقتسم هذه الخبرة مع الدول الأخرى الأعضاء فى مجموعة الـ١٥ ، كما تود ماليزيا فى الوقت ذاته أن تتعلم من نجاح الدول الأخرى ، وعلى الأخص شيلى .

وأخيرًا فإن التحول الهيكلى لاقتصادنا من خلال التحول الصناعى المتسارع والتنوع الاقتصادى ينبغى مقارنته ببعض تجاربكم . فنحن نتعلم من بعضنا البعض فيما يتعلق بسرعة نمو قطاع التصنيع ، وتوفر الأيدى العاملة الماهرة التى تستوعب نقل التكنولوچيا ، والمقاربات المختلفة لعملية التحول الصناعى .

وأنا على يقين من أنه بهذه الثروة من خبرات المشاركين فى هذا اللقاء ، سوف تحلل هذه القضايا تحليلاً دقيقًا ، وسوف توجد المقاربات أو الحلول المبتكرة المناسبة . ولا بد أن ندير اقتصاداتنا ، ونمول مشروعاتنا ، ونستغل مواردنا البشرية ومعارفنا التقنية استغلالاً فعالاً كى نواجه البيئة الاقتصادية العالمية شديدة التنافس . وأنا على يقين من أن لقاءنا لن يكفى لمعالجة القضايا والمشاكل المتعددة . ولذلك فإنى آمل أن يكون هذا اللقاء بداية سلسلة منتظمة من

اللقاءات بين المخططين الاقتصاديين فى دول مجموعة الـ١٥ . ولدى أمل كبير فى أن تنجح هذه اللقاءات فى صياغة وترجمة المقترحات إلى برامج عمل تتبناها الدول النامية وتنفذها . والأمر الأهم هو إمكان إقامة علاقات اقتصادية بين أفضل دول المجموعة بحيث يمكننا تحديد مصير بلادنا فى المستقبل .




فهرس

١- الأَعْلاَمُ

٢- الأَمَاكِنُ

٣- المُؤتَمَراتُ وَالمُنَظَّمَاتُ وَالتَّجَمُّعَاتُ وَالاتِّفَاقِيَّاتُ .

٤- مُصطَلَحاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ.

الجزء الثاني

التعاون الإقليمي والاقتصاد الرقمي



المحتويات

١ـ صناعة الاتصالات اللاسلكية في القرن الحادي والعشرين . (*)

اسمحوا لى أن أستهل خطابى إليكم بالتأكيد على أننى متابع جيد ومواكب ، من المنظور السياسى ، لما يحدث من مستجدات ومتغيرات تتعلق بعالم الاتصالات اللاسلكية . وهنا أود أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٨٦٥ ، عندما تأسس الاتحاد الدولى للاتصالات ITU ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه التلغراف بمثابة الحد الفاصل للتقدم التكنولوچى . وفى عام ١٨٧٦ ، أجرى ألكساندر جراهام بيل أول اتصال هاتفى عندما تلفظ بكلماته الشهيرة إلى مساعده قائلاً : «واطسون ، تعال إلى هنا ، إنى أريدك» . وبدأ ميلاد الإرسال اللاسلكى من خلال أول اتصال بالراديو اعتماداً على الموجة القصيرة فى حوالى عام ١٩٥٠ فى حين ظهر الاتصال بالأقمار الصناعية فى عام ١٩٦٢ ، وكان أول ظهور للهاتف الخلوى فى عام ١٩٨٣ . أما الإنترنت ، فقد برز إلى حيز الوجود فى أوائل التسعينيات .

وفى الوقت الحاضر ، نجد أن هذا الحد الفاصل أو الدعامة الأساسية للتكنولوچيا قد تغير تمامًا وعلى نحو مفاجئ . إذ أنه بعد انقضاء ١٣٤ عامًا على ظهور التلغراف ، باتت الاتصالات اللاسلكية العالمية شبكة معقدة تحوى العديد من الشبكات الذكية التى ترتبط فيما بينها بكوابل من الألياف البصرية ، وأسلاك التماس التقليدية ، وموجات الميكروويف ، وأنظمة الأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات الفضائية ، وأنظمة الهواتف الخلوية المحمولة وأجهزة الكومبيوتر فائقة السرعة . بيد أنه مما يبعث على الشعور بالغبطة أن المهمة الأساسية التى يضطلع بها اتحاد الاتصالات الدولى ظلت كما هى دون تغيير . ذلك أن هذا الاتحاد تأسس استناداً إلى مبدأ مفاده أنه يجب توفير خدمات الاتصالات اللاسلكية فى أى

(*) خطاب فى الجلسة الافتتاحية لندوة الاتصالات اللاسلكية الدولية شاه علم - ماليزيا - ١٩ مايو ١٩٩٩م .

وقت وفى أى مكان ، وبغض النظر عن الحدود القومية للدول ، ولا يزال ذلك المبدأ صحيحًا حتى يومنا هذا .

وأعتقد أننى لا أملك الشجاعة الكافية لإبلاغ الخبراء فى مجال الاتصالات اللاسلكية بما يمكن أن يحمله المستقبل فى هذا المضمار بعد مرور ١٣٤ عاما من الآن . ولدى فقط من الشجاعة ما يكفى لاستشراف واستنتاج ما يخبئه لنا المستقبل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وربما حتى عام ٢٠٢٠ .

وخلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ ، فإن دراسات استقراء المستقبل قد أظهرت أن عدد سكان العالم سيكون قد زاد من حوالى خمسة مليارات نسمة الى ما يقرب من تسعة مليارات نسمة ، وثمة اعتقاد سائد بأن الاختبار الأكبر للمجتمع الإنسانى ، وهو مقبل على القرن الحادى والعشرين ، هو كيفية استخدام قوة التكنولوجيا لتلبية المطالب والاحتياجات التى تنشأ عن الزيادة فى عدد السكان .

وستكون الاتصالات اللاسلكية فى القرن الحادى والعشرين رقمية ، ومحمولة ، وشخصية ، والواقع أننا نشهد الآن تقدمًا تكنولوجيًا بدأ يتشكل بسرعة تفوق ما كان عليه الحال من قبل فى تاريخ البشرية ، وهذا التقدم التكنولوجى يحقق قفزات هائلة إلى الأمام وبطريقة لا يمكن التنبؤ بها فى مجال شبكات الاتصالات اللاسلكية العالمية القوية ، والتى تتسم بمعدلات آداء وقدرة عالية . أضف إلى ذلك أن الطلب على معلومات أسرع فى أى مكان ، وفى أى وقت يؤدى أيضًا إلى تحفيز نمو غير مسبوق فى صناعة الاتصالات اللاسلكية . وبينما يتزايد اعتماد المجتمعات الحديثة على المعلومات ، نجد أن المستهلكين فى كل مكان متعطشون لمعلومات أكثر ، وأسرع ، وأفضل . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه . وبالنسبة لصناعة الاتصالات اللاسلكية ، يكمن التحدى الحقيقى فى التكيف مع هذه التغييرات فى الطلب ، وذلك لتوفير هذا الشكل الجديد من الخدمات التى يريدها المستهلكون ، بكفاءة وفعالية .

وفى غضون الأعوام الخمسة الماضية ، توسعت الاتصالات اللاسلكية الصوتية إلى حد كبير ، وتعد التكنولوچيات اللاسلكية بما سيكون عليه مستقبل نقل المعلومات حينما يتزايد اعتمادنا على مجتمع المعلومات . وأن لدى التكنولوچيات اللاسلكية قدرة كبيرة على تلبية احتياجاتنا المعلوماتية ، هذه القدرة على توفير خدمات المعلومات ستؤدى إلى إيجاد أسرع سوق للنمو فى الوقت الحاضر . ولذلك ، فإنه ينظر إلى التكنولوچيات اللاسلكية باعتبارها المحركات أو القوى الرئيسية فى مضمار الاتصالات اللاسلكية .

وتعتبر التكنولوچيات اللاسلكية المحمولة واسطة واضحة لتوفير الوصول السهل والسريع إلى شبكة الإنترنت . وقد عرفت أن عددًا من الجامعات حول العالم قد شيدت شبكات لاسلكية داخل مبانيها . وهذه الشبكات تمكن أعضاء هيئة التدريس والطلبة بها من الوصول إلى المعلومات من أية نقطة داخل الجامعة . بل إن باستطاعة الطالب الجلوس تحت شجرة وهو يحمل معه جهاز كومبيوتر صغير من ذلك النوع الذى يوضع على البحر ، ومن ثم يقوم بإعداد البحث المناط به من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت .

والحقيقة أن التكنولوجيات اللاسلكية والإنترنت يمثلان التقارب والتلاقى بين أسرع سوقين ناميتين وتكنولوچيات نامية فى ميدان الاتصالات اللاسلكية ، ومن المؤكد أن هذا التقارب أو التلاقى للتكنولوجيا يعد عنصرًا مهمًا فى منظومة الاتصالات اللاسلكية برمتها . والآن ، لم يعد بمقدورنا التمييز بين الاتصالات اللاسلكية المختلفة ورسم حدود فاصلة بينها ، كما لم نعد نميز بين أجهزة الكومبيوتر والإذاعة أو التليفزيون . ويتضمن التقارب بين التكنولوچيات اللاسلكية أيضًا عملية دمج التكنولوچيات المتماثلة القديمة مع تكنولوچيات رقمية جديدة . وهذا التلاقى بين كل هذه القطاعات بدأ يفرز فرقًا وأساليب جديدة للوصول إلى المعلومات ومعالجتها ونشرها حول العالم .

وتأثير عملية التلاقى هذه سوف يتمثل فى حدوث زيادة هائلة فى منتجات من قبيل أنظمة نقل المؤتمرات المصورة الشخصية والأنواع الجديدة للرسائل المنقولة مثل الرسائل

الصوتية وحتى وسائل البريد الإليكترونى المصور فى القرن المقبل . وهكذا ، يمكن القول بأن هذا التلاقى للتكنولوجيات اللاسلكية سوف يشهد نوعًا من التداخل والتفاعل بين الاتصالات اللاسلكية وأجهزة الكومبيوتر وأجهزة البث الإذاعى والتليفزيونى من أجل تقديم خدمات مسموعة ومرئية للوسائط المتعددة تنطوى على أشكال مختلفة ومتنوعة . ولن يمر وقت طويل قبل أن نرى هاتفا محمولاً بوسعه توفير خدمات الإنترنت ، والبريد الإليكترونى ، والخدمة الصوتية .

الحقيقة أن تحقيق التكامل لكل هذه الخدمات يمثل التفكير الاستراتيجى للمستقبل ، سواء كان هذا التكامل فى صورة هاتف ثابت غير محمول ، أم التسلية التليفزيونية ، أم الوصول إلى شبكة الإنترنت أم الهاتف المحمول ، فالعملاء يقبلون بصورة متزايدة على مجموعة متنوعة من الخدمات التى توفرها لهم شركة واحدة تقدم هذا النوع من الخدمة . والسؤال الذى نطرحه هنا بشكل منطقى هو : لماذا يجب أن تأتى خدمات الهاتف ، والتليفزيون ، والمعلومات ، والإنترنت وبقية الخدمات الأخرى من جهات مختلفة مزودة بالخدمة فى وقت تتألف فيه كل هذه الخدمات من نفس العناصر والمكونات الرقمية الأساسية؟ وبدلاً من أن يكون لدينا طبق فضائى ، أو هوائى تليفزيونى ، أو خط هاتف ثابت ، أو هاتف محمول وهاتف آخر للإنترنت ، وكلها من جهات مختلفة لتقديم الخدمة ، فإن السؤال الذى يحتاج إلى إجابة واضحة هو : لماذا لا نحصل على كل هذه الخدمات من شركة أو جهة واحدة؟ .

والحقيقة أن شركات أو جهات تقديم خدمات الاتصالات اللاسلكية تدافع عن فكرة تبنى شبكات اتصالات لاسلكية عالمية غير مترابطة حتى يمكنها أن تلبى ، وبصورة أفضل ، احتياجات عملائها حول العالم ، ومن ثم ، فقد أدركت أن شبكات الاتصالات اللاسلكية العالمية أكثر إنتاجية وربحية رغم أنها أشد تنافسًا فيما بينها .

وبالنسبة إلى دولة نامية مثل ماليزيا ، تعتبر الاتصالات اللاسلكية بالغة الأهمية .

ولذا ، شجعت الحكومة الماليزية إقامة صناعتها الخاصة بخدمات الاتصالات اللاسلكية على أن تكون تحت سيطرة مستثمرين ومنظمى أعمال محليين . ومع إطلالة فجر ألفية جديدة ، فإنه من المتوقع أن تلعب صناعة الاتصالات اللاسلكية المحلية دوراً أكثر بروزاً فى المساعدة على خلق مجتمع معلوماتى ، كما هو متجسد فى رؤية ٢٠٢٠ .

وليس ثمة شك فى أن لدى ماليزيا الإمكانيات والفرصة التى تؤهلها لأن تصبح مركزاً عالميًا رئيسيًا للاتصالات اللاسلكية وخدمات الوسائط المتعددة . والحقيقة أن إمكانيات وفرص نمونا الاقتصادى وتقدمنا ترتبط بقدرتنا على أن نبرع فى استخدام التكنولوچيات الجديدة للاتصالات اللاسلكية ، ومن ثم العمل على تحسين قدراتنا فى كل مجال من مجالات التجارة ، والصناعة والحياة بوجه عام .

ولقد أدخلت الحكومة عدة تعديلات فى سياستها فى إطار محاولاتنا الرامية إلى تشكيل مستقبل صناعة الاتصالات اللاسلكية فى بلادنا . وتتضمن هذه التعديلات المزيد من الليبرالية فى الصناعة من خلال إدخال المنافسة فى عام ١٩٩٠ . ومن شأن هذا أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى منافسة مكتملة النمو وناضجة من خلال «سياسة الوصول المتكافئ» والتى أصبحت سارية المفعول فى مطلع هذا العام . وهكذا ، صارت ماليزيا واحدة من أكثر أسواق خدمات الاتصالات تحرراً وانفتاحًا فى هذه المنطقة من العالم .

فى الوقت ذاته ، فإن ماليزيا قد أدخلت لتوها القانون الجديد للاتصالات اللاسلكية والوسائط المتعددة لسنة ١٩٩٨ والذى أقره البرلمان فى دورته التى عقدها فى يوليو من العام الماضى . وهذا القانون يعد التشريع الأول من نوعه فى إطار الجهد العالمى الهادف إلى معالجة المشكلات الناشئة عن التفاوت والاندماج بين صناعات الاتصالات اللاسلكية ، وخدمات البث الإذاعى والتليفزيونى ، وخدمات الحاسبات الآلية . وسيعمل هذا القانون على ترويج وتنظيم الصناعة الجديدة التى تأسست كنتيجة لعملية التقارب والاندماج هذه .

وختامًا ، دعونى أؤكد لكم مجدداً أن صناعة الاتصالات اللاسلكية فى ماليزيا

ستواصل الاضطلاع بدورها الهائل وتأثيرها الفعال من أجل التغيير المنشود فى البلاد . إذ أنه غنى عن القول أن التأثير الشامل للتكنولوچيات الجديدة والأكثر تقدما ، وكذلك حقائق البنية التحتية العالمية ، تجعل من الضرورى لنا أن نصبح شركاء ناشطين فى السوق العالمية .

وفى اعتقادى أن صناعة الاتصالات اللاسلكية ، سوف تضطلع بدور نشط وفعال فى قيادة وتحويل الاقتصاد الماليزى إلى اقتصاد قائم على المعلومات فى القرن الحادى والعشرين .

٢- خُطّةُ عَمَلِ هَانوِى لِلإنعَاشِ الاقتِصَادِىّ (*)

لقد انقضى عام منذ أن ناقشنا فى القمة الآسيوية الثانية غير الرسمية فى كوالالمبور المشكلات المالية التى أثرت على اقتصاداتنا . وليس ثمة شك فى أنه بكل المعايير ، كان العام الماضى يمثل أصعب الفترات وأكثرها تحديًا لدولنا بشكل عام . إذ أنه على الرغم من الجهود المضنية التى بذلناها للحيلولة دون تعمق المشكلة وتعقدها ، إلا أن الأزمة المالية التى شهدتها المنطقة قد تحولت إلى أزمة اقتصادية .

وبعد مرور عقد من النمو الاقتصادى المثير للإعجاب ، فإن معظم دول المنطقة تواجه الآن نموًا يصل إلى نسبة الصفر أو نموًا سلبيًا فى عام ١٩٩٨ ، وفى ماليزيا ، نتوقع أن ينخفض إجمالى الناتج المحلى لدينا بنسبة ٦٪ أو أكثر هذا العام ، وفى أسوأ مراحل الأزمة ، عمد تجار العملة إلى تخفيض قيمة الرينجت الماليزى بنسبة بلغت حوالى ٦٠٪ مقابل الدولار الأمريكى فى الوقت الذى خسرت فيه البورصة الماليزية ثلثى الأموال المتداولة فيها ، أى ما يربو على ٢٠٠ بليون دولار أمريكى . ونتيجة لذلك ، فإننا قد أصبحنا ، كدولة وكشعب ، فى حالة أقرب ما تكون إلى الفقر . وانهارت البنوك والشركات الماليزية تقريبا .

وردًا على هذه الأزمة الخانقة ، فإن الدول الآسيوية قد اتخذت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية الشاملة والمتنوعة ، ناهيك عن الإصلاحات المالية . ورغم أن ماليزيا لا تتلقى أية مساعدات من صندوق النقد الدولى ، فإن النهج الأول الذى سلكناه لمعالجة الأزمة كان يقضى بالتعامل مع صندوق النقد الدولى ، واكتشفنا أن هذه الإجراءات زادت الوضع الاقتصادى سوءًا وأخفقت فى استعادة ثقة المستثمر الأجنبى . ونظرًا لأن المجتمع الدولى

(*) كلمة أمام قمة مجموعة الآسيان السادسة- هانوى : فيتنام ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٨م .

رفض تقديم العون لنا ، فإنه لم يكن من خيار أمام ماليزيا سوى تغيير الاتجاه الذى تسير فيه .

وعندما بدأت الأزمة المالية فى آسيا ، دعت ماليزيا إلى تنظيم أنشطة تجار العملة لئلا تضعف اقتصاداتنا بسرعة أو تصل إلى حد الفقر من جراء تخفيض العملات من جانب تجار العملات والهجمات والانتقادات التى تعرضت لها البورصات . وبينما كان يمكن لتدفق رأس المال إلى الداخل أن يعزز نمونا الاقتصادى ويعمل على تحسين معيشة شعوبنا ، إلا أن تدفق رأس المال المفاجئ والهائل كان يمكن أن يدمر اقتصادات بكاملها . وهنا لابد من الإشارة إلى أن النظام المالى العالمى الحالى ليس مؤهلا للتعامل مع عمليات هروب رؤوس الأموال الهائلة وما قد ينشأ عن ذلك من اضطرابات مالية وأزمات اقتصادية .

وقد رأينا كيف أن القوى الكبرى تبنت موقفًا غريبًا حيال الأزمة المالية الآسيوية فراحت تلقى اللوم كله على حكومات الدول التى تأثرت بالأزمة ، وتحملها المسئولية عن كل ما حدث من شرور وآثار سلبية ، وبدلاً من أن تقوم الدول الكبرى بكبح جماح المتلاعبين والمضاربين بالعملات ، فإنها قد سمحت لهم بتدمير النمور الآسيوية والقضاء على اقتصاداتها لإرغامها على طلب العون من صندوق النقد الدولى والرضوخ لشروطه الخاصة بالإصلاح الاقتصادى .

والحقيقة أن ماليزيا لم تكن لتتحمل الانتظار بينما عمدت الاقتصادات المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية إلى التوانى وإضاعة الوقت سدى . ولهذا ، فإننا قد وضعنا خطتنا لمعالجة الأزمة والتى أطلقنا عليها الخطة القومية للإنعاش الاقتصادى . ومن خلال إبعاد العملة المحلية «الرينجت» عن أيدى المضاربين فى العملات ، استطعنا فى النهاية أن نضع حدًا لعمليات البيع القصير الأجل لأسهمنا ، ومن ثم وضع نهاية للهبوط المستمر فى قيمة العملة ، وبعدما تحررنا من التهديدات والمخاوف التى كانت تنذر بتخفيض قيمة عملتنا وتدمير شركاتنا ومصارفنا ، بات بوسعنا تنفيذ إجراءات تهدف إلى إحياء اقتصادنا .

ومن خلال تخفيض أسعار الفائدة ، وزيادة السيولة ، وإعادة رسملة البنوك ، ومعالجة

مشكلة القروض غير العاملة ، إضافة إلى غير ذلك من الإجراءات الأخرى ، فإننا قد نجحنا في وقف التدهور الاقتصادى وإعادة الإقتصاد إلى طريق الانتعاش ، وما قد فعلناه هو أننا عزلنا أنفسنا عن مضاربى العملات الجشعين . ومن ثم ، عاد اقتصادنا إلى الانفتاح كسابق عهده ، وهكذا تمكنت الاستثمارات الأجنبية من العودة إلى البلاد ، وشهدت المعاملات والمبادلات التجارية ازدهاراً دون أية عوائق ، وأمكن العودة إلى تحقيق أرباح . وفى ضوء هذا كله ، ظلت بورصة كوالالمبور للأوراق المالية ، مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب شريطة الاحتفاظ باستثماراتهم فيها لمدة عام . وقد تضاعف رأس مال البورصة عند تنفيذ هذه الإجراءات .

وأود الإشارة هنا إلى أنه كان قد أمكن السيطرة من قبل على العملة والبورصة . وطبقنا سياسة التحرر الاقتصادى لأننا كنا نؤمن باقتصاد السوق الحرة . بيد أنه أُسيء استخدام هذا التوجه التحررى والليبرالى فى إطار سياستنا الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى حدوث كساد اقتصادى ومالى . ولم يكن من خيار سوى إعادة فرض قيود فعالة ، وحتى يوافق المجتمع الدولى على نظام مالى من شأنه أن يعمل على إزالة الأخطار التى قد تعرضنا لها ، فسوف يتعين علينا مواصلة فرض هذه القيود .

والواقع أن إنعاش الاقتصادات الخاصة بكل دولة من دول مجموعة الآسيان يمكن تشريعه فقط فى بيئة إقليمية ودولية . ولا شك أن ثلاثين عاما من التعاون الآسيوى قد منح جنوب شرق آسيا الاستقرار والتضامن اللذين ساهما فى تحقيق نمو اقتصادى غير مسبوق ورفع مستوى المعيشة ، ولسوء الحظ ، فإن الأزمة الاقتصادية كانت بمثابة اختبار فاسد لمرونة الدول الأعضاء فى الآسيان وقدرتها على التكيف . إذ أن العلاقات فى إطار مجموعة الآسيان وفيما بين أعضائها قد تعرضت لبعض التوتر .

وقد خلقت استجابة مجموعة الآسيان للتحديات التى تواجه المنطقة الانطباع أن الآسيان تشهد حالة من الفوضى والاضطراب ، حيث إن أعضاءها فى خلافات مع بعضهم

البعض . وتعتقد ماليزيا أن المحافظة على العلاقات الإيجابية بين دول المنطقة أمر لابد من تغذيته وتقويته بطريقة واعية . ولدى دول الآسيان ما يكفى من الأموال اللازمة للخروج من هذه الفترة المضطربة ، وأشير هنا أيضًا إلى أسلوب المعالجة لدى مجموعة الآسيان ، وطريقة عملها ، والمبادئ التى تحكم مسلك العلاقات بين الدول الأعضاء . وهذه المبادئ متضمنة فى الإعلانات والبيانات المختلفة لمجموعة الآسيان ، وأيضًا فى الاتفاقيات والمعاهدات التى صدرت على مدى سنوات . ويجب علينا التمسك بهذه الإعلانات والبيانات ، وعلى الأخص الآن .

ويتعين أن يساعد اجتماع القمة هذا فى خلق بيئة تفضى إلى قيام علاقات إيجابية وعلى نمو إقليمى . ولهذا فإننى أشعر بالغبطة والسرور لأن إعلان هانوى الذى سنوقعه فيما بعد ولأن خطة عمل هانوى التى سوف نتبناها قد أكدا مجددًا على العديد من المبادئ والتعهدات التى نلتزم بها .

وتؤيد ماليزيا بقوة المبادرات التى تهدف إلى تقوية التعاون الاقتصادى الإقليمى وفى ترسيخ وتعزيز الأسس الاقتصادية للدول الأعضاء فى الآسيان وسوف نتعاون مع شركائنا فى مجموعة الآسيان من أجل تقوية المنطقة وجعلها بمعزل عن الاضطرابات الخارجية بقدر المستطاع . كما سنواصل دعم تكامل اقتصادى أكبر والإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان .

وقد أضعفت الأزمة الاقتصادية الاقتصادات الآسيوية وزعزعت الاستقرار القومى . وقد طرد آلاف الأشخاص من عملهم بينما تقلصت القوة الشرائية لهؤلاء الأشخاص إلى حد كبير . كما أن الشركات ، الكبيرة والصغيرة على السواء ، قد توقفت عن العمل . وهكذا رحبت ماليزيا بالإجراءات المقترحة التى وردت فى خطة عمل هانوى لتعزيز وتشجيع التنمية الاجتماعية ومعالجة التأثير الاجتماعى المباشر للأزمة الاقتصادية .

وتتطلع ماليزيا بوجه خاص إلى «قمة الآسيان الثانية + ٣» التى تضم زعماء الصين ،

واليابان ، وكوريا الجنوبية . وبسبب ثقلها الاقتصادى ، فإن سياسات وإجراءات هذه الدول الثلاث الواقعة فى شرق آسيا تنطوى على تأثير مهم وله مغزاه ، ليس فقط على الاقتصاد الإقليمى وإنما أيضًا على الاقتصاد العالمى . وتقدر ماليزيا التزام الصين بعدم تخفيض قيمة عملتها ، كما تقدر جهودها فى مضمار الإصلاحات الاقتصادية والنمو المحلى . فى الوقت ذاته ، ترحب ماليزيا بالإصلاح الذى تجريه اليابان فى القطاع المالى ، وبالمبادرة اليابانية لتوفير سلسلة من إجراءات الدعم تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠مليار دولار أمريكى ، والتى تهدف إلى مساعدة الدول الآسيوية فى التغلب على صعوباتها الاقتصادية الراهنة .

ومما لا شك فيه أن الاضطراب المالى قد أكد على العديد من التحديات الكامنة فى العولمة ، وحتى ونحن نحتضن العولمة ، فإنه ينبغى لنا أن ندرك الأخطار التى تصاحبها . ورغم أن ماليزيا ترحب بقرار وزراء مالية دول مجموعة السبع فى أكتوبر عام ١٩٩٨ بشأن تعزيز النظام المالى الدولى ، فإنه لابد من أن نتذكر أنهم ينظرون إليه من برجهم العالى ، فمشكلاتنا قد لا تثير اهتمامهم . ولهذا نحتاج إلى إيجاد منتدى أكثر ملائمة لمناقشة احتياجاتنا .

٣- الممر السريع للوسائط المتعددة والتجارة الإليكترونية .(*)

ليس ثمة شك فى أن أية مناقشة تدور حول المجتمعات الإليكترونية فى آسيا لا يمكن أن تتوافق مع التقدم السريع «للاقتصاد الرقمى» ، حيث من المؤكد أن التجارة الإليكترونية ، ستلعب دوراً متزايداً باستمرار . وإنه لمن دواعى سرورى أن البعض من أعضاء اللجنة الاستشارية الدولية التابعة للممر السريع للوسائط المتعددة ، والذين يمثلون النخبة من المتخصصين فى هذا الموضوع ، تمكنوا من تخصيص جزء من وقتهم للمشاركة فى هذه المناقشة .

وبادئ ذى بدء ، لابد من الإشارة إلى أن تلاقى التكنولوجيات قد فرض تلاقى الصناعات من خلال «نظام تجارى إليكترونى» يعمل على تشجيع وتسهيل العمليات التجارية التى لا حدود لها ، ورغم أنها لا تزال فى مرحلة الطفولة ، إلا أن التجارة الإليكترونية تمثل حداً جديداً سوف يحدث ثورة فى الطريقة التى تعقد من خلالها الصفقات التجارية على المستوى العالمى . ولقد تطورت شبكة الإنترنت الآن وصارت فى مرحلة النضج كواسطة للتجارة الإليكترونية ، حيث تطورت فى حجمها ومداها ، وإمكانية الوصول إليها .

وقد باتت شبكة الإنترنت بالفعل وسيلة فعالة للصفقات والمعاملات التجارية ، والتى بلغ إجمالى مبيعاتها السنوية ٢,١ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦ . ورغم أن هذا الرقم يعد صغيراً ، فإنه من المتوقع أن يزيد وينمو مع استمرار إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات من

(*) خطاب فى المائدة المستديرة للاقتصاديين فى المجتمعات الإلكترونية فى آسيا . سرى كيمبانجان- ماليزيا ، فى ١٣ يناير ١٩٩٨م .

قبيل الأمن ، والقوانين التجارية ، والممارسات التجارية ، والضرائب ، والمقاييس الفنية المشتركة ، وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت . وقد توقع المحللون أن تشهد المبيعات السنوية الإجمالية من خلال شبكة الإنترنت زيادة تربو على ٧,٣ بليون دولار أمريكى بحلول نهاية عام ٢٠٠١ ، وأن تزيد نسبة المبيعات عن ١٨٦ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ . وسيكون لحجم وتأثير هذا النمو أبعاده ومضامينه الواسعة ، ليس فقط فى عالم التجارة ، بل أيضا فى عالم الحكم .

والحقيقة أن التطورات فى مضمار التجارة الإليكترونية ، والتى تعد مظهراً من مظاهر «الاقتصاد الرقمى» ، تساعد فى أن يظهر على السطح العديد من المشكلات ذات الصلة والتى تشكل تحديًا للممارسات الراسخة والمشتركة ، وأيضًا للقوانين والنظم . وفى إطار هذا «الاقتصاد الرقمى» ، ستكون الأنشطة التجارية ممكنة عبر الحد الأدنى للحركة الطبيعية للأشخاص ، ولحركة الأموال ، وفى العديد من الحالات ، لحركة نقل المنتجات . علاوة على ذلك ، فإن العقود ونقل قيمة الأصول سيتم إنجازها عبر الوسائل الإليكترونية . وفى مثل هذه الحالة ، فإن العديد من القواعد والقوانين الحالية التى نراها مطبقة فى عالم الاقتصاد فى وقتنا الحاضر ، لم تعد صالحة للتطبيق فى دنيا «الاقتصاد الرقمى» . وسواء شئنا أم لم نشأ ، فإن الإحصائيات تظهر أن التجارة الإليكترونية سوف تصبح جزءًا من حياتنا فى المستقبل القريب . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا جميعًا الاستعداد لاحتضانها ، وإلا سوف نتخلف عن الركب وسنفقد الكثير من مقومات الاقتصاد فى الوقت الذى سيصبح فيه عالم التجارة إليكترونيًا .

وهنا فى ماليزيا ، فإننا قد حرصنا على أن نسلك نهجًا واقعيًا وعمليًا . وفى هذا الإطار ، نفضل أن نخوض تجارب لمواقف أقرب ما تكون إلى واقع حياتنا المعاشة بدلاً من أن يجرفنا تيار التكنولوچيات والبدع العابرة .

وبقدر ما أمكن ، فإننا قد اخترنا أيضًا ألاَّ نركب الموجات القادمة إلينا فحسب ، بل

أيضًا أن نحكم السيطرة عليها . ولعل هذا هو السبب الذى قد جعلنا نواكب التوجهات العالمية ، وأن نجرى تجارب لدراسة مضامينها وآثارها على شعبنا ، وأن نتعاون فى ميدان البحث والتنمية ، وأن نسعى لتطوير استراتيجيات ملائمة .

وفى هذا الإطار ، استطعنا أن نطور برنامجًا لتكنولوچيا المعلومات لدعم رؤيتنا لكى نصبح أمة متقدمة تماما بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ . ومن بين أشياء أخرى ، يلخص برنامج تكنولوچيا المعلومات هذا استراتيچيات مختلفة ، والتى من شأنها أن تساعدنا على إقامة مجتمع معرفة من خلال تنمية الأفراد ، والبنية الأساسية واستخداماتها . ولقد بدأنا بالفعل فى بناء الأساس اللازم لدعم مجتمع المعرفة هذا ، وهذا الأساس يأخذ شكل الممر السريع للوسائط المتعددة ، والذى يعتبر أول استثمار رئيسى لنا فى المستقبل .

ولقد وصف بعض النقاد مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بأنه «مشروع طموح ضخم يتسم بالعظمة والأبهة إلى حد المبالغة» . وأعترف بأنه مشروع طموح ، بيد أن الماليزيين لن ينفذوا هذا المشروع بمفردهم . صحيح أننا سنشارك فيه مشاركة فعالة ، ولكنه لمصلحة العالم بأسره . وكان تصورنا لهذا المشروع العملاق أنه بمثابة حقل تجارب لكل من يريد استخدامه ، ولكل شخص من أى مكان . ولسوف نساهم بالنصيب الأكبر من الاستثمارات فى البنية الأساسية لهذا المشروع ، أضف إلى ذلك أن السياسات والقوانين التى قد قمنا بصياغتها ووضعها موضع التنفيذ لن تكلفنا شيئًا ، وكذلك الممارسات التى قد صممناها للمشروع . وبالنسبة إلى البنية الأساسية الصعبة له ، مثل الألياف البصرية ومنشآت الاتصال الأخرى ، فسوف تنفذها شركات خاصة كجزء من استثمارها فى المشروع ، والذى من الطبيعى أن تجنى أرباحا منه . وحتى الأرض الخاصة بالمشروع سيتم تقسيمها وبيعها إلى المستثمرين الذى يرغبون فى إقامة مرافقهم ومنشآتهم والاستفادة من البنى الأساسية الصعبة والسهلة التى قد وفرناها .

وأصار حكم القول بأنه يتعين علينا إنفاق بعض المال ، وهو فى الحقيقة مبلغ كبير ،

ولكن فى حدود قدرتنا . ورغم أن تخفيض قيمة العملة قد أضعف قدرتنا إلا أنه ما زال باستطاعتنا الاستمرار والمضى قدمًا فى طريقنا . ولذا سوف يستمر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولابد من أن يستمر ببساطة نظرًا لأن الطلب على المرافق والمنشآت التى عرفنا الاستثمار فيها قد شهدت زيادة كبيرة وحقيقية . وهو مشروع عظيم وذلك ليس لأنه من بنات أفكارنا ورؤيتنا وحدنا ، وإنما لأنه يعكس رؤية كل الأفراد الذين سيجعلونه مشروعًا عظيمًا . وإن جاز أن أقول ذلك ، فإنه ليس ثمة مشروع فى أى مكان استفاد تمامًا من تكنولوچيا المعلومات التى استفادت بدورها من القدرات التى وفرتها أفضل أدمغة تكنولوچيا المعلومات والمتاحة حاليا فى العالم كله . وهذا المشروع يستفيد فى الحقيقة من اللجنة الاستشارية الدولية التى أقيمت لضخ الأفكار الخاصة بهذا المشروع العملاق وجعله قادرًا على اختبار الأفكار والتكنولوچيات الجديدة والتى هى بحاجة إلى بيئة حياة حقيقية لإثبات عمل هذه الأفكار .

والواقع أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يمضى قدمًا وفقًا لجدوله الزمنى ، ونظرًا لأن الاستجابة للمشروع قد فاقت توقعاتنا ، فإننا قد منحنا تفويضا إلى ١١٠ شركة بالعمل فى تنفيذه ، من بينها ٧٨ شركة شرعت فى تنفيذ مهامها وعملياتها بالفعل . ومنذ أبريل عام ١٩٩٧ ، تلقينا ١٧٨ طلبا من شركات مختلفة للعمل فى المشروع ، منها ٣٩٪ من شركات أجنبية ، و٣٥٪ من شركات ماليزية ، و٢٦٪ من شركات ماليزية وأجنبية مشتركة .

وقبل ما يقرب من عام على تدشين المشروع ، بدأنا ، بالفعل نرى القيمة التى أفرزتها وأوجدتها تجارة عصر المعلومات . ويتبين من الإحصائيات الخاصة بالمشروع ووضع الشركات القائمة على تنفيذه أن هناك استثمارًا متزايدًا فى الأنشطة ذات القيمة العالمية المضافة ، حيث يبلغ العائد إلى نسبة الاستثمار ما يقرب من ١ :٣ .

وهناك أيضا علاقات ودلائل على تشكيل مجموعة من الصناعة الجديدة التى ترتكز على الخدمات ، أو ما يمكن أن نطلق عليه الصناعة الخدمية ، ولا سيما فى مجالات مثل

تطوير البرمجيات ، وابتكار وخلق المضمون ، والرسوم المتحركة ، والإنتاج الإذاعي والتليفزيوني ، والاتصالات اللاسلكية . وبالنسبة لجميع الشركات التي تقدمت بطلبات للمشاركة في المشروع ، فإن العائدات الإجمالية المتوقعة خلال العام الخامس من تشغيل المشروع تبلغ حوالي ١٣ بليون رينجت ماليزي ، في حين تصل الأرباح المتوقعة لنفس الفترة إلى ما يقرب من خمسة بلايين رينجت . وهذا كله في مقابل استثمار قيمته نحو أربعة بلايين رينجت ماليزي .

وبالإضافة إلى هذا ، واستناداً إلى كافة طلبات التوظيف التي تلقيناها بشأن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فإن عدد العاملين المطلوبين بين حلول نهاية السنة الخامسة لأعمال التشغيل في المشروع يربو على ٢٣ ألف عامل . وإدراكا لهذه المتطلبات ، فإننا قمنا مؤخراً بتحديد التفويضات والتراخيص الممنوحة للمشارك في المشروع بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالي كأحد الإجراءات التي تساعد على تلبية احتياجات الشركات من الموارد البشرية .

وكما يدرك الكثيرون منكم ، فإنه من أجل الإسراع في تنفيذ المشروع ، تم تحديد سبعة من التطبيقات والاستخدامات الرئيسية للمشروع ، والتي يتمثل أحدها في إيجاد إطار العمل الضروري والبنية الأساسية اللازمة لدعم مبادرات التجارة الإليكترونية في ظل تطبيق سياسات تسويقية قومية تتجاوز حدود الدول . وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذي يقود أساساً نمو التجارة الإليكترونية ، إلا أن هنالك حاجة لمراقبة وتنظيم هذا النمو من أجل إيجاد البيئة السليمة والمناسبة لازدهار التجارة الإليكترونية .

وهناك العديد من المشكلات التي تحتاج إلى دراسة وفحص ، وأيضاً العديد من الحواجز التقليدية التي يجب إزالتها والتغلب عليها . ومع هذا ، فإن ثمة عنصر حيوي وحاسم يعتبر ضروريا لدعم وتعزيز التجارة الإليكترونية ، ألا وهو البنية الأساسية الصحيحة للاتصالات اللاسلكية ، ولعل هذا هو السبب الذي دفعنا إلى إعداد وتجهيز المشروع إعداداً

وتجهيزًا خاصًا . ومع وجود بنية أساسية للاتصالات اللاسلكية ذات نطاق ترددى عالمى لدعم الحد الأقصى لمتطلبات تشغيل التجارة الإليكترونية ، فإن المشروع يعتبر قاعدة مثالية للشركات التى تريد تطوير التكنولوچيات العصرية وابتكار نماذج تجارية لتحقيق أقصى استفادة من الإمكانات والطاقات الكامنة فى التجارة الإليكترونية ، إذ أن هذه الإمكانيات والطاقات لا حدود ولا نهاية لها . وبينما يستطيع مطورو التكنولوچيا تطوير أساليب وأدوات لتسهيل التجارة الإليكترونية ، من قبيل برامج أمان للكومبيوتر وأنظمة للدفع ، فإن باستطاعة مطورى المحتوى أو المضمون التأكيد على الثقافات المتعددة لماليزيا من أجل تطوير مضمون محلى للمنطقة وللعالم كله .

وإذا ما نحينا جانبًا ما تجلبه لنا من فرص عديدة مثيرة ، فإنه مما لا شك فيه أيضًا أن التجارة الإليكترونية تمثل تحديات كثيرة ، ليس فقط بالنسبة لدول مثل ماليزيا ، ولكن أيضًا لعامة الدول التى تريد أن تخطو خطوات صحيحة وهى تستقبل القرن الحادى والعشرين . ولهذا فإن أسلوب الحكم الصحيح يعد ضروريًا لضمان استجابة وحساسية القوانين والسياسات لما يستجد من تطورات تكنولوچية .

والحقيقة أن المطلب الأساسى للانطلاق الناجح للتجارة الإليكترونية هو الثقة ، وضمان إمكانية عقد الصفقات التجارية فى سلام وأمان . وهذا صحيح على نحو خاص عندما تصبح المعلومات غير الملموسة ، والسلع ، والخدمات مصادر ومنتجات اقتصادية يتم نقلها والتعامل بها عبر الحدود . ومن ثم ، فإنه من الأمور الملحة تطوير نظام سليم للحكم للتعامل مع حركة نقل المعلومات هذه وإدارة الموارد القائمة على المعرفة من خلال تحقيق النمو فى التجارة الإليكترونية على مستوى العالم .

ومن بين المشكلات السائدة المرتبطة بالتجارة الإليكترونية تلك المشكلات الخاصة بالتمويل مثل الجمارك والضرائب ، وأنظمة الدفع الإليكترونى ، والأعمال المصرفية عبر الإنترنت وكذلك التداول والتعاملات فى البورصة من خلال الإنترنت . وكل هذه

المشكلات بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر فى سياق الأنظمة المالية ، والقانونية والتنظيمية الخاصة بكل دولة من دول المنطقة .

وثمة مشكلات قانونية أخرى من قبيل وجود قانون تجارى موحد ، والموائمة الدولية لأطر العمل القانونية لمعالجة الممارسات التجارية المختلفة والقوانين التجارية الموجودة فى البلدان المختلفة . وعلى سبيل المثال ، تحتاج قوانين الإنترنت إلى معالجة مشكلات والتعامل مع قضايا ترتبط بتحديد المسئولية القانونية لأولئك الأشخاص المشاركين فى تعاقدات وصفقات التجارة الإليكترونية ، بما فى ذلك المستهلكين ، ومزودى خدمات الإنترنت ، ومقدمى الحلول والوسطاء المتعددين .

كما أنه لابد من إيجاد حل لمشكلة حماية المستهلك والخصوصية فى إطار الصفقات والتعاملات التجارية عبر الحدود .

وهناك حاجة أيضًا إلى إطار عمل قانونى فعال لحماية حقوق النشر ، والبراءة والعلامة التجارية للحيلولة دون إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية وحماية مزودى المضمون ومزودى خدمة المضمون . ويتعين أيضًا أن تعالج قوانين حماية الملكية الفكرية مشكلة العلامات التجارية المستخدمة فى مجال الإنترنت ، وكذلك العلاقة بين أسماء حقول شبكة الإنترنت والعلامات التجارية ، والحدود القانونية للعلامات التجارية المسجلة أو حقوق النشر فى مجال قواعد البيانات .

وثمة مشكلة هامة أخرى تتعلق بالتعاون الدولى فى ميدان المعايير والمقاييس الفنية ، والتى سوف تمهد الطريق لوضع برنامج مشترك بشأن البطاقات الذكية ، ووضع معايير مشتركة للاتصال البينى والتشغيل البينى ، وكذلك الأعمال المرتبطة بالبنى الأساسية العامة والتحقق من مدى صلاحيتها .

والحقيقة أن الدول التى لديها بنية أساسية راسخة لدعم التجارة الإليكترونية فيما

يتعلق بالموارد البشرية وحجم مزودى الخدمات ، وأيضًا التى لديها حصة أكبر من السوق وإمكانية أفضل للوصول إلى السوق ، سوف تتمتع بلا شك بميزة التفوق على غيرها من الدول الأخرى . ومع هذا ، فإن فرصة تطوير التجارة الإليكترونية تقدم نفسها أيضا للدول الأخرى فى المنطقة الآسيوية والتى تعتبر فى وضع جيد يؤهلها للقفز إلى عصر المعلومات .

وهكذا ، يمكن القول بأن المبادرة الإقليمية قد تكون ضرورية لمعالجة المشكلات السائدة التى يفرزها «الاقتصاد الرقمى» والتجارة الإليكترونية ، وهى المشكلات التى ألقيت الضوء على بعضها آنفًا . وعلى سبيل المثال ، فإن وجود إطار عمل آسيوى للتجارة الإليكترونية قد يوفر البرنامج الخاص بالرؤية الجماعية للسوق الرقمية الناشئة ويحدد المشكلات الرئيسية ونحن ندخل إلى العصر الإليكترونى الجديد للتجارة . كما سيوفر إطار العمل هذا الأساس أو القاعدة اللازمة لإجراء مناقشات لتسهيل تطوير موقع لائق لمجموعة الآسيان يمكنها من تحفيز الثورة الإليكترونية .

ولا يفوتنى هنا التأكيد مجددًا على التزام الحكومة الماليزية بدعم نمو وتطوير التجارة الإليكترونية . فمن خلال الممر السريع للوسائط المتعددة ، نعكف على تكريس جهودنا لتطوير تكنولوچيات الوسائط المتعددة التى ستزيل الحواجز أمام المعاملات التجارية وتعزز عمليات التسويق عبر الحدود ، ونود أن نوجه الدعوة إلى جيراننا فى مجموعة الآسيان وكذلك إلى أى شخص لديه الاهتمام الجاد بتقديم أية معلومات من شأنها أن تسهم فى إحراز التقدم المنشود نحو العالم الإليكترونى ، ونحن ندعوه لكى ينضم إلينا فى هذا الجهد الجماعى .

٤- إنعاش جيرانك يحقق لك الانتعاش الاقتصادي . (*)

ماليزيا الآن ليست مثلما كانت عندما التقينا آخر مرة هنا . فالاقتصاد الماليزى لا ينمو ولا يسير على نحو جيد . إذ أننا فقدنا الكثير من جراء الأزمة المالية التى اجتاحت دول آسيا ولم تعد بلادنا تشهد نمواً اقتصادياً بنسبة ٨٪ كما قد كان عليه الحال قبل تسع سنوات وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٩٧ . بيد أن مثل هذه الصعوبات الصغيرة لن تؤثر على واجب الضيافة الذى يجب أن نضطلع به حيال ضيوفنا ، وهو واجب نابع من تقاليدنا التى علمتنا أن المضيف لابد من أن يكرم ضيوفه ويؤثرهم على نفسه . ومن ثم ، فإننى ما زلت أعتقد أن الماليزيين يعرفون كيف يكرمون ضيوفهم .

وعلى أى حال ، فإننا الآن فى منتصف شهر رمضان المبارك ، وهو شهر الصوم عند المسلمين والذى يأمرهم الله فيه بالإمساك عن الأكل والشرب ، بل وبالإمساك عن الفحش من الكلام من شروق الشمس إلى غروبها . والمسلمون الماليزيون ليسوا متشددين أو متعصبين . ومن المؤكد أننا لسنا إرهابيين متطرفين نستهدف السائحين الأجانب . بيد أننا نؤدى فريضة الصوم فى رمضان على نحو جاد . ومع هذا فإننا نراعى مشاعر إخواننا وضيوفنا من غير المسلمين . فهؤلاء بوسعهم تناول الطعام أو عمل ما يحلو لهم كما هى العادة . ولذا ، فإنه إذا لم يشارككم المسلمون ، خلال شهر رمضان ، تناول الطعام أو شرب الشاى ، فهذا لا يعنى أنهم أهل غلظة وفظاظة . ورغم هذا فإن العديد من الماليزيين ليسوا مسلمين وهم لا يصومون . وبإمكانهم الانضمام إليكم ، وهكذا نجد أن كرم الضيافة لدى الماليزيين سمة باقية ودائمة حتى فى شهر الصوم .

(*) خطاب فى الحوار الباسيفيكى الرابع فى سرى كيمبانجان- ماليزيا- ١٢ يناير ١٩٩٨م .

لقد جئتم إلى هنا لمناقشة شئون جيراننا فى منطقة المحيط الهادى ، أى الدول والشعوب التى تعيش على ضفتى هذا المحيط . والهدف من وجودنا هنا ، وعلى ما أعتقد ، هو أن يفهم كل منا الآخر . فبينما نندفع صوب القرن الحادى والعشرين ، نريد أن نرى عالما أفضل ، والمحيط الهادى ، ذلك الحاجز الذى يوحدنا أيضًا ، يعد جزءًا مهمًا من ذلك العالم . ومن الأهمية بمكان أن تسهم شعوب المحيط الهادى فى بناء ذلك العالم الأفضل الذى ننشده .

وفى الوقت الحاضر ، نجد أن الأداء الاقتصادى للدول المطلة على الساحل الغربى للمحيط الهادى ليس بالأداء العظيم . وإننى على ثقة من أنكم ستناقشون كيف يمكن أن نجعل هذا الأداء الاقتصادى عظيمًا مرة أخرى ، وكيف نستعيد الثقة التى تعد ضرورية لقوى السوق حتى تتفاعل معًا بصورة إيجابية وبناءة . ويبدو أننى أميل إلى التحدث كثيرًا عن هذا الموضوع . ولذلك لن أتحدث كثيرًا عن الاقتصاد والشئون المالية . بل سأصغى وأنتظر وجهات نظركم وآراءكم واقتراحاتكم .

وبدلاً من الاستسلام لهذه المشكلة الصغيرة ، نجد أن ماليزيا تؤدى عملاً جيدًا ، بل وتبلى بلاءًا حسنًا فى ظل ما تعانيه من توتر . إذ أننا لطالما تفاخرنا بتمسكنا بوحدتنا وعقلانيتنا . فمنذ الاستقلال فى عام ١٩٥٧ ، ومنذ أن تكيفنا على العيش فى مجتمعنا القائم على تنوع الأعراق والأجناس ، قد تمكنا من البقاء والعمل معًا بصورة جيدة تمامًا . وبالطبع لم يكن هذا بالأمر اليسير .

وفى عام ١٩٦٩ ، وقعت أحداث شغب عرقية قتل خلالها العديد من الأشخاص فى شوارع العاصمة كوالالمبور . وتوقع الناس تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة بين الحين والآخر . بيد أنه لم تقع حادثة واحدة منذ عام ١٩٦٩ . ولقد خرجنا من أحداث ذلك العام ونحن أكثر وعيًا بالضرر الذى لحق بنا من جرائها وبالحاجة إلى تفادى تكرارها . ومنذ ذلك الحين ، أصبحنا أكثر اتحادًا ، وكانت لدينا دائمًا حكومات بها ممثلون للأعراق والأجناس

المختلفة فى بلادنا .

والحقيقة أن ماليزيا قد نجحت فى أن تكون ديمقراطية دون أن يتزعزع استقرارها . ونحن نعتقد أن الانتخابات هى التى يجب أن تحدد الشخص الذى يتولى مهمة تشكيل الحكومة . وبمجرد أن يتحقق لنا ذلك من خلال الانتخابات ، فإننا لا نحاول الإطاحة بالحكومات القائمة من خلال تنظيم مظاهرات أو إضرابات فى الشوارع ، حتى ولو كانت مشروعة من الناحية الديمقراطية . ونحن لا نعارض بقاء الحكومات فى السلطة . ولقد ظلت الحكومات تعى دائمًا بأن إعادة انتخابها أمر يعتمد على أدائها . ولذا فإنها تسعى جاهدة للوفاء بوعودها والتزاماتها ، وبتطوير البلاد ، وتوفير البنية الأساسية الضرورية والسهر على راحة الشعب ورفاهيته .

ولابد من أن تنجح هذه الحكومات فى مهامها طالما أنها تحرص على إعادة انتخابها مرات ومرات . ولعل البعض يقول إنه ليس ديمقراطيًا أن نغير الحكومات فى كل انتخابات ، ونحن نقول إنه ليس ديمقراطيًا ألاَّ ندع الشعب يقوم باختيار حكومته . فإذا أراد الشعب عودة نفس الحكومة ، فهذا حقه الديمقراطى . وحقه الديمقراطى أيضًا انتخاب عدد كبير من أعضاء المعارضة لضمان إجراء مناقشات حية .

ولذا نجد أنه فى الوقت الحاضر ، وإن يكن بدرجة أو أخرى ، أن نفس الحزب هو الذى يحكم . وأقول «بدرجة أو أخرى» ، نظرًا لأنه وعلى الرغم من تشابه السياسات وتماثلها ، إلا أن أنماطها قد تختلف اختلافًا جذريًا . ورغم هذا ، فإن جميع الحكومات الماليزية ومنذ الاستقلال فى عام ١٩٥٧ ، قد ركزت جهودها على تنمية وتطوير البلاد ، بل كل جزء فيها ، سواء المناطق الريفية أو الحضرية .

وفى مضمار الشئون الدولية ، تتبنى ماليزيا سياسة عالمية تقوم على مبدأ «دع جيرانك يزدهرون» ، إذ أننا لا نؤمن بالألعاب التى تعتمد على رقم الصفر ، حيث تكون مكاسب شخص ما هى خسائر شخص آخر . ومن المؤكد أننا لا نريد تدمير منافسينا لكى نحصل

على النذر اليسير مما لديهم . ولذا فإننا نؤمن بصيغة التكافؤ التى من خلالها نحقق لأنفسنا ولشركائنا المكاسب المتساوية .

وفى إطار تجربة «دع جيرانك يزدهرون» ، وكما يحلو لنا أن نصف هذه السياسة ، نجد أنها تؤدى أيضًا إلى ازدهارك . وعندما كنا دولة تعتمد فى اقتصادها على إنتاج سلعتين ، جاء الأجانب للاستثمار فى الصناعات المختلفة لدينا . ولم نكن نعتقد أن باستطاعتنا صنع أى شىء آخر غير القباقيب الخشبية . بيد أن الأجانب علمونا كيف ننتج سلعًا إليكترونية متقدمة من أجل التصدير .

وكنتيجة للتصنيع من جانب الأجانب ، تحقق لنا الازدهار والرخاء الاقتصادى واستطعنا شراء أشياء كثيرة من بلدان أخرى . واستفاد الأجانب بدورهم لأننا اشترينا الكثير من منتجاتهم . وبعبارة أخرى ، فإننا فى مقابل مساعدتهم لنا فى تحقيق ازدهارنا فإننا ساعدنا أيضًا فى ازدهارهم بأن جعلنا من بلادنا سوقًا جيدة لمنتجاتهم .

ومن ناحية أخرى ، عندما كانت ڤيتنام تحاول الحفاظ على استقرارها بعدما توحدت البلاد مجددًا ، قرر العديد من الڤيتناميين الهجرة . وكانت ڤيتنام فقيرة جدا وكان هؤلاء المهاجرون فى الواقع من اللاجئين الاقتصاديين . وقد نزلوا بقواربهم إلى شواطئ ماليزيا نظرًا لقربنا الجغرافى من ڤيتنام . ولأنه لم يكن باستطاعتنا أن نوفر لهم ملاذا دائما ، كان يتعين علينا اتخاذ الترتيبات اللازمة لإرسالهم إلى دول أكثر كرمًا وضيافة منا مثل دول أوروبا ، والولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلاندا .

ومع هذا كله ، لم نستطع أن نعيد توطين كل هؤلاء اللاجئين فى دول ثالثة .

ولحل هذه المشكلة ، تعاونا مع الڤيتناميين لإعادة تأهيل بلادهم وإعمارها . بل إننا استثمرنا فى ڤيتنام ، والله وحده يعلم مدى حاجتنا إلى هذه الاستثمارات . بيد أنه ومهما كان السبب ، بدأت ڤيتنام تشهد قدرًا من الازدهار والرخاء ، واستطاعت أن توفر لمواطنيها

المزيد من فرص العمل . وفى النهاية ، استطعنا إعادة ما تبقى من اللاجئين إلى بلادهم بعدما توفرت لهم هناك الكثير من فرص العمل المربحة . وهكذا فإن المساعدة فى ازدهار جار لك يساعد بدوره فى حل مشكلة هجرة مواطنين إلى بلادنا .

ولعلكم الآن تدركون السبب الذى يحملنا على الإيمان بضرورة المساعدة فى ازدهار جيرانك بدلاً من افقارهم واعتمادهم على استجداء الآخرين . فعندما تفقر الآخرين ، فإن مشكلاتهم ستتفاقم لتمتد إلى بلادك . وقد رأينا كيف أن الألبان غزوا إيطاليا ردًا على الغزو الإيطالى لبلادهم قبل الحرب العالمية الثانية . فقد كان الألبان يعانون من مشكلة الفقر فى بلادهم . وحتى على الرغم من أن هؤلاء اللاجئين الألبان لم يحبوا الإيطاليين تماما ، إلا أنهم اضطروا للذهاب إلى إيطاليا للتجارة بسبب البؤس والحرمان فى بلادهم . ونفس هذا النوع من الهجرة الاقتصادية هو الذى دفع المكسيكيين للذهاب إلى الولايات المتحدة . ونحن فى ماليزيا نعتقد أنه إذا كان جيراننا أفقر منا ، فإننا سنواجه مشكلة الهجرة هذه وعواقبها الوخيمة . ولحسن الحظ أننا فقراء مثل جيراننا . والحقيقة ، فإنه بعد أن كنا يومًا ما نستضيف ما يقرب من مليونى عامل أجنبى ، بات لزامًا علينا الآن إعادة مليون من هؤلاء العمال إلى بلادهم . ونحن نقدر لشبكة «سى إن إن» الإخبارية الأمريكية ما قامت به من بث تقرير عن هذه المشكلة . فنحن نشعر حقًا بالامتنان لذلك .

إن الحكومات تريد بلا شك أن يعم الاستقرار فى البلاد بينما لا تريد المعارضة ذلك . ومن جانبها ، فإن الحكومة الماليزية لا تريد الاستقرار فى بلادها فحسب ، بل أيضًا فى المنطقة بأسرها . والحقيقة أننا نريد أن نرى الاستقرار وقد خيم على أرجاء العالم كله ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل الشىء الكثير حيال هذا الأمر ، كما لا يمكننا حتى القيام بدور بسيط فى هذا الشأن .

لقد عملنا بشكل جاد من أجل تحقيق الاستقرار فى ماليزيا ، ورغم المعارضة إلا أننا قد أحرزنا نجاحًا تامًا . ولأننا مستقرون فباستطاعتنا أن نتدبر أمورنا جيدًا وأن ننجو من العاصفة

الشديدة التى تهب على بلادنا . ونحن قادرون على حل مشاكل من قبيل تلك التى تواجهنا الآن . وبالطبع فإننا لن نخرج من هذه المشكلات سالمين . والمؤكد أننا سوف نتضرر من جراء تلك المشكلات ، ولكن الماليزيين سوف يتغلبون عليها فى النهاية . ولا يزال من الحكمة استثمار الأموال فى ماليزيا .

ونحن نضطلع بدورنا على أكمل وجه فى محيط منطقتنا . إذ أننا فى سلام مع الجميع وكل منا فى سلام مع الآخرين . صحيح أننا نواجه جميعًا مشكلات فى الوقت الحاضر بيد أن ذلك من شأنه تحييد المشكلة . وإذا كان البعض منا يواجه مشكلات بينما لا يواجه آخرون مثلها ، فلن تكون لدينا قدرات أو إمكانات عندئذ للعمل معًا . ونحن ننوى الآن استخدام مشكلاتنا المشتركة والاستفادة منها فى تعزيز تعاوننا . ونأمل فى التعاون مع جميع الدول فى منطقة المحيط الهادى ، ونتوقع أن نستفيد من وراء هذا التعاون . ولذلك ستكون مناقشاتكم مثار اهتمامنا . ويحدونا الأمل فى أن نجنى ولو ثمار قليلة من أسلوب معالجتنا للمشكلات التى نواجهها .

٥- تحية من القطاع الخاص لمجموعة الآسيان . (*)

فى غضون العقود الثلاثة الماضية ، شهدت مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تغيرات وتنمية هائلة . والحقيقة أن الإنجازات التى حققتها دول المنطقة كانت نتيجة للعمل الجاد الذى بذله كل من الحكومات والقطاعات الخاصة . وبدون التنمية الاقتصادية التى حققها القطاع الخاص لما كنا قد ارتقينا ونهضنا هكذا . ولهذا ، كان من الملائم أن نشارك اليوم فى اجتماع أطلقنا عليه «تحية القطاع الخاص لمجموعة الآسيان» . ودعونا أن نغتنم فرصة انعقاد هذا المؤتمر للاستفادة من إنجازاتنا ومن نكساتنا ، وكذلك لكى نخطط لإحراز نجاح أكبر فى السنوات القادمة . واسمحوا لى أن أعترف فى البداية بأن النجاح الذى نأمل فى تحقيقه سوف يتجسد ليصبح واقعًا ، إذا ما واصل كل من الحكومة والقطاع الخاص العمل معًا فى تناغم ووئام من أجل خير المنطقة وتحسين أوضاعها الاقتصادية .

وليس ثمة شك فى أن مجموعة الآسيان قد قطعت شوطا طويلا منذ تأسيسها فى عام ١٩٦٧ . إذ أننا بدأنا بخمس دول فقط ، هى ماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والفلبين . وفى عام ١٩٦٧ ، لم يمنحنا أحد فرصة كبيرة للنجاح . وقد قامت مجموعة الآسيان آنذاك بمحاولتين لم تدوما طويلاً من أجل تحقيق تعاون إقليمى ، الأولى فى عام ١٩٥٩ مع تكوين «آسا» اتحاد جنوب شرق آسيا ، والثانية فى عام ١٩٦٦ عندما تأسس «اتحاد مافيلندو» ، والذى كان يتألف من ماليزيا والفلبين وإندونيسيا . ومن الناحية السياسية ، تم تقسيم اتحاد «آسا» وفقا للدول التى استعمرتنا يوما ما . وبالطبع فإن دولة مثل تايلاند لم تستعمر أبدًا . أما دول منطقة الهند الصينية فهى إما كانت فى حروب ضد بعضها البعض أو تواجه ثورات واضطرابات مختلفة بعدما تحررت من نير الاستعمار الأجنبى .

(*) كلمة فى مؤتمر «تحية من القطاع لمجموعة الآسيان» - بيتالنج جايا - ماليزيا . ١٣ ديسمبر ١٩٩٧م .

والواقع أن اختلاف أيديولوچياتنا كان سببًا فى انقسامنا بل وأدى فى أوقات معينة إلى حدوث مجابهات . وكان هنالك قدر كبير من الشكوك إزاء بعضنا الآخر ، والتى ازدادت سوءًا بسبب دعاوى ونزاعات حول الأراضى والحدود الإقليمية . وكنا نميل آنذاك للانحياز إلى قطب أو آخر من القطبين اللذين كانا يحكمان العالم فى حقبة الحرب الباردة . والحقيقة أن النظرة المستقبلية كانت كئيبة فى ذلك الوقت .

واليوم ، نجد أن الموقف مختلف إلى حد كبير . ففى غضون ثلاثين عاما ، تطورت الآسيان لتتحول إلى منظمة محورية فى منطقة آسيا- الباسيفيك ، كما أنها تعتبر أنجح منظمة إقليمية فى العالم النامى ، وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك خلافات معينة ، وتحديات ودعاوى متعارضة ، إلا أن المنطقة تتمتع بمناخ من السلام والاستقرار لا مثيل له ، كما تتمتع بتنمية اقتصادية هائلة . وفى ظل وجود سوق آسيوية بها ما يقرب من نصف مليار مستهلك ، فإن الآسيان تعتبر فى الغالب بوابة الوصول إلى السوق الشرق آسيوية الأوسع . ورغم أننا نواجه جميعا أزمة اقتصادية أدت إلى تقويض نمونا ، إلا أننا ما زلنا نحتفظ بقدراتنا وإمكاناتنا . ورغم أن النظام أو قواعد اللعبة السائدة فى عالم العولمة قد ترفضنا الآن ، إلا أننا نريد تعلمها فى الوقت المناسب لكى نعود ، وربما أقوى مما كنا عليه . وما نحتاجه الآن هو بناء وحشد قوتنا فى الداخل ، وتعزيز تنظيمنا ووحدتنا لتكون لنا الغلبة عندئذ .

وفى الوقت الحاضر ، أصبح لدينا تقريبًا واقعًا لتطلعات وآمال الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان من خلال قبول عضوية كل من ڤيتنام فى عام ١٩٩٥ ولاوس وماينمار فى عام ١٩٩٧ . وقد كنا نأمل أن تنضم كمبوديا إلينا حتى يكتمل حلم الآسيان . غير أن ذلك لم يتحقق بعد . ذلك أن الأحداث المفاجئة والمثيرة التى شهدتها كمبوديا دفعت الآسيان إلى تأجيل انضمامها إلى عضويتها . ويحدونا الأمل فى ألا يمر وقت طويل قبل أن تنتمى دول منطقة جنوب آسيا كلها إلى تجمع واحد .

وهناك كثيرون يتساءلون عن السبب أو الحكمة من وراء قبولنا دول مختلفة عنا إلى حد كبير فيما يتعلق بأيديولوچياتها وأنظمتها الاقتصادية . وهنا أود الإشارة إلى أنه فى عام

١٩٦٧ ، وعندما تأسست الآسيان ، كانت الاختلافات بين الدول الأعضاء المؤسسة الخمس كبيرة ، بل إنها كانت اختلافات ظاهرة وملموسة . وكانت الشكوك فيما بين هذه الدول أشد عمقا . وكانت هنالك صراعات خطيرة فيما بينها لم يتم تسويتها . ولكن الدول الخمس تناست خلافاتها ونحتها جانبا بصورة أو أخرى ، وواصلت محاولتها الرامية إلى إيجاد أرضيات مشتركة من أجل تعاونها . وليس ثمة سبب يدعو للافتراض بأن الخلافات القائمة بين أعضاء الآسيان لا يمكن التعامل معها أو معالجتها من قبل أناس قد أظهروا من قبل مهارتهم فى الدبلوماسية والتوصل إلى التسويات والحلول الوسط . إذ أن هؤلاء سوف ينجحون ، بل إنهم سيحرزون نجاحًا أسرع لو أننا تركناهم وشأنهم ولم تحبط أطراف خارجية جهودهم .

ولقد أظهرت الدول الأعضاء فى الآسيان أن لديها ميلاً متميزا إلى المرونة ، فهذه الدول ليست دوجماتية وهى دائمًا على استعداد للتعلم وتبنى استراتيجيات قد حققت نجاحا لأعضاء آخرين . وليس من قبيل المصادفة أن تظهر دول الآسيان تقدما بصورة موحدة باتجاه النجاح الاقتصادى . ولهذا فإنه من المنطقى أن يسير الأعضاء الجدد على نفس النهج وأن يسعوا لإقامة تجمع إقليمى يضم الدول النامية والذى يمكن أن يعلو فوق الجميع .

واليوم ، نجد أن دول الآسيان ، ولاسيما الأعضاء الأكثر نجاحًا ، فى خضم الأزمة الاقتصادية . وسيكون من الخطأ القول بأن حكومات هذه الدول وشعوبها ، وعلى الأخص رجال الأعمال ، تتحمل اللوم أو المسئولية الكاملة بسبب ذلك . إذ أنه قد كان هناك العديد من التجاوزات والمخالفات والممارسات الخاطئة ، ومن بينها بالطبع الحصول على قروض أجنبية ضخمة والعجز فى ميزان الموضوعات . وهذه المخالفات بحد ذاتها قد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادى أو حتى قلبه رأسًا على عقب . ولكن قيام هذه الدول بتخفيض قيمة عملاتها قد عجل بحدوث مثل هذه الأمور ، وزاد من حدة ومدى التقلبات الاقتصادية ، وتسبب فى حدوث موجة من الاضطرابات المالية . ولم يؤد ذلك كله إلى إفلاس الشركات

السيئة فقط وإنما أيضا إلى إضعاف قدرة الشركات الجيدة على البقاء . كما تعرضت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للخطر واضطر بعضها إلى الإغلاق . والحقيقة أن هذا الوضع برمته قد أرغم دول المنطقة على الاقتراض من الوكالات الدولية ، وهو ما أدى بوضوح إلى زيادة أعبائها من الديون الخارجية .

ولسوف تمر أعوام عديدة قبل أن تتمكن اقتصادات دول جنوب شرق آسيا من استعادة ولو بعض ما يشبه أداءها السابق . ويقول البعض إن الأمر سوف يستغرق شهوراً . والسؤال الذى نطرحه هنا هو : هل يمر وقت سريع قبل أن نرى الاقتصاد لا يحقق انتعاشا فحسب وإنما يواصل أيضا هبوطه وتباطؤه ، حتى على الرغم من الإجراءات الصارمة التى قد اتخذتها تلك الاقتصادات ، وعلى الرغم من البطالة وعمليات تسريح العاملين؟ وسيكون من قبيل التملق والمداهنة أن يبلغنا أحد بأننا سوف نتعافى بسرعة ، بيد أن الدول المستقلة التى تعتز بنفسها لن تتخلى عن الحرية الاقتصادية والسياسية إذا ما أمكن معالجة الانتعاش بمثل هذه السهولة . وفى أى من الأحوال ، هل يمكن أن يكون الانتعاش حقيقيا إذا لم تكن هناك سيادة؟

إننا فى دول جنوب شرق آسيا يجب علينا قبول حقيقة أننا فقراء الآن وأن الطريق إلى الإنعاش الاقتصادى سيكون طويلاً ومحفوفًا بالمخاطر . وإذا كنا نريد السير فى هذا الطريق ، يتعين علينا اختصار الوقت ، وأن نتعاون معًا . ونحن بحاجة فى الواقع إلى تطوير استراتيجية واسعة للآسيان لتحقيق الانتعاش . ولن يكون هذا بالأمر اليسير ، خاصة وأننا لم نعد وكلاء أحرار . ولكن هنالك الكثير الذى ما زال بوسعنا أن نفعله معا .

وفى المقام الأول ، لابد من استمرار وتعزيز التفاهم والتعاون الجيدين اللذين تمكن القطاع الخاص فى دول الآسيان من تطويرهما مع حكومات البلدان الآسيوية . ومهما كان ما نفعله للتغلب على مشكلاتنا فإنه يجب علينا أن نفعل ذلك معًا . وبالطبع فإننا لن نعمل على نحو يؤدى إلى الإخلال بتعهداتنا إزاء المؤسسات والوكالات الدولية والتى سنفى

بالتزاماتنا حيالها مهما كانت . بيد أن ما أريد قوله هو أن تلك الالتزامات لن تعوقنا تماما عن الحركة أو تصيبنا بالشلل التام .

ومنذ أن جرى تخفيض قيمة عملاتنا ، فإن أسعار تمويل وصرف هذه العملات فيما بيننا لم تتغير كثيراً . ولهذا يمكننا مواصلة معاملاتنا التجارية مع بعضنا الآخر وكما فعلنا تقريبا من قبل . والحقيقة أنه بوسعنا توسيع نطاق هذه المعاملات إلى حد كبير إذا ما احتفظت مواردنا الإقليمية بقدرتها التنافسية . والأمر كله يتوقف علينا فى القيام بذلك .

وفى الوقت ذاته ، يمكن إعادة النظر فى منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان من أجل الاسراع فى تنفيذها وتوسيعها . وإذا ما اعتبرت شيئًا جيداً فى أوقات الازدهار والرخاء ، أفلن تكون كذلك أو حتى أفضل من ذلك فى أوقات الشدة؟ إن الكثير فى هذا الصدد يعتمد على قدراتنا وعلى روح الوحدة الآسيوية والإيمان بالمساعدة المتبادلة . وفى اعتقادى أن تخفيض قيمة عملاتنا يمكن أن يساعد فى تسهيل المبادلات التجارية فيما بيننا . وهنالك العديد من الأشياء التى لا يمكن أن نشتريها من بعضنا البعض والتى يجب أن نبقى على قدرتها التنافسية الآن ، إذا كنا نريد أن تظل أسعار تحويل وصرف العملات لدينا ، وكذلك أسعار السلع متوافقة مع أسواقنا المحلية . ولقد اكتشفنا فى ماليزيا أن زيت النخيل ، على سبيل المثال ، يتم تحديد أسعاره بالدولار الأمريكى حتى بالنسبة للسوق المحلية رغم أن تكاليف الانتاج تحتسب على أساس القيمة المنخفضة لعملتنا المحلية (الرينجت) . وبينما لا نحسد مصدرينا على الربح الذى يحققونه من وراء تخفيض الرينجت ، إلا أننا نعتقد أنه لا يجب أن نضيف عبئًا آخر من جراء الربح الإضافى الذى يجنيه منتجو زيت النخيل عن طريق بيع منتجاتهم بأسعار التصدير فى السوق المحلية .

وإننى أدرك ، بالطبع ، أن زيت النخيل ليس شيئا يمكن أن نشتريه من بعضنا البعض . ولكن إذا تبنينا نظاما للأسعار فى إطار منطقة التجارة الحرة فسوف تصبح أسعار زيت النخيل أقل من أسعار الزيت المستورد من الخارج . وهناك العديد من المنتجات التى يمكن أن تخضع لآلية تسويق مماثلة كما هو الحال بالنسبة لزيت النخيل .

ويفترض العديد من الاقتصاديين أن تخفيض قيمة العملة يؤدى ، وبطريقة آلية ، إلى زيادة القدرة التنافسية ومن ثم زيادة الأرباح . ولكن الأمر ليس هكذا بالضرورة . ذلك أن الكثير من صادرات دول جنوب شرق آسيا بها عناصر ومكونات يتم استيرادها بعملات أقوى من عملتنا مثل الدولار الأمريكى . وتؤدى هذه الحكومات المستوردة إلى حرماننا من ميزة التكلفة المنخفضة . والشىء ذاته ينطبق على عمليات الشحن والتأمين فى الداخل وفى الخارج . ومن ثم ، فإن تخفيض العملة بنسبة ٤٠٪ لم يمنحنا ميزة بنسبة ٤٠٪ أيضا .

وإذا تم بيع المنتج الذى يحتوى على مكونات وعناصر مستوردة فى السوق المحلية ستكون هناك زيادة غير متعمدة فى السعر . وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة . وستكون هناك بالتالى مطالب لزيادة الأجور والتى ستؤدى إلى زيادة التكلفة المحلية . وفى النهاية سوف نخسر تماما الفائدة من وراء تخفيض العملة المحلية .

ولذلك ، إذا أردنا أن نجعل من منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان شيئا له قيمته ، فإنه يتعين علينا أن نحتاط للتأثير التضخمى لتخفيض العملة ، ومن الممكن أن نفعل هذا . وهو أمر يتطلب قدرًا كبيرًا من الانضباط والالتزام بين أفراد الشعب . ولكن نتائج زيادة المبادلات التجارية بين بلدان مجموعة الآسيان ستساعد فى الحد من آثار تخفيض العملة وتقصير أمد انتعاشنا الاقتصادى .

وعندما بدأت ماليزيا الترويج لحملة شعارها «اشترى المنتج الماليزى» ، اتهمنا بأننا نطبق سياسة قومية الاقتصاد . والمسألة لا تتعلق بقومية الاقتصاد على الإطلاق . وحين نقوم بتخفيض قيمة عملتنا المحلية بصورة فعالة فإن من شأن هذا التخفيض أن يجعل سلعنا المستوردة أكثر تكلفة بقدر يماثل نسبة التخفيض للعملة . ولمواصلة شراء السلع ، علينا توفير المزيد من الرينجت لسداد قيمة هذه الواردات . وقد انخفضت قيمة الرينجت بنسبة ٤٥٪ . فكيف لنا العثور على عملات إضافية بنسبة ٤٥٪ لدفع فاتورة سلعنا المستوردة؟ والحقيقة أنه فى ظل وضعنا الاقتصادى الحالى ، فإننا لا نستطيع حتى أن نجد كمية العملة

المحلية التى اعتدنا استخدامها لسداد قيمة وارداتنا من السلع . والواقع أنه لدينا الآن كميات أقل من الرينجت نظرًا لسوء النشاط التجارى ولعدم القدرة على توليد الثروة . ومن ثم ، كيف يمكن أن نشترى نفس الكمية القديمة من السلع المستوردة؟ إن ما يمكننا شراءه من هذه السلع أقل بكثير من نسبة تخفيض العملة المحلية . وما أريد قوله هنا إننا لسنا من أنصار أو مؤيدى قومية الاقتصاد أو القومية الاقتصادية . وكل ما فى الأمر هو أننا عاجزون عن تدبير المال اللازم للشراء فليس من المعقول أن تتسببوا فى إفقارنا وتطلبوا منا بعد ذلك الاستمرار فى شراء ما تبيعونه .

والحقيقة أن ما هو صحيح بالنسبة لماليزيا هو صحيح أيضا بالنسبة للدول الأخرى فى مجموعة الآسيان والتى قد عانت من آثار تخفيض عملاتها . فما حدث لنا ينطبق على هذه الدول أيضا . ولكن نظرًا لارتباط عملاتنا ببعضها ، فإن قيمة التخفيض لم تكن عالية جدًا ، وهو ما يعنى أن السلع من دول الآسيان ستكون أرخص لدول أخرى فى الآسيان . وبالطبع فإننا نفضل بيع منتجاتنا وسلعنا خارج الآسيان بالعملة الصعبة حتى نحقق أرباحًا أكبر من وراء الفرق فى أسعار تحويل العملات . ولكن إذا أردنا أن نزيد من قدرتنا التنافسية فى دولنا ، فإنه يجب علينا شراء المنتج الآسيوى .

وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى أننى لست بصدد الدفاع عن النزعة الإقليمية الاقتصادية للآسيان . بيد أن الحقيقة هى أن لدينا الآن قدرًا أقل من المال وهو ما يحتم علينا الشراء من مصادر أرخص . ولن تكون هناك قيود على الآخرين تمنعهم من إدخال منتجاتهم إلى أسواقنا ، ولكن إذا كانت أسعارهم أعلى فلن نشترى منهم . وكملاذ أخير يمكننا المقايضة من أجل زيادة تجارتنا لأننا لا نعرف متى سيزول الضغط الذى تتعرض له عملاتنا .

وما أقترحه هنا لا يعنى تجاهل قوى السوق . إذ تتطلب قوى السوق أن نشترى الأرخص والأفضل . ومن خلال الاستفادة من ميزة التخفيض المتزامن لعملاتنا ، فإنه باستطاعة دول الآسيان أن تزيد بالفعل من مبادلاتها التجارية مع بعضها البعض دون استبعاد

الدول الأخرى . وبهذه الطريقة سيساعد كل منا الآخر فى إنعاش اقتصاده وربما فى تنميته . وعندما نصبح أثرياء مرة أخرى وقادرين على تحمل تكاليف شراء السلع المستوردة من الخارج ، فسوف نفعل ذلك . والحقيقة أننا سنساعد فى استعادة مكانتنا فى التجارة العالمية من خلال العمل الجاد لإنعاش اقتصادنا بسرعة .

وهنا أود أن أقترح تكليف القطاع الخاص فى كل بلدان الآسيان بدراسة هذه الفكرة . وربما تعين على الحكومات أيضا دراستها . وقد نرفضها باعتبارها فكرة طائشة فى النهاية بيد أنه لن يضرنا أن ندرس ونبحث كل احتمال من شأنه أن يعيننا على استعادة عافية اقتصادنا . وينبغى دائما أن نكون متعقلين وعلى صواب ، ولكن فى مجالات كالتجارة والمال هنالك دائمًا طرق وأساليب جديدة لجمع المال . ولقد فقدنا ثروتنا إلى حد كبير لأننا لم نفهم ما كان يجرى فى العالم الفسيح من حولنا . وقد دأبنا على أن نطور الأسلوب العتيق والبالى الذى كانت تنتهجه بلادنا طوال ثلاثين عاما . وكنا نؤمن بالعمل الشاق والجاد وببذل العرق والجهد والدموع . ونحن نؤمن بالتعاون بين الدول وكذلك التعاون داخل المناطق وفيما بينها .

بيد أنه فى غضون الثلاثين عاما الماضية وجدنا أن المفاهيم والطرق والأساليب الخاصة بالتجارة قد تغيرت ، وعلى نحو مفاجئ فى بعض الأحيان . إذ أنه مع تطبيق الليبرالية ، اجتاحت بلادنا العولمة وقوى السوق . ومن ثم أخذنا على حين غرة ، وكان علينا أن ندفع الثمن وهو ثمن باهظ . ولكن بالنسبة للثمن الذى دفعناه فإنه يجب أن نحصل فى مقابله على شىء ولو بسيط ، ما لم يكن الخروج بدرس كامل عن كيفية تدبير وإدارة شئوننا وتحقيق النجاح .

ونحن نعرف أنه يتعين علينا قبول مالا يمكن رفضه . ونحن نبذل قصارى جهدنا الآن . وما لا يمكن أن يدوم أو يبقى لابد من القضاء عليه حتى يتمكن الناجون من العمل فى حرية لتعزيز مواقفهم . إذ يجب على الأشخاص الذين لا ضرورةلعملهم أن يتقاعدوا .

وباعتبارى طبيبا أجرى عمليات جراحية يوما ما ، فإننى أتفهم مدى الحاجة إلى بتر السيقان المصابة بالغرغرينا لإنقاذ بقية الجسم . فلابد لنا إذن من إجراء جراحة فعالة وناجحة . وسوف نفعلها فى النهاية . ولابد من أن نطمئن العالم أننا سننفذ ما قد تعهدنا بأن نفعله ومهما كان الثمن ، ونأمل أن ننجح فى نهاية المطاف فى استعادة الثقة حتى نسترد ثروتنا المفقودة .

وفى الوقت ذاته ، لابد من أن نعالج مجموعة الآسيان . وفى هذه المناسبة التى نحتفل فيها بالذكرى الثلاثين على تأسيس الآسيان ، ينبغى أن نجدد تعهداتنا والتزامنا حيال إقامة منطقة تنعم بالسلام ، والحرية ، والرخاء . وينبغى أن نقف جنبا إلى جنب وأن نتكاتف وتتضافر جهودنا حتى نعزز من قوتنا جميعا .

ولابد من أن يعمل القطاع الخاص فى بلادنا من خلال التعاون الوثيق مع القطاع العام ، وأن يتحقق ذلك أيضا فى كل بلد وفى المنطقة كلها فى إطار الآسيان . لقد حققنا الشيء الكثير فى الماضى من خلال التعاون بيننا ، ومن خلال تشاورنا ومن خلال دعمنا القوى لبعضنا البعض . والآن فإننا بحاجة أكثر من أى وقت آخر إلى مواصلة ذلك التعاون ، والتشاور والدعم . ومن ثم ، فإن ما قد نفعنا فى أوقات الرخاء ، لابد من المحافظة عليه كى ينفعنا فى أوقات الشدة . ولقد اتهمنا البعض بالإنكار وعدم إيثار الذات . ولربما كان الإنكار مجديًا لو أننا لم نعترف بأننا نواجه مشكلة خطيرة يمكن أن تعيدنا إلى ماضينا الاستعمارى . ورحلة العودة هذه لن تستغرق شهورًا . بل إنها سوف تستغرق سنوات وسنوات من العمل الشاق . ولكننا سنتمكن من العودة بمشيئة الله وسنعود سالمين معافين حتى إذا أصابنا مكروه .

والحقيقة أن لدى القطاع الخاص العديد من الأسباب لتحية الآسيان . وبعد توجيه هذه التحية ، دعونا نفكر معًا ، ونضع خطة للعودة إلى إنجازاتنا السابقة .



٦-عَلَى أَعْتَابِ ثَوْرَةِ الْمَعْلُومَاتِ . (*)

وضع الإنترنت والانفجار في مجال الاتصالات اللاسلكية العالمية البشرية كلها على عتبة ثورة الإنترنت . إذ تتحرك تكنولوچيا المعلومات بسرعة الضوء ، لتفتح الأبواب أمام فرص لا نهاية لها وخيارات لم نكن نحلم بها لاستكشاف مجالات التجارة والأنشطة التجارية . وأود أن أشاركم هنا بعض الأفكار عن القوى التي سوف تشكل مستقبلنا الرقمي المشترك ، وأقصد بذلك ما ينطوي عليه هذا المستقبل من وعد وما نفعله في ماليزيا من استجابة استراتيچية للاستفادة من هذا الوعد . وبشكل محدد ودقيق ، أود أن نستعرض معًا مبادرة الممر السريع للوسائط المتعددة والذي نعكف الآن على تطويره ، وأن ندعو إلى المشاركة الفعالة من جانب الشركات الكندية في هذه المبادرة غير المسبوقة .

وبادئ ذي بدء ، يمكن القول بأن هناك قوتين رئيستين تسهمان في تحول العالم : ظاهرة العولمة الجديدة ، والتقدم المطرد الذي تشهده التكنولوچيا . وليس أمامنا من خيار سوى عبور طريق المعلومات السريع . فمنذ اللحظة الأولى لاختراع الرقيقة الدقيقة طرأ تحول في وجودنا كله ، إذ غيرت الرقيقة الدقيقة من أسلوب حياتنا وطريقة إنجازنا للأعمال التجارية . وبالنسبة لنا جميعا ، تصبح أجندة تكنولوچيا المعلومات أمرًا ملحا إذا أردنا إعادة تحديد موقع لنا في عصر المعلومات الجديد .

وما أريد التأكيد عليه هنا هو أن الممر السريع للوسائط المتعددة في ماليزيا ليس مجرد كيان طبيعي قائم ، وهو ليس مجرد حديقة صناعية أخرى ، كما أنه ليس تقليدًا لوادي السيليكون في الشرق الأقصى ، بل إنه يمثل نموذجا جديدا لإيجاد وخلق قيمة لعصر المعلومات ، ومن المتصور أن يكون الممر السريع للوسائط المتعددة حقل اختبار للتكنولوچيا

(*) كمة في مؤتمر الاستثمار الكندي- أوتاوا- كندا ، في ٢١ نوفمبر ١٩٩٧م .

الفائقة والذى سيتيح إمكانيات كاملة لهذه الوسائط المتعددة . ونحن نتطلع إلى أن نصبح مركزا عالميا لتطبيقات واختيار مجالات التقدم البارزة لتكنولوچيا المعلومات واستكشافاتها . وبالنسبة لنا ، سيكون هذا فى الأساس الوسيلة التى تمكننا من الدخول إلى عالم الاقتصاد القائم على المعرفة الجديدة ، وانتقالنا من مرحلة الاعتماد على العمالة الكثيفة إلى مرحلة الصناعة ذات التكنولوچيا العالمية وصولا إلى عصر المعلومات . وسيكون هذا أيضا طريقنا السريع إلى الوضع المتطور تماما الذى حددناه كهدف لأنفسنا فى العقد الثانى من القرن القادم ، والذى نطلق عليه رؤيتنا فى عام ٢٠٢٠ .

وقد تجدون أن هذا الأمر يتسم بالتهور والاندفاع من جانب دولة نامية صغيرة . ونحن من أوائل الدول التى نعترف بأننا نخطو فقط خطواتنا الأولى فى عالم الوسائط المتعددة المعقد والمتطور . ولكن بوسعنا أن نوفر بيئة مثالية لازدهار التكنولوچيا . والحقيقة أن ما يساعدنا فى ذلك هو كوننا دولة نامية ، ونحن نؤمن فى الحقيقة موقعًا للحقول الخضراء بمنأى عن الأنشطة الصناعية أو المصالح المحضة ، وهو موقع مخصص للتجارة الإليكترونية فى العصر الحديث .

وأمامنا فى هذا المجال مثال جيد يتمثل فى الولايات المتحدة . ففى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مهدا للثورة الصناعية ، نجد أن أمريكا هى التى طورتها تطويراً كاملاً . وكانت أمريكا بعدئذ بمثابة حقل أخضر ضخم يتيح الفرصة لخلق أفضل الظروف لازدهار التكنولوچيا والتجارة ، لتكون حافزا للتصنيع . وقد اتخذنا هذا نموذجا أو مثالا للاقتداء به . وبطريقة متواضعة فإننا نأمل أيضا أن نضطلع بدور نشط ومحفز . وسوف تنحصر مهمتنا فى خلق بيئة مثالية لتكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ، بيئة يمكن أن تحتوى على الإطار الطبيعى والاقتصادى والتنظيمى وإطار العمل السياسى الذى من شأنه أن يطلق العنان للآليات الإبداعية والخلاقة للابتكار والتقدم فى هذا المضمار .

وبالنسبة لدولة مثل ماليزيا ، والتى تعد أقل تقدما فى المجال الجديد للوسائط المتعددة ،

سيحتاج ذلك إلى قفزة تكنولوچية عملاقة . ولدينا الشىء الكثير الذى نتعلمه . وهنا فإننا نلجأ إليكم وإلى آخرين من أمثالكم . ونحن نعرف أن الممر السريع للوسائط المتعددة يمكن إنجازه فقط من خلال جهد جماعى هائل ، ومن ثم فإننا نسعى للتعاون مع العالم كله . وندعوكم إلى جلب عمليات التكنولوچيا الفائقة لديكم ، وجلب البحوث والتنمية ، ومهارات تكنولوچيا المعلومات لإجراء التجارب والمحاولات من جانبكم ، أو بالتعاون مع شركات ماليزية فى إطار مبادرة الممر السريع للوسائط المتعددة . ولذا فإننا بحاجة إلى قطاع عريض من شركات الاتصالات اللاسلكية ، والمعلومات ، والبرمجيات للاستفادة من الإمكانات والطاقات المتاحة ولإثراء البشرية بأسرها .

ولا شك أننا اليوم متوافقون بالفعل مع إمكانية وجود عالم بلا حدود فى إطار الاتصالات اللاسلكية . ولن يقضى ذلك على هويتنا ولكننا سنتطور إلى مجتمع قائم على المعرفة ، وهو أمر ينطوى على أهمية عظيمة نظرًا لعدم وجود حدود أو حواجز فاصلة أمام المعرفة والتكولوچيا ، وتختفى فكرة الميزة التنافسية لصالح المشاركة العالمية فى الموارد والمهارات ، بينما توفر تكنولوچيا المعلومات الأداة لتحقيق هذا .

إن القوى التى توجه عصر المعلومات ، من قبيل شبكة الاتصالات اللاسلكية الضخمة التى يمكنها نقل المعلومات فى أرجاء العالم وفى وقت واحد ، ستعمل على إزالة الحواجز الطبيعية ، والاجتماعية والاقتصادية ، وسيؤدى هذا بعدئذ إلى إنعاش النمو من خلال الشراء المتبادل ، إذا اخترنا أن نستفيد من الفرصة السانحة . والآلية التى تعمل هنا ستكون ذات الآلية التى تركز على مبدأ التعاون ، وبطرق عدة مختلفة ، عبر الحدود ، ودون أن تتأثر بالمسافات ، على أن تتضمن تحالفات فيما بين الشركات التى لم يعد بوسعها المحافظة على أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها الخاصة . وهذا هو الأساس الذى يستند إليه برنامج الممر السريع للوسائط المتعددة . إذ سيكون «شبكة» تضم الشركات المتعاونة فى ميدان تكنولوچيا المعلومات ، وبمعنى آخر ، شبكة متعددة الثقافات للشركات الماليزية والدولية

التى تعتمد تبادليًا على بعضها الآخر والتى تتعاون لطرح منتجات وخدمات جديدة عبر قارة آسيا المتغيرة اقتصاديا ، وخارج حدودها . وشأنها شأن العنكبوت ، فإنها سوف تنسج حتى المزيد من الشبكات المتداخلة والمزيد من شبكات العلاقات وعلاقات التعاون بين الشركات المشاركة . ومثل هذه الشبكة يمكن أن تكون النموذج الجديد للتنمية فى عصر المعلومات .

وفى إطار هذه الروح من الإثراء المتبادل فإننا ندعو الشركات الكندية للانضمام إلى الممر السريع للوسائط المتعددة . ولقد عملنا فى ماليزيا ، ولفترة من الوقت ، على الدفاع عن سياسة «دع جيرانك يزدهرون» لتحل محل سياسة «افقر جيرانك» التى تعبر عن العقلية الأنانية الحالية حيث تعتبر مكاسب طرف ما خسارة لطرف آخر . ولا يجب أن تقوم الشراكة على لعبة الصفر . وبدلاً من ذلك ، يمكن لكلا الطرفين تحقيق مكاسب ويمكن أن يكون المكسب الإجمالى أكثر من المبلغ الذى يحصل عليه الطرفان .

ولقد قمنا من قبل بترويج فكرتنا عن هذا الملاذ للوسائط المتعددة فى هوليوود ، ووادى السيكيلون ، والمملكة المتحدة ، والمجر واليابان حيث حازت هذه الفكرة على استجابة قوية . ولدينا ثمة سبب خاص يدعونا للأمل بأن تصبح الشركات الكندية ممثلة قريبا فى المشروع ، جنبا إلى جنب مع الشركات المتميزة والرائدة فى ماليزيا .

والمعروف أن شركة بيل كندا تشارك بالفعل فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولقد قبل لنيتون ويلسون ، رئيس الشركة ، دعوتنا للانضمام إلى اللجنة الاستشارية الدولية التى تأسست بهدف تقديم المشورة إلى ماليزيا بشأنه . كما أن جامعة سيمون فريزر تعمل كاستشارى رئيسى للمساعدة فى إقامة جامعة الوسائط المتعددة التى سيوجد مقرها فى محيطه . ونحن ندرك أيضا أن كندا تحتل الصدارة فى مجال تكنولوچيا الألياف البصرية وأنها هى التى قدمت أول كبل بحرى من أوروبا إلى نيوفوندلاند . ولا شك أن شبكة ألياف بصرية لديها القدرة على نقل ما يتراوح من ٢٥ إلى ١٠ جيجابيت فى الثانية الواحدة ستوفر العمود الفقرى للمشروع . إننا نعتبر كندا دولة لتكنولوچيا المعلومات من

الطبقة الأولى فى العالم . ذلك أن أربعمائة من شركات الوسائط المتعددة التى تعمل هنا فى عام ١٩٩٥ ، قد زادت الآن إلى ستمائة شركة تخدم صناعات التعليم ، والمعلومات ، والتسلية وتخدم أيضا احتياجات الشركات المختلفة . ولذا ، فإن عمليات اختراق شبكات الكبل لديكم ، وأيضا شبكات الهاتف والكمبيوتر تعتبر الأعلى فى العالم كله . وفى مسح أجروه مؤخرًا ، صنف قادة التجارة والأعمال كندا فى المرتبة الثانية بين دول مجموعة السبع فى مجال تكنولوچيا المعلومات ، أى بعد الولايات المتحدة مباشرة . وليس من الغرابة فى شىء إذن أن تردوا على كاليفورنيا الأمريكية بإقامة وادى السيليكون فى الشمال .

وكانت شركة نورتيل الكندية لاعبًا رئيسيا من البداية كمبادرة لصناعة الاتصالات . وهى قد باتت اليوم من بين الشركات العملاقة فى هذا الحقل ، حيث لديها بالفعل خمسة مصانع فى ماليزيا وحدها . ولدينا اهتمام خاص بالتعاون مع نورتيل . فهذه الشركة يعمل بها ثمانية آلاف من العلماء والمهندسين فى شتى مجالات بحوث الاتصالات وهى تنفق ما نسبته ١٤٪ من عائدات مبيعاتها على برامج ومشاريع البحث والتطوير ، وهو ذلك النوع من البحث والتطوير الذى نريده والذى يمكن أن يترجم إلى إنتاج تجارى .

ورغم أن خبرتكم المعروفة فى لعبة هوكى الجليد لا يمكن أن تبلغها دولة أخرى مثل ماليزيا بسبب مناخنا الاستوائى ، فإننا نتطلع إليكم لتزويدنا بالتكنولوچيا ونقلها إلينا . ويسعدنى القول هنا بأن كندا قد كانت سخية فى هذا الصدد ، وهو ما تستحق عليه الشكر من ماليزيا .

بيد أنه لابد لى أن أحذر من أنه بينما نواصل الاعتماد على نقل التكنولوچيا ، فإننا أصبحنا حتى أكثر طموحا . ونحن لا نريد أن نكون مجرد متلقين أو مستقبلين سلبيين ، وإنما مستقبلين إيجابيين ، وبمساعدة أناس مثلكم ، استطعنا أن نحدد لأنفسنا هدف تطوير تكنولوچيا جديدة تتوافق مع احتياجات ماليزيا ، وبشكل خاص ومحدد ، نأمل فى اجتذاب عمليات تتعلق بالبحوث والتنمية ونريد أن تكون جزءا من المحاولة التى تبذلها الصناعة

العالمية لتطوير حلول الوسائط المتعددة الذكية للتعامل مع الانفجار الهائل الذى نشهده اليوم فى خيارات المعلومات . ولكن الأهم من هذا كله ، وعندما يحصل العالم على الجيل القادم للتكنولوچيا الفائقة ، فإن ماليزيا نريد أن تكون هناك .

وهنالك بالفعل بعض الأساس لذلك ، وأقصد تلك الحالة من الانجذاب بين ماليزيا وكندا والتى من شأنها أن تدعم التعاون بيننا . ولدينا أيضا الكثير من القواسم المشتركة التى تربطنا ، والتى من بينها على الأقل ، عامل التنوع الثقافى . إذ أن ماليزيا اتحاد فيدرالى . وفرض هيكل فيدرالى على عدد من الولايات مترامية الأطراف التى يقطنها سكان من أعراق وأديان متعددة لم يكن بالأمر السهل . وسوف تفهمون هذا جيداً . ولكننا نجحنا فى أن نصبح بمثابة نصير للفيدرالية كحل عملى لإدارة ومعالجة مشكلة التنوع العرقى . ومن ثم ، يمكن القول بأن «شبكتنا» متعددة الأعراق .

وثمة اعتبار آخر دفعنى للمجىء إلى هنا وهو السمعة القوية التى تحظى بها هذه البلاد بالنسبة لمفهوم الدولية . فالتجارة الكندية ليست غريبة أيضا عن ماليزيا . إذ أن التجارة الثنائية الكندية الماليزية قد تضاعفت خلال ثلاث سنوات بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ من أكثر من بليون دولار إلى ١,٢ بليون دولار أمريكى . وفى عام ١٩٩٦ ، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الكندية إلى ماليزيا ٥٣٦,٥ مليون دولار أمريكى ، فى حين بلغت قيمة صادرات ماليزيا إلى كندا ١,٦ بليون دولار أمريكى ، فكان الميزان التجارى لصالح ماليزيا . واشتلمت الصادرات الكندية إلى ماليزيا على الورق ، وألواح المفاتيح الورقية ، والمواد الكيماوية العضوية والمركبات الفضائية . أما الواردات الرئيسية لكندا من ماليزيا فاشتملت على أجزاء الآلات والماكينات الكهربائية ، والآلات ، والمطاط والمنتجات المطاطية ، والملابس . وبالإضافة إلى السلع التجارية ، قدرت صادرات الخدمات الكندية بما يتراوح من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكى سنويا .

ونحن فى ماليزيا نتطلع إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية معكم . وبشكل

خاص ، فإننا نقدم إليكم الفرص التجارية الهائلة الكامنة فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وما نقترحه أو نعرضه هنا هو شراكة ذكية . ونحن نقدم هذه الشراكة ليس كمجرد فكرة مثيرة وإبداعية ، ولكن كعرض تجارى ينطلق من تصورات سليمة درست بعناية . ولقد عملنا طويلا وبجد طوال العامين الماضيين وطورنا هذه الفكرة ونشرنا أساليب تخطيط حديثة ، والتى قد يحق لنا أن نقول بأنها منحتنا قدرة ترسخت لدينا بقوة .

ومن الناحية الواقعية ، فالمشروع منطقة كبيرة نسبيا . إذ يبلغ طولها ٥٠ كيلو مترا وعرضها ١٥ كيلو مترا ، أو ٣٠ ميلاً طولاً و٩ أميال عرضا . ومن خلال تركيز فرص تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة فى منطقة واحدة مخصصة لهذا الغرض ، يمكن إيجاد بيئة خاصة جدا ، بها تسهيلات أفضل ويتم إدارتها بفعالية أكثر . ويبدأ مشروع الممر السريع هذا من وسط العاصمة كوالالمبور ، والذى يضم حاليا أطول برجين فى العالم . وقد ساهمت التكنولوچيا الكندية فى إقامة وتشييد المستويين الحادى والأربعين والثانى والأربعين من هذين البرجين . وينتهى المشروع جنوبا حتى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذى ، عندما يتم افتتاحه فى مارس القادم ، سيكون الأكبر من نوعه فى منطقة آسيا- الپاسيفيك وسوف يصبح ملتقى اتصالات إقليمى .

وهناك مدينتان ذكيتان مستقبليتان سوف تشكلان النواة لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة وهما : مدينة بوتراچايا ومدينة سايبرچايا . ومدينة بوتراچايا هى العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد ، أما الأخرى فهى مدينة الإنترنت ، أو بالأحرى هى أشبه بمكة حيث ستكون بمثابة القبلة التى تتجه إليها شركات تكنولوچيا المعلومات التى توفر الخدمات والعمليات للشركات متعددة الجنسية لكى تتولى إدارة وتوجيه أنشطتها الصناعية والتسويقية فى أرجاء العالم فى مجال الوسائط المتعددة ، وأيضا إنتاج وتسويق منتجاتها وخدماتها المختلفة .

وليس من السهل أن نصف فى كلمات قليلة المفهوم الواسع المدى لمشروع الممر

السريع للوسائط المتعددة . فالغرض من هذا المشروع هو توفير قاعدة خصبة وغنية للنشاط التجارى والشركات التجارية ، حتى تركز مهاراتها ومواردها الفريدة على تطوير صناعة الاتصالات فى العصر الجديد . وسوف يتعين على هذا المشروع دمج العديد من التكنولوچيات وإقامة بيئة تجارية موجهة تكنولوچيا . ويحدونا الأمل فى أن يمكن هذا التركيز للشركات فى مكان واحد من خلق هذه البنية التجارية التعاونية القوية التى تشجع على إقامة روابط واتصالات فيما بينها . بيد أننا لا نتحدث فقط عن مبان ، ومنشآت وأنظمة . إذ أن فكرة المشروع فى جوهرها تعتمد على توفير مساحة طبيعية وسيكولوچية للإبداع . ونحن نعتبر المشروع بمثابة مكان للاستعلام والتحقق والفضول الفكرى . والفكرة ليست جديدة . فمختبر كافيندش فى جامعة كمبريدج يعتبر تجمعا للمواهب والعقول العلمية وهو ملتقى للأفكار والمعلومات كذلك . وهكذا استطاع هذا المختبر أن يفرز بعضا من أعظم علماء الطبيعة فى العالم . ولكن مشروعنا ، ولأنه موجه تجاريا ويقوم على النشاط التجارى ، فسوف يركز على تطوير الاستخدامات والتطبيقات العملية للوسائط المتعددة من أجل التجارة ولتلبية الاحتياجات التجارية والشخصية لعامل المعرفة فى القرن الحادى والعشرين . وسيكون المشروع حقل اختبار عالمى حيث يمكن اختيار أساليب تكنولوچية جديدة .

وستكون مدينة پوتراچايا ، وهى المركز الإدارى الجديد ، حقل الاختبار للحكومة الإليكترونية الجديدة ، حيث نوفر الفرص للشركات للأداء البيروقراطى الفعال الذى سيكون أقرب إلى البيرواقراطية اللاورقية وفى ظل ظروف حقيقية لبيئة الحكم . وسيشمل ذلك أيضا البحث الاجتماعى ، وهو ما يعنى اختبار مضامين وانعكاسات المعلومات اللامحدود على المجتمع وبشكل فورى .

وستوفر ماليزيا المحيط الطبيعى للمشروع ، وهو عبارة عن سبعة آلاف هكتار من الغابات الاستوائية الخضراء ، ومزارع زيت النخيل والمناطق الريفية . وسوف يتم المحافظة

على الكثير من المساحة الخضراء وحمايتها . وستوفر الحكومة الحافز ، وقوانين الإنترنت التى تضع الأساس للنشاط التجارى ، وأيضا السياسات الودية التجارية واللوائح والنظم . ونأمل كذلك فى أن يستغل القطاع الخاص الفرصة للمشاركة فى تنفيذ هذا المشروع .

وفى محاولة لاختبار هذه الرؤية ، عقدنا الاجتماع الأول للجنة الاستشارية الدولية للمشروع بجامعة ستانفورد ، بولاية كاليفورنيا . وفى الاجتماع عكف أقطاب الصناعة من ذوى الشهرة العالمية على إخضاع الاقتراح لعملية تقييم دقيقة وصارمة . ونحن نتحدث هنا عن أشخاص من أمثال چيم باركسديل رئيس شركة نتسكيپ ، وبيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت ، وسكوت مكنيلى رئيس شركة صن ميكروسيستمز وكثيرين غيرهم . وقد أبدى كل هؤلاء حماسهم للمشروع . وأشعر أن هذا يرجع فى الأساس إلى حقيقة مفادها أنه بالإضافة إلى المزايا الفعلية للمشروع ، فإننا حرصنا على الجدية فى إزالة العقبات البالية التى كانت تعترضه والتى كانت تتمثل فى سياسات العصر الصناعى ، وقوانينه ، وممارساته ، واتجاهاته . وستواصل اللجنة الاستشارية الدولية مراقبة ورصد تقدم المشروع كما تقدم المشورة على المستوى الاستراتيچى .

ويجرى العمل الآن على قدم وساق فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ويتم حاليا تنفيذ البنية التحتية «الصلبة» وعلى مراحل سريعة . ومع هذا ، فإننا نعتبر أن البنية التحتية «المرنة» هى المنطقة التى من المرجح أن تحتاج إلى أقصى قدر من الإبداع والابتكار . ومن جانبها ، تعد الحكومة الماليزية ، التى هى دائما صديقة للتجارة ، والتى اعتادت على التعامل مع المستثمرين الأجانب ، تعد حتى بأن تكون أكثر مودة وكرما فى تعاملها مع الشعوب المشاركة فى المشروع :

- فالعاملون فى مجال المعرفة المصنفون من فئة الضيوف الخصوصيين سيدخلون إلى منطقة المشروع ويخرجون منها دونما أى تأخير .

- وسوف نسمح بالملكية بنسبة مائة بالمائة للشركات وبالتوظيف بدون أية قيود للعاملين من

الخارج .

- وهناك حوافز سخية مثل الإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات .

- ولن نفرض رقابة على الإنترنت . ولكن إذا قام أى شخص بتفريغ وتوزيع مواد غير مرغوبة أو غير قانونية ، فسوف يخضع للقوانين المطبقة فى البلاد .

- وستجد الشركات أن بوسعها أن تتنفس هواءًا جديدًا من خلال آلية تنظيمية . إذ سيجرى تقليص الإجراءات البيروقراطية إلى أقصى حد ممكن . وستكون المتطلبات الرسمية قليلة وسيجرى تسريع الموافقات المطلوبة . فعلى سبيل المثال ، لن تستغرق الإجراءات الخاصة باستخراج تصاريح العمل وإصدار تأشيرات الدخول لمرات متعددة سوى ثلاثين يوما .

- سيؤدى إيجاد نظام الوكالة المركزية ذات الرحلة الواحدة إلى توحيد العملية برمتها ، وذلك من خلال تعامل الشركات مع مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة والتى ستوجه إليها كافة الاستعلامات والاستفسارات . وهى الجهة التى تحصلون منها على أية تصديقات أو موافقات رسمية قد تحتاجونها .

- وقد استغنينا عن نظام المناقصات التقليدية لصالح «المقترحات ذات الأفكار والمفاهيم» ، وهو ما يعنى مرة أخرى تبسيط الإجراءات كلها .

وقد أدركنا فى وقت مبكر أهمية حقوق الملكية الفكرية ومدى الحاجة إلى فئة خاصة لقوانين الإنترنت . ولذا ، فإن قانون تلاقى الوسائط المتعددة لسنة ١٩٩٧ ، يهدف إلى دعم ومساندة الشركات المشاركة فى التجارة الإليكترونية وإلى حل بعض المشكلات المرتبطة بتلاقى الاتصالات ، وصناعات البث الإذاعى والتليفزيونى والحاسبات الآلية .

والحقيقة أن القوانين الخاصة بالإنترنت والتى وضعها البرلمان ووافق عليها تنطوى على قيود تنظيمية وتشريعية ، مداها أبعد مما كان عليه الحال من قبل ، وهى محاولة شجاعة للسيطرة على جرائم الكمبيوتر ، والدخول غير المشروع إلى شبكة الإنترنت ، والجاسوسية

التجارية والسرقة ، واستخدام وسائل غير مشروعة لتقليد التوقيعات الرقمية وتزويرها وأيضا الصفقات التى تتم عبر الكمبيوتر ، وذلك بالاضافة إلى إجراءات حماية أخرى لا تشملها القوانين الحالية . ونحن ندرك فى الوقت ذاته أن قوانين الإنترنت ما زالت تتطور . ومن المؤكد أن هنالك تعديلات ستطرأ على هذه القوانين ، حتى يمكنها مواكبة الاستخدامات الجديدة للوسائط المتعددة فى الوقت الذى تبرز فيه مشكلات جديدة من جراء التكنولوجيات الجديدة ، ولكن هناك إطار عمل قانونى كاف من شأنه أن يوفر مستوى الارتياح الذى ينشده المستثمرون المحتملون ، والذى يمكن أن يجعل ماليزيا زعيما إقليميا فى مجال الحماية الفكرية .

ولكن بينما يجرى تنفيذ هذا النظام ، فإننا ندرك أيضا أن السعى وراء التجارة يعنى السعى وراء الفرصة . ذلك أن إمكانات الاستثمار واسعة ولا حدود لها ، بيد أننا نود أن نلفت انتباهكم إلى بعض الفرص المحددة التى تتجسد فى مشروعاتنا القومية السبعة ، وهى كلها مجالات رئيسية لاستخدام الوسائط المتعددة تهدف إلى صدارة التنمية لهذه الصناعة فى إطار المشروع . ومن المقدر أن تختبر هذه المشروعات دورالمعلومات والوسائط المتعددة فى مواقف حياتية حقيقية ، وفى محيط المجتمع الإنسانى كما نعرفه . وكمثال على ذلك ، فإننا نعكف حاليا على دراسة مقترحات مختلفة بشأن بطاقة ذكية قومية واحدة تحل محل كل البطاقات التى من المتوقع أن نحملها بأعداد متزايدة . وستكون هذه بطاقة واحدة متعددة الأغراض سنصدرها لكافة المواطنين الماليزيين كى يستخدمونها كبطاقة هوية ، وبطاقة ائتمان ، وحافظة نقود إليكترونية وغير ذلك . وفى النهاية ، سوف تستخدم هذه البطاقة فى جميع المعاملات الإليكترونية مع الحكومة .

والاستخدمات الأخرى للبطاقة الذكية تعد مبتكرة وإبداعية بطريقة متساوية . وسيتم إدخال الحكومة الإليكترونية ، التى تستخدم تكنولوجيا الوسائط المتعددة ، فى مدينة بوتراجايا . والهدف النهائى لهذه الحكومة الإليكترونية هو تقديم خدمات إلى الأفراد أكثر

كفاءة وفعالية وأقل كلفة . وثمة مثال آخر يتمثل فى الطب العلاجى عن بعد . والعناصر الرئيسية هنا تضمن إجراء استشارة عن بعد ، وكذا العلاج التشخيصى لمعرفة أعراض المرض ، والسجلات الحقيقية للمريض وتوفير شبكة طبية إليكترونية طبيعية . وهذا كله يناسب ، وبطريقة فريدة ، احتياجات السكان لدينا فى المناطق الريفية النائية .

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن أعمال البحث والتطوير ، والتى تعتبر من أهم أولويات المشروع ، سوف تتعزز من خلال توفير مراكز للبحوث والتطوير وإقامة روابط وصلات بين قطاع الشركات والجامعات . وبالطبع فإن جامعة الوسائط المتعددة تعتبر صناعة مركزة وهى التى سوف تتصدر ظهور مجتمع بحوث لتكنولوچيا المعلومات وخلق عاملين معرفيين أكثر كفاءة . ونحن نحاول أن نراكم لدينا المزيد من الأصول الفكرية وأن نبنى قاعدة فكرية . وسيعمل المشروع على تسريع هذه العملية .

وكما ترون ، فإنه من خلال تطوير العناصر والمكونات الرئيسية لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فإننا قد حاولنا أن نكون ناشطين فى توقعنا وتصورنا لعالم المستقبل وللعالم خارج ماليزيا . وهنالك العديد من المجالات التى يمكن أن تشارك فيها الشركات .

وفى الوقت ذاته ، ندرك أن ما يخشاه القطاع الخاص هو أن الحكومة قد لا تفهم دائما واقع أو حقيقة عمل النشاط التجارى على الأرض ، ولا سيما فيما يتعلق بظروف التشغيل والقيود المفروضة . وفى ماليزيا ، لدينا عملية من الاستشارات المتطورة جدا بالتعاون مع القطاع الخاص والشركات الخاصة وهى عملية قد جرى إنجازها وبناؤها فى إطار تنمية مشروع من البداية . ومن ثم ، فإن الشركات التى تتمتع بوضع المشاركة فى هذا المشروع لديها إمكانية الوصول المباشر إلىَّ شخصيًا وباعتبارى رئيسًا لكل من المجلس التنفيذى واللجنة الاستشارية الدولية التابعين للمشروع كما يمكنهاالوصول إلى نائب رئيس الوزراء ، الذى يتولى بدوره رئاسة مجلس المؤسسين .

وإذا كان هناك ثمة حاجة إلى دليل أو برهان آخر يثبت نيتنا الجادة أو حسن نوايانا وراء

فلسفتنا الصديقة للتجارة ، فسوف تجدونه فى قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . فالحكومة الماليزية تلتزم رسميا حيال جميع الشركات التى تتمتع بوضع المشاركة فى المشروع بما يلى :

- ستوفر ماليزيا بنية تحتية معلوماتية طبيعية على أعلى مستوى فى العالم .
- سوف تسمح ماليزيا بالانتقال غير المقيد للعاملين فى مجال المعرفة داخل وخارج البلاد دونما أية قيود للتوظيف .
- ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات .
- سوف تسمح ماليزيا بحرية جمع رؤوس الأموال على المستوى العالمى والخاصة بإقامة البنية التحتية لمشروع وأيضا حرية اقتراض الأموال .
- ستقدم ماليزيا حوافز مالية تنافسية بما فى ذلك عدم فرض ضريبة على الدخل أو الإعفاء من ضريبة الاستثمار لفترة تصل إلى عشر سنوات ، كما لن تفرض رسوما على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
- سيصبح المشروع رائدًا فى المنطقة فى مجال حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت .
- ستضمن ماليزيا عدم فرض رقابة على الإنترنت .
- سيحظى المشروع بتعرفة للاتصالات تتمتع بالمنافسة عالميا .
- ستطرح ماليزيا عقودًا رئيسية خاصة بالبنية التحتية للمشروع للشركات الرائدة التى ترغب فى استخدام المشروع كمحور إقليمى لها .
- ستوفر ماليزيا وكالة تنفيذ على مستوى عال من الكفاءة لكى تعمل كجهة «واحدة» للتأكد من أن المشروع يلبى الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالشركات .

وكل ما يبقى بعد ذلك هو نظرة مستقبلية إلى الأمام . إذ أن المرحلة الثانية من المشروع

ستشهد ارتباط الممر السريع للوسائط المتعددة بمدن أخرى فى ماليزيا وحول العالم وعندئذ ، نتوقع مشاركة أكثر من ١٥٠ شركة فيه . وبحلول عام ٢٠٢٠ ، ستدخل البلاد كلها فى إطار المشروع حيث سيرتبط مالايقل عن ١٢ مدينة ذكية بالطريق الرئيسى العالمى للمعلومات ، وهكذا تصبح نقطة وصل عالمية بكافة المدن الذكية الأخرى فى هذا الكوكب . وسوف يزيد عدد المشاركين فى المشروع إلى خمسمائة شركة من الشركات العالمية .

بل إنه سيكون لدى المشروع محكمة عدل الإنترنت . وفيما يتعلق بالمخاوف الاجتماعية ، فإننا نأمل أنه إضافة إلى كونه حقل اختبار لتكنولوچيات جديدة ، فإنه سيساعد فى تطوير والتأثير على الثقافة الجديدة للمعلومات الكونية ، وعلى النحو الذى يمكننا بالضرورة من إحكام السيطرة على الصراع بين الرقابة والترخيص والتعويض عن الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التدفق المستمر للمعلومات الفورية التى لا تخضع للرقابة .

وليس هناك شىء جديد ، أو بالأحرى ليس هنالك تقدم تكنولوچى فيما نعرضه هنا ، ولكننا نعتقد أن هذه المبادرة منظمة على أساس دقيق ، وأنها تتسم بشمولية غير مسبوقة على الإطلاق . وعندما ندعوكم للمشاركة فى هذا المشروع ، فسيكون ذلك فى المقام الأول بدافع من الاهتمام الذاتى الجماعى . وببساطة تامة ، فإننا نعتقد أن المشروع صفقة جيدة للجميع ، أى لكم ولنا أيضا .

٧ـ التَّعَاوُنُ بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالْجَنُوبِ . (*)

هنا فى العاصمة الماليزية كوالالمبور كان مولد مجموعة الـ ١٥ عام ١٩٩٠ . واليوم نلتقى معا مرة أخرى فى القمة السابعة لمجموعة الـ ١٥ لكى نعاهد أنفسنا مجدداً على تكريس جهودنا لقضية التعاون بين الجنوب والجنوب . وأنا واحد من أشد المؤمنين بالتعاون من أجل المنفعة المتبادلة بين جميع الدول ، ولا سيما بين دول الجنوب ، والتى حرم العديد منها لفترة طويلة من أية منافع أو فوائد حقيقية من علاقاتها السياسية والاقتصادية الدولية .

والحقيقة أنه لفترة من الوقت ، دأبت ماليزيا على الترويج لسياسة «دع جيرانك يزدهرون» . ونحن نفعل ذلك لأننا اضطررنا إلى إدراك أن الجار المزدهر هو فى الواقع جار مسالم وودود . وفى إطار مجموعة الـ ١٥ ، نريد أن نقترح بأن تمتد سياسة «دع جيرانك يزدهرون» لتشمل العديد من المناطق والقارات . وإلى جانب ذلك ، فإننا جميعا جيران فى عالم معولم . وباستطاعتنا فقط زيادة تجارتنا وعلاقاتنا الاقتصادية إذا كنا جميعا مزدهرين . فالدول الفقيرة تدخل فى علاقات مع شركاء تجاريين فقراء ، فإنه من الأمور التى تبدو ملحة أن نساعد بعضنا الآخر حتى نصبح أكثر ازدهارا .

وليس ثمة شك فى أن عجائب التكنولوچيا الحديثة ومنجزاتها قد ساعدت فى تقريب المسافات بين الدول . وتعتبر عولمة التجارة والاستثمار من الحقائق التى لابد من أن نعترف بها . إذ لا نستطيع أن ننأى بأنفسنا عن عملية تحرير التجارة وممارسات الاستثمار . وبينما يتعين علينا قبول إزالة حواجز التجارة بين الشعوب ، فإنه يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لتحقيق الانضباط والنظام فى إدارة شئون التجارة للعالم كله . ذلك أن نظاما تجاريا عالميا فوضويا ، أى النظام الذى يستحوذ فيه الأقوياء على كل شىء لأنفسهم ، قد يؤدى إلى

(*) كلمة فى افتتاح القمة السابعة لمجموعة «الـ ١٥» فى سرى كيمبانجان- ماليزيا ، فى ٣ نوفمبر ١٩٩٧م .

أن نخسر حتى النذر اليسير الذى قد حصلنا عليه من الاستقلال الذى نلناه مؤخراً .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كى أنقل إلى زملائى فى مجموعة الـ ١٥ بعض التجارب المؤلمة التى قد مررنا بها فى جنوب شرق آسيا فى غضون الأشهر الماضية عندما أثار بعض مضاربى العملة الفوضى وأضعفوا اقتصاداتنا باسم حرية التجارة .

فى ماليزيا وفى بلاد أخرى فى جنوب شرق آسيا ، أمضينا عقوداً بذلنا فيها الجهد والعرق منذ الاستقلال لتطوير بلادنا وتنمية اقتصاداتنا . وسجلت دولنا أعلى معدلات للنمو بصورة مستمرة وعلى مدى سنوات . بيد أن هذا كله لابد من أنه قد ذهب أدراج الرياح . عندما ، وخلال بضعة أشهر ، تسبب تجار ومضاربو العملة فى إضعاف اقتصادات دولنا وإفقارها ، وذلك فقط من خلال تخفيض قيمة عملاتنا . وتزعم المؤسسات الدولية التى قد وضعنا ثقتنا فيها أنها عاجزة عن اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء التجار والمضاربين . ومما يدعو للأسف أن قواعد المتاجرة بالعملات يضعها هؤلاء التجار وأن هذه القواعد قد استهدفت تحقيق منافعهم وحدهم . وهكذا ، فى مقابل كل دولار يودعونه ، يسمح المصرفيون لهم بأن يجنوا ما يعادله عشرين مرة . ولأن الأموال التى بحوزة هؤلاء التجار تتحول إلى مليارات الدولارات ، فإنه يصبح لديهم من الأموال التى يتلاعبون بها ما يفوق الاحتياطات المملوكة لمعظم البلدان النامية .

وقد تؤدى جوانب ضعف معينة فى اقتصاد دولة ما إلى تخفيض قيمة عملتها . وغالبا ما يشار إلى عوامل الضعف الرئيسية هذه كما لو كانت السبب المباشر فى إضعاف العملات . والحقيقة هى أن العملات تضعف فقط إذا باعها تجار العملة بالدولار الأمريكى ، وهؤلاء التجار لا يفعلون ذلك لإنقاذ استثماراتهم . وفى الحقيقة ، فإنه ليس لديهم استثمارات فى دولنا . وما يفعلونه فى الواقع هو اقتراض عملة معينة من مواطنين أجانب أو محليين تم بيعها مقابل الدولار الأمريكى .

ووفقا لقواعدهم الخاصة بالاتجار فى العملة ، فإنه فى كل مرة يبيع فيها هؤلاء التجار

كمية كبيرة من العملة ، تنخفض القيمة بنسبة مئوية معينة . ومن خلال البيع المتكرر للعملة تأخذ قيمتها فى الانخفاض . وعندما تنخفض العملة بما يكفى ، يقوم التجار بإعادة شرائها لتسليمها إلى المشترين الذين كانوا قد باعوها إليهم فى البداية بسعر أعلى . وبالطبع فإنهم يحصلون على ربح عال من هذه العملية .

وباستطاعة تجار العملة أن يفعلوا هذا مع أية عملة ، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيضها وتحقيق أرباح ضخمة لأنفسهم فى هذه العملية . ولقد رأينا الآن كيف أنه حتى العملة الأقوى لدى الدول ذات الاقتصاد الأقوى يمكن أن تتعرض للهبوط . والفقدان المتكرر للثقة لا يعدو أن يكون أكثر من ذريعة أو حجة لشن هجوم وتحقيق أرباح .

ولابد من أن يكون الهدف هو عملة دول على درجة من الرخاء . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدول الفقيرة لم تتكبد أبدا فقدان الثقة من جانب هؤلاء التجار والمضاربين . وكنتيجة لذلك ، عندما تتصاعد الهجمات على عملة دولة مزدهرة ، فإنها تنخفض فعليا أمام عملة الدول الأفقر . وإذا كان فقدان الثقة أو العوامل الرئيسية السيئة هى أسباب انخفاض قيمة العملة ، فإن من المؤكد عندئذ أن عملة البلدان الفقيرة هى التى يجب أن تنخفض ، وإذا لم تنخفض فإن ذلك يعنى ببساطة أن عملية التخفيض كانت مصطنعة .

وهذا التخفيض المتعمد لعملة دولة ما من جانب تجار العملة لمجرد تحقيق أرباح يعتبر إنكاراً خطيراً لحقوق الشعوب المستقلة . ذلك أن عملية التخفيض هذه تضعف اقتصاد الدولة لأنها تقلل من القوة الشرائية لتلك الدولة ، بل إنها تقلل من دخول الأفراد ، الأغنياء والفقراء على السواء . ويؤدى ذلك بدوره إلى تضخم وكساد اقتصادى . والأسوأ من ذلك أنه يقضى على العديد من سنوات العمل الشاق والتضحيات . ومن الناحية الأخرى ، يجنى تجار العملة أرباحًا تصل إلى مليارات الدولارات ولا يدفعون أية ضرائب إلى الدول التى تسببوا فى إفقارها وجنى أرباحها .

وبكل المقاييس ، فإن النظام الحالى للاتجار بالعملة يعتبر غير أخلاقى وغير عادل

بالنسبة للدول التى تتعرض لهجوم تجار العملة . وإذا كنا سنقبل العولمة ، فإنه لابد عندئذ من وجود نظام عادل للمتاجرة ، سواء أكانت متاجرة بالسلع والخدمات ، أم بالأسهم أو العملات . وقوى السوق وحدها لا يمكن أن تحدد ما إذا كانت القواعد والنظم عادلة للجميع ، ومنذ البداية ، نجد أن قوى السوق وحدها كانت تميل إلى الاستغلال . وهكذا كانت بضع زجاجات من الويسكى هى الثمن الذى دفع لشراء جزيرة مانهاتن ، كما دفعت خرزات زجاجية مقابل شراء سلع قيمة وكنوز للسكان الأصليين .

وعلى ذلك ، لا يمكن أن يعتمد نظام تجارى عالمى على قوى السوق اعتمادًا تامًا . وقد حان الوقت لوضع قواعد عادلة للسوق . وإذا لم نفعل ذلك ، فسوف يتعين أن يبدأ النضال من أجل الاستقلال مرة أخرى ، نظرًا لأن قوى السوق الحالية ستؤدى حتما إلى ظهور إمبريالية جديدة أكثر ضعفا من القواعد القديمة .

وكما كان الحال فيما مضى ، يجب أن تواصل مجموعة الـ ١٥ المحافظة على المشاورات المباشرة والفعالة والمنتظمة بين البلدان النامية والمتقدمة حول السياسات الاقتصادية العالمية ، وبدون تعريفات واضحة ومحددة لما تعنيه العولمة ، فإننا قد نجد أنفسنا عاجزين ومحرومين ، نظرًا لأنه من المستحيل تمامًا فى الغالب تصحيح الأمور وتقويمها بعدما تكون الحقائق قد تكشفت . ومرة أخرى ، أود أن أشير إلى أن نظام الاتجار بالعملة لم يكن لدينا أى رأى فيه ، ونجد أنه من المتعذر الآن تقريبا تصحيح هذا النظام حتى على الرغم مما يبدو واضحا من أنه يعمل ضد مصالحنا .

وفى الاجتماع الوزارى الأخير لدول منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة ، عمل وزراء التجارة فى دول مجموعة الـ ١٥ معًا لتحقيق نتائج مفيدة . ويجب أن نتطلع الآن إلى الاجتماع الوزارى لدول منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨ فى جنيف ، وأن نطلب من وزرائنا المشاركة مرة أخرى فى مشاورات مكثفة قبل الاجتماع . ولدى اقتناع جازم بأن بوسع مجموعة الـ ١٥ القيام بدور فعال فى المفاوضات مع الدول المتقدمة .

لقد مر عامان الآن منذ اجتماع سنغافورة ولا يمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية قد جلبت المنافع التى كانت تتوقعها الدول النامية . وعلى النقيض من ذلك ، بدأت اتجاهات مقلقة فى الظهور على السطح . فنحن نواجه الآن تهديد العمل الأحادى ، وإنكار وضع ومكانة الدول النامية والليبرالية فى تجارة المنسوجات ، والملابس ، والسلع . وقد نتعرض أيضا لتهديد متمثل فى ظهور قيود جديدة ، وإجراءات مناهضة للإغراق وخلل فى تجارة الخدمات . والواقع أن الأنظمة التجارية التى أمكن تصورها قبل ظهور منظمة التجارة العالميةوالتى لم تكن معروفة للدولة النامية أصبحت الآن متأصلة حتى أن كثيرين يبدون الآن القليل من التعاطف للشكاوى من أنها باتت ضارة للرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية .

وعندما تحدثنا عن الاستثمار المباشر الأجنبى والحاجة إلى انفتاح دولنا أمامه فإننا كنا نفكر عندئذ فى إقامة صناعات مولدة للوظائف وموجهة للتطوير . وقد فشلنا فى التمييز بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل . والآن أصبحنا ندرك كيف يمكن أن تدمر الاستثمارات أسواقنا وبورصاتنا المالية . فبعد أن يعمدوا إلى دفع أسعار الأسهم إلى مستويات عالية مبالغ فيها ، يقوم المستثمرون الأجانب بإغراق الأسهم وجمع أرباح مالية كبيرة . ولم يبق لدى المستثمرين المحليين سوى أسهم عديمة الجدوى قيمتها أقل بكثير من القروض التى حصلوا عليها من البنوك لشرائها . وأصبح العديد من هؤلاء المستثمرين مفلسين وواجهت الشركات الخطر نفسه .

ومن الأفضل كثيراً لنا الاستثمار فى قدرات وطاقات إنتاجية فى بلادنا وفى دول نامية أخرى بدلاً من الاعتماد على تدفقات الأموال داخل دولنا .

وكما نعرف جيداً ، يتألف الجنوب من دول فى مراحل مختلفة من التنمية بمستويات متنوعة من الرخاء الاقتصادى . وما زالت مساعدة التنمية الرسمية عنصراً مهمّاً ومكونا أساسيّاً للميزانية العامة لدى العديد من البلدان النامية . ولهذا ، لابد من أن تتدفق مساعدة التنمية الرسمية على الدول التى ما زالت بحاجة إليها .

وفى ذات الوقت ، نجد أن مشكلة الديون ما زالت تجتاح بعض دولنا فى الجنوب . ونحن نرحب بالاتفاق الذى توصل إليه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى العام الماضى بشأن الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، فالبنسبة إلى العديد من هذه الدول ، فإن الحل الوحيد لمشكلة الديون هذه يكمن فى إلغائها .

وثمة واقع حقيقى آخر نواجهه اليوم وهو عصر المعلومات . إذ أن جوانب التقدم التى قد تم إحرازها مؤخراً فى مجال تكنولوچيا المعلومات قد باتت من الظواهر المألوفة إلى حد أنه أصبح من الصعب ملاحقتها ومواكبتها . ومع هذا ، لابد من أن نعترف بأن عصر المعلومات سوف تخيم أجواؤه علينا جميعا فى المستقبل القريب جدا ، ولابد من إعطائنا بعض الوقت وقدرا من الدعم حتى نستطيع التكيف مع سلسلة المتغيرات التى من المرجح أن نشهدها من جراء ذلك كله .

وحتى يمكننا مسايرة عصر المعلومات ومواكبة أوجه التقدم فى عالم الوسائط المتعددة ، فقد دشنت ماليزيا مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وهو مشروع عملاق ينفذ على مساحة من الأرض تبلغ ٥٠ كيلو متر طولاً و١٥ كيلو متراً عرضًا ويمتد من كوالالمبور حتى مطار كوالالمبور الدولى الجديد فى مقاطعة سيپانج . وسيكون مشروع حقل اختبار لتطوير الاستخدامات والتطبيقات المتنوعة لتكنولوچيا المعلومات . وبينما نتوقع مشاركة شركات الوسائط المتعددة من البلدان المتقدمة ، فإننا نعرف أن دولاً مثل الهند وإندونيسيا وغيرهما قد أحرزت تقدما فى هذا المضمار ولديها مشروعاتها الخاصة بها . ونأمل أن تستفيد دول الجنوب أيضا من المشروع الماليزى .

ولا شك فى أن مجموعة الـ ١٥ قد قامت لأسباب فريدة . فهى واحدة من التجمعات الاقتصادية القليلة للدول النامية والتى تتخطى حدود منطقتها الجغرافية . ومن بين أعضائها البعض من أكثر الدول النامية نشاطا فى العالم . باستطاعتنا أن نختار إما الاستفادة من هذه الطاقة الكامنة فى مجموعة الـ ١٥ أو إضاعتها وإهدارها . وما لا يمكننا أن نتحمله هو

التقاعس فى ظل عالم تجتاحه العولمة بسرعة . ونحن فى الجنوب بحاجة إلى تحديد رؤيتنا الخاصة فى ظل هذه الآفاق الجديدة ، وبحاجة أيضا إلى اقتحام أسواق غير تقليدية وإقامة روابط وصلات متعددة الجوانب وشراكات جديدة بين دولنا . وهذا الاجتماع الذى نعقده هنا فى كوالالمبور يتيح لنا فرصة سانحة للاستفادة من كل هذه الإنجازات ، ونحن بحاجة إلى معالجة عيوبنا ومكامن الضعف والقصور لدينا ، وإلى ترسيخ قدراتنا وتعزيزها . ولذا ينبغى ألا ندع التحديات التى تواجهنا تحجب عنا الرؤية التى يمكن من خلالها استشراف الغد ونحن نتقدم صوب الألفية الجديدة .



٨ ـ مُبَادَرَاتُ التَّعَاوُنِ الاقْتِصَادِيِّ لِمَجْمُوعَةِ الآسْيَانِ. (*)

أود بادئ ذى بدء ، أن أتقدم بالتهنئة إلى وزراء الاقتصاد فى الدول الأعضاء فى مجموعة جنوب شرق آسيا (الآسيان) لما حققوه من إنجازات رائعة فى إطار التعاون الاقتصادى فى غضون السنوات العشر الماضية . فهذه الإنجازات ، مقرونة بتقدم اقتصادى مستدام للدول الأعضاء فى المجموعة ، كل على حده ، قد جعلت من الآسيان لاعبا مهما فى ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية .

واسترجع هنا ما قلته أمام المؤتمر الاقتصادى الأول للآسيان قبل عشر سنوات فى كوالالمبور حيث طرحنا آنذاك التحدى الرئيسى الذى يواجه دول المجموعة والمتمثل فى إقامة علاقة أوثق وأكثر إيجابية وتكاملا فى مضمار التعاون الاقتصادى . واليوم ، يحق لنا أن نشعر بالفخر لأن إرادتنا الجماعية قد حققت لنا أولى الثمار والنتائج الملموسة لجهدنا المشترك . فقبل عشر سنوات ، لم تكن فكرة إقامة منطقة تجارة حرة لمجموعة الآسيان فكرة مقبولة . وكان ينظر إلى هذه الفكرة باعتبارها خطوة من شأنها أن تعمل ببطء على تآكل سيادتنا الوطنية . واليوم ، ندخل السنة الخامسة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة الآسيوية ، والمعروفة اختصارا باسم أفتا ، وهى تلك المبادرة التى قد حققت نجاحًا أكبر من ذلك الذى حققته المبادرة السابقة بشأن النظام التجارى التفضيلى . فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين دول رابطة الآسيان فى العام الماضى ١٥٥٢ مليار دولار ، أى بزيادة عشرة أضعاف من عام ١٩٨٧ عندما وصل حجم هذه المبادلات إلى ١٤٧ مليار دولار فقط . ويتم تغطية أكثر من ٩٥٪ من هذه المبادلات التجارية بامتيازات للتعرفة التجارية بموجب اتفاق التعرفة التفضيلية الفعالة

(*) كلمة فى الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء اقتصاد مجموعة الآسيان فى بيتالنج جايا - ماليزيا ، فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٧م .

المشتركة والذى سيؤدى إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة الآسيوية أفتا .

وعندما شرعنا فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة الآسيوية أفتا ، فإننا لم نقصد من ورائها فقط زيادة التجارة الإقليمية الداخلية فيما بين دول الآسيان . ذلك أن أكبر الأسواق لسلعنا تقع خارج الآسيان ، كما أن إمكانات التوسع وتحقيق النمو الإقليمى تكمن فى السوق الدولية . ونحن بحاجة إلى أن تزيد منطقة أفتا من المنافسة وأن ترفع من كفاءة صناعاتنا حتى تصبح أكثر تنافسا فى السوق العالمية . وهذا بدوره سيحول الآسيان إلى منطقة تجارية جذابة للاستثمار المباشر الأجنبى طويل الأجل ، وسيعمل كذلك على جذب المزيد من المنتجين الدوليين لإقامة مشروعاتهم التجارية فى المنطقة ، وأود أن نتذكر هنا أنه كلما زادت التجارة الداخلية بين دول الآسيان ، أصبحنا أكثر جاذبية للاستثمار المباشر الأجنبى .

إن القوة التى تدفعنا للأمام تتطلب منا أن نتجاوز حدود التخفيضات فى التعرفة . وتحتاج مشاركة الآسيان فى الإنتاج الصناعى إلى تعزيزها ودعمها جنبا إلى جنب مع الاستثمار المباشر الأجنبى حتى نعمق ونتقاسم منافع وفوائد النمو ، وقد اتفقنا فى إطار الآسيان على زيادة وتفعيل التعاون الصناعى من خلال تنفيذ مشروع التعاون الصناعى للآسيان . وأدركنا أيضا أن قطاع الخدمات سيكون القطاع الرئيسى الذى يطور قدراً أكبر من التنافسية ويوسع قاعدة النمو الاقتصادى للآسيان . ولتحقيق هذا ، وقعنا اتفاق عمل إطارى للتعاون فى مجال الخدمات وشرعنا فى إجراء مفاوضات حول الوصول إلى السوق فيما وراء التزاماتنا بشأن الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات ، وقمنا بمراجعة خطوات العمل فى قطاعات النقل والاتصالات ، والطاقة والمعادن وركزنا بدرجة أكبر فى ذات الوقت فى خططنا على تفعيل التعاون فى الصناعة الغذائية ، والزراعة ، والغابات ، والسياحة . كما وقعنا اتفاق عمل إطارى للتعاون فى مجال الملكية الفكرية حتى نضمن أن توفر منطقتنا الحماية الفعالة للملكية الفكرية فى الداخل والخارج على السواء . ومن شأن هذه الحماية للملكية الفكرية فى الداخل أن تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب ، بينما تعد هذه الحماية

الفكرية في الخارج ضرورية نظراً لأن منظمي الأعمال لدينا لديهم القدرة الآن على إنتاج أعمال وأنظمة ومخترعات . ونحن عاكفون أيضا على صياغة إرشادات ووضع خطوط رئيسية باتجاه إقامة منطقة الاستثمار للآسيان ، والتي تتصور تدفقا لرأس المال وكذلك الشفافية الفعالة وإمكانية التنبؤ بالسياسات والممارسات في مجال الاستثمار ، وذلك بهدف جعل منطقة الآسيان ملاذاً آمنًا للمستثمرين .

ومع الأخذ في الاعتبار مبادرات الدعم المتبادل التي طرحها وزراء الاقتصاد في دول الآسيان ، فإنه لا يساورني أدنى شك في أننا ونحن ندخل السنوات الخمس الأولى من الألفية القادمة ، فسوف يرتقي التعاون الاقتصادي الآسيوي إلى «المرتبة الأعلى» التي تصورتها القمة الرابعة للآسيان في سنغافورة في عام ١٩٩٢ . ومع هذا ، وحتى نظل في هذه «المرتبة الأعلى» فإننا بحاجة إلى أن نرتقي بأفكارنا وآرائنا . ولكي نجعل الآسيان فاعلة في الألفية القادمة ، نحتاج إلى أن تكون لدينا رؤية طويلة الأجل لما نريده كاتحاد أو كمجموعة . وفي غضون ٢٥ عاما من الآن ، نتوقع أن تصبح الآسيان سوقا مشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة السابقة . فهل حددنا الرؤى الخاصة بنا بحيث نصبح سوقا موحدة أو اتحادا اقتصاديا على غرار الاتحاد الأوروبي؟ إن الشيء المؤكد هو أننا بحاجة إلى أن نتخذ خطوة شجاعة باتجاه تحقيق تكامل اقتصادي أكبر ، لأنه سوف يتعين علينا مواجهة بيئة غامضة . ويجب أن نعي جيداً وأن نستوعب الدرس من تجربتنا الأخيرة في المضاربة بالعملة . وبينما يتعين علينا دائما تفادي إساءة استخدام نظام العملات وعدم انتهاكه ، فإنه لابد من أن نحتاط أيضا للعواقب المحتملة والناشئة عن قيام الآخرين باستغلال نقاط ضعفنا لكي نزداد ضعفا على ضعف . ولدينا واجب مقدس يتمثل في تحقيق النظام داخل دولنا وفيما بينها ، بل والمساهمة في خلق بيئة عالمية أكثر تنظيما .

وما هو واضح لنا الآن هو أن التحديات التي سوف يتعين علينا مواجهتها هائلة . أولى هذه التحديات أنه بينما نقترب أكثر من تحقيق رؤية آبائنا المؤسسين بأن تحتضن الآسيان

كل الدول العشر فى جنوب شرق آسيا ، ومع انضمام لاوس وفيتنام وميانمار وأخيرا انضمام كمبوديا إلى الآسيان ، فإننا بحاجة إلى تذكير أنفسنا بأن سد الفجوة القائمة بين الأعضاء القدامى والجدد أمر يتطلب اهتمامًا خاصا . ومن ثم فإننا بحاجة إلى البدء فى جهودنا الجماعية فى ميدان التنمية حتى نظل بمنأى عن المتغيرات والمستجدات . وعلينا تشجيع الأعضاء الجدد على مواجهة هذه المتغيرات بقدر أكبر من الإرادة والتصميم إن كان لنا أن نستفيد من تلك المتغيرات . وأرى أن مبادرة حوض ميكونغ للتنمية يمكن أن تعمل كأداة رئيسية لنا جميعا حتى نعزز ، وبصورة جماعية ، التنمية الاقتصادية للأعضاء الجدد ، فمن خلال هذه المبادرة يمكن أن نعمل معًا فى تطوير البنية التحتية الصلبة التى نحن فى أمس الحاجة إليها مثل الطرق ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانئ ، والمدن الصناعية ، والمدارس والمستشفيات وغيرها ، وكذلك البنية التحتية اللينة (الناعمة) مثل التعليم ، والتدريب ، والتجارة ، وتسهيلات الاستثمار ، والتحسينات فى الإدارة وإدارة المشروعات ، وهذا الجهد الإقليمى لن يفيد الدول المطلة على الأنهار فقط ، وإنما سيفيد أيضا دول المنطقة بأسرها . و هذا الإصرار من جانبنا على المساعدة فى تنمية الدول المطلة على الأنهار ينبغى أن تواكبه أفعال والتزامات مالية تنطوى على منافع متبادلة .

والتحدى الثانى هو أننا بحاجة إلى تحرير التجارة دون تجاهل أو إغفال للأخطار التى يشكلها هؤلاء الذين لا يرون سوى الفرص المتاحة لهم بفعل مكامن القوة لديهم وتجاربهم ، وأيضا بفعل نقاط الضعف التى يرونها لدى ضحاياهم . ولذا ، فإنه ينبغى ألا نفكر فقط فى ساحات للعب المتكافئ ، وإنما أيضا فى القوة النسبية لدى خصومنا ومنافسينا . وبينما نقف جنبا إلى جنب فى مواجهة مشكلات قد لا تعنى الكثير لنا ، إلا أن هذا أكثر أمنا من عزل أنفسنا على أمل ألا تطالنا المشكلات ويدعنا الآخرون وشأننا . ويسلم البعض بأن مستقبل العالم سوف يتميز بالمسلك الجماعى والغرائز الجماعية أيضا ، أو بمعنى آخر سوف يتسم بغريزة القطيع . فالأسراب أو القطعان المختلفة سوف تتجه إما يسارا أو يمينا أو أنها ستواصل

تقدمها للأمام ، ومن ثم تدهس ما قد تصادفه فى طريقها . وهذا لا يعكس جيدا التقدم الذى أحرزته الحضارة الإنسانية . ولكن يمكن القول بأن تاريخ الحضارة الإنسانية يزخر بصور شتى لاستغلال القوى للضعيف .

والتحدى الثالث هو أننا بحاجة لضمان أن يظل النظام التجارى متعدد الجوانب عادلاً ومفتوحا . وقد ساهمنا بصورة إيجابية فى اختتام جولة أوروجواى من خلال ممارسة تأثير إيجابى على المناقشات التى دارت حول القضايا المطروحة ومن خلال ما قمنا به لاتخاذ إجراءات فعالة فى مجال تحرير التجارة . ولقد واصلنا ممارسة نفوذنا فى إطار الآسيان خلال المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر عام ١٩٩٦ للتأكد من أن القضايا الداخلية والقضايا غير التجارية لن تدرج ضمن الأنظمة والقواعد الخاصة بمنظمة التجارة العالمية . ومن المهم هنا أن تصبح منظمة التجارة العالمية المنظمة الوحيدة لتسوية النزاعات التجارية . ومن ثم ، فإنه لا يجب السماح بالإجراءات التى تتم خارج نطاق منظمة التجارة العالمية كما لا يجب احترامها . ومن المسلم به أن أية منظمة لابد من أن يكون لديها قواعد حتى تصبح فاعلة ومؤثرة . ومثل هذه القواعد لابد من أن يكون لها قوة القانون ، وأن ترقى إلى قوة القوانين الدولية التى تطبق بطريقة سليمة وديمقراطية . إذ أن منظمة بلا قواعد أو قوانين لن يمكنها تحقيق منافع متساوية لأعضائها . وهنا فإن تحرير التجارة لا يعنى الاستغناء عن القواعد والقوانين معا . وإنما يعنى أن يخضع الكل لمجموعة القواعد والقوانين والنظم نفسها على نطاق عالمى بدلاً من النطاق المحلى .

والتحدى الرابع يكمن فى أنه يتعين علينا احتضان الجوانب الإيجابية لتنمية أسواق المال . إذ أن التطورات التى شهدتها أسواقنا وبورصاتنا المالية خلال الشهور الخمسة الماضية كشفت النقاب عن مدى تعرضنا لمخاطر التجاوزات والمخالفات المتنوعة . وينبغى أن نفرق هنا بين العمليات طويلة الأجل لأموال المضاربة فى البورصات ، والاستثمارات الجادة فى الأنشطة الإنتاجية . ويجب أن نواصل الترحيب بالاستثمارات طويلة الأجل الحقيقية بيد أنه

يجب أن نكون على وعى فى الوقت نفسه بالعمليات التى لا تخلق أية ثروة لنا . ونحن بحاجة إلى التعاون فى صياغة سياسة شاملة للاقتصاد لضمان تحقيق نمو مستقر ومستديم للمنطقة برمتها .

وهناك تحد خامس يكمن فى حاجتنا إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد من التطورات فى مجال تكنولوچيا المعلومات وذلك فى وقت مبكر جداً ، وقبل أن تحول ضخامة وسرعة هذه التطورات دون ملاحقتنا لها وتحقيق المنافع التى ننشدها . ولم يكن مسلك التجارة والأنشطة التجارية بمنأى عن التطور فى تكنولوچيا المعلومات ، والتجارة الإليكترونية هى ما نحتاج إليه بالفعل ، ولقد بدأت المناقشات المبكرة حول الحاجة إلى صياغة إطار عمل للتجارة الإليكترونية . وسواء كنا مدركين لهذه التجارة الإليكترونية أم لا ، فإننا جميعا فى الآسيان قد أجرينا جزءاً من تعاملاتنا التجارية من خلال استخدام أساليب وطرق تشكل جزءاً من منظومة التجارة الإليكترونية ، ونحن بحاجة إلى المشاركة فى مناقشات خاصة بصياغة إطار عمل للتجارة الإليكترونية حتى نضمن أن المبادئ الإرشادية فى ذلك الإطار لا تحرمنا من أية مزايا وإنما تضعنا فى الحقيقة فى موقع يمكننا من تحقيق أقصى قدر من الفوائد . وهنا لا يمكن أن نغفل حقيقة مفادها أننا بحاجة إلى العائد والمردود المأمول حتى يتسنى لنا حكم أنفسنا مع ضرورة أن يأتى الكثير من هذا العائد من الأنشطة التجارية .

سادسًا ، نحتاج إلى تحديث وتقوية وتوسيع نطاق قطاع خدماتنا حتى تكتمل قوتنا فى قطاع التصنيع والصناعة . إذ أن هذا القطاع الأخير لا يمكن أن يظل قاطرة النمو الوحيدة لأن إسهامه فى الإنتاج المحلى الإجمالى قد وصل أقصاه تقريبا ، بينما نجد أن الافتقار إلى القوة لدى قطاع الخدمات قد برز دائما كعامل رئيسى يساهم فى زيادة العجز فى الحساب الجارى لدى معظم الاقتصادات الآسيوية .

سابعا وأخيرًا ، ينبغى أن نواصل الجهود الرامية إلى تحديث المعرفة والمهارات لدى أفراد شعبنا بقدر أكبر من القوة والنشاط والحماس ، إذا كنا نريد ملاحقة التغييرات

ومواكبتها . كما ينبغى أن نواصل التأكيد على زيادة مستويات الإنتاجية فى كافة الأنشطة .

وبالتحرك صوب تكامل اقتصادى أكبر ، قد تحتاج الآسيان إلى تأمل الطريقة التى نتعاون من خلالها وبمنظور جديد . ولابد من أن تتركز أهدافنا فى الحصول على مزايا من نقاط القوة لدينا بدلاً من الاكتفاء بحماية نقاط ضعفنا . إذ أننا قد خضنا نضالاً مسؤلاً لنيل استقلالنا ولا يمكن أن نفرط فى سيادتنا أو نضيعها باسم الانتهاك الحر وغير المقيد لحدودنا الاقتصادية وغيرها . وعلى الأقل ، لابد من أن نتأكد من أن مثل هذه الانتهاكات سوف تخضع فى نهاية المطاف لقواعد قائمة على المنفعة .

وعلينا أيضا الاعتراف بأنه ونحن نقترب أكثر من تحقيق تكامل اقتصادى أكبر ، فإننا أكثر عرضة لتكرار حدوث النزاعات فيما بيننا فى خضم تنفيذ المبادرات الاقتصادية التى قد نضعها موضع التنفيذ . ويتعين أن نحل مثل هذه النزاعات بسرعة وبفعالية . وفى هذا الإطار ، فإن اتفاقية تسوية النزاع فى المبادرات الاقتصادية ، والتى تم توقيعها فى أبريل من هذا العام ، توفر مرجعا كنا فى حاجة ماسة إليه .

وبينما نعكف على تنفيذ مبادرات باتجاه تحقيق تكامل اقتصادى أكبر فى الآسيان ، فإنه لا ينبغى أن يفوتنا العنصر الاقتصادى لتخفيض تكاليف أو تكلفة المعاملات التجارية فى الآسيان . فنحن نحتاج إلى مراجعة الإجراءات التنظيمية والإدارية على المستويين المحلى والآسيوى بهدف جعلها أكثر بساطة وشفافية وضمان أن يكون للإجراءات الجديدة التأثير المطلوب لتسهيل القرارات والمقترحات . وعلينا محاربة ممارسات الفساد بقوة .

وباتجاه الحد من تكلفة إنجاز المعاملات التجارية فإنه يجب أن نراجع كفاءة صناعة المرافق المهمة ، إذ أن تكلفة الكهرباء ، والغاز ، والماء ، والاتصالات ستكون أقل عبئًا على القطاع التجارى إذا أضفينا الطابع الليبرالى على القوانين والنظم الأكثر تقييدًا وتشددًا ، وبنفس المعنى ، نحتاج أن نجعل موانئنا ومطاراتنا أكثر فعالية وكفاءة ، وأن نجعل من خدماتنا فى مجال الشحن ونقل البضائع أكثر استجابة .

فى الوقت ذاته ، يتعين علينا تبنى عملية مستدامة ، ونظيفة وصديقة للبيئة وذلك لتفادى التكاليف المرتبطة بالتآكل البيئى . ويجب أن نعلم ونشجع السكان فى المناطق الريفية على ترك ونبذ الممارسات البالية فى أنشطتهم الاقتصادية اليومية والتى يمكن أن تلوث البيئة . وهنا لابد من الإشارة إلى أن تقارب حدودنا من بعضها البعض يقتضى منا أن نعالج مشكلة التلوث من المنظورين المحلى والإقليمى على حد سواء ، ومن المؤكد أن الفشل فى القيام بذلك سيكلفنا الشىء الكثير بل وسيؤخر تقدمنا .

لقد قطع التعاون الاقتصادى الآسيوى شوطا طويلاً منذ انطلاقته عندما طرحنا أولى مبادراتنا الاقتصادية الجماعية قبل عشرين عاما . والمرحلة الباقية من هذه الرحلة تبدو أطول وأكثر إلحاحًا . وبوسعنا أن نختصر هذه المرحلة الطويلة إذا ما أعددنا أنفسنا لها جيدًا ، وإذا ركزنا جهودنا على معالجة المشكلات التى تواجهنا ، وإذا واصلنا التزامنا بشأن تحقيق أهدافنا الإقليمية .

٩ـ إِعَادَةُ اخْتِرَاعِ مُسْتَقْبَلِنَا الْمُشْتَرَكِ. (*)

منذ أن طرحنا فكرة مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة MSC فى شهر أغسطس عام ١٩٩٦ ، انتشرت هذه الفكرة عبر المجتمع الدولى ومرت فى أرجائه كسريان النار فى الهشيم . وما من دولة واحدة إلا وتعرف ما هو هذا المشروع. بل إننى أسمع الناس يتحدثون عن هذا المشروع طوال الوقت ، وأينما ذهبت ، حتى فى منغوليا . وهناك سألونى عنه وكيف يمكنهم أن يتعلموا منه . والواقع أن مشروع الوسائط المتعددة عبارة عن حقل اختبار عملاق لإجراء التجارب ، ليس فقط على تكنولوجيا الوسائط المتعددة بل أيضا ، وهو الأهم ، على تطوير طريقة جديدة للحياة فى عصر المعلومات والمعرفة . ولهذا ، فإنه يعتبر «هدية ماليزيا إلى العالم» ، وهو ابتكار جديد يرحب بمشاركة المجتمع الدولى لاقتسام الدروس المفيدة لتطور الوسائط المتعددة .

لقد انقضى عام كامل وتدفق خلاله الماء أسفل الجسر . ومنذ ذلك الحين ، والتساؤلات صارت كثيرة حول ما إذا كان باستطاعة ماليزيا تحقيق النجاح فى هذا المشروع رغم كل المصاعب . ومن ناحية أخرى ، كان هناك دائما الكثير من التأييد للمشروع. وأعتقد أن المجتمع الدولى والماليزيين على حد سواء ، لديهم فهم أفضل لفكرته الآن . وإننى على ثقة من أنه مع تنفيذ المزيد من البرامج فى ظل هذا المشروع العملاق ، فإن ذلك سيؤدى إلى قدر أكبر من الفهم والوضوح .

والحقيقة أن عدة أحداث مصاحبة لبدء العمل به قد وقعت منذ الإعلان عنه فى عام ١٩٩٦ . ففى يناير من عام ١٩٩٧ ، عقد أول اجتماع للجنة الاستشارية الدولية ، وهى لجنة

(*) كلمة فى مؤتمر ملتيميديا - آسيا ١٩٩٧ - سرى كامبانيچان ماليزيا ١٦ سبتمبر ١٩٩٧ .

مؤلفة من كبار المسئولين التنفيذيين فى الشركات البارزة لتكنولوچيا المعلومات حول العالم . وفى شهر مايو ، تم وضع حجر الأساس لسايبرچايا ، وهى المدينة الذكية المخصصة من المشروع لشركات الوسائط المتعددة . وعلاوة على ذلك ، هناك مشروعات أساسية أخرى يتم تنفيذها فى إطار المشروع العملاق MSC ، ومن بينها پوتراچايا ، العاصمة الإدارية الجديدة الذكية ، ومطار كوالالمبور الدولى الجديد . كما تم صياغة أربعة قوانين جديدة للإنترنت فى البرلمان الماليزى فى مايو والموافقة عليها . وفى شهر يوليو ، أصدرت موسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) ما عرف باسم مفهوم طلبات العرض (CRFPS) لطرحها فى مناقصات على شركات القطاع الخاص من أجل تنفيذ أربعة من سبع مشروعات قوية فى مجالات : الحكومة الإليكترونية ، والمدارس الذكية ، والطب العلاجى عن بعد ، والبطاقة متعددة الأغراض . واليوم ، فإن مشروع MMA ، والذى يعنى «الحلول الذكية لتحدد العلامات» يعتبر محاولة للدعوة إلى محاكاة أفضل الممارسات من أرجاء العالم . فنحن نريد أن نتعلم ممن هم أفضل منا .

ونحن لدينا رؤية واضحة لماليزيا أطلقنا عليها رؤية ٢٠٢٠ ، والتى تهدف إلى أن تحظى ماليزيا بمكانتها كدولة متقدمة فى العالم بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ . ونحن نريد أن نصبح أمة متقدمة بطريقتنا الخاصة وضمن القالب الذى نريده لأنفسنا . ويحدد برنامج عمل تكنولوچيا المعلومات الخاص بماليزيا محتوى هذا القالب بأنه يتلخص فى إقامة مجتمع مدنى . ونعنى «بالمجتمع المدنى» ذلك المجتمع القائم على التنظيم الذاتى والذى يعمل من خلال استخدام المعرفة ، والمهارات ، والقيم المغروسة فى نفوس الناس . ومثل هذا المجتمع المنشود سوف يسمح لكل ماليزى بأن يعيش حياة يقرر فيها مصيره بنفسه ويتمتع فيها بكرامته ، ليس فقط الآن ، ولكن أيضا فى المستقبل . وبالطبع فإن سؤال المليون دولار هو كيف يمكن أن نحقق ذلك كله؟

وليس ثمة شك فى أن قطاع التصنيع قد أصبح الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادى

المستدام لماليزيا والذى تراوح بين ٧ :٨٪ خلال العقدين الماضيين . ووفقا لتقديراتنا فإنه حتى نحقق هدفنا فى أن نصبح دولة متقدمة ، لابد من أن يواصل الاقتصاد النمو بنسبة لا تقل عن ٧٪ حتى عام ٢٠٢٠ . ومع هذا ، نتوقع أن تقفز مساهمة قطاع التصنيع فى إجمالى الناتج المحلى إلى حوالى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠٠٥ . ومن الواضح لنا أننا بحاجة إلى قاطرة ثانية للنمو إذا كان لنا أن نحقق رؤية ٢٠٢٠ . وهذه القاطرة الثانية للنمو يجب أن تبدأ العمل بحلول عام ٢٠٠٥ . والسؤال المطروح الآن هو : هل بوسعنا أن نفعل ذلك؟

لقد قرأنا الخرائط والرسوم البيانية ودرسنا الاتجاهات المختلفة . ولقد حاولنا أن نضع إصبعنا على نبض القوى التى سوف تشكل نسيجنا الاجتماعى الاقتصادى فى المستقبل . وثمة هزيمة ساحقة وثقيلة دائمة كانت تواجهنا وهى التكنولوچيا الرقمية . وهكذا ، قررنا أن نجعل تكنولوچيا المعلومات والاتصالات (ICT) قاطرة النمو داخل كافة القطاعات الاقتصادية . وحتى نحصل على صورة أوضح لهذا العنصر الجديد والقوى ضمن عناصر التغيير ، قمنا بتشكيل المجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات (NITC) فى عام ١٩٩٤ .

ويتمثل الدور الأساسى للمجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات فى تقديم المشورة والنصح إلى الحكومة حول السياسات الخاصة بتكنولوچيا المعلومات والاتصالات وكذا الاستراتيچيات اللازمة فى هذا الشأن والمساعدة فى تنفيذها . ولأننا نتجه الآن صوب المجهول ولأننا نتوقع تغييرات سريعة وجذرية ، فإنه من قبيل الحكمة والتعقل أن نختبر أفكارنا أولاً قبل الإقدام على تنفيذها فى أنحاء بلادنا تفاديًا للوقوع فى أخطاء مكلفة وفادحة . ومن ثم ، جاء مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة كحقل اختبار . ويحدونا الأمل فى أن يفرز أول موجة صغيرة والتى سوف تتحول فيما بعد إلى موجة كبيرة للمد والجزر تغطى البلاد كلها وتحولها إلى محور عالمى للوسائط المتعددة . ويوفر برنامج العمل الوطنى لتكنولوچيا المعلومات إطار سياسة واسع لدفع هذا التحول باتجاه خلق مجتمع مدنى . ويلخص برنامج العمل هذا استراتيچية من ثلاث مراحل لإقامة مجتمع يعتمد على المعرفة من خلال

الأشخاص ، والبنية التحتية ، وتطبيق التنمية . ولسنا بحاجة إلى القول بأن التكنولوچيا الرقمية ستوفر القوة الإبداعية الأساسية .

وربما لاحظتم أننى استخدمت كلمة «خلق» فى معرض الإشارة إلى رؤية ٢٠٢٠ . والحقيقة أننى تعمدت استخدام هذه الكلمة ، ذلك أن كلمتى «تطور» أو «تنمية» ينطويان على المحافظة على الوضع أو الحالة الراهنة ، ولمجرد الاستمرارية لا أكثر . ولذا فإن الرياح الرقمية هى التى تنذر وتبشر بعدم استمرارية الأوضاع الراهنة . ولسوف تحدث عمليات توقف وسيتعين أن تعترض عمليات التوقف هذه طريقة تفكيرنا ، وعملنا ، وعيشنا ، وبالنسبة إلى عقولنا ، فإن التوقف أو الانقطاع عن الماضى سيكون أهم جسور عبورنا إلى المستقبل . ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هو أول جسر مؤقت نعبر من خلاله إلى هذا المستقبل . ولابد من النظر إليه فى هذا السياق . إذ أننا نعتبر هذا المشروع العملاق الركيزة الأساسية التى سيقام عليها المجتمع المدنى . ومن ثم ، فإنه استثمارنا الأولى فى المستقبل . وفى الحقيقة ، يعتبر هذا المشروع أداتنا التجريبية لإعادة اختراع مستقبلنا المشترك .

إن اختراع المستقبل لا يعنى التنبؤ بالمستقبل وتوقعه ، فليس هناك مخلوق عادى يمكنه أن يفعل ذلك . وهو يعنى فى الحقيقة الشروع فى تحريك عناصر معينة للتغيير الآن ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقائق الراهنة لواقعنا والشكوك المستقبلية ، وذلك على أمل أن يتحقق ما نصبو إليه ونتصوره . وهذا بدوره يتضمن إعادة الاختراع ، والحقيقة أنه إعادة اختراع لكل مجال من المجالات المهمة فى حياتنا . وهذا هو على وجه التحديد ما نحاول أن نفعله من خلال هذا المشروع . وعلى سبيل المثال ، ومن خلال تنفيذ مشروع الحكومة الإليكترونية ، نأمل فى إعادة اختراع الحكم ، ومن خلال مشروع الطب العلاجى عن بعد ، نأمل فى إعادة اختراع الرعاية الصحية ، ومن خلال مشروع التسويق بلا حدود ، نأمل فى إعادة إختراع الممارسات التجارية .

إننى أعتبر الحكم بمثابة «المفهوم الشامل» الذى يحوى ويحدد هذه العملية الخاصة

بإعادة الاختراع ، ومن ثم فإنها من أهم العمليات على الإطلاق . إذ أن إعادة اختراع الحكم ليس بالشيء الذى قد فكرنا فيه لتونا . وفى الحقيقة ، فإننا قد اعتدنا أن نفعل ذلك لفترة من الوقت ، وكخطوة أولى ، بدأنا فى إعادة هيكلة آلية الحكومة وأدواتها وأجهزتها المختلفة من خلال تقليصها وتخفيض أعدادها حتى نجعلها أكثر كفاءة وفعالية . والفكرة من وراء هذا كله هو الإبقاء فقط على الحقائب الوزارية الاستراتيچية مثل الدفاع ، والعدل ، والمالية ، وأيضا خصخصة الكثير من الوزارات الباقية . وفى هذا الصدد ، فإنه قد جرى الآن خصخصة خدمات عامة جيدة من قبيل الاتصالات اللاسلكية ، والطاقة والنقل بالسكك الحديدية ، وهى الخدمات التى ظلت ، وبصورة تقليدية ، مملوكة للدولة وتحت رعايتها ، وهذه العملية ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة أخرى قمنا بتجربتها ، ألا وهى فكرة ماليزيا المتحدة ، حيث عملت الحكومة والقطاع الخاص جنبا إلى جنب لتطوير البلاد . ولابد لى من القول هنا بأننا قد أحرزنا نجاحا تاما فى تنفيذ هاتين الفكرتين كلتيهما .

والحقيقة أن فكرة الحكومة الإليكترونية هى المرحلة الثانية فى سعينا المستمر لتحسين وتقويم الحكم . إذ أن الحكومة الإليكترونية لا تؤدى مهام الحكم من خلال الوسائل الإليكترونية فقط . فالتكنولوچيا مجرد وسيلة لتحقيق غاية ، وهى تحسين الهياكل ، والنظم ، والإجراءات لإحداث التغيير المنشود ، والعمل الجاد والدؤوب لتحقيق التفوق والامتياز على نحو يتجاوز المستويات التى حققناها فيما مضى . ولهذا ، فإن الانتقال من كوالالمبور إلى پوتراچايا يعد أكثر من كونه هجرة طبيعية أو انتقال من مكان إلى آخر . بل إن هذا الانتقال تجسيد رمزى للخروج عن القوالب والممارسات القديمة ، وهو بالأحرى انتقال باتجاه أطر عمل ترتكز على المعلومات ، وتهدف إلى تحقيق إدارة وخدمات تقوم على الأداء الجيد . ويحدونا الأمل فى أن يؤدى هذا التحرك إلى تغيير شامل فى أساليب وطرق تفكيرنا ، وكذلك أنماط حياتنا وعملنا .

وبالطبع ، فإننا فى ماليزيا ندرك تماما أن اختراع المستقبل ، وبالتالى إعادة اختراع

الحقائق القائمة على أرض الواقع ، ليس بالمهمة اليسيرة أو السهلة كما يبدو . فالرحلة ستكون بالغة الصعوبة ، وستكون محفوفة بالمخاطر والتحديات فى كل مراحلها . ونحن ندرك أيضا أنه لا يمكننا السير فى هذه الرحلة والقيام بها بمفردنا ، ونحن نعترف هنا بأننا لا نملك كل التكنولوچيات المطلوبة ولا المعرفة التى تمكننا من أن نفعل ما نريد . بيد أن روحنا كلها رغبة وحماس وأجسادنا قوية وصلبة ، ومقوماتنا الاقتصادية سليمة ، ونحن نريد أن نعمل بالتعاون مع الآخرين ونريد أن نتعلم منهم وبسرعة . والتعلم من خلال الفعل هو ما اعتدنا عليه فى الماضى وهو ما سوف نعتمد عليه لمواصلة الرحلة . فمن خلال فكرة ماليزيا المتحدة قد تطورنا وبنجاح ، من اقتصاد قائم على الزرعة إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة وذلك خلال عقدين فقط . كما أننا لم نتجاهل المخاوف بشأن التوزيع العادل والمساواة . فلدينا الآن أساليب صهرتها تجارب الزمن ، ونحن على ثقة من أنها سوف تفيدنا وقت الحاجة .

ونود أن نجعل من فكرة ماليزيا المتحدة خطوة إلى الأمام فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وباتجاه شراكات ذكية عالمية ، كما نود أن ندعو المجتمع الدولى للانضمام إلينا فى صياغة وتشكيل مستقبلنا المشترك معًا . ومن ثم ، فإننا نرحب بالتعاون بدلاً من المواجهة ، ونرحب بالإثراء بدلاً من الاستغلال ، وبالمشاركة بدلاً من الانعزالية . ولابد أن تظل هذه شعاراتنا ومبادئنا ، وأن نوفر الأساس وصولاً إلى تطوير مجتمع عالمى عادل ومتكافئ .

وتدافع المبادرة التى طرحتها الولايات المتحدة مؤخرًا بشأن «إطار عمل لقيادة إليكترونية عالمية» عن قيادة للقطاع الخاص غير منظمة . فالسوق ، كما نعرف ، تكافئ المجتهد وتعاقب المُقصِّر والأقل اجتهادا . ولا شك أن الكفاءة والمساواة أو العدل لا ينفصلون . ولهذا ، فإن ترك الاقتصاد الرقمى لسوق منظمة ذاتيا سيؤدى فقط إلى توسيع الفجوة بين الدول الغنية بالمعلومات وتلك الفقيرة بالمعلومات . والسوق القائمة على سياسة عدم

التدخل الحكومى سوق تتسم بقصر النظر وتبدى اهتمامها فقط بالمكاسب ولا تعير بالاًأو اهتمامًا للعدل الاجتماعى . فهل يمكن أن تحل السوق الحرة فعلا محل الحكومة المسئولة؟ والشيء المؤكد هو أن القوانين والنظم واللوائح الحكومية شيء مثير للضيق والضجر . ومن ثم ، يتعين الحد من أدوارها ، غير أن من المؤكد أيضا أن الفوضى لا يمكن أن تكون أفضل بالنسبة للسوق .

وفى عصر المعلومات ، ستكون القاعدة الجديدة للقوة والثروة والنفوذ هى المعرفة . فما من أحد يمكنه احتكار المعرفة أو الحكمة ، وهو ما يعنى أنه ليس بوسع أحد أن يمتلك لنفسه القوة ، والثروة ، والنفوذ . ولابد من أن يؤدى هذا كله إلى وجود مجتمع أكثر انفتاحا وعدلا . وفى الوقت الحالى ، برغم هذا ، تميل المعرفة إلى أن نلتصق بهؤلاء الذين وهبنا الله إياهم ، ألا وهم الأطفال فالأطفال من أبناء الأثرياء وأيضا المتعلمين تعليمًا جيدًا سوف يتقدمون ويتقدمون ، بلا شك ، على الأطفال الآخرين ممن لديهم آباء أقل ثراء وتعليما ، بحيث يمكنهم بذلك الحصول على القوة والثروة . وهذا بدوره سيؤدى إلى مجتمع سيصبح فيه الأغنياء والمتعلمين أكثر ثراءا وقوة ، بينما سيصبح الفقراء وغير المتعلمين أفقر وأضعف . فكيف يمكننا إذن أن نحول دون حدوث مثل هذا الأمر؟

الحقيقة أن هذه الأسئلة ، أكثر من أى شيء آخر ، تشير إلى الحاجة لإطار عمل جديد للحكم ، حيث توجد اهتمامات التوزيع العادل جنبا إلى جنب مع نظام السوق الحرة للاقتصاد الرقمى . وهكذا ، فإن ثمة حاجة إلى أن يبدأ المجتمع الدولى حوارًا باتجاه صياغة إطار عالمى جديد للحكم فى عصر المعلومات وأيضا باتجاه إقامة وخلق مجتمع مدنى عالمى . وهنا اسمحوا لى أن أقترح عقد منتدى يحمل اسم «كومنولث حقيقى للشعوب» حيث تمثل كافة الشعوب فى إطاره تمثيلاً متساويًا وتكون مشاركتها فيه ديمقراطية حقا .

وأود أن أشير فى هذا المقام ، وإن كان بصورة مجازية ، إلى أن العالم يتقلص وينكمش بسرعة . ذلك أن الوسائط المتعددة وتكنولوجيات الاتصال ، سوف تسهل ومن

خلال الهواتف التليفزيونية والمؤتمرات التى تنقل عبر شاشات التليفزيون ، سوف تسهل عمليات الاتصال وجها لوجه بين الأشخاص من جميع أنحاء العالم . وهكذا ، ستكون التعددية الثقافية هى أسلوب ونمط الحياة فى المستقبل ، ونحن نجد هنا بالفعل علامات ودلائل القرية العالمية . ونريد إجراء التعديلات والتحسينات الضرورية . لئلا يؤدى الارتباط الوثيق بين بعضنا البعض إلى أن يعتمد كل منا على الآخر بصورة متكررة . وبدلاً من ذلك ، فإن ارتباطنا الوثيق هذا وتعرفنا على بعضنا البعض بدرجة أكبر وتعرضنا للمعلومات عن أنفسنا سوف يساعدنا فى تطوير إحساس قوى بمعنى علاقة الجوار والارتباط الوثيق . وفى وقت معين يجب أن تكون لدينا القدرة على تطوير مجتمع عالمى متعدد الثقافات .

وفى الوقت الذى نشهد فيه آلام الموت المفاجئ للعصر الصناعى ، وبدء ميلاد عصر آخر ، فإنه يجب أن نسأل أنفسنا : ألم يحن الوقت بعد لكى نعتمد على أنفسنا فى تقرير مصائرنا ومقدراتنا بدلاً من أن نتركها تماما فى أيدى نظام السوق الحرة؟ إننا لا نتراجع أو نتخلف عن ركب العالم المفتوح بلا حدود أو عن ركب التجارة غير المقيدة . وببساطة فإن المجتمع الإنسانى بحاجة إلى النظام وإلى درجة من اليقين حتى يتسنى له أن يضطلع بمهامه كلها . ورغم أنه يمكن السيطرة على الفوضى التى قد تحدث بين الحين والآخر ، إلا أنه لابد من أن تؤثر الفوضى المزمنة والمستمرة على المجتمع والحياة بشكل سلبى . ويعنى زوال واختفاء الحدود بين الشعوب والدول ببساطة ، أن كيانا أكبر أو عالمًا جديدًا يضم هذه الدول والشعوب سوف يظهر . والمعرفة بحد ذاتها لن تجعل هذه القبيلة الإنسانية الواحدة تعيش فى سلام . والشىء المؤكد هو أن التجارة الحرة غير المنظمة ، حتى وإن كانت مدعومة بالمعلومات الكثيفة ، لم تجلب الثروة والسعادة لكل فرد .

ويوسعنا أن نغوص جميعا فى عصر المعلومات وعيوننا مغمضة . ولكن لماذا يتعين علينا أن نفعل ذلك فى وقت توجد فيه إمكانية اختيار واكتشاف لما يمكن أن يسير الأمور ويجعلها تنجح . والواقع أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا يعد محاولة

لخلق بيئة لاختيار ليس فقط التكنولوچيا ولكن أيضا طريقة الحياة ذاتها . وهنا ، فإن فرص التجريب المتاحة لا حدود لها . وكل ما هنالك هو أننا بحاجة إلى التفكير في سيناريوهات محتملة من أجل الاختبار والتجربة . ومع أننا لن نحصل على كل الأجوبة التي نحتاجها ، إلا أنه لا يجب علينا أن نتلمس طريقنا وسط ظلام دامس ونحن ندخل إلى الألفية القادمة وعصر المعلومات .



١٠- مَجْمُوعَةُ آسْيَانَ تَتَمَتَّعُ بِالسَّلَامِ وَالْازْدِهَارِ. (*)

إننا على وشك تحقيق رؤية الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان فى عام ١٩٦٧ للم شمل كافة دول جنوب شرق آسيا العشر فى إطار تجمع إقليمى واحد . وبالرغم من أن هذه الرؤية لم تتحقق بعد ، إلا أن انضمام لاوس وميانمار الرسمى للآسيان يعتبر معلمًا فى تاريخ جنوب شرق آسيا . وتشعر ماليزيا بالفخر لاستضافة هذا الحدث الهائل . واسمحوا لى باغتنام هذه الفرصة لتهنئة أصدقائنا من لاوس وميانمار والترحيب بهم فى مجموعة دول الآسيان .

ولا يزال لدينا من الأسباب ما يدعونا للاحتفال ، ولكن دعونا لا ننسى الصعوبات التى تواجه دول جنوب شرق آسيا فى محاولاتهم المبكرة لتشكيل تجمع إقليمى ، ويشكل أساسى لتسهيل حل المشكلات بين الجيران المستقلين حديثا . والواقع أن الضرورة السياسية وليس الحتميات الاقتصادية هى التى جمعت هذه الدول معا . بيد أن الأهم هو أن هناك حديثا عن هذه الدول التى تحاكى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لكى تصبح كتلة تجارية .

والحقيقة أن مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول كان متدنيا جداً آنذاك ، ومن ثم ، فإن وجود كتلة اقتصادية للآسيان كان سيصبح بلا معنى تماما . وبالإضافة إلى هذا ، فإن ادعاءات السيادة على أراضى بعضها البعض ظل يفسد العلاقات بين كل دولتين من دول الآسيان ، ويعد ذلك مقياسا لبراجماتية هذه الدول التى ظلت مجتمعة فى إطار الآسيان ، وذلك على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين أعضاء بعينهم كانت متدهورة .

إن إدعاءات السيادة ما زالت قائمة ، بيد أنها لا تعوق مجموعة الآسيان عن تطوير نفسها لتصبح تجمعا إقليميا . وكان هذا هو النجاح الأول للآسيان . والذى أظهر بوضوح أن

(*) الكلمة الرئيسية فى افتتاح الاجتماع الوزارى الثلاثين لمجموعة الآسيان فى بيتالنج جايا- ماليزيا ، فى ٢٤ يوليو ١٩٩٧م .

لدى الدول الأخرى فى جنوب شرق آسيا ، وحتى الدول التى تقع خارجها ، رغبة أكيدة فى الانضمام إليها .

والواقع أن الإنجازات التى حققتها الآسيان ملحوظة بصورة أكبر عند الأخذ فى الاعتبار أنه منذ فترة قصيرة كانت هناك حروب وصراعات فى المنطقة وداخل الكثير من دول المجموعة . وكانت هناك توقعات تفيد بأنه إذا حققت ڤيتنام الشمالية انتصارا ، فإن الدول الأخرى فى المنطقة ستصبح الواحدة تلو الأخرى ، وكما تتساقط قطع لعبة الدومينو ، شيوعية ، ومن ثم سيعقب ذلك حالة من الفوضى . وقيل لنا آنذاك ، مثلما يقال لنا الآن ، إننا بحاجة إلى حماية أجنبية من الجيران المهاجمين مثل ڤيتنام المنتصرة والدول الشرقية القوية الأخرى .

وخلافا لكل التوقعات ، انتصرت ڤيتنام وجنودها ، الذين استهزئ بهم كثيراً ، على القوى العظمى فى العالم . ولكن قطع الدومينو لم تسقط . وبدلاً من ذلك ، نجحت فى أن تثبت لنفسها أنها مستقرة وقادرة على إدارة دولها على أكمل وجه ، وبدت مستعدة لنبذ العادات الأيديولوچية المتعلقة بالماضى وقبول الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية من أجل توفير حياة أفضل لشعوبها . وقد مهد التخطيط المركزى الطريق أمام قوى السوق لتعزيز التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية . ويبدو أن الاستحواذ على الأراضى عن طريق العدوان كان آخر شىء راود أذهان زعماء جنوب شرق آسيا . ويبدو أن السلام وحسن الجوار من العقائد المفضلة . وما كان واضحا تماما هو تلك الرغبة فى التعاون لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية تنعم بالسلام والحرية والحياد .

وليس ثمة شك فى أن العضوية فى إطار الآسيان قد أسهمت كثيراً باتجاه عقلانية الحكومات والاهتمام الجاد برفاهية الدول الأعضاء وتنميتها السريعة . ويبدو أيضا أن الدول الأعضاء تتعلم من بعضها البعض كيفية إدارة دولها وتنميتها . وهى تؤمن جميعا بالعمل من أجل مصلحة شعوبها حتى لو اختلفت أساليبها الفردية . ولذا ، فقد أثبتت الآسيان أن

التعاون الإقليمى بين الدول النامية أمر ممكن ، بل ويمكن أن يؤتى ثماره ونتائجه .

لقد اعترف البنك الدولى مؤخراً بأن الحكومة الجيدة هى السبيل لتنمية الاقتصادات الفقيرة . وعلى العكس من ذلك ، يجب الاستنتاج بأن الاقتصادات الفقيرة التى تطورت تحظى الآن بحكومة جيدة .

لقد اعتادت الدول الأعضاء فى الآسيان على أن تكون فقيرة ، بيد أنها تعتبر الآن من بين أنشط الاقتصادات فى العالم . وهذا يعنى أن حكومات دول الآسيان تعرف ما تعنيه الحكومة الجيدة والتى يتعين محاكاة نموذجها .

ويجب على العالم أن يستنتج من ذلك أنه سيكون لعضوية الآسيان تأثير مطرد على السياسات المحلية وأنها سوف تساعد على تقدم الدول الأعضاء . ويجب على العالم أن يرحب بانضمام أية دولة للآسيان بحيث تصبح هذه الدولة جديرة بتلك العضوية . ولكن مما يؤسف أنه كان هناك من لم يفطنوا إلى ذلك بوضوح . وبدلاً من أن يشجعوا الآسيان على ضم كافة دول جنوب شرق آسيا فى أقرب وقت ممكن ، فقد حثوا الآسيان على إصدار حكم بعدم منح عضويتها لمرشح محتمل ، بل ومارست ضغطا عليها من أجل إرغام هذه الدولة على أن تظل فقيرة ، ومن ثم غير مستقرة . ولذا ، فإنه يتعين على الآسيان مقاومة ورفض هذه المحاولات للإكراه . فهذه الأساليب ليست جزءاً من نسيج الآسيان الأخلاقى . وسوف نحل مشكلاتنا بطريقتنا وفى إطار ما يسمح به وقتنا . ولا يتعين أن يفترض أحد أنه يعرف الحلول لكافة مشكلاته . لقد اخفقوا دائما فى الماضى فى إقناعنا بأنهم وحدهم الذين يعرفون ما هو الصواب وما هو الخطأ .

والحقيقة أن الدول الأعضاء فى الآسيان ، شأنها شأن كل الدول ، بحاجة إلى أن تنعم بالأمن والسلام . وقررنا ألا تصبح الآسيان تحالفا عسكريًا لكى نحمى أنفسنا ، وذلك على الرغم من أن كل دولة عضو لديها الحرية فى أن تتخذ ترتيبات ثنائية مع الأعضاء الآخرين من أجل ضمان الأمن المتبادل . ويتعين على المهتمين بأمتنا دعم وتأييد مفهومنا الرامى إلى إقامة

منطقة خالية من الأسلحة النووية تتمتع بالسلام والحرية والحياد . ومن ثم ، فنحن لا نرى أن هناك أعداء ولا نريد أن نصف أى فرد بأنه عدونا المحتمل . وإذا كانت لدينا مشكلات مع دول غير آسيوية ، فسوف نسعى لإيجاد حل من خلال المفاوضات معتمدين فى ذلك على وحدتنا .

ورغم أننا نقدر ذلك العرض الخاص بالدفاع عنا ، إلا أننا لسنا متأكدين من أن هذه المساعدة الموعودة ستكون متاحة عندما نشهد استسلام الكثير من الدول لمصيرها بمجرد أن تواجهها المشكلات . ونحن نعلم أن الأولوية القصوى لمن يعرضون حمايتنا ستكون سحب قواتهم . وقد أثبت التعهد بحماية حقوق الإنسان ، وبغض النظر عن الحدود والسيادة ، عدم جدواه المرة بعد الأخرى . ونعلم جيداً أننا لنترك ؛ لنواجه المشكلة وندفع الثمن من أرواحنا وثرواتنا . وفى التحليل النهائى ، لا نستطيع سوى أن نعتمد على أنفسنا . فمن المؤكد أننا لا نؤمن بأن تكون القوة هى السبيل لتسوية المشكلات فيما بيننا ، فنحن نستطيع ضمان أمننا من خلال وجود رغبة فى تسوية المشكلات على طريقة الآسيان .

وبالنسبة لنا ، فإن أقصى دفاع لنا سيكون الاستقرار والقوة الاقتصادية ، وكذلك رغبتنا فى أن نبقى متعاونين ، وذلك بالرغم من أننا لم نعد بأن نحارب إلى جانب بعضنا البعض ، وبألا نكون كتلة عسكرية .

فالقوة الاقتصادية هى الأهم ، ففى عالم بات يكرس نفسه للنمو الاقتصادى من خلال نظام للسوق الحرة ، لم تعد مسألة الاستيلاء على الأراضى ذات شأن الآن . ولم تعد الآن مصدراً للثروة والطاقة . وهؤلاء الذين يتحدثون عن الفتوحات العسكرية والأراضى الاستعمارية يعيشون فى الماضى ، وهم يعلمون جيداً أن الأشكال الأخرى للهيمنة ممكنة . والتهديد الذى يواجه الأمم والشعوب هو العقوبات الاقتصادية لإفقار الناس ولإثارة الصراع الداخلى . ومن ثم ، فسوف يتعين على البلدان الضعيفة والمنحوسة الخضوع تماما كما لو كانت مستعمرات . ولذا فإنه يتعين علينا أن نركز على التنمية الاقتصادية ورفاهية شعبنا .

وقد أثبتت دول الآسيان أنها تعرف كيف تقوم بذلك . وتستطيع دول جنوب شرق آسيا الآن ، مع أعضائنا الجدد ، التعاون ومساعدة بعضها البعض على الازدهار اقتصاديا . وبهذه الطريقة سنصبح مستقرين داخليًا وأقل عرضة لذلك النوع من الضغوط الخارجية التى يمارسها من يقللون من قدرنا .

فالازدهار الاقتصادى حتما هو الحل لمشكلاتنا الأمنية ، وسيتم النظر إلى الآسيان بجدية كما ستخدم وجهات نظرها . ولهذا السبب ، فإنه عندما يجتمع وزراء خارجيتنا ، فإن الاقتصادات الرئيسية فى العالم عادة ما تجرى حواراً وزارياً معنا . وحتى فى إطار المسائل الأمنية ، قمنا بتشكيل منتدى إقليمى من أجل حل المشكلات البارزة . ولا يوجد لدى أية منظمة إقليمية أخرى مثل هذا الترتيب . والواقع أن القوة العسكرية قد تولد الخوف ولكنها ستفضى إلى سباق تسلح مكلف . وهكذا لن يعود النفع إلا على الشركات التى تقوم بصنع تلك الأسلحة والمتاجرة فيها . والازدهار الاقتصادى يولد الاحترام ، ولكن بتكلفة أقل ، بينما نظل نحتفظ بالفوائد .

وفى ديسمبر عام ١٩٩٧ ، سوف يجتمع رؤساء حكومات دول الآسيان رسميا هنا فى كوالالمبور ، وسوف يرسى هذا الاجتماع عهداً جديداً لرؤساء حكومات تسع دول فى جنوب شرق آسيا ، سيجتمعون كزعماء لواحد من أكبر التجمعات الإقليمية فى العالم . وستكون هنالك الكثير من الأشياء الجادة التى يتم اتخاذها . فهم لن يحتفلوا فقط بمرور ثلاثين عاما على تأسيس الآسيان ، بل سيكون لديهم أيضا الكثير من الأمور والقضايا الإقليمية التى يبحثونها .

والحقيقة أن العالم يتحدث الآن بشكل عفوى عن عالم بلا حدود ، وعن العولمة ، وعصر المعلومات ، والأسواق والمجتمعات المفتوحة . ومن ثم ، فإن الآسيان ، وهى مجموعة من البلدان النامية ، سوف تحتاج إلى معرفة الكيفية التى ستؤثر بها كل هذه المفاهيم الجديدة بشأن التجارة الدولية علينا . ومن الملائم أن تعلم أن كافة الأسواق الضخمة للدول المتقدمة

ستكون مفتوحة أمامنا مقابل قيامنا بفتح أسواقنا الصغيرة . ولكن هل نستطيع حقا دخول هذه الأسواق ، أم أن إزالة الحدود والحواجز سيؤدى إلى تدفق فى اتجاه واحد فقط ؟

إننا نشهد الآن جهداً مخططا بصورة جيدة لتقويض اقتصادات كافة دول الآسيان ، وذلك بزعزعة استقرار عملاتها . أساسات اقتصاداتنا جيدة . ولا يستطيع أى شخص لديه بضعة دولارات أن يدمر كل التقدم الذى حققناه . لقد طلب منا الانفتاح وأن تكون التجارة الداخلية والخارجية حرة تماما . ولكن حرة لمن ؟ للمضاربين المحتالين ؟ للفوضويين الذين يريدون تدمير بلادنا الضعيفة فى حملتهم الصليبية من أجل مجتمعات مفتوحة لإرغامنا على الرضوخ لديكتاتورية المضاربين الدوليين ؟ إننا نريد احتضان فكرة عدم وجود حدود ، بيد أننا ما زلنا نحتاج إلى حماية أنفسنا من المحتالين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم فقط .

ونحن نشهد بالفعل الشركات العملاقة وهى تبتلع أحجامًا كبيرة من الأنشطة التجارية فى العالم النامى . وهذه الشركات تحتكر قطاع الخدمات من خلال شركات الشحن والخطوط الجوية والتأمين الضخمة . فهى تسيطر الآن على وسائل الإعلام ، المطبوعة والإلكترونية ، فى شتى أرجاء العالم . فالكثير ممن ينادون بقوة بحرية الصحافة يحرموننا من حرية الصحافة . إذ يتم فقط نشر الأخبار السيئة عنا ، أما الأخبار الجيدة فعادة ما تدفن فى أرشيفاتها ولا ترى النور أبدًا .

نحن نشعر بالقلق ، ويجب أن نقلق بشأن هذا العالم ، عالم عصر المعلومات والسوق المفتوحة التى ليس لها حدود . إننا لا نرفض هذا العصر برمته . بيد أنه يتعين علينا أن نعرف أين نقف ، ويجب أن نعرف كيفية معالجتنا للمشكلات التى سوف تظهر . لقد تشكلت بالفعل كتل تجارة إقليمية قوية . وقررت ثمان من أقوى الدول أنه يتعين عليها وحدها تقرير مصير كل دولة . وعندما تتفق على أى شىء ، على سبيل المثال ، كتحديد قيمة جديدة للين اليابانى ، فإنه علينا أن ندفع الثمن . وعندما تتشاجر فإنها سوف تسحقنا بأقدامها .

ولن تستطيع أى من دول جنوب شرق آسيا حماية نفسها بمفردها . بيد أن دول

الآسيان التسع التى يصل تعداد سكانها إلى مليار نسمة قد تكون قادرة على فعل شىء لمساعدة نفسها .

إننا سعداء بأنه عندما سيجتمع زعماء الآسيان ، سوف يعقد كذلك اجتماع لزعماء أكبر ثلاثة اقتصادات فى شمال شرق آسيا وستتاح لنا حينئذ الفرصة لتقديم وجهات نظرنا لهم حول الكثير من القضايا الدولية ، حيث إن اقتصاداتهم مرتبطة ارتباطا وثيقًا باقتصاداتنا وما يؤثر علينا سوف يؤثر عليهم أيضا . ونحن نمقت بشدة التكتلات التجارية ، ولكننا نحتاج إلى أن يتفهم أكبر عدد من الدول مشكلاتنا . وربما نكون متجهين نحو عالم بلا حدود ، بيد أننا نرى أيضا أنه مقصور بصورة أكبر على الأغنياء . إننا نحتاج أكثر من ذى قبل إلى اكتساب أصدقاء حتى من بين هذه المجموعة الخاصة .

والواقع أننا نؤمن بسياسة «دع جيران يزدهرون» فى هذه المنطقة . وهذا لا يرجع إلى الإيثار ، وإنما الدافع وراءه فى الحقيقة هو الأنانية . ذلك لأن الجيران المزدهرين يمثلون شركاء تجاريين جيدين ولا يتسببون فى مشكلات كثيرة لبعضهم البعض ، ولأن مشكلات الجيران الفقراء تمتد عبر حدودهم . ولهذا السبب الأنانى ، فإننا نرفض سياسات «افقر جيرانك» . بيد أنه لا يجب أن نكون سلبيين فى ممارسة سياسة «دع جيرانك يزدهرون» . ويتعين علينا أن نساعد بعضنا الآخر بنشاط . فالأعضاء الجدد فى مجموعتنا سيحتاجون بالتأكيد إلى المساعدة من أجل اللحاق بركب الأعضاء القدامى . إننى أعتقد أن هناك وصفة للآسيان من أجل النجاح والتى نستطيع أن نوضح من خلالها السبب وراء نجاح كل دولة فى المجموعة فى تحقيق نمو اقتصادى سريع واستقرار سياسى . ويجب علينا مساعدة كل دولة فى الاستفادة من هذه الوصفة حتى نتمتع كلنا بالاستقرار والازدهار .

كما أود مرة أخرى التأكيد هنا على أهمية أن تكون مزدهرا اقتصاديا . فالازدهار ضرورى من أجل تفادى الصراع الداخلى . وقد أشار روبرت مكنامارا وزير الخارجية الأمريكى الأسبق إلى أن تفجر صراع داخلى هو الاحتمال الأكثر فى البلدان الأفقر

والاحتمال الأقل فى البلدان الأغنى . ومن خلال مساعدة زملائنا على الازدهار ، فإننا نساعد فى الحقيقة على الحد من الصراعات فى دولنا . ومن ثم سنزدهر جميعا وستصبح دولنا خالية من الصراعات . ونحن كجيران ، سوف نستفيد من الثروة وغياب الصراعات فى المنطقة . هكذا نرى مرة أخرى الأنانية المتمثلة فى سياسة العمل على ازدهار جارك .

يوجد الآن تقريبا نصف بليون نسمة فى منطقة الآسيان ، وهم ليسوا الأغنى بين شعوب العالم ، ولكن بالرغم من أن دخل الفرد قد يكون منخفضًا ، إلا أن إجمالى قوتهم الشرائية ما زال كبيرًا . وعلاوة على ذلك ، فإنه مع ارتفاع معدلات نموها ، يجب أن يزداد هدفها الاقتصادى بشكل سريع . إذ أن تكاليفها المنخفضة للإنتاج ومهاراتها واجتهاد شعوبها تعتبر كلها أصول تجعلها جذابة بالنسبة للمستثمرين والتجار على السواء . والحقيقة أن المستقبل مشرق أمام الدول الأعضاء بالآسيان . ونحن نعلم ما يتعين علينا القيام به بشكل جماعى ، وأيضا بشكل فردى ، ولدينا القوة للقيام بما هو فى مصلحتنا والدفاع عن أنفسنا . وإذا فشلنا فلن نلوم سوى أنفسنا . ويجب ألا نفشل ، وينبغى أن يكون هذا هو تصميمنا وإرادتنا .

لا شك أن الاجتماع الوزارى الثلاثين للآسيان يعتبر حدثا مهمًا فى تاريخ جنوب شرق آسيا . كما أنه حدث مهم فى تاريخ التعاون الإقليمى . إننا نؤمن بالقوة من خلال الوحدة ، ونرفض أسلوب الاستبعاد . لقد عانينا فى ظل عالم أحادى القطب . ونعلم الآن أن وجود هذا العالم ليس بالشىء الأفضل . ونعلم أن كلا منا سيعانى لو كان بمفرده ، وأننا من خلال الاتحاد فقط ، نستطيع المحافظة على استقلالنا الذى نلناه بصعوبة والاستفادة منه ومن ثماره .

١١- الممر السريع للوسائط المتعددة: جسر كونى إلى القرن العالمى. (*)

أود أن تشاركونني أفكارى وآرائى بشأن القوى الرئيسية التى تشكل عصر المعلومات وبعض الفرص التى سيوفرها هذا العصر لكل من شركات تكنولوچيا المعلومات البارزة فى أوروبا وفى ماليزيا على السواء . وهذا الحوار الذى نجريه معا ملائم جداً لأننى أعتقد أن التزام أوروبا التقليدى بالسعى الدائم للمعرفة ، من شأنه أن يوفر لها بنية تحتية تعد حاسمة لتطوير قطاع للمعلومات فى اقتصاداتكم يتميز بأنه على درجة عالية من المنافسة .

واليوم ، نأتى معًا إلى هنا فى ظل ما يمكن أن أطلق عليه «القرن العالمى» ، وهو قرن ربما يكون غير مسبوق ولا مثيل له من حيث السلام الذى يعم أرجاء العالم والرخاء المشترك الذى يشهده . ولعل السبب فى وجود مثل هذا القرن العالمى أيضا يكمن فى أن القوى التى توجه عصر المعلومات سوف تؤدى إلى إزالة الحواجز الطبيعية ، والاجتماعية والاقتصادية بما يمكنها من حفز النمو من خلال «الإثراء المتبادل» ، وذلك إذا ما اخترنا أن نفعل هذا .

والحقيقة أننا قد دخلنا عهداً جديداً . ففى هذا العالم الذى لم يعد يعرف الحدود ، يمكن أن يكون إنتاج السلع والخدمات عالميا بحق . وإذا اخترنا التعاون بدلاً من مواجهة واستغلال كل منا الآخر ، فإنه من الممكن عندئذ تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء فى شتى أرجاء هذا العالم . وما من شك فى أن الإبداع والابتكار والتجديد والالتزام بالتنظيم والتخطيط للأعمال تعتبر كلها من الموارد النادرة فى اقتصاد المعرفة ، وهى موارد لا يمكن أن تنحصر داخل حدود جغرافية ، وتتطلب حرية الحركة والانتقال للأشخاص والأفكار والتى

(*) حديث عن الممر السريع للوسائط المتعددة : جسر من أوروبا إلى آسيا نحو القرن العالمى- الكلية الملكية- لندن- المملكة المتحدة . ٢٠ مايو ١٩٩٧م .

سوف تمكن الشركات والدول ، والأفراد من الاستفادة من الإثراء المتبادل ، كما يجب على كل دولة وعلى كافة شعوب العالم الوصول إلى جميع المزايا التنافسية من كل أنواع وفى كل مكان .

ويمكن تحقيق الإثراء المتبادل من خلال العمل المشترك لإيجاد قيمة عبر «الشبكات» القائمة على التحالفات والتكتلات بين الشركات . وأفضل الشركات لن يكون بمقدورها أداء أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها . وهذه الشركات ، شأنها شأن «العناكب» سوف تنسج المزيد من الشبكات المتداخلة للعلاقات مع الشركات الأخرى حتى تتمكن كل واحدة منها من أداء نشاطها الاقتصادى بصورة أفضل وعلى أكمل وجه . وسوف تتعاون كل هذه الشركات عبر الحدود ، دون أن تتأثر بالمسافات . وستعمل على توليد عائدات متزايدة والمزيد والمزيد من الشركاء والعملاء الذين ينضمون إلى شبكتهم . وربما يكون هذا هو النموذج الجديد للتنمية فى عصر المعلومات ومن المحتمل أنه ما لم نكن مرنين ومستجيبين للتغييرات فى مجالات التكنولوچيا ، والصناعة أو الأفضليات والأولويات الاستهلاكية ، فسوف يتفوق علينا الآخرون ولن نتمكن من مواكبتهم .

وفى عالم بات يعتمد على بعضه البعض بصورة متزايدة ، سوف تنتشر هذه الشبكات فى كل مكان ، ومن ثم فإن الأنشطة المتضاربة للشراكة والتجارة سوف تلحق أضراراً متساوية بالأفراد . والخط الرفيع الذى يربط بين كل هذه الشبكات العالمية لا ينكسر أو حتى ينثنى عند حدود إقليمية أو قارية أو عند حدود ثقافية .

وهنالك أربع قوى أساسية وجوهرية هى التى ستوجه حركة العولمة هذه : شبكة اتصالات هائلة يمكنها إرسال المعلومات إلى مختلف أرجاء العالم فى وقت واحد ، ورأسمال يمكن أن يكون عالميا بحق وبحاجة إلى سوق تتعدى الحدود الجغرافية أو السياسية ، وشركات لديها تطلعات وآمال لقيادة السوق العالمية وإنجاز عمليات فى أى مكان يجدونه مناسبًا للإنتاج والتوزيع أو التسويق لمنتجاتهم ، ومستهلكون يحددون ما يمكنهم

شراؤه اعتماداً على تذوقهم وموقفهم لما هو أفضل فى أسواق العالم .

ولا شك فى أن المتنبئين باليوم الآخر يؤمنون بأن صدام الحضارات واقع لا محالة ، بيد أنه عندما تصبح التجارة عالمية الطابع وتتعدى حدود الدول كما سيكون عليه الحال فى عالم بلا حدود ويقوم على الاعتماد المتبادل ، فإنه سيكون من غير المرجح حدوث مثل هذا السيناريو . وسوف تتداخل الحضارات وتتشابك إلى الحد الذى يجعل من المواجهات التقليدية أمراً مستحيلا من الناحية الطبيعية . وقد تحدث توترات داخل المجتمعات والشعوب لأن القرن الحادى والعشرين سيرغم كل دولة على أن تصبح متعددة الأعراق ومتعددة الأديان أيضا ، غير أنه من الممكن احتواء مثل هذه التوترات . ولدى ماليزيا ، مثلا ، ذلك النوع من الخليط العرقى والدينى الذى سيصبح شائعا ومألوفًا فى كل بلدان العالم فى القرن الحادى والعشرين ، وهنا نجد أن ماليزيا قد أظهرت أنه من الممكن لأشخاص من عرقيات وأديان مختلفة أن يتعايشوا وأن يعملوا معًا .

والواقع أن القرن العالمى سيكون عصر الترابط بين الأشخاص والأماكن والمعلومات والأفكار . وفى هذا السياق ، لدى آسيا دورها الخاص الذى يمكن أن تلعبه فى صنع القرن العالمى . إذ أنه وعلى مدى فترة زمنية طويلة ، ظلت الشعوب والدول أسيرة سياسة «افقر جيرانك» . وسواء شئنا أن نعترف بهذه الحقيقة أو لم نشأ ، فإن معظم الأشخاص والدول قد جبلت على أن تغبط جيرانها على ما يحققونه من النجاح . ولو أنهم حققوا النجاح لأنفسهم ، فإنهم لا يتمنون أن يحرزه جيرانهم سواء البعيدين أم القريبين منهم . ولكن فى آسيا فى الوقت الحاضر ، وعلى الأقل فى شرق آسيا ، فإننا قد استطعنا التخلص من سياسة «افقر جيرانك» واستبدالها بسياسة «دع جيرانك يزدهرون» . وهذه السياسة لا تتسم بالإيثار . وثمة حقيقة بسيطة مفادها أنه عندما يكون الجيران مزدهرين ، فإننا نتعرض لمتاعب أقل من جانبهم . ولكن من الأفضل برغم ذلك أن يصبحوا شركاء جيدين لنا . وفى غضون العقد الماضى أو نحو ذلك ، صارت التجارة بين الجيران فى شرق آسيا أسرع من التجارة بين

المناطق الأخرى فى العالم ، وسياسة «دع جيرانك يزدهرون» هى التى قد جعلت الآسيان من أسرع المنظمات والتكتلات الإقليمية نموًا فى العالم . ومن أجل هذا السبب أيضا ، فإننا نريد توسيع الآسيان من خلال قبول آخر ثلاث دول فى جنوب شرق آسيا فى عضويتها .

ولا يخفى عليكم أنكم تعانون من مشكلة ناجمة عن وجود قلة من الأفارقة والآسيويين الذين يعيشون بينكم بيد أنه إذا ظل الجنوب فقيرًا ، فمن المرجح أن تصبح مشكلة المهاجرين غير الشرعيين أشبه بالطوفان . ونحن نواجه فى ماليزيا المشكلة نفسها . ولمواجهة هذه المشكلة ، فإننا نستثمر فى صناعات كثيفة العمالة فى الدول المجاورة . وإذا أصبح العالم بلا حدود ، سيكون من الأفضل لكل فرد ضمان أن يصبح الجيران مزدهرين بصورة متساوية ، وإلا ستحدث هجرة جماعية هائلة ، من المتوقع أن تثير موجة من الاضطرابات والتوترات فى كل دولة . وأوروبا بشكل خاص تعتبر ذات جاذبية للمهاجرين الفقراء من الجنوب ومن الشرق .

لقد نجحنا حتى الآن فى التعامل مع العصر الصناعى ومشكلاته . فما هى المشكلات التى سيفرزها عصر المعلومات؟ إننا لا نعرفها بالتأكيد . وبوسعنا أن نسلم بهذا أو بذاك ، بيد أننا قد كنا دائما مخطئين فى تنبؤاتنا وتوقعاتنا للمستقبل . فما من أحد هنا أمكنه التنبؤ بالرقيقة الدقيقة (الميكروشيب) . ولكن هذه الرقيقة الدقيقة قد غيرت بالفعل من حياتنا بصورة جذرية . والآن ، وفى ظل جوانب التقدم فى مجال الاتصالات ، فإننا سوف نشهد حتى تغيرات أكثر جذرية يمكنها أن تجعل الحدود الطبيعية ، بل والدول الأمم شيئا من الماضى .

لقد تمكنت أوروبا من إزالة الحواجز بين الدول لفترة زمنية طويلة وحتى الآن . ولم يتحقق ذلك لأن عصر المعلومات قد ظهر فى أوروبا فى وقت مبكر ، ولكنه تحقق ببساطة لأنكم خضتم حروبا مدمرة ضد بعضكم وبشكل متكرر . وأنتم تعرفون أنه مع التقدم الهائل فى الأسلحة الحديثة فإنه لا يمكنكم تحمل أعباء ونتائج اندلاع حرب أوروبية أخرى . ولذا ،

فمع بدء تشكيل جماعة اقتصادية استطعتم أن تطوروها الآن لتتحول إلى اتحاد أوروبى حيث لم تعد الحدود بين دولكم تعنى الكثير . ومع ذلك ، وحتى إذا كانت لديكم بعض الخبرات بشأن عالم بلا حدود ، فإنكم بحاجة إلى معرفة كيف سيعمل هذا العالم فى عصر المعلومات .

ومن أجل هذا ، تقدم ماليزيا مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة باعتباره حقل اختبار ضخم لإجراء تجارب ، ليس فقط على التكنولوچيا وإنما أيضا على طريقة الحياة فى عصر المعلومات الفورية وغير المحدودة . وفى ظل الليبرالية والحرية فى مجتمعاتكم ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف سيكون حال هذه المجتمعات فى بيئة تتسم بالشفافية التامة؟ وكيف ستعالجون ، مثلا ، مشكلة الفساد والانحلال الكاملين لأطفالكم من جراء شبكة الإنترنت والشبكات الأخرى وهى تعرض هذا الحكم الهائل من مواد الإثارة والعنف والإباحية؟ وكيف ستتعاملون مع مشكلة هذه الأرواح التى ستفقدونها والتى قد تصل إلى حد عمليات الانتحار الجماعى ، أو كيف ستعالجون مشكلة الوصول إلى التكنولوچيات البسيطة التى تستخدم فى صنع قنابل رخيصة وأسلحة أخرى ، أو حتى أسلحة نووية؟ وهل ستكون هنالك حالة من الفوضى أم سوف تكتشف الحكومات أنفسها فى الوقت المناسب تماما قبل أن تسقط إلى الهاوية . ولا أعتقد أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة سيقدم كل الأجوبة عن هذه الأسئلة ، ولكن بإمكاننا أن نصبح أكثر حكمة وتعقلاً .

وفى شهر يناير ، ترأست أول اجتماع للجنة الاستشارية الدولية للمشروع التى تضم قادة الصناعة مثل چيم باركسديل رئيس شركة نتسكيب ، ولارى أليسون رئيس شركة أوراكل ، وبيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت ، ونوبويكى إيدى رئيس شركة سونى ، ولو چيرستنر رئيس شركة آى بى إم ، وبون موكو رئيس شركة لاكى جولدستار ، وچيم مانزى ، وسكوت مكنيلى من شركة صن ميكروسيستمز ، وكينيشى أوهماى ، وإيكهارد فايفر من شركة كومپاك ، ولويس پلات من شركة هيوليت پاكارد ، وهاسو پلاتنر من شركة

«ساپ» ، وماسايوشى سون من شركة سوفت بانك . وقد أبدى كل هؤلاء حماسهم الشديد لمشروعنا ورؤيتنا له لأنهم رأوا أننا جادون بشأن إزالة العقبات التى وضعتها أمامهم سياسات العصر الصناعى ، والقوانين والممارسات والمواقف والاتجاهات الأخرى . وهم بالطبع متحمسون للأسلوب أو النهج الكلى الذى نقترحه لتنفيذ هذا المشروع .

وبداية ، يمكن القول بأن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يبلغ طوله ٥٠ كيلومتراً بينما يصل عرضه إلى ١٥ كيلومترا ، وهو يبدأ من أطول مبنى فى العالم ، وهو كوالالمبور سيتى سنتر ، وهو مدينة ذكية بحد ذاته ، ويمتد إلى منطقة ستكون أكبر مطار دولى فى آسيا عندما يتم افتتاحه فى عام ١٩٩٨ . وهذه المنطقة التى سيقام عليها المشروع تعتبر فى الحقيقة موقعا تكثر فيه الحقول الخضراء وستقام فيه مدن وشبكات على أعلى مستوى من الطراز المعمارى . وفى منتصف المسافة بين كوالالمبور سيتى سنتر ومطار كوالالمبور الدولى سيتم انشاء مدينتين : الأولى هى العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا ، والثانية هى مدينة الإنترنت حيث ستتركز فيها الصناعات ، ومرافق البحث والتطوير R&D ، وجامعة الوسائط المتعددة والمؤسسات العلمية ، والضواحى الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التى ستتولى إدارة أنشطتها الصناعية والتجارية فى أنحاء العالم باستخدام الوسائط المتعددة .

وسوف تقام فى هاتين المدينتين منشآت رائعة للاتصالات اللاسلكية تتراوح من منشآت الألياف البصرية إلى المكاتب ، والمقار التجارية والمنازل . كما ستوجد بهما مدن ومناطق خضراء بها كميات هائلة من المياه لجعل الحياة ممتعة وجميلة ، ولتحفيز روح الابتكار والإبداع بين العاملين فى مجال المعرفة والذين نتوقع أن يعيشوا فيها . وسوف يتم ربط المدينتين بالعاصمة كوالالمبور وبمطار كوالالمبور الدولى من خلال خط سكة حديد حديث وطرق سريعة رئيسية ، فى حين ستقوم شبكة سكة حديد خفيفة بنقل الركاب داخل وبين المدينتين .

وبالنسبة لمدينة پوتراچايا ، العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية ، فسوف تصبح ذاتها حقل اختبار كحكومة إليكترونية ، وسيكون لدى الشركات ، المزودة بأحدث الأساليب فى تكنولوچيا الاتصالات ، ستكون لديها الفرصة لتوفير ، واختبار وتجربة حكومة إليكترونية فى بيئة حقيقية للحكم . ولست بحاجة إلى القول بأن توفير متطلبات الحكم فى هذا المجال سيكون لصالح الشركات الموجودة فى نطاق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

والحقيقة أن الحكومة الماليزية قد كانت دائما صديقة للتجارة ، وستكون حتى أكثر مودة وصداقة مع هؤلاء الذين يشاركون فى المشروع . وسيكون بوسع عمال المعرفة الدخول إلى والخروج من منطقة المشروع بدون أية قيود أو عقبات . وسيعامل هؤلاء باعتبارهم يحظون بمكانة خاصة . سيحصلون على تأشيرات دخول متعددة المرات . وبالطبع لابد من أن يكون هؤلاء العمال المعرفيين عباقرة ولابد من أن ترشحهم الشركات العاملة فى المشروع . وسوف تسمح بتملك الشركات بنسبة مائة بالمائة ، وبالتوظيف لعمال المعرفة من الخارج وبلا حدود ، ونشعر أنه من المؤكد أنه عندما يصبح موظفونا مؤهلين حين يصبح الكثيرون كذلك ، فسوف تقوم الشركات الأجنبية بتشغيلهم . ومع هذا ، فإننا لن نصر على ذلك .

فى الوقت ذاته ، لن نفرض رقابة على شبكات الإنترنت ، ولكن إذا قام أى شخص بتحميل أو توزيع مواد غير قانونية ، فسوف يخضع لقوانين البلاد . ويحدونا كل الأمل فى أنه يوما ما سيكون هنك تفهم فى أنحاء العالم لما يجب وما لا يجب أن ينشر على شبكات الإنترنت ، ولكن حتى يحين ذلك الوقت ، ستكون الشركات حرة فى مشروع الممر السريع .

علاوة على ذلك ، سيتم تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية إلى أقل حد ممكن لأننا سوف نستخدم وكالات وأجهزة ذات مرحلة واحدة . وفى الوقت الحاضر ، تعمل

مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) كوكالة ذات مرحلة واحدة لديها صلاحية وسلطة تحديد الاستثمارات المؤهلة للدخول فى مشروع الممر السريع . ولهذا ، فإن الشركات بحاجة فقط إلى الاتصال بهذه المؤسسة لتبديد أية شكوك قد تساورها أو للحصول على أية موافقات رسمية .

وسوف يتم الإسراع فى إصدار الموافقات الخاصة بالمتطلبات والشروط الرسمية القليلة . ففى ماليزيا ، نحرص على أن نتحرك بسرعة . وعندما شيدنا أعلى مبنى فى العالم ، كنا نبنى طابقا كل أربعة أيام . كما أن لدينا مهارة فى إقامة المبانى من أعلى إلى أسفل . وسوف يعكف كونسورتيوم جيد على بناء مدينة سايبرچايا للإنترنت كما سيقوم بتشييد أى مبنى فى زمن قياسى . وسيكون أول مبنى فى مدينة سايبرچايا ، وهو جامعة الوسائط المتعددة ، جاهزاً فى عام ١٩٩٩ . ولكن حتى قبل هذا التاريخ ، سنبدأ هذه الجامعة فى العمل . ومن ثم ، إذا أرادت أية شركة إقامة مقرها الرئيسى أو أية مبان أخرى فى مشروع الممر السريع ، يمكنها أن تتوقع البناء السريع وعلى أعلى مستوى وبأقل تكلفة . أما المبنى الأول فى مدينة پوتراچايا ، وهو العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية ، فإنه يشهد أعمال الإنشاء بالفعل وسيتم شغله فى العام القادم . وبالطبع هناك العديد من مؤسسات الوسائط المتعددة التى تعمل بالفعل فى المشروع .

بيد أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ليس بالطبع مجرد مبان وطرق رئيسية . وحتى يعمل هذا المشروع ، لابد من أن يكون لدينا القوانين الضرورية ، وقوانين الإنترنت والمعلومات . التى تهدف إلى تسهيل استخدام الوسائط المتعددة وهى تتضمن حماية الملكية الفكرية ومنع جرائم الكمبيوتر ، والتثبت من صحة التوقيعات الإلكترونية والتحقق من سلامة المعاملات الإليكترونية ، علاوة على تطبيق قوانين لتحقيق التقارب بين الاتصالات اللاسلكية وعمليات البث الإذاعى والتليفزيونى ، وبرامج الكمبيوتر والأنظمة الأخرى وغيرها من المجالات والأنشطة التى لا تغطيها أو تشملها القوانين الحالية . وبعض هذه

القوانين قد وافق عليها بالفعل البرلمان الماليزى بينما يجرى صياغة البعض الآخر منها . ونحن لا نعتقد أن هذه القوانين ترقى إلى درجة الكمال . إذ يتعين إدخال التعديلات عليها ونحن نتعلم المزيد من استخدام الوسائط المتعددة وبينما تفرز التكنولوچيات الجديدة مشكلات جديدة .

ولقد بدأنا العمل أيضا فى سبع مشروعات قومية والتى سوف تختبر دور المعلومات والوسائط المتعددة فى إطار مجتمع إنسانى يعيش حياة حقيقية . ونحن ندرس الآن عدة مقترحات بشأن إصدار بطاقة ذكية واحدة تحل محل البطاقات الذكية العديدة التى بدأت تشكل عبئا ثقيلاً فى استخدامنا لها . ومن الممكن أن تحتوى هذه البطاقة الذكية الواحدة على كل المعلومات الخاصة بالشخص الذى يحملها بما فى ذلك هويته ، والرخص التى يحوزها وغيرها من الوثائق أو المستندات الرسمية ، وأيضًا توقيعه الإليكترونى الخاص بالمعاملات اليومية والرسوم التى يدفعها لكافة أنواع المواصلات . وستكون كل هذه المعلومات آمنة وسرية . ومن خلال هذه البطاقة الذكية ، سوف نستطيع حل بعض المشكلات التى تواجه المواطن والمتعلقة بالمجتمع الذى يعيش فيه .

كما سنبدأ فى تنفيذ مشروعات الحكومة الإليكترونية . وجامعة الوسائط المتعددة ، وصناعات الوسائط المتعددة ، وشبكة عملاقة تمكن الشركات من ممارسة أنشطتها التجارية عبر العالم بدون الحاجة إلى سفر العاملين بها مرات كثيرة ، وكذلك إنشاء مدارس ذكية إضافة إلى تنفيذ أكثر النظم للتعليم عن بعد والطب العلاجى عن بعد .

وكما ترون ، فإن هناك العديد من المجالات التى يمكن أن نشارك فيها شركات الوسائط المتعددة لتطوير أفضل شبكة للحاضر والمستقبل . وبالطبع فإن ما تطورونه وتختبرونه فى إطار مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة سوف تستطيعون تسويقه فى شتى أنحاء العالم . وستكون هناك فرص لا حصر لها للتجارة فى الصناعات التى تعتمد على المعلومات .

ولكن الأفضل من هذا كله هو أنكم سوف تشاركون فى صياغة وتشكيل مجتمع عصر المعلومات . وشأن جميع الأشياء الأخرى ، فسوف يصاحب الأشياء الجيدة دائمًا أشياء سيئة . ولا شك أن قدرتنا على الاتصال مع المزيد من الأشخاص من خلال الإنترنت سوف يعطى الماليزيين الفرصة لكسب ومعرفة أصدقاء جدد من أنحاء العالم . ومع هذا ، إذا ظللنا منكبين على أجهزة الكومبيوتر لدينا لساعات طويلة ، فإننا قد نفقد علاقات المودة والاتصالات الشخصية . ولن يكون أصدقاؤنا أكثر من كلمات وصور على شاشات الكومبيوتر لأن الكلمات والصور ليست لحما ودمًا مثل الآدميين . ومن ثم ، سوف نصبح أقل إنسانية إذا حرمنا أنفسنا من الاتصال الطبيعى بأصدقائنا ، أو حتى بأعدائنا .

والواقع أن كمية المعلومات التى سيتم استيعابها قد تتسبب فى أن يطور الناس شخصيات «جديدة» ، بل من المرجح أن يصبحوا «غير متوازين» تمامًا . ولعلنا قد سمعنا هنا عن قصة أعضاء جماعة بوابة الجنة والذين انتهى بهم الحال إلى الانتحار الجماعى . فهل هؤلاء هم الوحيدون؟ وهل هناك كثيرون آخرون لديهم مثل هذه الأفكار الغريبة؟ وهكذا ، هنالك حاجة إلى حقل جديد للدراسة للتعامل مع النتائج والعواقب السيكولوچية لعصر المعلومات . وبالإمكان استخدام مشروع الممر السريع فى دراسة مثل هذه الآثار . وقبل أن نتبنى ثقافة الإنترنت باعتبارها الثقافة القياسية أو المعيار للثقافة العالمية ، فإنه يجب علينا معرفة المحتويات والعناصر المحتملة لتلك الثقافة ، وكيف نتعامل معها أو نؤثر فيها بطريقة عملية . ويتعين أن يفرز عصر المعلومات حضارة عالمية أعظم من أى حضارة عرفناها فى الماضى . بيد أن الكثير فى هذا يعتمد على فهمنا للعصر الجديد .

ومن الواضح أن الدور الذى يمكن أن يلعبه مشروع الممر السريع يبدو غير محدود . والواقع أن لدى كل دولة مشروعها الخاص الذى سيختبر تكنولوچيات عصر المعلومات والوسائط المتعددة . وكل هذه المشروعات مهمة وربما تعتبر فريدة فى نوعها . وهى قد تؤدى إلى أن نعرف المزيد عن استخدامات وتطبيقات الوسائط المتعددة والمعلومات غير المحدودة

والفورية . ولكننى أود القول بأن مشروع MSC يعتبر أكثر المشروعات شمولاً والتى تهدف إلى التعلم واختبار التكنولوچيات واستخدامها فى عصر المعلومات .

وتعى ماليزيا تمامًا أنها ليست المعلم الأول الذى يتفوق على الآخرين فى أى من مجالات التكنولوچيا ، وحتى فى العصر الصناعى كنا متخلفين عن الركب ، حتى بعد أن تمكنا من تحقيق مكانة الدولة حديثة العهد بالصناعة . ومن المؤكد أننا لا نتبوأ الصدارة أيضا فى مجال الوسائط المتعددة . كما أننا لسنا خبراء فى احتياجات الوسائط المتعددة وعصر المعلومات حتى نتمكن من التنبؤ بالبنية التحتية والإعداد لها .

غير أننا مستعدون للاستماع إلى النصيحة والعمل بها . وفى ماليزيا ، نجرى حوارات مكثفة حول الميزانية مع القطاع الخاص ، وأيضا مع نقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية فى كل عام وقبل إعداد ميزانيتنا . ويعقد وزير التجارة والصناعة حوارات مماثلة مع القطاع الخاص للحصول على مقترحات مباشرة حول ما يجب أن تفعله الحكومة من أجل تطوير الاقتصاد ، ومن أجل تلبية احتياجات القطاع الخاص . نحرص على الإصغاء والاستماع باهتمام شديد للأفكار والآراء السياسية لأننا نعتقد أن الاستقرار السياسى ضرورى لتنمية البلاد وتطورها .

وهكذا ، فقد أنشأنا لمشروع MSC اللجنة الاستشارية الدولية (IAP) ، وهى لجنة قوية تتمتع بصلاحيات واسعة وتضم فى الواقع عددًا من الأسماء الكبيرة فى مجال تكنولوچيا المعلومات من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا . ونحن جادون فى الاستماع إلى آرائهم حول كيفية تنفيذ مشروع MSC ونعلم أنهم جادون بدورهم ، لأن العديد منهم كان قد بدأ العمل بالفعل خارج ماليزيا وهم قد حجزوا مواقعهم فى المرافق والمنشآت الخاصة بمشروع MSC . وقد تلقينا أكثر من ألف طلب جاد بشأن الاستعلام من أجل المشاركة فيه ، وهناك ثلاثون شركة من الشركات الرئيسية من بين هؤلاء الذين قد أصبحوا ملتزمين بالعمل فى المشروع .

والحقيقة أن هذه الشركات باتت تشارك بالفعل فى تنفيذ مشروع MSC . وقد

خصصت شركات مثل ميكروسوفت ، وأوراكل ، وهيوليت باكارد ، وسونى ، وصن ميكروسيستمز ، ونيتسكيب ، وإى دى إس ، وإن إى سى اليابانية ، وآى بى إم ، خصصت أكثر من خمسين خبيرا من خبرائها المتفرغين للعمل مع موظفى وزارة الاتصالات وشركتها الاستشارية ماكنزى آند كومپانى وذلك من أجل صياغة وإعداد نوع جديد لطلبات العرض لتعظيم مجال المقاييس الخاصة بالعطاءات والمناقصات التى سوف تطرح وفقا لهذه المعايير الجديدة . وهؤلاء الذين قد لا يستطيعون المشاركة فى المشروع الآن ، سيجدون صعوبة أكثر فى القيام بذلك فى وقت لاحق ، وأود أن أذكركم بأننا لا نطور مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لأنفسنا فقط . بل إنه اسهامنا وفى القرن العالمى لعصر المعلومات . وما تفعلونه وما سوف تكتشفونه فى المشروع سيكون له تطبيق وتأثير واسع لديكم وعلى مستوى العالم كله . ونحن لا نريد أن نكون أنانيين . فهنالك الكثير فى هذا المشروع الذى نتوقعه لنا ولكن هنالك أيضا الكثير من الفوائد للآخرين . فهو يعتبر حقا تجربة مثيرة وينبغى أن تعترفوا أنه قد أثار اهتمام العالم كله سواء فى ميادين الصناعة أم خارجها .

ولو أنكم ما زلتم غير مقتنعين بأننا جادون وأصدقاء للتجارة والأنشطة التجارية ، فإننى أود أن تطالبونا بتقديم المزيد من الأدلة والبراهين على جدية التزامنا .

وتعرض ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . وتتعهد الحكومة الماليزية رسميا بما يلى تجاه كافة الشركات التى تحظى بوضع الشركات العاملة فى مشروع MSC من مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) داخل الحدود الطبيعية لمشروع MSC : (١) ستوفر ماليزيا بنية تحتية معلوماتية ذات مستوى عالمى (٢) سوف تسمح ماليزيا بحرية الانتقال غير المقيدة لعمال المعرفة داخل البلاد وخارجها دون أية قيود على التوظيف (٣) ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات (٤) سوف تسمح ماليزيا بحرية تدفق رأس المال عالميا من أجل البنية التحتية لمشروع MSC وحرية اقتراض الأموال (٥) ستوفر ماليزيا حوافز مالية تنافسية ، من بينها عدم فرض ضريبة على الدخل والإعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة

تصل إلى عشر سنوات ، وعدم فرض رسوم على استيراد معدات الوسائط المتعددة (٦) سوف يصبح مشروع MSC مشروعاع رائدًا فى المنطقة الآسيوية فى مضمار حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت والمعلومات (٧) لن تفرض ماليزيا رقابة على الإنترنت (٨) سوف يحظى مشروع MSC بتعرفات للاتصالات ذات قدرة تنافسية عالية على المستوى العالمى (٩) ستطرح ماليزيا عقودًا للبنية التحتية الرئيسية للمشروع على الشركات الدولية الراغبة فى استخدامه كمركز إقليمى لها (١٠) ستوفر ماليزيا جهازا تنفيذيا على مستوى عال للعمل «كجهة واحدة» لتلبية احتياجات الشركات العاملة فى المشروع .

أما المحطة الثالثة التى أود أن أتوقف عندها فى حديثى فهى ضرورة حشد الاهتمام والدعم لمشروع MSC . وإننى على ثقة تامة بأن الشركات الأوروبية النشطة فى ميدان تكنولوچيا المعلومات سوف تبدى استجابة جيدة لهذا المشروع . ونحن بحاجة إلى نصحكم ومساعدتكم . ونحن بحاجة طبعا إلى استثماراتكم التى ستعود بالنفع علينا وعليكم أيضًا .

وكما نعلم ، فإن أوروبا الآن عبارة عن اتحاد يضم دولاً عديدة ذات لهجات وثقافات مختلفة ومتباينة . بيد أن توحيد الأنظمة فى أوروبا لم يكن بالأمر اليسير . كما أنه من الصعب تغيير قوانين أوروبا ، والممارسات والسياسات الصناعية بحيث تتلائم وعصر المعلومات . وفى مشروع MSC توفر لشركات الوسائط المتعددة الأوروبية بيئة لا تعوقها أو تقيدها سياسات وممارسات لا يمكن أن تتغير بسهولة ، بل سياسات وممارسات مرنة يمكنها أن تتكيف مع مجموعة كاملة من الأنشطة التجارية ، والممارسات والتكنولوچيات التجارية المختلفة . وإننى على ثقة من استعداد الشركات الأوروبية للاستفادة من الفرص والتحديات التى كانت قد استفادت منها الشركات الأمريكية والأوروبية البارزة . وأود أن أدعوكم للانضمام إلينا فى صنع القرن العالمى من خلال تكنولوچيا المعلومات التى يوفرها مشروع MSC ، الذى نعتبره هدية ماليزيا للعالم .



١٢- سَايبرچَايَا: حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَزْدَهِرَ الإِبْدَاعُ وَالابْتِكَارُ . *

أود الإشارة فى البداية إلى أن المفهوم من وراء مدينة سايبرچايا ، وهى مدينة الذكاء النموذجية ، باعتباره عنصرا جوهريا لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، أو مشروع MSC ، هذا المفهوم لم يتبلور بين ليلة وضحاها ، فقد استغرق الأمر سنوات من التفكير والبحث والتخطيط للخروج بخطة رئيسية استراتيچية حول كيفية تحقيق رؤية ٢٠٢٠ . وقد تم إجراء الكثير من الأبحاث لدراسة العناصر الجوهرية اللازمة والطريقة الصحيحة التى نتصور أنها المحور الحقيقى للوسائط المتعددة فى العالم . ومن ثم ، فإن الخطة التى وضعناها لسايبر چايا لم تكن تقضى بأن هذه المدينة الذكية النموذجية مجرد مكان يمكن أن تعمل به الشركات الخاصة بتكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ، وإنما مكان يمكن أن يزدهر فيه الإبداع والابتكار . وعلى ذلك ، فإن تنفيذ مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة والسايبر چايا ، على نحو خاص ، سوف يمكن الماليزيين من دخول عصر المعلومات بسرعة ، ونحن نأمل فى تهيئة المناخ المثالى الذى يجذب الشركات العالمية لاستخدامها كمحور إقليمى لعصر المعلومات متعدد الثقافات ، فهدفنا بعيد المدى هو التشجيع على تطوير مجموعة عالية التنافس من شركات الوسائط المتعددة وتكنولوچيا المعلومات الماليزية التى ستصبح فى نهاية المطاف عالمية .

ومن المتوقع أن تدعم ، سايبرچايا ، التى تحتل مساحة سبعة آلاف هيكتار تقريبا وعندما يكتمل إنشاؤها ، عددا مستهدفا من السكان يبلغ ٢٤٠ ألف نسمة فى ظل مناخ يعتبر الأول من نوعه للعمل والمعيشة فى عصر المعلومات ، وسيتم تجهيز سايبرچايا ، باعتبارها مدينة ذكية ، ببنية متقدمة من تكنولوچيا المعلومات والاتصالات لتلبية

* كلمة بمناسبة بدء العمل فى إنشاء مدينة سايبرچايا ، فى ١٧ مايو ١٩٩٧م ، فى سيبانج - ماليزيا .

الاحتياجات التجارية والسكنية والترفيهية للسكان فى إطار عملية التطوير ، بما فى ذلك حوالى ١٠ آلاف من عمال المعرفة المتوقع أن يعيشوا فى المنطقة . وسيتم تزويدها بشبكة اتصالات حديثة تتراوح قدرتها بين ٢,٥ : ١٠ ميجا بايت فى الثانية ، والتى ستقوم بتركيبها شركة ماليزيا للاتصالات ، الأمر الذى سيمكن من إجراء التحويلات عالية السرعة للصوت والصورة والبيانات بين الشركات بين سايبرچايا وسائر أنحاء العالم . وستتمكن هذه البنية التحتية العالمية من دعم التطبيقات الرائدة للوسائط المتعددة ، وخدمات الوسائط المتعددة المتفاعلة ، والإرسال التليفونى المتقدم ، وخدمات البيانات ، وكذا خدمات الاتصالات المحمولة .

وبغض النظر عن كونها عبارة عن بنية تحتية طبيعية ممتازة تضم ، من بين أشياء أخرى ، وسائل نقل مريحة وفعالة ومرافق للوسائط المتعددة والأعمال ، فإنه سيتم دعمها أيضا بمجموعة من «البنى التحتية اللينة» فى صورة سياسات ، وممارسات ، وحوافز مالية تنافسية ، ومجموعة جديدة من قوانين التكنولوچيا الحديثة من أجل تهيئة مناخ يؤدى بشكل كامل إلى تسريع نمو صناعات الوسائط المتعددة .

وثمة صفة فريدة أخرى تفرض نفسها وتتميز بها سايبرچايا وهى أنه سيتم أنشاؤها على أساس انسجام تكافلى بين الإنسان والبيئة والتكنولوچيا . وهذا يقوم على الاعتقاد الأساسى بأن التكنولوچيا ستقدم نوعية حياة أفضل للإنسان داخل هذه البيئة وأن هذه التكنولوچيا ستكون مستخدما وصديقا للبيئة معًا . وخلال عملية إنشاء سايبرچايا ، سيتم الاهتمام تماما بتعظيم أصول البيئة الطبيعية . كما ستضمن الجهات التى ستتولى أعمال الإنشاء تهيئة مناخ مناسب لتعزيز الصحة الروحية والعقلية والبدنية والتمتع بالطبيعة والمجالات الثقافية . وفى ظل هذا كله ، هنالك هدف نبيل وهو توفير مناخ للعمل والمعيشة يتفاعل فيه العاملون فى مجال المعرفة مع غيرهم من السكان فى حرية وفى إطار بيئة اجتماعية مريحة ، الأمر الذى يهيىء مناخًا يساعد على تعزيز الإبداع والابتكار ، ويماثل ذلك

المناخ السائد فى وادى السيليكون بالولايات المتحدة .

إن الإعلان عن موعد تدشين السايبرجايا لم يكن أفضل ولا أنسب منه الآن حيث يتزامن هذا التوقيت مع احتفال العالم باليوم العالمى للاتصالات بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد الدولى للاتصالات قبل حوالى ١٣٢ عاما . وقد قطعت صناعة الاتصالات الماليزية شوطا كبيراً منذ خصخصة شركة الاتصالات الماليزية وترشيد الصناعة . واليوم ، هناك سبع شبكات مركزية تقدم خدمات للشبكات الأساسية أو الثابتة ، ومن بينها خمس شبكات تقدم خدمات دولية ، وأيضا سبع شبكات لخدمات الهاتف المحمول . وتقدم كل هذه الشبكات ، بشكل آخر ، تكنولوجيات رقمية اعتماداً على بنيات تحتية متقدمة للشبكات ، وهناك حاليا نحو ٣,٨ مليون مستهلك للخطوط الثابتة ، و ١,٨ مليون مستخدم للهاتف المحمول فى ماليزيا . وتعتبر معدلات الاختراق لدينا مرتفعة جداً بالمعايير العالمية وتنمو بخطى سريعة . فعلى سبيل المثال ، يصل اختراق إرسال الهاتف المحمول لأول مرة فى هذا البلد إلى ٩٪ وهو أعلى من اليابان عندما أدخلت خدمة الهاتف المحمول .

وقد دار الكثير من الجدال والحديث حول أن الخطوط الفاصلة بين صناعات الاتصالات والكومبيوتر والبث الإذاعى والتليفزيونى أخذت تختفى بسرعة . ولا يمكن أن يكون هذا أقرب إلى الواقع حيث بدأت ملامح مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة تتضح . وستتمكن شبكة عالية القدرة ، مثل الشبكة التى تقوم شركة الاتصالات الماليزية بإنشائها داخل المشروع ، من إتمام تحويلات للبيانات والصوت والإرسال التليفزيونى فى نفس الوقت وبسرعات عالية جداً . ولهذا السبب نعمل على سن قانون التقارب متعدد الوسائط والذى يهدف فى المقام الأول إلى معالجة الخلافات الناجمة عن هذا التطوير . وستعمل الشبكة الرئيسية ، التى ستتم اقامتها فى المشروع وفى سايبرجايا على الأخص ، ستعمل بمثابة خط الأنابيب الرئيسى الذى يمكن من خلاله الاستفادة من خدمات الوسائط المتعددة . بيد أن هذا لا يعنى أنه لن تكون هناك فرص للآخرين ، بل سيكون هناك مجال

واسع لتوفير المحتوى وخدمات القيمة المضافة ، ويتم تشجيع الشركات المحلية على بحث إقامة تحالفات استراتيجية ومشروعات تعاون مع الشركات العالمية لاستكشاف هذا النطاق الواسع من تنمية المحتوى ولاسيما للوفاء باحتياجات منطقة آسيا-الپاسيفيك التى قد تختلف نظم قيمها الثقافية والاجتماعية عن تلك الخاصة بالغرب .

وليس ثمة شك أن إقامة مشروع الممر السريع ، والتى تعد سايبرچايا نواته الحقيقية ، هو بمثابة خطوة نحو احتضان المستقبل ، والتى تهدف إلى تسهيل انتقالنا من اقتصاد يقوم على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الوسائط المتعددة فى عصر المعلومات ، مما سيجعل البلاد تتمتع بقدرة تنافسية فى الاقتصاد العالمى . بيد أن هذا لا يعنى أن الصناعات الأخرى ستحتل المقعد الخلفى . ولا يتعين أن تكون تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة غاية فى حد ذاتها . وعند استخدامها بصورة فعالة ، ستعمل بمثابة مدخل قيم ، وفى حالات كثيرة ، باعتبارها حافزا لكثير من الصناعات الأخرى ، إن ما يتم إحرازه من تقدم فى تكنولوچيا الوسائط المتعددة سيقود بدوره إلى تطبيقات جيدة وسيعمل على تحفيز نمو التجارة الداخلية والخارجية ، وكذلك زيادة الإنتاج والكفاءة فى كافة القطاعات . والواقع أن هناك فرصا هائلة ومنافع كثيرة سيكون تأثيرها محسوسا بالنسبة للأجيال الكثيرة القادمة . وكل ما يتطلبه الأمر هنا هو أن نفتح عقولنا أمام الإمكانات والفرص واسعة النطاق .

والحقيقة أننى لم أحط علمًا بالمفاهيم الأولية لتنمية السايبرچايا إلا منذ فترة قصيرة فقط . وقد علمت الآن أن تخطيط المناطق الحضرية وتصميم الشبكات الأساسية لها قد تم إنجازه بالفعل من خلال اتحاد شركات سيبرڤيو هولدينجز المؤسس حديثا والذى سيتولى مهام التطوير الطبيعى لهذا المشروع على أساس سريع . أما الجوانب الأخرى للتخطيط التنموى ، مثل تحسين خطة سايبرچايا الرئيسية ، ودراسة تأثير البيئة ، وحيازة الأراضى لمنطقة التنمية الرائدة ، فقد اكتملت بالفعل أو أوشكت على الانتهاء . وقد تم حتى الآن تحديد سبع مناطق محددة لنقل بعض المشروعات الرائدة إلى المنطقة الرائدة ، وهى محور

سايبرچايا وستغطى مساحة قدرها ٢٨٠٠هيكتار تقريبا . وبحلول أواخر عام ١٩٩٨ ، يكون قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى التى تتكون من تنمية ٧٥٠هيكتارا بينما ستتم تنمية المناطق الباقية على مراحل حتى عام ٢٠٠٥ .

وحتى الآن ، تعهدت ٣٩ شركة ، محلية وأجنبية بالفعل بأن تتمركز أعمالها فى مشروع MSC ، كما تدل البالونات الهوائية الكبيرة التى ترونها حولكم ، مطالبين بالحصول على قطع من الأرض التى سوف ينشئون عليها أعمالهم فى مدينة التكنولوچيا . وأود تهنئة هذه الشركات الرائدة باتخاذ هذه الخطوة الجريئة نحو المستقبل . واستنادًا إلى الفوائد الناتجة والتغذية الاسترجاعية الإيجابية التى تم الحصول عليها خلال الشهور القليلة الماضية ، فإننى واثق من أن الكثير من الشركات الأخرى ستحذو حذونا . وأعتقد أن لدينا ما يجعلنا ندعوكم للمجىء إلى هنا ومشاركتنا لبناء محور الوسائط المتعددة المثالى من خلال علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة . كما ندعوكم لاستخدام وضعنا الاستراتيچى للاستفادة من ثقافات وأسواق منطقة آسيا-الپاسيفيك .

والحقيقة أن التقدم الذى تم إحرازه فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لم يكن مفاجئا بأى حال من الأحوال . وعندما أعلنا فى بادئ الأمر نوايانا لتنفيذه ، كان هناك قليلون من المشككين الذين اختاروا التركيز على حقيقة أن هذه المنطقة مغطاة فى المقام الأول بأشجار المطاط والنخيل ، ومن ثم تشككوا فى قدرتنا على إنهاء المشروع خلال الإطار الزمنى الذى حددناه . بيد أننا لسنا بحاجة إلى القلق بشأن هذه الملاحظات . إذ أن سجلنا السريع والقوى يتحدث عنا . فقد أثبتنا المرة تلو الأخرى أن التزامنا ومثابرتنا أدت إلى النجاح النهائى لكثير من المشروعات الكبرى فى بلادنا وتحقيق الكثير من المنافع المشتركة بيننا . ذلك أن مشروعاتنا القومية للسيارات ، ومشروع كوالالمبور سيتى سنتر KLCC ومشروع برجى پتروناس ، والطريق السريع بين الشمال والجنوب ، ومصنعنا الحديث للدراجات البخارية فى جوردن ، كل هذه مجرد أمثلة قليلة على مشروعاتنا الناجحة . ويعد بناء مطارنا الدولى

الجديد الذى سيتم تشغيله من أجل دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ مثالاً آخر على ذلك مع عدم نسيان تنمية مشروع MSC الذى يضم كلاً من سايبرچايا وپوتراچايا .

ومنذ بدء تنفيذه فى عام ١٩٩٦ ، سعينا للاتصال بالشركات المحتملة لتوضيح خططنا الزمنية من أجل بناء ممر ممتاز للوسائط المتعددة والبنيات التحتية الطبيعية والحقيقية الجذرية التى تصاحبها . وكانت الاستجابة التى تلقيناها حتى الآن مدهشة على الأقل . وكما تعلمون فقد تم تشكيل لجنة استشارية دولية تضم مديرين تنفيذيين كبار من بعض أكثر الشركات إبداعا ونجاحًا فى العالم وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول بنجاح فى يناير من هذا العام . كما تم القيام بمهام ترويجية فى الولايات المتحدة ، واليابان ، والهند فى الربع الأول من هذا العام بقيادة هيئة التنمية للوسائط المتعددة . ومن المقرر القيام بزيارة ترويجية أخرى ، وهذه المرة من أجل الاجتماع بالمستثمرين المحتملين فى أوروبا ، فى العشرين من هذا الشهر .

وبالنسبة للمشروعات القومية السبعة ، فقد تم إشراك مختلف الوكالات من القطاعين الخاص والحكومى ، محليا وعالميا ، بشكل فعال فى تنمية المفاهيم وخطط التنفيذ . وهذه المشروعات تمر الآن بمراحل مختلفة من التخطيط للتنفيذ ومن المتوقع البدء فى تشغيل المشروعات النموذجية اعتباراً من يوليو عام ١٩٩٧ فصاعداً .

١٣- القرن الرقمى : فرص للتعاون الماليزى - اليابانى المتبادل . (*)

إنه لمن دواعى السرور والشرف بالنسبة لى فى آن واحد أن أكون بينكم هنا لأشاطركم بعض الأفكار والرؤى حول موضوع : «القرن الرقمى : فرص التعاون المتبادل بين ماليزيا واليابان» . ذلك أن القرن الرقمى يحمل الكثير من الآمال ولاسيما فى سياق ثورة تكنولوچية تشهد العديد من المتغيرات فى شتى أرجاء العالم .

والحقيقة أن الاقتصاد الرقمى يؤكد على أهمية ربط الأفراد فى أنحاء العالم ، أو تضافر الجهود الإنسانية فى مجال استكشاف طرق جديدة وقوية لتحقيق الإثراء المشترك من خلال استخدام تكنولوچيا المعلومات . ومن المؤكد أن هذا واحد من المجالات التى يمكن من خلالها أن تجنى ماليزيا واليابان ثمار المنفعة المتبادلة . إذ أن لدى ماليزيا مهارات من القوى العاملة فى مجالات معينة ، والتى تعتبر رخيصة نسبيًا ويمكن أن تصل إليها الشركات اليابانية حتى إذا لم تكن موجودة فى ماليزيا ، فى حين أن لدى اليابان ، بطبيعة الحال ، تكنولوچيا للوسائط المتعددة يمكنها أن تلعب دورا فى عالم اقتصادى بلا حدود .

وحتى يكون هناك شركات تكنولوچيا ذات قدرة تنافسية على المستوى الدولى فى صناعات النمو فى القرن الحادى والعشرين ، فإننا بحاجة إلى إعادة تحديد معايير عالمية صناعية جديدة ، حتى مع تطوير منتجات وخدمات ثورية لتكنولوچيا المعلومات . وتضمن عملية الترقيم قدرا أكبر من الدقة ، بل يقال إنها العامل الرئيسى الذى يقود صناعة الإليكترونيات الاستهلاكية فى اليابان فى التسعينيات . ومع هذا ، فإنه لم يتحقق أقصى استغلال للترقيم فى العديد من المجالات . ومع خبرة اليابان وما لديها من معرفة واسعة فى

(*) حديث فى المؤتمر الخاص بالمستثمرين فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فوكوكو - اليابان ، ٢٨ مارس ١٩٩٨م .

هذا المجال وأيضا فى ميدان استخدام الوسائط المتعددة ، فإنه يمكن القول بأن هناك تقريبا إمكانيات غير محدودة لصناعات جديدة يمكن تطويرها والتوسع فيها فى شتى أنحاء العالم ، مع عدم الحاجة تقريبا إلى أى تفاعل مباشر بين الأفراد .

وبينما نقترب من القرن الـ ٢١ ، يشهد العالم تغيرات هائلة جعلت ما كان مستحيلا فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى يبدو ممكنا فجأة فى عصر المعلومات . ولأغراض عملية ، اختفت الحدود وتلاشت بالفعل ، لأن المعرفة ورؤوس الأموال وأنشطة الشركات والأفضليات الاستهلاكية تتجاهل الخطوط المرسومة على الخريطة . وبينما كانت الدول تتنافس ذات يوم حول الفائض التجارى لدولة ما ، والذى كان يؤدى إلى عجز تجارى لدى دولة أخرى ، نجد أنه فى المستقبل يمكن أن تستفيد كلتا الدولتين ، لأن شبكات الشركات تتعاون وتترابط عبر الحدود لإعطاء قيمة للعملاء من خلال أفضل الطرق من المنظور الاقتصادى .

ولأول مرة فى التاريخ ، نجد أن عصر المعلومات قد خلق ظروفا سوف تمكن الدول والشركات من إثراء بعضها البعض بطريقة متبادلة ، ولم يعد الأمر مجرد لعبة الصفر التى يشارك فيها الرابحون والخاسرون . إذ أن هناك فرصة هائلة لتلك الدول والشركات التى لديها الشجاعة لاحتواء هذه التحديات . ولفترة محدودة من الوقت ، هناك الآن ساحة للعب المتكافئ نسبيًا حيث يمكن أن تعمل الدول النامية والمتقدمة معًا ، ومن خلال طرق تحقق المنافع للطرفين . وهذا يرجع إلى أن العديد من الدول المتقدمة والأكثر ثراءًا باتت حبيسة هياكل ونظم صناعية عتيقة وبالية وأطر عمل تشريعية مهجورة . ولذا ، فإن الاهتمامات بهذه الأنظمة ستتعارض بشدة مع أى تغيير . ولحسن الحظ ، فإن هذه الاهتمامات من جانب الشركات لم يتوفر لها الوقت الكافى للتطور لكى تصبح قوية فى بلدان نامية مثل ماليزيا .

واسمحوا لى أن أشرح لكم بإيجاز خططنا بشأن تطوير صناعة تكنولوچيا

المعلومات . وبداية ، أود الإشارة إلى أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، سيكون أول مكان فى العالم يجمع معًا كافة العناصر المطلوبة لخلق بيئة خاصة تضم تكنولوچيا المعلومات البارزة فى العالم والبنية التحتية الطبيعية وتربطها ببرنامج استثمارى شامل صديق للبيئة ينطوى على العديد من الحوافز والدعم ، وهو برنامج يمكن أن تطور شركات الوسائط المتعددة من خلاله تكنولوچيات جديدة وأيضا تطبيقات جديدة . ومن ثم ، سيكون المشروع بمثابة «شبكة» متعددة الثقافات تضم شركات دولية وماليزية تعتمد على بعضها البعض ، وتتعاون فيما بينها لتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى مستهلكين فى أنحاء آسيا والعالم . وهذه «الشبكة» تمتد فى نهاية المطاف إلى ما وراء حدود ماليزيا وخارج نطاق الروابط الثقافية المتعددة لماليزيا لتشمل جيراننا . وبعبارة أخرى ، فإنه عندما نصنع منتجًا معينًا ، يمكن تصنيع مكوناته فى الصين ، واستخدام ماكينات مبرمجة فى اليابان ، مع برمجيات مكتوبة فى الهند ، وتمويل يأتى من مركز لابوان المالى الدولى . وقد يتم تجميع هذا المنتج فى پينانج ، ثم يتم شحنه إلى عملاء عالميين مباشرة من مطار كوالالمبور الدولى الجديد داخل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويجب أن تشهد المرحلة الأولى من المشروع المئات من الشركات الكبيرة والصغيرة التى تعمل مع بعضها والتى تتعاون مع شركاء عبر منطقة آسيا-الپاسيفيك والعالم . ومن المؤكد أن بعض هذه الشركات ستصبح زعماء اليوم . وستصبح الشركات العديدة الأخرى الشركات الأصغر الأعضاء فى كل «شبكة» من شبكات هذه الشركات . والشىء الذى يبعث على الأمل ، أن القليل من شركات الغد الكبرى ستكون من ماليزيا حيث تقدم منتجات وخدمات جديدة فى إطار المشروع.

وفى النهاية ، فإنه من المتصور أن يصبح مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة مجتمعا عالميا يعيش على قمة الصدارة لمجتمع المعلومات . ومن شأن هذا أن يعد المسرح لدخول الماليزيين إلى القرن الرقمى .

ولهذا نود أن ندعو شركائكم إلى إقامة مراكز للبحوث والتطوير R&D فى الممر السريع للوسائط المتعددة لدينا ، وهو عبارة عن منطقة من المساحات الخضراء والتى تبدأ من أطول مبنى فى العالم ، وهو «كوالالمبور سيتى سنتر» ، وتمتد إلى ما سيكون أكبر مطار دولى فى آسيا ، وهو مطار كوالالمبور الدولى الجديد والذى سيتم افتتاحه فى العام القادم . ونسعى إلى تعاونكم وإلى تضافر جهودنا الجماعية لما فيه منفعتنا المتبادلة فى إطار تطوير المشروع .

وبالإضافة إلى هذا فإن الحصول على وضع الشركة العاملة فى المشروع يؤهل الشركات لبرنامج من الحوافز المالية وغير المالية . إذ قد تحصل الشركات على المنح والحوافز المالية التالية : (١) إعفاء ضريبى مدته خمس سنوات ، الذى يمكن تجديده لمدة عشر سنوات ، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار بنسبة مائة فى المائة ، و(٢) استيراد بدون رسوم جمركية لمعدات الوسائط المتعددة .

وعلاوة على الحوافز المالية ، سوف تتمتع الشركات التى تحظى بوضع المشاركة فى المشروع بالحوافز غير المالية التالية : التوظيف بلا قيود لعمال المعرفة الأجانب ، وحرية الملكية ، وحرية تمويل رأس المال عالميا للبنية التحتية للمشروع والحق فى اقتراض أموال من المؤسسات الدولية ، إضافة إلى حوافز أخرى .

ومن الفوائد الأخرى للمشروع توفير بنية تحتية طبيعية وبنية لتكنولوچيا المعلومات على مستوى عالمى ، وحماية الملكية الفكرية ، وتعرفات للاتصالات ذات منافسة عالمية ، وعدم فرض رقابة على الإنترنت ، وتوفير منشآت تعليمية ممتازة . ومن بينها أول جامعة للوسائط المتعددة فى المنطقة .

وقد حددنا هذا المسار الذى نأمل أن يحول ماليزيا إلى مجتمع للمعرفة . وكخطوة أولى ، فإنه بحلول نهاية عام ألفين ، نتوقع رؤية سبعة مشروعات قومية يتم تطويرها فى إطار مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بالتعاون مع شبكات الشركات الدولية والماليزية العاملة فيه . وهذه المشروعات السبعة هى الحكومة الإليكترونية ، والبطاقة الذكية متعددة

الأغراض ، والمدارس الذكية ، ومراكز البحث والتطوير R&D ، والطب العلاجى عن بعد ، وشبكة تصنيع وتسويق عالمية بلا حدود . ونعتزم أن نكون من الرواد على المستوى العالمى فى مجال هذه المشروعات . وقد شرعت دول أخرى فى تنفيذ مبادرات مماثلة . ومع هذا ، فإن العديد من هذه المبادرات أو المشروعات قد واجه عقبات من جراء تضارب المصالح وتباينها كما أن معظمها لا يوفر احتياجات صناعة تكنولوچيا المعلومات بنفس القدر الذى نوفره نحن .

وبمرور الوقت ، سيعمل كل مشروع من هذه المشروعات القومية إلى توليد شبكة من الشركات العالمية والماليزية ، التى تتعاون معًا لتطوير وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة . وفى هذا السياق ، سيكون من الأمور المثيرة لمشروع رئيسى ، مثلاً ، أن يتحدد ويتم التعرف عليه فى نطاق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولن تكون هناك شركة واحدة بعينها رائدة فى كل مجال من المجالات المتاحة . وهكذا ، بوسعنا أن نتعاون فى التعرف على الشركات المناسبة التى يمكنها تنفيذ تطبيقات ترى أنها الأفضل لها ، ومن خلال التعاون مع شركائها الآخرين . وعندئذ يمكن لهذه الشركات أن تطور تطبيقا بعينه ، إلى آخر يمكن استخدامه كنموذج للعالم كله .

وعلى رأس قائمة الأولويات الخاصة بالتعاون المتبادل ، سنقوم بإنشاء وبناء ممرات يمكن أن تعيدنا إلى الأسس التى قامت عليها الإنسانية . وبالنسبة إلى جميع التكنولوچيات والاستراتيچيات والهياكل والأنظمة الجديدة ، سواء أكانت الطبيعة أم غير المرئية والتى تحدث داخل المؤسسات والشركات المختلفة ، فإن العنصر الحاسم الرئيسى للنمو المستمر للإنسانية هو ذلك العنصر الذى يركز على حشد وتعبئة الفكر والروح لدى الإنسانية . ومن خلال استعادة عناصر الإنسانية والهوية الذاتية فقط يمكن أن تتنافس هذه الشركات والمؤسسات فى هذا القرن الرقمى ، والذى وصفه ليستر ثورو بأنه «عصر ساعات طاقة العقل البشرى» .

ورغم كل الآثار والنتائج المذهلة لتكنولوچيا المعلومات ، إلا أنه لا ينبغى أن ننسى أبداً أن الذكاء الصناعى لا يمكن أن يحل محل الفكر الإنسانى أبدا . وينبغى على الأشخاص ، ولاسيما مديرى الشركات ، قيادة الأنشطة التجارية والاجتماعية بروح من المسئولية الاجتماعية التى تظهر ، ليس فقط مجموعة متوازنة من القيم والمثل الأخلاقية ، بل تظهر أيضا روح التكامل بين الشركات . وفى القرن الرقمى ، الذى سوف يتقلص فيه كل شىء ليتحول إلى أجزاء وجزيئات ، سيكون المرء بحاجة إلى وجود شىء ما صلب وحقيقى يمكنه اللجوء إليه . وهكذا ، سوف تتوجه أنظارنا إلى قادة شركات من دولتينا لصياغة ووضع فلسفة للمعرفة تتوائم وتتوافق مع نسيج قيمنا ومثلنا الآسيوية .

ويجب أن تتعاون اليابان وماليزيا لإيجاد المجتمعات الإليكترونية التى سوف تنتج بنشاط المحتوى الأصلى الملائم لاحتياجاتنا . وفى هذا الشأن ، سوف يوفر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة أفضل الفرص لتحقيق ذلك . ومرة أخرى ، ندعو ونرحب برجال الأعمال اليابانيين ، ونرحب أيضا بخبراء تكنولوچيا المعلومات فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا لكى يشاركوننا مهاراتهم ومعارفهم ، ولكن نطور معًا العناصر المحلية لتطبيقات الوسائط المتعددة والتى ستكون وفقا لأعلى المقاييس العالمية .

وفى مواجهة الهجوم الشرس لعصر المعلومات ، يتعين علينا أن نتبنى أسلوب معالجة فعال ونشط من أجل التصدى للهيمنة الغربية على مجالات الإنترنت وثورة المعلومات . نحن لا نقول إن التأثير الغربى ضار كله . ولكن ما نؤكده هنا هو أنه من خلال مواكبة القرن الرقمى والثورة الرقمية ، ومن خلال تبنى تكنولوچيا المعلومات والتقدم التكنولوچى فإن ذلك لا يعنى انفصالنا عن قيمنا ومثلنا الآسيوية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن هذه القيم والمثل ستكون حتى أكثر ارتباطا والتصاقا برجالنا ونسائنا فى سعيهم لتأكيد هوياتهم فى ظل عالم بلا حدود .

هذه الروح الجديدة تعبر عن نفسها فى كافة الأنشطة الإنسانية ، ولكنها تعبر عن ذاتها

بطريقة أفضل وأعمق تأثيراً فى قوة الدفع الجديدة وفى أهمية الفنون . ذلك أن المذهب العقلى العلمى الذى كان سائداً فى العصر الصناعى قد قلل من شأن هذه الفنون حتى صارت ضربا من الرفاهية ، أو شيئا يمكنك الانغماس فيه حين لا يكون لديك ما هو أهم من ذلك لتقوم به . ومن ثم ، فإنه يجب أن تتبنى ثقافة الشركات معنى يتجاوز حدود الحياة الحقيقية داخل الشركة . ويتعين أن يعمد قادة الشركات إلى ربط أنفسهم وربط شركاتهم بالإبداع والابتكار فى الألفية الجديدة . وهذا لا يعنى ببساطة اقتناء تحف فنية باهظة الثمن أو رعاية حدث موسيقى موسمى أو حيازة قطع تاريخية نادرة فى المتاحف . وسوف يتعين على قادة الشركات مواجهة تحديات الفكر المستقل ، وأن تكون لديهم قوة البصيرة التى تمكنهم من التمييز بين الجودة الفائقة والأصالة الزائفة . ومن ثم ، فإنهم سيلجأون إلى الفنون لاكتشاف المصدر الحقيقى للروح الإنسانية .

وبحلول القرن الـ ٢١ ، ستكون الحياة والمواقف والاتجاهات قد شهدت تغيرات متسارعة . وتحتاج بلادنا إلى المزيد من الرجال والنساء الذين لديهم القدرة على المنافسة فى مجالات الصناعات وتكنولوچيا المعلومات حتى يمكننا البقاء فى الصدارة فى الألفية الرقمية ، كما سنحتاج إلى القدرة على الابتكار والإبداع الخلاق وإلى الروح الحرة ، التى تعبر عنها الفنون والعلوم الإبداعية بصدق . وسيكون ذلك ممكنا فقط إذا ما استطاع قادة الشركات مواصلة خلق السبل الكفيلة بحشد الطاقة ، والروح والقوة الداخلية الكامنة فى القوى العاملة .

وغنى عن القول إن ماليزيا يمكن أن تتعلم الشىء الكثير من اليابان . وفى الحقيقة ، فإننا قد تبنينا سياسة النظر شرقا لما يقرب من ١٥ عاما ، وهى الفترة التى تطلعنا خلالها إلى اليابان كنموذج لتطورنا . ولدينا حماس خاص لتعلم قيم وأخلاقيات العمل وممارساتكم الصناعية والتكنولوچيا الحديثة لديكم . ولذا فقد دأبنا على إرسال طلابنا إلى اليابان لكى يتعلموا المزيد من اليابان وشعبها . ولهذا ، فإن علاقتنا الثنائية قد ازدادت قوة .

وفى هذا السياق ، يمكن أن تشكل الشركات اليابانية تحالفات استراتيجية مع شركات ماليزية من أجل التعاون التجارى فى دول العالم الثالث . وسوف تعود مثل هذه الشراكات الذكية بالمنفعة على الشركات الثلاث . والأكثر من هذا أن مثل هذه العلاقات الثلاثية يمكن أن تكون ذات مغزى ونحن نقبل على القرن الرقمى .

ويمكن لماليزيا واليابان أن تتحركا معا صوب دول فى الجنوب ، كما يمكننا توحيد مواردنا وطاقاتنا معا وأن نتجه إلى دول القارة الأفريقية ، وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية . ويمكن أن يكون للموقع المحورى لماليزيا بين دول مجموعة الـ١٥ والبلدان الإسلامية ذات مزايا استراتيجية لليابان . إذ يمكننا معا أن نحدد وأن نتعرف على الفرص المتاحة فى هذه الدول ، وأن نقدم إليها التكنولوجيات التى تحتاجها لمساعدتها فى التقدم نحو القرن الرقمى .

لقد رحبنا دائما بالمستثمرين اليابانيين فى ماليزيا ، وتعتبر اليابان حاليا أكبر مستثمر أجنبى فى ماليزيا . وزادت الاستثمارات من اليابان بنسبة ٢ , ٩١٪ من ٣ , ٢ بليون رينجت ماليزى فى عام ١٩٩٥ إلى ٤ , ٤ بليون فى ١٩٩٦ . واحتلت اليابان المركز الأول بالنسبة لعدد الطلبات والاستثمارات المالية المقترحة والتى تركز معظمها فى صناعة الأجهزة الكهربائية والمنتجات الإليكترونية . وقد أدى التوقيع على اتفاقية پلازا بين البلدين إلى توافد أعداد ضخمة من المستثمرين اليابانيين على جنوب شرق آسيا فى منتصف الثمانينيات ، وهو ما ساعد اليابان على التغلب على المشكلات التى أثارتها إنداكا .

وبينما نوشك على الدخول إلى القرن الرقمى ، فإنه يتعين علينا النظر إلى هيكل وزخم الاستثمارات اليابانية فى ماليزيا على الأخص ، وفى دول جنوب شرق آسيا بشكل عام . نحن نحتاج فى ماليزيا إلى المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات فى مجال التكنولوچيا الفائقة ، واليابان فى وضع يسمح لها بتلبية هذا المطلب ، ولا سيما فى عصر المعلومات ، حيث تحظى الخبرة اليابانية بسمعة عالية .

١٤- جسر عالمى إلى عصر المعلومات .(*)

لقد جئت إلى عاصمة الترفيه فى العالم هنا لمشاركتكم رؤية بناء جسر بين الشعوب والأماكن لربط إبداعكم وقدرتكم على تنظيم الأعمال ، ببيئة خاصة جدا نقوم بصنعها فى ماليزيا . وبإنجازنا هذا العمل ، يمكننا أن نحصد معا فوائد يعجز أى منا عن تحقيقها وحده .

ولا شك أن نجاح أى دولة يعتمد على قدرتها على تبنى القوى العالمية والتكيف معها وليس الاقتصار على الميزات المقارنة مثل الموارد الطبيعية أو السكان أو تكاليف العمالة . وتستطيع الدول التى لديها رؤية خاصة اختيار خلق قيمة ، بدلاً من السعى فقط للإفادة من الظروف القائمة . ومثلما لا تستطيع الشركات النجاح عندما تحاول القيام بكل شىء بنفسها ، فإن الشىء ذاته صحيح بالنسبة للدول ولاسيما الدول النامية . ماليزيا لا تحاول أن تكون نسخة من وادى السيليكون أو هوليوود ، وسوف نخدع أنفسنا إذا تصورنا أن المشاهد الرئيسية للفيلم لن تكون فى هوليوود أو أن عمليات البحث والتطوير R&D فى مجال المكونات ذات القيمة الأعلى المضافة لن تتم فى وادى السيليكون .

ونحن ندرك أنكم أكثر تقدما وأن هنالك الكثير الذى يمكن أن نتعلمه منكم ، ولكن لأنكم متطورون للغاية ، فإن هناك أشياء مهمة جداً نستطيع القيام بها ولا تستطيعون أنتم القيام بها ، إذ توفر ماليزيا بيئة خاصة من الحقول الخضراء التى تهدف إلى تمكين الشركات من التعاون بطرق جديدة حتى تجنى منافع عصر المعلومات . لا يوجد لدينا إرث من القيود الصناعية التى تخلقها أو ترسخها المصالح الراسخة ، ونحن نقدم مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هدية للعالم . فهو جسر عالمى لعصر المعلومات وسيحقق إثراء متبادلاً

(*) كلمة فى مؤتمر المستثمرين فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة- جامعة كاليفورنيا- لوس أنجلس- ١٥ يناير ١٩٩٧م .

فعليا لشركائنا الذين يؤمنون برؤية المشاركة .

ومشروع MSC يعد حقا أول مشروع من نوعه فى العالم . وهو عبارة عن خلق متأن لمنطقة ذات بنية تحتية وقوانين وسياسات وممارسات تمكن الشركات من استكشاف عصر المعلومات دون القيود المعتادة التى تسبب لها الإحباط . والحقيقة أن مشروع MSC يغطى مساحة طولها ٥٠ كيلو مترا وعرضها ١٥ كيلومترا ، وهو يبدأ من أطول المبانى فى العالم فى كوالالمبور سيتى سنتر ويمتد إلى ما سيكون أكبر مطار فى المنطقة عندما يفتتح فى عام ١٩٩٨م .

لقد أمضينا أكثر من عامين من الدراسة المتأنية لتطوير مجموعة من الأفكار ذات أربعة عناصر رئيسية والتى ستجعل البيئة داخل مشروع MSC خاصة جداً .

أولاً ، سوف يتمتع مشروع MSC ، بأفضل بنية تحتية طبيعية يمكن أن نجدها فى العالم . وهذا يشمل كوالالمبور سيتى سنتر ، والمطار الجديد ، وقطار سريع مرتبط بكوالالمبور ، وطريق سريع خاص ، ومدينتين جديدتين من الحدائق الذكية . ويعتبر كوالالمبور سيتى سنتر البوابة الشمالية لمشروع MSC ، وسيحتوى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذى سيفتتح فى عام ١٩٩٨م ، سيحتوى فى البداية على ٨٠بوابة ومدرجين متوازيين . كما سيصبح المطار محوراً لوچيستيًا مجمعًا يتمتع بأحدث ما تم التوصل إليه من تكنولوچيا المعلومات لتسهيل انتقال الأفراد والبضائع .

وستكون أول مدينة ذكية هى مدينة پوتراچايا ، عاصمتنا الإدارية الجديدة حيث سيتم إعادة نقل مكاتب معظم الوزراء ابتداء من مكتب رئيس الحكومة فى عام ١٩٩٨م . وستصبح پوتراچايا مركزا إداريا حكوميا إليكترونيا جديدا فى ماليزيا مزوداً بنظم اتصالات ونقل حديثه . أما مدينة سايبرچايا المجاورة ، فهى مدينة مخصصة لتوفير المساحات الطبيعية والسيكولوچية اللازمة للابتكار والإبداع ، ومتابعة تكنولوچيات وأعمال عصر المعلومات . وسيتم بناء هذه المدينة حول جامعة الوسائط المتعددة الجديدة . وستوفر سايبرچايا مبان ذكية

فائقة الجودة ، وعقارات لشركات الوسائط المتعددة ، ومساكن للإقامة ، ومرافق للترفيه والتسلية والاستجمام وبنية تحتية حديثة . وهذه المدينة ستأوى عددًا من العاملين يصل إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف شخص بالإضافة إلى أكثر من مائة ألف من السكان المقيمين بها .

ثانيًا ، سوف يتمتع مشروع MSC بأفضل بنية تحتية لينة فى العالم مكونة من القوانين والسياسات والممارسات الداعمة . ويشمل هذا إطارًا واسعًا من القوانين الخاصة بالتكنولوچيا الاجتماعية الحديثة والمتعلقة بالتجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتوقيع الرقمى ، وجرائم الكمپيوتر ، والتعلم عن بعد ، والعلاج عبر الاتصال التليفزيونى ، والحكومة الاليكترونية . فنجد ، مثلاً ، أن قانون التوقيع الرقمى يخلق إطارًا منظمًا للسلطات التى تشهد على صحة التوقيع وتفرض عقوبات على الغش الإلكيترونى . وبالإضافة إلى ذلك ، نعكف على إعداد قانون للتقارب فى الوسائط المتعددة والذى سيؤدى إلى دمج وتحديث قوانين الاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى للمعلومات ، ليعكس بذلك التقارب التكنولوچى السريع فى عالمنا اليوم . وفى النهاية ، فإننا نعرف كيف يكون العمال المهرة ، ولدينا سلسلة من المبادرات التعليمية والتدريبية فى جميع أنحاء العالم . وسيتم ربط جميع المدارس بالإنترنت بحلول نهاية عام ألفين ، وستقدم إحدى جامعات الوسائط المتعددة خريجين يفون بمتطلبات المهارات التى تحتاجها شركات مشروع MSC .

ثالثًا ، سيوفر مشروع MSC بنية تحتية متاحة للمعلومات ، ذات شبكة مفتوحة للوسائط المتعددة تتراوح قدرتها بين ٢,٥ : ١٠ جيجابيت والتى سوف تستخدم أحدث تحويلات ATM لتوفير الألياف للمبانى . وسيكون لهذه الشبكة بوابة دولية سعتها ٥٠ جيجابيت ترتبط مباشرة بالولايات المتحدة واليابان وأوروبا وغيرها من دول مجموعة الآسيان ، وسوف يبدأ تشغيلها فى عام ١٩٩٨ . وستتمكن شركات خدمات القيمة المضافة من التنافس بحرية من خلال هذه الشبكة دون أية قيود على الملكية الأجنبية ورسوم التوصيلات القائمة على التكلفة . وتتعهد شركة ماليزيا للاتصالات بتقديم رسوم تنافسية

يمكن مقارنتها برسوم الشركات العالمية الأخرى أو ربما تكون أفضل منها ، وستقدم معايير عالمية لأداء الشبكات .

رابعًا ، تم تشكيل مؤسسة ذات صلاحيات كاملة يطلق عليها مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة MDC لإدارة مشروع MSC وتسويقه . وسوف تفتح مؤسسة MDC عشرة مكاتب فى جميع أنحاء العالم خلال العامين القادمين حتى تكون قريبة من الشركات التى ستعمل معها . وعلاوة على ذلك ، فقد تم إدراج مؤسسة MDC ضمن قانون الشركات لعام ١٩٦٥م حتى يمكن أن تعمل بمنأى عن لوائح وقواعد العمل الحكومى . وتتمتع مؤسسة MDC بحرية توظيف أفضل الناس فى العالم ، ووضع خطة أعمال للوفاء باحتياجات الشركات التى ستنتقل إلى مشروع MSC ، وذلك قبل وبعد أن تقرر إقامة عملياتها فى ماليزيا . وسوف أراقب بنفسى ومعى نائب رئيس الوزراء أنشطة مؤسسة MDC وسنعمل على حل المشكلات التى تلفت انتباهنا .

وسوف تعمل ماليزيا على تغيير الطريقة التى يعيش ويعمل بها شعبها ، ولا سيما داخل مشروع MSC ، إذ ستكون هذه المنطقة الخاصة بمثابة «حقل اختبار» عالمى للأدوار الحكومية الجديدة ، والقوانين الإليكترونية الجديدة والضمانات ، والتعاون بين الحكومة والشركات ، والشركات والشركات ، والتعليم ، وتوفير الرقابة الصحية ، وتطبيقات التكنولوچيا الجديدة . ونحن نتطلع إلى «شراكات ذكية» وعلاقات متكافئة بين الشركات والحكومة . فعلى سبيل المثال ، لن يطلب بعد الآن من شركات الوسائط المتعددة أن تجتاز عملية تقديم طلب بالمقترحات التى تطلب منا أن يكون لدينا فهم شديد الوضوح لما يتعين أن تقدمه الشركة بالضبط . فقد قالت لنا الشركات الكبرى إنه أمر غير ملائم للمجالات الجديدة للوسائط المتعددة حيث تتطور الحلول بدلاً من أن تتجمع من المعرفة القائمة . وبدلاً من المناقصات التقليدية وعمليات تقديم طلب بالمقترحات (REP) ، سنطلب من الشركات «مقترحات المفهوم» والتى ستصف النهج الذى ستشكله لتطوير أو تحقيق المنافع التى

ننشدها . وهذا يسمح لنا باختيار اتحاد من شركات كشريك ذكى لابتكار منتجات وخدمات جديدة فى مشروع MSC . وسوف نقوم بعمل هذا كله فى مجالات تطبيق متعددة سوف أشرحها بإيجاز .

وباختصار ، تتبع ماليزيا أسلوبا فريدًا لتطوير البلاد باستخدام أدوات جديدة أتاحها عصر المعلومات . وسيكون مشروع MSC بمثابة مركز البحث والتطوير R&D للصناعات القائمة على المعلومات لتطوير مجموعة جديدة من الأخلاقيات فى عالم آخذ فى التقلص والانكماش فى حجمه ويعتبر كل فرد فيه جاراً للجميع ، حيث يتعين علينا العيش مع بعضنا البعض دون توتر أو صراعات غير ضرورية . ويعتبر مشروع MSC حقا مشروعا نموذجيا للعمل على انسجام بلادنا كلها مع القوى العالمية ، التى تشكل عصر المعلومات . وتشمل المرحلة الأولى العمل على إنجاح مشروع MSC ، وذلك بالتعلم من شركائنا والاستفادة من الخبرة التى حصلنا عليها ، وسترتبط المرحلة الثانية بالجزر الأخرى ذات الامتيازات داخل ماليزيا . وتتضمن المرحلة الثالثة جعل ماليزيا كلها ممراً سريعًا للوسائط المتعددة يرتبط بالمناطق الذكية الأخرى فى العالم . ومن ثم ، أتوقع أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة ، وذلك فى المرحلة النهائية بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبقدر علمنا ، فإنه لا توجد دولة تفكر فى أى شىء مماثل لما تفكر فيه ماليزيا . فقد تبدو الخطط الأخرى متشابهة لأنها تستخدم جميعا «تكنولوجيا المعلومات» أو «الكمبيوتر» أو «الوسائط المتعددة» لتسويق إنجاز أو آخر . بيد أننا لا نضيف مرافق جديدة إلى المرافق القائمة أو نتبنى مفهوم منطقة قائمة ، بل إننا نبنى ونشيد أحدث تكنولوجيا فى موقع ضخم من الحقول الخضراء يصل طوله إلى ٥١ كيلومترا وعرضه ١٥ كيلومترا ، وهو مخصص لتحقيق الإمكانات الكلية للوسائط المتعددة . ويحدونى كل الأمل فى أن يرتبط الآخرون بمشروع MSC ويصبحون إحدى الدعامات الرئيسية فى جسرنا العالمى الذى يربط المدن الذكية فى العالم . ومن صميم المصلحة المتبادلة أن نتعاون معا بدلاً من تقويض بعضنا

البعض ، لأننا جميعا سوف نستفيد من هذا المشروع .

وبينما نقترب من القرن الحادى والعشرين ، تحدث تغييرات مذهلة تجعل ما كان مستحيلاً فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى ممكنًا فجأة فى عصر المعلومات . ولأغراض عملية ، بدأت الحدود تتلاشى وتختفى بالفعل بسبب المعرفة ورأس المال ، وأنشطة الشركات وتفضيل المستهلكين تجاهل الخطوط على الخريطة . وبينما كانت الدول تتنافس يوما ما بسبب الفائض التجارى ، مما يسبب عجزًا تجاريا لدولة أخرى ، ونجد أن الشركات فى هذه الدول يمكن أن تستفيد فى المستقبل ، لأن شبكات الشركات تتعاون عبر الحدود لتقديم قيمة للمستهلكين بأفضل الأساليب الاقتصادية . وبالرغم من أن الاحصاءات الاقتصادية التى تطورت فى العصر الصناعى لم تسجل أيًا من هذا النشاط ، إلا أن تأثيره واضح ويتطلب أشكالا جديدة من المؤسسات الصناعية . وباختصار ، فإن عصر المعلومات قد هيأ ظروفا للمرة الأولى فى التاريخ ، ستمكن الدول والشركات من إثراء بعضها البعض بشكل متبادل . فلم يعد الأمر لعبة للرابحين أو الخاسرين . بل إنها فرصة هائلة لهذه الشركات والدول التى لديها الشجاعة فى احتضان هذه المتغيرات . ولفترة محدودة ، سيظل المجال ممهد نسبيًا حيث تستطيع الدول المتقدمة والنامية التعاون من خلال طرق ووسائل تحقق النفع لكل منها ، ويرجع ذلك إلى أن الكثير من الدول المتقدمة والأكثر صحة قد باتت حبيسة للهياكل الصناعية والأطر التشريعية البالية . ولحسن الحظ ، فإن مصالح الشركات هذه لم يكن لديها الوقت للتطور ولتصبح قوية فى دول نامية مثل ماليزيا .

إن مشروع MSC هو أول مكان فى العالم يجمع كافة العناصر اللازمة لخلق نوع من البيئة لتوليد هذا الإثراء المتبادل . وأرى أن مشروع MSC «شبكة» متعددة الثقافات للشركات الدولية والماليزية التى تعتمد على بعضها البعض وتتعاون فيما بينها لتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى ما وراء حدود ماليزيا وعبر الروابط الثقافية المتعددة فى ماليزيا ، إلى جيراننا . يمكن القيام بتصنيع المكونات فى الصين ، واستخدام آلات البرمجة

من اليابان ، وبرامج الكمبيوتر المكتوبة فى الهند ، والحصول على التمويل من مركز لابوان المالى الدولى للأوفشور . ويمكن تجميع هذا المنتج فى بينانج وشحنه إلى المستهلكين العالميين مباشرة عن طريق مطارنا الجديد .

وتعمل الشركات الماليزية بالفعل مع شركات عالمية متعددة الجنسيات وتجرى عملية نقل للتكنولوچيا . وعلاوة على هذا ، تستفيد الشركات والدول المجاورة أيضا لأن هناك أجزاء معينة من هذه المنتجات يتم تصنيعها فى مواقع أخرى . ويصبح المستهلك أكثر المستفيدين لأنه يحصل على منتجات عالية الجودة بأفضل سعر ممكن . وباختصار ، فإن كافة الأطراف المرتبطة بهذه «الشبكة» سوف تستفيد ويتم إثراؤها .

سوف تنتهى المرحلة الأولى عندما يضم المشروع مئات الشركات الكبيرة والصغيرة التى تعمل بشكل تعاونى مع بعضها البعض ، ومع الشركاء فى جميع منطقة آسيا- الپاسيفيك والعالم . وستصبح بعض هذه الشركات بالتأكيد زعماء اليوم ، كما ستصبح شركات أخرى هى الأصغر بين أعضاء هذه الشبكة . ومن المأمول أن يأتى عدد قليل من زعماء الغد من ماليزيا مع استخدام منتجات وخدمات جديدة فى مشروع MSC .

إننى أحب الوسائط المتعددة لأن مظعم الشركات الناجحة هى تلك التى تتعاون مع شركاء كثيرين وتنقل التكنولوچيا بصورة سليمة إليها ، ليس بدافع الإحسان ولكن بدافع المصلحة الشخصية الجماعية . وتعرف هذه الشركات أنها لا تستطيع البقاء فى الصدارة إذا ما حاولت أن تفعل كل شىء بنفسها . فهى تدرك أن وجود شبكة من الشركات الأصغر التى تعمل وفقا للمعايير المشتركة يمكن أن يقدم المزيد من المنافع للمستهلك . وأعرب هنا عن أملى فى رؤية بعض الشركات الماليزية متعددة الثقافات إلى جانب الشركات الدولية ، وهذا يدعم بشكل متبادل قدرات كل منها .

وسوف تكتمل المرحلة الثانية لربط مشروع MSC بالجزر الأخرى ذات الامتياز عندما يصبح المشروع أكثر من مجرد تنمية للأعمال التجارية . عندئذ ، سيصبح مشروع MSC

مجتمعا عالميا يعيش فى صدارة مجتمع المعلومات . وسيتم ربط المنازل الذكية للمواطنين بشبكة يمكنهم من خلالها التسوق ، وتلقى المعلومات ، والتسلية والترفيه ، والتفاعل مع الآخرين ، وتعليم أنفسهم .

وستكتمل المرحلة الثالثة الخاصة بوضع ماليزيا كلها فى قلب عصر المعلومات ، عندما تعيش البلاد بأسرها وتعمل بهذه الطرق الجديدة . وعندما يشعر الماليزيون بالملل من كل هذه التطورات الجديدة ، فسوف يستطيعون بالتأكيد التمتع ببيئة أصلية وبدائية حافظنا عليها فى ماليزيا .

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية ، أعتقد أنه من الأهمية بمكان تحديد طريق يقود إليها . وبحلول عام ألفين ، أتوقع رؤية تطوير سبعة تطبيقات رائدة فى مشروع MSC من خلال «شبكات» للشركات الدولية والماليزية ، وذلك على النحو التالى :

أولاً ، ستكون ماليزيا رائدة فى تكوين حكومة إليكترونية . وستكون إدارة لا تعمل باستخدام الأوراق ، وإنما تعمل من خلال شبكات الوسائط المتعددة التى تربط پوتراچايا بالمراكز الحكومية فى جميع أنحاد البلاد لتسهيل التعاون الحكومى وتمتع المواطنين بالخدمات الحكومية . وستبدأ هذه العملية بمكتب رئيس الوزراء عندما ينتقل إلى پوتراچايا فى عام ١٩٩٨م على أن يعقب ذلك انتقال الوزارات الأخرى إلى هناك .

ثانيًا ، ستصدر ماليزيا أول بطاقة ذكية قومية متعددة الأغراض . وسوف تشتمل هذه البطاقة الموحدة على بطاقة الهوية ، والتوقيع الإليكترونى للأفراد ، والتمتع بالخدمات الحكومية والمصرفية والائتمانية ، والخدمات الهاتفية ، وخدمات النقل والنادى . ومن المؤكد أن الأمن أمر حاسم ، بيد أننى أعتقد أن التكنولوچيا متاحة بالفعل هنا لتجعل كل هذه الشركات فى برنامج واحد آمن . وللمرء أن يتخيل مدى الراحة التى ستتوفر له عندما يتخلص من حمل مجموعة ضخمة من البطاقات البلاستيكية واختيار إحداها فى كل مرة يحتاج فيها لاستخدام بطاقة ما . ولنتصور فرصة ألا يكون لدى الشركات أدنى شك فى

حيازة كل ماليزى لهذه البطاقة .

ثالثًا ، سيكون لدى ماليزيا برنامج شامل للمدارس الذكية . إذ سيتم ربط كافة المدارس داخل مشروع MSC بشبكة الإنترنت بحلول عام ١٩٩٨م ، على أن يعقبها بعد ذلك سائر أنحاء البلاد ، ويجرى حاليا وضع منهج دراسى جديد ، وسيتم تدريب مدرسينا حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوچيا للقيام بما هو أكثر من عملية نقل للمعرفة بالطريقة التقليدية . وسيتم بناء منشآت للتعلم عن بعد على المستوى العالمى فى جامعة الوسائط المتعددة ، ونأمل فى إقامة فصول فعلية مع مدرسين وطلبة فى جامعات أخرى فى جميع أنحاد العالم . وسيتم تزويد الطلبة بالمهارة والقدرة على إصدار أحكام سليمة ، اعتماداً على الكم الهائل من المعلومات ، وسوف نستخدم مدارسنا لمساعدة الطلبة على تعلم كيفية إصدار الأحكام السليمة واكتساب المهارات اللازمة للاختيار بين الكم الهائل من المعلومات التى ستتاح لهم .

رابعًا ، سيصبح مشروع MSC مجموعة تعاونية من مراكز البحث والتطوير R&D فى الأكاديميات والشركات باستخدام التعلم عن بعد ، لتوفير خريجين بالمستوى العالمى وابتكارات جديدة للأجيال القادمة . وستكون جامعة الوسائط المتعددة مركزاً لهذا ، وأود دعوة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جامعة كاليفورنيا فى لوس أنچلس للمساعدة فى تطوير مؤسساتنا الجديدة فى ماليزيا ، من خلال تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس . كما أوجه الدعوة إلى الشركات المهتمة بإقامة شراكة مع جامعة الوسائط المتعددة للاتصال بنا .

خامسًا ، ستصبح ماليزيا مركزاً إقليميًا للطب العلاجى عن بعد ، وذلك اعتماداً على ما تتمتع به من معرفة بالطب الصينى والهندوسى والماليزى والغربى وموارد وراثية حيوية هائلة ، مما يجعلنا محوراً طبيعيًا . ويمكن ربط المستشفيات الريفية بخبراء الطب من داخل البلاد وبالمستشفيات الكبرى فى أنحاء العالم باستخدام أدوات تليفزيونية للتشخيص أو العلاج أو حتى إجراء جراحة عن بعد . فلم تعد هنالك حاجة إلى وجود الطبيب فى نفس

الغرفة مع المريض . ومن الممكن تجميع المعلومات الرئيسية وتحويلها باستخدام أدوات جديدة مثل «سماعات الطبيب الإليكترونية» التى يمكن أن يستخدمها الممرضون والفنيون . ويستطيع أفضل الأطباء فى العالم عندئذ الاطلاع على المعلومات الرئيسية لمرضى آخرين ومقارنتها ، وبالتأكيد أيضا بيانات الملايين من المرضى الموجودة بالفعل فى أجهزة الكمبيوتر فى العالم .

سادسًا ،آمل أن يكون المشروع شبكة دعم عن بعد للتصنيع والهندسة والوصل الإلكترونى بين شركات التكنولوجيا الراقية والمصانع فى ماليزيا وآسيا كامتداد لعملياتها . وبالرغم من أننا متقدمون فى عمليات التصنيع ،إلا أننا ندرك حاجتنا لشركات تقوم بتشغيل شبكة من التسهيلات حول المنطقة .

سابعًا ، يتعين أن يصبح المشروع محوراً لخدمات التسويق والوسائط المتعددة بالنسبة للمستهلك ،برفع مستوى الروابط الثقافية المتعددة والفريدة فى ماليزيا لتوفير النشر الإليكترونى وتمركز المحتوى والتسويق التليفزيونى عن بعد ، ورعاية المستهلك عن بعد فى سوق قوامها ٢,٥ مليار نسمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ترجمة أى كتالوج لشركة يابانية إلى اللغة الصينية أو الماليزية أو الأندونيسية أو الهندية عن طريق شركة تتلقى الطلبات من خلال نظام يحدد تلقائيا الأحجام والعملات .

وبمرور الوقت ، سيفرز كل من هذه التطبيقات الرائدة شبكة من الشركات العالمية والماليزية التى تتعاون لتطوير المنتجات والخدمات الإبداعية وتوفيرها ، وسوف تتأصل وتنمو فى ظل وبيئة توفر أسلوب الحياة المطلوب والبنية التحتية والقوانين والسياسات اللازمة . وتأتى على نفس الأهمية تنمية الروابط التى ستصل كل من هذه الشبكات بشبكة أكبر للمشروع. فهذه الروابط هى التى سوف تسمح حقا للمشروع بالمحافظة على قدرته التنافسية بمرور الوقت .

إن ماليزيا دولة ذات رؤية واستراتيجية لتحقيق ما أطلقنا عليه رؤية عام ٢٠٢٠م والتى

نهـدف من ورائهـا إلى أن نصبح دولة مـتـقـدمـة بحلول عـام ٢٠٢٠م . ولا شك أن هذه الشبكات المرتبطة بعضـهـا بالأخرى سوف تسمح لنا بتحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٢٠ ، وذلك بتنمية قطاع خدمات قوى ، لإحداث توازن فى قطاع التصنيع القوى بالفعل لدينا ، وفى الوقت نفسه المساعدة على تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة فى بلادنا . وعلى نفس القدر من الأهمية ، سيقدم مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة برنامجا يربطنا ببعضنا البعض ويحتفل بثقافتنا بينما يساعد على تعليمنا بطرق جديدة .

فيما وراء حدود ماليزيا ، سيصبح المشروع جسراً عالميًا يتم ربط شبكته بشبكات المناطق الأخرى فى جميع أنحاء العالم . وآمل أن يرتبط الجسر بمجتمع الترفيه والتسلية الرقمية فى هوليوود والشركات ذات التكنولوچيا الفائقة فى وادى السيليكون . فعلى سبيل المثال ، يمكن عمل المشاهد الرئيسية للفيلم فى كاليفورنيا بينما يتم تنفيذ الرسوم المتحركة فى مشروع MSC لدينا ثم إعادتها إليكترونيا إلى لوس أنجلس من أجل التحرير ، وإعادتها إلى المشروع مرة أخرى لعمل التوافق اللونى ، ثم إعادتها إلى الاستوديو من أجل الحصول على الموافقة النهائية والتوزيع . دعونا نستكشف سبل الإثراء المتبادل بيننا من خلال مشروع MSC والذى يعتبر هدية ماليزيا للعالم .

وربما لم يتم القيام بما أحاول أن أصفه لكم الآن فى أى مكان آخر فى العالم . وقد تتساءلون «لماذا ماليزيا؟» . والحقيقة أن التفاؤل الذى يحيط بإمكانات المشروع قد تعزز بنجاح ماليزيا فى جذب الاستثمارات العالمية وتعزيز التجارة والصناعة الدوليين . إذ أن مميزات ماليزيا كمركز إقليمى للعمليات متعددة الجنسيات كثيرة . وتواصل البلاد استكشاف مميزاتها الطبيعية والتقليدية ، بينما تحسن بنيتها التحتية التكنولوچية والمادية واللينة لضمان استمرارها كمركز اختيار محقق للأرباح فى المنطقة . ذلك أن لدى ماليزيا ما لا يقل عن ثمانى مواطن قوى رئيسية :

أولاً ، الموقع الاستراتيچى لماليزيا فى قلب جنوب شرق آسيا . وهو أحد أسرع المناطق

النامية فى العالم ، حيث يمكنها من الوصول إلى الأسواق الآسيوية الثلاث : الهند والصين وأندونيسيا . وستظل ماليزيا ، التى تعتبر من الناحية التاريخية ميناء دخول مزدهر ، بمثابة نقطة وصل مهمة لآسيا جويا وبحريا . إذ أنه بيننا وبين العواصم الآسيوية الكبرى رحلة تستغرق ست ساعات فقط . وقد أصبحت ماليزيا ، التى تنعم بمناخ جيد وموارد استوائية غنية وسكان منحدرين من أقدم الحضارات فى آسيا ، أصبحت جذابة بشكل متزايد للتجارة والاستثمارات والسياحة .

ثانيًا ، النمو الاقتصادى المستقر . فخلال العقد الماضى . حققت ماليزيا نموا مرتفعًا بشكل مستمر يصل إلى ٨٪ فى إجمالى الناتج المحلى . إن الاقتصاد حسن الإدارة والمدعوم بسياسات التنمية الاستراتيجية ، يضمن الاستقرار على المدى الطويل . وقد تم تنفيذ سلسلة من خطط التنمية الخمسية فى ماليزيا فى ظل خطة صناعية رئيسية ورؤية عام ٢٠٢٠ . ومن شأن هذا أن يضمن وجود برنامج مستمر وأن يؤدى إلى تحول البلاد من دورها كمنتج ومصدر للسلع الأولية إلى إحدى الدول المصنعة والمصدرة للمنتجات الإليكترونية ، والسلع الاستهلاكية القائمة على الموارد . ذلك أن قوة الدفع الحالية لدى ماليزيا تتجه نحو صناعات التكنولوجيا الفائقة التى تعتمد على المعلومات .

ثالثًا ، الاستقرار السياسى : إذ أظهرت ماليزيا ، التى حصلت على استقلالها سلميا فى عام ١٩٥٧ فوائد الحكمة السياسية وسعت إلى إقامة علاقات حسن جوار طيبة فى إطار نظام الحكم والعلاقات الدولية . ويدير شئون البلاد ائتلاف من الأحزاب السياسية ، الأمر الذى يحدث انسجاما بين الاحتياجات السياسية للمجموعات العرقية المختلفة ، مما وفر الاستقرار السياسى تحت القيادة البراجماتية على مدى السنوات الأربعين الماضية . وستعمل الحكومة ، التى تتولى دور الوسيط لتسهيل الأمور للشركات الخاصة فى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة ، ستعمل بشكل جاد لوضع أساس قوى للنمو الصناعى .

رابعًا ، البيئة متعددة الثقافات ومتعددة اللغات والأعراق ، إذ يقدم السكان متعددو

الأعراق والأجناس فى ماليزيا ، والمنحدرون من الكثير من الحضارات الآسيوية ، تنوعًا فريدا فى الحياة الماليزية . فالماليزيون متعددو الثقافات من خلال التربية والسلوك ، وهم يشجعون على احترام الشعوب من المجتمعات الأخرى والثقافات الأخرى أيضا فى مناخ من التسامح . وهم يتحدثون لغات ولهجات مختلفة (بما فيها الإنجليزية والماليزية وغيرهما) ، وكذلك لهجات صينية وهندية مختلفة . ويتسم سكان ماليزيا ، الذين يتجاوز عددهم ٢٠ مليون نسمة بالشباب والحيوية نسبيا حيث أن ٤٧٪ منهم فى المجموعة العمرية بين ١٥ و٣٩ عامًا . كما أن علاقات ماليزيا متعددة الثقافات مع أكبر الأسواق الآسيوية علاقات فريدة . ويتكون الماليزيون من سكان من أصل ملايوى وإندونيسى وهندى وصينى . ونحن نتمتع بمهارات لغوية ومعرفة ثقافية يمكن أن تكون مفيدة جدا . ويتحدث معظم السكان الإنجليزية وكذا لغة أو أكثر مثل اللهجات الصينية أو الهندية أو الملايوية .

خامسًا ، سجل المسار التنموى . فماليزيا لا تقدم أية مبررات لقيامها بوضع مشروعاتها الخاصة بالبنية التحتية والبنية التحتية الفائقة الخاصة على الممر السريع . فقد سجل قطاع التشييد عامه الثامن من النمو الذى يزيد عن ٩٪ فى عام ١٩٩٦ مما يعكس التنفيذ الناجح لعدة مشروعات كبرى فى القطاعات السكنية والتجارية والصناعية . والطريق الرئيسى الجديد بين الشمال والجنوب ، ومطار كوالالمبور الدولى الجديد ، وبرج الاتصالات ، ونظام الإنترنت للسكة الحديد ، وقرية ألعاب الكومنولث ، والطريق الرئيسى بين الشرق والغرب ، كلها مجرد أمثلة قليلة على تطورات البنية التحتية التى اكتملت أو أوشكت على الاكتمال . وبإقامة هذه البنية التحتية الجديدة من الاتصالات ، ستصبح ماليزيا محوراً عالى الكفاءة والفاعلية فى المنطقة .

سادسًا ، ميزة التكلفة . ما زالت ماليزيا تتمتع بميزة التكلفة مقارنة «بالنمور» الأخرى فى المنطقة . والحقيقة أن دراسة أجراها مؤخراً مستشارون دوليون حول تكلفة القيام بالأعمال التجارية فى ماليزيا ، أشارت إلى أنها من بين الأكثر تنافسا فى المنطقة الآسيوية .

ومن أجل الحفاظ على ذلك ، ستواصل الحكومة تهيئة البيئة اللازمة . ويعد شعبنا من بين أكثر الشعوب إنتاجية فى آسيا .

سابعًا ، كون الوسائط المتعددة مجال جديد بالنسبة لماليزيا يعتبر ميزة هامة ، فليس لدينا نظم موروثة أو مصالح محضة نريد الدفاع عن مواقعها الحالية ، ونحن نتمتع بالإرادة السياسية والقوة لكى نغير بسرعة أية قوانين أو سياسات قائمة تعوق قدرة الشركات على الاستفادة من المنافع التى يوفرها عصر المعلومات . ولن يؤدى الانغماس فى السياسة بشكل مبالغ فيه فى بلادنا إلى تحويلنا عن المسار المحدد ، فالأشياء التى تقتضى الحاجة القيام بها سيتم إنجازها سريعا ولن يعوقها الفساد .

وفى النهاية فإننا نتعهد بتحقيق النجاح لمشروع MSC حيث لدينا سجل يثبت قدرتنا على تنفيذ التزاماتنا . فنحن حكومة براجماتية تثبت دوما أن منتقديها على خطأ ، حتى عندما نتبنى سياسات أو استراتيچيات غير تقليدية . فقد أظهر تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال تماسكًا وقدرة على التنبؤ والاستعداد للتوقعات حتى لا تتخوف الاستثمارات طويلة الأجل من حدوث تقلبات فى سياسات محلية غير مستقرة . وتعتبر الحكومة الماليزية الوسائط المتعددة بمثابة القطاع الاستراتيچى لتحقيق رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ ، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال النمو القائم على الإنتاجية ، بحيث يكون مشروع MSC فى صدارة هذا القطاع الرئيسى . ومن ثم ، فإننا لا نستطيع ولن نسمح للمشروع بالفشل .

لقد انهمكنا خلال العامين الماضيين مع شركات كبرى مثل شركة «نيبون» اليابانية للهاتف والبرق لفهم الاحتياجات المستقبلية للشركات ذات المستوى العالمى . وأجرت شركة مكنسى وشريكاتها مقابلات مع المئات من الشركات لفهم متطلباتها وهى تعمل معنا لتعلم دروس من تجارب الدول الأخرى . ومن أجل ضمان عدم إخفاق مشروع MSC ، تقدم ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر حيث تتعهد الحكومة بما يلى لكافة الشركات التى تحصل على وضع المشاركة فى مشروع MSC من مؤسسة تنمية

الوسائط المتعددة MDC :

● ستوفر ماليزيا بنية تحتية طبيعية وبنية تحتية لتكنولوچيا المعلومات على المستوى العالمى .

● سوف تسمح ماليزيا بالتوظيف ، وبلا قيود ، للعمال الأجانب فى مجال المعرفة .

● ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات الأجنبية .

● ستسمح ماليزيا بحرية الحصول على رأس المال من أى مصدر عالمى من أجل البنية التحتية لمشروع MSC وكذلك حق اقتراض الأموال عالميا .

● ستقدم ماليزيا حوافز تنافسية بما فى ذلك عدم فرض ضرائب على الدخل أو على الاستثمار لمدة عشر سنوات ، ولن تفرض رسوم على استيراد معدات الوسائط المتعددة .

● سيصبح مشروع MSC مشروعا رائدًا فى المنطقة فى مجال حماية الملكية الفكرية والقوانين والمتعلقة بالكمبيوتر .

● ستضمن ماليزيا عدم فرض رقابة على الإنترنت .

● سيقدم مشروع MSC تعرفة اتصالات تنافسية وضمانات للخدمات .

● ستطرح ماليزيا مناقصات لعقود البنية التحتية الرئيسية على الشركات الكبرى الراغبة فى استخدام مشروع MSC كمحور إقليمى لها .

● ستضمن ماليزيا أن تعمل مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة ، والتى تأسست حديثا ، «كجهة واحدة» وشاملة للوفاء باحتياجات الشركات .

ويجب أن تكون هذه الشركات منتجة أو مستخدمة للوسائط المتعددة أو منتجات وخدمات تكنولوچيا المعلومات وأن توظف عددًا كبيرًا من عمال المعرفة . وتقوم مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة بتسجيل الشركات المهتمة بالمشاركة فى المشروع ، وسوف تتلقى الطلبات الرسمية من الشركات التى ترغب فى الحصول على وضع المشاركة فى شهر

مارس . وعلاوة على سعيها لاستقدام الشركات العالمية ، تسعى المؤسسة أيضا إلى استقدام الموظفين العالميين لمساعدتها فى تنفيذ مشروع الممر السريع .

أما بالنسبة للطلبة ، فإننى أدعوكم إلى تقديم أوراقكم إلى مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة وملء طلب التوظيف على موقعها على الإنترنت . وهناك فرص فى مكاتبها العشرة فى كافة أنحاء العالم ومقرها الرئيسى فى ماليزيا . وبالنسبة للشركات ، أرحب بمشاركتكم ومدخلاتكم . فنحن بحاجة إلى رؤيتكم وإبداعكم ، وقدرتكم على تنظيم الأعمال ، وإلى مهاراتكم لبث الحياة فى المشروع . وبالنسبة إلى المجتمع الدولى ، فإننا نقدم لكم مناخا ممتازا لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات الصعبة التى يجب أن تعبر حلولها الحدود .

- كيف يمكن حساب الضرائب على القيمة التى تنتج بشكل جماعى فى عدة دول ولكنها تباع فى دول أخرى؟
- كيف يمكن تحديد حقوق الملكية الفكرية للمنتجات والخدمات التى تعتمد على المعرفة وحمايتها؟
- كيف يمكن ضمان المسئولية عن دقة المعلومات وسلامتها على الإنترنت؟
- كيف يمكن حماية المجتمع من الأساليب الجديدة للغش والتزوير والقرصنة والهجمات الفيروسية على النظم التى تدير الشركات أو حتى الدول .

إننا نبحث فى ماليزيا إمكانية إقامة محكمة عدل جديدة للجرائم المتعلقة بالكمبيوتر كمركز دولى لبحث هذه القضايا . قد نبدو طموحين جداً كدولة صغيرة ولكن أمريكا نفسها كانت دولة صغيرة فى القرن التاسع عشر . فى ذلك الوقت ، كانت إنجلترا قد بدأت الثورة الصناعية ، بيد أن أمريكا هى التى فازت بثمارها . لماذا؟ السبب ببساطة هو أن تكنولوچيا المعلومات يمكن أن تنتقل إلى بيئة أكثر خصوبة لتحقيق إمكاناتها الشاملة . وقد وصلت ماليزيا متأخرة إلى المحطة الصناعية ، وهذا يعطينا الرغبة والمهارة لإحداث تغييرات

كاسحة لا يستطيع الآخرون القيام بها .

ويوفر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة كافة المكونات الخاصة لخلق المناخ المثالى لتحقيق طموحات عصر المعلومات . واليوم ، أصبح نقل التكنولوجيا والمعرفة أسهل مما كان عليه قبل قرن . ولهذا السبب نؤمن بأننا نستطيع إقامة الجسر العالمى اللازم للتحرك فيما وراء حدود العصر الصناعى . وبينما أبدو متفائلاً ، فإننى أعتقد أنه سيتم اختيار هذا الطريق نحو الازدهار وكبديل للهيمنة والعلاقات الاقتصادية التى يكون فيها رابحون وخاسرون . إن القوى المتعولمة والمنسجمة لعصر المعلومات سوف تمنع حدوث صدام الحضارات أو تحقق القرن الآسيوى . بل ستخلق القرن العالمى ، وهو الكومنولث الصحيح للعالم .

ويحدونا الأمل فى أن تصبحوا شركاءً لنا فى هذا المسعى المثير لإقامة جسر للوفاء بآمال وطموحات عصر المعلومات . فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لا يمكن أن يحقق النجاح وحده ، ومن ثم سيكون لدينا جزيرة بدلاً من جسر للطموحات والقدرات والرؤى لكثير من الشركات العالمية الكبرى المستعدة للتعاون فى ظل مناخ جديد . ونأمل أن تنضموا إلينا فى بناء جسر متين وصلب يقودنا إلى عصر المعلومات والتى تحقق وعد القرن العالمى القادم .



١٥- التَّسْلِيَةُ الرَّقْمِيَّةُ فِي العَالَمِ المُتَرَابِطِ بِالشَّبَكَاتِ . (*)

أود فى البداية أن أتوجه بالشكر إلى كل من توم ليفين عمدة لوس أنجلس ، وغرفة التجارة فى بيفرلى هيلز ، والجمعية الآسيوية لتوجيه الدعوة إلىّ للتحدث إليكم عن التسلية الرقمية فى القرن الحادى والعشرين . وأشعر بالحرج والتردد فى الحديث عن هذا الموضوع فى مدينة أضحت عاصمة العالم فى مجال الترفيه والتسلية . ومع هذا ففى عالم بلا حدود وتحاصره العولمة من كل جانب حتى صار أشبه بالقرية المعولمة ، لا أملك سوى التفكير دائمًا فى هذا الموضوع والذى أود أن تشاركوننى تأملاتى وأفكارى بشأنه ، ثم أستمع وأتعلم بعد ذلك منكم عن نواحى الصواب أو الخطأ فيما قلته .

ورغم ذلك ، لست بحاجة إلى القول بأن العديد منكم يوفرون الطاقة التى تمد هوليوود بأسباب القوة وتتيح لها إمكانية العمل ، حتى أصبحت حقا مستودع الإبداع والابتكار فى العالم وبلا حدود . وبينما أعتقد أن العديد من الأنشطة المرتبطة بالتسلية والتى تضطلعون بها هنا سوف تتغير ، إلا أننى أرى أن هذه المدينة سوف تظل دائمًا «عاصمة الإبداع» فى عالم التسلية والترفيه ، وأعتقد أن أحد الأسرار وراء نجاحكم يكمن فى أنكم قد استطعتم تحقيق الترابط فى مدينتكم من خلال الشبكات حتى قبل أن تترابط بقية مدن العالم الأخرى وقبل أن تصبح كلمة الترابط عبر الشبكات أشبه بالألغاز . فقد مرت الآن عقود طويلة . منذ أن أصبح لدى استوديوهاتكم كل شىء : المؤلفون والكتاب ، والممثلون ، والأشخاص القائمون على المؤثرات الخاصة ، والمصممون ، وأطقم الأفلام السينمائية ، والمحررون ، والمنتجون والمخرجون . والآن يتم إنجاز معظم هذه الأنشطة من قبل أفراد

(*) كلمة فى حفل غذاء حضره كبار العاملين فى مجال التسليه والترفيه فى بيفرلى هيلز ، لوس أنجلس ، فى ١٤ يناير ١٩٩٧م .

مستقلين وشركات صغيرة متخصصة تتعاون فيما بينها لتنفيذ مشروع ما ، ثم تقوم كل واحدة منها بإنجاز ما عهد إليها بطريقتها الخاصة ، وتركز كل واحدة من هذه الشركات على أفضل ما يمكنها عمله ، وتستطيع كلها أن تنجز العمل بصورة جماعية وعلى نحو أفضل بكثير من العمل بشكل منفرد .

ويعد هذا عملاً رائدًا حقًا لأنكم أظهرتم للعالم كيف أنه ، فى عالم الإبداع والابتكار ، من الأفضل أن يكون لديكم شبكات من الأخصائيين الذين يتعاونون ويرتبطون بعضهم ببعض . وهذا النموذج من النشاط التجارى قد استخدمته فيما بعد شركات التكنولوچيا الفائقة مثل ميكروسوفت ، وإنتل ، ونتسكيب وصن ميكروسيستمز حتى يمكنها أن تتنافس بنجاح فى مواجهة قادة الصناعة القدامى الذين حاولوا أن يفعلوا كل شىء بأنفسهم وفقا لمعايير المالك أو صاحب رأس المال ، وذلك تمامًا مثل تلك الأيام الماضية التى شهدتها الاستوديوهات القديمة ، وقبل أن يطرأ أى تحسن على الممثلين والمنتجين والمخرجين وقبل أن يقوموا باستخدام وتوظيف وكلائهم .

ومع هذا ، نجد أن الأشياء تحركت بسرعة مؤخرًا وباتت الشبكة بحاجة إلى أن تصبح أكثر انتشارا . واليوم ، فإن عملية خلق المضمون برمتها أصبحت تتركز بكثافة داخل هذا المحيط الذى تبلغ مساحته ٣٠ ميلاً والواقع حول هذا الفندق . وهذا أمر ضرورى عندما تطلبت الشبكة علاقات طبيعية وأشخاص للعمل فيها . ومن ثم ، لم يعد الاتصال الطبيعى الآن أمرًا ضروريا . إذ أصبحنا نرى بالفعل أفلاما سينمائية ، وألعابا ، وفقرات وبرامج موسيقية تتولد من خلال الكمبيوتر إلى حد كبير . وباستطاعة أجهزة الكمبيوتر أن تتصل وترتبط ببعضها وأن تعمل معا دون الحاجة إلى أن تكون قريبة من بعضها . ومن خلال أجهزة الكمبيوتر ، قد يعود الميت للعمل والحياة مرة أخرى ، وهكذا نرى أداء تمثيليًا حقيقيًا من خلال ممثلين لا ضرورة لهم تماما . ومن الناحية الأخرى ، قد يكون لدى الممثلين القدامى الآن حقوق ملكية تتعلق بصورهم التى بوسعها أن تعمل الآن وتتكلم بصورة مستقلة . بيد

أن الإبداع لن يظل مجرد حاجة فحسب ، وإنما سيصبح حقا ، أكثر من مجرد كونه مصدر قوة له قيمته .

وليس ثمة شك فى أن قدرة الإبداع على صنع قصة وعرض شخصياتها بصورة حية على شاشات الكمبيوتر سوف تصبح أمرًا له قيمته الخاصة . وقد نرى على شاشات الكمبيوتر ثلاثة ألعاب لها أبعادها النسبية والتى ربما أعد برامجها مبرمجون مجهولون فى دول عديدة ولم يلتق أى منهم بالآخر أبدًا لأن تلك هى ببساطة الفكرة من وراء هذه الألعاب التى تفرز لنا قيمة حقيقية . ومن ثم فإن الفكرة ، أو بالأحرى القصة ، تعتبر بحق التفكير الإبداعى الذى نجده غزيرًا هنا . ولديكم الأفضلية فى هذا المجال ، وأعتقد أنكم ستواصلون لعب الدور الرئيسى فى عصر تكنولوچيا المعلومات ووسائل الترفيه والتسلية التى تولدها أجهزة الكمبيوتر ، والتى أفرزت لنا الآن مولودًا جديدًا يطلق عليه اسم (Edutainment) .

إن المحافظة على سيادتكم العالمية فى هذا المضمار قد تتطلب منكم تنويع بعض العناصر الأخرى لخلق المحتوى أو المضمون لمراكز ثقافية أخرى حول العالم . ذلك أن التسلية فى الوقت الحاضر ووسائلها المختلفة تعتبر أمريكية كلها تقريبا فى محتواها ومضمونها الثقافى . فالشخصيات أمريكية ، ومشكلاتها أمريكية ، وحوارها أمريكى . ومعظم بقية دول العالم تقدم هذه التسلية بمستوى سطحى نسبيًا . فهذه الدول لا تفهم فى الحقيقة الكثير من الأمور الدقيقة فى القصص الأفضل . واليوم ، ربما يكون ذلك كافيًا بسبب وجود المؤثرات الخاصة والقيم الإنتاجية العالية . وأعتقد أن هذا هو السبب الذى يجعل أفلام الحركة والإثارة هى الأكثر شعبية خارج أمريكا . بيد أن التكنولوچيا ستؤدى إلى اختفاء هذه المزايا قريبا نظرًا لأن التسلية الرقمية التى تعتمد على الحركة والإثارة على طريقة بروس لى أو هاريسون فورد ، وعلى المؤثرات الخاصة وغير ذلك يمكن تطويرها فى أى مكان ، وسوف يصبح أبطال التمثيل الرقمى أكثر واقعية .

وبينما تصبح الدول النامية أكثر ثراءً ، فإنها ستحتاج إلى المزيد من المضمون المحلى

لوسائل التسلية لديها . وقد تكون الموضوعات البارعة والمطورة عالمية الطابع ؛ غير أن الآسيويين سوف يفضلون ، وبصورة متزايدة ، موضوعات للتسلية تتسم بأنها محلية فى لغاتها ولهجاتها وأساطيرها وشخصياتها وموسيقاها وأماكنها . ونحن نرى هذا بالفعل فى إطار الموسيقى والتليفزيون فى آسيا ، وعاجلاً أم آجلاً سنرى نفس الاتجاه سائداً فى الأفلام السينمائية وألعاب الكمبيوتر . فلماذا حدث هذا؟ الجواب ببساطة هو أن الناس فى أى مكان تريد أن تتوافق مع ما اعتادت عليه من موضوعات للتسلية وأن ترتبط بها لاسيما إذا كانت تعكس آمالهم وتصور تطلعاتهم . وفيما بعد ، وبينما يصبح هؤلاء أكثر أمانا من خلال نجاحهم ، سوف يبحثون عن تحقيق إنجاز أعمق . وهم يعرفون من هم ويريدون تحسين أنفسهم بأن يلمسوا شيئًا ما أعمق من أن تصل إليه النزعة المادية أو الهروب من الواقع . وهذا فى الحقيقة مجال الدين ، والثقافة ، والقيم الأخلاقية . فهى تبحث عن معنى ، وهذا يتطلب سياقا ثقافيا يتجاوز حدود ثقافة موسيقى الپوپ الأمريكية .

وحتى يمكنهم المحافظة على هيمنتهم العالمية فى القرن الحادى والعشرين ، فإنه يتعين على قادة وزعماء التسلية الرقمية أن يرتبطوا بعضهم ببعض ، من خلال مراكز المضمون متعددة الثقافات . وسوف تأتى أفضل النتائج من ربط الأنواع الفريدة للابتكار والإبداع والموجودة بوفرة وغزارة فى هوليود وبيفرلى هيلز حيث القصص والرموز والحكايات الخرافية والشخصيات الخاصة بكل من الثقافات الرئيسية فى العالم . ففى آسيا ، نجد أن الثقافات الرئيسية هى الكونفوشية ، والإسلام ، والهندوسية . وكل من هذه الثقافات الثلاث لديها تاريخها الثرى الذى يمكن أن يكون مصدرا عميقا لأفكار جديدة بالنسبة للمضمون والمحتوى . وبوسع التكنولوچيا السماح بخلق شخصيات جديدة عبر الوسائل الإليكترونية وعلى النحو الذى يمكن أن يجسد هذه الأفكار وأن يؤثر على الناس بشدة . وهكذا نجد أنه فى مجال التسلية الرقمية ، هناك العديد من الطرق التى تمنح الحياة للأشياء وبصورة تبدو أفضل من مجرد ترديد الممثلين لكلمات جامدة أو استخدام مؤثرات خاصة مذهلة ورائعة .

والشيء الوحيد الذى لم يتغير هو قيمة الابتكار الخام ، إذ أنه سيصبح ، فى الحقيقة ، أكثر قيمة بينما تعمل التكنولوچيا على خلق المزيد والمزيد من القنوات الخاصة بهذا الابتكار هنا وبشكل يفوق أى مكان آخر ، ولهذا السبب أعتقد أن مستقبلكم يبدو مشرقًا .

وفى ماليزيا ، نعكف على العمل الجاد لإيجاد أفضل بيئة تساعدنا على أن نفى بوعودنا فى العصر الرقمى . وهذه البيئة لدينا نطلق عليها اسم الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) . وأود دعوتكم للتعاون معنا لأن هذا المشروع سيكون المكان المثالى والمتكامل لإجراء تجارب على إنشاء أول مركز فى العالم للمضمون متعدد الثقافات للتسلية الرقمية . وسيكون له البنية التحتية الضرورية ، والقوانين والسياسات فى إطار ما يوصف بأنه القلب الثقافى لآسيا . فنحن نعتبر حقا دولة متعددة الثقافات ، حيث تزدهر الثقافات الكونفوشيوسية والإسلامية والهندوسية للصينيين والمسلمين والهندوس ، وحيث تظل هذه الثقافات متفاعلة نوعا ما فيما بينها . وليس هناك من مكان أفضل لربط الإبداع المذهل لهوليوود بالظروف الضرورية لإضفاء الطابع المحلى على التسلية الرقمية الخاصة بالكثير من مناطق آسيا وبقية دول العالم أكثر من ماليزيا .

ويعتبر مشروع MSC حقا مشروعا للعالم كله أولاً وأخيرًا ، وهو منطقة شاسعة تضم بنية تحتية ، وقوانين ، وسياسات وممارسات تجعل بإمكان الشركات أن تستكشف عصر المعلومات دون أن تتعرض للقيود العادية التى تسبب لها الإحباط . والمشروع ينفذ على مساحة من الأرض طولها ٥٠ كيلومترًا وعرضها ١٥ كيلومترًا ويمتد من أطول برجين فى العالم فى كوالالمبور سيتى سنتر وينتهى فى الجنوب حيث سيتم بناء أكبر مطار فى المنطقة .

والواقع أن أكثر من سنتين من الدراسة المتأنية قد أدتا إلى تطوير خطة من أربعة عناصر رئيسية والتى من شأنها أن توفر بيئة خاصة له :

وأول هذه العناصر أن مشروع MSC سوف تتوفر به أفضل بنية تحتية طبيعية فى العالم . وهذه البنية تتضمن المبانى الخاصة بالمدينة الذكية : كوالالمبور سيتى سنتر ، والمطار

الجديد ، والطريق الرئيسى الذكى الجديد ، وذلك إضافة إلى اثنتين أخريين من المدن الذكية الجديدة . وسيكون فى مطار كوالالبور الدولى الجديد ، والذى سيكون جاهزاً للعمل قبل دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ ، ٨٠بوابة ومدرجين متوازيين للطائرات فى البداية . وسيكون هذا المطار أيضا بمثابة محور لوچيستى رئيسى متكامل مزود بأحدث وسائل التكنولوچيا المعلوماتية لتسهيل حركة الركاب والبضائع . وستكون أول مدينة ذكية ، وهى پوتراچايا ، أول عاصمة إدارية جديدة لماليزيا حيث سيتم إعادة توزيع معظم الوزارات بداية بمكتب رئيس الوزراء فى عام ١٩٩٨ . ومن ثم ، ستكون پوتراچايا الحكومة الإليكترونية والمركز الإدارى الجديد لماليزيا . وسوف توفر هذه المدينة بيئة حضرية متوازية لربع مليون نسمة تقوم على خدمتهم أحدث وسائل الاتصالات وشبكات النقل . وإلى جانب پوتراچايا وبالقرب منها ستكون هناك مدينة سايبرچايا والتى صممت بحيث توفر المساحات الطبيعية والسيكولوچية المطلوبة للتفكير المنتج والتأمل المبدع فى ظل مناخ يتميز بالهدوء والراحة . وسيتم بناؤها حول جامعة الوسائط المتعددة الجديدة ، على أن يتم افتتاح المرحلة الأولى منها فى عام ١٩٩٩ . وستوفر سايبرچايا مبان ذكية ذات جودة عالية ، وشركات للوسائط المتعددة ، ووحدات سكنية ، ومنشآت ترفيهية ، وبنية تحتية على أحدث مستوى . وستدعم هذه المدينة السكان العاملين فى مشروع MSC والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف نسمة تقريبا ، إضافة إلى أكثر من مائة ألف آخرين يعيشون بالمدينة .

والعنصر الثانى فى الخطة هو أن مشروع MSC ستوفر بنية تحتية لينة تدعم القوانين ، والسياسات والممارسات . وهذه البنية تتضمن إطار عمل شامل للأنشطة الاجتماعية والتجارية ، الأمر الذى يساعد فى تطبيق قوانين الإنترنت الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتوقيعات الرقمية ، والتعليم عن بعد ، والطب العلاجى عن بعد والحكومة الإليكترونية . وعلى سبيل المثال ، يوفر قانون التوقيع الرقمى لدينا إطار عمل تنظيمى يمكن للسلطات المعنية أن تتحقق من خلالة من صحة التوقيعات الرقمية والتثبت من فرض العقوبات

الصارمة على عمليات تزوير التوقيعات عبر الإنترنت . وسوف نفرض حقوق الملكية الفكرية الخاصة بنا وكذا القوانين المناهضة لأعمال القرصنة على الإنترنت . وسيقوم البرلمان الماليزى بتمرير وإقرار مجموعة القوانين الخاصة بالإنترنت فى غضون الأشهر القليلة القادمة . وعلاوة على ذلك ، نقوم بتطوير قانون دمج الوسائط المتعددة ، والذى سيعمل على دمج وتحديث وسائل الاتصالات اللاسلكية لدينا ، وقوانين البث الإذاعى والتليفزيونى وقوانين المعلومات لكى تعكس عملية التلاقى والاندماج للأساليب التكنولوچية فى عالمنا اليوم . ونأمل فى إعداد هذا القانون الجديد والموافقة عليه قبل نهاية ١٩٩٧ . وأخيراً ، فإننا نعرف كيف أن عمال المعرفة يحظون بوضع خاص وقدر ما لديهم من المبادرات التعليمية والتدريبية فى أنحاء البلاد . وسوف ترتبط جميع المدارس بشبكة الإنترنت بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومن المخطط أن تبدأ جامعة الوسائط المتعددة العمل بالمشاركة مع شركات مشروع MSC لضمان تلبية خريجيها لمتطلبات وشروط العمل .

ثالثًا ، سوف يتفوق مشروع MSC على البنى التحتية المعلوماتية المتاحة من خلال وجود شبكة وسائط متعددة مفتوحة ذات قدرة تتراوح من ٥ , ٢ إلى ١٠ جيجابيت ، والتى سوف تستخدم أحدث أجهزة ATM لتوفير الألياف للمبنى . وسيكون لهذه الشبكة بوابة سعتها ٥ جيجابيت ترتبط مباشرة بالولايات المتحدة ، واليابان ، وأوروبا ، والدول الأخرى فى آسيا . وسوف تبدأ هذه البوابة العمل فى عام ١٩٩٨ . وسيكون بوسع مزودى الخدمة ذات القيمة المضافة التنافس فى حرية من خلال هذه الشبكة دون فرض أية قيود على الملكية الأجنبية أو تعرفه على الاتصال . ومن ثم ، فقد التزمت شركة الاتصالات الماليزية بتقديم تعرفة تنافسية تعتبر حتى أفضل من التعرفات العالمية الأخرى حيث ستقدم الشركة معايير للأداء ذات مستوى عالمى .

والعنصر الرابع والأخير هو الذى يتمثل فى وجود جهة ذات محطة واحدة تعمل بكامل طاقتها ويطلق عليها مؤسسه تنمية الوسائط المتعددة (MDC) والتى تأسست بهدف

إدارة وتسويق مشروع MSC ، وتنحصر مهمة MDC فى خلق أفضل بيئة فى العالم لشركات القطاع الخاص لمتابعة أنشطتها وأعمالها فى مجال الوسائط المتعددة . وستقوم MDC بافتتاح عشرة مكاتب حول العالم خلال العامين القادمين حتى تكون قريبة من الشركات التى ستصبح عملاء لها . وعلاوة على ذلك ، فإنه قد جرى تأسيس MDC بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٩٥ ، ومن ثم سوف تتمتع بالاستجابة المطلوبة وعدم الخضوع للقيود البيروقراطية . ولدى مؤسسة MDC مطلق الحرية فى توظيف وتشغيل أفضل الأشخاص من أنحاء العالم ، كما سيكون لديها خطة عمل لخدمة احتياجات الشركات التى تعمل فى إطار مشروع MSC ، وذلك قبل وبعد أن تقرر إقامة عمليات تجارية لها فى ماليزيا . وسوف أتولى أنا شخصيا ومعى نائب رئيس الوزراء الإشراف على أنشطة مؤسسة MDC وسنقوم بحل كافة المشكلات التى سترد إلينا .

وباختصار ، يمكن القول بأن ماليزيا وحكومتها تنتهجان أسلوب عمل مستقل لتطوير البلاد باستخدام الأدوات الجديدة التى يوفرها العصر الرقمى . ويعتبر مشروع MSC مشروعًا رائدًا يهدف إلى توافق أنحاء ماليزيا مع القوى العالمية التى تشكل عصر المعلومات . وتتضمن المرحلة الأولى من هذا المشروع تحقيق النجاح له من خلال التعلم من شركاتنا ومن الخبرة التى نكتسبها ، وتهدف المرحلة الثانية إلى ربط كافة الجزر الماليزية ، وفى حين تتضمن المرحلة الثالثة جعل سائر أنحاء ماليزيا ومناطقها ومدنها تعمل فى إطار الممر السريع للوسائط المتعددة والمرتبط من المشروعات الذكية الأخرى فى العالم . وأتوقع أن تصل ماليزيا إلى المرحلة النهائية للمشروع بحلول عام ٢٠٢٠ لنصبح عندئذ دولة متقدمة .

ولتلبية احتياجات شركات الوسائط المتعددة والتسلية البارزة ، تقدم ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . وتلتزم ماليزيا بما يلى حيال جميع الشركات التى تشارك فى مشروع MSC :

- ستوفر ماليزيا بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على أعلى مستوى فى العالم .

- ستسمح ماليزيا بالتوظيف والدخول ، وبلا أية قيود ، لعمال المعرفة الأجانب إلى مشروع MSC ، كما لن تفرض قيودًا على تشغيلهم .
- سوف تضمن ماليزيا حرية الملكية لشركات تكنولوچيا المعلومات الموجودة فى مشروع MSC .
- سوف تسمح ماليزيا بحرية جمع رأس المال عالميا للبنية التحتية لمشروع MSC وأيضا حرية الاقتراض من أى مكان .
- ستقدم ماليزايا حوافز مالية تنافسية ، من بينها عدم فرض ضريبة على الدخل أو ضريبة على الاستثمار وذلك لمدة تصل إلى عشر سنوات ، كما لن تفرض رسوما جمركية على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
- سوف يصبح مشروع MSC مشروعا رائدًا فى مجال حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت .
- لن تفرض ماليزيا أية رقابة على شبكة الإنترنت .
- سيكون لدى مشروع MSC تعرفات تنافسية للاتصالات .
- ستطرح ماليزيا عقودًا رئيسية للبنية التحتية لمشروع MSC على الشركات الكبرى الراغبة فى استخدام المشروع كمحور إقليمى لها .
- ستوفر ماليزيا وكالة تنفيذ تعمل بكامل طاقتها «كجهة واحدة» لضمان تلبية احتياجات الشركات العاملة فى مشروع MSC .

وتعكف مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة MDC على تسجيل أسماء الشركات التى لها اهتمام بالمشروع كما تتلقى الطلبات الرسمية من الشركات التى تسعى للحصول على وضع فى MSC فى مارس عام ١٩٩٧ . ويسمح هذا الوضع للشركة بالحصول على الحوافز

المالية والمزايا المتضمنة فى قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر إذا كانت العمليات الجديدة للشركة تتمركز فى مدينة مثل مدينة سايبرچايا .

ويحدونى كل الأمل فى أن تصبحوا شركائنا فى هذا الجهد الرائع والمثير لبناء أفضل بيئة فى العالم للوسائط المتعددة والتسلية الرقمية . ولابد من الإشارة هنا إلى أن هوليوود ستظل عاصمة السينما العالمية بلا منازع . ومن خلال العمل معًا ، قد نستطيع التوسع فى هذه العاصمة لتمتد إلى آفاق أرحب أخرى مثل الألعاب أو التسلية التفاعلية . وعلى الرغم من أن التكنولوچيا والمعلومات سوف يمضيان قدما إلى الأمام وبقدر أكبر من الحرية فى غضون العقود القادمة ، إلا أن المصدر النادر سيظل دائمًا متمثلاً فى الإبداع والابتكار . ولأن لديكم مثل هذا المصدر بوفرة ، فإننى آمل فى أن نتمكن من التعاون والاتصال ، واستخدام بعض هذا الإبداع والابتكار فى تحديد عملية خلق المضمون متعدد الثقافات فى العصر الرقمى .

١٦-إقامة مجتمع أبيك.(*)

دعونى أستهل خطابى إليكم بكلمات قليلة عن أبيك APEC حتى يكون لدينا فهم واضح لما لنا ولما علينا . وهناك بعض النقاط الرئيسية عن الأبيك يجب وضعها فى الأذهان ، ألا وهى أن الأبيك (١) عملية تطوعية تعتمد على الإسهامات أحادية الجانب للأعضاء (٢) يعمل على أساس التوافق فى الرأى ، بأقل حد ممكن من البنية المؤسسية (٣) يؤمن بأن التحررية تنجح بشكل فعال عندما يدعمها ويسهلها التعاون الاقتصادى والتكنولوچى (٤) وهو نتاج أسلوب فريد ، حيث التشاور والإقناع والحجج الأخلاقية تتفوق على العقود القانونية وإجراءات التقاضى (٥) تم تأسيسه بتفاعل مفتوح ومتكامل داخله مع سائر أنحاء العالم (٦) وهو عبارة عن اتحاد بين دول ذات تباينات كبيرة فى حجم التنمية ومراحلها .

وخلال العقود الماضية ، سجلت اقتصادات منطقة آسيا- الپاسيفيكية ، ولا سيما شرق آسيا ورغم الاختلاف من حيث مراحل التنمية ، سجلت معدلات نمو أعلى من مثيلاتها فى المناطق الأخرى ، وهنالك أسباب كثيرة لذلك ، بيد أن الجميع يؤمن بأن التنمية الاقتصادية بالغة الأهمية حتى يكون لكيانهم الوطنى واستقلالهم معنى .

ولقد دأبت الدول الأعضاء فى أبيك على تحقيق معدلات للنمو تبلغ فى المتوسط ٦,٧٪ سنويا ، وهى نسبة تفوق المتوسط العالمى . ويعنى هذا المتوسط بالتأكيد أن البعض ينمو بصورة أسرع ، بيد أنه نظراً لأننا لم ننطلق من نقطة البداية نفسها ، فإنه لا يمكن قياس النمو بصورة مطلقة اعتمادا على الرقم الذى أشرت إليه . ولا يمكن قياس الأداء الاقتصادى إلا على أساس التعادل فى القوة الشرائية ، لأن هذا يعكس بصورة أكثر دقة ، الثروة الحقيقية لأمة ما لشعبها . ويتعين إبقاء هذه الحقيقة دائما فى الأذهان .

(*) حديث فى حوار مانيلا- الفيلبين- ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦م .

فقد اتسعت التجارة داخل المنطقة بشكل سريع بنسبة بلغت حوالى ٨٧٪ فى غضرن السنوات الخمس الماضية . إذ تنتج هذه المنطقة ٤٤٪ من صادرات العالم . كما أن النمو فى الاستثمارات أصبح أمرًا ملحوظًا . وقد تأثر النمو السريع للاستثمارات بعدة عوامل مثل الاستراتيجية الخاصة بعولمة الشركات متعددة الجنسية ، وكذلك إلغاء القواعد من جانب واحد ، والإصلاحات الرامية إلى تسهيل تدفقات رأس المال التى تقوم بها دول أبيك .

والحقيقة أن التأكيد على هذه التطورات يعتبر تحركًا مهمًا باتجاه إجراءات إضفاء الطابع الليبرالى وفتح الأسواق التى تتبناها غالبية الاقتصادات الأعضاء . وبالرغم من التنوع فى السرعة والكثافة ، إلا أن هناك تحركا واسعا أحادى الجانب نحو الليبرالية عبر الاقتصادات والذى بدأ مبكرا فى اقتصادات الأبيك النامية ، وكذا فى استراليا ونيوزيلندا عنه فى سائر أنحاء العالم . وقد تحقق إضفاء الطابع الليبرالى أحادى الجانب عقب انتهاء جولة أوروجواى من المحادثات متعددة الأطراف وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية فى منطقة آسيا- الباسيفيك ، وفى الحقيقة ، فإن التفاعل والتعاون النشطين أصبحا سمة الليبرالية على الجبهات أحادية الجانب والإقليمية والمتعددة الأطراف . بيد أنه سيكون أمرا غير واقعى أن نتوقع معدلا معياريا لليبرالية من جانب كافة الدول الأعضاء ، وبغض النظر عن مراحل تطورها .

وفى الأعوام الأخيرة ، ركزت برامج عمل أبيك بدرجة أكبر على تحرير التجارة والاستثمارات وتسهيلها ، فقد تمت صياغة إعلانات سياتل وبوجور وأوساكا لأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالى بهدف واحد وهو الليبرالية والتسهيل . وليست لدى مشكلات فى تحرير التجارة بحد ذاتها ، فنحن فى ماليزيا ملتزمون بتحقيق الليبرالية وإلغاء القيود ، وستتحرك فى هذا الاتجاه بخطى تتناسب مع مستوى تنميتنا . كما أصبحنا سوقا مفتوحة تستوعب السلع من كافة الدول بما فيها السلع المتميزة عنا . بيد أن ما يشغلنى هو الطريقة والخطى التى تتبع بها إجراءات تحرير السوق فى عملية الأبيك .

ويضم الأبيك ، كما أشرت ، اقتصادات ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية وحجم الدخول . فهو يضم بعض أكثر الدول الأعضاء تقدما فى العالم من جانب والدول ذات العضوية الكاملة منذ فترة مبكرة جدًا من ناحية أخرى ، مع وجود فجوات واسعة جدًا فى الدخل فيما بينها ، ناهيك عن حجم الاقتصاد بسبب كثافة السكان . وفى ظل هذه الظروف ، سيكون أمرا غير واقعى وينطوى على ظلم شديد أن تجبر ، خاصة الاقتصادات الأعضاء الأقل تقدما ، على القيام بإجراءات الليبرالية بخطوات وطرق تفوق قدراتها ، وبينما نعترف بأن اتباع الليبرالية سيكون أمرا طيبا لنا جميعا ، إلا أنه يتعين علينا الاقتراب من هذا النهج الليبرالى بحذر ، لئلا تحدث اضطرابا أو عرقلة للصناعات التى تمر بمراحل تنموية مختلفة . ولا شك أن وجود أسلوب مفترض فيما يتعلق بالليبرالية التقدمية والمرونة سيساعد على ضمان النمو المستدام لهذه الاقتصادات ، الأمر الذى يمكنها من الإسهام بشكل إيجابى فى عملية تنفيذ النهج الليبرالى . وعلاوة على هذا ، فإن البرامج والمشروعات الرامية إلى تعزيز مستوى التنمية ، ومعالجة مستويات التفاوت الاقتصادية لدى الاقتصادات الأقل تقدما فى المنطقة ، تعد مهمة أيضا . إذ لا يجب أبدا أن يفرز الأبيك دولا أعضاء فقيرة تصبح معتمدة أكثر فأكثر على الدول الأغنى . وبدلاً من هذا ، يجب أن يثرى الأبيك الدول الفقيرة ويمكنها من الإسهام باتجاه إثراء هذا التجمع .

ومع وضع هذا الأمر فى الأذهان ، يساورنى القلق من ألا يتم إعطاء التعاون التنموى ، والذى يمثل دعامة هامة جدًا للتعاون فى إطار الأبيك ، الاهتمام الذى يستحقه . إذ أنه يحتل دائمًا المكانة الثانية وتحرير السوق وتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وذلك أمر غير صحى ويتعين تصحيحه . ويرجع ذلك إلى سببين أولهما أن النهج الليبرالى وحده لن ينجح إذا لم يصاحبه تعاون تنموى ، والثانى هو الاعتمادية التبادلية والتدعيم المتبادل . وحتى تتمكن الاقتصادات النامية من تحقيق النهج الليبرالى على أساس مستمر ، فإنه من الأهمية بمكان أن يساعد الشركاء المتقدمون الأعضاء الأقل تقدما على تعزيز قدراتهم الاقتصادية ،

وبعبارة أخرى ، أن يمكنهم من إثراء أنفسهم من خلال جهودهم المستقلة الخاصة .

ولن يتحقق «مجتمع الأبيك» الذى تصورناه إلا إذا أبدى الأعضاء رغبة واستعدادا لتعزيز التعاون التنموى . ويشير تنوع منطقة الأبيك للحاجة إلى الرعاية والإبداع لتحقيق التعاون التنموى الجوهرى . إذ أن فتح أسواق الأغنياء أمام الفقراء سيكون بلا معنى إذا لم يكن لدى الفقراء شيئا يبيعونه . بيد أنه ، ومن ناحية أخرى ، قد يكون فتح أسواق الفقراء أمام الأغنياء لا معنى له بدرجة أكبر اقتصاديا . ومن ثم ، يتعين أن تسبق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التى يمكن أن تساعد على إثراء أية دولة نامية ، تسبق فتح السوق ومنح الوضع الوطنى للشركات الأجنبية . وعندما تصبح الاقتصادات الأشد فقرا اقتصادات مصدرة للسلع والخدمات وتستفيد من المواد الخام ، فإنها تعتبر عندئذ فقط مستعدة لتحرير أسواقها .

ومثلما هو الحال بالنسبة لإضفاء الطابع الليبرالى ، حيث يكون لدينا خطط عمل فردية وجماعية ، فإننا بحاجة أيضا ، وفى إطار التعاون التنموى ، إلى برنامج مفصل يركز على خطط عمل ملموسة . ونحتاج فى هذا البرنامج إلى توضيح خطط العمل الخاصة بالتعاون التنموى الذى تقوم به الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والعلوم والتكنولوچيا والتدفقات المالية والبنية التحتية ، والاتصالات ، وتنمية الموارد البشرية . وإذا أمكن التأثير على خطط العمل هذه والخاصة بالتعاون التنموى بنفس الطريقة وبنفس الحماس مثل خطط العمل الخاصة بليبرالية التجارة والسوق والاستثمارات ، فسوف نستطيع فى المستقبل القريب أن نقيم «مجتمع أبيك» الذى لن يكون مزدهراً فحسب ، بل إن توزيع الثروة سيكون أكثر مساواة وعدلا .

وقد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بدور قطاع الأعمال فى المحافظة على الدينامية الاقتصادية للمنطقة . وقام قادة الأبيك فى اجتماعهم الذى عقد فى أوساكا فى نوفمبر الماضى بتكوين المجلس الاستشارى التجارى (ABAC) لأبيك ، وذلك كجزء دائم لا يتجزأ

من عملية الأبيك ، ودوره هو توجيه النصح للقادة وتقديم مدخلات لعملية الأبيك .

ومن المفهوم أن المديرين التنفيذيين من اقتصادات الأبيك أصبحوا غير صبورين وغير راضين عن المعدل البطىء للتقدم فى تطبيق النهج الليبرالى ، والتوافق ، والتعاون ويريدون من القادة السياسيين أن يشاركوهم شعورهم بمدى الإلحاح .

ويتعين على قادة الأعمال التجارية أن يفهموا أن الزعماء السياسيين يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل اقتصاداتهم ككل . وبينما نجد الأعمال والاقتصادات مهمة بشكل حيوى ، فإنه يتعين أن يضع الزعماء السياسيون فى أذهانهم دائما الحقائق الاجتماعية والسياسية . ونظرا للمستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية والسياسية فى الاقتصادات الأعضاء بالأبيك ، فإنه يمكن تصديق أن خطى النهج الليبرالى وإلغاء القواعد داخل كل دولة عضو فى الأبيك ، وخاصة ذوى العضوية الكاملة ، سوف تعتمد على هذه الحقائق . بيد أن الزعماء السياسيين يتفهمون أن السياسات المحلية تحتاج إلى مراجعة لتسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمارات .

وكما هو الحال بالنسبة للحكومة ، فإن لدى قطاع الأعمال دور مهم يقوم به لإصلاح أوجه التفاوت الاقتصادية السائدة بين أعضاء الأبيك . كما أن لديه دوره المهم كذلك فى إقامة «مجتمع الأبيك» الذى أشرنا إليه من قبل . والأعضاء بحاجة إلى أن يتذكروا أنه لا يتعين عليهم فقط التحرر من مسئوليتهم المشتركة ، بل أن عليهم السعى أيضا لتحقيق مصلحتهم ورفاهيتهم على المدى الطويل . ومن ثم ، فإن مصلحتهم طويلة الأجل تقتضى إسهامهم من أجل استقرار ونمو دولهم المضيفة .

وفى ظل رعاية التعاون التنموى ، يمكن أن تدخل قطاعات الأعمال فى تحالفات استراتيجية فيما بينها لتطوير الإمكانات الهائلة للمنطقة . فعلى سبيل المثال ، يمكن استهداف الاقتصادات الأقل تقدما بين الاقتصادات النامية للأبيك وحشد موارد القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية واستخدام القوى البشرية . والهدف هو تسريع

التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء الأقل تقدمًا فى أبيك .

وبينما قد يكون هذا أسلوبا جديدا للأبيك ، فإنه ليس بالأمر الغريب فى التجمعات الإقليمية الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، فى الاجتماع الآسيوى الأوروبى ، دخلت حكومات الاتحاد الأوروبى والدول الآسيوية فى شراكة لتطوير منطقة حوض الميكونج ، من حيث البنية التحتية والصناعات . إذ أن استثمارات الدول والشركات فى البنية التحتية ستساعد على الإسراع فى تنمية هذا الحوض وشعوبه .

وليس ثمة شك فى أن الأبيك يقدم الفرصة لحكومات الدول الأعضاء للتعاون فيما بينها والتعاون أيضا مع القطاع الخاص لتوفير السلع الإقليمية العامة اللازمة لدعم شركات القطاع الخاص وتنشيطها . وتشمل بعض هذه السلع العامة : (١) المبادرات المشتركة لتعزيز كفاءة وانسجام البنية التحتية للنقل والمواصلات (٢) الاعتراف المتبادل بنطاق واسع من معايير المنتج والقواعد والإجراءات الإدارية ، بما فى ذلك تبسيط قواعد الجمارك ومتطلبات السفر التجارى (٣) العمل نحو تسهيل وتوحيد المعايير وكذلك الحد من القيود الحدودية المفروضة على السلع والخدمات وفقا لمرحلة تنمية الاقتصاد المعنى (٤) التعاون فى مجال البنية التحتية للطاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة ونقل التكنولوچيا .

لقد أصبحت مجموعة دول الأبيك محظوظة بكونها قادرة على التعلم من خبرة مجموعة الآسيان . فقد اجتازت الآسيان عملية التعلم من أخطاء الآخرين وكذلك من الاستراتيچيات الناجحة . وتقدم خبرة الآسيان الثقة فى قدرة الأبيك على مواصلة التطور سريعا بدون قانونية هياكل موسعة . وتظهر خبرة الآسيان أن أى تعاون ناجح فى منطقة آسيا- الپاسيفيك بحاجة إلى أن يقوم على أساس المبادئ المرشدة للانفتاح والمساواة والتطور ، وأن أية محاولة لاستخدام القوة الاقتصادية الحالية أو التأثير السياسى أو حتى قوة أغلبية للتعامل بشدة مع تحفظات حقيقية لها ما يبررها ، سيؤدى إلى فشل أى جهد جاد لبناء مجتمع اقتصادى مفتوح متماسك فى منطقة آسيا- الپاسيفيك .

ويتعين على قادة الأعمال من اقتصادات الأبيك المتقدمة تفهم هذه التحفظات ولا يتعين عليهم حشد تأييد حكوماتهم لاستغلال وتحقيق هدفهم بإزالة الحواجز الفعلية الملحوظة أمام العمليات التجارية لشركاتهم فى الدول الأخرى ، ولا سيما فى اقتصادات الأبيك النامية . ذلك أن الأبيك ليس تجمعًا أيديولوجيا للدول والشعوب . والشغل الأساسى للأبيك هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأعضائه . وإذا كانت هناك منافع سياسية واجتماعية من وراء عملية الأبيك ، فإنه يجب النظر إليها على أنها أرباح . ولا يساورنى أدنى شك فى أنها سوف تتحقق . والتحدى الأكبر الذى يواجه قادة الأعمال فى الأبيك وبعض الحكومات أيضا هو أن يكون لديها صبر كاف للاستفادة من الإمكانات الهائلة للمنطقة من أجل التعاون والتنمية .

وختاما ، أود التأكيد مجددًا على أن بناء مجتمع مقترح فى منطقة آسيا- الپاسيفيك لا ينبغى أن يكون مسئولية الموظفين والحكومات وحدها . كما يضطلع قطاع الأعمال بدور مهم ، وهو دور ليس أقل أهمية من اجتماعات رؤساء الحكومات . وإننى على ثقة من أنه من خلال التعاون سوف نستفيد من دينامية منطقة الپاسيفيك هذه . ويتعين الارتقاء بآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال عملية الأبيك إلى مستوى أوروبا وأمريكا الشمالية ، ليس فقط من حيث إضفاء الطابع الديمقراطى ، ولكن أيضا من حيث الثروة والمكانة . ويستطيع رجال الأعمال بأنشطتهم ، متعدية القوميات ، المساعدة فى تحقيق ذلك .



١٧- الممر السريع للوسائط المتعددة: تحقيق رؤية. (*)

أود أن أرحب بكم جميعا فى مؤتمر آسيا للوسائط المتعددة ، لا أرحب فقط بهؤلاء الذين يتواجدون معنا هنا فى كوالالمبور بصورة طبيعية ، بل أرحب أيضا بأولئك الذين معنا من خلال تلك الشبكة السحرية : الإنترنت . وإننى لأشعر بالغبطة والسعادة لإتاحة هذه الفرصة لى لاستخدام هذه الواسطة الجديدة من أجل عملية البث الإذاعى والتليفزيونى الحى والتى ستكون متاحة كمرجع من خلال الموقع الخاص بمشروع MSC على شبكة الإنترنت .

والحقيقة أن هدفنا من وراء عقد هذا المؤتمر هو تدشين مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) وأن نشرح للعالم أننا نعمل على أن يصبح واقعا حقيقيا . وآمل فى أن تغادروا هذا المكان ولديكم فهم كامل لما نعتقد أنه يعد حقا خلقا متأنيًا ومدروسا لمنطقة ذات بنية أوجدناها بشكل خاص ، لتلبية احتياجات الشركات العالمية المتميزة والبارزة التى تسعى لجنى ثمار ومنافع عصر المعلومات فى آسيا .

ولا توجد دولة أخرى تفكر حتى فى أى شىء مماثل لمشروعنا هذا . وإننى أعتبر مشروع MSC بمثابة وسيط عالمى لعصر المعلومات ، وآلية تم انشاؤها بعناية لتحقيق الإثراء المتبادل بين الشركات والدول التى تستخدم التكنولوجيات المتقدمة ، والعالم الذى لا حدود له . وقد تبدو خطط أخرى مماثلة لمشروعنا لأنها تستخدم كلها «تكنولوجيا المعلومات» و«الإنترنت» أو «الوسائط المتعددة» لتسويق تطور ما أو آخر . بيد أننا لا نضيف منشآت أو مرافق أخرى لتلك القائمة والموجودة بالفعل ، وإنما نبنى ونشيد أحدث المنشآت والمبانى على

(*) كلمة عن الممر السريع للوسائط المتعددة فى افتتاح مؤتمر «ملتيميديا ١٩٩٦»- كوالالبور : ماليزيا- «١» أغسطس ١٩٩٦م .

مساحة خضراء طولها ٥٠ كيلومتراً وعرضها ١٥ كيلومتراً . فنحن لا نعمل على تحسين الجودة أو رفع الكفاءة فقط .

إننا نتحدث هنا عن شيء بعيد الأثر وأوسع نطاقا إلى حد كبير . نتحدث عن تغيير الطريقة التى نحيا ونعمل بها داخل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

وستكون هذه المنطقة الخاصة «حقل اختبار» عالمى للأدوار الجديدة للحكم والقوانين الجديدة للإنترنت وضماناتها ، ومجالات التعاون بين الحكومة والشركات ، والشركات فيما بينها ، ووسائل البث الإذاعى والتليفزيونى الجديدة ، والأنواع الجديدة للتسلية والترفيه ، والتعليم ، وتقديم خدمات الرعاية الصحية ، وتطبيقات التكنولوجيات الجديدة . وفى هذا كله ، نحرص على أن نتبع أسلوبا فريداً ومتميزا فى تطوير البلاد باستخدام الأدوات الجديدة التى يوفرها عصر المعلومات . وسيكون مشروع MSC بمثابة المركز الجديد للبحث والتنمية R&D للصناعات القائمة على المعلومات ، وحتى يمكن تطوير قوانين جديدة للأخلاق فى عالم آخذ فى التقلص ، بينما أصبح كل فرد جار لشخص آخر ، وحيث يتعين علينا العيش مع بعضنا البعض دون توتر أو صراعات لا ضرورة لها .

ولقد استطاعت ماليزيا أن تحقق نهضة صناعة سريعة إلى حد أن السلع شكلت ذات يوم نسبة مائة فى المائة من صادراتنا ، واليوم تمثل السلع المصنعة نسبة ٧٨٪ من صادراتنا التى تبلغ قيمتها ٧٥ بليون دولار . ومع هذا ، فإن ماليزيا ليست دولة متقدمة . وحتى تصبح دولة متقدمة وفقا لرؤية ٢٠٢٠م التى وضعناها ، فإننا لا نستطيع المضى فى الصناعات التقليدية . ومن ثم ، علينا أن نتحرك نحو صناعة المعلومات . ونحن بحاجة إلى جلب مواهب العالم كله حتى نحقق ذلك . وكما حدث فى الماضى ، فإن أولئك الذين يستجيبون لدعوتنا بالاستثمار فى ماليزيا سوف يجنون ثماراً هائلة .

وكما هى العادة فى ماليزيا فإننا نتحرك بسرعة كبيرة . وفى عصر المعلومات والاتصال الفورى ، سيكون هنالك أناس يعملون فى أى وقت على مدار ٢٤ ساعة

وسيكونون بحاجة إلى خدمات تقدم لهم . وتعى ماليزيا هذه الحقيقة جيداً . ونحن لا نعمل ٢٤ ساعة فقط يوميا لكى نبنى ونصنع ، بل إننا نتوقع أيضا توفير خدمات معلوماتية على مدار ٢٤ ساعة يوميا من خلال مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . وعلى ذلك ، قد قمنا بالفعل بوضع مخطط عمل لتنفيذ مشروع عملاق على مساحة من الأرض تبلغ ٧٥٠ كيلومترا مربعا . وقد استكملنا تقريبا بناء مطار كوالالمبور الدولى وأيضا كوالالمبور سيتى سنتر اللذين يقعان عند طرفى الممر السريع للوسائط المتعددة ، كما بدأنا العمل فى إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد ، وهى مدينة ذكية تعتمد على التكنولوچيا المتقدمة ، والتى ستقوم على خدمتها شبكة هائلة من الطرق والسكك الحديدية . ولحماية حقوق الملكية الفكرية ، تجرى صياغة قوانين جديدة للإنترنت كما يجرى وضع قانون للضمانات التى تكفل حرية العمليات والأنشطة التى تقوم بها الشركات المحلية والأجنبية العاملة فى المشروع.

ويعتبر مشروع MSC مساحة طبيعية ونموذجًا جديدا فى وقت واحد لإيجاد قيمة فى عصر المعلومات . فمن الناحية الطبيعية ، سيغطى المشروع MSC منطقة طولها ٥٠ كيلومترا وعرضها ١٥ كيلومتراً مربعا تمتد جنوبا من العاصمة كوالالمبور . ويبدأ موقع المشروع من كوالالمبور سيتى سنتر فى الشمال حتى مطار كوالالمبور الدولى فى مقاطعة سيپانج فى الجنوب . والمشروع محاط بطريق الشمال الجنوب فى الشرق وبطريق «كوستال لينك» الساحلى الرئيسى الجديد فى الغرب ، ويشتمل مشروع MSC على مشروعين عملاقين آخرين فى وسطه هما : پوتراچايا ، العاصمة الإدارية الجديدة ، وسايبرچايا ، وهى مدينة تكنولوچيا المعلومات ، وهى مجموعة متطورة من المبانى الذكية التى بها أحدث بنية تحتية معلوماتية يمكن أن تلبى الاحتياجات المعيشية والتجارية لعامل المعرفة . ويجرى العمل الآن فى معظم هذه المشروعات حيث يوجد كل منها فى موقعه الصحيح .

فمدينة كوالالمبور سيتى سنتر هى البوابة الشمالية لمشروع MSC وبها أطول برجين فى العالم . وهما يهيمنان بالفعل على خط السماء فى ماليزيا حيث يبلغ ارتفاع كل منها

٤٥٠ مترًا ليشكلا معًا مدينة داخل المدينة .

وسيكون مطار كوالالمبور الدولى الجديد جاهزًا للعمل قبل إقامة دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ وسيكون به فى البداية ٨٠بوابة إضافة إلى مدرجين متوازيين للطائرات . وسيكون مطارًا فى وسط الغابات لضمان أن يصبح بوابة دولية ملائمة تقود إلى مشروع MSC الذى يتمتع ببيئة جميلة . كما سيصبح مطار كوالالمبور الدولى محورًا لوچستيًا متكاملاً مزودًا بأحدث أساليب تكنولوچيا المعلومات لتسهيل حركة انتقال الأشخاص والبضائع .

وتعتبر مدينة پوتراچايا المركز الإدارى للحكومة الإليكترونية الجديدة لماليزيا وسيجرى تطويرها كمدينة خضراء «ذكية» . وستوفر بيئة حضرية متوازنة لربع مليون نسمة تقوم على خدمتهم أحدث شبكات الاتصالات والنقل فى العالم .

وستقع مدينة تكنولوچيا المعلومات فى غرب پوتراچايا وستوفر هذه المدينة منشآت ومرافق تجارية عالية الجودة ، ومبان سكنية ، ومنشآت ترفيهية ، وبنية تحتية متقدمة . وستدعم هذه المدينة ما يقرب من ١٥٠ ألفا من السكان العاملين بها ، إضافة إلى أكثر من مائة ألف شخص يعيشون بالمدينة . وبين هذين المشروعين العملاقين ، ستكون هناك مساحة من الأرض سيجرى تطويرها وبناؤها بشكل خاص لصناعة الوسائط المتعددة والشركات الأخرى التى تستخدم البنية التحتية المعلوماتية المتقدمة لتوفير المنتجات والخدمات للعملاء . وسيعمل على خدمة هذه المنطقة بأسرها ما يتراوح من ٢,٥ : ١٠ جيجابيت ، أى شبكة ليفية بصرية رقمية مائة بالمائة ، والتى ستعمل مباشرة على ربط مشروع MSC بدول مجموعة الآسيان ، واليابان ، والولايات المتحدة وأوروبا . وستكون هناك أيضا شبكات سكك حديدية وطرق فائقة السرعة . ولا شك أن وجود مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بين المطار وكوالالمبور يضعه فى أهم المواقع وأكثرها سهولة ويسرًا لمبدعى ومبتكرى تكنولوچيا المعلومات ولعمال المعرفة .

وكان ذلك فى الحقيقة وصفا للجانب الطبيعى للمشروع ، بيد أننا نتحدث عن إقامة شيء أعظم من هذا بكثير . ومن ثم ، فإن أفضل طريقة لوصف المشروع وصفا كاملاً هو تقديم توفير رؤية لما نأمل أن يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبينما نقترب من القرن الـ ٢١ ، فإننا نشهد تغييرات رائعة من شأنها أن تجعل ما كان مستحيلاً فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى يبدو ممكنا فجأة فى عصر المعلومات ، إذ أن الحدود بدأت تتلاشى وتختفى بفضل سهولة ويسر الاتصالات العالمية ، وتدفقات رؤوس الأموال ، وانتقالات السلع والأفراد وبناء مقار رئيسية عاملة . وبينما كانت الدول تتنافس فيما بينها يوما ما على الفائض التجارى لدولة ما والذى كان يؤدى إلى عجز تجارى لدى دولة أخرى ، نجد أنها فى المستقبل سوف تتمكن من الاستفادة من بعضهما لأن شبكات عمل الشركات تتعاون عبر الحدود لتقديم قيمة للعملاء وبأحدث الأساليب والطرق الاقتصادية .

وباختصار ، يمكن القول بأن عصر المعلومات قد خلق ظروفًا لأول مرة فى التاريخ ، ستجعل بإمكان الدول والشركات أن تثرى بعضها البعض بطريقة تبادلية ، فلم تعد اللعبة لعبة الناتج الصفر حيث يكون هناك رابحون وخاسرون . وفى اعتقادى أن الجيران يزدهرون أكثر عندما يساعدون بعضهم البعض ، أكثر من نزوعهم إلى الأنانية أو النظر بعين الحسد إلى الآخرين . وأحيانا يحتاج الجيران إلى أفكار وأدوات جديدة لمساعدتهم على تجاوز الصراعات البسيطة التى نشبت فى الماضى . ربما يكون هذا باعثا على الخوف فى البداية ، لأنه يحتاج إلى تغييرات جوهرية فى المواقف والاتجاهات ، ولكن بمجرد قبولهم لهذه التغييرات ، سوف ينسى الناس أحقادهم وصراعاتهم البسيطة ، وذلك يعزى ببساطة إلى كونهم مختلفين عرقيا أو قوميا . وإذا استطعنا أن نتخيل كيف كان شعور أجدادنا إزاء حرية الانتقال والحركة عندما ظهرت السيارات لأول مرة ، فإننا يمكن أن نقدر معنى الحرية ، والذى ، على سبيل المثال ، أتاحته شبكة الإنترنت فى عصر المعلومات . ومع هذا ، ما زال

الكثيرين منا يخشون الذهاب لأداء اختبار القيادة .

وآمل أن يعمل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة على تغيير هذا فى ماليزيا . ذلك لأنه أول مكان فى العالم يجمع كافة العناصر اللازمة لخلق وإيجاد هذا النوع من البيئة الكفيلة بتحقيق الإثراء المتبادل . وأتوقع أن يكون المشروع فى عام ٢٠٢٠ بمثابة «شبكة» متعددة الثقافات تعتمد عليها ، وبطريقة تبادلية ، الشركات الدولية والماليزية التى تتعاون من أجل تقديم منتجات وخدمات جديدة للعملاء عبر منطقة آسيا التى تتغير دوما من الناحية الاقتصادية وعبر العالم كله أيضًا .

وأتوقع تماما أن تمتد هذه «الشبكة» إلى ما وراء حدود ماليزيا لتشمل جيراننا . وعندئذ يمكن ، مثلاً ، تصنيع المكونات فى الصين ، وتصنيع الماكينات والآلات فى اليابان ، وكتابة البرمجيات فى الهند ، والحصول على التمويل اللازم من مؤسسة لابوان (IOFC) . ويمكن تجميع المنتج فى بينانج وشحنه إلى عملاء عالميين مباشرة من ماليزيا الجديد فى سيبانج .

وتعمل الشركات الماليزية بالفعل مع شركات دولية ذات مستوى عال وبدأت عملية نقل التكنولوجيا لأن كل شركة ستعكف حقا على إضافة قيمة إلى المنتج . وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات والدول المجاورة تستفيد هى الأخرى نظرًا لأن أجزاء من هذا المنتج يتم تصنيعها فى أماكن أخرى . والمستهلكون هم الذين يحصلون على أهم المنافع وأكثرها لأنهم يحصلون فى الواقع على منتج عالى الجودة وبأفضل سعر ممكن . وبإيجاز ، فإن كافة الأطراف المرتبطة بهذه «الشبكة» سوف تستفيد وسوف يثرى بعضها الآخر من خلال مساهمتهم فى تلك الشبكة .

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، أتوقع أن يكون لدى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة المئات من الشركات الكبيرة والصغيرة التى تتعاون فيما بينها وتعمل مع شركاء غير آسيا . ومن المؤكد أن بعض هذه الشركات ستصبح شركات تتولى القيادة والزعامة فى عالم اليوم . والعديد من الشركات الأخرى ستكون الشركات الأصغر الأعضاء فى كل شركة من

شركات «الشبكة» . ويحدونى الأمل فى أن يصبح القليل من هذه الشركات الرائدة عالميا من ماليزيا استنادًا لما يتوفر لديها من المنتجات والخدمات فى مشروع MSC . وآمل أن يكون مشروع MSC أكثر من مجرد كونه تطويرا أو تنمية تجارية بحلول نهاية ٢٠٢٠ . وأتوقع ظهور مجتمع عالمى يعيش على قمة مجتمع المعلومات . وسيتم ربط المنازل الذكية لهذا المجتمع المعلوماتى بشبكة ضخمة والتى من خلالها يمكن لهذه المنازل أن تتسوق ، وتتلقى المعلومات ، وتحصل على وسائل التسلية والترفيه ، وتتفاعل مع بعضها ، وتعلم نفسها . وبالطبع فإنه عندما تبدأ هذه المنازل فى الشعور بالملل والضجر من كل هذه الأشياء الجديدة سيصبح بوسعها الاستمتاع بالبيئة الأصلية والقديمة التى قد استطعنا المحافظة عليها فى ماليزيا .

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، أتوقع أن يتم تطوير سبعة تطبيقات محددة فى إطار المشروع ومن خلال «شبكات» الشركات الدولية والماليزية ، وهى :

أولاً ، ستكون ماليزيا رائدة فى مجال الحكومة الإليكترونية ، وستكون هذه الحكومة عبارة عن إدارة لا ورقية تعمل من خلال شبكات للوسائط المتعددة (الملتيميديا) والتى تربط بوتراجايا بالمركز الحكومية حول البلاد لتسهيل التعاون فيما بين الأجهزة الحكومية والمواطنين من أجل حصولهم على الخدمات الحكومية .

ثانيًا ، ستكون ماليزيا مركزًا إقليميًا للطب العلاجى عن بعد . إذ أنه بفضل ما لدينا من المعرفة الطبية والصينية والأوروبية والغربية ، فإننا نعتبر محوراً طبيعيا . ويمكن ربط المستشفيات الريفية بخبراء طبيين من ماليزيا وبالمستشفيات الكبيرة فى أنحاء العالم باستخدام أجهزة جديدة تعمل عن بعد من أجل التشخيص للأمراض . ومن ثم ، لن تكون هنالك حاجة إلى وجود الطبيب المعالج مع المريض فى نفس الغرفة . ويمكن جمع المعلومات الرئيسية باستخدام آلات جديدة مثل «سماعات الطبيب الإليكترونية» التى يقوم بتشغيلها ممرضون أو فنيون . وهذا كله يمكن رؤيته ومقارنته بمرضى آخرين يعالجهم أفضل

الأطباء فى العالم وبالطبع بالمعلومات والبيانات عن ملايين المرضى والموجودة بالفعل فى أجهزة الكومبيوتر فى العالم .

ثالثًا ، آمل أن يصبح المشروع مجموعة تعاونية من الجامعات والشركات ومراكز البحوث والتنمية ، التى تستخدم التعليم عن بعد لكى تفرز خريجين على أحدث مستوى عالمى وابتكارات للأجيال القادمة .

رابعًا . آمل أن يكون المشروع محور دعم هندسى ومحور تنسيق للتصنيع عن بعد والذى يمكن ، وبطريقة إليكترونية ، الشركات فى الدول ذات التكلفة العالمية من الوصول إلى المصانع عبر ماليزيا وآسيا كامتداد فعلى لعملياتها المحلية .

خامسًا ، يجب أن يصبح المشروع محورًا لخدمة عملاء الوسائط المتعددة مستخدمًا فى ذلك الروابط متعددة الثقافات لدى ماليزيا لتوفير عمليات النشر الإليكترونى ، وجعل المضمون مركزيًا ، والتسويق عن بعد وتوفير الرعاية للعملاء عن بعد لكى تصل إلى سوق قوامه ٢,٥ مليار نسمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ترجمة كتالوج شركة يابانية إلى اللغة الصينية ، أو التاميلية أو الهندية وذلك بواسطة شركة تتلقى الطلبات من خلال شبكة تعمل على تمركز الأحجام والعملات آليا .

سادسًا ، سيكون مشروع الممر السريع جميلاً وبديعًا من الناحية البيئية كما سيكون ملاذًا ماليًا مناسبًا إلى حد كبير ويرتبط مباشرة مع مركز لابوان الدولى المالى - أوفشور - وبالمراكز المالية العالمية الأخرى . وسيعمل هذا على إعادة «الاستثمار العكسى» من خارج ماليزيا كما سيفيد جيراننا .

وأخيرًا ، سيكون لدى ماليزيا أول بطاقة قومية ذكية فى العالم . إذ سيكون لدى المواطن فى ماليزيا بطاقة ذكية واحدة تحتوى على هويته ، وتوقيعاته الإلكترونية ، ودخوله إلى المصالح الحكومية ، والمصارف ، والائتمانات والقروض ، والخدمات الهاتفية ، والنقل

وخدمات الأندية . وبالطبع سيكون الأمن من الأمور الحاسمة فى إصدار هذه البطاقة الذكية الموحدة ، بيد أن التكنولوچيا المتطورة تمكن كل هذه الخدمات أن تتوحد وتتجمع فى قناة آمنة . ولكم أن تتخيلوا الشعور بالراحة والأمان الذى سنحصل عليه وقد تحررنا من حمل حافظة بداخلها عدد كبير من البطاقات البلاستيكية التى تخرج أو تختار واحدة منها فى كل مرة نحتاج استخدامها .

والحقيقة أن مشروع MSC هوالجزء البارز ضمن استراتيچية قومية جديدة تبنتها ماليزيا لتحقيق الأهداف التى حددتها فى رؤية عام ٢٠٢٠ . وإننى أتوقع رؤية عدد قليل من الشركات الماليزية المتميزة تبرز من هذا المشروع . وسيعمل هذا المشروع على تسريع تطوير قطاع وقوى للخدمات لتحقيق التوازن مع قطاع التصنيع لدينا والقوى بالفعل ، فى الوقت الذى يساعد فيه على تحسين إنتاجية البلاد ومستواها المعيشى . وبنفس القدر من الأهمية ، سيوفر مشروع MSC برنامجًا لتوحيدنا معًا وللاحتفال بثقافتنا بينما يعلمنا بطرق جديدة ومختلفة . وسوف يتيح لنا نافذة نطل منها على عالم من المعرفة متعدد الثقافات والعلاقات ، الأمر الذى سيساعد فى إثراء شركائنا ، وجيراننا وإثرائنا كذلك .

والواقع أن ما وصفته لتوى ربما لم يقدم عليه أو حتى حاول أن يقدم عليه أحد فى العالم كله . وربما تتساءلون : «لماذا ماليزيا؟» .

أولاً ، بسبب الموقع الطبيعى لماليزيا فى وسط آسيا وروابطها متعددة الثقافات مع أكبر الأسواق الآسيوية فيما يعد فى الحقيقة موقعا فريدًا ومتميزًا . فلدينا مهارات لغوية ومعرفة ثقافية يمكن أن تكون عونا لنا إلى حد كبير . إذ أن معظم الناس يتحدثون الإنجليزية إضافة إلى لغة أو أكثر مثل اللغات الصينية أو الهندية ، أو اللغة الماليزية . ومع بناء البنية التحتية للاتصالات فى المطار الجديد ، ستكون ماليزيا بمثابة محور فعال وعلى مستوى عال من الكفاءة فى المنطقة .

ثانيًا ، ما زالت ماليزيا تتمتع بميزة التكلفة بالمقارنة مع البلدان الأخرى فى المنطقة .

ثالثًا ، حداثة الوسائط المتعددة فى ماليزيا يمكن أن يوفر لها ميزة هامة ، إذ أنه ليس لدينا أنظمة موروثة أو مصالح قومية مصممة على الدفاع عن مواقعها الحالية . ولدينا فقط الإرادة السياسية والقوة على النمو الذى يمكن معه أن نغير ، وبسرعة ، القوانين القائمة أو السياسات التى تعوق قدرة الشركات على الاعتماد على المنافع والفوائد التى يتيحها عصر المعلومات . ولن يثنينا عن عزمنا التيار السياسى المفرط والزائد وعن حدوده فى ماليزيا .

وأخيرًا ، فإننا ملتزمون بشدة بتحقيق النجاح لمشروع MSC ولدينا سجلا للمتابعة بشأن هذه الالتزامات والعمل على تنفيذها . فنحن حكومة براجماتية وواقعية وقد أثبتت دائمًا أن منتقديها على خطأ حتى عندما كنا نتبنى سياسات غير تقليدية . ولقد أظهر تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال الكثير من المثابرة والقدرة على التنبؤ ، وهو الأمر الذى يجعل الاستثمار طويل الأجل بمنأى عن المخاطر والتهديدات الناشئة عن سياسة محلية متقلبة . وترى الحكومة الماليزية الوسائط المتعددة باعتبارها القطاع الاستراتيجى الذى يمكنه تحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ ، والمتمثلة فى الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال النمو الذى تقوده الإنتاجية ، ولذا فإن مشروع MSC يأتى فى صدارة هذا القطاع الاستراتيجى . ونحن نتحدث بنشاط إلى الشركات المختلفة للوقوف على احتياجاتها ، كما نؤسس لجانا استشارية حتى نضمن إننا فى الحكومة نفهم تمامًا كل ما هو مطلوب لتوفير بيئة تنظيمية ، وإدارية واجتماعية داخل المشروع .

وهكذا فقد كنا مشغولين طوال الأشهر العديدة الماضية فى تفهم احتياجاتكم والاستجابة لها من خلال إجراء التغييرات المطلوبة فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ومن ثم ، أجرينا دراسة شاملة فى العام الماضى ، وأيضا دراسة متابعة هذا العام ، واستطعنا أن نحدد عدة عوامل أساسية للنجاح .وهذه العوامل تعتبر السبيل الذى يفضى إلى الموارد البشرية الماهرة بشكل كاف وإلى المرونة فى توظيفها واستخدامها ، والذى يؤدى أيضا إلى إقامة بنية تحتية للمعلومات والاتصالات على أعلى مستوى عالمى ، وإلى بنية مالية ليبرالية لا

تحتاج إلى أية متطلبات أو شروط تتعلق بالمضمون المحلى/ الملكية/ الشراكة ، وجودة الحياة وبنفس القدر الذى توفره الدول أو الأوطان الأم فيما يتعلق بسبل الراحة وتسهيل الإجراءات للأنشطة التجارية .

ولمعالجة هذه الأمور ، نعكف حاليا على تنفيذ مبادرات رئيسية عديدة . أولاً ، سوف يضرب مكتب رئيس الوزراء المثال لبقية البلاد . إذ سيكون مكتبا لاورقيا بحلول نهاية عالم ١٩٩٨ عندما ينتقل المكتب إلى بوتراچايا . وسيكون الوزراء بحاجة إلى الاتصال بمكتب رئيس الوزراء إليكترونيا ، وهو الأمر الذى آمل أن يشجعهم على أن يجعلوا أنفسهم لا ورقيين مثلى .

ثانيًا ، سيتم ربط جميع المدارس فى مشروع MSC بشبكة الإنترنت بحلول عام ١٩٩٨ على أن يتبعها فى ذلك بقية البلاد . وتقود وزارة التعليم عدة مبادرات لزيادة دور الوسائط المتعددة فى مجال التعليم . ونحن نخطط لزيادة كبيرة فى عدد المهندسين الذين يتخرجون فى الجامعات كل عام . وسيحتاج المدرسون إلى تغيير دورهم فى الفصول الدراسية الإليكترونية ليتحولوا من مجرد مزودين بالمعلومات إلى مستشارين وموجهين من أجل مساعدة الطلبة فى اختيار مصادر المعلومات ، وحتى يتمكنوا من الوصول إلى آراء شخصية حول ما يستخرجونه من الإنترنت . وباختصار ، تحتاج التكنولوچيا المتقدمة إلى اتصال متقدم نظرًا لأن مفتاح النجاح فى عصر المعلومات سيكون إصدار الآراء والأحكام الصحيحة بين سلسلة متنوعة ومغايرة من الخيارات . ومن ثم ، نفحص نظامنا التعليمى حتى نوفر مناهج دراسية حيث يتعلم الناس كيفية التعلم لكى يمكنهم مواصلة تعليمهم طيلة الفترة الباقية من حياتهم . وسيكون معيار نجاحنا فى عام ٢٠٢٠ هو عدد ونوعية مواطنينا الذين بوسعهم إضافة قيمة إلى المعلومات . ولتحقيق هذه الغاية ، سنقوم بتأسيس جامعة الوسائط المتعددة ومدارس التكنولوچيا فى إطار مشروع MSC .

ثالثًا ، بينما تعتبر هذه الحلول طويلة الأجل مهمة ، فإننا بحاجة أيضا إلى سد الفجوة

فوراً إذا كنا نريد النجاح للمشروع . وهذا سوف يتطلب منا إجراء تجربة والسماح لشركات مشروع MSC بأن تستقدم ، وبلا قيود ، عمال المعرفة خلال السنوات العشر القادمة . وعلاوة على ذلك ، لن تكون هنالك قيود على التوظيف بالنسبة لشركات المشروع ، كما لن تكون هناك قيود على الملكية الأجنبية .

والحقيقة أن هذه الالتزامات ، إضافة إلى التزامات عديدة أخرى غيرها ، ستكون جزءاً من قانون ضمانات الوسائط المتعددة للشركات العاملة فى المشروع ، وهى على النحو التالى :

- الوسائط المتعددة أو تكنولوجيا المعلومات قطاع يحظى بالأولوية المطلقة لتحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ وسيكون مشروع MSC موطنا لتطويرها فى ماليزيا .
- سوف تتوفر أفضل بيئة للمشروع فى آسيا كلها وذلك من خلال وضع قوانين محددة له ، وسياسات وممارسات فعالة .
- سيكون للمشروع بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على مستوى عالمى .
- سيكون باستطاعة شركات للمشروع الوصول إلى القوة العاملة تبعا للحجم والمهارات المطلوبة .
- سيصبح المشروع مركزا إقليميا للامتياز والتفوق فى مجالات تعليم الوسائط المتعددة ، وتطبيقات البحوث المتقدمة .
- لن تكون هناك قيود على التوظيف أو الملكية بالنسبة لشركات المشروع .
- سيصبح المشروع رائداً فى مجال قوانين ونظم الوسائط المتعددة ، وقوانين الإنترنت ، وذلك لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتوفير قيمة بطرق جديدة (أى الطب العلاجى عن بعد ، والتعليم عن بعد ، والتوقيع الإليكترونى) كما سيتم تقنين حماية الملكية الفكرية .

● سيقدم المشروع أفضل الحوافز وأفضل بنية مالية مشتركة .

● سيتم طرح عقود البنية التحتية الرئيسية للمشروع على الشركات الراغبة فى استخدامه كمحور إقليمى لها .

● سيتم تقوية مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة لكى تعمل «كجهة واحدة» للتأكد من تلبية المشروع لاحتياجات الشركات .

● على الرغم من أنه يجرى حاليا وضع التفاصيل الخاصة بالحوافز التى ستحصل عليها شركات المشروع ، إلا أنه يمكن القول بأنها سوف تتضمن الإعفاء من ضريبة الشركات لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٥ عاما اعتماداً على تطبيقات مقترحة تؤديها تلك الشركات داخل المشروع وعلى النحو الذى يتفق مع التزاماتها حياله وذلك فى غضون العام التالى من انضمامها إليه .

● سيتم أيضا ترسية عقود البنية التحتية ، على أساس تفضيلى ، على شركات المشروع .

● إتاحة الفرصة للجنة استشارية توفر مدخلا مباشرا لرئيس الوزراء أو لنائبه عن البيئة التى يوفرها المشروع .

وقد دعونا خبراء الوسائط المتعددة وكبار المسئولين التنفيذيين فى الدول الأجنبية للانضمام إلى عضوية اللجنة الاستشارية الدولية التى سوف أتولى رئاستها بنفسى ، وهى اللجنة التى ستوفر المشورة والنصح على أساس منتظم ومستمر بشأن جودة المشروع برمته . كما أننى أعتبر أعضاء هذه اللجنة شركاء فى تحقيق النجاح له .

وبالإضافة إلى هذا كله ، فقد شكل مجلس الوزراء لجنة مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة وعهد إليها بمهمة ضمان أن يكون لدى شركات المشروع أفضل بيئة فى العالم لتقديم خدمات الوسائط المتعددة . ولدى هذه اللجنة التفويض بأن تكون «الجهة الوحيدة» لإدارة وتسويق المشروع . ومع أنه سيكون لدى اللجنة صلاحيات حكومية ، إلا أنها سوف

تعمل كمؤسسة خاصة بهدف خدمة شركات المشروع وعملائه .

وسوف تتلقى المؤسسة طلبات من الشركات التى تسعى للحصول على وضع فى المشروع . والذى يعطى للشركة الحق فى الحصول على الحوافز ومزايا قانون الضمانات السابق ذكرها . وباستطاعتكم تقديم طلباتكم إليكترونيا من خلال موقع المشروع على الإنترنت .

نأمل فى أن تصبحوا شركاءنا فى هذا الجهد المثير . فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لا يمكن أن ينجح وحده . إذ أنه يستمد قوته الحقيقية من تضافر الطاقات والجهود والقدرات والرؤى الخاصة بالشركات الرائدة التى لديها الاستعداد للتعاون فى ظل بيئة جديدة . ومن خلال التعاون بين هذه الشركات والشركات الماليزية والآسيوية ، فإننا نعتقد أنه بوسعنا إقامة شبكة تثرى تبادليا كل أولئك الذين يشاركون فيها أو يرتبطون بها . وفى الوقت ذاته ، ستكون هذه الشبكة بمثابة حلقة اتصال داخلية أفضل بالنسبة للقرية العالمية وتتيح للعالم مكانا ، حيث يمكن استكشاف عصر المعلومات دون أية حدود مصطنعة .

١٨- المَمَرُّ السَّرِيعُ لِلْوَسَائِطِ المُتَعَدِّدَةِ: فُرْصَةٌ لِلصِّنَاعَةِ اليَابَانِيَّةِ. (*)

مع اقترابنا من فجر القرن الحادى والعشرين ، نجد أن العالم يموج بتغيرات لم يشهدها من قبل ، ولا سيما فى المجالين الاقتصادى والتكنولوجى ، ففى عالم الاقتصاد القديم ، كانت الحدود القومية هى التى تحدد مواقع المواد الخام ومصادر الطاقة والبنية التحتية للنقل والأسواق ، وفى الاقتصاد الجديد ، تختفى المسافات والحدود ببطء . وبسبب تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ، فإن ما قد بات أكثر أهمية هو آثار أقدام الأقمار الصناعية ، والمناطق التى تصلها الإشارات اللاسلكية ووسائل الإعلام الإليكترونية والمعلومات والأخبار غير المحدودة . ويجرى تحويل الأذواق القديمة والأعراف الاجتماعية والقيم وحتى الاتجاهات والميول السياسية عن طريق الحصول على المعلومات . ولا شك أن هذه الروابط فى مجال الاقتصاد الدولى قد انفتحت وأدت إلى تعاون متعدد الجنسيات بصورة سليمة ، الأمر الذى يجعل المجموعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ومجموعة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك حقيقة أكثر من أى وقت مضى . إذ لم تعد المنتجات تصنع فى دولة واحدة . فربما يتم تصميمها فى اليابان ، وتأتى مكوناتها من تايوان ، ويجرى تجميعها فى ماليزيا وتعبأ فى النهاية فى تايلاند حتى تطرح فى السوق العالمى .

وتمثل منطقة آسيا- الپاسيفيك جزءا كبيراً من هذا السيناريو الاقتصادى . وحيث إن الاقتصاد العالمى يبحث عن مواقع للتصنيع والإنتاج ربما تكون أكثر فائدة ، فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة القديمة ذات الكثافة العمالية والعالية والتى لا تتمتع بمهارات والمتمركزة

(*) كلمة فى اجتماع قيادات الأعمال التجارية اليابانيين ، عن الممر السريع للوسائط المتعددة- طوكيو : اليابان ، ١٥ مايو ١٩٩٦م .

فى منطقة آسيا- الباسيفيك ، تتحول الآن إلى اقتصادات صناعية تتمتع بالمهارات وكثافة رأس المال . وتسجل الدول حديثة العهد بالصناعة فى منطقة آسيا-الباسيفيك معدلات نمو إيجابية . ويسجل تقرير القدرة التنافسية العالمية لعام ١٩٩٥ أن إجمالى الناتج المحلى لمنطقة آسيا-الباسيفيك (باستثناء الصين) يصل بالفعل إلى ٨٠٪ من إجمالى الناتج المحلى للدول الأعضاء فى النافتا ، وإنه يفوق معدلات دول المجموعة الأوروبية بنسبة ٢٠٪ . ويقدر تقرير التنمية العالمى أن حجم اقتصاد الجانب الآسيوى لمنطقة آسيا-الباسيفيك سوف يتجاوز حجم اقتصاد الولايات المتحدة . وبنقل موقعها الاستراتيچى واقتصاداتها الصناعية الأصغر نسبيا ، ستتمتع ما يسمى بالنمور الآسيوية بنمو اقتصادى أكثر قوة يتراوح بين ٧ و ١٠٪ سنويا ، مقارنة بالنمو الاقتصادى للدول الأخرى فى منطقة الباسيفيك .

وتعتبر ماليزيا عضوا قياديا فى مجموعة دول الآسيان من حيث النمو الاقتصادى . وتتمتع كافة قطاعات الصناعة فيها ، التى تسترشد بها رؤية عام ٢٠٢٠ ، بنمو سريع . فقد سجل قطاع التصنيع نموا بنسبة ١٥٪ فى عام ١٩٩٥ ، بينما حقق قطاع الخدمات نموا بنسبة ٦٪ . وبدأت ماليزيا الآن تنفيذ استراتيچية وبرنامج جديدين للتحول إلى صناعات التكنولوچيا الفائقة التى تعتمد على رأس المال الكثيف ، مع التركيز بشكل خاص على الصناعات القائمة على المعلومات والاتصالات ، والتى تشمل خطة طموحة جداً لما يطلق عليه الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويقع هذا المشروع فى منطقة جنوب العاصمة الماليزية كوالالمبور . وهو يضم مشروعين كبيرين تجرى بالفعل إقامتهما حاليا ، وهنالك أيضا مشروع كبير يجرى تنفيذه وهو كوالالمبور سيتى سنتر ، وپوتراچايا وهى العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا ، ومطار كوالالمبور الدولى . ويوجد فى كوالالمبور سيتى سنتر أطول برجين فى العالم ، حيث يصل ارتفاع كل منهما إلى ٤٥٠ متراً ، ليصبحا بذلك أطول برجين ، بل أكثر ارتفاعا من برج سيرز فى الولايات المتحدة . ويجرى تصميمهما ليصبحا مدينة داخل مدينة ، متكاملة ، متعددة

الطوابق تتمتع باكتفاء ذاتى . وسيكون بها أحدث بنية تحتية للاتصالات وسيتم بناؤها كمجمع من المبانى الذكية التى تحيط بها حدائق طبيعية خلابة . وسيصبح مطار كوالالبور الجديد شديد الخضرة وسط غابة من الأشجار والنباتات المزدهرة المنتشرة فى أركانه . وسيتم تشغيل المطار قبل افتتاح دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ . وفى البداية سيكون بالمطار ٨٠بوابة ومدرجين متوازيين للطائرات . وتعتبر بوتراچايا المركز الإدارى للحكومة الإليكترونية الجديدة فى ماليزيا وسيتم تطويرها لتصبح مدينة حدائق تحمل سمات «الذكاء» . وسوف توفر مناخا حضريا متوازنا لنحو ربع مليون شخص تقوم على خدمتهم شبكات اتصالات ونقل حديثة . وسوف تشكل هذه المشروعات الرئيسية الثلاثة النواة لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

وبين هذه المراكز الثلاثة ، ستكون هناك أراض شاسعة يتم تطويرها بشكل خاص من أجل صناعة الوسائط المتعددة ، سواء الأجهزة أو برامج الكمبيوتر ، وكذلك مواقع الإدارات الرئيسية لتصميم وتوجيه الصناعات متعددة الجنسية التى تستخدم شبكة الاتصالات التى سيتم تشغيلها . وتعتزم شركات البرق والهاتف المشهورة بالفعل نقل مقار عملها من أجل القيام بعمليات دولية فى المشروع .

سيتم بناء المشروع من الصفر . ونحن نرحب بمدخلاتكم فى مرحلة عمل التصميمات ، ومن ثم مشاركتكم . إذ سيضم المشروع الصناعات كثيفة المعرفة والمعلومات . وهو نوع الصناعات التى ستدفع منطقة آسيا- الپاسيفيك إلى عصر المعلومات . ويمكن إقامة صناعات الوسائط المتعددة المستقبلية عالية النمو ، مثل التصنيع عن بعد ومعالجة العمليات ، وتطوير أشباه الموصلات ، والتعلم عن بعد ، والطب العلاجى عن بعد ، والحلول المجمعة للكمبيوتر والاتصالات فى المشروع ، الذى يمكن أن يصبح بمثابة مركز إنتاج وتنسيق متعدد الثقافات .

ويرفع مستوى هذه المشروعات الرئيسية الثلاثة والجارى تنفيذها ، سيصبح لمشروع

الممر السريع للوسائط المتعددة واحد من أحدث المطارات فى العالم ، مع احتمال أن يصبح محورا مهمًا فى جنوب شرق آسيا . وسيكون المشروع على اتصال وثيق بأحدث حكومة لا ورقية ، الأمر الذى سيعمل على تسهيل الأنشطة المالية والاستثمارية . كما أنه سيكون قريبا من منازل عمال المعرفة ، مما سيوفر ظروف عمل مريحة جداً . ومع وجود كل هذه البنية التحتية المتقدمة جدًا ، وبمساعدة تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ، يمكن أن يعزز مشروع MSC إنتاجية منطقتنا ، ويمتد إلى أسرع الاقتصادات النامية فى شرق آسيا والعالم .

وتتمتع ماليزيا بميزة تكلفة مقارنة بالدول الصناعية الجديدة الأخرى فى المنطقة ، فنحن لدينا مجموعة متزايدة من المهندسين المهرة الذين يستطيعون العمل مع مستثمرين أجانب لتطوير محتوى الوسائط المتعددة المحلية والإقليمية . ولدى ماليزيا اتصالات ثقافية مع الدول الكبرى فى منطقة آسيا- الپاسيفيك . ويتحدث سكان ماليزيا اللغات الماليزية والأندونيسية ولهجات صينية أخرى مثل الماندارين والكانتون ولهجات أخرى خاصة بالقارة الهندية-الباكستانية . ويتحدث معظم السكان الإنجليزية بطلاقة بينما يتمتع العمال بمعرفة فى مجال العمل بهذه اللغة . ومن ثم ، تستطيع ماليزيا خدمة كل من الشرق والغرب من خلال مشروع MSC . وكمثال على هذا يمكن أن يصبح المشروع بمثابة محور للوسائط المتعددة يساعد على بيع منتجات الوسائط المتعددة التى تم تصميمها وإنتاجها فى منطقة آسيا- الپاسيفيك ، فى نصف الكرة الأرضية الغربى . ويمكن أن يصبح هذا أمرًا ممكنًا باستخدام الموارد متعددة الثقافات فى المشروع لترجمة مختلف لغات منطقة آسيا الپاسيفيك إلى الإنجليزية .

ويعتمد النظام القانونى والحكومى الماليزى على مثيله فى المملكة المتحدة ، وبالإضافة إلى هذا ، فإن لدى ماليزيا الرغبة السياسية فى تغيير أية قوانين قائمة قد تعوق سرعة عصر المعلومات الجديد والقدرة على الدخول إليه ، ولا شك أن ظهور الوسائط المتعددة يجلب معه مطالب بشأن إعادة التفكير فى القوانين التقليدية التى تحكم الاتصالات ومراجعتها ،

وسوف تتغير الحاجة إلى استخدام التوقيعات الإليكترونية والاعتراف بصحة الوثائق الإليكترونية فى المحكمة وقوانين الملكية الفكرية بحيث تتوافق مع البيئة الجديدة للوسائط المتعددة . والواقع أن استقرار الساحة السياسية الماليزية سيضمن أن الإجراءات السياسية المفرطة لن تعوق التغييرات القانونية وغيرها عن التقدم . وقد ثبت أن تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال يتسم بالثبات والقدرة على التنبؤ به حتى لا تهدد التقلبات فى السياسات المحلية الاستثمارات والمشروعات طويلة الأجل .

والحقيقة أننا قد أثبتنا التزامنا بتطوير تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة فى البلاد من خلال تأسيس المجلس الوطنى لتكنولوچيا المعلومات (NITC) فى عام ١٩٩٤ . ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن القطاعين العام والخاص ، ويقوم بصياغة استراتيچيات لاستخدام تكنولوچيا المعلومات وتطويرها ، بما فى ذلك مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . وكانت إحدى توصيات هذا المجلس ، إقامة مؤسسة تنمية الملتيميديا (MDC) والتى ستكون مسئولة عن تشغيل المشروع بمجرد إقامته . وقد وافقت الحكومة الماليزية على إقامة هذه المؤسسة بميزانية أولية قيمتها ٣٠مليون رينجت ، ودمجها بموجب قانون الشركات لعام ١٩٦٥ ، ومن ثم ستكون متحررة من قيود البيروقراطية والروتين . ويتمثل دور هذه المؤسسة فى خدمة العملاء المتمركزين فى المشروع وتقديم الحلول الفعالة لهم . وكما نبحث إمكانية أن يكون لهذه المؤسسة مكاتب فى كافة أنحاء العالم لتسويق المشروع وتوفير نقطة اتصال واحدة للصناعات المهتمة بالاستثمار بداخله على أن يتم نقل مقارها إليه .

وبالإضافة إلى مشروع MSC ، يشكل مجلس (NITC) بالفعل لجنة استشارية لتقديم المشورة والمساعدة لكى تجهز ماليزيا نفسها بالبنية التحتية الضرورية . وسوف تتكون هذه اللجنة من جهات تضطلع بدور عالمى فى مجال الترفيه والأخبار والوسائط المتعددة وتكنولوچيا المعلومات ،وغيرها من المجالات المهمة . ويتم دعوة هذه اللجنة التى تضم خبراء دوليين للحضور إلى ماليزيا للمشاركة فى أول معرض آسيوى للوسائط المتعددة يعقد فى

كوالالمبور فى الأول من أغسطس عام ١٩٩٦ . وسوف يصبح معرض آسيا للوسائط المتعددة لعام ١٩٩٦ ، مع الاعتذار لجيراننا ، أول معرض ومؤتمر للوسائط المتعددة فى آسيا . وسيكون محور هذا الحدث الكبير عرض مشروع MSC على العالم كله . ونحن نرحب جميعا بالمشاركة فى هذا المعرض .

وفى إطار البرنامج الذى يهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب للانتقال إلى مشروع MSC ، تبحث الحكومة الماليزية إعداد مجموعة من الحوافز التى تستهدف المشروع بالتحديد . وسوف تتضمن هذه الحوافز إعفاءات ضريبية عدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات إلى غيرذلك من الحوافز . وفى صدارة هذه المجموعة من الحوافز ، وبسبب طبيعة الوسائط المتعددة ، تبحث الحكومة سلسلة من الضمانات التى تمكن المستثمرين الأجانب من تعظيم استثماراتهم فى المشروع . ويمكن أن تشمل هذه المجموعة من الضمانات بندا يلزمها بتوفير بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على المستوى العالمى حتى تصبح كافة القدرات اللازمة والخدمات المدعمة متاحة للمستثمرين . وتبحث الحكومة توفير موارد بشرية كافية تتمتع بالمهارات اللازمة ، وذلك من خلال توسيع البرامج التعليمية والتدريبية لتعليم مهارات الوسائط المتعددة وتكنولوچيا المعلومات . ويمكن السماح للخبراء الأجانب المتمركزين فى المشروع بالدخول إليه دون أية قيود ، وذلك بتسريع إجراءات الهجرة وإزالة أية عقبات . ويمكن تسهيل قيود التوظيف فى المشروع لتمكين المستثمرين من توظيف الأفراد أو الاستغناء عنهم بغض النظر عن العرق والدين . وسوف تطبق الحكومة الماليزية قوانين تحمى حقوق الملكية الفكرية من أجل التشجيع على الإبداع وضخ المزيد من الاستثمارات ، ويتم توجيه كل هذه الحوافز لجعل المشروع يبدو من النواحى الطبيعية والبيئية والثقافية كأفضل الأماكن فيما يتعلق بالوسائط المتعددة .

ويعتبر مشروع MSC مشروع الفرصة الواحدة بالنسبة للصناعة اليابانية حتى تحتل مركز الصدارة فى مجال المنافسة العالمية ، إذ أن نافذة الفرصة الواحدة لهذه المشروع سوف

تغلق فى وقت قريب . وبينما نتحدث الآن ، تقوم شركات أخرى فى الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل بتخطيط مناطق للوسائط المتعددة والمدن الذكية لديها . ويمكن أن تتصدر ماليزيا هذا الجهد فى منطقة آسيا-الپاسيفيك وتقدم للصناعة اليابانية الفرصة لمد نطاق شركاتها وتعزيز الربحية والإنتاجية . ومن ثم ، أود دعوتكم جميعا لاغتنام هذه الفرصة لتوسيع إمكانية وصول شركاتكم إلى العالم بأسره من خلال مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا .



١٩- تَطَوُّرُ مُجْتَمَعِ مَعْلُومَاتٍ كَوْنِيٍّ. (*)

ليس ثمة شك فى أن التطور فى مجتمعنا لا تحكمه وتؤثر فيه العمليات الطبيعية وحدها ، كما أنه يعتبر نتيجة لرد فعل الإنسان إزاء بيئته ومحاولاته التأثير فى هذه البيئة . وهكذا ، نجد أن احتياجات ووسائل الدفاع على مر العصور قد أدت إلى ظهور أسلحة وجدت طريقها فيما بعد إلى الاستخدام فى مجالات سلمية . وبالطبع ، كان العكس صحيحًا أيضا . وهذه العملية أبعد ما تكون عن الوصول إلى نهايتها . والكثير من تكنولوجيا العصر الحالى كانت لها أصولها فى البحث عن المزيد من الأسلحة الأكثر فعالية فى الحروب وساحات المعارك إلا أن الحروب والدفاع ليست هى السبب دائما . وهكذا ، أدى البحث عن المأكل والملبس إلى ظهور التجارة من خلال نظام المقايضة ، ثم مبادلة المسكوكات المعدنية الثمينة ، والآن التجارة الإليكترونية .

وبينما كانت المجتمعات الإنسانية منعزلة ومستقلة تماما فى الماضى فإننا نرى الآن ظهور مجتمعات معتمدة على بعضها ، بل ونرى عالما بلا حدود يبزغ أمامنا . إن كتاب الخيال العلمى وعلماء المستقبليات محقون دائما فى تصورهم لشكل ما سيحدث فى المستقبل ، إلا أن الواقع قد يكون له شكل مختلف عما تنبئوا به . وهكذا فإن أحدا لم يفكر من قبل فى الرقائق الدقيقة وتأثيرها على المجتمع الإنسانى وعلى أساليب الاتصال بيننا . ولهذا السبب لم نكن مستعدين تماما لهذا الانفجار الذى حدث فى مجال المعلومات ومقدم المجتمع الغنى بها .

وسوف يسهم هذا المؤتمر بقدر ما فى فهمنا لعصر المعلومات الجديد ويشير إلى الاتجاه والاستخدام المحتمل للإعلام الجماهيرى ومعالجة وإدارة تدفق المعلومات ، والذى يهدد

(*) حديث فى مؤتمر «تيليبورت ١٩٩٦»- طوكيو : اليابان- ١٣ مايو ١٩٩٦م .

بإغراقنا فى بعض الأحيان .

والواقع أن التطور فى مجال الاتصالات وصناعات المعلومات قدم تعريفا جديدا لما يشكل دولة غنية أو فقيرة . واليوم ، فإن الخاصية أو السمة المحددة لدولة غنية أو فقيرة ترتكز على ثروتها الاقتصادية وحالة التصنيع بها . وفى المستقبل من المرجح أن تتمثل خاصية تحديد الدولة الغنية أو الفقيرة فى إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات واستخدامات هذه المصادر . فمن خلال المعلومات ، قد تستفيد الدول من الثروة والأنشطة الاقتصادية لدى الآخرين ، أو تنتج سلعا وخدمات من مواد ومرافق ومنشآت قد لا تكون متوفرة لديها محليًا .

وسوف تتسارع عولمة التجارة والصناعة مع تقدم تكنولوچيا المعلومات . وقد أصبحت الشركات الآن أكثر قدرة على النظر والتطلع إلى ما وراء حدودها القومية للاستفادة من الموارد الأرخص ، والمهارات ، والمعرفة من أجل البحث ، والإنتاج ، والتسويق ، ومن ثم ، بدأت تزدهر شركات خدمات الإنترنت والأفرع التابعة لها . والواقع أن أدوات السياسة التقليدية لإدارة وتنظيم التجارة والصناعة أصبحت غير فعالة بصورة متزايدة . ولذلك ، يتعين على الحكومات البحث عن أدوات تنظيمية جديدة للتعامل مع هذه الأشكال الجديدة للكيانات التجارية ، أو بالأحرى للتعامل مع انتشار المعلومات ذاتها .

وفى المجال السياسى ، نجد أن الحدود القومية باتت عديمة الصلة أو التأثير تمامًا فى عصر المعلومات . فمع تدفق واستيعاب الإعلام الجماهيرى من خلال شبكات الاتصال العالمى الناشئة ، سوف يصبح من الصعب بدرجة أكبر بالنسبة للحكومات أن تحكم سيطرتها على التفاعل الاجتماعى ، والاقتصادى والسياسى عبر الحدود . كما سيكون من الصعب ، وبنفس القدر ، التحكم فى تدفق المعلومات داخل حدود الدولة نفسها ، وبينما يستفيد المواطنون من الثورة المعلوماتية بحرية كاملة ، فإنه سيصبح من الضرورى إعادة تحديد دور الحكومات ونظم الحكم ، ونظرًا لأن المعرفة هى القوة ، فإن توفر المعرفة وجعلها

متاحة لكل شخص لابد من أن يوزع هذه القوة وينشر مراكزها . وهذه المراكز الجديدة للقوة سوف تقوض السلطة التقليدية للحكومات ، بل وستقوض سلطة الأجهزة التنظيمية الدولية .

ومع الزيادة فى أعداد المجتمعات والمنظمات التى ترتبط فيما بينها بشبكات ، سوف تتعزز عملية المشاركة فى أسمى معانيها . وبغض النظر عن الحالة الاجتماعية ، أو التنوع الاقتصادى وبعد المسافة ، فسوف يصبح بوسع الأشخاص من كافة فئات وطبقات المجتمع اقتسام المعرفة والمشاركة فى تجارب الآخرين بسهولة غير مسبوقة . وسوف تساعد شبكات الوسائط المتعددة على حدوث هذا التبادل باستخدام واقع فعلى ، حتى يكون أكثر مصداقية . وهكذا ستصبح عملية التعلم أكثر فعالية كما سيصبح بالإمكان تكرار التجربة الفعلية والحقيقية ، حتى يتم تعلم الدروس واستيعابها جيداً .

ولا شك أن عالمنا اليوم قد تضاءل وبات صغيراً بسبب هذا الكم الهائل من شبكات المعلومات المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها ، مثل شبكة الإنترنت . ومع وجود ما يربو على ٣٥مليون شخص يستخدمون الإنترنت والذين تتزايد أعدادهم يوما بعد يوم فى شتى أرجاء العالم ، ومع إضافة شبكات جديدة إلى ٣٥ألفا من الشبكات الموجودة حاليًا ، فإن العدد الإجمالى لهذه الشبكات والكم الهائل لثروة المعلومات قد يعجز العقل البشرى عن تخيله . لقد فجرت الوسائل والطرق التى لا حصر لها والمستخدمة فى الحصول على المعلومات ، ثورة أثرت فينا بعمق وبشدة ، وبدرجة تفوق تأثير المحرك البخارى الذى ظهر فى عصر الثورة الصناعية فى القرن الـ١٩ . وبنفس الطريقة التى أحدثت من خلالها الثورة الصناعية تحولاً فى النسيج الاجتماعى الاقتصادى فى الماضى ، فسوف تحدث ثورة المعلومات تغييرا جذريا فى شئون حياتنا الاجتماعية والاقتصادية . وهذا التأثير يتحدى الخيال نفسه ، بل ويتحدى قدرة البشرية على تصور وتشكيل المستقبل . وفى المستقبل القريب ، أعتقد أن المعلوماتية ، وليس التصنيع ، قد تصبح تعبيرا أفضل عن تطور أمة بعينها .

والواقع أن تطور وسرعة شبكة المعلومات الحديثة قد ساعد على تسهيل نمو الاقتصاد العالمى . فقد ازدهرت الأنشطة والمبادلات التجارية داخل الدول وفيما بينها ، مع عمليات الانتقال الهائلة للسلع ، ورأس المال ، والأفراد ، والتكنولوجيا . واعتماداً على وسائل النقل ، والخدمات المصرفية والمالية ، وباستخدام كافة وسائل الاتصالات والبيانات التجارية الجديدة ، فسوف تتزايد حركة انتقال السلع والخدمات بمعدلات أعلى وأسرع . ولا شك أن إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة قد أدت بالفعل إلى قيام أشكال جديدة للتعاون الدولى حتى فى البلدان النامية . ومع القدرة على إرسال معلومات كاملة ومفصلة ، فإن التصنيع لم يعد حكراً على الدول التى تمتلك التكنولوجيا والموارد . ولذلك ، أصبح التصنيع الآن عالميا ، حيث يجرى وضع التصميمات فى دولة ما ، والأعمال الهندسية فى دولة أخرى ، بينما يتم الحصول على الأجزاء والمكونات من أنحاء العالم والإنتاج فى أكثر الدول تنافساً . ويمكن انتقاء واختيار المعلومات الفنية من شتى أنحاء العالم من خلال المكتبات التى لا حصر لها والتى نجدها على الشبكات .

حتى فى مجال الأنشطة الاجتماعية والثقافية ، يمكن أن تحقق ثروة المعلومات قدراً أكبر من التفاهم الدولى . إذ يمكن أن يعرف الناس الكثير عن الثقافات والقيم الأخرى والتى من المأمول أن تتمكن من القضاء على التوجه إلى الانعزالية ، والنظر إلى الآخرين باعتبارهم غير أسوياء أو عاديين . وهذا يمكن أن يعطى بعداً جديداً لحياتنا ، ويعمل على تقليص النزعة القومية الضيقة ويخلق مواطنين أكثر توجها نحو العالمية .

والحقيقة أن عصر المعلومات الجديد لا يوفر فرصا فحسب ، وإنما يخلق العديد من التحديات للمجتمع العالمى كذلك ، إذ اقتضت التطورات الأخيرة حدوث تغييرات فى الهياكل الاجتماعية ، والأسرية ، والاقتصادية والسياسية والحكومية . وتميل الاتصالات الأكثر سهولة إلى خلق وتسهيل قيم جديدة ، وعلى وجه الخصوص حرية التعبير ، وتبادل الآراء ووجهات النظر وشمولية وعالمية الوصول إلى المعلومات . إن قدرة وسائل الإعلام

على تسليط الضوء على ما تختاره فقط من مواد إعلامية ، بينما تتعمد التعتيم على الآراء والحجج المضادة ، سوف تتقلص لأنه بات باستطاعة كل شخص أن يرد من خلال شبكة الإنترنت وبدون أى مراجعة تحريرية .

والواقع أن كل هذه الحريات تعتبر من صميم وجوهر النظام السياسى الديمقراطى- الليبرالى ونظام السوق الحرة الذى تشارك فيه معظم الدول الآن . ومع شمولية أو عالمية الوصول إلى المعلومات هذه تأتى الحاجة إلى اتباع سياسات عالمية عامة ، ولاسيما لمنع إساءة استخدام الوصول إلى هذه المعلومات . ولن تستطيع دولة معنية بمفردها أن تحول دون حدوث ذلك . ولابد من التذكير هنا بأن حرية الوصول للمعلومات والمتاحة لكل شخص ، تعنى أيضا إمكانية وصول الإرهابيين والمجرمين إلى تلك المعلومات ، والتى تعتبر مهمة لهم أو قد تعنى الشىء الكثير بالنسبة لأنشطتهم غير المشروعة .

وبالطبع ، وعلى الجانب الإيجابى ، فإن توفر البنى التحتية للنقل والوصول إليكترونيا إلى المعلومات يعتبر أمرًا حاسمًا لتحقيق قدر أكبر من الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . وبالنسبة للدول النامية والأقل تقدما ، فإن توفر البنى التحتية المعلوماتية هو السبيل الوحيد للمضى قدما فى عملية التنمية ومواكبة الآخرين . وسيؤدى الوصول الكافى إلى شبكات الاتصالات إلى تعزيز التصنيع ، وتقليل معدل البطالة ، واحتواء التدفق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، ومن الدول الفقيرة إلى الدول الغنية . وهكذا ، فإن المبرمجين العاطلين عن العمل فى الدول النامية يمكنهم العمل الآن والحصول على دخول جيدة من خلال العمل فى قطاعات صناعية فى العديد من الدول دون أن يتركوا بلادهم بحثًا عن عمل .

وإننى لشديد الإيمان بأنه ينبغى على الدول النامية والدول الأقل تقدما أن تعتبر الانضمام إلى الجهد العالمى فى تشكيل مجتمع المعلومات أمرا ضروريا لأنه سوف يفتح نوافذ لتحقيق قفزات كمية فى تنمية التكنولوچيا . ومن شأن توفير بنية تحتية عالمية

للاتصالات أن يساعد فى تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى وثقافى ، وأيضا تضييق الفجوة مع الدول المتقدمة ، وعند هذه النقطة ، فإنه يتعين على الدول النامية والمتخلفة إعادة تقييم نماذجها وأن تتحلى بالشجاعة الكافية للمشاركة الفعالة فى تشكيل مجتمع غنى بالمعلومات . بيد أن الطريق إلى إحداث تغيير جذرى ، وتحول فى النماذج ، لن يكون بلا صعوبات أو عقبات . إذ ستكون هناك العديد من القيود : المالية ، والقوة العاملة المدربة ، والوصول إلى التكنولوچيات المتقدمة ، وهى مجرد أمثلة قليلة لسلسلة من قيود عدة . ولذا فإن تقديم يد العون من جانب الدول الغنية سيكون أمرًا حاسما . وإذا شاركنا فى وجهة النظر القائلة بأن مساعدة الآخرين على تحقيق الازدهار ستعود فى النهاية بالمنفعة علينا ، فإنه لا يجب عندئذ أن يتردد الأغنياء فى مساعدة الدول الأفقر فى الانضمام لمجتمع المعلومات .

وبينما قد يكون هنالك العديد من المنافع والفوائد ، فإن ثمة اختلالات اجتماعية ربما تبرز بالفعل من جراء تكنولوچيا المعلومات ، الأمر الذى يوسع من الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء . فشركات الاتصالات الضخمة فى الدول المتقدمة تستحوذ بالفعل على شبكات الاتصالات فى أنحاء العالم ، أما الدول الفقيرة فربما تخسر فرصتها للحصول على نصيب من الكعكة حتى فى عقر دارها . وفى هذا الإطار ، ربما تفقد السيطرة على اقتصادها أيضا .

وسوف تستمر الزيادة بشكل مضطرد فى التوجهات غير الصحية ، مثل انتشار المواد الإباحية بشكل متزايد ويصعب اكتشافه ، وجرائم الموظفين وفقدان الخصوصية وأمن المعلومات .

ومع هذا ، فبالنسبة للمجتمع الكونى من المتوقع أن تفوق مزايا وفوائد التكنولوچيا الجديدة هذه المساوئ والممارسات الخاطئة . ولا شك أن تحرر الإنسان من أعباء ومهام التفكير الأكثر روتينية ، سوف يمكنه من تكريس أفكاره ووقته وجهده لعمل معرفى أكثر قيمة من خلال تكنولوچيا المعلومات والتى تعد بحد ذاتها تعويضا كافيا . ومن ثم ، فإن

الإسهام الفكرى للإنسان فى تنمية المجتمع وتطوره يمكن أن يزداد .

وبالطبع ، فإن تكنولوچيا المعلومات سوف تجعل من الممكن اقتسام المعلومات والمعرفة بطريقة أوسع وأكثر شمولاً . وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه التطورات فإنه من المتوقع عندئذ ظهور مستوى أكثر تكافئا . بل ويمكن أن يؤدى ذلك إلى مستوى عال من التعاون بين المجتمعات العالمية من أجل معالجة المشكلات المحلية والعالمية والقضايا التى من المأمول أن تساعد فى إيجاد حياة أكثر أمنًا وسلامًا وأفضل لسكان العالم .

والحقيقة أن التناقض الظاهرى لتكنولوچيا المعلومات يكمن فى أنه بينما قد تعمل الاتجاهات الحالية على توسيع الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء ، إلا أنها يمكن إذا وجهت توجيها صحيحًا ، أن تساعد فى تضييق هذه الفجوة . إذ أن الخدمات الاجتماعية التى تعتمد على تكنولوچيا المعلومات ، مثل الطب العلاجى عن بعد ، والتعليم عن بعد وتوفير الخدمات عبر شبكة الإنترنت ، من الممكن استخدامها فى وضع المجتمعات الأقل تقدما والمجتمعات النائية ضمن الاتجاه العام لحركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

إن تكنولوچيا المعلومات لديها القدرة على تعظيم الإمكانات والطاقات العالمية . ويمكن للمستهلكين فى العالم بأسره الاستفادة من التكلفة الأقل للبحوث والإنتاج من خلال تسهيل الحصول على المعرفة والمواد والسلع من أفضل المصادر وأرخصها . ويجب أن تستفيد اقتصادات الدول الأقل تقدما من هذا كله . ومع ذلك ، فإن مثل هذه المشاركة فى الفوائد والمنافع ستكون ممكنة فقط إذا لم تكن هناك حدود أو حواجز صناعية تقيمها إما الحكومات أو القطاع الخاص لعرقلة التدفق الحر للمعلومات ، أو ربطها بالقضايا السياسية والاقتصادية الشائكة .

ويجب استخدام الطاقة الهائلة لمجتمع عالمى تربطه الشبكات فى خلق مجتمع كونى واحد يعطى الأولوية القصوى لجودة الحياة والعمل على تحسينها للجميع . ويمكن أن يحدث هذا فقط إذا كان عصر المعلومات ومفهوم المشاركة واقتسام المعلومات يرتكزان على

قيم مشتركة وعلى مبادئ المساواة واللعب النظيف والعدالة . وفى هذه اللحظة ، فإن رأس المال الهائل والمطلوب استثماره فى البنية التحتية يمكن أن يفرز فقط القليل من الشركات العملاقة ، التى تحتكر الفوائد والمزايا التجارية على حساب الاقتصادات التى تفتقر إلى رأس المال والتكنولوچيا . ولعل مما يؤدى إلى تفاقم حدة المشكلة هو طلب منظمة التجارة العالمية بالانفتاح على الأسواق . وفى الوقت الذى لابد من أن تستعد فيه الدول النامية والدول الأقل تقدما للمساعدة فى تحقيق هذه الرؤية ، فإنه ينبغى مساعدتها على تطوير مواردها البشرية والمالية إضافة إلى تطوير مهاراتها الإدارية والتكنولوچية . وبدون نوع ما من المساندة أو الدعم المؤكد ، فإن طاقات القوة العاملة فى هذه الدول وقدراتها على المساهمة فى البنية التحتية المعلوماتية العالمية سوف تضيع هباء .

ومن جانبنا ، نعلن هنا أن ماليزيا ملتزمة بتطوير مجتمع معلومات عالمى . وباعتبارنا دولة نامية ، ندرك أننا بحاجة إلى تغيير أساليبنا ونماذجنا الحالية ، إذا كنا نريد أن نصبح جزءًا من عملية التغيير برمتها . وبغض النظر عن القيود المفروضة ، فإننا مستعدون لوضع الأساس لمجتمع غنى بالمعلومات . وتبعًا لذلك ، قمنا بتأسيس المجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات (NITC) لتوجيه الحكومة والأمة كلها فى التقدم صوب القيام بدور مهم فى مجتمع المعلومات العالمى الذى يتقدم بسرعة مذهلة . والحقيقة أن المجلس ، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص ، سيتولى التنسيق للمهام والأنشطة فيما بين الطرفين ، ومهمته الأساسية تنحصر فى تقييم احتياجات الحكومة والقطاع الخاص وجهودهما فى مجال تطوير تكنولوچيا المعلومات والصناعات الأخرى المرتبطة بها . كما سيقدم المجلس توصياته بشأن السياسة العامة التنظيمية التى تؤدى إلى تقارب صناعات الاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى . ولتحقيق هذه الغاية ، فإننا قد شرعنا فى تنفيذ برنامج طموح بشأن إقامة بنية تحتية لتكنولوچيا المعلومات المتقدمة تمتد فيما بين كوالالمبور ومطار كوالالمبور الدولى الجديد والتى يطلق عليها اسم الممر السريع للوسائط المتعددة .

وبين كوالالمبور والمطار الجديد سيتم بناء مدينة پوتراچايا ، وهى العاصمة الإدارية الجديدة المقترحة لماليزيا . ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، الذى يعتمد على أحدث أجهزة تكنولوچيا المعلومات سيصبح ، فى الحقيقة ، بمثابة مركز يوفر المعلومات عن بعد وعلى نحو دائم ومستمر . وسيكون المشروع أيضا بمثابة مركز الأعصاب الذى يوجه ويقود البلاد لمواجهة تحديات مجتمع غنى بالمعلومات . ونأمل أن يقود المشروع نهجًا مؤسسيًا يمكنه احتضان واستيعاب كافة التكنولوچيات للوصول إلى المعلومات ، وربط ماليزيا بقاعدة المعلومات العالمية والخبرات المعلوماتية ، ومن ثم يوفر مساعدة قيمة جداً لكل من القطاعات الخاصة والعامة لتنفيذ قرارات استراتيجية ، وأيضًا لتعظيم الإنتاجية والكفاءة وفقًا للمقاييس والمعايير العالمية . وبالنسبة لصناعات الكمبيوتر ، والبث الإذاعى والتليفزيونى ، والاتصالات ، وأيضا الوسائط المتعددة ، فسوف تندمج معًا فى إطار هذا الممر السريع . وسيكون المشروع فى الحقيقة دفعة كبيرة للمستثمرين الأجانب والمحليين فى هذه الصناعات الذين سوف يستفيدون من التكنولوچيات المتقدمة لتطور الوسائط المتعددة والمنتجات المرتبطة بها ، وأيضًا لتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة ، الأمر الذى يساعد فى تسريع خطى التقدم التى تخطوها ماليزيا وصولاً إلى المجتمع الغنى بالمعلومات . ومع التنفيذ الكامل لمشروع الوسائط المتعددة واستقراره ورسوخه فى موقعه ، يمكن لكل من المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء استخدام ماليزيا كنقطة انطلاق لتوسيع آفاقهم إلى الأسواق الناشئة فى منطقة آسيا- الباسيفيك . ولست بحاجة إلى القول بأننا بحاجة إلى جهد منسق لتنفيذ هذا المشروع بنجاح . وستقوم مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة بتسهيل الاستثمارات المباشرة فى المشروع .

التنبؤ بالمستقبل ليس أمرا سهلاً . بيد أنه فى هذه الحالة ، لا يساورنى أدنى شك بأننا سنصل فى النهاية إلى تحقيق هدفنا وهو خلق مجتمع المعلومات . وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف جهدا منسقا من جانب كل منا . ولكن يتعين علينا بذل جهد أكبر لأن المكافأة

ستكون هائلة للجميع . ونحن بحاجة إلى موقف مشترك وإلى تعاون عالمى لتحقيق رؤيتنا المشتركة . ويسعدنى أن أشير هنا إلى أن الدول الأعضاء فى مجموعة السبع (G7) قد بدأت خطوة شجاعة وبعيدة النظر لتقديم الدعم الضرورى للدول النامية والأقل تقدما حتى يمكنها أن تصل ، وبشكل متكافئ ، إلى المعلومات ، وأن تحقق فى النهاية حلمها فى إقامة مجتمع معلوماتى كونى .

٢٠ - بناء منطقة أقل تمزقا وأكثر ازدهارا من خلال التعاون (*)

فى كلمتى أمام مؤتمر الحوار الباسيفيكى الأول فى بينانج فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٩٤، تحدثت عن بعض الإنجازات التى حققتها ماليزيا وعن آمالها وتطلعاتها، وعن الإسهام المستمر الذى سعينا للحصول عليه من أصدقائنا فى الخارج، من أجل تحقيق حلمنا فى أن نصبح دولة متقدمة تماما. كما دعوت فى كلمتى إلى بذل جهد مشترك لتعزيز كومنولث كونى واحد يرتكز على مبدأ الازدهار التعاونى. إذ يتعين على الجميع العمل لكى يتحقق الازدهار للجميع. واسمحوا لى هنا أن ننحى جانبا سياسات «افقر جيرانك» ونتبنى بدلا منها سياسات «دع جيرانك يزدهرون».

كما دعوت إلى المشاركة الكاملة لأمريكا وأوروبا، بل والعالم كله، فى التنمية التى أصبحت ظاهرة تجتاح شرق آسيا. فنحن نريد أن يأتى العالم بأسره إلى شرق آسيا، حتى يتسنى له أن يحقق الازدهار حتى نزدهر بدورنا.

وأخيرا، دعوت إلى المزيد من التفاهم المتبادل، وإلى التقدير المتبادل، وكذا الاحترام المتبادل فيما بين حضاراتنا وثقافاتنا وشعوبنا. إذ أن لدينا الكثير الذى نتعلمه من بعضنا الآخر، ولابد من أن نحصل على أفضل ما يمكن أن يقدمه الآخرون. وبدلا من صدام الحضارات، يتعين علينا أن نتمتع ونحتفل ونسعى لخلق مجموعة وفيرة وسخية من الحضارات.

واليوم، أود أن أقترح أن يتركز حوارنا على موضوع عام واحد، ألا وهو: كيف

(*) كلمة فى الحوار الباسيفيكى الثانى، فى كوالالمبور - ماليزيا: ٨ يناير ١٩٩٦م.

يمكن أن نبنى معًا منطقة أقل تمزقا وصراعًا ، وأكثر ازدهارا ورخاءً من خلال التعاون . واختيارى لهذا الموضوع قد يبدو أمرًا غريبا نوعا ما بالنسبة للبعض منا . والحقيقة أنه على مدى مائة عام لم تنعم منطقة الباسيفيك بمثل هذا المناخ من السلام الذى يخيم عليها الآن ، كما لم يحدث طوال تاريخا أن تمتعت بهذا القدر من الازدهار الذى نعيشه .

لقد أمضينا فترة طويلة من هذا القرن فى حروب وصراعات ، والتى إن لم تكن قد تفجرت بيننا ، إلا أنها قد اندلعت داخل حدودنا . إذ كانت بعض دولنا مستعمرات لقرون طويلة . وفى ذلك الوقت لم نكن مؤهلين للممارسة الديمقراطية . ومن ثم فقد فرضت على كثير منا نظم شمولية واستبدادية من قبل ديمقراطيات متحضرة جدًا . ولعل أكثر من يعبر عن ذلك كله مفكر عظيم مثل توماس چيفرسون (١٧٤٣- ١٨٢٦) ، والذى تناول بدقة واجتهاد «حقوق الإنسان» فى دراسته ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى إحدى المروج الخضراء الأمامية لتناول الشاى والكعك الذى يقدمه خدم لايتمتعون بمثل هذه الحقوق الإنسانية ، بل إنه كان يطيل النظر بطريقة تنم عن الاحتقار ، وربما الإعجاب ، إلى العبيد وهم يعملون فى الحقل بجدية ودأب شديدين .

وكانت بعض أكثر الاقتصادات تقدما فى العالم قد ظهرت فى منطقتنا ، بيد أن الأغلبية من دولنا كانت فقيرة ، بل كانت تعيش فى فقر مدقع .

أما اليوم ، نجد أن المدافع قد صمتت فى معظم المناطق . ولم نعد نسمع الطلقات تدوى عبر حدودنا ، وباتت كل الدول تنعم بالسلام ، إلا أن هناك صراعات مسلحة محدودة تعانى منها أربع دول فقط فى المنطقة .

بل إن التحسن الذى طرأ على رفاهيتنا المادية كان أكثر إثارة . ففى عام ١٩٩٠ ، كان لدى دول شرق آسيا ١٨٠ مليون فقير فقط بالمقارنة مع ٤٠٠ مليون فقير قبل عقدين ، وذلك على الرغم من زيادة سكانية قدرها ٤٢٥ مليون نسمة خلال الفترة ذاتها . علاوة على ذلك ، فقد ضاعف الكثيرون منا دخولهم الفعلية ثلاث أو أربع مرات فى غضون الثلاثين

عاما الماضية ، وهى نسبة لم تتحقق فى أية منطقة أخرى فى العالم . كما لم تحققها أية تجربة أخرى فى التاريخ كله . وهناك كثيرون آخرون بيننا ، بدأوا السير فى طريق الإصلاح الاقتصادى المنتج وعلى وشك الانطلاق .

والمعروف أن منطقة شرق آسيا كلها حققت نموا سنويا بلغ ٥ , ٧٪ فى هذا العقد ، وبالمقارنة ، فقد سجلت أمريكا الشمالية نمواً بنسبة ٧ , ٢٪ ، وهى نسبة المعدل العالمى . وهنا نجد أن أكبر ثلاثة اقتصادات فى العالم من حيث القوة الشرائية ، وهى الولايات المتحدة ، واليابان ، والصين ، تتركز كلها فى منطقة الپاسيفيك . ونحن ننتج فى هذه المنطقة ما يربو على نصف ما ينتجه العالم من السلع والخدمات .

وهناك البعض ممن يعتقدون أن هذه الديناميكية لدى دول شرق آسيا عمرها قصير وأنها تدوم طويلا . ومع هذا ، يتنبأ الكثيرون أن تواصل دول شرق آسيا النمو بخطى سريعة حتى على الرغم من التباطؤ الاقتصادى ، وذلك لأن اقتصادات هذه الدول قد بدأت تنضج الواحدة تلو الأخرى . وأنا واحد من أولئك المتفائلين .

وسيتم إنقاذ ملايين آخرين من الفقر ، ومن ثم سوف يطرأ تحسن مفاجئ على الحياة الاقتصادية لبليون نسمة . وخلال الخمسة والعشرين عاما القادمة ، وما لم يحدث شىء ما خطأ ، فإنه من المرجح أن يكون هناك سبعة من بين أفضل عشرة اقتصادات فى العالم فى هذه المنطقة .

يبدو أننا نسير بطريقة جيدة . فلماذا عندئذ أعتقد أنه يجب علينا الاعتماد على الحاجة إلى تعزيز وتقوية بيئة أقل تمزقا وصراعا وأكثر ازدهارا ورخاءً من خلال التعاون؟ إن السبب ، بالطبع ، هو أن ما يعد جيداً يمكن تحسينه ، الأمور ليست كلها على ما يرام فى منطقة الپاسيفيك .

وفى اعتقادى أن السلام مع الأمن ، وأقصد بذلك السلام الحقيقى ، لابد من أن يكون هدفنا النهائى فى هذه المنطقة . إذ ينبغى أن يكون سلاما آمنا يخيم على كل فرد ، ويخيم

وعلى كل بيت وكل مجتمع ، بل وكل شاطئ في الپاسيفيك . ومن ثم ، فإن هذه الرؤية للسلام والأمن ، سواء الشامل أم الخاص ، وسواء أكان دائما أم عرضيا ، هي التي لابد من أن تكون دليلنا ومرشدنا .

والواقع أن تعزيز هذا السلام لن يكون بالأمر السهل بالنسبة للبعض منا . فهو سلام سوف يتعين بناؤه من خلال تضافر الجهود ، وسيكون البعض أقوى وأكثر قدرة من الآخرين . بل إنه لابد من زرع هذا السلام في العديد من البيئات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة ، والتي قد يكون بعضها مثبطًا للعزيمة . وكما هو الحال دائمًا ، فإن العبء الأكبر سوف يقع على من هم أقل قدرة على تحمله .

ولتحسين قدرتنا على المرونة ، فسوف نحتاج إلى مواصلة حربنا ضد الفقر . ولابد من أن نخلق المزيد من الوظائف وأن نوفر فرص العمل ، أن نرفع الدخول ونوزع ثروتنا بطريقة أكثر انصافا وعدلاً ، وينبغي أن نهتم بالمظالم السياسية ونعالج الأمراض والآثام الاجتماعية . فالاستقرار سيكون بحاجة إلى أن يرتكز على شيء أكثر استمرارا وأقل ترويعا من فوهات المدافع .

ونحن في منطقة الپاسيفيك معروفون بأننا أكبر منتج ومستهلك في العالم للمخدرات . ففي عام ١٩٩٣ ، أسهمنا بنصف إنتاج العالم من المخدرات . وهذه المشكلة تزداد سوءًا في كل مكان . ولذا ، ينبغي علينا منع المخدرات - والمرض - والحيلولة دون أن يدمرا الركائز الحيوية لمجتمعاتنا . كما لابد من أن نخلص شوارع مدننا من الجريمة المنتشرة ، وأن نعيد الأمان إلى أحيائنا .

وكما ذكرت من قبل ، فإن المسئولية عن هذه المشكلات كلها تقع ، إلى حد كبير ، على عاتق الحكومات المعنية والشعوب نفسها . ومن غير المنطقي بالنسبة لأي فرد أن يظن بأن الدول المتضررة من تلك المشكلات لا تريد ، أو أنها أقل التزاما إزاء إيجاد الحلول المناسبة . بيد أنه في ظل عالم بات متداخلاً وتجتاحه العولمة بسرعة ، فإن هناك الكثير الذي

يمكننا ، بل والذى ينبغى أن نفعله لمساعدة كل منا الآخر .

وثمة ميل بين الدول الأكثر ثراءً فى المنطقة وفى الدول الصناعية للنظر إلى نمو الاقتصادات فى شرق آسيا بقدر من العصبية والقلق . وهنالك خشية من فقدان الحافة التنافسية وتآكل السيادة أو التفوق الاقتصادى . هناك إذن خوف من حدوث تحول فى ميزان القوة .

ويوفر مثل هذا الموقف للأغنياء أرضية خصبة للمخاوف القديمة التى تستمد استمراريتها من التعصب العرقى والثقافى ومن الصراعات الماضية . ومن ثم ، عمدت الدول الصناعية إلى التفكير فى أساليب مختلفة ومتنوعة لاحتواء أو تعقيد مسيرة النمو فى اقتصادات فى شرق آسيا . ومن جانبنا ، فإننا نبحث عن كافة الطرق التى تلجأ إليها تلك الدول لمنافستنا بشكل غير عادل ، ونطالب بسرعة إلغاء كافة الإجراءات الحمائية . ونحن نتجاهل حقيقة مفادها أنه برغم أن التجارة الحرة والمفتوحة سوف تكون لصالح الجميع ، فإن من المرجح أيضا أن تحتاج الاقتصادات الناشئة فى القريب العاجل إلى حماية بعض صناعاتها الرئيسية نظرا لضعف قدرتها على المنافسة . ونحن نمارس ضغوطا ونفرض عقوبات من أنواع مختلفة عندما لا تريد هذه الدول الانصياع والإذعان .

وإذا سُئلنا عن المشكلات الأمنية الخارجية الرئيسية التى تواجهنا فى المنطقة فى الوقت الحاضر ، فسوف نشير وبلا تردد إلى شبه الجزيرة الكورية ، ومشكلة المضايق ، ومشكلة بحر الصين الجنوبى باعتبارها من أبرز وأهم هذه المشكلا . وأعتقد أن القليلين لن يتفقوا معى فى هذا الأمر . بيد أنه إذا أمعنا التفكير فى المشكلات الرئيسية التى تثير التوتر فى منطقة الباسيفيك ، فإننا سوف نشير بالتأكيد إلى النزاعات الدائرة حول التجارة والوصول إلى الأسواق ، وإلى الضغوط التى تُمارس باسم حقوق الإنسان والبيئة وصولا إلى القضايا الاجتماعية . وفى مناسبتين فى الاثنى عشر شهراً الماضية ، كان العالم يحبس أنفاسه وهو يشهد حروب التجارة التى شاركت فيها بعض أقوى الاقتصادات فى العالم وهى الحروب

التى بدت حتمية ولم يكن ثمة مفر منها .

وينبغى أن يكون واضحا لنا جميعا أن هذه الطريقة فى تناول العلاقات الأمنية والاقتصادية فى المنطقة لن تعود بالفائدة على أحد وأنها ستلحق الضرر بالجميع . ومن ثم ، فإن أفضل ضمان لتحقيق الأمن المستدام فى بلدان شرق آسيا النامية وفى منطقة الپاسيفيك الأكبر يكمن فى النمو الصحى والسليم لاقتصاداتها .

وليس سراً ، مثلاً ، أن نجاح ماليزيا فى التغلب على الاضطرابات الداخلية والمحافظة على التناغم فيها يرجع ، وإلى حد كبير ، إلى تنميتها السريعة والمستدامة وإلى التوزيع الأكثر عدلاً لثروتها . إذ أن الفقر يولد السخط والتوتر ، والدول غير المستقرة تؤثر سلبا على رفاهيتنا بعدة طرق .

ولهذا فإنه من مصلحتنا العمل على تشجيع الأسس الاقتصادية لأمننا فى المنطقة . بيد أن الفوائد تتخطى أيضا هذا الأمر . وإذا كان تحرير العدد الأكبر من البشرية هو هدفنا حقا ، فإنه يتعين علينا أن نريد لكل دولة ، ولا سيما الدول الأفقر أن تزدهر . وإذا كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان هى شغلنا الشاغل حقا ، فإنه يجب علينا تشجيع التنمية فى كل مجتمع ، ذلك أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تزدهر على نحو أفضل عندما تكون الظروف الاقتصادية مواتية ومشجعة .

ولعل أقوى الأسباب وأكثرها إقناعا بالرغبة لدينا فى تحقيق الازدهار لشركائنا فى المنطقة يكمن ، رغم هذا ، فى مصلحتنا الاقتصادية . فنحن نشهد أعظم عملية تحول فى تاريخ شرق آسيا الآن . وبغض النظر عن كونها تشكل تهديداً وتحديًا ، فإن الاقتصادات النامية والإصلاحية فى منطقة الپاسيفيك تقدم فى الحقيقة فرصا لا مثيل لها فى مجالات التجارة والاستثمار ، إذ أن بعضا من أكبر وأسرع الأسواق النامية لمنتجات الدول الصناعية يتركز فى شرق آسيا .

ونظرًا لأن الملايين من الآسيويين قد أصبح لديهم قوة شرائية متنامية ، فإن طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية سوف يتزايد . وفى ظل هذه الظروف ، فإن الاقتصادات المؤهلة بشكل أفضل لجنى أكبر قدر من الفوائد . هى فى الحقيقة اقتصادات العالم المتقدم . إذ أن لديها الموارد والتكنولوچيا . وسيكون من قبيل الخطأ الفادح حقا ، إذا أخفقنا فى تقدير هذا واخترنا بدلاً من ذلك تجاهل آسيا . أو ، وهو الأسوأ من ذلك ، إذا اخترنا طريق المواجهة والاحتواء .

والحقيقة أن علم الاقتصاد يغير أشياء عديدة . فالتغييرات المنتظمة التى طرأت على الطريقة التى نؤمن بها مصلحتنا ، والتى ننتج من خلالها سلعنا وخدماتنا قد أدت ، وبمرور الوقت ، إلى حدوث تغيرات فى أسلوب تنظيمنا لمجتمعاتنا ، وطريقة إدارة سياساتنا وترتيب العلاقات بين المجتمعات والدول . وفى هذا الشأن ، وحيث كنا يوما ما أقل اعتمادا على التجارة والأسواق الخارجية ، نجد أن اقتصاداتنا قد أصبحت الآن أكثر تداخلاً وأنها تتفاعل مع بعضها بصورة متزايدة . وهنا فى منطقة الپاسيفيك ، يبلغ حجم تجارتنا من إجمالى مبادلاتنا مع العالم نسبة ٧٠٪ . فالتجارة فيما بين اقتصادات دول شرق آسيا قد شهدت نموا سريعا واستقرت عند نسبة ٤٩٪ من حجم تجارتنا مع العالم كله فى عام ١٩٩٥ ، بالمقارنة مع نسبة ٣٧٪ قبل خمس سنوات .

وهذا الموقف يتطلب أسلوب تناول جديد لأمننا . ويتعين أن يكون هذا الأسلوب موضوعيا لا خصوم فيه ولا أعداء ، وإنما شركاء فقط يسعون للوصول إلى سلام متبادل ورخاء مشترك . وعندما نسلح أنفسنا ، يجب أن يكون ذلك فقط من أجل الدفاع المشروع عن بلادنا وبهدف فرض القانون ، وإلى الحد الأدنى بهدف الردع الفعال .

وفى هذا الصدد ، أعتقد أنه ينبغى علينا فى منطقة الپاسيفيك معالجة مشكلة السيطرة على الأسلحة بصورة أكثر جدية . إذ أننا أنفقنا ٤٧٠ بليون دولار على الأقل على التسلح فى عام ١٩٩٣ وحده ، وهذا الرقم يقارب إجمالى الناتج المحلى GDP كله لجميع الدول السبع

الأعضاء فى مجموعة الآسيان ، وذلك بالنسبة لقوتها الشرائية . ويوجد بيننا أكبر قوى عسكرية فى العالم وأكبر الدول من حيث الإنفاق العسكرى . وبدون الإخلال بمصالحها القومية المشروعة ، وسواء أكانت المصالح الأمنية إقليمية أم عالمية ، فمن المؤكد أن هذه الدول تستطيع أن تفعل ما هو أكثر لتقليص ترسانات الأسلحة التى بحوزتها . بل إن بوسعها أن تفعل ما هو أكثر للحد من اختراع ، وتطوير أسلحة الدمار الأكثر تقدما .

ولنفس السبب ، يجب أن نعترف بأن هنا دولاً فى المنطقة ، تعتبر قدراتها العسكرية أقل نسبيا وغير كافية تماما لتلبية احتياجاتها الأمنية المشروعة . ولا يمكننا حرمان هذه الدول من حقها فى تعزيز قدراتها العسكرية . ولكن بيع المزيد والمزيد من الأسلحة المتقدمة إلى طرف بعينه سيؤدى فقط إلى رغبة الأطراف الأخرى فى تسليح أنفسها وزيادة قدراتها العسكرية بالمثل . وعندئذ ستدخل دول المنطقة فى سباق تسلح وهو الأمر الذى سوف تُلام عليه بينما لن يوجه اللوم على الدول التى قامت بتسليحها والتى تتاجر فى السلاح .

وأشعر بأنه من الضرورى ، ولو بصورة موجزة وإن كانت لاتبعث على الارتياح ، أن أركز هنا على موضوع الأسلحة النووية . فمن بين القوى النووية الخمس فى العالم ، توجد ثلاثة فى منطقة الباسيفيك . وهناك قوة رابعة بدأت تجرى اختبارات نووية هنا . ويمكن أن تكون هنالك أيضا طموحات نووية من جانب بعض دول المنطقة . ومن ثم ، فإن هذه المنطقة بحاجة ، وبقدر أكبر من غيرها ، إلى تنفيذ بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبدرجة أكبر من الجدية . وينبغى أن تلتزم دول المنطقة بالحظر المفروض على التجارب النووية ، بل وينبغى عليها منع الأسلحة النووية برمتها . ونحن قد حظرنا بدورنا الأسلحة الكيماوية ، وحظرنا تصنيع مثل هذه الأسلحة والذى يعد التحقق منه أمرًا أكثر صعوبة .

بيد أننا نحرز الآن تقدما ملموسًا . فهناك منطقتان فرعيتان لدينا وهما جنوب الباسيفيك وجنوب شرق آسيا ، تخضعان لنظم الإخلاء من الأسلحة النووية على الرغم من حقيقة أن هذه الأنظمة قد تبدو بسيطة ومتواضعة .

واسمحوا لى أن أختتم حديثى بالتأكيد على بعض المبادئ التى أعتقد أنه لا غنى عنها على الإطلاق ، إذا كنا نسعى لتقوية أسس السلام المتبادل والرخاء المشترك فى منطقة الپاسيفيك .

أول هذه المبادئ ، من وجهة نظرى ، ضرورة تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للمجتمع الإنسانى وأفراده . إذ أنه عندما يتحقق كل ما نقوله ، سيكون هذا أهم شاغل لدى الدولة ، والمجتمع والدين .

والمبدأ الثانى يتمثل فى الاحترام المتبادل ، وهو الاحترام الذى تستحقه قيم وثقافات وآمال وقدرات كل دولة من دولنا . وهى قيم لها مغزاها وأهميتها بالنسبة لنا جميعًا . وأود أن أذكر هنا أيضا مبدأ المساواة ، وأعنى بذلك المساواة بين الدول كبيرة أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة . ومن العجيب أنه سرعان ما ننبذ أهم هذه المبادئ الديمقراطية عندما نتحول من مجتمعات محلية ونعمل فى إطار مجتمع الدول والشعوب .

إن الالتزام بالسلام وبالوسائل والسبل السلمية لابد من أن يؤكد أيضا على جهودنا الرامية إلى بناء أمننا ومعالجة خلافاتنا .

ومع الأخذ فى الاعتبار اعتمادنا على بعضنا البعض ، فإن التعاون والعون المتبادل سوف يبرزان أيضًا كأحد المبادئ المهمة . إذ أن التوجه الأحادى أو العمل بصورة منفردة قد بات خيارًا أقل إنتاجية ، حتى بالنسبة لمن هم أكثر قوة .

وأخيرًا هناك مبدأ التكامل ، وهو التكامل القائم على الالتزام بكل ما لدينا من القيم والأعراف والمبادئ التى نعترف بها ونعلنها ، والتى نتوقع أن يلتزم بها الآخرون .

فلنكن صادقين مع أنفسنا ومع أفضل تقاليد مجتمعنا . وأرجو ألا نفشل فى الاستجابة لما نعد به أنفسنا من آمال وتطلعات يحملها المستقبل .



٢١- مَجْمُوعَةُ الْآسْيَانِ: تَشْكِيلُ نِظَامٍ إِقْلِيمِيٍّ . (*)

تشكلت مجموعة الآسيان فى تايلاند فى عام ١٩٦٧ . ويوشك القرن الذى شهد ميلادها على الاقتراب من نهايته . وإنه لما له دلالته للغاية ، ولهذا السبب ، أنه بينما نشرع فى رسم النهج الذى شكلته الآسيان فى القرن الحادى والعشرين ، فإننا نلتقى هنا مرة أخرى فى بانكوك ، هذه المدينة المبهجة حيث بدأ كل شىء منذ ٢٨ عامًا .

وأود أن أعرب عن سعادتى بمشاركة كافة دول جنوب شرق آسيا فى هذا التجمع . وهذه كانت بالضبط رؤية الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان عندما وقعوا على إعلان بانكوك (والمعروف أيضا بإعلان الآسيان) فى عام ١٩٦٧ . وتود ماليزيا أيضا أن ترحب بزعماء كل من كمبوديا ولاوس وميانمار الموجودين الآن بيننا ، على أمل أن تتخذ دولهم الخطوات الكفيلة بأن تصبح دولاً كاملة العضوية فى مجموعة الآسيان فى أسرع وقت ممكن .

فى القرن الحادى والعشرين ، يجب على دول الآسيان ، والتى نأمل أن يصل عددها حينئذ إلى عشر دول ، أن تضطلع بدورها على أكمل وجه فى إدارة شئون آسيا- الپاسيفيك الإقليمية . لقد زاد إجمالى تعداد سكان مجموعة الآسيان نحو ٤١١ مليون نسمة . وهنا أود الإشارة إلى أن نصيب دول الآسيان من حجم التجارة العالمية قد زاد بأكثر من ٤٩٨ مليار رينجت ماليزى ، وهو رقم يمكن مقارنته بشكل إيجابى مع نصيب كل من الصين واليابان وكوريا . ويزيد إجمالى الناتج المحلى لدول الآسيان عن ٤٤٨ بليون دولار أمريكى ، وهو الأمر الذى يعكس مرة أخرى رقما موثوقا به للغاية بالمقارنة مع البلدان الآسيوية الرئيسية الأخرى .

(*) ورقة مقدمة فى الاجتماع الخامس لرؤساء الحكومات فى مجموعة دول الآسيان بانكوك - تايلاند ، ١٤ ديسمبر ١٩٩٥م .

وليس ثمة شك فى أن لدينا الهدف الضرورى كجماعة ، وإذا نجحنا فى المحافظة على وحدتنا ، فمن المؤكد أننا سنكون قوة موثوق بها لا يمكن أن يستخف بها الآخرون .

وباسم النزعة الإقليمية المفتوحة ، يحاول الآخرون من خارج المنطقة تحديد خطى واتجاه شئون آسيا- الپاسيفيك ، سواء أكان ذلك من خلال المنتدى الإقليمى للآسيان (ARF) ، أو من خلال عملية الأبيك (APEC) ، أو حتى عبر الاجتماع الذى من المقرر أن تعقده دول الآسيان مع الدول الأوروبية . ولا ينبغى أن تسمح الآسيان بحدوث ذلك .

فمنطقة آسيا-الپاسيفيك تعد البيئة الخارجية المباشرة للآسيان . ولهذا ، لابد من أن نصمم على نصيبنا العادل والملائم فى مجال إدارة شئون هذه المنطقة .

أولاً وقبل كل شىء ، لابد من أن تتبنى الآسيان موقفا مشتركا للحيلولة دون قيام القوى الخارجية بتقسيم الدول الآسيوية فى الپاسيفيك .

فنحن فى الجانب الآسيوى من الپاسيفيك جيران دائمون . ومن المؤكد أن الجيران أنفسهم يجب أن يكون لديهم الحق أكثر من الآخرين ، فى تحديد كيفية تعاملهم مع بعضهم البعض فى المجالات الاقتصادية ، والأمنية والسياسية ، سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

ولهذا يجب أن نحتاط من أن نصبح أداة ضعيفة فى مضمار السياسة العالمية بحجة المحافظة على مصالح الأمن الإقليمى .

ولا يتعين علينا الاستماع إلى النصائح القادمة من الخارج عن احتياجاتنا الأمنية . وفى كل الأحوال ، أعتقد أنه من الضرورى مناقشة أمننا الإقليمى استنادا إلى موقفنا الواعى أو شبه الواعى للرغبة فى احتواء أو كبح أعدائنا المحتملين ، وسيؤدى هذا إلى اعتقادنا بالحاجة إلى التهديدات المضادة لمواجهة التهديدات المتوقعة . وستكون تلك أضمن طريقة لتحويل أعدائنا الوهميين إلى أعداد حقيقيين .

وإننى على ثقة من أن الدول الآسيوية ، التى تدرك جيداً ديمومة واستمرارية علاقات

الجوار فيما بينها ، سوف تتمكن من التعايش مع بعضها ، إذا تلاشى الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى المنطقة .

والحقيقة أنه يجب أن يكون المنتدى الإقليمى للآسيان ARF منبراً يجعل بإمكان الدول الآسيوية فى الپاسيفيك بناء الثقة والتعاون فيما بينها فى المجالات السياسية والأمنية . ويمكن للأطراف المعنية الأخرى أن تسهم بصورة بناءة وإيجابية فى هذه العملية ، بيد أنه لا ينبغى السماح لها استخدامها فى تعزيز برامجها ومشروعاتها على حساب الشركاء الآسيويين .

إن رابطة الآسيان هى التى أوجدت المنتدى الإقليمى للآسيان . ومن ثم ، فإنه ينبغى أن تبقى الآسيان على هذا المسار لكى تضمن عدم توجيه عملية ARF إلى اتجاهات لا ترغب دول الآسيان السير فيها .

وبالمثل ، وفى إطار العلاقات الاقتصادية والقضايا الخاصة بالتجارة الدولية ، فإنه لا يجب أن تسمح الآسيان للآخرين من الخارج بتحديد خطى التعاون فى إطار الأپيك (APEC) . وهذا الأمر لا علاقة له بحقوق السيادة . إذ أننا نتمتع حتى بالعقلانية ومبادئ المنطق الاقتصادى . فعلى سبيل المثال ، خلص تقرير صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولى إلى أن الدول النامية فى آسيا سوف تظل أهم قاطرة للنمو حتى عام ١٩٩٦ . كما تظهر الأرقام الأخيرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن هناك زيادة كبيرة فى نصيب دول رابطة الآسيان من واردات السلع من الدول الأعضاء فى هذه المنظمة .

وثمة حقيقة راسخة ومؤكدة مفادها أن بعض أكثر الاقتصادات ديناميكية فى العالم توجد الآن فى منطقة الآسيان . ومن أجل المحافظة على هذه الدينامية ، ستكون دول الآسيان بحاجة إلى خلق فرص مستمرة للتجارة والاستثمار . أو ليست منطقة الآسيان إذن هى أفضل مكان يمكن أن نحقق فيه هذا الهدف؟ ذلك هو بالضبط السبب الذى يجعلنا لا نحيد عن التزامنا بشأن وضع آفتا - AFTA موضع التنفيذ فى التاريخ المحدد لذلك .

بل إن سلطان بروناى قد اقترح تقديم هذا التاريخ خلال اجتماع وزراء الخارجية الذى عقد فى شهور يوليو من هذا العام بحيث يصبح عام ٢٠٠٠ .

وذلك هو السبب أيضا فى أنه لا يجب على دول الآسيان إضاعة الفرصة لأن تكون فى الصدارة ، وأن يكون لها نصب السبق فى تعزيز ودعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الثلاث الأخرى فى جنوب شرق آسيا . إذ أن تكثيف علاقات التجارة والاستثمار مع هؤلاء الجيران المباشرين والقريبين لنا سيكون من شأنه تحقيق المنفعة المتبادلة فى كافة أرجاء منطقتنا .

والواقع أن الإمكانات السياسية والاقتصادية التى ستكون لدى دول الآسيان ، كتجمع موسع ، لتحديد مصير الآسيان ، والتأثير على خطى واتجاه شئون آسيا- الپاسيفيك ، تعتبر إمكانات هائلة حقًا . وذلك هو السبب الذى يحتم على «آسيان - ١٠» - أن تصبح حقيقة واقعية بسرعة ، وليس ببطء .

وأعتقد أنه ، ومع وجود قدر كاف من التصميم وتقارب وجهات النظر ، بوسعنا ممارسة نفوذنا لحماية مصالحنا وتعزيزها . فالقرارات التى اتخذت فى الاجتماع الأخير لقادة الأپيك فى أوساكا كانت مثالا جيدا على أن دول الپاسيفيك تتحدث بصوت واحد ، وعلى أنها نجحت فى تحديد معدل السرعة المطلوبة من أجل تحرير الاستثمار والتجارة فى منطقتنا .

وذلك يعد فى الحقيقة النوع الوحيد للعمل الذى من المتصور أن يقوم به التجمع الاقتصادى لشرق آسيا . وما زلت أعتقد أنه ، وبقدر من الإصرار والمثابرة من جانب الآسيان ، فإنه سيكون بالإمكان تشكيل هذا التجمع داخل الأپيك كمنتدى لمناقشة المشكلات المشتركة لدول شرق آسيا .

ويحدونى الأمل فى أن يتمكن القادة على جانبى الپاسيفيك من المحافظة على وحدة الهدف ذاتها التى أظهروها فى أوساكا ، عندما نجتمع مع قادة الاتحاد الأوروبى فى بانكوك

فى مارس عام ١٩٩٦ . وإذا تحدثنا بصوت واحد ، سيكون باستطاعتنا استغلال هذه المناسبة للمضى قدما نحو عهد جديد من العلاقات المتكافئة بين الشركاء الأوروبيين والآسيويين .

هناك الكثير الذى يمكن اكتسابه من تطوير علاقات بناءة مع المجموعة الأوروبية . وفى الاجتماع الآسيوى- الأوروبى (ASEM) الأول ، لا ينبغى أن ندع هذه الفرصة تمر . وفى نفس الوقت ، لا يجب أن ندعهم يضيعون فرصة تطوير العلاقات البناءة من خلال التشاور والإجماع ، وليس من خلال أى توجيه أو إرشاد من جانبهم .

لقد استمعنا إلى ما يكفى من الأوروبيين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان . وقد تعرضنا لتهديدات بفرض عقوبات تجارية علينا ما لم نذعن للقيم الاجتماعية التى تعتمد على معاييرهم الخاصة . وقد ألقوا علينا محاضرة طويلة حول كيفية إدارة بيئتنا والمحافظة على غاباتنا . وأعتقد أن الوقت قد حان لكى نطرح ، بوضوح وأمانة ، آراءنا ووجهات نظرنا حيال هذه الموضوعات .

ولابد لنا من التأكيد هنا على أنه لا يمكن إقامة السلام والأمن والرخاء بدون العدالة والمساواة .

ولا يمكن أن يكون هنالك سلام حقيقى إذا استخدمت القوة وحدها فى إقامة ما يعتبر صحيحا وفى ظل تطبيق سياسة الكيل بمكيالين التى تهيمن على النظام العالمى الجديد . ولقد شهدنا مرارًا أمثلة على تطبيق هذه السياسة ، كما كان الحال ، مثلا ، فى البوسنة والهرسك .

وثمة حالة أخرى تتمثل فى استمرار إجراء التجارب على الأسلحة من جانب قوى نووية معينة . فكيف يمكن أن يتخلص العالم إلى الأبد من الأسلحة النووية إذا كان البعض لا يمكنه حتى الاتفاق على وقف إجراء مثل هذه التجارب أو تطوير هذه الأسلحة؟ وهنا يجب على الآسيان وضع ثقلها الجماعى ، لشن حملة واسعة تهدف إلى الإزالة الكاملة

والشاملة لكافة أنواع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل . وكبداية ، يتعين أن نتفق بسرعة على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا وفقا للمعاهدة المقترحة فى هذا الصدد .

إن مجموعة الآسيان لن تقوى وحدها على أن تفعل الكثير لتغيير العالم . ولكن من خلال التعاون مع دول أو مجموعات من الدول لديها نفس التفكير ، سيكون بوسعنا إنجاز أشياء كثيرة .

ومع هذا ، فبالنسبة للبيئة فى آسيا - الپاسيفيك ، فإننى أشعر بأن الآسيان لديها ، ليس فقط الواجب وإنما الحق أيضا ، فى تشكيل نظام إقليمى والذى ، لنا حقا أن نصفه بأنه نظامنا الخاص بنا . وقد يتطلب منا ذلك الاعتماد على كل ما لدى الآسيان من البراعة لتحقيق ما نريده . بيد أنه لابد لنا من أن نفعل ذلك .

وربما أكون قد تحدثت بقدر من الانفعال الحماسى عن هذه القضايا . وإذا كنت قد فعلت ذلك ، فإن هذا يرجع إلى التزامى والتزام بلادى بقضية الآسيان ، وإلى إيمانى بالقدرات والإمكانات الكامنة لهذه المجموعة .

٢٢ - الاقْتِصَادُ الرَّقْمِىُّ وَعَالَمٌ بِلاَ حُدُودٍ. (*)

ان ماليزيا محظوظة جدا لتحقيقها نمو سريع فى السنوات الأخيرة . فقد أسهم تقدمنا الاقتصادى والاجتماعى المستمر فى الاستقرار والازدهار الشامل للبلاد .

والآن نحن على أعتاب الخطة الماليزية السابعة ، نجد الوقت مواتيا لمراجعة استراتيجياتنا . فيتعين تقويم صلتها وفاعليتها فى تحقيق الأهداف الوطنية ، وهو أمر حاسم بشكل خاص على ضوء التغيرات التكنولوچية السريعة ، وطنيا ودوليا .

سيصبح التحدى الرئيسى أمامنا هو النمو المستدام فى ظل النظام الاقتصادى العالمى متزايد التنافس . ويرجع هذا إلى أن ٨٥٪ من الثروة فى العالم ما زالت مقسمة بين أغنى ٢٠٪ . ومن بين أشياء أخرى ، يرجع هذا إلى حقيقة أن موارد رأس المال والموارد التكنولوچية مازالت تحت سيطرة الدول الصناعية .

ويجرى حاليا تدعيم التنافس الاقتصادى وإعادة الهيكلة السياسية بالآثار المجمعة لعامل جديد وهو الاقتصاد الرقمى والعالم الذى اختفت فيه الحدود . وتؤدى تكنولوچيا المعلومات ، التى تدمج طاقة أجهزة الكمبيوتر والاتصالات ، إلى حصول سهل على المعلومات لأى شخص فى أى وقت وفى أى مكان وبأى شكل . فالمعلومات الحرة التى تتدفق عبر الحدود خلال وقت حقيقى بعض النظر عن المسافات ، بينما تتيح فرصا جديدة يمكن أن تصبح أيضا تهديدا لرفاهية الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

بيد أن تكنولوچيا المعلومات هى أكثر من مجرد كونها تكنولوچيا جديدة . إنها تشمل تحولا جوهريا فى الطريقة التى نفكر ونعمل بها . وينبثق الطلب على منتجات ونظم

(*) كلمة فى الافتتاح الرسمى لمؤتمر «إنفوتك - ٩٥» - كوالالمبور : ماليزيا ١ نوفمبر ١٩٩٥م .

تكنولوچيا المعلومات من الحاجة إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية فى ظل عالم تنافسى . فقد تعلمنا أنه أولا من خلال الأتمتة، ثم بعد ذلك من خلال تحويل عمليات العمل، نستطيع تحقيق قفزة كمية فى الإنتاج . ومن الناحية الاجتماعية، اكتشف الناس مدى نفع الاتصالات العالمية السريعة . كما يتم إشباع حاجة نفسية جوهرية، وفى الوقت نفسه، تم فتح بوابات هائلة أمام التبادل الفكرى السريع .

ومن ثم فإن مجتمع المعرفة ليس فقط مظهرا جديدا للإبداع التكنولوچى، بل إنه يجعل من زيادة المعلومات والمعرفة معايير جديدة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . ويكمن جوهر مجتمع المعرفة فى محتواه . فالمهارات البشرية الرئيسية هى مهارات معرفية وعقلية وفكرية، ولهذا أصبحت الموارد البشرية المورد الأسمى لأى أمة .

لقد تم تعزيز تطبيق تكنولوچيا المعلومات فى كافة المجالات المهمة فى هذا البلد منذ عدة سنوات، وكنتيجة طبيعية لذلك، أصبحت صناعة الإلكترونيات أحد أنشطة التصنيع الرئيسية، فهى تسهم بحوالى ٢٥٪ من إجمالى ناتجنا المحلى . وتم التشجيع على استخدام تكنولوچيا المعلومات فى كل من القطاعين العام والخاص، مما جعل نصيب الفرد من الإنفاق على تكنولوچيا المعلومات من أعلى النسب فى الدول النامية . وفى منتصف الثمانينات، قمنا بإلغاء قواعد صناعة الاتصالات وذلك بخصخصة هيئة الاتصالات . لقد قطعنا الآن خطوة أخرى أبعد وذلك بإدخال المنافسة فى مجال الاتصالات . والأهم من ذلك، أنه قد تم توسيع تعليم تكنولوچيا المعلومات والتدريب عليها بصورة كبيرة من خلال تشجيع المؤسسات المحلية على أن تستثمر فى مجالات جديدة، ومن خلال تحفيز نمو المؤسسات التعليمية الخاصة . وقد تم توفير موارد بشرية إضافية تمتلك مهارات جديدة، بالرغم من أننا ما زلنا لا نملك قدرا كافيا منها .

كنا فى الماضى، قد قمنا بتسهيل تطوير تكنولوچيا المعلومات وتطبيقاتها من الأساس، وهى مرحلة ضرورية لتمكين الناس من القيام بتجارب والتعلم واكتساب الخبرة .

ورأينا مؤخرا أنه يتعين استكمال أسلوب الفهم الكامل أيضا ببرنامج تخطيط السياسات الشاملة وإدارتها . ويتجه تشكيل المجلس الوطنى لتكنولوچيا المعلومات نحو إقامة قواعد للسياسات الوطنية ستدفعنا إلى عصر المعلومات . إننا بحاجة إلى معرفة الأولويات من أجل تعظيم استخدام الموارد المتاحة ، فيتعين فهم الصناعات الأساسية والأشياء الرئيسية التى تحركها وعوامل النجاح ذات الصلة . ويتعين تحديد التطبيقات الحاسمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها . ومن ثم يهدف تخطيط السياسات الشاملة وإدارتها إلى توجيه البرنامج الوطنى لتكنولوچيا المعلومات نحو تحقيق أهدافنا التنموية بصورة أكثر كفاءة .

لقد بدأنا بالفعل فى تنفيذ برنامج طموح لإقامة مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا ، ويمتد هذا الممر على طول الطريق من كوالالمبور إلى مطار كوالالمبور الدولى الجديد فى سيپانج ، ليضم منطقة عرضها ١٥ كم وطولها ٤٠ كم . ولن يضم هذا الممر فقط مطار كوالالمبور الدولى الجديد المزود بالنظام الشامل لإدارة المطارات وهو الأحدث ، بل سيضم أيضا مركز الحكومة الجديد فى «پوتراچايا» الجارى تخطيطه ليصبح مدينة ذكية .

إن هدف مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هو عرض تطوير وتطبيق الوسائط المتعددة فى الصناعة والأعمال وأيضا فى الحياة والعمل عموما . وسيتم جذب شركات برامج وأجهزة ونظم الكمپيوتر والاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى لنقل أعمالها إلى المشروع ، كما ستعطى الأولوية للشركات التى تجمع بين الإعلام المطبوع والإلكترونى بما فيها صناعات النشر ، وخدمات المعلومات ، والبث ، وصناعة السينما ، وسيتم توجيه الدعوة إلى الشركات العالمية العاملة فى هذه المجالات وتشجيع الشركات المحلية على أن تصبح شركاء لها .

ومن أجل جذب هذه الشركات ، سيتم توفير أفضل بنية تحتية . ويجرى بالفعل إنشاء شبكة طرق سريعة متقاطعة مع المشروع . ولاستكمال الطرق السريعة ، سيكون هناك انتقال

بالسكة الحديد الخفيفة وكذا خط سكة حديد سريع . وستتيح هذه الروابط نقلا يتسم بالسرعة والكفاءة بين المراكز الكبرى مثل المطار وپوتراچايا والموانئ ، وبالطبع سائر أنحاء البلاد . كما سيتم إقامة طريق إلكترونى سريع . ويجرى بالفعل توفير مجموعة اتصالات واسعة النطاق من خلال الإرسال عبر الألياف البصرية ، والتسلسل الهرمى الرقمى المتزامن وعبر الأقمار الصناعية .

كما سيتم إقامة مدن الوسائط المتعددة فى المشروع لكى تفيد مختلف الصناعات . وحول مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، ستقوم مدينة المطار بتسهيل عمليات السفر بالجو ، لن تفى هذه المدينة فقط باحتياجات الركاب وشركات الشحن الجوى ، بل ستدمج أيضا نقل الركاب بأنشطة السفر والسياحة عالميا .

إن احتياجات تكنولوچيا المعلومات فى الأجهزة الحكومية ستولد مجالا كبيرا آخر لأنشطة الأعمال التجارية . وستشهد پوتراچايا ظهور أنواع جديدة من الخدمات الحكومية التى ستجعلها تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ممكنة . وسيتم تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية من خلال استخدام تكنولوچيا المعلومات لتحويل العمليات الداخلية للأجهزة الحكومية . كما سيتم إعادة هندسة الخدمات التى تقدم للجماهير ، كأن يستطيع العملاء التعامل بشكل مباشر مع موظفى الحكومة من خلال الوسائل الإلكترونية وفى بعض الحالات يمكنهم الإفادة من الخدمات عن طريق نظم تكنولوچيا المعلومات الذكية والآمنة ، بشكل مباشر .

سيحقق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة أهدافنا الأساسية . أولا ، سيثبت فاعلية الوسائط المتعددة فى زيادة الكفاءة والإنتاجية وفى إنتاج وتوصيل السلع والخدمات فى كل من القطاعين العام والخاص . ثانيا ، سيقدم للسوق العالمية عملية لولبية جديدة للعرض والطلب بخصوص صناعة الوسائط المتعددة الموجودة فى ماليزيا . ثالثاً ، سيضيف قيمة إلى البنية التحتية التى أقيمت بالفعل فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، بما فيها

مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، وپوتراچايا ، وشبكة النقل والطريق الإلكترونى السريع . رابعا ، ستحفز پوتراچايا نمو الحكومة الإلكترونية ، وهى حكومة أكثر انفتاحا وشفافية واستجابة وتنظيما للأعمال ، وباختصار فإنها ستكون أكثر ملائمة لعصر المعلومات . وأصبحت جدوى تطبيق مفهوم المشروع مقبولة من جانب الحكومة وكذا الكثير من الشركات التى اتصلنا بها . وستصبح إدارة رئيس الوزراء مسؤولة عن الوسائط المتعددة ، عن تنسيقها وتطويرها ، بما فى ذلك هيئة تنمية الوسائط المتعددة المقترحة ، فالتنسيق ضرورى لأن الوسائط المتعددة تلمس الكثير من أنواع البنية التحتية المعلوماتية والمحتوى المعلوماتى . وستصبح الهيئة هى المخطط الرئيسى والذراع الاستراتيچى لإنشاء المشروع كما ستقوم بالترويج له فى جميع أنحاء العالم من أجل جذب أفضل الشركات للعمل معنا .

لن تصبح هذه المبادرات الجديدة ممكنة دون اقتصاد قوى واستقرار سياسى . وبالرغم من أننا حققنا تقدما أكثر من طيب فى صناعة التصنيع ، إلا أنه يتعين علينا الآن الاهتمام بقطاع الخدمات ، وخاصة الخدمات كثيفة المعلومات وذات القيمة المضافة العالية . وبالنسبة لمشروع الممر السريع نفسه ، فان امتلاك تكنولوچيا حديثة لن يعنى شيئا إذا لم نعد أنفسنا لتطبيقها . إن هناك حاجة إلى أسلوب أكثر توازنا لتطوير وتطبيق تكنولوچيا المعلومات ، ولا يتعين علينا اعتبار تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة مجرد نتاج اصطناعى ، بل لابد من وجود توازن أكثر انسجاما بين الحتميات التكنولوچية والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، يتعين وضع خمس مبادئ رئيسية فى الاعتبار :

أولا ، ان المتطلبات الاجتماعية التى تمثلها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس يجب أن تحدث توازنا فى التكنولوچيا الناتجة عن التقدم السريع . فإن التطبيق الملائم لتكنولوچيا المعلومات يتطلب وضع نظم اجتماعية - فنية تحقق الأهداف الاجتماعية .

ثانيـا ، يتعين بالمثل أحـداث توازن فى طريقنا السـريع للمـعلومـات ، بين التـعقـيد التكنولوچى وفعالية محتوى المعلومات .

ثالثا ، بينمـا تستطيع الحكومة أن تحتل مكان الصـدارة من خلال تشكيل استراتيچيات جـديدة وتسهل تنفيـذها ، يتعين أن يضطلع القطاع الخاص بـدوره كذلك . ويتعين أن يكون لدى الشـركـات الماليزية قـدرة أكبـر على الإبداع والابتكار وذلك بالمغـامرة بدخـول صناعـة الوسائط المتعددة .

رابعا ، يتعين أن يكون هناك تركيز أكبر على التحويل كشئ مقابل للأتمتة . ولأننا نعلم أن تكنولوچيا المعلومات لديها إمكانيـة تحويل الهيـاكل التنظيميـة ، يتعين علينا إعـادة هندسة عملياتنا لجنى منافع أكبر من استثمارات تكنولوچيا المعلومات .

خـامسـا ، نحن بحـاجـة إلى إعادة التـأكـيد على أهميـة الموارد البـشرية فـى تحقيـق هذه الآمال ، لذا يتعين تحقيق الكثير من التوازنـات ، فلا يجب فقط على الأفراد اكتسـاب الكفاءة والمعـرفـة فى مـجـال تكنولوچيـا المعلومـات ، بل ينـبـغى عليـهم أن يتـقنوا أيضـا المجـالات المتخـصصين فيـها ، حتى يتـمكنوا من إعادة هندسة عـمليات العمـل الضرورية . وفى الوقت نفسـه يتعين إحـداث توازن بين المعـرفة والمهارات والقيـم والتوجـهات الـصحـيحـة بالنسبـة للمعلومات والمعرفة من أجل تكوين الثقافة اللازمة فى بيئة العمل .

لقد وصلت مـاليزيا إلى مفـترق طرق فى تنميتها الاقـتصادية . ويبـدو الخيار واضـحا ، وهو الحاجة إلى البدء فى تنفيذ برنامج لتطبيق الوسائط التعددة بصورة أكثر تكثيفا فى أنشطة الأعمال وفى المجتمع عـموما ، ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة مبادرة رئيسية فى هذا الاتجاه . إن العـمل الدؤوب الحـادث سيـسلـط الضـوء بقـوة على عـوامل النجـاح الرئيـسـيـة والمشكلات التى قد تنشأ .

٢٣- التَّعَاوُنُ التَّنَمَوِيُّ الإِقْلِيمِيُّ فِي مِنْطَقَةِ آسْيَا - البَاسِيفِيك. (*)

إن التعاون الإقليمى من أجل التنمية أمر منطقى ومرغوب فيه لتحقيق أكبر قدر من المنافع لأكبر عدد من الناس . بيد أن هذا التعاون لا يمكن أن يزدهر داخل إطار علاقة الأستاذ وتابعه ، وبدلا من هذا ، يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة الدولة الأخرى وغيرها من المسائل الحساسة . وأملى كبير فى أن تستمر مداولاتكم فى هذا الاجتماع من أجل تحسين الجهود الرامية إلى وضع أساليب واتجاهات جديدة لنمو منطقة آسيا والپاسيفيك .

وتقدم منطقة آسيا - الپاسيفيك التى تضم كافة الدول فى آسيا والدول التى يمر بها المحيط الهادى تحديا فريدا للمجتمع الدولى . ويسبب الطلب المتزايد بصورة كبيرة على رأس المال الناشئ عن الاقتصادات المركزية السابقة والمتحولة إلى نظام السوق الحرة ، من المحتمل أن يصبح تدفق الأموال إلى المنطقة فى المستقبل القريب محدودا . وبهذا ، سيكون التحدى الرئيسى للمؤسسات متعددة الأطراف هو تقديم مساعدات تنموية أفضل وفعالة بصورة أكبر من حيث التكاليف ، من أجل حل المشكلات التى تواجهها دول المنطقة .

ومع انتهاء الأعمال العدائية بين الشرق والغرب ، والحركة النشطة بشأن قرن الپاسيفيك المتوقع الذى بشرت به إنجازات الكثير من اقتصادات شرق آسيا ، فقد توقع كثيرون أن تجنى الدول النامية فى منطقة آسيا - الپاسيفيك أرباح السلام . بيد أنه بدلا من ذلك ، فإنها مضطرة الآن لأن دفع قسطا كبيرا - فقد ابتكر الشمال المتقدم وفرض كافة أنواع الشروط على الدول النامية ، بما فى ذلك الربط بين حقوق الإنسان وحقوق العمل ، والقيود البيئية ، ودخول الأسواق ، ونظام فوضوى لسعر صرف العملات . وأى خطوة يقوم بها

(*) ورقة مقدمة فى اجتماع التعاون من أجل التنمية الإقليمية فى آسيا والپاسيفيك . كوالالمبور - ماليزيا ، ٢٨ مارس ١٩٩٥م .

الشمال لحماية مصالحه تؤدى بشكل ثابت إلى أن تصبح الدول الفقيرة أشد فقرا . فلا يغفل نادى الأغنياء مصلحة الفقير فقط ، بل إنه يرفض بشكل قاطع الاستماع إلى وجهات نظره قبل اتخاذ قرارات مدمرة . فعلى سبيل المثال ، رفع اتفاق بلازا من قيمة الين ، مما اضطر الدول النامية المدنية إلى دفع ١٠٠ ٪ مرة أخرى مقابل قروضهم بالين . ومازال رفع قيمة الين مستمرا مما ينذر بعواقب كارثية لمعظم الدول النامية . وسيستمر هذا السيناريو الكئيب إذا لم تبد الدول النامية ، وخاصة فى منطقة آسيا - الپاسيفيك ، استعدادها للتعاون فى برامجها التنموية .

لقد توقعنا أن تصبح الأمم المتحدة على الأقل بمثابة منتدى للإعراب عن وجهات نظر الدول النامية ، بيد أن ما يحدث فى حقيقة الأمر هو تجاهل وجهات نظرهم تماما . وتراقب ما تسمى بالصحافة الحرة وجهات نظر العالم النامى حتى تبدو أنها على الأقل صامتة ، إذا لم تكن خرساء . ويمكنكم التأكيد بشكل مطلق من أنه لن يتم نشر أى شىء فى وسائل الإعلام عن هذا الاجتماع فيما عدا الأوجه السلبية بكل تأكيد . فى حين أنه إذا عطس أعضاء معينون فى مجلس الأمن ، سيتم نشر ذلك على الصفحات الأولى فى كل الصحف وتعقد لقاءات مطولة فى الإعلام الإلكترونى العالمى ، وخاصة فيما يسمى بالصحافة الحرة .

ربما يكون أحد أعراض مرض يؤثر على العالم المتقدم ، أنه لوحظ فى القمة العالمية الأخيرة حول التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن غياب ممثليه . بيد أن مؤتمر ريو حول البيئة والتنمية كان كامل الحضور ، ربما لأنه من المفترض أن يسهم العالم النامى بالتضحية بتنميته الخاصة من أجل الحفاظ على غاباته وموارده كبالوعات لنفايات الدول الغنية .

إن منطقة آسيا - الباسيفيك كبيرة الحجم وكثيفة العدد وتواجه تحديات هائلة ولكنها بالمثل تمتلك فرصا هائلة . فمن حيث الحجم ، نجد أنها تمثل ثلث كوكب الأرض . ومن حيث العدد فهى تضم نصف سكان العالم تقريبا . وتمثل المنطقة ٢٥٪ من الصادرات العالمية ، و٢٢ ٪ من الواردات العالمية و٣٣٪ من الاحتياطى العالمى ، كما أنها تضم فى

الوقت نفسه أكبر عدد من الفقراء فى العالم .

يعيش أكثر من ٨٠٠ مليون شخص فى فقر مدقع فى منطقة آسيا - الپاسيفيك من حيث الغذاء والمياة النظيفة والهواء النظيف والمأوى والتعليم والصحة . فالبنية التحتية اللازمة لتنمية موارد الناس من خلال التعليم والتدريب غير كافية . ومما جعل الأمور أشد سوءا ، أن تعداد السكان سريع النمو ويصاحبه عملية تمدين سريعة مما أدى إلى تعقيد الصورة ومارس ضغطا أكبر على الموارد الهشة للمنطقة .

وترجع هذه الحالة جزئيا إلى أخطائنا نحن على الأقل ، ففى بعض الأحيان ، نقتنع بفعالية الديمقراطية وبأننا أحرار تماما فى حريتنا وحقوقنا ، فننزل إلى الشوارع عندما يحدث أى شىء تافه من أجل إبعاد أيدى الحكومة عنه ، ونؤمن بأن تغيير الحكومات سيداوى كل أمراضنا . بيد أن تغيير الحكومات يؤدى عادة إلى حلول حكومات أسوأ غير قادرة أو غير راغبة فى عمل الأشياء الصحيحة مثل الحكومات السابقة . وننزل مرة أخرى إلى الشوارع ونقوم بإضرابات عامة تزعزع بشكل عام استقرار الأمة ، دون إحراز نتائج حقيقية فيما يتعلق برفاهيتنا .

إن الحكومات الجيدة والقوية يمكن أن تخطىء أيضا . كما يمكن أن تخطىء نظم الإدارة أو أساليب تحقيق التنمية . وعلينا أن نعترف بأنها كلها يمكن أن تخطىء وأنها تخطىء بالفعل ، وبينما قد يكون من الصحيح والمناسب لنا أن نلوم الآخرين ، إلا أنه ربما يكون تصحيح أنفسنا أسهل من مطالبة الآخرين ، وخاصة الدول الغنية ، بتصحيح نفسها ، حتى قد نتمتع بنمو صحى ونحل مشكلاتنا الاجتماعية - الاقتصادية .

وإذا افترضنا أننا قادرون على توحيد إجراءاتنا وإنجاح الديمقراطية وأساليب إدارتنا إلا أننا سنظل غير قادرين على حل مشكلاتنا المتعلقة بالفقر والتنمية ، اذا لم نتعاون مع بعضنا البعض . وهذا لأن الدول المتقدمة تتجمع كلها وتشكل كافة أنواع التكتلات . وبالرغم من أنها قد تصر على أنها لا تقصد بذلك أن تكون مقصورة على التعاون فيما بينها ، إلا أن

الحقيقة هى أنها تميل إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ضد مصالحنا الاقتصادية إذا لم نطع ونفعل ما يطلب منا ، وقد تمت الإشارة بالفعل إلى إصرارها على الربط بين التجارة وحقوق الإنسان ، وأجور العاملين وقضايا البيئة . ومن المنطقى توقع اهتمام الجميع بهذه القضايا . بيد أن ما يدعو إلى القلق هو أن هذا الربط يؤثر بشكل ثابت على قدرتنا التنافسية . وسيبدو أنها أكثر اهتماما بزيادة تكاليفنا عن رؤية شعبنا وعمالنا أحرارا وبيئتنا محافظا عليها تماما . فعندما كانوا فى طريقهم للصعود كانوا يستغلون الناس والبيئة أكثر من استغلالنا لهما . ويتعين على الدول التى كانت مستعمرات للدول المتقدمة من قبل ، أن تتذكر كيف تم استغلال شعوبنا تماما وكيف تم إزالة غاباتنا القديمة حتى سويت بالأرض من أجل إفساح الطريق للمزروعات واستخراج المعادن .

لا يتعين علينا الاعتراض على ما هو منطقى وعادل ، ولكن مشكلتنا تكمن فى أننا غير قادرين على توصيل وجهات نظرنا التى يوضع لها اعتبار أقل . ويرجع هذا إلى افتقارنا إلى التنسيق والتعاون ، بينما نجد الدول المتقدمة لا تنسق فيما بينها فحسب ، بل إنها تتكتل ضدنا بكل قوة .

لقد ظلت الدول النامية لفترة طويلة تعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية للحصول على العملة الأجنبية التى تحتاجها لشراء السلع المصنعة . ولسوء الحظ ، ابتكرت الدول المتقدمة بدائل لسلعنا ، وعن طريق التلاعب فى الأسواق خفضت أسعار السلع بصورة أكبر ، وأصبحت شروط التجارة ضدنا دائما بصورة متزايدة .

لقد تحولت بعض الدول النامية الآن إلى التصنيع ، وخاصة الصناعات كثيفة العمالة والموارد من أجل الاستفادة من التكاليف المنخفضة لحياتنا ومواردنا . بيد أن آمالنا تخيب مرة أخرى بسبب الشروط التى تفرض على صادراتنا ، وعلى سبيل المثال ، التصنيف الخاص بضرورة أن تكون صديقة للبيئة .

إن السبيل الوحيد الذى نستطيع به مواجهة كل هذه الأشياء هو أن ننسق ونتعاون فيما

بيننا . ومن خلال الظهور كجهة واحدة ، ستمكن من التأثير على سياسات التجارة ومنظمة التجارة العالمية . ونحن نعترف بأن ضربتنا لن تكون قوية ، ولكنها ستكون أفضل من عدم وجود ضربة على الإطلاق . فالعمل بشكل منفرد والعزلة لن يصلا بنا إلى شيء .

وتدلنا تجربة ماليزيا على أن تحقيق الدول النامية للازدهار والتقدم يفيد بشكل ثابت الدول الأخرى أيضا . ولهذا ، عندما حققت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة نموا كبيرا ، لم تصبح فقط شريكًا تجاريا جيدًا بالنسبة لنا ، بل أيضا مستثمرا جيدا فى بلادنا . وفى أحيان كثيرة تتصدر هذه البلدان بشكل منفرد وبشكل جماعى الاستثمارات الأجنبية فى ماليزيا . وفى الوقت المناسب ، استطاعت ماليزيا التحول إلى التصنيع ، وإحراز تقدم من الصناعات كثيفة العمالة إلى صناعات التكنولوچيا الفائقة . وقد مكنت المعرفة ورأس المال المكثفين اللذان تراكما فى ماليزيا الآن بلادنا من الاستثمار فى الدول النامية الأخرى فى المنطقة . ونتوقع أن تمر الدول النامية الأخرى فى منطقة آسيا - الباسفيك بنفس الدائرة التى مرت وتمر من خلالها ماليزيا . ستصبح المنطقة بأسرها مزدهرة فى الوقت المناسب ، ويمكن بالفعل اليوم مقارنة التجارة بين دول شرق آسيا والتجارة بين الدول الأوروبية والتجارة بين دول الأمريكتين ، وكل هذا يثبت أن التعاون والاستثمارات المتبادلة ، مع نقل التكنولوچيا ، يفيد الجميع ، الدول الغنية والفقيرة . فكل منها يثرى الآخر .

إن العالم يمكن أن يصبح مكانا أفضل ، إذا كانت الدول الغنية أقل قلقا بشأن الحفاظ على وضعها ، فهى لا تكسب شيئا من خلال إفقارها للدول الفقيرة بالفعل ، أو من خلال تحويلها إلى عبيد ديون أو دول متلقية دائما للمعونة . إن وجود عالم من الدول المتقدمة التى تستغل كل منها مميزاتها النسبية ، سواء كانت معرفة أو مهارات أو عمالة ، وتتاجر وتتنافس بنزاهة مع كل منها الآخر لهو عالم أفضل بالتأكيد من عالم مقسم إلى شمال وجنوب ، غنى وفقير ، متقدم ونام ، قوى وضعيف وتكتلات تجارية مقابل تكتلات تجارية . ربما يبدو هذا أمرا مثاليا ، ولكن إنسانية بلا مثل سوف تعنى بالتأكيد نهاية التاريخ ونهاية الحضارة .

وفى التحليل النهائى ، يجب أن يكون هدفنا الأكيد هو رفاهية شعبنا . نأمل فى أن نصبح أعضاء لنا وزن فى مجتمع الأمم ، فالفعل وليس القول هو الذى يولد الاحترام . وفى سعينا الحثيث لتحسين قدر شعوبنا وفى سباقنا من أجل الحصول على وضع دولة متقدمة ، فإننا نخاطر بممارسة ضغط غير واجب على العناصر الحقيقية التى تحافظ على التنمية وهى الموارد والمؤسسات والشعب ، وعندما نقوم بذلك ، نفقد رؤية هدف التنمية وهو رفاهية جيلنا الحالى والأجيال القادمة . ومن ثم يتعين علينا تحديد أولوياتنا وذلك بوضع الهدف الأقصى لتنمية الشعب بشكل ثابت نصب أعيننا ونحن نمضى قدما .

وعند تحقيق التنمية ، يجب أن نعى تماما دروس التاريخ ، النجاحات التى تم تحقيقها ويمكن محاكاتها والأخطاء التى يجب تجنبها . وبالنسبة لنا ، يعتبر البحث عن هذا التوازن المحير ، بين الحاجة إلى التنمية وقدرة الموارد على الحفاظ على التنمية ، مسألة أولوية . ومن بين الأساليب المحتملة الكثيرة للتنمية ، يتعين على دول آسيا والباسيفيك أن تسلك طريق التنمية المسؤولة وهو التنمية بوعى . وهنا يعنى أنه لا يجب علينا الانحناء للضغوط التى تمارسها موضات الحركات البيئية وجماعات الضغط الاقتصادى . وعلينا أن نحدد أولوياتنا الوطنية والإقليمية على أساس ظروفنا الخاصة . وعلينا أن ندرك أن الاستدامة الاقتصادية من خلال التنمية المسؤولة لا تشير فقط إلى القضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة ، وإنما تشمل عناصر أخرى مثل العدل الاجتماعى والحق فى تحقيق التنمية والثروة وإقامة عالم منصف . وبينما نؤكد على الاستفادة الأكثر إيجابية من مواردنا ومن أن التلوث لا يعوق النمو الاقتصادى ، يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار أنه يجب معاملة الناس بنزاهة ، وأن يكون لهم رأى فى القرارات التى تؤثر عليهم ، وأنه يجب توزيع الثروة بإنصاف بين كافة قطاعات السكان . ويتعين علينا أن نبذل الجهدا للحفاظ على العناصر هائلة التنوع داخل مجتمعاتنا والتى تعطى فى حد ذاتها معنى للحياة .

إن الطريق إلى تحقيق التنمية المسؤولة مملوء بالمشكلات والمخاوف فى سبيل تحقيق

الغاية ، يتعين أن تضطلع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف بدور الوسيط الأمين لإحداث توافق بين المبادئ والأولويات العالمية والظروف المحلية . ويتحتم ألا تأخذ هذه المؤسسات وجهة نظر مائلة للتنمية كما يصفها النقاد الغربيون ، كما يتعين عليها بدلا من ذلك تقديم أساليب تعاونية مع الدول النامية . وبالنسبة لنا ، يحمل مفهوم التنمية المسؤولة أملا فى أوقات أفضل قادمة ومازال أمامنا الكثير لنتعلمه .

وآمل أن يخرج هذا الاجتماع برؤى جديدة لحل المشكلات التى تعوق النمو الإقليمى ويقترح إجراءات تحدد سبلاً جديدة لتعزيز التعاون الإقليمى .



٢٤- تَنَاقُضَاتٌ فِي التَّنْمِيَةِ. (*)

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة ، الذى مضى عليه ٥٠ عامًا ، يبدأ بعبارة تقول «نحن ، شعوب الأمم المتحدة . .» ، إلا أنه يمكن الجدال بأن هذه هى المرة الأولى التى نلتقى فيها على هذا المستوى لمناقشة هموم الناس العاديين ومشكلاتهم ، ولا سيما مشكلاتهم فى مجال التنمية الاجتماعية . ولا شك أن الخمسين عاما التى قضيناها فى القيام بذلك تعد مقياسا لالتزامنا بأقدار الناس العاديين ، كما أنها توضح فشل الجهود متعددة الجوانب ، والتى انحرفت عن مسارها لما يربو على خمسة عقود من جراء المعارك والصراعات الأيديولوچية إبَّان الحرب الباردة . والحقيقة أن تلك المواجهة ، والتى عادة ما كانت تدور على أرض الآخرين ، قد أدت إلى تعويق معظم خطط العمل الاجتماعية لوكالات الأمم المتحدة ، وهكذا أصبحت جهود التنمية الدولية تعتمد على درجة التأييد التى كانت تمنحها الدول النامية الى أى من القوتين العظميين ، وأصبحت مناطقنا بؤرًا لمناورات القوى الكبرى وساحات معاركها ، وصارت الدول النامية وشعوبها مجرد دمى متحركة .

والحقيقة أن الدمار والتخريب ، والآلام التى عانتها الشعوب وما لحق بها من أشكال الظلم ، قد أعاقت العديد من هذه الدول ، وجعلتها عاجزة عن إجراء التعديلات الضرورية لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية . وكانت أفغانستان ، والصومال والعديد من الدول الأخرى من بين أكثر المناطق تضررًا ، فقد انهارت البنية التحتية فى هذه الدول ، وسادت الفوضى الكاملة بين مواطنيها ، بل إن عملية التهميش مازالت مستمرة إلى الآن ، وذلك على الرغم من القفزات الواسعة التى تحققت فى مجالات مثل العلوم والتكنولوچيا .

وبالنسبة لشعوب العالم ، فإن الأغلبية الهائلة من هذه الشعوب لم تعان من الحرمان

(*) كلمة فى قمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية- كوبنهاجن : الدانمرك ، ١١ مارس ١٩٩٥م .

فقط ، ولكنها كانت أيضا ، وهو الأهم ، تعانى من فقدان وضياع الكرامة الإنسانية . وهكذا فإننا نركز اهتمامنا على ما يربو على المليار من السكان الذين تعصف بهم دوامة الفقر المدقع وتحط من قدرهم بشكل دائم . إن الأمم المتحدة تواجه مشكلة تدفق خارجى هائل لما يقرب من ١٩,٧ مليون لاجئ دولى ، وهنا لابد من نعترف بأن الهجرة باتت أشبه بالكابوس بالنسبة للدول المتقدمة ، بيد أن هذه الهجرات تتسبب أيضا فى عمليات نزوح جماعى حاد وتستنزف الموارد البشرية الضرورية للدول النامية ، ولا يساعد فى ذلك أن الدول المتقدمة ترحب بالمهاجرين المهرة والمتعلمين .

وحتى بينما يتخذ المجتمع الدولى الخطوات الأولى المميتة وهو يستقبل الألفية الجديدة ، فإنه لا يسعنا إلا أن نشعر بالانزعاج من ظهور «دول فاشلة» فى أعقاب انهيار وتفكك الدول ، فمن الصعب الحفاظ على سحر ساعة منتصف الليل فى لحظة الاستقلال ! ذلك أن الدول تتعثر وتتراجع ، مما يؤدى إلى عدم تحقيق آمال وتطلعات الشعوب ، وذلك على الرغم من كافة مظاهر التقدم العلمى والتكنولوچى التى من المفترض أن تعود بالمنفعة على المحتاجين أكثر من غيرهم .

وحتى بين الدول المتقدمة ، يمكن اكتشاف عناصر الدولة الفاشلة ، فالتناقضات والاستقطابات التى ظهرت على السطح تعكس ثغرات وعيوب محتملة فى التوجه القومى ، ويمكن أن نرى فقرا خطيرا ، ومشكلات تتعلق بالتشرد والبطالة ، وتفشى الجريمة وتعاطى المخدرات فى جيوب داخل هذه المجتمعات ، حتى فى أكثر الدول تقدما ، فهذه الدول بحاجة أيضا إلى تعلم الدروس ، ويجب أن تطبق عليها مظاهر التغيير والتعديل ، ولا سيما تلك المرتبطة بمستويات الدخول العالمية غير المستدامة وكذا مستويات الاستهلاك ، وانهيار القيم الأخلاقية فى هذه المجتمعات . وسيكون من الحسن لو أن هذه الدول ، التى يفترض أنها قاطرات النمو العالمى قامت بعمل جيد لإحداث هذه التغييرات بدلاً من السعى وراء الآمال الواهية والأوهام ووعظ الآخرين .

كما نرى مظاهر العنصرية والتحديات العرقية فى هذه الدول ، وقد أدى التدهور الاقتصادى والبؤس والحرمان فى المجتمع ، أدى فى بعض الحالات ، إلى استنزاف التوقعات الإنسانية المستقبلية التى أمكن التنبؤ بها فيما مضى ، أضف إلى ذلك أن أهدافًا كان قد اتفق عليها دوليًا ، مثل تحقيق نسبة نمو قدرها ٧ , ٠ ٪ لمساعدات التنمية الرسمية (ODA) ، والتى تم التأكيد عليها مجددًا فى قمة ريو فى عام ١٩٩٢ ، قد باتت فى طى النسيان إلى حد كبير . وهنالك الآن تسامح آخذ فى الانكماش مقرون بإصرار شديد على التوافق مع مجموعة واحدة من القيم . فقد كان هناك ، مثلاً ، اضطراب قومى بسبب ارتداء غطاء الرأس (الحجاب) فى المدارس الأوروبية مؤخرًا ، والمضامين التى تكمن فى ذلك تبدو مزعجة ، ولابد من أن يتجه مستقبل البشرية إلى العولمة ، والتعددية ، والتعددية الثقافية المتعددة ، لا أن يتجه إلى أن يكون حصريا على مناطق وكتل فى العالم وإلى سيادة أو هيمنة مجموعة واحدة من القيم .

ومازلنا نقف عاجزين تماما بينما تتواصل الممارسات الوحشية فى البوسنة ورواندا ، ولا تستطيع كل الإرادة السياسية لدى أوروبا إنقاذ آلاف الأشخاص الذين تتم التضحية بهم فى البوسنة . ومع أن قضية الشيشان شأن داخلى ، إلا أن قضية الميدان السماوى (تيان ان من) فى الصين ليست كذلك ، ولم تستطع كافة أجهزة وكالات الأمم المتحدة أن تحول دون وقوع المجازر البشرية فى رواندا . والحقيقة أن أول رد فعل كان هو التراجع بعيدا عن الخطر .

ومنذ نهاية الحرب الباردة ، نجد أن المجتمع الدولى قد وصل إلى العديد من مفارق الطرق واللحظات الحاسمة ، بيد أننا لم نصل إلى درجة الاستجابة الجماعية فى كل مرة ، ونحن ننتقل من مؤتمر رئيسى إلى آخر ، ونعلن بأجمل العبارات عن صدور برامج عمل عالمية ولكننا لم نعمل أبدًا على توفير وسائل أو آلية لتنفيذها . ورغم ما يبدو من أننا نتحرك بسرعة لإعطاء معنى للترابط العالمى ، إلا أننا نجد أنفسنا رهائن للجدال ولغة الخطابة ، ونعجز تمامًا عن التمييز بين المصلحة الشخصية ورعاية وسعادة البشرية ورفاهية كوكب

الأرض .

فى غضون السنوات القليلة الماضية ، تغير مفهوم التنمية ، من مفهوم قائم على الأهداف الاقتصادية الزائفة والمصطنعة ، إلى مفهوم آخر يعتمد على مكاسب اقتصادية حقيقية ، وعلى النحو الذى يضمن تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعظيم شأن الإنسان باعتباره محور عملية التنمية . ومن الواضح أن السوق الحرة وحقوق الإنسان الانتقائية لن تقوم بهذه المهمة كلها . ولسوء الحظ ، فإن انهيار الشيوعية وزوال الاشتراكية الغابية لم يعلمانا أى درس يذكر . وعلى الرغم من جوانب الضعف فى الرأسمالية والسوق الحرة ، إلا أن المسموح به هو نموذج غربى واحد ، ويبدو أنه ما من أحد يريد أن يعترف بالفشل الواضح لما يسمى بقاطرات النمو . وفى الوقت ذاته ، لا تعتبر الاقتصادات الناجحة فى دول آسيا وأمريكا اللاتينية بمثابة قاطرات نمو محتملة ، بل إن النمو المرتفع فى هذه المناطق يعتبر تهديدا للشمال الصناعى . ويبدو أن هناك سياسة متفق عليها لوضع العراقيل أمام هذه الاقتصادات .

وينبغى أن نتوقف عن النظر إلى العالم النامى باعتباره حفرة لا قاع لها ، تستخدم فقط لاستقبال ما تبقى من حسنات الغرب وبرامجه الخاصة بالرفاهية . ومن ثم فإن العالم النامى بحاجة إلى إعطائه مكانه الصحيح ، وذلك بقدر ما ينظر إلى مجموعة السبع G7 باعتبارها تنطوى على مفارقة تاريخية على نحو خطير . والواقع أن كل هذه الأمور تتطلب تغييرات رئيسية فى المفاهيم السياسية . كما يجب أن تتوقف الأمم المتحدة عن أن تكون مكانا لتأديب العالم النامى على أساس النموذج الغربى ، القائم على فكرة أن «مقاسا واحداً يناسب الجميع» .

وفى قلب عملية التنمية تكمن مشكلة الحكومات والمجتمع ، والحقيقة أن قضية الحكم والمسئولية ، والتى تتجدد بتفويضات جديدة من خلال العملية الديمقراطية ، تنطبق على الجميع ، وليس فقط على الدول النامية . ولابد من أن يضع التفويض فى اعتباره الجماعات

الأكثر تعرضا للخطر ، والنساء والأقليات فى كل المجتمعات . وفى هذا المجال ، تم إحراز الكثير من التقدم فى دول العالم النامى ، فقد ولت تلك الأيام التى شهدت تأليه الزعماء إلى غير رجعة .

فى جنوب شرق آسيا ، حيث تمت معالجة التغيير بفعالية ، أمكن الاستفادة من دروس الماضى . ولم تعد تتكرر الأخطاء الواضحة لدى الغرب ، ولا شك أن الاهتمام من جانب الحكومة ، ووجود هدف قومى محدد من خلال مجتمع مساند وداعم ، مازالا المطلب الأساسى للتنمية ، وقد تركنا المفاهيم والأفكار الاشتراكية لدولة الرفاهية لمجتمع موجه بالعمل ، ويضطلع بالمشاركة الكاملة .

وبالنسبة إلى ماليزيا ، ستؤدى المساواة والمسئولية الاجتماعية إلى تقوية ترويض التنمية . وبينما نحاول ترويض العناصر الإيجابية للعولمة ، حيث التحركات السريعة لرأس المال ، والتكنولوچيا والأسواق غالبا ما تفوق تحركات وخطى الحكومات ، فإننا نظل على التزامنا حيال تضييق الفوارق فى الدخول وفرص العمل ، أنا واثق من قدرتنا على تحقيق أهدافنا بشأن التنمية الكيفية وتحسين أوضاع كل ماليزى باعتباره عنصرا أساسيا فى النسيج الكلى للتعددية الاجتماعية والثقافية .

وبينما كانت الحكومات الماليزية ، طوال الخمسة والعشرين عاما الأولى من الاستقلال ، تضطلع بدور رئيسى فى إعادة هيكلة المجتمع ، نجد أن القطاع الخاص لم يشارك فقط فى عملية إعادة هيكلة مجتمعنا ، وإنما قد لعب دوره أيضا فى خلق فرص النمو الاقتصادى من أجل تحقيق هدف البلاد ، فى أن تصبح دولة متقدمة اقتصاديا بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ .

نحن مصممون على تطوير بلادنا بطريقتنا الخاصة وفى إطار كافة الأبعاد ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا ، وروحيا وسيكولوچيا وثقافيا ، وتتركز رؤية عام ٢٠٢٠ على خلق مجتمع ماليزى ديمقراطى ، ومتسامح ، وعادل اقتصاديا ، ومتقدم ومزدهر ، ولديه اقتصاد

يعتمد على المنافسة والدينامية والمرونة .

وبينما نسعى نحن وجيراننا لإحراز تقدم اجتماعى اقتصادى ، فإنه لا يسعنا إلا أن نأسف للعقبات الخارجية التى تهددا بالانحراف عن مسارنا ، نحن نشعر بالقلق ازاء الضغوط والوسائل الأخرى التى يلجأ إليها البعض فى الشمال لتقويض ما لدينا من مزايا تنافسية محدودة ، وإضعاف القوة العاملة والموارد الطبيعية لبلادنا ، لقد استطاع الشمال أن يستغل تماما كل هذه الموارد والثروات والأصول فى بلاده وفى بلادنا أيضا عندما كان يحكمنا . وتسعى دول الشمال الآن لعرقلة نمونا الاقتصادى بذريعة انتهاك حقوق الانسان ، وفرض شروط خاصة بالمحافظة على البيئة وغيرها ، فهل كانوا يعيرون اهتماما لهذه الأمور عندما كانت دولهم تمر بنفس المرحلة من التنمية التى نشهدها الآن؟ .

٥٢- ماليزيا والصين في القرن الواحد والعشرين: الازدهار من خلال التعاون. (*)

لقد حان الوقت الذى نتوقف فيه عن النظر إلى الصين بعين التهديد ، وننظر إليها بدلاً من ذلك باعتبارها تمثل فرصة ضخمة . إن فكرة أن الصين تشكل تهديداً باتت شائعة ، وماليزيا ذاتها كانت من ذلك الرأى ذات يوم ، وقد حدث ذلك عندما كان الحزب الشيوعى الماليزى يستمد ماله والدعم اللازم له من الحزب الشيوعى الصينى ، وعندما تزايدت وتعززت المخاوف من ظهور طابور خامس صينى فى جنوب شرق آسيا .

لا ينبغى لنا أن نكون ساذجين وحمقى ، بل ينبغى دائما أن نكون واقعين ومستعدين بيد أن الزمن قد تغير بصورة مثيرة ومفاجئة . وماليزيا واحدة من الدول التى تدرك وتعى هذه التغييرات ، فلم نعد نعتبر الصين تهديداً لنا . ذلك أننا لا نؤمن بالعداوات ، ولا يمكن أن نسمح للماضى بأن يحدد مستقبلنا الى الأبد .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن العديد من الدول والعديد من المفكرين الذين لديهم مبادئ وأفكار أفرزتها الحرب الباردة ، لا يزالون يؤمنون بفكرة التهديد هذه بقوة ومن منظور دينى ، والواقع أن إسدال الستار على حقبة الحرب الباردة لم يؤد إلى زوال هذه الفكرة أو هذا التوجه . ويساورنى الشك فى أن الكثيرين لا يشعرون بالأمان أو الارتياح ما لم يروا ثمة تهديد يلوح فى الأفق بوضوح . إذ أن عالما خال من التهديدات يعد حقا احتمالا يثير الخوف . والصين تعد لعبة مفضلة هنا بسبب حجمها ، وأيديولوچيتها ، وثقلها الاقتصادى الواعد الذى يبشر بالخير ، وأيضا بسبب الزيادة الأخيرة لديها فى مجال الإنفاق العسكرى ، وتحفظها التقليدى العام حيال شئونها الداخلية ، والأحقاد والضغائن التى تراكمت ضدها

(*) كلمة فى مؤتمر التجارة الدولية والاستثمار- كوالالمبور : ماليزيا ، ٢٣ يناير ١٩٩٥م .

على مدى نصف قرن من الحرب البارد . ، فمن ذا الذى يمكن أن نخشاه إذن ، إن لم يكن الصين؟

ومن وجهة نظرى ، فإن النظر إلى الصين باعتبارها تهديدا ، ومن ثم صياغة أمننا استنادا إلى هذا المبدأ ، لن يكون سياسة خاطئة فحسب ، ولكنه سيكون أيضا سياسة رديئة وخطيرة ، ولذا ، فإننا بحاجة إلى إعادة تقييم أفكارنا ومفاهيمنا بشكل جوهرى إزاء ما يسمى بالخطر الصينى .

وكل يوم تقريبا ، يقولون لنا إن الصين تشكل تهديدا لأن لديها طموحات إقليمية ورغبة فى الهيمنة والسيطرة ، وهناك من يجادل بأن زيادة فى الإنفاق العسكرى فى الصين فى الأعوام الأخيرة ، دليل آخر على صحة فكرة التهديد الصينى ، وفى كل يوم ، يقولون لنا إن تقليص حجم الوجود الأمريكى فى المنطقة سوف يشجع الصين ، وكذلك بعض القوى الإقليمية الأخرى ، على فرض سيطرتها على المنطقة ، وأخيرا ، فإن التأكيد على فكرة الخطر الصينى بين بعض الدوائر والأوساط ، يعتمد على فكرة أن الصين ستكون من أبرز المناهضين «للغرب» فى صدام الحضارات .

وما من أحد فى أيامنا هذه تروق له بشكل جاد فكرة أن الصين عازمة على تصدير أيديولوچيتها الشيوعية ، ولذلك يمكن أن ننحى جانبا فكرة التهديد بالتدمير الأيديولوچى والتحول الكامل .

هل سيكون للصين فى النهاية طموحات لفرض الهيمنة؟ وأنا لا أعرف فى الحقيقة أن القوى الكبرى لا يمكنها سوى أن تلقى بظلالها على الجيران ، ومسألة ما إذا كانت هذه الظلال خفيفة أو ثقيلة لا تعتمد فقط على القوة المعنية ، وإنما أيضا على أولئك الجيران الذين ألقيت عليهم تلك الظلال ، ومن الملائم أن نتذكر أن ولايات الملايو ، وهى كلها صغيرة جدا بالمقارنة مع جيرانها ، قد بقيت وحافظت على وجودها على الرغم من جيرانها الذين كانوا يتمتعون بالقوة . ولم تخضع لأحد إلا عندما تدخلت قوى خارجية بعيدة فى شئونها .

والسؤال الآن هو ما إذا كانت الصين ستستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق طموحاتها فى المنطقة . وللإجابة عن هذا السؤال ، لابد من أن ينظر المرء إلى النهج الذى سلكته الصين على مدى تاريخها ، وإلى حيلها للجوء إلى الوسائل العسكرية .

فكم مرة فى الماضى أرسلت الصين قواتها المسلحة عبر الحدود لغزو واحتلال الدول الأخرى؟ ، ومن ناحية أخرى ، كم مرة تعرضت فيها الصين للهجوم واحتلت أجزاء منها؟ وكم عدد المستعمرات التى أسستها الصين؟ وكم عدد القواعد العسكرية التى تحتفظ بها الصين فى الخارج لفرض هيمنتها؟ وكم عدد الدول التى وقعت معها الصين معاهدات تحالف لأغراض الدفاع أو غيرها؟

لقد تحقق الشيء الكثير بالنسبة للزيادة فى الانفاق الدفاعى للصين ، واستنادا إلى أحدث الاحصائيات التى وردت فى الكتاب السنوى SIPRI ، والذى نشرته مؤسسة سويدية معروفة ، وعلى أساس أسعار التحويل لسنة ١٩٨٥ ، فإن الميزانية العسكرية للصين قد زادت من ٩٦٥ , ٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ ، الى ٣٨٧ , ٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ ، وهى زيادة بنسبة ٠٧ , ٧ ٪ . وبالمقارنة ، فقد زادت الميزانية العسكرية لكوريا الجنوبية بنسبة ٦٣ , ٥١ ٪ خلال نفس الفترة ، فى حين ارتفع الإنفاق العسكرى اليابانى بنسبة بلغت ٧٦ , ٢٩ ٪ .

والحقيقة أن هاجس الزيادة فى الإنفاق العسكرى الصينى يحجب أيضا العديد من الأشياء المهمة الأخرى ، فهو ، على سبيل المثال يخفى حقيقة أن اليابان ، ورغم معاهدة الدفاع الموقعة مع الولايات المتحدة ، تنفق المزيد على جيشها وبمعدلات تفوق ما تنفقه الصين - التى هى أكبر حجما من اليابان - على قواتها المسلحة ، والتى يتعين عليها أن تكون معتمدة على نفسها اعتمادًا كاملاً ، ومن ثم ، نجد أن اليابان أنفقت على شئونها الدفاعية ثلاثة أضعاف ما أنفقته الصين فى عام ١٩٩٤ ، بل إن المخصصات الدفاعية لكوريا الجنوبية قد فاقت مثيلاتها فى الصين .

وتقدر أحدث طبعة من تقرير التوازن العسكرى الصادر فى لندن ، الإنفاق العسكرى الصينى ، من حيث القوة الشرائية ، تقدره بنحو ٤ , ٢٧ بليون دولار . وزادت مخصصات ميزانية الدفاع فى الولايات المتحدة عن نفس الفترة عشرة أضعاف ، حيث بلغت ١ , ٢٧٦ بليون دولار . وعلى الرغم من مخصصاتها الدفاعية الباهظة ، فإنه إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة واليابان لا يمثلان تهديدًا ، فربما أمكننا أيضا أن ننعم بالنوم فى راحة وهدوء ، ودون أن تنتابنا أية كوابيس ، بعد النظر الى الإنفاق العكسرى للصين .

لهذه الأسباب ، وغيرها من الأسباب الجيدة الأخرى ، ترفض ماليزيا اعتبار الصين بمثابة تهديد عسكرى أو سياسى . وبدلا من ذلك ، نفضل النظر إليها كصديق وشريك فى مسيرة البحث عن السلام ، والسعى لتحقيق الازدهار لأنفسنا وللمنطقة أيضا .

وبالطبع ، فإن المستقبل قد يتغير ، ولكن الى أن يتحقق ذلك ، فإننا نعتقد أن الصين ملتزمة بشدة بإيجاد بيئة أمنية سلمية فى المنطقة ، وهى ترغب فى تحقيق ذلك انطلاقا من مصالحها الاقتصادية والسياسية القومية ، فالصين تؤمن ، مثلنا تماما ، بأن السلام مطلب أساسى لتنميتها الداخلية . وليس من المرجح أن يتغير مثل هذا الاعتقاد فى المستقبل القريب .

هذا كل ما يمكن قوله عما إذا كانت الصين تمثل تهديدا عسكريا وسياسيا ، ولكن ماذا عن الصين كتهديد اقتصادى؟ مرة أخرى ، يمكن القول هنا بأن الأمور قد تتغير . بيد أننى أفضل رؤية الصين باعتبارها فرصة اقتصادية وليس باعتبارها خطرا اقتصاديا .

وإذا كنا حمقى بما يكفى للتنافس مع الصين منافسة الند للند ، أو للدخول فى منافسة معها فى مجالات هى الأقوى فيها فى العالم ، فمن المؤكد عندئذ أننا سوف نمنى بهزيمة منكرة . بعض الدول قد لا يكون لديها أية خيارات ، قد يكون لديها نفس المزايا النسبية التى لدى الصين ، ولكن ليس بنفس الحجم أو القدر . غير أن ماليزيا لديها خياراتها ، ولقد خسرنا ميزة المقارنة بالنسبة لتكلفة العمالة المنخفضة على سبيل المثال ، دون أن نكون غير

قادرين على المنافسة .

وسوف يتعين علينا أن نكون أكثر كثافة من حيث رأس المال والتكنولوچيا ، وسيتعين علينا اللجوء الى المزيد من القيمة المضافة والعمالة الأقل كثافة ، وسوف يتعين علينا كذلك الاستفادة بأقصى ما يمكن من مواردنا المادية والبشرية ومن الخبرة الواسعة المتراكمة من خلال عملية إدارة البلاد والمنظمات الأخرى ، ولا سيما النظام القانونى وإطار العمل الذى نمارس مهامنا من خلاله .

ورغم أنه بوسعنا الازدهار من خلال التعاون ، دعونى أشير هنا وبسرعة إلى أنه باستطاعتنا أيضا مساعدة بعضنا البعض وتحقيق الازدهار من خلال المنافسة ، فيما بيننا .

ونحن فى هذه الدولة قد تبنينا استراتيجية كسب قوتنا من بقية دول العالم ، ولكى نفعل ذلك ، ولكى نستفيد من السوق الدولية ، فسوف يتعين علينا أن نكون قادرين على المواكبة وإذا أمكن ، هزيمة جميع القادمين الجدد الى هذه السوق ، وأشد منافسينا ضراوة هم أفضل حلفائنا لأنهم يدفعوننا لأن نكون أفضل وأفضل .

ولنتصور ، مثلا ، سباقا نجرى فيه ضد منافسين ضعاف ومترهلين . فبدلا من أن نصبح الأفضل بقدر المستطاع ، سوف نصبح ، وبمرور الوقت ، ضعافا تقريبا ومترهلين أيضا مثل الآخرين ، وفى هذا الإطار ، أو بهذا المعنى الواضح ، يمكن القول بأن المنافسة الصينية الشرسة تخدم أهدافنا وتصب فى مصالحنا ، ولابد من أن نتمكن من الرد على كل هذه التحديات الاقتصادية الشرسة .

ولحسن الحظ ، فإنه على الرغم من أن دولة شاسعة المساحة وضخمة مثل الصين يتعين أن تكون جيدة جداً وقادرة على المنافسة فى عدد كبير من الأحداث والمناسبات الرياضية ، إلا أننا نجد دولة صغيرة مثل ماليزيا تحتاج فقط إلى أن تكون جيدة فى القليل من هذه الأحداث والمناسبات حتى يتحقق لها الازدهار . فالصين لا يمكن أن تكون لاعب كل

المناسبات . وهو ما يجب علينا فى ماليزيا أن نحققه ، إذ ينبغى علينا أن نجد ونكتشف بل ونعيد دائما اكتشاف قدراتنا .

لقد قلت صراحة من قبل أنه بإمكان ماليزيا والصين أن تصبحا شريكتين إقليميتين فى عملية صنع السلام القائم على التعاون فى شرق آسيا . وبالمثل كما أقمنا فى إطار الآسيان منطقة سلام فى المجتمع الآسيوى بينما نواصل أيضا عملية توسيع هذه المنطقة لتشمل بقية آسيا ، فإنه – بالمثل – يجب على الصين ، وبالتعاون مع الآخرين وبقية دولنا فى شرق آسيا ، أن تبنى منطقة سلام قائم على التعاون فيما بين أنفسنا .

هذا السلام الذى يرتكز على التعاون يبدأ فى الفناء الخلفى لدينا ، ولا شك أن ضمان السلام والهدوء داخل حدود دولنا يعد من أفضل الهبات التى يمكن أن نقدمها لجيراننا وإلى منطقتنا برمتها . وهذا يعتبر شكلا جوهريا من أشكال «التعاون» .

كما أن ضمان تحقيق أفضل علاقات ودية ثنائية بيننا وبين جيراننا فى المنطقة ، والمساعدة فى تقوية العلاقات الثنائية المثمرة ، يعتبر من الأمور الجوهرية ، وهذا أيضا يشكل «التعاون» ، فى الوقت نفسه ، فإن عمليات بناء السلام وهياكل الثقة ، والراحة على المستوى الإقليمى متعدد الجوانب ، يمكن اعتبارها مهمة أيضا ، بل وإسهاما إيجابيا ضروريا . ويمكن للصين وماليزيا ، بل يجب ، أن تتعاونا على هذه المستويات الثلاثة كلها .

وأعتقد أن إقامة منطقة قائمة على الازدهار التعاونى بيننا ، تماثل فى أهميتها إقامة منطقة تنعم بالسلام القائم على التعاون فى شرق آسيا .

ومرة أخرى ، يبدأ الازدهار القائم على التعاون من الداخل ، وهو ثم ، فإنه لابد لنا جميعا من ضمان تحقيق ديناميكية اقتصادية محلية ونمو مستدام .

وعلى المستوى الثنائى ، يمكن ويجب تحقيق الكثير ، ولأنها فكرة جديدة نسبيا ، دعونى أؤكد مجددا هنا على أهمية تبنى سياسات «دع جيرانك يزدهرون» .

قبل شهرين ، وفى اجتماع دولى عقد فى بينانج ، أعربت عن مخاوفى من أن سياسات «افقر جيرانك» أصبحت بالنسبة لبعض أكبر الاقتصادات هى السياسات الأكثر انتشارا من أى وقت آخر منذ الثلاثينيات ، وجادلت ودافعت بشدة عن ضرورة تبنى سياسات «دع جيرانك يزدهرون» ، ونحن فى شرق آسيا قد حرصنا على تبنى هذا الموقف الأساسى بما ينطوى عليه من أفضل النتائج لنا ، فى نفس الوقت ، فإنه من مصلحتنا ، وإلى حد كبير ، أن نرى أوروبا تزدهر ، بل وأن نرى أمريكا الشمالية والعالم كله يزدهر .

وفيما يتعلق برابطة ماليزيا - الصين ، أود أن أقول هنا أن الحدود التى تحكم هذه الرابطة يفرضها فقط إبداعنا ومواردنا . ويسعدنى أن أقول إن الدولتين أكثر رخاء ووفرة مما نفترض ، وسوف تستمعون خلال اليومين القادمين إلى الكثير عن الفرص الهائلة والتى لا حصر لها فى الصين . وستكون هناك إحصائيات وحقائق لا يمكن تصديقها لأنها تفوق الوصف وتتحدى الخيال .

والآن اسمحوا لى أن أذكر بعض الملاحظات عن المنطقة . فى الوقت الحاضر ، وبالنسبة لتعادل القوة الشرائية ، وعلى الرغم من أن معدلات النمو المستدام فى شرق آسيا تعتبر غير مسبوقة فى سجلات البشرية ، إلا أن الولايات المتحدة تعتبر حتى الآن هى أكبر اقتصاد فى العالم ، أما اليابان ، ثانى أكبر اقتصاد ، والصين ثالث أكبر اقتصاد ، فإنهما تمثلان معا ما نسبته ٨٠ ٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى . وبالنسبة للهند ، التى تأتى بعد ألمانيا وفرنسا ، فهى تعتبر سادس أكبر اقتصاد فى العالم . وتحتل أندونيسيا المرتبة الثانية عشرة فى حين تأتى كوريا الجنوبية فى المرتبة الخامسة عشرة .

ويتوقع البنك الدولى الآن أنه بحلول نهاية ٢٠٢٠ ، أى بعد ربع قرن من الآن ، ستكون الصين أكبر بنسبة ٤٠ ٪ من الولايات المتحدة ، وستأتى اليابان فى المرتبة الثالثة ، والهند فى المرتبة الرابعة ، وأندونيسيا فى المرتبة الخامسة .

ووفقا لما هو متوقع ، فإن ستة أكبر اقتصادات العالم سوف تكون فى شرق آسيا .

وفى رأيى ، واستنادا إلى قوانين الواقع ، فإنه لن يسمح بحدوث ذلك . وإلا أنه يمكن أن يحدث فقط إذا تضافرت جهودنا وعملنا معا ، وإذا عززنا قوتنا ونسقنا طاقاتنا ، ودون أن نضمر سوءا لأحد . ويمكن حدوث ذلك أيضا إذا تعاونا معا من أجل ازدهارنا المشترك ودون عداوات أو مواجهات ، وفى هذه العملية ، سيكون للتجمع الاقتصادى لشرق آسيا دور يمكن القيام به ، وفى إطار هذا التجمع دعونى أسجل تقديرى للإدارة ولقيادة الصين .

وكما تعرفون جميعا ، فإن ماليزيا قد بدأت خطة طموحة يطلق عليها رؤية ٢٠٢٠ . واعتبارا من عام ١٩٩١ ، فإن هدفنا هو مضاعفة إجمالى الناتج المحلى لدينا كل عشر سنوات بحيث يكون هذا الإجمالى أكبر ثمانى مرات بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وسيكون مستوى المعيشة لدينا أعلى أربع مرات وإذا نجحت خطتنا الثلاثينية ، فإن مستوانا المعيشى سوف يعادل مثيله فى الولايات المتحدة حاليا ، بل وهو ما نأمله ، سيكون لدينا حتى توزيعا أفضل للثروة من ذلك الذى نجده فى المجتمع الأمريكى اليوم .

وحتى الآن ، نحن نسير بخطوات أسرع من الجدول الزمنى الذى وضعناه ، وعلى أساس معدلات النمو التى قد حققناها منذ بدء رؤية ٢٠٢٠ ، فسوف ندخل إلى عام ٢٠٢٠ حتى قبل أن يبدأ ، ويسعدنى القول هنا وبوضوح إننا قد لا نقوى على الاستمرار فى تحقيق أفضل من ٨ ٪ سنويا ، وعاما بعد الآخر خلال جيل كامل . وفيما عدا ذلك ، فإن التاريخ يظهر ما أمكن للاقتصادات الأخرى فى شرق آسيا أن تفعله .

ونتيجة حدث تاريخى ، أنعم الله علينا بالوسائل التى من خلالها يمكننا أن نصل بسهولة إلى القلب الاقتصادى لأندونيسيا ، والتى من المتوقع أن تصبح خامس أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

ومن خلال الجهد والعرق ، فإننا مؤهلون جيداً أيضا لأن نصل إلى القلب الاقتصادى لليابان ، التى ستصبح ثالث أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

ومن خلال العلاقات التقليدية والتجربة ، أقول إننا مؤهلون جدا أيضا للوصول إلى الأركان الأربعة للاقتصاد الأمريكى العظيم والذى سيكون ثانى أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

كما أننا فى وضع جيد جدا وأصبحنا مؤهلين إلى أقصى حد للتمتع بكل ميزة سوف يقدمها لنا ما سوف يصبح أكبر اقتصاد فى العالم على الاطلاق فى عام ٢٠٢٠ : وهو الصين .

وفى هذا كله ، لاينبغى أن نفقد الرؤية الصائبة والقدرة على إصدار الأحكام . إذ أن هناك حاجة للاحتفاظ بدأبنا ومثابرتنا دائمًا ، وللاحتفاظ بتوازن سليم والحاجة لأن نكون ناضجين . فى نفس الوقت ، اسمحوا لى بأن أدعو جميع الماليزيين للاستفادة تماما من العلاقات الممتازة التى قد تأسست بين ماليزيا والصين . دعونى أنصح كل الماليزيين بالاستفادة من الفرص العظيمة التى تتيحها الصين .



٢٦- التَّنْمِيَةُ فِي شَرْقِ آسْيَا : الإِنْجَازَاتُ وَالتَّحَدِّيَاتُ . (*)

فى الربع الأخير من القرن ، كانت نسبة النمو الاقتصادى لدينا حوالى ٧٪ سنويا ، وفى السنوات السبع الأخيرة ، كانت النسبة ٨,٤٪ سنويا ، مع معدل تضخم حوالى ٣,٦ ٪ . وخلالد الجيل القادم وحتى عام ٢٠٢٠ ، نأمل فى تحقيق معدل نمو قدره ٧٪ سنويا ، وإذا نجحنا فى ذلك ، سوف نتمكن أن نصبح فى ذلك العام دولة متقدمة تماما بمستوى معيشة يمكن مقارنته بمثيله فى الولايات المتحدة اليوم .

وثمة حقيقة نفخر ونعتز بها مفادها أننا كنا أول دولة فى إطار ما كان يطلق عليه يوما ما العالم الحر ، نجحت فى الحاق الهزيمة بالتمرد الشيوعى ، كما يحق لنا أن نفخر ونعتز بحقيقة أننا سوف نجرى فى القريب العاجل الانتخابات العامة العاشرة فى ماليزيا ، ونحن فخورون بحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٥ ، وعندما أجرينا أول انتخابات عامة لاختيار أول حكومة موالية للاستقلال ، أننا قد شهدنا منذ ذلك التاريخ ثمانى انتخابات حرة : فى أعوام ١٩٥٩ ، و١٩٦٤ ، و١٩٦٩ ، و١٩٧٤ ، و١٩٧٨ ، و١٩٨٢ ، و١٩٨٦ ، و١٩٩٠ ، وهى الانتخابات التى لم تسفر فقط عن فوز أحزاب المعارضة بمقاعد فى البرلمان ، وإنما قد تمكنت أيضا من المشاركة فى الحكومات المتعاقبة . ويعد ذلك إنجازا غير مسبوق تماما بالنسبة لنظام ديمقراطى وليد ومستقل حديثا .

وعلى الرغم من القهقهات والابتسامات المريبة ، فإننا دولة ديمقراطية ، والحقيقة أن دولة متعددة الأعراق والأديان مثل ماليزيا ، ورغم كل الصعوبات والتحديات التى تنشأ عن ذلك ، ما كان لها أن تزدهر وتستمر بدون ديمقراطية مستدامة وصحية ، والله وحده يعلم ما

(*) كلمة فى الحوار الباسيفيكى الأول- بيانج : ماليزيا- ١٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

الذى كان يمكن أن يحدث لو كنا قد تبنينا شكلا من أشكال الديمقراطية السائدة فى السويد ، أو إيطاليا ، أو اليابان على سبيل المثال ، وأقول هذا دون القصد بأن هناك خطأ ما بالضرورة فى أى من هذه الديمقراطيات التى ذكرتها ، بيد أنه حتى الديمقراطية ، لابد من أن تتكيف وتتوائم مع كل دولة وكل ثقافة .

والشىء المؤكد هو أننا لم نكن لنتمكن من تحقيق هذه الديمقراطية بدون استقرار سياسى وسلام وتطبيق حكم القانون . وما كان لنا أن نحقق ذلك أيضا لو أننا كنا نظاما فاسدًا . فالدول الفاسدة لا يمكن أن تحقق نموا بنسبة ٨ ٪ ولا استقرارا سياسيا ، ولن أقول هنا شيئا عن سجلات الدول التى ينتمى اليها منتقدونا .

ويمكن للحكومة أن تجنى بعض الفائدة من وراء ذلك . ولكن دعونى أقول إن ماليزيا ما كانت لتستطيع تحقيق ما أنجزته بالفعل ، لو لم يكرس شعبنا جهده ودمه للنضال من أجل السلام والمستقبل ، إذ أن الشعب الماليزى قد أبدى استعداده لبذل العرق والجهد من أجل بناء هذه الأمة ، وما نراه فى ماليزيا اليوم هو نتاج عبقرية وعرق وجهد الشعب الماليزى كله .

واسمحوا لى أن أضيف بأننا لم نكن لنستطيع استكمال الرحلة حتى اليوم ، دون إسهامات أصدقاؤنا فى الخارج . ومن المستحيل أن يفكر الماليزيون فى إتمام رحلتهم الناجحة وصولا إلى مستقبلهم فى عام ٢٠٢٠ ، دون الإسهام الأكبر من أصدقائنا فى الخارج أيضا ، إذ أنه دون ذلك لا يمكن تحقيق شىء .

ويسبب هذه الحقيقة ، أود أن أؤكد لكم على الأهمية التى نوليها لتأمين القدر الأكبر من الاستثمار ، والتكنولوچيا والمعرفة والتقنية الأمريكية ، ولقد أمكن القيام بالكثير فى الماضى . وأعتقد أن هذا لا يعد كافيا بشكل جيد ، فهناك الكثير والكثير مما يجب عمله .

ووفقا لما ذكرته السفارة الأمريكية ، فإن مبيعات الولايات المتحدة إلى ماليزيا تفوق الآن مبيعاتها إلى دول أوروبا الشرقية ، بما فى ذلك روسيا ، ورغم هذا إلا أننى أعتقد أنه لابد

من الوصول بالمبادلات التجارية بين ماليزيا والولايات المتحدة إلى آفاق جديدة .

والمعروف أن الشركات الأمريكية تحظى بسمعة عالمية نسبيا فى مضمار نقل التكنولوچيا . ونود أن يطرأ المزيد من التحسن على هذه السمعة . وما أقوله عن الاقتصاد الأمريكى ينطبق أيضا على الاقتصادات الأخرى الممثلة فى هذه القاعة . فاليابان ، مثلا ، قد لعبت دورا حاسما فى ملحمة التنمية فى ماليزيا وهناك البعض الآن ممن يعتبرون اليابان دولة من الزمن الماضى ، بينما أعتقد أنها ما زالت دولة تنتمى للمستقبل .

دعونى الآن أنتقل إلى القضايا الأوسع .

واسمحوا لى بأن أركز هنا على ثلاث نقاط فقط . أولا ، دعونى أطرح أهم قضية تفكير جديد وحملة جديدة لابد من أن تشارك فيها كل الدول الممثلة هنا . إننى أؤمن بقوة بضرورة أن نعمل معا ، ولأول مرة فى التاريخ الإنسانى ، من أجل إقامة كومنولث كونى واحد يقوم على مبدأ الازدهار التعاونى .

ثانيا ، لابد من أن نرحب ونشرك ونقنع ونجذب العالم كله للمشاركة فى صنع الازدهار المستقبلى لشرق آسيا ، ولن يعود ذلك فقط بالمنفعة على شرق آسيا ، وإنما سيحقق المنفعة أيضا للعالم كله .

ثالثا ، لابد من أن نسعى لإقامة نظام عالمى جديد لا يقوم فقط على فكرة الازدهار المشترك وإنما أيضا على الفهم المتبادل والاحترام المتبادل .

ولا شك أن الكثيرين من بيننا فى هذه القاعة يشعرون بقلق متزايد إزاء تنامى مواقف وسياسات «افقر جيرانك» ، وهناك مناطق فى هذا العالم منهمكة فى مشاغلها الداخلية إلى الحد الذى يجعلها لا ترى ما يجرى حولها وكيف يسابق آخرون غيرها الزمن . وبعبارة أخرى ، هناك مناطق باتت عرضة لخطر الانكفاء على ذاتها فى الداخل ، وهناك باختصار مخاطر كامنة فى ظهور كتل تجارية تمثل هذا الاتجاه من الانغلاق على النفس .

أنا لا أدين هذه النزعة الاقليمية ، فنحن أبعد ما نكون عن مثل هذا الأمر . وبعد ربع قرن من الزمان ، فإننا جميعا فى مجتمع الآسيان قد أصبحنا ندرك ونعى تماما النتائج المباشرة الهائلة وكذلك النتائج العظيمة غير المباشرة لتجربة الآسيان ، فنحن لم نؤسس فقط مجتمعا للسلام والاستقرار ، بل أسسنا أيضا مجتمعا ملتزما قولا وفعلا بالإقليمية المنفتحة .

وما دام هناك هذا الالتزام بالإقليمية المنفتحة ، فإن هناك التزاما أيضا بفتح المنطقة ، ومن ثم أعتقد أن لدى كل منطقة الحق فى تنظيم نفسها وتحقيق التعاون مع جيرانها ، والحقيقة أنه إذا ما وجد هذا الالتزام وهذه المحاولة ، يصبح من واجب كل دول المنطقة تحقيق التعاون ، وهو الأمر الذى يسهم فى العولمة المفتوحة .

ولكن هل يوجد أحد هنا لا تقلقه النزعة الحمائية التى أخذت تظهر على المستويين الإقليمى والمحلى ، حتى من جانب المدافعين السابقين عن التجارة الحرة؟

مع نهاية الحرب الباردة ، سنحت لنا ، ولأول مرة فى تاريخ البشرية ، الفرصة لبناء نظام اقتصادى كونى واحد . ومع افتراض عامل الوقت وقوى النزعة العالمية ، فإن تحقيق هذا النظام يبدو أمرا حتميا ، حيث يتعين على القيادة المستنيرة والتى لديها رؤية ثاقبة أن تضمن تحقيق نظام اقتصادى كونى واحد فى أسرع وقت ممكن ، ونحن بحاجة لأن نضمن تحقيق القدر الأكبر من الازدهار للجميع ، كما أننا بحاجة أيضا لضمان إقامة كومنولث كونى مزدهر ينعم بالرخاء .

فى الثلاثينيات ، انتشرت سياسات «افقر جيرانك» ، وخلال حقبة الحرب الباردة ، وجدنا أن سياسات مثل سياسات «دع جيرانك يزدهرون» و«افقر عدوك» كانت تتأرجح ، وحان الوقت لكى نتبنى جميعا سياسات «دع جيرانك يزدهرون» . وذلك ما نحاول أن نفعله فى مجموعة الآسيان بالتعاون مع جنوب شرق آسيا الأوسع نطاقا ، ونسعى جاهدين لتحقيق ذلك .

وهذا ما تفعله الآن معظم الاقتصادات فى شرق آسيا ، ونحن نفعل ذلك بدافع من الحب لأنفسنا ، بل وبدافع أكبر من الحب لجيراننا ولمنطقتنا .

ولنا أن نتصور كيف تكون النتائج والعواقب لو أن كل الاقتصادات على هذا الكوكب كان لديها هذا التوجه ، ويتعين عليها ممارسة هذه السياسات بنشاط وفعالية؟ ولنا أيضا أن نتصور هذه النتائج والعواقب فى حال انتشار سياسات «دع جيرانك يزدهرون» وتبنى أيديولوجية الازدهار التعاونى . ومن ثم ، سيكون القرن الـ ٢١ هو أعظم قرون الإنسانية وأكثرها رخاءًا .

والحقيقة أن العالم قد اتخذ خطوة إلى الأمام عندما اختتمت جولة مفاوضات أوروجواى وعندما لم تعد اتفاقية الجات هى هدف هذه المزحة أو الأضحوكة التالية : وهى أن كلمة الجات تعنى الاتفاقية العامة للتحدث والتحدث ، بدلا من كونها تعنى بالإنجليزية «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة» ، ولذا ، فإنه من المهم جدا التصديق على النتائج التى تم التوصل اليها من خلال المفاوضات ، ومن المهم كذلك البناء على ما تم الاتفاق عليه والسعى لتجاوزه ، وصولاً حتى إلى المزيد من تحرير التجارة والمزيد من الحرية الاقتصادية العالمية .

وإننى فخور بتصديق ماليزيا على اتفاقية الجات فى ٦ سبتمبر من هذا العام ، فقد كانت واحدة من أوائل الدول فى العالم التى تقدم على هذه الخطوة ، وبعد التصديق على الاتفاقية ، انخفض المستوى المتوسط للحماية التجارية لدينا إلى نسبة ٥, ٨٪ ، وفى الميزانية الأخيرة ، أقدمنا على خطوة أبعد من ذلك حيث قمنا من جانب واحد بالغاء رسوم الاستيراد على ٢٦٠٠ سلعة .

وربما يجادل البعض ويقول إن ماليزيا ، على النقيض من الاقتصادات الأخرى ، تعتبر اقتصادا تنافسيا ، منفتحا إلى حد كبير على العالم ، ولديها بالفعل سوق ليبرالية . وتعتبر مستوى الحماية التجارية لدينا منخفض بالفعل ، ولذا فإن ماليزيا لا تخسر شيئا إذا انفتحت

دول أخرى ، وإذا ما جرى تخفيض مستويات الحماية فى دول أخرى فى رابطة الآسيان أو شرق آسيا أو الباسيفيك بحيث تصل إلى نفس مستوى الحماية لدى ماليزيا . لن تخسر ماليزيا شيئا ، وسيكون هناك الكثير الذى يمكن أن تكسبه .

والواقع أن هذا الحكم أو التقدير للأمور لا يخلو من العيوب والأخطاء ، وذلك لأن الغرض الرئيسى من وراء تحرير اقتصاد دولة ما وجعله منفتحا على جميع القادمين الجدد ، لا يكمن فى التفاوض بشأن تحقيق انفتاح مماثل من جانب الآخرين ، وفى الحقيقة ، فإن أولئك الذين اخترعوا مبدأ التجارة فى القرن التاسع عشر سوف يدهشون تماما لدى معرفتهم الرأى أو الحجة التى تقوم على التبادلية ، إذ أنهم كانوا يعتقدون أن المكسب الرئيسى من انفتاح اقتصاد دولة ما ، ومن ثم منافسة كل القادمين الجدد ، ولا سيما الأكثر تنافسا ، كان يكمن فى القدرة التنافسية والقوة ، وذلك هو المبرر لتحرير التجارة . ولقد كانوا على حق تماما فى ذلك ، فكيف يمكن أن يصبح الاقتصاد الماليزى أكثر قدرة على المنافسة؟ .

الحقيقة أنه ما من اقتصاد فى العالم يمكن أن يكون تنافسيا إذا اعتمد على تفادى المنافسة مع أفضل الاقتصادات وأكثرها تنافساً ، وليساعد الله أولئك الذين يريدون الاختباء وراء أسوار الحماية العالية . فمن المؤكد أن تلك صيغة للاضمحلال والضعف .

واسمحوا لى الآن بالانتقال إلى النقطة الثانية .

فى يوم ما ، وهو ليس بعيدا ، كانت شرق آسيا تتألف من اقتصادات غير قادرة على المنافسة ، كانت فقيرة ، وراكدة وربما أسوأ من ذلك ، وكان كل اقتصاد منها بلا استثناء ، بدرجة ما أو أقل خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة ، كان يواجه مصير الخسارة أو الموت ، ودعونا لا ننسى أنه حتى أوائل الخمسينيات ، كانت لا تزال هناك أنباء عن وفاة يابانيين بسبب سوء التغذية والمجاعة . بل وصل الأمر إلى أن أكثر من حكومة يابانية قد استبد بها اليأس من إمكانية أن تصبح اليابان فى أى وقت اقتصادا ديناميكيا وتنافسيا .

أما اليوم ، فإن كل اقتصادات شرق آسيا تقريبا تعتبر اقتصادات قوية للغاية . وهنا فإن كلمة «معجزة» باتت شائعة الاستخدام ، وغالبا ما نقارن بأننا أشبه بأكثر الحيوانات شراسة وضراوة . وهذه المنطقة التى وصفت ذات يوم بأنها أشبه بقطع لعبة «الدومينو» تحولت الآن إلى منطقة أشبه بالدينامو . ومن الواضح أن ثورة اقتصادية من نوع ما قد حدثت ، ويتوقع الكل تقريبا أن تستمر هذه الثورة حتى القرن الحادى والعشرين ، فكيف لا أكون من هذا الرأى ، وقد باتت كل التنبؤات والتوقعات مواتية وملائمة وتبعث على الارتياح؟

إن ما ينبغى علينا أن نؤكده فى شرق آسيا هو ألا نطلق النار على أقدامنا أو على بعض الأجزاء الأكثر حيوية من أجسادنا ، فنحن لا يمكن أن نحتمل القدرة على التقاعس والتخلى عن بذل العرق والجهد . ولا ينبغى لنا أبدا أن نصبح متغرطسين ، فأنا أعتقد دوما بأن الغرور يسبق الفشل والانهيار ، ولذا ، فإنه ينبغى لنا أن نتمسك بتواضعنا وبساطتنا الآسيوية التى جبلنا عليها .

كما ينبغى أن نتمسك بشدة بالتزامنا بالانفتاح الإقليمى ، ولقد أوضحت مراراً أنه فى كل جهد إقليمى نقوم به ، لابد لنا أولا من ترويض أنفسنا على محاولة فتح منطقتنا بقدر أكبر ، وثانيا ، لابد من التأكيد على ترجمة النوايا إلى واقع . وينبغى تحقيق المزيد من الانفتاح لمنطقتنا ، وذلك ما قد رأيناه فى شرق أسيا ، لاسيما فى غضون العقدين الماضيين ، وذلك هو السبب فى أننا أصبحنا اليوم أكثر ديناميكية وتنافسية إلى حد كبير .

وفى عام ١٩٩٢ ، تفوق الاقتصاد الإقليمى لشرق آسيا على الاقتصاد الإقليمى لغرب أوروبا وأمريكا الشمالية من حيث معادلة القوة الشرائية ، وبلغة الدولارات الأمريكية ، فإن مثل هذا التفوق على الآخرين لن يتحقق حتى عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك .

وعلى الرغم من أن الأوروبيين قد كثفوا جهودهم لإقامة اقتصاد أوروبى موحد بحلول أواسط الثمانينيات ، إلا أن شرق آسيا مازالت أسرع المناطق تكاملا فى العالم ، وهنا يجب أن نعرب عن شكرنا لأمريكا بسبب اتفاقية بلازا ، والحقيقة أن المبادلات التجارية فيما

بين دول آسيا ، والمدفوعة إلى حد كبير بالاستثمارات ، قد حققت زيادة فى النصف الأول من التسعينيات بلغت نسبتها ٢٠ ٪ سنويا . ومع استقرار هذه المبادلات التجارية بين دول شرق آسيا عند نسبة ٤٣ ٪ ، يمكن القول بأن الاقتصاد الإقليمى لشرق آسيا أصبح أكثر تكاملا من الاقتصاد الإقليمى لدول النافتا ، وعلى النقيض من حالة النافتا والاقتصاد الأوروبى ، فإن تكاملنا الإقليمى الهائل ، والذى يواصل تسارعه ، قد اعتمد فى نشاطه إلى حد كبير على قوة وفعالية القطاع الخاص ، وجاء هذا التكامل الاقتصادى كثمرة لقوى السوق ، وفى غضون السنوات القادمة ، لابد أن يستمر هذا الاتجاه .

وباختصار ، فإن ما أريد التأكيد عليه هو أنه لابد من أن نرحب بشدة ، وأن نشارك بفعالية ، وأن نقنع بقوة كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، إذا لزم الأمر ، بالمشاركة فى صنع مستقبلنا الاقتصادى ، ودون إهمال أحد على الاطلاق ، وفى الوقت الذى نحرث فيه كل حقل فى كل بقعة من العالم ، فإن هدفنا الاستراتيجى الرئيسى ينبغى أن يكون موجها إلى الشركات فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بكافة أحجامها ، الضخمة والكبيرة والصغيرة .

يقول الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى الآن إنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون هناك ٤٠٠ مليون مواطن فى شرق أسيا يتمتعون بمتوسط دخل فردى يعادل مثيله فى دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، وبعبارة أخرى ، سيكون هناك المزيد من المستهلكين فى شرق آسيا لديهم قوة شرائية أكبر من القوة الشرائية لدى المستهلكين فى دول أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية . كما يقول صندوق النقد الدولى إنه خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، سوف يرتفع إجمالى الناتج المحلى فى العالم بمقدار ٧,٥ تريليون دولار ، وسيأتى أكثر من نصف تلك الزيادة من دول شرق آسيا .

وعلى الرغم من كل هذه الاحصائيات التى تحير العقل وتشتت الذهن ، فإن الكثيرين منا مازالوا يشعرون بأنه يتعين على معظم دول العالم الاستفادة من الفرص المتاحة فى شرق

آسيا ، وبالطبع فإن هناك الكثيرين أيضا والذين ينظرون الينا باعتبارنا تهديدا شرق آسيوى .

ودعونى الآن أنتقل إلى نقطتى الأخيرة ، إننى أعتقد حقا أن هناك حاجة ماسة إلى وجود المزيد من التفاهم والاحترام المتبادل فيما بيننا .

وهناك الآن البعض ممن ينظرون إلى المستقبل فى إطار صدام الحضارات . فقد اختتم صمويل پ . هنتنجتون مقاله فى مجلة الشئون الخارجية عن صدام الحضارات والتى نشرت فى عام ١٩٩٣ بالدعوة الى التعايش فيما بين الحضارات العظيمة فى العالم . وأعتقد أن هنتنجتون مخطئ تماما وأن فكرة الصراع أو الصدام بين الحضارات التى أوردها فى مقاله فكرة غير صائبة وتنطوى على مخاطر كبيرة . بيد أن النقطة التى أريد التأكيد عليها ، هى أن التعايش ليس جيدا بما يكفى . فلماذا لا يمكننا أن نحدد هدفا أعلى وأسمى؟ لماذا لا تعزز من تفاهمنا المتبادل؟ لماذا لا نعزز من التقدير والاحترام المتبادلين؟ .

قبل ما يقرب من شهر بالضبط ، وفى «قمة أوروبا ، شرق أسيا» التى نظمها المنتدى الاقتصادى العالمى ، تحديت الأوروبيين ألا يفهموننا فحسب ، وإنما أيضا أن يقدروا التعددية .

ولابد من أن تدين البشرية كلها كل الأحكام السيئة والأعمال الوحشية والفظائع هى كذلك أينما حدثت . وينطبق ذلك حتى على تلك الممارسات التى تحدث فى الدول الآسيوية .

ولكننى سألت الأوروبيين لماذا يتفهم الكثير من الأوروبيين ويقدرون حقيقة أن الموسيقى الآسيوية ينبغى أن تتطور فى مسارها الخاص وألا يجب أن تكون تقليدا ومحاكاة لموسيقى البيتلز ، وشارل أزناڤور وموتسارت ، وبالرغم من ذلك لا يمكنهم التسامح حين يرون شكلا ما من أشكال الحكم الآسيوى مستقلا ، وقائما بذاته وليس نسخة حقيقية من الحكم الأوروبى؟ . ولماذا يتفهم ويقدر الكثيرون فى أوروبا الفن الأسيوى ويحتفون بتنوعه الهائل ويرحبون بكونه ليس نسخة كربونية من الفن الأوروبى ، ومع ذلك يصرون على أن

الأساليب الآسيوية فى التجارة والاقتصاد والسياسة والإدارة لا يمكن أن تكون مشروعة ، ما لم تكن نسخة من الأساليب الأوروبية؟ . ولماذا نجد أنه بينما هناك اختلاف فريد من نوعه بين الموسيقى الآسيوية والفن والأدب وغيرها من الفنون والآداب الأوروبية ، نجد القيم الأسيوية صور الديمقراطية والاقتصاد برغم ذلك كله ، تعتبر من وجهة نظر الكثيرين متباينة ومختلفة فى المنظور الأوروبى؟

لقد أبلغت الأوروبيين بأنه ينبغى أن يكون هناك قدر أكبر من الشعور بالتواضع والبساطة ، وغطرسة أقل لدى الجانبين كليهما .

وباعتبارى آسيويا ، فإننى فخور جدا بالإنجازات التى قد استطاعت شرق آسيا أن تحققها فى الآونة الأخيرة ، إذا أصبح لدينا مناخ من السلام والاستقرار أكثر أمانا من ذلك المناخ الذى كان سائدا طوال القرن ونصف القرن الماضيين .

لقد شهدنا مسيرة التحول الى الديمقراطية ، وكذا شهدنا تمتع الشعب بالسلطات وحقوق الإنسان وعلى نطاق واسع قلما كنا نجده فى تاريخ البشرية من قبل ، وهى مسيرة فريدة ، ولا يمكن أن تتوقف . وقد ارتفع متوسط العمر على نحو كبير بدءا من سنغافورة إلى شانغهاى ، ويفوق متوسط العمر فى شانغهاى مثيله فى نيويورك ، ومع ذلك ، فإننا الآن فى بداية رحلتنا الطويلة ، ولا يمكننا الجلوس معقودى اليدين لمجرد شعورنا بالرضا عما قد تحقق حتى الآن .

لقد أصدرت المفوضية الأوروبية مؤخرا ورقة بعنوان «نحو استراتيجية آسيوية جديدة» وجاء فيها ما يلى :

«إن الثقل الاقتصادى المتزايد لآسيا يولد حتما ضغوطا متزايدة للعب دور أكبر فى شئون العالم ، وفى الوقت ذاته ، فإن إسدال الستار على الحرب الباردة قد أدى إلى خلق بيئة إقليمية من السيولة السياسية . وتبعا لذلك ، فإنه يتعين على الاتحاد الأوروبى السعى لتطوير

حواره السياسى مع آسيا كمًا ويجب عليه البحث عن سبل لربط آسيا أكثر فأكثر بإدارة الشئون الدولية ، والعمل باتجاه شراكة قائمة على المساواة وقادرة على لعب دور بناء ومستقر فى العالم» .

ولا أعرف ما إذا كانت هذه الكلمات ستتحول إلى واقع حقيقى ، ولكن ربما كان الاتحاد الأوروبى يسلك النهج الصحيح . وفى هذه المرحلة ، لا أعتقد أن دول شرق آسيا تفكر حتى فى المساواة . إلا أننا نطالب بقدر من الاحترام . وربما فى الأيام القادمة ، نصبح مؤهلين وجديرين بقدر قليل من هذا الاحترام .



٢٧- عَصْرُ البَاسِيفِيك : رُؤْيَةٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ . (*)

إن الزعماء العظام لدول منطقة الپاسيفيك هم أهم بناة مجتمع الپاسيفيك الذى لم يتأسس بعد ، المجتمع الپاسيفيكى الذى يقوم على التعاون من أجل السلام والرفاهية ، والذى أتمنى أن يزدهر فى القرن الحادى والعشرين ، لن يبنيه المسئولون والبيروقراطيون ، كما أن المفكرين العظماء ووسائل الإعلام القوية لن تبنى أيضا هذا المجتمع الپاسيفيكى الذى سوف يلبى طموحات وآمال شعوب ودول الپاسيفيك . والأهم من ذلك كله ، أن الجميع لابد من أن يرتقوا إلى مستوى التحدى . وعند نقطة معينة أو أخرى ، سيكون على الجميع القيام بأهم الأدوار على الإطلاق .

ومع هذا ، وسواء كنت مصيبا أم مخطئا ، فإن وجهة نظرى تتلخص ببساطة فى أن أهم البناة الدائمين لمجتمع الپاسيفيك والذى لابد من إقامته خلال الأيام والأسابيع والشهور والسنوات والعقود القادمة سيكونون من العمال والمديرين والمستثمرين ومنظمى الأعمال من الأوساط التجارية فى دول حوض الپاسيفيك .

لا أقول هذا لأننى أتحدث أمام العديد من أقطاب وقادة الصناعة والتجارة فى هذه المنطقة الشاسعة ، وأمام العديد من قادة الأعمال فى الباسيفيك ، فقد سبق أن أكدت على هذه النقطة مرارًا فى اجتماع زعماء الحكومات وفى اجتماعات أخرى حيث اعتبرت وجهة النظر هذه بمثابة هرطقة ، ومن ثم ، يمكننى إعادة هذه الرؤية أمام جمهور من المستمعين ، ينبغى أن يعتبرها رؤية واضحة .

(*) كلمة فى الاجتماع الدولى العام السابع والعشرين للمجلس الاقتصادى لحوض الپاسيفيك . كوالالمبور- ماليزيا ، ٢٣ مايو ١٩٩٤م .

إننى على ثقة من أننا يمكن أن نتفق جميعا على أن السلام والاستقرار من المطالب والشروط الأساسية لعصر الپاسيفيك . إذ أنه بدون السلام والاستقرار ، فإن كافة الافتراضات الأساسية عن التقدم سوف تنحى جانبا وتدخل حيز النسيان ، ولحسن الحظ بالنسبة لنا فى الپاسيفيك وربما على مدى ١٥٠ عامًا ، لم تكن البيئة الاستراتيچية مواتيه كما هى الآن لتحقيق السلام والاستقرار ، ففى العديد من مناطق الپاسيفيك ، نجد أن السلام والاستقرار قد تفجرا أو تعززا بالفعل .

إننى على وعى كامل ومعرفة تامة بالصراع الذى تشهده شبه الجزيرة الكورية وما يمكن أن يؤدى اليه من تغير فى الصورة الاستراتيچية كلها وفى مستقبل الپاسيفيك ، وأعرف أن ثمة احتمال لتقسيم كندا . وأنا مدرك للمشاكل التى تحدث فى المكسيك وبعض المخاوف الأمنية الداخلية فى أمريكا الشمالية والوسطى . بيد أننى على ثقة تامة من أن الصين لن تتفتت ، ومن أن اليابانيين لن يفقدوا صوابهم وأنه لن تندلع صراعات بحرية عنيفه فى المنطقة .

والواقع أن كل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الأمنية الأخرى التى ستطفو على السطح بمرور الوقت لا يمكن التعامل معها بأسلوب سياسة المواجهة القديمة ، أو سياسة القوة والردع ، والتى يمكنها فقط ضمان الوضع الراهن والحلقة المفرغة للعداوة ، والتسلح ، والشك والكراهية ، وهناك بالتأكيد ظروف لا تتيح خيارًا أفضل ، ولكن پاسيفيك اليوم والغد هو پاسيفيك الخيارات الأفضل .

وهنالك الآن فرص هائلة يمكن الوصول إليها عن طريق مسار مختلف ، وهى تكمن فى التعاون هؤلاء الذين يختلف معهم المرء ، ومع هؤلاء الذين يمكن التوصل معهم الى اتفاق ، وهناك أيضا فرص عديدة للعمل مع هؤلاء الذين تختلف رؤاهم ومصالحهم مع مصالح رؤى الآخرين ، ومع هذا فإنهم يوفرون إمكانيات للتوافق ، أو فى أسوأ الحالات اتفاقا على أن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية . والواقع أن هذا هو النهج القائم على

الأمن التعاونى ، ومحاولة الوفاق ، ومحاولة فهم الخصوم الآخرين وكذلك تفهم المخاوف الأمنية لدى الآخرين ، ومحاولة التكيف والاحتواء ، وتعزيز علاقات التعارف ، وبناء أواصر الصداقة .

وثمة تناقض أساسى فى عملية صنع السلام يكمن فى أنه يمكن تحقيق السلام الحقيقى عندما يكون هناك سلام ، وسيكون ذلك متأخرا عندما تبدأ سحب الصراع فى التجمع ، والآن وفى غضون السنوات القادمة ، لابد أن نعمل معا فى مودة ووئام لبناء سلام فى الپاسيفيك يكون جديرا باسم هذا المحيط الذى يغسل كل شواطئنا .

ويبدو من الواضح أيضا أنه يجب علينا بناء ليس فقط مجتمع قائم على السلام التعاونى ، ولكن أيضا ازدهارا متبادلا ، وأعتقد أن هناك دعامتين على الأقل لمثل هذه المحاولة التى يجب التأكيد عليها الآن .

الدعامة الأولى تتمثل فى ضمان وجود نظام لمنطقة الپاسيفيك يمكن أن يطلق العنان لقوة المشروعات والشركات ويطلق كل الطاقات والإمكانات الكامنة فى الباسيفيك ، والدعامة الثانية تتمثل فى ضمان تنمية النظام الاقتصادى للپاسيفيك والذى يلتزم بشدة بالإقليمية المنفتحة .

لقد رأينا بأنفسنا إفلاس الاقتصاد القائم على المركزية ، ومن ناحية أخرى ، رأينا ما يمكن عمله عندما تفتح الأسواق ويتم تحريرها وعندما تكون السلع والخدمات حرة فى الاستجابة لمطالب السوق بدلا من الأهداف المحددة وأوامر ومطالب البيروقراطية ، والمخططين والسياسيين ، وقد رأينا ما استطاعت أن تحققه كل من الصين وڤيتنام . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا أن نسعى للمزيد من انفتاح الاقتصادات الانتقالية والتزام كل اقتصاداتنا بنظام السوق .

ولابد من الإشارة إلى أن ما هو معقول فى إطار الاقتصاد المحلى يكون معقولا أيضا فى إطار الاقتصاد الپاسيفيكى أو الدولى ، ومن ثم فإن الاقتصاد المركزى لا معنى له بالنسبة

للاقتصاد المحلى ، كما أنه لا معنى له بالنسبة للاقتصاد الدولى .

إن عصر الپاسيفيك ينبغى أن يقوم أيضا على الأساس الراسخ لنظام اقتصادى پاسيفيكى ليبرالى يعمل بسرعة على الحد من العقبات التى تعوق تدفق السلع والخدمات ، وأعتقد أننا مدينون للعالم ولأنفسنا أيضا بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص العقبات أمام الشركات والأنشطة التجارية المتمركزة خارج منطقة الپاسيفيك . إذ أن منطقة الپاسيفيك التجارية يمكن أن تعنى الشيء الكثير مثل كندا التجارية أو اليابان التجارية أو الولايات المتحدة التجارية .

ينبغى ونحن نواصل مسيرتنا فى منطقة الپاسيفيك ، ألا ننسى أبدا المجتمع الدولى ، وأعتقد أنه لابد لنا من الهروب من الفخ الذى قد كان مصدر ضعف أوروبا الغربية . من الصعب جدا أن تجد أوروبيين يعتقدون أنهم أوروبيون مركزيون على نحو يمكن تصديقه ، وفى الوقت ذاته ، فإننى على ثقة من أن معظمكم سوف يتفق معى فى الرأى عندما أقول أنه من الصعب أن نجد أوروبيين ليسوا فى الحقيقة ، سواء أكانوا يعرفون ذلك من عدمه ، أوروبيين مركزيين بشكل يمكن تصديقه .

ونحن فى الپاسيفيك لا ينبغى أن ننسى إطار مرجعيتنا العالمى وإطار العمليات العالمى . ان المجتمع الپاسيفيكى الذى يجب أن نبحث عنه ونسعى لبنائه لا ينبغى أن يكون مجتمعا موجها إلى الداخل ومنغلقا على نفسه ويسلك سياسات قائمة على التمييز والتفرقة تجاه بقية العالم ، وسنكون حمقى إذا نحن توحدنا نحن شعوب ودول الپاسيفيك من أجل محاصرة عرباتنا ، ووضع المتاريس والحواجز لكى يبقى الآخرون بعيدا وبمنأى عنا ، ولذا فإن مجتمع الپاسيفيك الذى ننشده لابد من أن يكون منفتحا على العالم وعلى الصادرات والاستثمارات ، والتكنولوجيا والاختراق الاقتصادى الشامل لبقية العالم .

وحتى بينما ينبغى أن نلتزم بالعولمة المنفتحة على المستوى العالمى ، وبالانفتاح على المستوى الپاسيفيكى ، فإنه لابد لنا من الالتزام بالإقليمية المنفتحة فى كافة المشروعات

الإقليمية المختلفة التى نبدأ فى تنفيذها ، ولذا فإنه ينبغى على منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – نافتا – ، ومنطقة التجارة الحرة بين استراليا ونيوزيلندا ، السعى إلى تقليص الحواجز أمام الاقتصادات الخارجية ، وكذلك تقليص الحواجز أمام الدول الأعضاء المشاركة فى هاتين المنطقتين . والشىء نفسه ينطبق على أية مناطق للتجارة الحرة فى شرق آسيا ، إذ أن أى مشروع شرق آسيوى للتعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا ، والذى كان ضحية الكثير من سوء المعلومات المتعمدة ، لابد من أن يتمسك بفكرة الإقليمية المنفتحة هذه .

لقد أوضحت حتى الآن ما أقصده «بالسلام التعاونى» ، وما أعنيه «بالازدهار التعاونى المتبادل» ، واسمحوا لى أن أوضح ما أعنيه «بالمجتمع الباسيفيكى الحقيقى» .

إننى أعتقد أن هذا المجتمع ، والذى يجب التريث فى إقامته ، لابد من أن يكون راسخا ومتينا ، ولابد من أن تعززه وتدعمه الصداقة وإحساس وشعور الجماعة . وينبغى أن يكون هذا المجتمع متكافئا وديمقراطيا . وينبغى أن يكون مفيدا لكافة أعضاء أسرتنا فى منطقة الباسيفيك ، ولابد من أن يكون مجتمعا لديه القدرة على التحمل ، وليس مجتمعا قائما ومؤسسا على انفعالات ومشاعر عابرة ، عواطف مؤقتة قد تكون هنا اليوم وتتلاشى غداً .

ويجب علينا أن نتفهم ، بل وأن نرحب بحماسة هؤلاء الذين قد اكتشفوا الباسيفيك لتوهم ، بيد أن بناء مثل هذا المجتمع الباسيفيكى الحقيقى ليس بالمهمة التى تحتاج إلى قدر من الرومانسية ، والمثالية أو التعجل والاندفاع ، فهناك مساحة قليلة للرومانسية وهناك كافة الأسباب التى تدعو إلى أن تكون واقعيين ، وقادرين على استغلال النزعة البراجماتية الى أقصى حد ، ولابد من أن تكون مثاليتنا بلا تضليل أو أوهام ، فهناك حاجة إلى الاندفاع المتعقل والحذر ، ولكن هناك حاجة أكبر الى الصبر والتحمل والقدرة على خوض سباق المسافات الطويلة .

ولابد من أن نستعد جيدا لرحلة الألف ميل . ليس ذلك بسبب أن هنالك مزايا أو

مكاسب فى هذه الرحلة الطويلة ، ولكن لأن هذه الرحلة وصولا الى مجتمع پاسيفيكى حقيقى ينبغى أن تكون طويلة . ثانيا ، فإن الذى ينبغى أن نبنيه ، هو فى اعتقادى علاقة فيما بيننا قائمة على إحساس الجماعة «كما هو الحال داخل الأسرة أو المجموعة الصغيرة من الأصدقاء» .

ولا شك أن المجتمع الپاسيفيكى الحقيقى ، أو القرية الپاسيفيكية أو الأسرة أو مجموعة الأصدقاء ستكون بحاجة إلى أن تقوم على المعرفة ، والألفة ، والتفاهم ، والاحترام المتبادل .

دعونا نواجه الواقع بوضوح ، ان العديد منا حول منطقة الباسيفيك من الغرباء والذين قد يستغرق التعارف بينهم شهوراً وليس سنوات ، والكثيرون منا يعرفون بعضهم البعض بالكاد . وليس من قبيل المفاجأة أن تكون هناك فجوات هائلة فى التفاهم فيما بينهم وذلك فى مجال المعرفة الأساسية .

وفى الوقت الحاضر ، يبدو أن هناك خللا كبيرا ليس فقط فى المعرفة وإنما أيضا فيما يتعلق بالاحترام المتبادل ، وفى بعض الأحيان قد يضطر المرء إلى الاعتقاد بأن هؤلاء الذين يعرفون القليل جدا عن الآخرين ، من المرجح أن يخبروهم بما يجب أن يفعلونه بشأن إدارة حاضرهم وصنع مستقبلهم .

إن دفاعى عن المساواة والديمقراطية ليس محاولة للاعتراض على الواقع ومقاومته ، فى الحياة ، سيكون البعض دائما أكثر مساواة من الآخرين ، إذ أن شيلى ليست كندا . وكندا ليست الصين . وهونج كونج ليست اليابان . واليابان ليست الولايات المتحدة . ولكن لعبة القوة والحجم والزعامة لابد من أن تكون فى إطار متعادل أو متكافئ تقريبا . ورغم أنه سيكون هناك ظلال رمادية مختلفة ، إلا أننا نعرف متى تكون الأشياء غير متساوية ومتى تكون متساوية بوضوح . ومهما كان سجل الماضى ، فإننا لن نتمكن من المضى قدما فى المستقبل ، ولا يمكن بناء مجتمع باسيفيكى حقيقى على أساس من الهيمنة والنزعة الامبريالية .

ونحن ملتزمون بشدة أيضا باقامة مجتمع پاسيفيكى ديمقراطى ويعمل على أساس المبادئ الديمقراطية ، فنحن نعرف جميعا كيف يمكن أن تكون العملية الديمقراطية محبطة ومخيبة للآمال . ولكنها أفضل شكل موجود حتى الآن لحكم المجتمع وإدارته ، وهذا الأمر يعد صحيحا سواء بالنسبة لحكم مجتمع متحضر من الدول أو حكم مجتمع متحضر من المواطنين .

ونحن نعرف جميعا كم أنه من الصعب الوصول إلى إجماع ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتداخل وتشابك العديد من الأشكال والخلفيات المتباينة والمصالح المتعارضة ، ولكن ما البديل؟ هل نتظاهر بالاتفاق عندما لا يكون مثل هذا الاتفاق موجوداً؟ وهل نحاول تبنى أفضل الأفكار والآراء دونما نؤمن بها نصًا وروحًا؟ وهل نوقع اتفاقيات ونكتف من بحثنا عن المساوئ والعيوب حتى قبل أن يجف مداد هذه الاتفاقيات؟ فما البديل إذن لبناء مجتمع من خلال الإجماع؟ . ان باستطاعتك أن تشرع لبعض الأشياء ، ولكن ليس باستطاعتك أن تشرع لتلاقى الأفكار والعقول ، لمشاعر المودة والتعاطف بين الأصدقاء وللروابط بين أفراد الأسرة . ومن ثم ، فإنه يمكن بناء مجتمع پاسيفيكى حقيقى من خلال تعميق وتوسيع الاجماع حول مجموعة كبيرة من الغايات والمفاهيم والوسائل المشتركة .

ومن المهم جدا بالنسبة لكل أولئك المشاركين فى عملية بناء المجتمع الپاسيفيكى الإحساس بأنهم يستفيدون ، وأنهم يحصلون على شىء ، ما كانوا ليحصلوا عليه بوسيلة أخرى .

وهناك أولئك الذين يؤمنون بالحتمية التاريخية ، ويؤمنون بالحتمية التاريخية للپاسيفيك كمركز اقتصادى مستقبلى للجاذبية فى العالم ، وأعتقد أن الأمور يمكن أن تكون حتمية إذا أردنا أن تكون كذلك .

إن عصر الپاسيفيك سيظل فى طور النشأة أو الميلاد إذا استمرت الخلافات والمشاجرات فيما بيننا ، وإذا استمرت عملية تقسيم الپاسيفيك ، وإذا استمرت إقامة تكتلات

تجارية مبنية على التمييز والتفرقة ، وإذان لم تكن لدينا الرغبة فى أن نمد بعضنا البعض بالقواعد والنظم والقوانين العادية ، مثل وضع الدولة الأولى بالرعاية ، وغيرها من الأعراف والقوانين السائدة فيما بين الاقتصادات التجارية .

وإننى على ثقة من أنكم سوف تتفقون أيضا على أن عصر الپاسيفيك لا يمكن أن يبقى ويدوم إذا لم نؤد دورنا فى اللعبة بشكل عادل ومنصف ، وإذا لم ننفتح أكثر على بعضنا ، وإذا لم نعمل على زيادة تحرير اقتصاداتنا .

وإننى على ثقة أيضا من أنكم متفقون معى فى استحالة تعزيز عصر الپاسيفيك ما لم نعمل على إشراك كافة الإمكانيات الديناميكية بصورة تامة ، ما لم نستغل كل الفرص السانحة التى تقدمها لنا حقيقة أن كلاً منا لديه جوانب قوة مختلفة ومزايا نسبية .

ومن الواضح أن للحكومات دور رئيسى يمكن أن تضطلع به ، وإن كنت أعتقد أنه لن يكون لها فى المستقبل المنظور ذلك الدور العظيم لتقوم به .

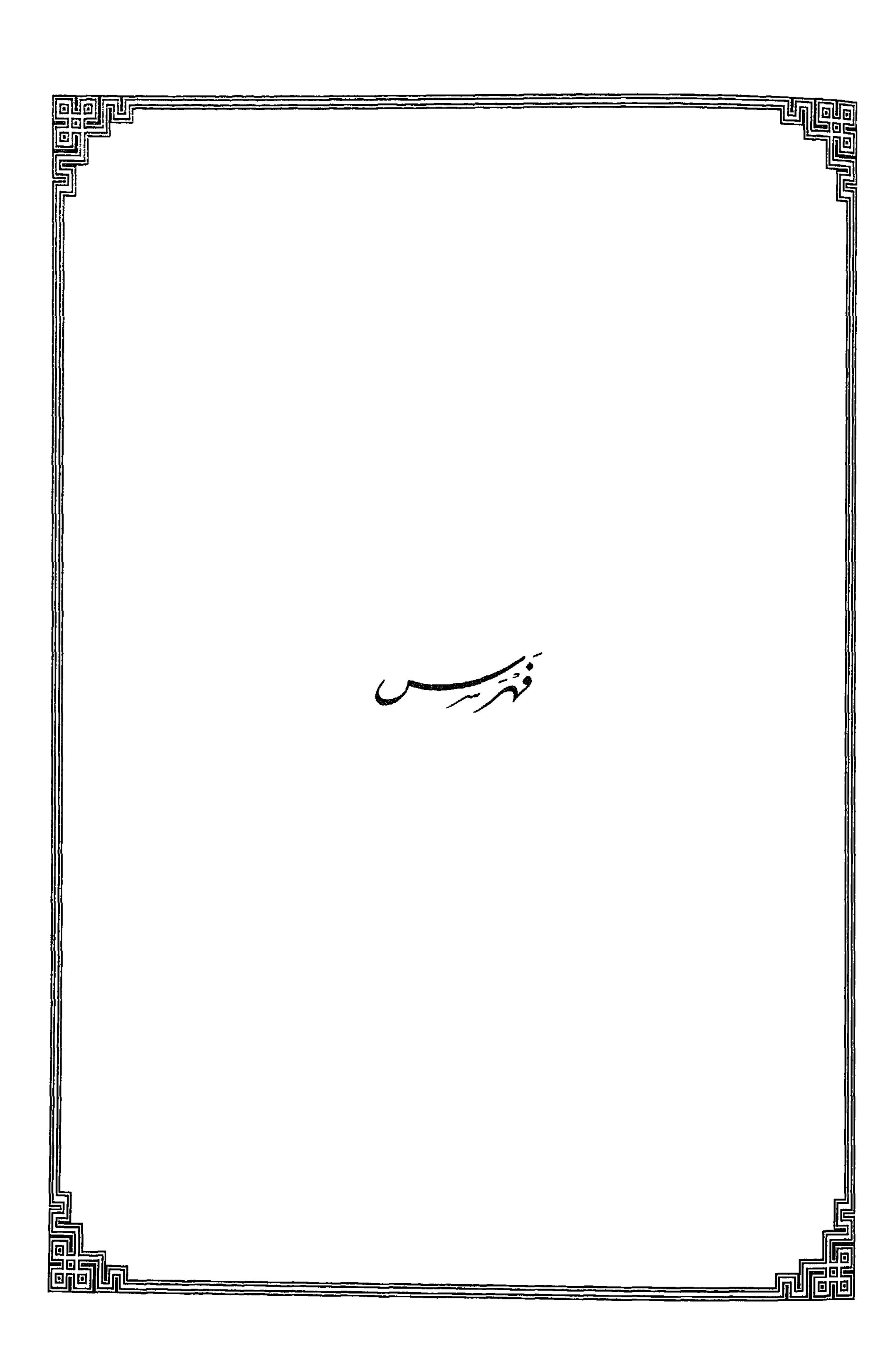
والحقيقة أن محاولة بناء مجتمع پاسيفيكى وفقا لخطوط وأسس الجماعة الأوروبية ستكون محاولة مدمرة لعملية البناء طويلة الأجل للمجتمع الپاسيفيكى .

وبدلاً من وثائق ومستندات قانونية قد تزن طنا ، وبدلا من البيروقراطية التى تعوق خطى التكامل ، وبدلا من عملية قد تفرض علينا فرضا ، فإن ما يجب على الحكومات أن تفعله هو أن تؤسس فقط إطار عمل يمكن من خلاله أن تزدهر الاتصالات بين الأشخاص والشعوب ، يمكن من خلاله أيضا أن يتمكن منظمو الأعمال والمستثمرون من تحقيق أرباح من أعمالهم التجارية اليومية اعتمادا على فعالية وديناميكية منطقة الپاسيفيك ، ومن ثم يمكن بناء علاقات للاستثمار والتجارة والاعتماد الاقتصادى الشامل والمتبادل ، والتى تعد كلها بمثابة الأساس المتين لمجتمعنا الپاسيفيكى .

واسمحوا لى بأن أختم كلمتى ، كما بدأتها ، بالتأكيد على أهمية دور القطاع

الخاص ، والذى يعد أهم البنائين فى هذه العملية - فهذا القطاع يمكنه أن يزدهر وينتعش من الپاسيفيك ، ومع الپاسيفيك ، وأن يبنى شبكة من الاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة التى سوف تصمد أمام اختبار الزمن . وفى اعتقادى أنه ليس هناك من أساس صلب آخر غير ذلك يمكن أن نجده من أجل صنع عصر الپاسيفيك الذى آمل أن يمتد ويدوم ويتجاوز آفاق القرن الحادى والعشرين .





فهرس



١- الأَعْلَامُ

٢- الأَمَاكِنُ

٣- الأحداث الكبرى

٤- المنظمات والهيئات والمؤسسات

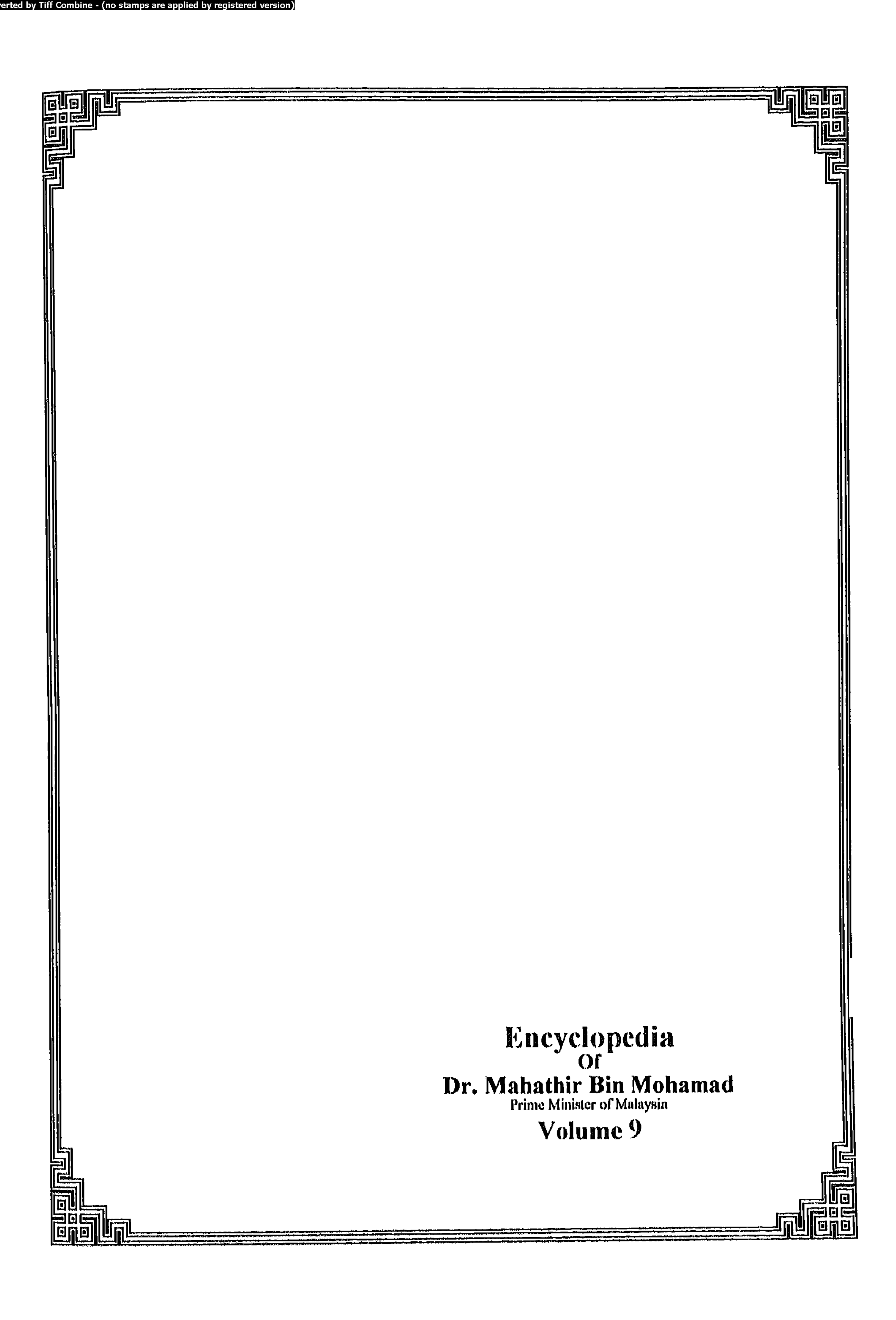
٥- مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ مُهِمَّـةٌ .











Encyclopedia
Of
Dr. Mahathir Bin Mohamad
Prime Minister of Malaysia
Volume 9



Encyclopedia

Of

Dr.Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister of Malaysia

Volume 9

Development and Regional Cooperation

Publishers

DAR AL-KITAB AL-MASRI-CAIRO   DAR AL-KITAB ALLUBNANI- BEIRUT

DAR AL-KITAB – MALAYSIA   DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR

Encyclopedia Of

Dr. Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister Of Malaysia

Translation & Revision
A committee of Drs. & Profs. From universities of Cairo, Alexandria, Hallwan, Ein-Shams and Al-Azhar
Dr. Abd El Rahman El Sheikh
Dr. Tawfik Ali Mansour
Dr. Ramadan Bastawisi
Dr. Yasir Shaban
Prof. Ahmed Mahmoud
Prof. Ahmad Abd El Hamid
Prof. Farouk Lokman
Prof. Abd EL Hamid Dabouh
Prof. Mohamad Rushdy
Prof. Talaat El Shayeb

Editor In English Language : Datuk Hashim Makaruddin
Editor In Arabic Language : Talaat El Shayeb.

DAR AL KITAB AL MASRI
33, Kasr El Nile St., Cairo
Tel: 3922168 - 3934301 - 3924614
P.O.Box 156 Atabah - Cairo Zip-Code 11511 Cairo - Egypt
Fax: (202) 3924657 Cairo Att: Mr. Hassan El-Zein

DAR AL KITAB ALLUBNANI
Madame Kuri Street In front of Bristol Hotel - Beirut
Tel: (9611) 735732 P.O.Box: 11/8330 Beirut - Lebanon
Fax: (9611)351433 Beirut Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR - KUALA-LUMPUR.
Address:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 - 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H **I.S.B.N 977-238-738-7**

Development and Regional Cooperation

PART I

Contents



The United Nations World Summit For Social Development

(Contradictions in Development)

Copenhagen, Denmark, 11 March 1995

Although the 50-year-old Charter of the United Nations begins with the words "We the peoples of the United Nations...", this is, arguably, the first time that we meet at this level to discuss the common people and their problems; their social development. That it has taken us 50 years to do this is a measure of our commitment to the lot of the common people and an illustration of the failure of multilateral efforts, derailed for over five decades by the ideological battles of the Cold War. That confrontation, usually on someone else's soil, has undermined most of the social action plans of the UN agencies. International development efforts became predicated on the degree of support that developing countries gave to either of the two superpowers. Our regions became cockpits for superpower manipulations and their fields of battle. The developing countries and their people become mere marionettes.

The wreckages, the pain suffered and the injustices inflicted, have left many of these countries crippled, incapable of making the necessary adjustments to meet present and future challenges.

Afghanistan, Somalia and many others are among the countries that have been pulverised; their infrastructure obliterated, their people in total disarray. The marginalisation process continues even now, despite strides in science and technology.

As for the peoples of the world, the vast majority have suffered not only deprivation, but more importantly, loss of human dignity. We are looking at over one billion people caught in a spiral of abject poverty that relegates them permanently to the status of sub-species. The United Nations is faced with an enormous outflow of some 19.7 million international refugees. Admittedly, migration is a nightmare for the developed countries, but migrations also cause severe dislocations and drain the developing countries of essential human resources. It does not help that the developed countries discriminatingly welcome the skilled and the educated.

Even as the international community takes the first fateful steps into the next millennium, we cannot but be troubled by the emergence of "failed states" in the wake of the break-up and breakdown of nations. The magic of the midnight hour at the moment of independence cannot be sustained. Countries stumble and retrogress, and the people's expectations remain largely unfulfilled; paradoxically, at a time of qualitative scientific and technological advances which should have benefitted the needy the most.

Even among the developed countries, elements of a failed state can be detected. Contradictions and polarisations have surfaced which reflect possible flaws in the national direction. We see serious poverty, homelessness and joblessness, and rampant crime and drugs in pockets of these societies, even in the most advanced countries. For these countries, lessons too need to be learnt; change and adjustments should apply to them as well, especially those relating to unbridled and unsustainable high incomes and consumption, and the breakdown and decline in the moral values of their society. These countries, supposedly locomotives of world growth and paragons of standards, would do well to effect these changes instead of seeking to hold the high ground and preach to others.

We also see aspects of racism and ethnic challenges in these states. Economic decline and malaise in society have in some cases dried up the humanitarian outlooks of the past. Targets internationally agreed, such as the 0.7% for ODA, reiterated at the Summit in Rio in 1992, have been largely forgotten. There is diminishing tolerance, coupled with a rigid insistence on homogeneity with one group and one set of values. There was, for instance, a national convulsion over the wearing of a head scarf to school in Europe recently. The implications are disturbing. The future of humankind must point towards globalism, pluralism and multi-culturalism, not exclusivity of regions and blocs and the superiority of one set of values.

We remain utterly helpless as the bestialities in Bosnia and in Rwanda are committed. All of the political will of Europe could not save the thousands sacrificed in Bosnia. Chechnya is a domestic affair. However, Tian An Men is not. All of the machinery of the United Nations could not respond to and prevent the slaughter in Rwanda. Indeed, the first reaction was to retreat from danger to self.

Since the end of the Cold War, the international community has arrived at many crossroads and defining moments but we have fallen short in our collective response almost every time. We move from one major conference to another, pronouncing with lofty intention global action programmes but we have never satisfactorily made available the means of implementation. We seem to grope and to muddle through to give meaning to global inter-connectedness, but we find ourselves being only rhetorical, never quite able to distinguish between self-interest and the care and well-being of humankind and the welfare of the planet.

In the last few years, the concept of development has changed from one of synthetic economic targets to that of real economic gains, securing human needs and the optimisation of the human person at the centre of development. Obviously, the free market and selective human rights alone will not do the job. Unfortunately, the failure of Communism and Fabian Socialism has not taught any lesson. Despite the weaknesses of capitalism

and the free market, only one Western model is permitted. The obvious failures of the so-called locomotives of growth are not acknowledged. At the same time the sucessful economies of Asia and Latin America are not regarded as potential locomotives. Instead the high growth in these areas is regarded as a threat to the industrial North. It seems to be the agreed policy to categorise them and then put impediments in their way.

The developing world must not continue to be looked upon as a bottomless pit, meant for wasted Western handouts and welfare programmes. The developing world needs to be given its righful place as much as the composition of the Group of Seven should be regarded as seriously anachronistic. All these require major changes in political perceptions. Also, the United Nations should cease from continuing to be a place to discipline the developing world on the basis of a Western model that "one size fits all".

At the heart of development lies the issue of governments and society. Certainly, if governments continuously fail to deliver, they should exit. The issue of governance and accountability, renewed by fresh mandates through the democratic process, applies to all, not just the developing countries. Empowerment must take into account the vulnerable groups, women and minorities that exist in all societies. In this area much progress has been made among the developing world. The days of the demigod leader are largely over.

In South-East Asia where change has been effectively managed, much has been taken stock of. The obvious mistakes of the West will not be repeated. The relevance of Government and a focused national purpose through a supportive society remains the prerequisite for development. We have left the socialistic concepts of the welfare state for a work-driven, fully participative society.

For Malaysia, growth will be tempered with equity and social responsibility. While we try to harness the positive elements of globalisation, where swift movements of capital, technology and markets often outpace governments, we remain committed towards narrowing income and opportunity disparities. I am confident we shall achieve our targets of

qualitative growth and the amelioration of every Malaysian as a composite resource in a matrix of pluralism and multi-culturalism.

While in the first 25 years of independence the Malaysian Government has been the major actor in the exercise to restructure society, the private sector has not only been involved in the restructuring process of our society, but has been tasked with the creation of opportunities for economic growth in order to achieve the nation's objective to become an economically developed nation by the year 2020.

We are determined to develop the nation in our own mould along all dimensions; economically, socially, politically, spiritually, psychologically and culturally. The vision is for a Malaysian society that is democratic, tolerant and caring, economically just and equitable, progressive and prosperous, and in full possession of an economy that is competitive, dynamic, robust and resilient.

While we and our neighbours try to make socio-economic progress, we cannot but lament the external impediments which threaten to derail us. We are concerned about pressures and other means by some in the North to erode our limited comparative advantages, particularly labour and natural resources. The North had exploited fully these very same assets in their own countries and in ours when they ruled us. Now they seek to stifle our growth by involving human rights, the social clause and environmental conditionalities. Did they care for these things when they were at our stage of development?

The Pacific Dialogue

(East Asia - Achievements and Challenges)

Penang, Malaysia, 13 November 1994

In the last quarter century, we have been growing by an average close to seven percent per annum. In the last seven years, we have been growing at 8.4 per cent per year, with an average inflation rate of 3.6 per cent. Over the coming generation to 2020, we hope to grow by an annual average of seven per cent. If we can do this, we can by that year, become a fully developed country with a standard of living comparable to that of the United States today.

We take a measure of pride from the fact that we were the first country in the then "Free World" to defeat a Communist insurgency. We take a measure of pride from the fact that shortly, I will not say how shortly, we will be having our 10th general elections. We are proud of the fact that since 1955, when we held the first elections to choose the first pro -Independence government, we have had eight indisputably free elections: in 1959, 1964, 1969, 1974, 1978, 1982, 1986 and 1990, elections in which opposition parties not only won seats but have been able to take over state Governments. This is quite a record for a developing, new and newly independent democracy.

We are a democracy, giggles and cynical smiles notwithstanding. This multi-ethnic and multi-religious country, with all its difficulties and challenges, could not have made it without a healthy and sustainable democracy. God knows what would have happened had we adopted the Swedish form of democracy, or the Italian form or the Japanese form of democracy. I say this without meaning to imply that there is anything wrong with the Swedish form or the Italian form or the Japanese form. I only mean to say to each his own.

We certainly could not have made it without peace, political stability and a secure rule of law. Nor could we have made it if we are as corrupt as we are reported to be. Corrupt countries do not achieve 8 per cent growth and political stability. I will say nothing of the record in the countries of the erstwhile critics.

The Government can take some of the credit. But let me say that this country could not have achieved what we have achieved if not for the fact that our people have been willing to shed their blood in the struggle for their peace and their future. The people have been willing to toil and sweat to build this nation. What Malaysia is today is largely the result of the genius, the grit and the sweat of the Malaysian people.

Let me also add that we could not have successfully completed the journey to the present without the contribution that was made by our friends from abroad. And it is impossible for Malaysians to contemplate a successful journey to their 2020 future without the greatest contribution of our friends from abroad. It simply cannot be done.

It is because of this realisation that I would like to stress to you the importance that we place on securing as much American investment, techology and know-how as possible. A great deal has been done in the past. I believe it is not good enough. Much much more needs to be done.

According to the US embassy, the United States now sells more to Malaysia than it sells to all of Eastern Europe plus Russia. This sounds good. It is. But I believe that trade between Malaysia and the United States should also be taken to new heights.

American firms have a comparatively good reputation for technology transfer. We would like to see their reputation improve even further.

What I say of the United States applies to all of the economies represented in this room, indeed to all economies. Japan has of course played a most critical role in the saga of Malaysian development. Some now consider Japan a country of the past. I believe that it remains a country of the future.

Let me now turn to broader issues.

Let me concentrate my remarks on only three points. First, let me make the strongest case possible for a new mindset and a new crusade that all the countries here represented should join. I most earnestly believe that we must work together and for the first time in human history, for a single global commonwealth founded on the principle of cooperative prosperity.

Second, we must welcome, engage, persuade and drag the entire world into the making of the future prosperity of East Asia. It will not be just for the good of East Asia. It will be good for the whole world.

Third, we must seek to establish a new world order securely grounded not only in the idea of common prosperity, but also in mutual understanding and mutual regard.

Many of us in this room are extremely worried about the increasing attraction of beggar-thy-neighbour attitudes. There are regions that are so internally preoccupied that they are too busy to see others running fast — and past. There are regions in danger of turning inward. There are dangers of inward-looking trading blocs.

I do not condemn regionalism. Far from it. After a quarter century, we of the ASEAN Community are all too aware of the remarkable direct payoffs and equally remarkable indirect consequences of the entire ASEAN experience. We have established not only a community of peace and stability, but also a community committed by deed as well as words to open regionalism.

So long as there is this commitment to open regionalism, the opening of the regions is adhered to, I believe that every region has the right to organise itself and to cooperate among themselves. Indeed, if there is this commitment to open regionalism and this attempt to open regions, regional states do have a duty to cooperate, and thus contribute to open globalism.

But is there anyone here not concerned about the protectionist impulses that are emerging at the regional as well as the national levels, even from former champions of free trade?

With the end of the Cold War, we have, for the first time in human history, an opportunity to build a single global economic system. Given time and with the forces of globalism, this is in fact inevitable. What farsighted and enlightened leaderships should ensure is that there is a single global economic system as soon as possible. We need to ensure as much prosperity for everyone as possible. We need to ensure that we create a prosperous global commonwealth.

In the 1930s, beggar-thy-neighbour policies ran rampant. During the Cold War, prosper-thy-friend and beggar-thy-foe policies held sway. It is time for us all to adopt prosper-thy-neighbour policies. This is what we in ASEAN are trying to do with the wider Southeast Asia. We are working very hard at it.

This is what many economies in East Asia are deliberately doing. It is no less virtuous because we are doing it out of love of ourselves even more than out of love for our neighbours or our region.

Imagine what would be the consequences if all economies on this planet were to have this orientation and actively pursue these policies? Imagine the consequences if prosper-thy-neighbour policies and the ideology of cooperative prosperity were to run rampant? The 21st century will be mankind's most bountiful, greatest century.

The world took a step forward when the Uruguay Round was completed and when GATT could no longer be so easily the butt of the joke that "G" "A" "T" "T" stood for a general agreement to talk and talk. It is crucially important for the negotiated outcome to be quickly ratified. It is crucially important to build upon what has been agreed and to seek to go beyond, towards even greater liberalisation and towards greater global economic freedom.

I am proud that Malaysia ratified the GATT agreement on September 6 this year. We were one of the first countries in the world to do so. After the ratification, our trade-weighted average level of protection fell to 8.5 per cent. In the recent Budget we went further, with the most sweeping step ever taken, to unilaterally abolish all import duties on 2,600 items.

It might well be argued that unlike many other economies, Malaysia is a competitive economy, extremely open to the world, with an already liberalised market. Our protection level is already very low. Therefore, Malaysia loses nothing if other nations were to open up and the level of protection in ASEAN or East Asia or the Pacific or the world were to be brought down to Malaysia's level. Malaysia would not lose anything and would have much to gain.

This argument is fundamentally flawed because the primary purpose of freeing one's economy and opening it to all comers is not in order to negotiate a similar opening on the part of others. In fact, the great 19th century inventors of the doctrine of free trade would be completely surprised by the argument of reciprocity. They believed that the main gain from opening one's economy and thus competing against all comers, especially the most competitive, was the gain in one's own competitiveness and strength. This is the justification for trade liberalisation. They were, and are, absolutely right. How else could the Malaysian economy have become competitive?

No economy can be competitive if it relies on the dole and on avoidance of competition with the best and most competitive. God help those who wish to hide behind high walls of protection. It is a certain formula for decay and weakness.

Let me now turn to my second argument.

Once upon a time, not long ago, East Asia consisted of economies that were uncompetitive, poor, stagnant or worse. Every economy without any exception was, at one point or another in the post-war period, given up for lost or dead. Let us not forget that till the early 1950s, there were still reports of Japanese dying of malnutrition and starvation. More than one Japanese administration despaired over the prospect of Japan ever becoming a competitive and dynamic economy.

Today, almost all the economies of East Asia are regarded in hyperbolic terms. "Miracle" is a common word. We are often compared to some of the fiercest and feared animals. This region of dominoes is now seen to be a region of dynamos. Obviously, an economic revolution of some sort has taken place.

Just about everybody expects this cumulative revolution to continue until well into the 21st century. Who am I to disagree, since the predictions are all so agreeable and comforting?

What we East Asians have to make sure is that we do not shoot ourselves in the foot or some more vital part of the anatomy. We cannot afford to give up the hard slog, the sweat, the toil, the toil and the toil. We must never, never become arrogant. I have always believed that pride always comes before a fall. We must always hold firmly to our natural Asian humility.

We must also hold firmly to our commitment to open regionalism. I have repeatedly stated that this must mean that in any regional effort we undertake, we must firstly be wedded to trying to open our region further. Secondly, we must make sure that intent is translated into reality. Our region must be further opened. This is what we have seen happen in East Asia, especially over the last two decades. Which is why we are today extremely dynamic and competitive.

In 1992, the East Asian regional economy overtook the Western European regional economy and the North American regional economy in purchasing power parity terms. In foreign exchange US dollar terms, this will not happen until the year 2000 or so.

Since the Europeans launched their effort to create a single European economy in the mid-1980s, East Asia has been the fastest integrating region in the world. For this, we have America largely to thank, because of the Plaza Accord.

Driven largely by investment, intra-East Asian trade has so far in the 1990s been increasing at the rate of 20 per cent per annum. With intra-East Asian trade standing at 43 per cent, the East Asian regional economy is more integrated than the NAFTA regional economy. Unlike the European and NAFTA case, our massive regional integration, which continues to accelerate, has been entirely private-sector driven. It has been the consequence purely of market forces. In the years ahead, this must remain so.

To cut a long story short, what I would like to emphasise is that we must warmly welcome, strenuosly engage, vigorously persuade and drag North America and Western Europe, if necessary, by the scruff of their necks, into the making of our economic future. Without neglecting anyone at all, while ploughing every field in every part of the world, our primary strategic target must surely be the North American and Western European firms of every size — the huge, the big, and the small.

The European Union and the World Bank now say that by the year 2000, which is only 61 months away, there will be 400 million East Asians with the per capita income of North America and Western Europe. In other words, there will be more East Asian consumers with high purchasing power than North American or European consumers with high purchasing power. The IMF says that between now and the year 2000, the total world GDP will rise by US$7.5 trillion. More than half of that increase will be produced in East Asia.

Despite all these mind-boggling statistics, many of us still feel that most of the rest of the world has yet to wake up to the East Asian opportunity. And of course, far too many are only content to see us only as "the East Asian threat".

Let me now proceed to my last point. I do believe that there really is a great need to have much more mutual understanding and mutual regard.

There are now those who see the future in terms of the "clash of civilisations". Samuel Huntington ended his Foreign Affairs article by calling for co-existence between the world's great civilisations. I think that Professor Huntington is very wrong and his conflict orientation is very dangerous. But the point I wish to stress is that co-existence is not good enough. Why can we not set a higher objective? Why not mutual understanding? Why not mutual appreciation and regard?

Exactly one month ago, at the "Europe/East Asia Summit" organised by the World Economic Forum, I challenged the Europeans to not only understand us, but also to appreciate pluralism.

Let me make myself perfectly plain. Bad governance should attract the condemnation of all mankind. Atrocities are atrocities, wherever they occur. No atrocity is in any way less of an atrocity simply because it is Asian.

But I asked the Europeans why it is that so many from Europe understand and appreciate the fact that Asian music should develop along its own path and should not be great imitations of the Beatles, Aznavour and Mozart. And yet so many cannot tolerate any Asian form of governance that is not a fair copy of the European form.

Why is it that so many from Europe understand and appreciate Asian art and celebrate its enormous diversity and take it as only natural that it is not a carbon copy of European art? And yet so many insist that Asian ways of business and economics, politics and administration cannot be legitimate unless they are carbon copies of European ways.

Why is Asian music, art and literature celebrated because they are so uniquely different from European music, art and literature and yet Asian values and ways of governance, politics and economics are so villified and detested by so many, when they are found to be different?

I informed the Europeans that there has to be a greater equalisation of humility and the disappearance of what some will call incredible arrogance.

As an Asian, I am very proud of the achievements that East Asia has been able to make in recent times. We have a peace that is more secure than at any time in the last century and a half. Nevertheless, there is a long distance still to go.

We have seen the march of democratisation, people empowerment and human rights with a breadth and depth seldom seen in the history of mankind. It is unparalleled. It cannot be stopped. Life expectancy in Shanghai now exceeds life expectancy in New York. Yet we are only at the beginning of our long journey. And we cannot sit back with folded arms and be satisfied with what has so far been achieved.

Very recently, the European Commission issued a path-breaking policy paper. It was called "Towards a New Asia Strategy". This paper argues: "Asia's growing economic weight is inevitably generating increasing pressures for a greater role in world affairs. At the same time, the ending of the Cold War has created a regional environment of unparalleled political fluidity. Consequently, the European Union should seek to develop its political dialogue with Asia and should look for ways to associate Asia more and more with the management of international affairs, working towards a partnership of equals, capable of playing a constructive and stabilising role in the world."

I do not know whether these words will be turned into reality. But perhaps the European Union is on to the right path. At this stage, I do not believe that East Asia even thinks of equality. But we do demand some respect. Perhaps, in the days ahead, we will be entitled to a little.

The International Conference On Human Resources Development Within The Framework Of International Partnerships

(North-South Relations: Problems and Prospects)

Jakarta, Indonesia, 16 September 1994

I would like, if I may, to share with you some thoughts on the topic "North-South Relations: Problems and Prospects".

The North-South divide is, as we all know, the perpetuation of the old relations between the imperial powers of the West and their colonies. Having gained independence, the former colonies expected to have a relationship as between equals with their former colonial masters. But they soon realised that this was not to be. All that has happened is a name change from being colonies to being the South and the ex-colonial masters are now called the North. Oppressive pressures are now less direct and are applied in the name of democracy and human rights instead. But the effect is the same. The ex-colonies or the South must submit to the North, to rules and regulations and policies devised in the North for the North.

So, how do we conduct the relations between the South and the North? How do we solve the problems arising from this unequal relations in the context of the present? To do so we need to review the development in both the South and the North after colonialism went out of fashion.

After gaining independence, the majority of the countries of the South have been embroiled in political struggles for control of the Government. Initially there were attempts to practise democratic forms of Government. But since as colonies they were all governed autocratically by their colonial masters, it is not surprising that they found democracy unmanageable. Many chose some form of one-party state with a bias towards Socialism, if not Communism. State enterprises and state control were the preferred routes for achieving equitable distribution of wealth among the people.

We have now learnt that socialism just does not work. The idea that the state can provide every need of the people in a poor country is just unrealistic. A rich country may be able to do so to a certain extent. But poor countries just cannot deliver. It is no wonder that many Governments in the South failed. The Socialist ideology rejects direct foreign investment. Since state enterprises were often badly run, Governments were forced to subsidise losing state and para-statal bodies. Being poor, the Governments were not able to do this adequately. In the meantime, the prices of commodities that were produced in the South kept decreasing due to their total dependence on the markets controlled by the North. Their imports of manufactured goods from the North, on the other hand, kept on appreciating in price. The terms of trade deteriorated and the South became poorer than when they were under colonial rule.

Failure to provide for the people's needs and to achieve economic growth led to political instability. Governments were changed, but the administration did not improve. As a result, the aid received and the loans obtained were not productively employed. Indebtedness grew until the flow of funds was reversed, more going North than South, from the poor to the rich.

With the demise of the USSR and Russian adoption of the free market system, most Socialist states in the South had to jettison their ideology. Besides, they were also pressured by the Western democracies to adopt a multi-party system and the free market or face punitive measures.

The old problems returned. How do they manage a democratic Government which neither the people nor the elites are familiar with? A one-party Government is easy, but to submit to the people's whims merely complicates the process of Government. The result is political instability. In some states, Governments change with bewildering frequency without any programme being able to take off.

As for the economy, how do countries which have known only state monopolies, with no private entrepreneurs, private capital and management skill, switch to the free market system? If they do succeed at all, all kinds of pressures are brought to bear on them by the North. Their Governments are subjected to all kinds of criticisms and condemnations. They may succeed in embracing democracy and the free market, but they are always found wanting. They are not democratic enough, they abuse human rights and workers' rights, they pollute the environment, they are corrupt, etc. In other words, try as they might, they cannot free themselves from carping criticisms by the North, and often times from overt pressures.

In the meantime the North, after losing their colonies, decided to consolidate their position. A European Economic Community was created which eventually evolved into the European Union, a trade bloc, pure and simple. While before the South could deal with separate countries and even play one against another, they have now to deal with a solid bloc of rich and highly sophisticated countries. The South remained as divided as ever. And so commodity prices from the South could easily be manipulated, while the manufactured goods from Europe go up continuously in price.

The United States did not join the Europeans, but then the U.S. by itself is as rich as the whole of Europe. It could apply its own pressure without the need to get European concurrence. During the Cold War, the North felt a the need to win over the South for fear of them siding with the Eastern bloc. But once the Cold War was over, the South lost this option too and became very vulnerable.

Had the North been made up entirely of Europe and America, the South would really be economically battered. There was nothing to prevent the North from fixing the prices of their raw material imports and their exports of manufactured goods. Their people were continuously demanding higher standards of living. To meet these demands, they merely increase the prices of their manufactured products and their profit margins. If the people in the South could not pay, it was really just too bad.

However, Japan emerged as an industrial power with the ability to produce practically all the manufactured goods hitherto produced only by the industrialised West. The Japanese business philosophy differed from that of the West. They believe in market share rather than margins. Having overcome their reputation for poor quality goods, they went on to produce and market quality goods at very low prices.

There is no doubt that but for the Japanese business philosophy, most of the people in the South would not have been able to afford such products as automobiles and pick-up trucks, radios and TV sets, and household appliances.

Resisted at first, the Japanese finally penetrated the markets of Europe and America. Suddenly the industrial West found themselves unable to dominate the very sector that they created and excelled at. They lost huge segments of their market, not only in the developing countries but also within their own countries. Their automobile, steel, and appliances industries began to shrink. Joblessness increased so that now the average is 11 percent in Europe and 7 percent in America. Ironically, it is at such times of recession that the Governments need to spend more on unemployment benefits.

But they are not about to change their lifestyles. High wages and the dole system continued whether they can afford them or not. In the European Union, countries which had low wages were actually subsidised in order to keep wages as high as in the high cost countries. They would rather have high unemployment rates in these countries than allow intra-European competition. The result is that they remain uncompetitive in the world market.

To make matters worse, there emerged in the Far East more little Japans. South Korea, Taiwan, Hong Kong and Singapore showed that they are as capable as Japan of competing with the West. A new term was introduced - The Newly Industrialising Countries or the NICs - the countries which can really prevent any return to the good old days of Western dominance of world trade and the good life. The labelling is deliberate. Action must be taken against these NICs to curb their growth.

Suddenly the welfare of the people, the workers and the environment in the NICs and other economically dynamic developing countries became a matter of concern to the West. These countries must become democratic, or if they are already democratic they must be more democratic. They must practise Western values with regard to human rights and workers' rights. They must not endanger or damage their environment.

All these care and concerns for human rights and democracy are laudable except that the obvious results of applying Western standards would be to knock out the competitiveness of the manufactured products of these countries. It must be remembered that about the only comparative advantage the developing South has is their lower cost of labour. This lower cost is not due to exploitation. It is just that the cost of living is low in these countries. On the other hand, the North has many advantages. They have the capital, the technology, the rich domestic market and the management skills. If lower cost of labour is taken away from the South, the result is not a level playing field. It would be an acutely tilted playing field with the South at the lower end. Their economic progress would come to

a dead stop. It is questionable therefore whether the concern is for the good of the workers in the South. It is far more likely that it is to protect jobs in the North.

As for Japan, the country that had spoilt the market dominance of the North, apart from protectionist measures, pressure was applied to increase the value of the yen. Although Japan succeeded in countering this initially, the subsequent squeeze brought about the expected results. Japan went into recession and all its exports lost their competitiveness.

This is the situation that now prevails in the relations between the North and the South, the former colonial powers and the ex-colonial territories. The problem is that the North cannot quite reconcile itself to the loss of its colonies and its dominance over the world's economy. Mere political dominance in a unipolar world is apparently not enough for the North.

The South is not without blame. Enamoured with Socialist theories, they have largely failed to make independence bring about stability and prosperity. Far too much time was expanded on political struggles to gain control of the Governments. Since every Government was roundly condemned by the North for all kinds of sins, there were always aspirants who were encouraged to overthrow the current Government. And about as soon as a new Government is set up, it too would be roundly condemned and its overthrow encouraged. It is a game of musical chairs.

Clearly, if there is going to be a solution, the mind-set must be changed, both by the North and the South. Although it is admitted that the South is more dependent on the North, to some extent at least, the North is also dependent on the South. To beggar the South is really not in the interest of the North.

When Japan was rebuilding its shattered economy after the war, it zeroed in on the developing countries as its primary market. But these countries were generally poor and poor people do not make good business clients. Whether by accident or by design, Japan started to invest in production facilities in the South, in particular the ASEAN countries. Almost without exception these countries prospered. Naturally they then became good markets for Japanese products. Indeed, the Japanese

manufacturers tested their products in South-East Asia. And from South-East Asia, the Japanese moved on to market their products in Europe and America.

Clearly, Japan's investments in South-East Asia helped develop these countries, and in return, these countries provided Japan with good markets and helped the process of Japanese industrialisation. Malaysia, for example, would not be where it is today without the initial Japanese investments. It is both the location for massive Japanese investments and a lucrative market for their goods and services.

Today, foreign direct investment is an acknowledged method to develop a developing country's economy. Of course, now not only Japan but even the NICs are investing and contributing towards economic development and wealth creation everywhere in the South. And new and rich markets have been the result, markets for the Japanese and the other countries of the North as well as for the NICs. Beggar them and the North will lose the markets.

The lesson here is that it pays to help others get rich. If the North wishes to recover economically, the best way is to invest and enrich the South. Trying to stifle their growth by insisting on social clauses and unilateral import restrictions will merely impoverish the South and deprive the North of potentially good markets. Worse, the poor in the South will migrate North. They will go by the millions to escape poverty at home. Even today the North is having problems with migrants. Impoverish the South and the problems will multiply.

It is true that a fast developing South can also be a threat to the North. With their lower cost of labour, they may push out some of the products of the North. But the North is too far advanced in technology and too rich in capital for the South to totally displace the North in the marketplace. Certain niches are bound to remain with the North. And these, the North can exploit. In the aerospace, telecommunication and computer fields, to name a few, the South will always remain far behind. Let the South produce the garments and other low-tech products in order for them to grow economically. Instead of trying to force them to limit their population, help them to provide good

education and to earn a reasonable living. Surely it must have been noticed that the best way to slow down population growth is good education and urbanisation of the people. People living in the towns and cities just cannot afford to have too many children even though their incomes may be higher. It is not by accident that poor countries have high birth rates. If they have no other asset, then they must regard children as their only asset. It is the only thing they can have more of without additional capital outlay. What happens to the children is not of major concern. Any loss can be made up.

What then are the prospects for North-South relations? The answer is not very good at the moment. They are not good because the basic premises are all wrong. They are not good because the strong and the rich are not willing to change their attitude. They want to perpetuate colonialism in other forms and by other names. They are not good because the South is still fumbling with democratic forms and the complexities of the free market. And for a long time they will continue to fumble.

The South may be weak and poor. But there is no way they will return to the subservience of the past. They may not be able to do much, but their resentment will be palpable. Imagine billions of these resentful people overflowing their borders.

In the days of colonialism, there were a few in the North who felt strongly that colonialism was wrong. They threw their weight behind the people in the colonies. Gradually their views won acceptance by the majority in the North. Colonialism became a bad word. And nations which were victorious in the last war suddenly acceded to the dismantling of their empires.

Is it possible that some intellectuals in the North will see that the treatment of the South by the North is wrong and dare to point this out to the peoples and the Governments of the North? Is it possible that a new dialogue between North and South be initiated in which both the North and the South will be guided by more enlightened people?

I do not have an answer. But unless and until there is a sincere effort to discard entrenched mind-sets, the prospects for North-South relations are not going to be good.

The First East Asian Young Leaders Congress On "East Asian Peace Stability And Prosperity"

There are times in the affairs of mankind when history takes a definite turn. This could be such a time. For much of world's history, Asia was the centre of human civilisation. Asia contributed considerably to the development of the human society and its civilisation. Asia led in the arts and the sciences and the sum total of human knowledge.

Asia had its share of wars and violence, but by and large, it was more peaceful than Europe ever was. Although history books seem to suggest that Asian empires appeared and disappeared with startling rapidity, in fact they were durable, each lasting hundreds of years. And the Imperial courts patronised the arts and the sciences, causing them to bloom. There may be people who think that just because the Cold War is over there is no more history, that history has come to an end. I don't pretend to understand this conclusion. But I think you will agree with me that the end of the Cold War marks the beginning of a new era.

You, as other movers and makers of East Asia's future, should prepare to play a role in the making of this new history, history in which Asia once again becomes the most important cradle of human civilisation.

Asian history has for too many hundreds of years been an appendage of European history. Our lives have, for much too long, been too dependent on the events and aspirations of nations elsewhere.

It is time to dedicate ourselves to a non-confrontationist, non-xenophobic Asian Resurgence, a movement driven not by the outside or by resentment or anger, but by our own ambitions for our own people, our own countries and our own region. It is time to commit ourselves to that long and awesome process whose final destination should be a durable and comprehensive Asian Renaissance founded on the finest traditions of Asia and on Asian ethics.

The challenges are enormous. Much will depend on how much peace, how much stability and how much prosperity we can generate for our people and for the region in the decades to come.

Obviously, Asia must advance over the broadest geographical front.

But I suspect that much of the inspiration, the impetus and the drive for an Asian Renaissance, if it ever were to come, will come from East Asia.

Certainly, we in East Asia can look back with some degree of pride on what we have been able to achieve over the last few decades. It has been a period of massive trials, tribulations and transformations. Fortunately, it has also been a time of achievements most remarkable.

Most of the region is now a marketplace —filled with the ringing sound not of bugles and bullets, but of bazaar bargaining and stock market babble, of pile-driving steam hammers, of roads and harbours and magnificent edifices, of progress and growth.

There are still disputes and threats and words spoken in anger. But the forces that are at work are not those of war and conquest, but those of the market.

But not for a century and a half has the strategic environment of East Asia been as good as it is today. We can take reasonable satisfaction from this.

Let us nevertheless all regard what we have achieved as only the first instalment towards the Asian Renaissance that I speak of.

Let me now turn to the third leg of the Asian Resurgence that has already begun and the most basic foundation of the Asian Resurgence yet to come: our dynamism and prosperity.

After all the current talk of "the East Asian Economic Miracle", it is important to remind ourselves how often in the past, the leaders in the East threw up their hands in despair, as they predicted not "an East Asian Economic Miracle" but "the East Asian economic morass".

At one point or another, every economy in East Asia has been assumed to be an economy without hope. A ton of learned treatises explained why we were condemned to economic stagnation or worse. Even Japan had grave doubts about the future of the Japanese economy. Indonesia and South Korea were regarded very much in the way that the worst sub-Sahara African countries are regarded today.

The learned analysts have been confounded. This region of yesterday's "dominoes" is now clearly a region of humming dynamos. We will be the primary source of tomorrow's growth and dynamism for the rest of the world.

But there can be no resting on laurels. The vast proportion of our peoples are still poor. For them, the Economic Miracle, the economic growth rates are quite irrelevant. They have no share in it.

But first, let us ensure that the present peaceful relations between East Asian states are prolonged. We did not really work towards it. But let us not let the accident of peace be allowed to end in another accident, that of war. We must now actively promote peace between us and peace among us.

I think it was the ancient Romans who said, "To have peace you must prepare for war." But really, we cannot afford to spend so much on military preparedness. Today's weapon systems are just too costly. We will be bankrupting ourselves trying to deter each other. We will be creating tensions and tensions between nations do not encourage economic investments and long-term development plans. We will not have the money for development.

It should be the adage of the modern East Asia that: if you want peace, prepare for peace, work for peace, fight for peace — fight for peace with the resolve and the resources that are generally reserved by nations for the prosecution of war.

In the cause of cooperative peace — cooperation to build an East Asian region of peace, friendship and tranquility — obviously there are many things we must be prepared to do unilaterally. Reassuring our neighbours, abiding by the rules of international law, negotiation instead of confrontation, ensuring domestic stability and order, behaving with sensitivity and responsibility, and leading by example.

Because it does not have the glamour of multilateralism, what is forgotten is that a great deal does hinge on the development of good bilateral relations. All of East Asia will become a region of amity and goodwill if we can build a seamless web of friendly bilateral relations.

There are things that we can do at the United Nations and at the global level in pursuit of our commitment to cooperative peace. There are contributions to be made at the minilateral level, in terms of the smaller region, and in terms of the bigger region of East Asia. We in the ASEAN community can never afford to neglect ASEAN. ASEAN can be a base and an example of a much wider East Asian Cooperation.

Choosing to build an East Asian region of peace does not mean turning away from other concerns, other interests and other regions. We should not. Indeed we could not, for all of us are trading nations. We need the rest of the world. The richer they are the better customers they will be.

Fortunately, nations can do many things at the same time. The nations of East Asia have no choice but to do a great many things at the same time if they wish to make the necessary contribution to peace, if they are committed, as they should be, to peace.

We have almost all done well if not very well. An East Asian regional economy, integrating at a remarkable rate, is rising at breathtaking speed. The integration has been private sector driven, a source of real strength. In purchasing power parity terms, East Asia is already the largest regional economy in the world, bigger than the Western European or the NAFTA regional economy. In US dollar terms, we will enter the 21st century being the largest regional economy in the world.

Will we enter the 21st century as the object of international economic relations or as a full subject of international economic relations? Will we be "the prize", the victim, the economic battlefield of the 21st century, with no say in the wider world, whose rules will be decided elsewhere? Or will we be full-fledged actors, able to play our rightful role in global economics, and able to make the contribution we must to the healthiest development of the commonwealth of man?

On the issue of peace, I have spoken of the criticality of self help and unilateral action. I have also stressed the need for cooperation between us.

On the issue of prosperity, also, let me stress the importance of self help and individual action.

Just as I believe in the importance of ensuring an East Asian system of cooperative peace, I believe in an East Asian system of cooperative prosperity.

We will compete against each other. We must compete against each other. But we must also cooperate with each other. And we must establish processes of cooperative prosperity with each other, especially as our competition mounts, especially as our enormous interdependence escalates.

This is why I proposed the idea of the East Asia Economic Group, now called the East Asia Economic Caucus.

Since the campaign of lies and deliberate disinformation on the EAEG or EAEC concept has been so strong, let me for the umpteenth time explain what is the EAEC.

Malaysia is opposed to the creation of a preferential trading arrangement, or a free trade area, or a customs union, or an economic union for East Asia. What we wish to see is the establishment of a loose consultative forum for East Asia. This forum should have both a regional and an extra-regional agenda.

In pursuit of the regional agenda, the economies of East Asia should meet at the ministerial level to discuss how we can enrich our regional economic cooperation. In pursuit of the extra-regional agenda, we should discuss how we can cooperate to ensure an open, non-protectionist, healthy global trading and economic system.

Second, although regional trade is crucially important, we should not be confined to trade. There is much that can be done with regard to optimising joint development zones, trans-border investment, technology sharing, tourism, even labour flows. The areas for cooperation — from privatisation to infrastructure development — are too many to enumerate.

Third, on matters related to world trade, we must be champions of free and fair trade.

Fourth, we must champion the cause of "open regionalism". If we agree to do something on regional trade, we must ensure no new or higher measure of protection and discrimination should be introduced against those outside East Asia. When others decide to do something on regional trade, we should act to ensure that they too adhere to the principle of open regionalism.

Fifth, we should aspire to be a model for true North-South cooperation.

Sixth, we must contribute to the security and well-being on the part of all the economies of the region.

Seventh, whatever cooperation we embark upon should be grounded in the principles of mutual benefit, mutual respect, egalitarianism, consensus and democracy. Each one of these basic principles is basic in itself.

At the same time that we pursue these ends, we should ensure that we are not confrontationist, that we are not bullied and intimidated and that we do not damage ASEAN, APEC, and other established processes; we should not allow others to divide the Pacific, ASEAN or East Asia; we must not be cowed from speaking out against racism, exclusivism and attempts to create closed trading blocs.

And finally let us not be afraid to uphold and defend Asian values. We are fortunate in that we could see the results of the experiments with new ideologies and values by others. While the democratic Western liberals may claim victory over the Socialist/Communist ideologies of the East, the West itself is far from being the ideal society. Materialism and extreme hedonism has resulted in the collapse of the family and the institution of marriage. Homosexuality is of course found in all societies, but when it is accepted, and even glorified, then the practice will spread even among those not ambiguously created by nature. Now the law permits men to marry men and women to marry women. Worst still, incest - marriage between brother and sister - is no longer condemned. And soon father and daughter, mother and son will pair off.

Individual freedom knows no limit. In the name of individual freedom anything can be done, even if it hurts the community. Liberal democracy is sacrosanct and may not be tampered with even when it is obviously destroying society and more. And all the while, new freedoms are invented and old values derided.

Asian values are old and orthodox. The old, the parents, the teachers, they are respected. The community comes before the individual. The family is extended and is responsible for its members, not the Government. These are but some of the values which we accept and practise. They have not destroyed our society. Indeed, they have helped us to maintain a balance in the contest between evil and good, in a world that is getting ever more confused. We should hang on to them despite the sneers of the liberals and the modern.

I think I owe it to you to explain why I believe in the East Asian future that I have advocated above.

What I am suggesting for East Asia is what has already worked for ASEAN.

After a quarter century, the ASEAN Community is now a haven of peace, of stability and of prosperity.

History can never be made to repeat itself. But it can be a great teacher and the source of great inspirations.

I ask you now: why not an East Asian zone of peace, of stability, of prosperity? If we achieve it, we may change the course of history; directly, the future of more than a quarter of mankind in the East, indirectly, the destiny of mankind.

An Asian Renaissance will not come in my lifetime. I pray that it will come in yours.

The 27th International General Meeting Of The Pacific Basin Economic Council

(The Pacific Era - Role of Member Countries)

Kuala Lumpur, Malaysia, 23 May 1994

It is not the great leaders of the Pacific who are the most important builders of the Pacific community that is yet to be. It is not the officials and bureaucrats who will build the Pacific community of cooperative peace and prosperity that I hope will flourish in the 21st century.

It is not the great intellects and the powerful media that will construct the Pax Pacifica that will be worthy of the aspirations of the peoples of the Pacific. Most certainly, all will have to rise to the challenge. At some point or other, all will have to play the most critical of roles.

Yet, right or wrong, it is simply my view that the most important sustained builders of the Pacific community that must be built in the days, weeks, years and decades ahead will be the workers, managers and entrepreneurs of the business communities of the countries of the Pacific rim.

I do not say this because I am speaking before so many captains of industry and commerce of this vast region, before so many of the business leaders of the Pacific. I have repeatedly

stressed this point at meetings of government leaders and at other meetings where such a view is often regarded as heretical. I might as well repeat it before an audience which must regard such a view as merely obvious.

I am sure we can all agree that peace and stability are essential pre-requisites for the Pacific Age. Without peace and without stability, all the basic assumptions on progress have to go back to the drawing board. Fortunately for us in the Pacific, not perhaps for 150 years has the strategic environment been so conducive for peace and stability. In so many parts of the Pacific, peace and stability have already broken out or are being strengthened.

I am fully aware of the awesome conflict potential in the Korean peninsula that could change the entire strategic picture and future of the Pacific. I know of the possibility of the division of Canada. I am aware of the issues in Mexico and some of the internal security concerns in north and central America. But I am very confident that China will not break up, that the Japanese are not going to lose their senses and there will be no violent maritime conflict in the region.

All these and other security issues that will be thrown up in the course of time can't be dealt with the old mind-set of confrontation, power and deterrence, which can never create a warm and cooperative peace, which can only guarantee the rigidifying of a status quo and the vicious circle of enmity, armament, suspicion and hatred. To be sure, there are circumstances under which there is no better choice. But the Pacific of today and tomorrow, is a Pacific of better choices.

There are now tremendous opportunities to go by a different path, to cooperate with those with whom one disagrees, with whom one has yet to come to an agreement. There are so many opportunities to work with those whose perspectives and interests differ from one's own, yet presents possibilities of harmonisation, or at worst an agreement to agree to disagree without being disagreeable. This is the path of cooperative security, of trying to get along, of trying to understand one's adversary and the security concerns of others, of trying to accommodate and to embrace, to strengthen acquaintanceships, to build the bonds of friendship.

It is a central paradox of peace-making that true peace is best made when there is peace. It is too late when the clouds of conflict have begun to gather. Now and in the years ahead, to ensure the Pacific Era that we want to see, we must together work intimately and diligently to build a Pacific Peace worthy of the name of the ocean which washes all our shores.

It also seems somewhat obvious that we should build not only a community of cooperative peace, but also mutual prosperity. I believe there are at least two pillars for such an endeavour which should be stressed at this point in time.

The first is to ensure a Pacific market system which unleashes the ferocious force of enterprise and catalyses all the synergistic potential of the Pacific. The second is to ensure the development of a Pacific economic system is firmly wedded to open regionalism.

We have seen the bankruptcy of the central command economy. On the other hand, we have seen what can be done when markets are opened and liberated and when goods and services are freed to respond to the commands of the marketplace rather than the specific targets and dictates of bureaucrats, planners and politicians. We have seen what China has been able to achieve, what Vietnam has been able to accomplish. We should seek the further opening of the transition economies and the wedding of all our economies to the market system.

What makes sense within the context of the domestic economy makes sense also within the international and Pacific economy. The command economy makes nonsense in terms of domestic economics. It makes nonsense in terms of the international economy.

Our Pacific Era must also be built upon the firm foundation of a liberalising Pacific economic system that is fast reducing the obstacles to the flow of goods and services. I believe that we owe it to the world and to ourselves to also proceed on the basis of lowering the obstacles to businesses located outside the Pacific Rim. A mercantilist Pacific makes as much sense as a mercantilist Canada or a mercantilist Japan or a mercantilist United States.

However macho we are on the Pacific, we must never forget the global community. I believe we must escape the trap that has been a source of weakness in Western Europe. It is very difficult to find Europeans who believe that they are incredibly Euro-centric. At the same time, I am confident most of you will agree with me when I say that it is difficult to find Europeans who are not in fact, whether they know it or not, incredibly Euro-centric.

We of the Pacific must never forget our global frame of reference and our global frame of operations. The Pacific community which we should seek to build must not be inward-oriented and discriminatory towards the rest of the world. We would be foolish if we of the Pacific get together in order to circle our wagons, to raise the barricades and to keep everyone else out. Our Pacific community must be open to the world, to the exports and the investments, technology and comprehensive economic penetration of the rest of the world.

Even as we must be committed to open globalism at the global level, and to open super-regionalism at the Pacific level, we must be committed to open regionalism in all the various regional schemes upon which we embark. The North American Free Trade Area (NAFTA) and the free trade area between Australia and New Zealand (ANZCERTA) must all seek to reduce the barriers to external economies as well as reducing the barriers to the participating member states. The same must hold for whatever is tried in East Asia. Any East Asian scheme for economic cooperation, including the EAEC, which has been the victim of so much deliberate misinformation, must be wedded to this idea of open regionalism.

I have so far outlined what I mean by 'cooperative peace' and 'cooperative mutual prosperity'. Let me try to clarify what I mean by the term 'a true Pacific Community'.

I believe that the true Pacific community that has to be patiently built must be robust, must be infused by friendship and a sense of community. It must be egalitarian and democratic. And it must be beneficial to all of the members of our Pacific family.

It must be a community that will endure, not a Pacific construct founded on a transient passion or a temporary association of convenience that might be here today and gone tomorrow.

We should understand, indeed welcome, the enthusiasm of those who have just discovered the Pacific. But the building of such a true Pacific community is not a task to which we should come with wide-eyed romanticism, idealism or impatience. There is little room for romanticism and every reason for being realistic, for exploiting pragmatism to its fullest potential. Our idealism must be without illusion. There is need for a constructive impatience but an even greater need for sobriety and the stamina of the long-distance runner.

We must be prepared for a journey of a thousand miles. Not because there is virtue in long journeys, but because the journey towards a true Pacific community must of necessity be long. This is unfortunate. But that is the way that it is.

Second, what we must build, I believe, is a relationship between us based on a sense of community, "as within a family or a group of friends".

A true Pacific community, a Pacific village or family or group of friends will need to be founded on knowledge, familiarity, understanding, empathy, mutual regard and mutual respect.

Let us face the facts squarely. Many of us around this Pacific Rim are as strangers, whose acquaintanceships with each other can be measured in terms of months rather than years. Many of us hardly know each other, are hardly familiar with each other. It can be no surprise that there are enormous gaps in understanding. Indeed, in basic knowledge.

At present there appears to be a gross imbalance not only in knowledge but also with regard to mutual respect. One is sometimes tempted to think that those who know least about others are the most likely to tell them what they should be doing with regard to the running of their present, and the making of their future.

My advocacy of egalitarianism and democracy is not an attempt to fly in the face of reality. In life, some will always be more equal than others. Chile is not Canada. Canada is not China. Hong Kong is not Japan. And Japan is not the United States. Even within the family, we know that there are older brothers and sisters. But the play of power and size and leadership should take place within a roughly egalitarian framework. Although the different shades of grey will be there, we all know when something is definitely non-egalitarian and when something is clearly egalitarian. Whatever may have been the record of the past, in the future, a true Pacific community cannot be built on the basis of hegemony and imperial command.

We are also deeply committed to the building of a Pacific community that is democratic and consensual and that operates on the basis of democratic and consensual principles. We all know how frustrating democracy can be. But it is the best form so far devised for the governance of society. This is as true for the governance of a civilised community of states, as it is true for the governance of a civilised community of citizens.

We all know how infuriatingly difficult it is to get a consensus, especially when so many from so many different backgrounds, perspectives and interests are involved. But what is the alternative? To pretend agreement when there is none? To go through the motions of adopting the finest formulation of words, with no intent to see them through and to honour them in the spirit as well as in the letter? To sign agreements and to mount the most intense search for loopholes even before the ink is dry? What is the alternative to building a community through consensus? To bulldoze? To bludgeon? To bully? You can legislate for some things. But you cannot legislate for a meeting of the minds, for a feeling of sympathy and affection between friends and the bonds that bind a family together. A true Pacific community can only be built through the deepening and widening of consensus over a large range of shared ends and shared perceptions on the means.

Most obviously, it is extremely important for all who are involved in the Pacific process of community building to feel that they are benefitting, that they are getting something they would otherwise not get.

There are those who believe in historical inevitability — and the historical inevitability of the Pacific as the future economic centre of gravity of the world. I believe that things are inevitable only if we make them so.

Our 'Pacific Era' will be stillborn if we quarrel and fight amongst ourselves, if we divide the Pacific, if we create discriminatory trading blocs, if we draw a line down the Pacific, if we are unwilling to extend to each other the normal rules and regulations — like the Most Favoured Nation (MFN) status — that are the norms between trading economies.

I am sure you will also agree that a 'Pacific Era' cannot be sustained if we do not play fair, if we do not open more fully to each other, if we do not further liberalise our economies.

I am sure you will also agree that a 'Pacific Era' will not be fostered if we do not engage fully all the dynamic possibilities of working together; if we do not exploit all the synergistic opportunities afforded by the fact that each of us has different strengths and comparative advantages.

Obviously, Governments have a major role to play. But I do not believe that in the forseeable future Governments have all that great a role to play. The Almighty help us if we were to create the Pacific analogue of the 'Eurocrats' who have played such an interventionist role in Europe.

To try to build a Pacific community along the lines of the European Community would be extremely disruptive and damaging to the long-term building of a Pacific community. The conditions are not there. It would be disastrous.

Instead of a ton of legal documents, a phalanx of bureaucracy forcing the pace of integration; instead of an artificially forced process, what Governments should do is merely establish the framework within which people-to-people contact can flourish,

the ambience and framework within which entrepreneurs can go about their daily business of profiting from Pacific dynamism, thereby building the relationships of investment, trade and comprehensive economic interdependence which are the brick, the steel and the cement of our embryonic Pacific community.

Let me therefore end as I began, by stressing the importance and the role of the private sector. You, ladies and gentlemen, are the most important builders.

Prosper from the Pacific. Prosper with the Pacific. Build the web of mutual regard, interdependence and common interest that will withstand the test of time. No more solid foundation can be found for the making of a Pacific Era that hopefully will span and go beyond the 21st century.

The Opening Of The The Tenth International General Meeting Of The Pacific Economic Cooperation Council (PECC X)

(Pacific community - Peace/Stability)
Kuala Lumpur, Malaysia, 22 March 1994

The economies that are represented here at the Pacific Economic Cooperation Council (PECC X) have a total Gross National Product (GNP) of more than US$ 12 trillion. This is two times bigger than the total GNP of the European Union. It is three times bigger than the total GNP of the rest of the world. No less than three-fifths of the wealth of the entire global community is generated by the economies represented in this room.

In purchasing power parity terms, the figures are even bigger. The United States is the world's largest economy. China is the world's second largest economy. Japan is the world's third largest economy. Indonesia is the twelfth largest economy in the world.

It is a matter of historical record that every economy in Pacific Asia was not too long ago considered a domino or a domino-to-be. We were seen in the same way that so many countries in Africa are seen today. Economies with little hope.

Beset by problems that obviously could never be solved, cultures that surely would weigh us down, handicaps that would inevitably reduce many of us to life with a begging bowl. South Korea was seen in this light. Indonesia before the arrival of President Suharto was seen in this light. Thailand, Malaysia, Singapore, Hong Kong and even Japan. Even China. You name it. We were all, at one time or another during the post-war years, assumed to be societies with little hope.

Now, almost without exception, we are all regarded as dynamos.

Imagine the possibilities of a Pacific of such enormous verve and vitality, of such enormous wealth, of such enormous diversity, of such enormous talent, of such enormous synergistic potential! Imagine what we can do together — for ourselves and for the rest of the world — if we can put our act together, if we can together build a true community of cooperative peace and mutual prosperity. A community worthy of the name of the Ocean whose waters lap our shores, worthy of the hard-working people who sweat and toil in the lands that rim the Pacific.

Some of us have been energised by the Pacific potential long before some of the present champions of the Pacific recognised the vitality of the super-region and awoke to its immense possibilities.

Malaysia was the first in Asean to join the Pacific Basin Economic Council (PBEC). In May this year, Malaysia will be hosting, with pride, the International General Meeting of the PBEC, to which I am strongly committed. For the last seven years, Kuala Lumpur has played host to the Asia Pacific Roundtable, a security forum which for the first time in Pacific history, brought together all the friends and foes of the Pacific into a process of talking and reasoning together. In June this year, this attempt at community-building in the Asia Pacific will meet for the Eighth Asia Pacific Roundtable.

On this day, Malaysia is proud to host the Tenth International Conference of the Pacific Economic Cooperation Council. I have been informed that this is the most high-powered non-governmental international conference ever held in the Pacific.

I particularly welcome former President Aylwin of Chile and Prime Minister Goldenberg of Peru, the Secretary General of UNCTAD and the Deputy Secretary General of the OECD — and all who have come from across this vast ocean.

I am a great respector of what some have called 'this vision thing'. There is of course a great danger in grand idealism wedded to grand illusion. Great visions can sometimes get in the way of the day-to-day things that we must do today, that are urgent, that brook no delay.

But there is no virtue in activity without purpose. There can be little satisfaction in mileage without milestones and distance without a destination. There is no sense in getting quickly to places we do not want to go.

I am a Malaysian nationalist (something that some people do not like). As a Malaysian nationalist, in common with most Malaysians, I have a clear sense of direction and of directions for Malaysia.

I am also an Aseanist. Far too many ignorant people today underestimate Asean. It has been central to our post-colonial past. It will remain central to our future. Indeed, I confess, without any sense of guilt, that I will fight every impulse, contain every force and confront any danger that will damage or destroy the Asean family. For this, I make no apology. I express no reservation.

At the same time, I am a Southeast Asian and an East Asian. As a Southeast Asian, I am proud that we have together, been able to turn a battleground into a marketplace. A Southeast Asian neighbourhood of warmth and friendship has to be tended and nourished.

As an East Asian, I am committed to the building of an East Asian community in which our common peace is cooperatively constructed and our common prosperity is cooperatively built, an East Asian community in which the giants of our region — China, Japan, Indonesia — shall have their rightful place, discharging their rightful responsibilities, all of us living in harmony in an egalitarian community of mutual respect and mutual benefit.

As a global citizen, my country must play an active role in the making of a new world community based on egalitarianism, mutual respect and justice. We will do what has to be done, even if there is a price to be paid.

As a fervent believer in the need to enrich and strengthen Pacific interdependence and cooperation, I also believe that the nations of the Pacific, the business enterprises of the Pacific, the intellectual leaders of the Pacific — all of us in the Pacific — each in our own way, should work hard to contribute to the making of a productive community of cooperative peace and prosperity in the Pacific.

There are two key words here. The first is 'community'. The second is 'productive'.

I believe that what we must build is a Pacific community that is robust and that will endure, not a temporary Pacific association of convenience, or a Pacific construct erected over a transient enthusiasm — or a Pacific club or organisation with a single purpose or interest, an appendage to someone, something that is here today and gone tomorrow.

In the jargon of sociology, the German word 'gemeinschaft' is used to refer to a social relationship based on affection, kinship or a sense of community, "as within a family or a group of friends." The German word 'gesellschaft', on the other hand, is a relationship based on law, adherence to rules and regulations and to duty — as within a structured organisation. I believe that what we must build is a Pacific 'Gemeinschaft', a Pacific village or family or group of friends, not an artificial, Cartesian construct — over-legalistic, over-structured and over-institutionalised.

If this is our vision, obviously we have more to learn from the patient wisdom of our traditional culture, the stamina of the long-distance runner and the simple brick-layer who builds a house brick by brick, than the philosophy of Rene Descartes and the most magical builder of the house of cards.

The eager and the enthusiastic have to understand the enormous diversity of the Asia Pacific. In some of our cultures, friends are made in the course of a day. But for most of us, given our cultures, it takes time to become true friends.

A dozen years ago, in the very early stages of the Pacific movement, at a conference on the Pacific in Bali, I stated: "Tak kenal, maka tak cinta". We did not yet know each other. How could we be expected to be firm friends? Over the years, some strangers have begun to know each other much better. But there are new strangers who must be made our firm friends.

The eager and the enthusiastic have to understand that not so many months ago, some of us of the Pacific were prepared to throw megatons at each other, to kill hundreds of millions of each other's citizens.

Clearly, the Asia Pacific journey to full trust, empathy and respect is a journey of a thousand miles, with very few safe short-cuts. There are no bullet trains. We must be prepared often to go on foot, despite the inconvenience.

So many ties have to be established, so many webs have to be weaved, so many chasms have to be bridged. The work — so full of frustrations — has to be done with patience and with persistence. Rome was not built in a day. A true Pacific community cannot be built in a decade. We must think in terms of decades. We must find the stamina to stay the course.

We must understand at the same time that the building of a true community cannot be a monopoly of bureaucrats or governments meeting intermittently. It can only be built by a million hands, working every day and every hour of the day.

Indeed, right or wrong, it is the private sector, the business person pursuing growth and profit (not officials armed to the teeth with the best of intentions, laws, regulations, frameworks and authority, or politicians and statesmen who strut the great stage of international play) who have the greatest contribution to the making of the Pacific economic community. It is the intellectual and media leaders, like so many of you in the audience, who must help to build the needed community of the mind and of the heart.

APEC properly structured has of course a most important place and a most important role. But those APEC members who wish to measure the Pacific spirit and the Pacific commitment purely in terms of being macho on APEC, are misguided.

There is a role for PECC to play, for PBEC to play, for PAFTAD to play, for the Asean Regional Forum to play, for the ASEAN dialogue process to play, for all the sub-regional forums to play.

We contribute to Pacific interdependence and community-building when we improve our bilateral relations. We contribute when we improve neighbourly relations and foster a peaceful neighbourhood and a flourishing one. All have to be part of this multi-layered, multi-dimensional process of Pacific community-building.

To ensure the 'productive' community that we need, it is essential that we establish an egalitarian Pacific community, not a hegemonic Pacific community.

Let me say it for Malaysia: we cannot accept a Pax Sinica; we cannot accept a Pax Nipponica; we cannot accept a Pax Americana. Not now and not in the future. Instead, we believe in the establishment of a Pax Pacifica, a Pax without an imperium, without a protector, and without an overlord. We believe in an egalitarian community.

Most obviously, China is not Canada or Chile. Japan is not Hong Kong or Mexico. Even within the closest family, there are older brothers and sisters. Power and size will have their inevitable play. But this must be within an egalitarian framework of mutual respect and mutual benefit.

Egalitarianism is not an illusion founded on departure from realities. Nor does it deny the need for leadership. The leaders must lead. But leadership, too, must be within the framework of mutual respect and mutual benefit.

I believe that it is also important to ensure a Pacific community that is democratic and consensual and that works on the basis of democratic and consensual principles — however frustrating democracy is, however infuriatingly difficult consensus may sometimes be to secure.

We should also be strongly committed to the objective of making sure that the Pacific community that we build conforms to the imperatives of open economic regionalism. This of course is the central theme of this conference.

Before I proceed to say a few words on open regionalism, I hope we can all proceed on the same basic premise. Is there any doubt that the first best option is not open regionalism but open globalism?

This entire planet should be a single market place, a single trading bloc, with as few obstacles and distortions as possible to the freest and least managed exchange of goods and services. Can we not all agree that global free trade, like democracy — with all the inherent imperfections —is by far the best option, ensuring the greatest good for the greatest number?

I used to think that we all agreed that the command economy makes economic nonsense in the international economic system, just as it makes economic nonsense within the domestic economic system. Now some seem to question this. Is it the system or is it the people? Most handle the free market as badly as the closed market.

There can surely be no question about the fact that economic regionalism is a reality of life that will not go away. In the years since World War II, more than 55 regional trading arrangements have been submitted to GATT for its examination. Australia and New Zealand were the pioneers in the Pacific. In 1965, they launched the first NAFTA, the New Zealand-Australia Free Trade Agreement. The latest ramification is the 1983 Australia-New Zealand Closer Economic Relations Trade Agreement or ANZCERTA.

Regional trading blocs — which by definition are regional trade groupings which have a common set of market access conditions among member economies which are not accorded to those outside the bloc — have been implemented or tried in every area of the world, except only in Northeast Asia. Except for the Northeast Asian members of APEC, all APEC members are already involved in one or more regional trading blocs.

The Asean countries will have AFTA. The United States, Canada and Mexico have NAFTA.

Given that trade blocs are not going to go away and may even proliferate, it surely requires statesmanship of the highest calibre to ensure that they will be as open as possible to non-members and that they will positively contribute to global liberalism rather that global protectionism.

The Uruguay Round negotiations have come to something of a conclusion. We will have to wait and see just how meaningful that conclusion is. I happen to think that those who believe in trade liberalism will continue to have a fight on their hands against the forces of protectionism. Those who believe in open regionalism, too, have a fight on their hands.

PECC has the San Francisco Declaration on Open Regionalism upon which it can build, and from which it can rally forth as a champion of open regionalism. It obviously has an important role to play. And its tripartite nature gives it the comparative advantage to fully develop the doctrine and the legitimacy of open regionalism.

In May last year, at the opening of the 26th International General Meeting of the Pacific Basin Economic Council in Seoul, I stated my view that all those who claim to be examples of open regionalism must pass two tests. The first is the test of intent. The second is the test of outcome.

The first test requires that the members of a regional enterprise pursue their regional undertaking not with the purpose of raising the ramparts and manning the barricades but with the intent of liberalising the conditions for economic intercourse between themselves and with the intent of reducing the barriers to economies outside the regional trading bloc.

This is a very rigorous test. The entire European experience from the European Coal and Steel Community, through the Treaty of Rome and Maastricht, fails the test of intent. The desire to open to those outside need not be the primary intent. But the desire must be there.

As for the test of outcome, I believe it demands that what actually results is trade liberalisation within the regional grouping. In addition, the barriers to outside economies must actually be reduced.

If these two tests are passed, there is no doubt that open regionalism will indeed be a contributor to the open global trading system that I believe we must fight for.

Earlier in my speech, I said I was a Malaysian nationalist, that I was an Aseanist, a Southeast Asian, an East Asian, a globalist and a Pacifican.

As a Malaysian nationalist, I want to open the economy of Malaysia even further. In the last six years, we have been growing around 8.5 per cent a year. We must exploit all the advantages that further liberalisation and openness engenders. The entire world has to be our marketplace. And we must draw in the entire world in the making of our Vision 2020 future.

As an Aseanist, I wish to see the Asean community open itself further, so that we will all become stronger, more competitive, and more prosperous. I am confident that AFTA will not only lower the internal barriers but also the barriers to outside economies.

As a Southeast Asian, I would like to see an open Southeast Asia. The course is set. The benefits are all too clear.

As an East Asian, I would like to see the flourishing of East Asian economic cooperation and interdependence, and East Asian open regionalism. I have no doubt in my mind that Asean's proposal for an EAEC is an idea whose time cannot be denied.

As a globalist, I know we must fight against protectionism, managed trade and an international command economy. We must fight for liberalisation and free trade.

As a Pacifican, I urge you to dedicate the PECC and your countries to the cause of open regionalism in the Pacific.

I pray that you, during the course of this conference and the nations of the Pacific in the decades ahead, will indeed succeed in holding firmly to the cause of open Pacific regionalism and in finding the way forward.

We of the Pacific, who generate three-fifths of the wealth on this planet, owe this to our peoples and to the rest of mankind.

The Opening Of The Pacific Rim Business Collaboration Symposium

(Regional Business Collaboration)

Kuala Lumpur, Malaysia, 5 December 1994

The objective of this symposium is very laudable as it is meant to promote regional business alliances. It is only right that the private sector should take the lead as they stand to gain by it the most. This is especially so because of the increasing size of Asia's market. Based on current performances, it is expected to be the world's fastest growing region in the 21st century. Its dynamism will be a major force driving the world economy. It is also a fact that despite poor economic performances elsewhere, East Asian nations have continued to experience high growth and it would not be wrong to anticipate that this trend will continue for many years to come. Indeed, it was not too long ago when we were told that the Mediterranean was the ocean of the past; that the Atlantic the ocean of the present and the Pacific, the ocean of the future. The future is already here and Asia's share of global GDP is expected to increase from about 25 percent to almost 33 percent by the 21st Century. Asia's economic growth has clearly outstripped world economic growth.

In the case of Malaysia, we have been able to transform it from an agricultural, commodity-driven economy into a diversified manufacturing-based and export-led economy. Today, Malaysia is one of the few countries in the world that enjoys buoyant economic growth with low inflation. While it is true that some countries are booming, they are also afflicted with runaway inflation. In Malaysia, prudent economic and fiscal policies have helped businesses to prosper and grow rapidly without affecting the low rate of inflation characteristic of the country. With our transparent and pragmatic policies, we hope to encourage greater inflow of foreign investments involving sophisticated technology, high capital, technical know-how and marketing expertise. Through this forum, the private sector hopefully can further enhance its capacity in terms of tapping the potential markets of the Asian countries while establishing a symbiotic and mutually beneficial relationship. Today, Malaysia is modestly proud to be regarded as a model for economic development. If I may say so, the achievement is even more impressive as we have managed not only to promote rapid economic development, but have done so despite being a nation of diverse and incompatible ethnic and religious mix.

Malaysia's economic transformation and East Asia's success story did not come about by accident. It was also not sheer luck that has made us what we are today. Our success story is the product of much hard work, together with a work ethic that is compatible with industrial peace and high productivity.

Indeed, we believe strong, stable governments are a major pre-requisite for success. Look around you in East Asia and you will find that there is a strong correlation between rapid economic growth and strong stable governments. Strong governments are prepared to take unpopular decisions in the best interests of the nation. Strong, stable governments adopt a longer term outlook on macro-planning and are not just concerned with the next general elections. Strong governments provide the necessary stability and predictability so essential to long-term investments.

Strong governments do not mean the absence of free, democratic elections. When people understand the limitations and the responsibility of citizens, democracy can be practised without democratic extremism and anarchy. Democracy is meant to serve the people, not the people to serve democracy. When the devotion to democracy results in a stagnant economy, high unemployment and denial of the right to work and work hard; when democracy protects fascists and neo-Nazis; when the individual activist takes precedence over the silent masses, then it is time to question whether we have correctly interpreted democracy. It is important to remember that fanatical democrats are no better than religious fanatics. They both cannot see the wood for the trees.

In the West, democracy means many things to different people. To us in Asia, democracy means our citizens are entitled to free and fair elections. They can choose the Governments of their liking. We also believe that once we have elected our Governments, they should be allowed to govern and to formulate policies and act on them. Our democracy does not confer complete licence for citizens to go wild. We need political stability, predictability and consistency to provide the necessary environment for progress and economic development. Thus, we have seen the Singapore story unfolded by Mr Lee Kuan Yew and now continued by Mr Goh Chok Tong. We see this in Indonesia's success story with President Suharto, staying at the helm for almost 30 years.

We are socially stable in Malaysia. Although our people differ in terms of culture, religion and philosophy, they display tolerance, understanding and respect each others' way of life. Malaysians generally believe in compromise. We do not compromise out of weakness but rather out of a common desire to see our nation remain peaceful and prosperous. The vast majority of Malaysians are moderate people, tolerant, sensitive to each other's differences and harbour little ill-will.

Malaysia is fortunate to have a resilient private sector willing to undertake risks and share the tasks of building economic prosperity. The private sector is the main engine of growth for

the Malaysian economy. Together with the Government's proactive and sound macro-economic principles and programmes, the concept of Malaysia Incorporated and privatisation, we have been able to accelerate growth, reduce our foreign debts, deregulate and assist the private sector to expand their role. We have invested in the future, by allocating vast sums of money to build infrastructure, as well as provide education and training suitable for an industrial economy. It is this commitment towards investing in infrastructure and human resource development that has given us a strong competitive edge.

Malaysia will continue to maintain its liberal economic policies and development programmes. Our policies will remain consistent, predictable and transparent. For us, the challenge of managing success is just as important as managing problems during a recession. I am confident that with the positive measures we have taken, we are today better equipped to cope with any cyclical downturn.

However, to enable us to better manage difficult times if a downturn occurs, we must not fritter away our gains during boom times. We will continue to increase the national savings and diversify our economy so that we will not be over-dependent on any one particular sector. We must diversify our markets as well as seek new markets for our products and services. In fact today, 53 percent of Malaysia's trade is with the nations of East Asia, where once it was almost exclusively with Britain.

Rapid growth, as is being experienced in Malaysia, usually leads to overheating. High inflation, breakdown in services, inadequate funds for needed supporting infrastructure, overstrained bureaucracy and inadequate or shortage in the supply of trained personnel; all these alone or together can slow down or even reverse economic growth. How a Government deals with overheating will determine the future of the nation and its own fate.

The trend today is towards a free market economy. China, the republics of the former Soviet Union, the Indo-China states and the ex-Communist countries of Eastern Europe have all embraced the free market system. Some have even adopted the democratic system of Government. The mere adoption of these economic and political systems is no guarantee of success. If it is, then all the Western democracies with market economies would be eternally prosperous. But we all know that they are not. In fact, the countries which are doing well now are those with not so liberal democracies and with an economic system in which the Government plays a significant role. China and Vietnam which look set to grow economically have approximately this kind of combination. It would be unfortunate if in their zeal to proselytise, the victorious democrats inflict economic and political disaster on the enthusiastic converts. It is well to warn that democracy and the free markets are not economic and political cure-alls.

Although East Asia has achieved remarkable success and has demonstrated strong, resilient growth, the future is full of uncertainties even for them. Calamities and disasters are always possible even for those with brilliant records. Japan is the current example. It is therefore, all the more crucial and imperative, for nations of East Asia to work together in a more integrated and cohesive manner. The concept of an East Asia Economic Caucus (EAEC) must be firmed up further. As I have stated before, the EAEC is GATT-consistent and is committed to free trade. The EAEC is a result of, and intended for, open regionalism. On the one hand it recognises the need for regional cooperation and integration, and on the other it promotes free trade. Countries of East Asia must work together. The need to balance regional groupings elsewhere is obvious. Alone, no Asian country, however powerful, can match the combined clout of the groupings which have been formed in Europe and North America.

No one need fear an Asian Grouping. Europeans and North Americans are much more homogenous than Asians. Even in East Asia, we are not only ethnically different but we are also divided by culture, language and religion. It is quite impossible

for Asians to think of themselves the way Europeans think of themselves, as being of one race and one colour. Indeed, the European culture and language have common origins. So the idea of an integrated Asian community borders on the ridiculous. Not so an Asian or an East Asian forum or caucus, designed to discuss common economic problems and to a limited extent to help pull up those among the East Asian countries which are lagging behind. All these can be motivated by enlightened self-interest. If today South East Asia is one of Japan's valuable market's it is because Japan invested in these countries and helped them to develop. The highly successful economies of East Asia will be helping themselves when they help the less developed countries in the region to grow and prosper.

The EAEC is therefore a logical follow-up of the economic interaction in East Asia in the post-World War II years. The EAEC is good for the Governments of East Asia, which by and large, are concerned to see that their countries achieve economic well-being. The EAEC is of course good for the business community of East Asia as well. What else do businessmen ask for more than to spread their wings beyond the borders of their countries.

Today, the narrow protectionist outlook of Asian businessmen has all but disappeared. Not only are they keen to go abroad, but they regard business alliances and collaboration with companies in other countries as good business strategy. By so doing, they can gain access to markets and also acquire new technology. Indeed, there is a whole lot to be gained through cross-border collaboration.

As leader of a country which believes in regional economic collaboration, I welcome this symposium. I am sure it will result in many alliances and collaborations which will benefit the region, and indeed the whole world.

The Opening Of The Expert Group Meeting Of G-15 On Exchange Of Information On National Economic Policies (EINEP) Of Member Countries

(South Response to A New Global Environment)

Kuala Lumpur, Malaysia, 17 June 1994

The world economy is currently undergoing rapid and unprecedented changes and realignments. In the current global economic situation, the major economies in North America and Europe are no longer in their comfortable positions of steady growth which they had enjoyed the last few decades. The U.S. economy has been struggling to cope with the recessionary pressures since the late 1980s. The 1992 presidential election served as a referendum of how best to get the economy moving again. In this process, the U.S. has been urged to adopt an industrial policy in which the government would encourage investment in specific industries and lines of production, both through subsidies and, if need be, through trade protection or

managed trade. This focus on the domestic economy has also led to the creation of a new regional bloc in the shape of a North American Free Trade Area (NAFTA). This rivals the European unification (EC) which became a reality on New Year's day this year. However, the European economies - U.K., France, Italy and even Germany - have not registered impressive growth performance in the last few years. The Japanese economy too, has had to adjust to the problems of the 'bursting of the bubble' and now the second Yen appreciation.

While this bleak situation engulfs the developed economies, East Asia and Southeast Asia - particularly ASEAN countries - recorded impressive growth rates. Thus the Asia-Pacific has become the most dynamic region of the world. This offers hope for other developing economies. Perhaps East Asia can provide the leadership to champion Free-Trade or 'Open regionalism'. Open regionalism will be a great contributor to the open global trading system. That is why the proposal for an East Asia Economic Caucus (EAEC) will help to bring about this very open East Asia.

Given this current global situation, the key issue facing us is how should a movement for the South respond to this new global environment? What stance should it take and what kinds of strategies must it pursue? The developed nations are preoccupied with their domestic woes and the problems of the developing countries no longer receive the kind of concern that South countries were familiar with. Whilst the North has successfully exhorted the developing nations to bite the bullet by taking painful policy adjustments through fiscal prudence and economic liberalisation, the North has merely raised protective barriers and created regional blocs. They are not willing to face reality and to admit that they are living beyond their means. For our part, should we continue to play the role of 'junior partners' by requesting for unavailable aid and concessions, or should we seek to establish real partnerships between ourselves as a base for a stronger stance in our relationships with the North?

The focus of the South movement should shift from the dependence on the North for aid, technology transfer and management expertise towards a kind of 'self-help' strategy. Efforts must be made by member countries to increase South-South linkages and cooperation. The 'marginalisation' of some of the South countries is a consequence not only of the action of others but a failure to develop such South-South links. The South will have to look within itself for the creativity and potential that could be harnessed to accelerate development and growth. It is a matter of survival and self preservation that the South as a group, should manage their economies in a manner that creates greater complements in production, trade and investment. The vast diversity in the levels of development of our countries must be viewed as an opportunity to establish better links. For example, how can the G-15 countries link up with the East Asian economies? I am confident specific niches can be found to integrate our economies. The time is now right to take control of our destiny rather than continuing to submit to the dictates of others.

There is actually much that we have to offer to each other in terms of trade and investment opportunities. The economies of the South currently constitute 25 per cent of world trade. Developing countries' imports alone total around US$800 billion. The total population of G-15 member countries constitutes a market potential of 1.6 billion consumers. Besides, two-thirds of the world's population lives in the developing countries. Although we often produce similar goods and thus become competitors to each other, there are also many things that we can usefully trade with each other. Some countries of the South, such as India and some Latin American countries, are technologically quite advanced and offer opportunities for collaboration. Others may have developed expertise in trading and services activities. Yet others have large natural resource endowments or simply large working populations or domestic markets. All these strengths can form a useful base for greater trading, investment and other economic linkages in the near future, if only we are willing to get together more often to talk and identify these areas of mutual benefit and act on them.

To nurture such linkages, all the nations of the South must put their economies on a sound footing. Political and macro-economic stability is a sine qua non for development. Such stability will facilitate not only the retention of domestic savings and investments, but also attract the inflow of foreign investments. It encourages long-term ventures and commitments which propel sustainable growth. Without such predictable stability, economic and social pursuits will focus on speculative activities which produce no long-term benefits.

It is this realisation that has motivated the establishment of the G-15 Expert Group Meeting for the 'Exchange of Information on National Economic Policies of Member Countries' or (EINEP). Technocrats charged with national economic planning responsibilities will have an opportunity to obtain first-hand information of the economic policies of member countries. This will provide them with a good understanding of each other's economies such that the potentials for enhancing South-South economic cooperation can be identified and made use of.

For the short-term, this meeting hopes to achieve modest objectives, namely an exposure to national economic policies, update important economic information, develop a network of information for formulating strategic actions in North-South relationships, provide a channel to resolve controversial issues, and strengthen the working relationships between economic planners.

To provide the initial impetus to the deliberations, I have requested our economic planners to present papers on some aspects of Malaysia's development experience as a backdrop to the meeting. I will highlight some of our major experiences to start early discussion. We have always maintained a policy of 'growth with equity'. Malaysia has demonstrated a framework where growth and equity are compatible objectives. This is contrary to some economists' suggestion that faster economic growth and greater income equality are inconsistent objectives. There is a big trade-off between quality and economic efficiency. I hope the experts can deliberate on the framework for enhancing this compatibility.

Malaysia, with its ethnic heterogeneity and rich natural resources, has in the past two decades, adopted the growth with equity strategy with measurable success. In the present perspective plan, Malaysia's growth strategy is to focus on balanced development which emphasises not only development of the major sectors, but also the strengthening of national integration, promotion of human resource development and the protection of the environment and ecology. Malaysia has also managed to tide over the world recession during the mid-80s by adopting policies which emphasise frugality, efficiencies and increased productivity, market-oriented programmes, sound redistribution policies, and investment in human resources.

It is accepted that maintaining price stability is a formidable task for many developing countries. In fact, many member countries are beset with double or triple digit inflation rates. Price stabilisation policies have been associated with a cost to the nation in the form of lower economic growth. It is really a challenge to explore the possibilities of pursuing high growth with low inflation, meaning that there is no cost to disinflation policies. Inflation is a very important issue because persistent price instability and high inflation has created economic instability for many developing countries, which are then required to institute tough and painful adjustment measures.

Another experience which will surely vary significantly among member countries, is the optimal public-private mix in the economy. We started from a predominantly private to a strong public sector involvement in the economy. But ultimately, Malaysia reverted to private sector-led growth. This move coincided with policies on privatisation, deregulation and liberalisation. It is felt that the transition was possible principally because of the emergence of a strong and well distributed entrepreneurial private sector. We would like to consider ourselves fairly successful in implementing our privatisation policy.

Since 1983, Malaysia has embarked on a privatisation policy for public enterprises and related public entities to relieve the financial and administrative burden of the Government, and

raise efficiency and productivity through the promotion of competition. The policy was adopted as a result of the rising public budget deficit, widespread dissatisfaction with the performance of public enterprises and the need to spur economic growth through active private sector participation. When the policy was enunciated, Malaysia was among the first few nations to opt for this unknown territory — the reversal of nationalisation. Fortunately, we have not made too many mistakes, as evidenced by the success of the privatised agencies. Thus far, the results of the privatisation efforts have been very encouraging and some of the privatised projects have shown significant improvement in terms of efficiency and profitability. Not only has the Government earned money from the sell-off, but some enterprises are paying dividends and even taxes. Funds, which otherwise would have to be channelled for the implementation of these projects, are now redirected to priority areas for poverty redressal and restructuring programmes, while at the same time reducing the public sector workforce. We have gained much experience in implementing this policy, which has been translated into a positive instrument of economic management of the nation, and we are ready to share this valuable experience with other G-15 member countries. At the same time, Malaysia would like to learn from the successes of other countries, particularly Chile.

Finally, the structural transformation of our economy through accelerated industrialisation and economic diversification should be compared with some of your experiences. We can learn from each other in terms of the pace of the growth of the manufacturing sector, the availability of skilled manpower to absorb technology transfer, and the different approaches to the industrialisation process.

With the wealth of experiences of participants in this meeting I am sure these issues will be thoroughly analysed, and where appropriate, innovative approaches or solutions found. We must manage our economies, finance our projects, utilise our human resources and technical know-how effectively in order to face the increasingly competitive world economic environment. I am sure one meeting will not suffice to address the wide-ranging

issues and problems. Therefore, I hope this meeting will jump start a regular series of such meetings among the economic planners of G-15 member countries. It is my fervent hope that these meetings will be successful in formulating and translating proposals into action programmes for adoption and implementation by developing countries. More importantly, better economic relationships can be established amongst the G-15 countries such that we will be able to chart the future destiny of our nations.

Development and Regional Cooperation

PART II



CONTENTS



PREFACE

A FIRM BELIEVER in regional and international cooperation for mutual benefit, Prime Minister Dato Seri Dr Mahathir Mohamad, in this collection of speeches written and delivered in the 1990s, shares his thoughts on Asean, APEC, South-South Cooperation and the importance of enhancing interstate relations. In supporting regional and international economic integration, Dr Mahathir believes that such cooperation cannot thrive within the framework of a master-disciple relationship. Instead, it must be predicated upon mutual respect for each other's sovereignty and sensitivities.

For far too long, whether we like to admit it or not, mankind and nations have been in the grips of a 'beggar-thy-neighbour' mindset. We do not relish the sight of others doing well, especially if they are doing better than us, and we do not make any effort at helping others to truly progress. Instead, we go to great lengths to beat others and drag them down. Dr Mahathir, in this collection of speeches, strongly advocates a policy of prospering-thy-neighbour. By advocating this win-win approach to regional and international cooperation, he hopes to define a new path to peace and prosperity. Working for the common good, he feels, should be the way of the future. It is time for us all, not only in Asia but all over the world, to transcend shortsighted preoccupations for instant profit and move towards true mutual respect, friendship and enrichment.

Dr Mahathir also shares his views, through several of his speeches, on the relentless advance of technology that is transforming the world today; how it has changed the way we live and the way we do business.

He believes that we have little choice but to embrace the Internet economy. If we resist or ignore its advance, we do so at our own peril and will be left out of the global economy. And Malaysia's response to meet the opportunities this digital future offers is the setting up of the Multimedia Super Corridor (MSC) which Malaysia is now actively promoting.

Hashim Makaruddin
Editor

1

THE WIRELESS TELECOMMUNICATIONS INDUSTRY IN THE 21ST CENTURY

LET ME BEGIN by being politically current and correct regarding wireless telecommunications. When the International Telecommunication Union (ITU) was founded in 1865, the telegraph was the cutting edge of technology. In 1876, Alexander Graham Bell made the first telephone call when he uttered and transmitted the famous words to his assistant, "Mr Watson, come here, I want you." The birth of wireless through the first microwave radio link was around 1950 and satellite communication began in 1962. The first cellular phone made its appearance in 1983. The Internet made its presence felt at the beginning of the 1990s.

Today, the cutting edge of technology has dramatically changed. One hundred and thirty-four years after the telegraph, global telecommunications have become a complex web of intelligent networks linked by fibre-optic cables, traditional copper wires, microwave, satellite systems, cellular mobile systems and high-speed computers. Interestingly, the basic mission of the ITU remains unchanged. It was founded upon the principle that telecommunications should be available anytime and anywhere regardless of national boundaries. That principle is still true today.

I will not be so bold as to tell the experts in telecommunications what the future holds one hundred and thirty four years from now. I will

---

A speech delivered at the Opening Ceremony of the 1999 International Wireless and Telecommunications Symposium in Shah Alam, Malaysia, on May 19, 1999

only be brave enough to infer what is in store for us in the early part of the 21st century, perhaps up to around the year 2020.

Between now and the year 2020, projection studies have shown that the population of the world will have grown from around five billion to something like nine billion. And it is believed that the greatest test for human society as it confronts the 21st century is how to use the power of technology to meet the demands created by the power of population.

Telecommunications in the 21st century will be digital, mobile and personal. For we are now witnessing a technological progress forging ahead faster than ever before in human history. It is sweeping forward in an unpredictable fashion on a wave of powerful global communication networks of ever-increasing performance and capacity. The demand for faster information, anywhere, anytime is also stimulating an unprecedented growth in the telecommunications industry. As societies become increasingly more information-based, consumers everywhere hunger for more, faster and better information. And this trend will continue. As for the telecommunications industry, the challenge is to adapt to these changes in demand, to provide the new form of services that the customers want—efficiently and effectively.

In the last five years, wireless voice communications have expanded significantly. Wireless technologies hold the promise for the future data transfer as we are rapidly becoming an information society. Wireless technologies have significant potential to serve our information needs. This potential for providing information services will result in the fastest growing market today. Wireless technologies are seen as the prime movers in the telecommunications arena.

Mobile wireless technologies are an obvious medium to provide access to the Internet. I understand that a number of universities around the world have built wireless networks on the campus. These networks enable staff and students to access data from any point on the campus. A student can even sit under a tree with a laptop and do a research assignment on the Internet.

Wireless technologies and the Internet represent the convergence of two of the fastest growing markets and developing technologies in the telecommunications field. This convergence of technology is certainly one important element in the telecommunications landscape.

We can no longer distinguish and demarcate telecommunications, computers and broadcasting. Convergence also involves merging of the old analogue technologies with new digital technologies. And convergence of all these sectors is bringing along exciting new ways of accessing, processing and disseminating information all around the world.

The impact of convergence will see tremendous growth in products such as personal videoconferencing systems and new kinds of messaging like voice and even video e-mail early in the next century. Convergence will see telecommunications, computer, broadcasting and information dissemination being interwoven to deliver cutting-edge audio-visual and multimedia services over a variety of forms. It will not be long before the Internet, electronic mail, and voice are all available over a mobile cellular phone.

The integration of services is the strategic thinking of the future; whether it is a fixed telephone, TV entertainment, access to the Internet or a mobile phone. Customers increasingly want a breadth of services from single service provider. Logically, why should telephone, TV, data, the Internet and the rest all come down differently from different service providers when it all consists of the same fundamental digital bits? Instead of having a satellite dish, a TV aerial, a fixed phone line, a mobile phone and another for the Internet, all from different service providers, the question that begs to be answered is why not have all these services from one single supplier ?

In fact telecommunications service providers are advocating seamless global telecommunications networks so that they can better meet the needs of their customers around world. They have recognised that global telecommunications networks are more productive and profitable although they are rather competitive.

For a developing country like Malaysia, telecommunications is very important. The Malaysian government has promoted building its telecommunications service industry under the control of local entrepreneurs. As the new millennium dawns, the local telecommunications industry is expected to play a more prominent role in helping to create an informed society, as embodied in Vision 2020.

Malaysia has the prospects and the opportunity to become a major global hub for telecommunications and multimedia services. In fact the prospects for our economic growth and progress are tied to our ability to

master the new telecommunications technologies and thus dramatically improve our capacities in every field of business, industry and life in general.

The government has introduced several policy adjustment in our effort to shape the future of our telecommunications industry. These include further liberalisation of the industry through the introduction of competition in 1990. This will eventually lead to a full-fledged competition through the Equal Access Policy which became effective early this year. Thus Malaysia has become one of the most liberalised and open telecommunications services markets in this region.

Malaysia has also just introduced the new Communications and Multimedia Act 1998 which was passed by Parliament in its July session last year. The Act is the first legislation of its kind in the global effort to address the issues arising from the convergence of the telecommunications, broadcasting and computing industries. The Act will promote and regulate the new industry established as a result of the convergence process.

Among the specific aims of policy initiatives that have been undertaken by the government for the telecommunications sector is to position the country as a competitive telecommunications service provider and a world class market player. The challenge faced by the local players is to ensure that they can measure up to the foreign competitors. The challenge faced by the regulators meanwhile is to ensure that competition will be free without leading to a situation where the country's overall infrastructure development will be compromised.

Let me reiterate that Malaysia's telecommunications industry will continue to exert an enormous and dynamic influence for change in the country. The pervasive influence of new and more advanced technologies, as well as the realities of a global infrastructure, makes it necessary for us to become active participants in the world marketplace. The telecommunications industry, I believe, will play a proactive role in leading and transforming the Malaysian economy into an information-based economy of the 21st century.

2
THE HANOI PLAN OF ACTION FOR ECONOMIC RECOVERY

IT HAS BEEN a year since the 2nd Asean Informal Summit in Kuala Lumpur, when we discussed as a group the financial problems that afflicted our respective economies. By all counts, the last year or so has been the most difficult and challenging period for all of our countries. Despite our best efforts to prevent a deepening of the problem, the financial turmoil nonetheless developed into an economic crisis.

After a decade of impressive growth, most of us in the region are now confronted with zero or negative growth for 1998. In Malaysia, we expect our Gross Domestic Product to decline by 6 per cent or more this year. At the worst point of the crisis, the Malaysian ringgit was devalued by the currency traders by some 60 per cent against the US dollar while our stockmarket lost two-thirds of its capitalisation, i.e. more than US$200 billion. As a nation and as a people, we have become impoverished. Our banks and corporations almost collapsed.

In responding to the crisis, Asean countries have instituted various macroeconomic measures and financial reforms. Although Malaysia is not a recipient of IMF assistance, our initial approach was to implement a virtual IMF approach. We discovered that these measures worsened the economic situation and failed to restore foreign investor confidence. As the international community refused to do anything, Malaysia had no choice but to change direction on its own.

A speech delivered at the 6th Asean Summit in Hanoi, Vietnam, on December 15, 1998

When the financial crisis began, Malaysia called for regulating the activities of currency traders to prevent our economies from rapid impoverishment due to devaluation by currency trading and attacks on the stockmarket. While capital inflow can promote economic growth and improve the wealth of our peoples, sudden and massive outflow can destroy whole economies. The existing international financial system is not equipped to deal with massive capital flight and the resultant financial and economic turmoil.

The powers that be preferred instead to blame the governments of the affected countries for all kinds of misdemeanours. Instead of reining in the currency manipulators, they allowed them to destroy the economic tigers in order to force them to seek help and accept IMF prescribed reforms.

Malaysia cannot afford to wait while the developed economies and international financial institutions dawdle. We have therefore instituted our own National Economic Recovery Plan (NERP). By removing our ringgit out of reach of currency speculators, we invariably ensured an end to the shortselling of our shares and the consequent fall in value was stopped. Relieved of the threat of devaluation and destruction of our companies and banks, we were able to implement measures to revitalise our economy.

Through lowering interest rates, increasing liquidity, recapitalisation of banks and managing the NPLs as well as many other measures we have succeeded in arresting the decline and set the economy back on the road to recovery. What we have done is merely to insulate ourselves from the predatory speculators. Otherwise, our economy is as open as before. Foreign investment can and are coming in, trade goes on undisturbed and profits can be repatriated. The Kuala Lumpur Stock Exchange (KLSE) remains open to foreign investors subject only to the retention of investments in stocks for a year. Capitalisation of the stockmarket has doubled since the measures were implemented.

I would like to point out that currency and the stockmarket were controlled before. We liberalised because we believed in the free market. But our liberalism was abused, resulting in economic and financial depression. We have no choice but to reimpose controls. Until the international community agrees on an international financial regime that will remove the kind of dangers we have been exposed to, we will have to continue with our controls.

The recovery of the respective economies in Asean can only be expedited in an improved regional and international environment. Thirty years of Asean cooperation has given Southeast Asia the stability and solidarity which contributed to unprecedented economic growth and rising standard of living. Unfortunately, the economic crisis severely tested the resilience of Asean member countries. Asean, and relations between its members, have come under some strain.

Asean's response to the challenges confronting the region have created the impression of an Asean in disarray, where its members are at odds with one another. Malaysia believes that the maintenance of positive interstate relations has to be consciously nurtured. Asean has the wherewithal to pull through this turbulent period. I am referring to the Asean approach, its method of work, and the principles governing the conduct of relations between member states. These are contained in various Asean declarations, treaties and statements evolved through the years. We should adhere to them, especially now.

This Summit Meeting should help create an environment conducive to positive relations and regional growth. I am therefore pleased that the Hanoi Declaration which we will sign later and the Hanoi Plan of Action which we are going to adopt have reiterated the many principles and undertakings upon which we commit ourselves.

Malaysia strongly supports initiatives aimed at strengthening regional economic cooperation and consolidating the economic fundamentals of Asean member countries. We will cooperate with our Asean partners to strengthen and to insulate the region from external disturbances as much as possible. We will continue to support greater economic integration and the acceleration of the Asean Free Trade Area (AFTA).

The economic crisis has impoverished Asean economies and undermined national stability. Millions of people have been thrown out of work while others have had their purchasing power drastically reduced. Businesses, large and small, have been bankrupted. The social well-being of the people has been disrupted. Malaysia thus welcomes the proposed measures contained in the Hanoi Plan of Action to promote social development and address the immediate social impact of the financial crisis.

Malaysia particularly looks forward to the 2nd Asean+3 Summit involving the leaders of China, Japan and South Korea. Because of their economic weight, the policies and measures of these three East Asian countries have significant impact not only on regional but also on the global economy. Malaysia appreciates the commitment of China not to devalue its currency, its efforts at economic reforms and domestic growth. Malaysia welcomes the reform being undertaken by Japan of its financial sector and the Japanese initiative in providing a package of support measures totalling US$30 billion to help Asian countries overcome the current economic difficulties.

The financial turmoil has underscored the many challenges inherent in globalisation. Even as we embrace it, we must be wary of the dangers which accompany it. Though Malaysia welcomes the decision of the G7 Ministers of Finance in October 1998 to strengthen the international financial system, we must remember that they are looking at it from their exalted position. Our problems may not receive their attention. We therefore need to find a more suitable forum to discuss our needs.

3
MSC AND THE GROWTH OF E-COMMERCE

A DISCUSSION ON electronic communities in Asia could not be timelier with the rapid advance of the 'digital economy', where electronic commerce or e-commerce will most certainly play an ever increasing role. I am pleased that some of the members of the International Advisory Panel (IAP) for the Multimedia Super Corridor (MSC)—representing some of the best minds on the topic—are able to take time off to contribute to this discussion.

The convergence of technologies is forcing the convergence of industries through a common 'electronic business system' which promotes and facilitates borderless businesses. Although still in its infancy, e-commerce represents a new frontier that will revolutionise the way business is transacted globally. The Internet has now matured substantially as the medium for e-commerce, evolving in size, global reach and accessibility.

Already, the Internet has become an effective conduit for commercial transactions, with total annual sales of US$1.2 billion in 1996. Although small in relative terms, this figure is expected to grow as issues involving security, business laws and practices, taxation, common technical standards and accessibility to the Internet continue to be resolved. Analysts have predicted that total annual sales over the Internet will grow to more than US$7.3 billion by the year 2000, and in excess of US$186 billion by the year 2005. The magnitude and impact

---

A speech delivered at the Economists Roundtable in Electronic Communities in Asia in Seri Kembangan, Malaysia, on January 13, 1998

of this growth will have far-reaching implications, not only in the commercial world, but also in government.

Developments in e-commerce, which is a manifestation of the 'digital economy', bring to the surface many related issues which challenge common and established practices, laws and systems. In this new 'digital economy', business activities will be possible with minimal physical movement of people, money and, in many cases, products. Contracts and the transfer of value and accumulation of assets will be conducted by electronic means. Information technology, which is the foundation of this new economy, will continue to develop at a rapid pace and will continue to influence the volume and the direction of economic activities. As such, many of the existing rules which apply in today's economy can no longer be applied in the 'digital economy'. Whether we like it or not, statistics show that e-commerce will become part of our lives very soon in the future. We should all prepare ourselves to embrace it, or we will be left behind and loose out as increasing portions of the economy and world business will be electronically transacted.

Here in Malaysia we have taken the pragmatic approach. We prefer to experiment and try out in near real-life situations rather than be swept along by transient technologies and fads. Where possible, we have also chosen not to merely ride the waves, but to master them. That is why we have kept abreast with global trends, conducted trials to study their implications to the nation, cooperate in research and development and seek to develop the appropriate strategies.

It is in this context that we have developed an Information Technology (IT) Agenda to support our vision to become a fully-developed nation by the year 2020. Amongst others, the IT Agenda outlines various strategies which will help us achieve a knowledge society through the development of people, infrastructure and applications. We have started building the foundation to support this knowledge society, and this is in the form of the huge MSC, which is our first major investment in the future.

Some critics have labelled the MSC an "ambitious, grandiose mega project". I will admit that it is an ambitious project but it is not for us Malaysians to implement alone. We will participate actively of course but the MSC is for the whole world. We conceived it as a giant testbed for everyone to use, everyone from everywhere. We will invest mainly

in the infrastructure, both hard and soft. The policies and laws that we have formulated and put in place cost us nothing, nor are the practices we have designed for the MSC. The hard infrastructure such as fibre-optics and other communication facilities will be put in by private companies as part of their investment, in which they naturally expect to make a return. Even the land will be parcelled out and sold to investors wishing to set up their facilities and make use of the soft and hard infrastructures we have provided.

Admittedly we have to spend some money, quite a large amount in fact, but well within our capacity. The devaluation has eroded some of our capacity but we can still carry on. So the MSC will go on. And it must go on simply because the demand for the facilities we offer is very great and very real. It is a great project not because it is our vision alone, but it is everybody's vision and it is they who will make it great. If I may say so, nowhere is there a project to make full use of information technology that has benefited from inputs by the best IT brains currently available in the whole world. This project is truly benefiting from the IAP set up to tap the ideas to make this giant testbed truly capable of testing out new ideas and technologies which need a real-life environment to prove the concepts work.

The MSC is progressing well ahead of schedule. Response has been beyond our expectations and hitherto, we have given MSC-status accreditation to 110 companies, out of which 78 are already in operation. We have, since April 1997, received 178 applications for MSC status, out of which 39 per cent are from foreign companies, 35 per cent from Malaysian companies, and 26 per cent from joint ventures between Malaysians and foreign companies.

Barely a year since we first launched the MSC, we are already beginning to see the value created from the Information Age business. MDC statistics on MSC-status companies show increased investment in high value-added activities, with a revenue to investment ratio of approximately 3:1.

There are also signs showing the formation of new service-based industry clusters, specifically in software development, content creation, animation and broadcasting, and telecommunications. For all the companies which have applied for MSC status, the combined revenue projected by the fifth year of operations is around RM13 billion, while

projected profit for the same period is close to RM5 billion. This is on the back of an investment of around RM4 billion.

Additionally, based on all the MSC applications received, knowledge worker requirement by the fifth year of operations stand in excess of 23,000. Recognising this need, we have recently extended MSC-status accreditation to institutions of higher learning as one of the measures to help fulfill the companies' human resource needs.

As many of you would be aware, in order to spearhead the development of the MSC, seven flagship applications have been identified, one of which is to create the necessary framework and infrastructure to support e-commerce initiatives under the borderless marketing flagship application. Although the growth of e-commerce is essentially driven by the private sector, there is a need to monitor and regulate its development in order to create the right environment for e-commerce to flourish.

Many issues need to be examined and traditional barriers have to be overcome. One crucial element, however, is absolutely necessary to support the growth of e-commerce—the right telecommunications infrastructure. This is where the MSC will be especially well equipped. With a high-bandwidth communications infrastructure to support the most demanding of e-commerce applications, the MSC is an ideal base for companies wanting to develop cutting-edge technologies and innovative business models to unleash the full potential of e-commerce. The possibilities are endless. While technology developers can develop tools to facilitate e-commerce, such as security software and payment systems, content developers can harness Malaysia's multiple cultures to develop localised content for the region and for the world.

Apart from bringing many exciting opportunities, e-commerce also presents many challenges, not only to countries like Malaysia, but all countries wanting to take the right steps into the 21st century. The right approach to governance is therefore necessary in order to ensure that laws and policies are sensitive and responsive to technological developments.

The fundamental requirement for the successful take-off of e-commerce is trust, and the guarantee that transactions can take place safely and securely. This is especially true when intangible information, goods and services become economic resources and products which are

transmitted and transacted across borders. It is therefore imperative to develop a proper system of governance to manage this movement of information and knowledge-based resources with the growth of electronic commerce globally.

Amongst the prevalent issues associated with e-commerce are finance-related issues such as customs and taxation, electronic payment systems, Internet banking and Internet stockbroking. These need to be reviewed within the context of each country's existing financial, regulatory and legal system.

Others include legal issues such as having a uniform commercial code and international harmonisation of legal frameworks to address different business practices and commercial codes existing in different countries. Cyberlaws, for instance, need to address issues relating to the assignment of liability of those involved in e-commerce transactions, including consumers, network service providers, solution providers and various intermediaries. The issue of consumer protection and privacy in cross-border transactions also needs to be addressed.

An effective legal framework in copyright, patent and trademark protection is required to prevent misuse and abuse of intellectual property and to protect content providers and content service providers. Intellectual property protection laws should also address the issue of trademarks used in cyberspace, the relationship between domain names and trademarks, jurisdictional limits of registered trademarks or copyright in databases.

Another important issue is that of international cooperation in technical standards and platforms, which will pave the way for a common platform for smartcards, common standards for inter-connection and inter-operability, as well as cross-certification of public key infrastructures.

Countries with established infrastructure to support e-commerce in terms of human resource and quantity of service suppliers, as well as a bigger market share and better access to the market, will no doubt have an edge over the others. However, the opportunity to develop e-commerce also presents itself to other countries in the Asean region which are in a good position to leapfrog into the Information Age.

As such, a regional initiative may be necessary to address the prevalent issues brought about by the 'digital economy' and e-com-

merce, some of which I have highlighted earlier. An Asean framework on e-commerce, for instance, may provide the platform for a collective vision of the emerging digital marketplace and outline the key issues as we enter the new electronic age of commerce. This framework will also provide the basis for discussions to facilitate the development of an Asean position to catalyse the growth of e-commerce.

I would like to reiterate the Malaysian government's commitment to support the growth of e-commerce. Through the MSC, we are dedicated to the development of multimedia technologies that will remove the barriers for doing business and promote borderless marketing. We would like to invite our Asean neighbours as well as everyone interested in ironing out possible wrinkles in the progress towards the electronic world to join us in this endeavour.

4

PROSPERING THY NEIGHBOUR FOR ECONOMIC RECOVERY

MALAYSIA IS NOT quite what it was when we last met here. The economy is not doing so well. We have lost a lot of whatever due to the currency turmoil in East Asia. We are no longer growing at 8 per cent per annum as we had been doing in the last nine years before 1997. But these minor things are not going to affect our hospitality to our guests, something that is a part of our tradition. A good host would rather deny himself than deny his guests. And I believe Malaysians are still good hosts.

However, we are in the midst of the Muslim fasting month. During the month of Ramadan, Muslims do not eat, drink or think bad thoughts from sunrise to sundown. Malaysian Muslims are not fanatical. We are certainly not extremist terrorists given to killing foreign tourists. But we do take our fast seriously. Even if we are not fasting for whatever reasons, we do not eat in public. We are, however, considerate of our non-Muslim brothers and guests. They may eat and if they wish to, can think evil thoughts as usual. So if Muslims don't join you in your lunches and teas, it is not that they mean to be rude. You will find however that Malaysian hotels and restaurants serve lavish breaking of the fast spread to which all, Muslims and non-Muslims, are welcome to partake. Still many Malaysians are not Muslims and they do not fast. They can join you. That way Malaysian hospitality would be sustained even in the fasting month.

A speech delivered at the 4th Pacific Dialogue in Seri Kembangan, Malaysia, on January 12, 1998

You have come here to discuss the affairs of our Pacific neighbours, the countries and the peoples on the shores of the Pacific. The aim, I believe, is to create understanding about each other and amongst each other. As we rush towards the 21st century we want to see a better world and the Pacific Ocean, the divide which unites, is an important part of that world. It is important that the peoples of the Pacific make their contribution to building that better world.

At the moment, the economic performance of the countries on the West Coast of the Pacific is not so great. I am sure you will be discussing about how to make it great again, to restore the confidence which is so essential for market forces to react positively and constructively. I don't have much to contribute towards the restoration. It seems that I tend to get in the way of the restoration. So I will not say much about the economy and the finances. I will be listening and waiting for your views and suggestions.

Other than this little problem, Malaysia is doing well, bearing up well under the strain. We have always prided ourselves on our rationality and unity. Ever since independence in 1957 we, a fairly evenly mixed multiracial society, have been able to stay and work together remarkably well. It has not always been easy of course.

In 1969, we had racial riots and people were actually killed in the streets of Kuala Lumpur. People expected the riots to recur periodically. But there has not been one since that 1969 incident. We have emerged from it more conscious of the damage it can do to us and the need to avoid it. Since then we have become more united, always having governments in which every race is represented.

Malaysia has managed to be democratic without being unstable. We believe that elections should determine who should form the government. Once elections have done that we do not try to topple governments half-way through the statutory period by street demonstrations and general strikes, democratic though these may be. We allow the governments to stay in power. The governments have always been conscious that their re-election would depend on their performance. And so they seriously try to fulfill their promises, developing the country, providing the necessary infrastructure and attending to the welfare of the people.

They must have succeeded for they keep on being re-elected again and again, embarrassingly. Some say it is undemocratic not to change

governments at every election. We say it is undemocratic not to let people make their choice. If they choose to return the same government, it is their democratic right. It is also their democratic right to elect a substantial number of opposition members and ensure lively debates.

And so today, *more or less*, the same party rules. I say "more or less" because although the policies are the same, the styles may be radically different. Nevertheless all Malaysian governments since independence in 1957 have concentrated on developing the country, every part of the country, the rural as well as the urban.

In international affairs, Malaysia has adopted the universal policy of 'prospering thy neighbour'. We do not believe in zero-sum games where one person's gains being another's losses. Certainly, we are not interested in destroying our competitors so that we can have a small piece of what they have. We believe in a win-win formula in which both our partners and us gain.

In our experience 'prospering thy neighbour', as the policy is usually described as, results in prospering yourself. When we were a two-commodity country the foreigners came to invest in manufacturing industries. We did not believe we could manufacture anything except wooden clogs. But the foreigners taught us to produce sophisticated electronic goods for export.

As a result of the industrialisation by foreigners, we prospered and were able to buy a lot of things from other countries. The foreigners benefited because we bought a lot of their products. In other words, in return for their help in prospering us we helped in prospering them by being a good market for them.

On the other hand, when Vietnam was trying to stabilise after the country was reunified, many Vietnamese decided to migrate. The country was very poor and the migrants were actually economic refugees. They landed in Malaysia because we are so near. We could not provide them with permanent asylum and had to arrange for them to be sent to more hospitable countries like Europe, the United States, Canada, Australia and New Zealand.

Still we were not able to resettle all of them in third countries.

To resolve the problem, we worked with the Vietnamese to help them rehabilitate the country. We even invested in Vietnam, though God knows we need the investments for ourselves. But whatever may

be the reason, Vietnam began to prosper a little, to have more job opportunities. And eventually we were able to repatriate all the remaining refugees because they saw opportunities for gainful employment in their own country. And so helping a neighbour to prosper help resolve the migration of their people to our country.

You can see why we believe in prospering and not beggaring our neighbours. When you beggar others, their problems will spill over into your country. And amongst the problems will be mass migration to your country. We saw the Albanians invading Italy to reciprocate the Italian invasion of Albania before World War II. The Albanians had problem of poverty in their country. Even though they could not very well like the Italians, they had to go to Italy to seek relief from the misery at home. This same kind of migration took the Mexicans to the United States. We in Malaysia believe that if our neighbours are poorer than us we will face this migration problem and its consequences. Fortunately, we are now as poor as they are. In fact, where we were once host to almost two million workers we now have to send a million back. It was gracious of CNN to report this. It also reported that there is no more haze in Malaysia once they noticed the clarity of the skies. We are duly grateful.

Stability is something that governments like but the opposition dislike. The Malaysian government wants stability not only in the country but in the region as well. Indeed, we want to see stability throughout the world—but we cannot do much about that, not being even a bit player.

We have worked hard for stability in Malaysia and despite opposition we have succeeded quite well. And because we are stable we can manage things quite well and weather the occasional storm that strikes us. We are able to tackle problems such as the one we are facing now fairly well. We will not come out of it unscathed, of course. We will be bruised and battered but the Malaysians will pull through eventually. Putting money in Malaysia is still a wise thing to do.

We are doing quite well in the region. We are at peace with everyone and everyone is at peace with each other. Yes, we are all facing problems at the moment but that neutralises the problem. If some of us are facing problems while others are not, then we would not have equal capacities to work together. Now we have and we intend to use our common misfortunes to enhance our cooperation. We hope to cooper-

ate with all the countries in the Pacific region and we expect to gain from it. So your discussions will be very interesting to us. We hope to get a few tips on how we can handle the problems we face.



5
A PRIVATE SECTOR SALUTE TO ASEAN

THE Association of Southeast Asian Nations (Asean) has undergone tremendous changes and development for the past three decades. Our achievements are the result of hard work of both the government and private sectors. Without the latter economic development of the region would not have been as high as it is. Therefore, it is appropriate that today we gather for a meeting called "A Private Sector Salute to Asean". Let us utilise this conference to take stock of our achievements and setbacks as well as plan for greater success in the years to come. Let me acknowledge at the outset, that the success which we hope to achieve will only materialise if we—the government and private sector—continue to work closely together in harmony and single-mindedly for the betterment of the region.

Asean has come a long way since its founding in 1967. We started off with just five countries—Malaysia, Singapore, Thailand, Indonesia and the Philippines. In 1967, no one gave us much of a chance to succeed. Southeast Asia had by then undertaken two shortlived attempts at regional cooperation, first in 1959 with the formation of the Association of Southeast Asia (ASA) and then in 1966, Maphilindo, which grouped Malaysia, the Philippines and Indonesia. Politically, Southeast Asia was divided according to whose colony we once were. Thailand was, of course, never colonised. The Indochinese countries were either at war or faced various insurrections after decolonisation. Differences in ideology kept us apart and at times resulted in confrontations. There

A speech delivered at a "Private Sector Salute to Asean" Conference in Petaling Jaya, Malaysia, on December 13, 1997

was a great deal of suspicion of each other made worse by conflicting territorial claims. We tended to align ourselves with one or the other of the two blocs in the bipolar world and their Cold War strategies. The outlook then was indeed bleak.

Today, the situation is very different. In 30 years, Asean has evolved into a pivotal organisation in the Asia-Pacific region and is also the most successful regional organisation in the developing world. Although there still exist certain differences, challenges and conflicting claims, the region nonetheless enjoys unprecedented peace and stability as well as tremendous economic development. With a market of almost half a billion consumers, Asean is often considered the gateway to the broader East Asian market. Although all of us are facing economic turmoil which has undermined our growth, our potential is still there. It is reasonable to expect us to recover and to forge ahead. We still have a not unreasonable hope to catch up with the developed West. The skills and the willingness are still there. The system and the game rule of a globalised world may not favour us now but we will learn to handle them in time and we will bounce back, possibly stronger than ever before. What we need to do now is to build up our internal strength, our organisation and our unity and then we will overcome.

Today, we have almost made a reality of the aspiration of Asean's founding fathers by admitting Vietnam in 1995 and Laos and Myanmar in 1997. We had hoped that Cambodia would have joined us by now and so complete the Asean dream. But that is not to be yet. Sudden, dramatic events in Cambodia prompted Asean to delay its admission. We hope that it would not be too long before the whole of Southeast Asia belong to one grouping.

Many question the wisdom of our admitting countries which are so different in terms of ideology and economic system. I would like to point out that in 1967 when Asean was formed, the differences between the five founding members were more marked. Indeed, they were almost at each other's throats. Suspicions amongst them were deeper. There were serious unsettled conflicts amongst them. But they came together anyway and persisted in their attempts to find common grounds for cooperation. There is no reason to assume that the differences that the new Asean members present to the grouping cannot be handled by people who had already exhibited their skill at compromise

and diplomacy. They will succeed, and they will succeed more quickly if they are left alone and their efforts are not subverted by outsiders.

The members of Asean have shown a distinct tendency to be flexible. They are not dogmatic and they are ever ready to learn and adopt strategies which had brought success to other members. It is no accident that all the Asean countries appear to progress uniformly towards economic success. It is reasonable therefore to expect the new members to do the same and build a regional grouping of developing countries which will be second to none.

Today, the Asean countries, in particular the more successful members, are in the throes of economic turmoil. It would be wrong to say that their governments and their people, in particular their businessmen, are completely blameless. There had been many abuses and malpractices, including of course large foreign borrowings and deficits in the balance of payment. These abuses on their own would have resulted in the slowing down of growth or even reversing it. But the devaluation of their currencies had precipitated matters, magnified the scale of their economic reversals, and caused financial turmoil. It exposed and bankrupted not only bad companies but rendered good companies non-viable. It put banks and other financial institutions in danger and forced their closure. Indeed, it forced countries to borrow heavily from international agencies and obviously increase their debt burden.

It will be many years before the economies of Southeast Asia regain some semblance of their past performance. Some say it will be a matter of months. Can it be so quick when we see that despite the loans they have taken, despite the stringent and prudent actions they have been forced to take, despite the dismissals and unemployment, the economy is not only not recovering but is actually sliding further backwards? It is flattering to be told that we will recover quickly but proud independent countries would not surrender their economic and political freedom if recovery could be so easily managed. In any case, can recovery be real if there is no sovereignty?

We in Southeast Asia should accept that we are poor now and the road to recovery is going to be long and hazardous. If we are going to make it, if we are going to shorten the time, we need to stay closely together. We have a need to develop an Asean-wide strategy for recovery.

It is not going to be easy, especially as we are no longer free agents. But there is still much that we can do together.

In the first place, the good understanding and cooperation that the Asean private sector had developed with the governments of Asean countries must be continued and enhanced. Whatever we may have to do to overcome our problems we will have to do them together. We will of course not go against our undertakings to whatever international agencies we have committed ourselves to. But those undertakings will not paralyse us completely.

Since all our currencies have been devalued to almost the same extent, the exchange rates between us have not changed much. We can therefore continue our trade with each other almost as we did before. Indeed, we can expand our trade greatly if our regional sources retain this competitiveness. It is up to us to do so.

AFTA can be reexamined in order to expedite and expand it. If AFTA is considered good during times of prosperity, could it not be good or even better during times of stress? Much will depend on our ingenuity and our Asean spirit of unity and belief in mutual help. I believe that the devaluation of our currencies can facilitate trade between us. There are many things which we could not buy from each other before which should be competitive now if we keep our new exchange rates and the price of goods according to the domestic markets. We have discovered in Malaysia that palm oil, for example, is priced in US dollar even for the local market and yet our costs are in devalued ringgit. While we do not begrudge the windfall profit our exporters get due to the devaluation of the ringgit, we think that the domestic market should not be burdened by the extra profit which palm oil producers would get by selling at export prices in the domestic market.

I realise, of course, that palm oil is not something that we buy from each other. But supposing we adopt an AFTA pricing system it would be cheaper than edible oil imported from outside AFTA. And there are many products with the same marketing mechanism as palm oil.

Many economists assume that devaluation of a currency automatically results in increased competitiveness and windfall profits. This is not necessarily so. A lot of the exports of Southeast Asian countries have contents imported from countries with currencies which have appreciated against us, the United States, for example. The imported

contents reduce the cost advantage from devaluation. Freight and insurance also do the same, both inbound and outbound. A 40 per cent depreciation would not give a 40 per cent advantage.

If the product with imported contents is sold locally there will be an inadvertent increase in price. This increases the cost of living. There will be demands for wage increases which will increase local cost further. In the end the benefit from devaluation will be totally lost.

If we want to make AFTA worthwhile, we have to guard against the inflationary effect of devaluation. It is not impossible to do this. It requires a great deal of discipline amongst our people. But the result of the increase in trade between the countries of Asean will help cushion off the effects of devaluation and shorten our recovery period.

When Malaysia promoted a buy-Malaysia campaign, we were accused of economic nationalism. It is not nationalism at all. When our currency is devalued effectively it makes imported goods costlier by the same percentage of the devaluation. To continue buying we will have to find more ringgit to convert to the currency we have to pay for the imported goods. The ringgit has depreciated by 45 per cent. How do we find 45 per cent more ringgit to pay for the imports? Indeed, in our present economic condition we cannot even find the amount of ringgit we used to use to pay for the imported goods. We actually have less ringgit now because business is bad and wealth is not being generated. So how can we buy the old amount of imported goods? What we can buy is much less than the percentage of depreciation of our currency. We are not being economically nationalistic. We are just unable to find the money to buy. You cannot impoverish us and then tell us to continue buying what you sell.

What is true of Malaysia is also true of all the other Asean countries who have suffered devaluation. But since relative to each other's currency the devaluation has not been so high, it follows that goods from Asean countries would be cheaper for Asean countries. Of course, we would prefer to sell outside of Asean in hard currency and earn more foreign exchange. But wherever we can be competitive in each other's market we should buy Asean.

I am not advocating Asean economic regionalism. But the fact is that we have less money now and we should buy from the cheapest sources. There should be no restriction to others entering our markets

with their products but if their prices are higher we should not buy from them. As a last resort we could barter in order to increase our trade since we do not know when the pressure on our currencies will be lifted.

What I am proposing does not negate market forces. Market forces demand that we buy the cheapest and the best. By taking advantage of the simultaneous devaluation of our currencies, the Asean countries can actually increase their trade with each other without keeping out other countries. That way we will help each other's economy to recover and hopefully to grow. When we are rich again and able to afford the imported goods and luxuries from outside Asean, we should do so. Indeed we will be helping to restore world trade by working hard to recover quickly.

I would like to suggest that the private sector in all the Asean countries seriously examine this idea. Perhaps governments too should examine it. We may reject it as a harebrained idea in the end but there is no harm in examining every possibility of restoring the health of our economy. We must always be prudent and correct but in business and in finance there have always been new ways of making money. We have lost our wealth largely because we have not understood what is going on in the big wide world outside. We have been developing our countries the old-fashioned way for 30 years. We believed in hard work, in sweat, toil and tears. We believed that one good turn deserves another. We believe in cooperation between countries, within regions and between regions.

But during the past 30 years concepts and ways of doing business have changed, sometimes drastically. With liberalisation, globalisation and market forces came herd instincts. We were caught unawares. And so we have to pay a price, a heavy price. But for the price that we have paid we should at least get a few tips, if not a full lesson, on how to manage.

We know we have to accept what we cannot reject. We are doing our best now. What is not viable must be killed outright so the survivors can be free to consolidate their positions. People unnecessarily employed should be retired. As a doctor who once practised surgery, I appreciate the need to amputate gangrenous legs to save the rest of the body. What we have to do is surgical. And we will do it. We must reassure the world that we will carry out what we have undertaken to do, at

whatever cost. We hope that in the end we will restore confidence and the wealth will flow back.

In the meantime, we must nurse Asean. On this 30th anniversary of Asean, we must renew our pledges and our commitment towards building a region of peace, freedom and, hopefully, prosperity. We must stand together linking arms and bolstering each other's strength.

And our private sector must work closely with our public sector, in each country and in the region as the Asean entity. We had achieved so much in the past through our cooperation, through our constant consultation and through our strong support for each other. Now more than ever we need to continue that cooperation, consultation and support. What had stood us in good stead in good times must now be made to stand in good stead in bad times. Some have accused us of the denial syndrome. The denial would be greater if we do not admit that we are facing a serious problem which can return us to our colonial past. The journey back will not take months as our admiring detractors smilingly assure us. It is going to take years and years of hard work and new cunning. But God willing, we will return, battered, bruised but we will return.

The private sector has many reasons to salute Asean. And having saluted, let us now put our heads together and work out a return to our past achievements.



6

ON THE THRESHOLD OF THE CYBER REVOLUTION

THE INTERNET and the explosion in global communications have brought mankind to the threshold of the cyber revolution. Information technology (IT) is moving literally with the speed of light—opening up endless opportunities and undreamed of options for businesses to explore. I would like to share with you some thoughts about the forces that will shape our common digital future—the promise it holds and the strategic response we in Malaysia are making to take advantage of that promise. Specifically, I would like to introduce the Multimedia Super Corridor (MSC) which we are currently developing, and to invite the active participation of Corporate Canada in this quite unprecedented initiative.

Transforming the world as we know it are two major forces: the new phenomenon of globalisation and the relentless advance of technology. We have no option but to traverse the Information Superhighway. From the moment the microchip was invented our whole existence was transformed. It changed the way we live and the way we do business. For all of us, an IT Agenda becomes imperative if we are to reposition ourselves for this new Information Age.

Malaysia's MSC is not just a physical location—it is not just another industrial park—it is not a Far Eastern imitation of Silicon Valley—it represents a new paradigm in the creation of value for the Information Age. MSC is envisioned to be a high-tech testbed which will unlock the full potential of multimedia. We aspire to be a world centre

---

A speech delivered at the Canadian Investment Conference in Ottawa, Canada, on November 21, 1997

for the applications and testing of leading edge IT advances and discoveries. For us, this will be primarily the vehicle for our country's entry into the new knowledge-based economy, moving us from labour intensive to high-technology industry and so on to the Information Age. It will also be our fast track to the fully developed status we have targeted for ourselves in the second decade of the next century, which we call our Vision 2020.

You may find this somewhat audacious on the part of a small developing country. We are the first to admit that we are only just taking our first steps into the complex and sophisticated world of multimedia. But we can provide an ideal environment for technology to flourish. In fact, being a developing country helps. We offer a genuinely green field site, unencumbered by industrial practices and legacies or entrenched interests, a site dedicated to new-age electronic commerce.

We have before us the example of the United States. Whilst Britain fathered the Industrial Revolution, it was America that brought it to its full development. America was then, one huge green field site with the opportunity to create the optimum conditions for technology and business to flourish, to be the catalyst for Industrialisation. We have taken this as a model. In a modest way, we too, hope to assume a catalytic role. Our task will be to create an ideal environment for IT and multimedia, one which will encompass the physical, economic, regulatory and policy framework that will unleash the creative dynamics for innovation and advances in this field.

For a country like Malaysia, which is far less developed in the new multimedia dimension, this will demand one giant technological leap. We have much to learn. We turn to you and others like you. We know the MSC can only be accomplished by an enormous collaborative effort, and we seek to collaborate with the whole world. We invite you to bring your high-tech operations, your R&D, your Information Technology know-how to experiment and to try on your own or alongside Malaysian companies in the MSC. We need a cross section of telecommunications, information and software companies, amongst many others, to help realise the vision we both have, to exploit the potential, for the benefit and enrichment of humankind really.

We are today already reconciled to the prospect of a borderless world in terms of communication. It will not destroy our identity but we will develop into a knowledge-based society, which is of great signifi-

cance—for there are no frontiers to knowledge and technology. The idea of competitive advantage disappears in favour of a universal sharing of resources and skills while information technology will provide the instrument to achieve this.

The forces that drive the Information Age—like the massive communication network that can transmit information all over the world in real time—will serve to break down physical, social and economic barriers. This will then stimulate growth through mutual enrichment, should we choose to take up the opportunity. The mechanism will be that same principle of collaboration—in many different ways—across borders, unaffected by distance, involving alliances and permutations of alliances amongst corporations whose economic activities can no longer be contained within their respective borders. This is the platform on which the MSC is premised. It will be a 'web' of collaborating companies in the IT field—a multicultural web of mutually dependent international and Malaysian companies collaborating to deliver new products and new services across an economically vibrant Asia and beyond. And like a spider, it will weave ever more intricate webs of relationships and synergies amongst participating companies. Such a web could be the new model of development for the Information Age.

It is in this spirit of mutual enrichment that we invite Canadian companies to join the MSC. We in Malaysia have for some time now been advocating a policy of 'prosper-thy-neighbour' to replace the 'beggar-thy-neighbour' mindset of the present selfish mentality where one party's gain is another's loss. Partnerships should not be a zero-sum game. Instead both parties can gain and the total can be more than the sum of the two.

We have already promoted our concept of this multimedia haven in Hollywood, Silicon Valley, the United Kingdom, Hungary and Japan, where it received a heartening response. We have special reason to hope that Canadian companies will soon be represented in the MSC, along with our other distinguished pioneers.

Bell Canada are already involved in the MSC. The Chairman, Mr Lynton Wilson has accepted our invitation to serve on the distinguished International Advisory Panel (IAP) set up to counsel Malaysia on the development of the MSC. And Simon Fraser University is the lead consultant recruited to help set up our Multimedia University located in the Corridor. We are also aware that Canada is at the forefront

of fibre-optic technology and supplied the first submarine cable from Europe to Newfoundland. A fibre-optic network with the capacity to transmit 2.5-10 gigabits per second will provide the backbone for the MSC.

We consider Canada as a world-class IT country. The 400 multimedia companies operating here in 1995, have now increased to 600 serving education, information and the entertainment industries, as well as corporate needs. Your cable, telephone and computer penetration is amongst the highest in the world. Business leaders in a recent survey, ranked Canada second amongst the G7 countries for information technology, just below the United States. It is no wonder that you have your own answer to California—your Silicon Valley North.

Canada's Nortel was a key player from the start in the industry's early beginning. Today, it is amongst the giants in the field, with already five plants in Malaysia. We have a special interest in Nortel. It has 8,000 scientists and engineers engaged in every aspect of communications research and spends 14 per cent of sales revenue on R&D—the kind of R&D spending we want that will translate into commercial production.

Although your renowned expertise in ice hockey cannot be emulated in my country because of its tropical climate, we look to you for technology and the transfer of technology. Canada, I am happy to say has been generous in this respect, and I thank you for it.

But I must warn you that whilst continuing to rely on the transfer of technology, we are getting even more ambitious. We don't want to be just passive recipients, but active participants—and with the help of people like yourselves, we have set ourselves the goal of developing new technologies indigenous to Malaysia. Specifically, we are hoping to attract R&D operations. We want to be part of the global industry's endeavour to develop intelligent multimedia solutions to manage today's exploding range of information options. But most of all, when the world gets the next generation of high-tech startups, Malaysia wants to be there.

There is already some foundation, a case for affinity between Malaysia and Canada that supports the idea of collaboration between us. We have a lot in common, not least, the factor of cultural diversity. Malaysia is a federation. Imposing a federal structure on a number of widely

divergent States compounded by the multiracial, multireligious profile of our population, was not easy. You will understand this. But we succeeded to become an exponent of federalism as a practical solution to the management of ethnic diversity. Our 'web' is a multicultural one.

The other consideration in coming here is the strong reputation this country has for internationalism. Canadian business is also no stranger to Malaysia. Two way Canadian-Malaysian trade doubled in three years between 1993 and 1996 from just over US$1 billion to US$2.1 billion. In 1996, the value of Canadian exports to Malaysia totalled US$536.5 million, while Malaysia's exports to Canada accounted for US$1.6 billion, a balance in Malaysia's favour. Your exports to Malaysia include paper and paper keyboard, organic chemicals and spacecraft. Main imports are electrical machinery parts, machinery, rubber and rubber products, and clothing. In addition to merchandise trade, Canadian services exports are estimated at a further US$200 million to US$250 million per year.

We look forward to expanding our business links with you. In particular, we commend to you the ample business opportunities inherent in the MSC. What we are proposing is a smart partnership. It is presented not just as an exciting and innovative idea, but as a carefully conceived and sound business proposition. We have worked long and hard—and meticulously—for the past two years, developing the idea and deploying modern planning techniques, in which we may justly claim we have a long-established capability.

In physical terms, the MSC is a relatively large area, 15km by 50km, or 9 miles by 30 miles. By concentrating IT and multimedia operations in one dedicated area, a very special environment can be created, better facilitated and more efficiently managed. The Corridor begins at the Kuala Lumpur City Centre, which currently houses the world's tallest twin towers. Canadian technology contributed to the skybridge at the 41st-42nd levels. It runs south down to the new Kuala Lumpur International Airport, which when it opens in March next year, will be the largest in the Asia-Pacific and will become a regional communications hub.

Two futuristic, future proof, intelligent cities—Putrajaya and Cyberjaya—will form the nuclei of the MSC. Putrajaya is the country's new administrative capital; the other is a cyber city—a Mecca for IT companies providing operational quarters for multinationals to direct

their worldwide manufacturing and marketing activities in multimedia, as well as their production and marketing of multimedia products and services.

It is not easy to describe in a few words the wide-ranging concept of the MSC. It will be purpose built with the intent to provide a fertile base for business to focus their unique skills and resources to develop the new age communications industry. It will have to incorporate many technologies and a technologically oriented business focused setting. We hope this concentration of companies in the one place will enable a strong collaborative environment to be created that will encourage linkages. But we are not just talking buildings, facilities and systems. The idea is to provide both the physical and the psychological space for creativity. We see the MSC as a place of enquiry and of intellectual curiosity. The concept is not new. The Cavendish Laboratory at Cambridge is just such an assembly of scientific intelligences. It has produced some of the world's greatest physicists. The MSC, being more business oriented, will be developing the practical applications of the multimedia for commerce and to meet the business and personal needs of the 21st century knowledge worker. It will be a global testbed where new technologies can be tried out.

Putrajaya, the new administrative centre will be a testbed for electronic government, providing companies with the opportunity to provide and validate a near-paperless bureaucracy in the conditions of a real government environment. Social research will be included—testing the implications for society of instant unlimited information.

Malaysia will provide the physical setting—7,000 hectares of lush green tropical forest, palm oil plantations and rolling countryside. Much of the green space will be preserved. The government will provide the incentives, groundbreaking commerce-enabling cyberlaws, business friendly policies and regulations. The private sector, it is hoped, will seize the entrepreneurial opportunity.

To test out this vision, we convened the first meeting of the International Advisory Panel for the MSC at Stanford University, California. Industry leaders of worldwide repute, subjected the proposal to the most stringent evaluation. We are talking about people like Jim Barksdale of Netscape, Bill Gates of Microsoft, Scott McNealy of Sun Microsystems and many others. They gave it an enthusiastic thumbs-up. This, I feel, is due mainly to the fact that in addition to its intrinsic

merit, we were serious about removing the outdated obstacles that Industrial Age policies, laws, practices and attitudes had posed for them. The IAP will continue to monitor the progress of the MSC and advise on policy at the strategic level.

Work is already well underway at the MSC The 'hard' infrastructure is being put into place on a fast-track basis. However, we see the 'soft' infrastructure as the area where we probably need to innovate most. The Malaysian government, always business friendly and accustomed to dealing with foreign investors, promises to be even more friendly to the peoples of the MSC.

- Knowledge workers who fall within the category of special guests will get in and out of the MSC without hassle or delay;
- We will allow 100 per cent ownership of companies and unrestricted employment of knowledge workers from abroad;
- Incentives are generous with up to 10 years tax holiday;
- We will not censor the Internet. But if anyone downloads and distributes undesirable or illegal material, he will be subjected to the usual laws of the country;
- Companies will find a breath of fresh air coursing through the regulatory system. Bureaucratic procedures will be reduced to a minimum. Official requirements will be few and approvals expedited: a hassle-free 30-day turnaround on work permit applications, for instance, and multiple-entry visas;
- A one-stop agency system will streamline the entire process, handled by the Multimedia Development Corporation, to whom all your enquiries should be directed. This is where you obtain any official sanctions you may need;
- We have dispensed with the traditional and often cumbersome tenders in favour of 'concept proposals', again simplifying the whole procedure.

We recognised early on the importance of intellectual property rights and the need for a special category of cyberlaws. The Multimedia Convergence Act 1997, already on the statute book, is designed to support companies engaged in electronic commerce and to resolve some of the issues with the convergence of the communications, computing and broadcasting industries.

Cyberlaws already tabled in the Parliament take the regulatory and legislative controls further than any tried before, a brave attempt to control computer crime, illegal access, commercial espionage and theft, using methods of validating digital signatures and computer transactions, together with a host of other protections not covered by existing laws. We realise at the same time that Cyberlaws are still evolving. Amendments are sure to follow, to cater for new usages of multimedia and as new technologies pose fresh problems. But there is sufficient legal framework already to raise the comfort level of would be investors and to make Malaysia a regional leader in intellectual property protection.

But while the system is in place, we also recognise that the pursuit of business is the pursuit of opportunity. The investment potential is wide and open ended, but we would like to draw your attention to some specific opportunities embedded in our 7 flagship projects—key areas of multimedia use aimed at spearheading the development of the multimedia industry within the MSC. They are calculated to test the role of information and multimedia in real-life situations, and in human society as we know it. For instance, we are currently studying various proposals for one national smartcard to replace the plastic tyranny of all the cards we are expected to carry in ever-increasing number. This will be a single all-purpose card with which all Malaysian citizens will be issued to serve as an identity card, credit card, electronic purse and many others. Ultimately, it will be used in all electronic transactions with the government.

The other flagship applications are equally innovative. Electronic government, using multimedia technology, will be introduced in Putrajaya. Its ultimate aim is for a more efficient and cost-effective delivery of government services to the people. Another example is telemedicine. The key elements here include remote consultation, diagnosed treatment, virtual patient records and a natural electronic medical network. This is quite uniquely suited to the needs of our remote rural population.

Research and development, which is a top MSC priority, will be furthered by collaborative R&D centres and linkages between the corporate sector and the universities. The Multimedia University is of course industry focused and will spearhead the emergence of an IT research community and the creation of more knowledge workers. We

are trying to accumulate more intellectual assets and build up our intellectual capital. The MSC will accelerate the process.

As you can see, in developing the main components of the MSC, we have tried to be proactive in anticipating the world of the future and the world outside Malaysia. There are many areas here in which forward-looking companies can engage.

At the same time, we realise that a concern of the private sector is that government does not always understand the reality of operating a business on the ground, in terms of operating conditions and constraints. In Malaysia, we have a highly developed process of consultation with private enterprise which was built into the development of the MSC from the outset. MSC-status companies have direct access to me, as the Chairman of the MSC Implementation Council and International Advisory Panel, and to the Deputy Prime Minister, who heads the Founders Council.

If any further proof is needed of our serious intent and the good faith behind our business friendly philosophy, it will be found in our ten-point Multimedia Bill of Guarantees. The government of Malaysia formally commits to all companies receiving MSC status, the following:

- Malaysia will provide a world-class physical information infrastructure;
- Malaysia will allow unrestricted movement of knowledge workers in and out of the country with no employment restrictions;
- Malaysia will ensure freedom of ownership of companies;
- Malaysia will allow freedom of sourcing capital globally for MSC infrastructure and freedom of borrowing funds;
- Malaysia will provide competitive financial incentives including no income tax or an investment tax allowance for up to ten years, and no duties on the import of multimedia equipment;
- The MSC will become a regional leader in intellectual property protection and cyberlaws;
- Malaysia will ensure no censorship of the Internet;
- The MSC will have globally competitive telecoms tariffs;
- Malaysia will tender key MSC infrastructure contracts to leading companies willing to use the MSC as their regional hub; and

- Malaysia will provide a high-powered implementation agency to act as an effective 'one-stop' shop to ensure the MSC meets the needs of companies.

All that remains is a forward look. Phase II of the MSC project will see the Corridor linked to other cities in Malaysia and around the world. By then, we expect in excess of 250 companies within the MSC. By 2020, the entire country will be an MSC with a total of at least 12 intelligent cities linked to the global information super highway and thus becoming a global link to all the other smartcities on this planet. MSC participants will have risen to 500 world-class enterprises.

It will even have a Cyber Court of Justice. And in terms of social concern, we hope that in addition to it being a testbed for new technologies it will help to develop and influence the new culture of global information, grappling as we must with the conflict between control and licence and offsetting the adverse social effects of a massive unremitting onslaught of instant, uncensored information.

There is nothing new—no technological breakthrough in what we offer—but we believe that this initiative is organised on a scale and is of a comprehensiveness hitherto unrivalled. When we invite you to participate, it is first as a matter of collective self-interest. Quite simply, we think it is a good deal for all, for you and for us.

7
SOUTH-SOUTH COOPERATION

IT WAS HERE in Kuala Lumpur in 1990 that the Group of 15 (G15) was born. We meet again today in the 7th Summit of the G15 to rededicate ourselves to the cause of South-South cooperation. I am a great believer of cooperation for mutual benefit amongst all countries, especially amongst countries of the South, so many of which have for so long been deprived of any real benefits from their international economic and political relations.

In fact, for some time now, Malaysia has been promoting the benefits of a prosper-thy-neighbour policy. We do this because we have been made to realise that a neighbour which is prosperous is a peaceful and friendly neighbour. In the context of the G15, we would wish to suggest that we extend this prosper-thy-neighbour mindset across regions and continents. Besides, in a globalised world we are all neighbours. We can only increase our trading and other economic relations if we are all prosperous. Poor countries make poor trading partners. Therefore, it is imperative that we assist each other to become more prosperous.

The marvels of modern technology have brought countries in the world so close to each other. The globalisation of trade and investment are realities we must contend with. We cannot exclude ourselves from the process of liberalisation of trade and investment practices. While we should accept the removal of barriers to trade between nations, we should also strive for order in the conduct of trade and commerce for

---

A speech delivered at the opening of the 7th Summit Level Meeting of the Group of 15 in Seri Kembangan, Malaysia, on November 3, 1997

the whole world. An anarchic world trade system, a system in which the strong takes everything for themselves, may result in our losing whatever little we had gained through our recently acquired independence.

I would like to take this opportunity to relate to my colleagues in the G15 some painful experiences we have had in Southeast Asia in recent months when some currency speculators wreaked havoc and impoverished our economies in the name of free trade.

In Malaysia and in other Southeast Asian countries, we spent decades of sweat, toil and tears since independence to develop our countries and grow our economies. Our countries recorded the highest growth rates continuously for many years. But all these seems to have come to nought when, in the space of a few months, currency traders impoverished our countries merely by devaluing our currencies. The international institutions in which we had placed our trust claim that they are powerless to act against these traders. The rules of trading are devised solely by the traders and these rules have been designed to benefit them. Thus for every dollar that they deposit, the bankers allow them a gearing of 20 times. Since the funds at the disposal of these traders run into billions of dollars they have more money to play with than the reserves of most developing nations.

Currency devaluation may be caused by certain weaknesses of a country's economy. Weak fundamentals are often cited as if these can mysteriously on their own weaken currencies. The truth is that currencies weaken only if currency traders sell them for US dollars. These traders are not doing so to save their investments. In fact, they have no investments in our countries. What they actually do is to borrow the particular currency from foreigners or locals and then sell this currency for US dollars.

According to their own currency trading rules, every time they sell a substantial amount of the currency, the value depreciates by a certain percentage. By selling repeatedly the currency is depreciated. When sufficiently depreciated the traders buy back the currency to deliver to the buyers they had sold to initially at the higher price. Naturally they rake in a profit from this operation.

They can do this with any currency, causing the currency to depreciate and earning huge profits for themselves in the process. We have

now seen how even the strongest currency of the countries with the strongest economy can be made to depreciate. The oft-repeated loss of confidence is nothing more than an excuse to launch an attack and make profits.

The target must be the currency of the countries with a degree of prosperity. It is significant that poor countries have never incurred a loss of confidence on the part of these traders. As a result, when attacks are mounted on the currency of a prosperous country, it actually depreciates against the currency of poorer countries. If indeed loss of confidence or bad fundamentals are the causes of currency depreciations, then surely it is the currency of the poor countries which should depreciate. That they do not simply means that the depreciation is artificially contrived.

This deliberate devaluation of the currency of a country by currency traders purely for profit is a serious denial of the rights of independent nations. Devaluation impoverishes as it reduces the purchasing power of the country concerned, as well as the incomes of the people, rich and poor alike. It leads to inflation and economic regression. It negates many years of hard work and sacrifices. On the other hand, the currency traders make billions of dollars of profits and pay absolutely no taxes to the countries they impoverish and make profits from.

By any measure the present system of currency trading is unethical and unfair to the countries attacked. If we are going to accept globalisation, then there must be a fair system of trading, whether it be in goods and services, shares or currencies. Market forces by themselves cannot determine that the rules and regulations will be fair to all. Since the beginning of time, market forces by themselves have been exploitative. Thus a few bottles of whisky was the price paid for Manhattan Island and glass beads were traded for valuable goods and treasures belonging to the indigenous people, the simple and trusting natives.

A world trading system cannot rely entirely on market forces. It is time that we draw up fair rules for the marketplace. If we do not, then the fight for independence will have to begin all over again for the present market rules will surely result in a new imperialism more noxious and debilitating than that of the old.

As we had in the past, the G15 should continue to maintain direct, effective and regular consultations between the developed and devel-

oping countries on global macroeconomic policies. Without clear definition as to what is meant by globalisation, we may find ourselves disadvantaged and helpless, as it is often quite impossible to make corrections after the facts have been created. Again I would like to refer to currency trading in which we had no say and we now find it impossible almost to correct the system even when it is clearly to our disadvantage.

At the last WTO Ministerial Meeting in Singapore, the G15 Trade Ministers worked together with beneficial results. We should now look ahead towards the WTO Ministerial Meeting in 1998 in Geneva and request our ministers to once again engage in consultations prior to that meeting. I am convinced that the G15 can play an effective role in negotiations with the developed countries.

Two years have now passed since the Singapore meeting and it cannot be said that the WTO has brought the benefits that the developing countries had a right to expect. On the contrary, disturbing trends have begun to surface. We face the threat of unilateral action, the denial of developing status and virtually little liberalisation in the trade in textiles, garments and commodities. We may also be caught in the emergence of new restraints, dubious anti-dumping actions and imbalances in trade in services. Systems of trading conceived before the WTO and largely unknown to developing countries have now become entrenched and little sympathy is shown to complaints that they are detrimental to the economic well-being of developing nations.

When we talked of foreign direct investment (FDI) and the need to open our countries to them we were thinking of the setting up of employment-generating and export-oriented industries. We failed to make a distinction between long-term investments and short-term speculative hot money investments. Now we know how damaging the investments in our stockmarkets can be. After pushing up stock prices to ridiculously high levels, foreign investors simply dumped the stocks and collected high capital gains. Local investors were left with almost useless stocks valued much below the bank loans raised to buy them. Many became bankrupt and the companies themselves face the same threat.

It is far better for us to invest in productive capacities in our own and other developing countries than to depend on hot money inflows into our countries.

The South, as we well know, is made up of countries at various stages of development and enjoying various levels of prosperity. Official Development Assistance (ODA) is still an important component of the national budget of many developing countries. ODA flows must therefore continue with respect to those countries still in need of it.

The debt problem continues to plague some of us in the South. We welcome the agreement reached last year by the IMF and the World Bank on the highly indebted poor countries. For many of the highly indebted poor countries, the only solution is an unconditional write-off of their debts.

Another reality that we are confronted with today is the Information Age. Recent advances in information technology have been so phenomenal that it has become difficult to keep pace with them. Yet we must recognise that the Information Age is set to descend upon us all in the not-too-distant future. We must be given time and some support in order to adjust to a whole series of possibly disruptive changes.

To cope with the Information Age and advances in multimedia, Malaysia has launched the Multimedia Super Corridor (MSC), a 15-by-50km area stretching from Kuala Lumpur to the new Kuala Lumpur International Airport at Sepang. The MSC will be a testbed for the development of the various information technology applications. While we expect multimedia companies from the developed countries to avail themselves of this testbed, we do know that countries such as India, Indonesia and others have made advances in this field and have their own projects. We hope that the countries of the South would also make use of our MSC.

The G15 exists for a number of unique reasons. It is one of the few economic groupings of developing countries which is transregional in scope. Amongst its members are some of the most dynamic developing countries in the world. We can choose either to make use of this potential or let it go to waste. What we cannot afford is to be complacent in this fast globalising world. We in the South need to set our sights upon new horizons, venture into non-traditional markets and forge multifaceted links and partnerships amongst ourselves. This meeting of ours in Kuala Lumpur provides a timely opportunity for us to take stock. We need to redress our inadequacies. We need to consolidate our potentials. Let us not allow the challenges that we are facing cloud our visions for tomorrow as we advance into the new millennium.



8
ASEAN ECONOMIC COOPERATION INITIATIVES

AT THE OUTSET, I would like to congratulate the Asean Economic Ministers on the commendable achievements in the Association's economic cooperation over the last ten years. These achievements, coupled with sustained economic progress of individual member countries, have placed Asean as an important player in international economic relations.

I recall addressing the 1st Asean Economic Congress ten years ago here in Kuala Lumpur and posing the challenge then for Asean to establish a closer, more constructive and complementary relationship in the area of economic cooperation. Today, we are proud that our collective resolve has brought us the first harvest of tangible results. Ten years ago, the idea of a free trade area in Asean was not acceptable. It was seen as a move that would slowly erode national sovereignty. Today, we are into the fifth year of the implementation of the Asean Free Trade Area (AFTA), an initiative that has achieved much greater success than the previous PTA (Preferential Trading Arrangement). Intra-Asean trade last year amounted to US$155.2 billion, a ten-fold increase over that in 1987 when it amounted to merely US$14.7 billion. Over 95 per cent of that trade is covered by tariff concessions under the Common Effective Preferential Tariff (CEPT) which will lead to the realisation of AFTA.

When we embarked on AFTA, we were not addressing it solely to increase intra-regional trade within the association. The larger markets

A speech delivered at the 29th Meeting of Asean Economic Ministers in Petaling Jaya, Malaysia, on October 16, 1997

for our goods lie outside Asean and that the prospect for expansion and realising regional growth lies with the international market. We need AFTA to increase competition and upgrade the efficiency of our industries in order that they become more competitive in the world market. This would in turn make Asean an attractive area for long-term non-speculative foreign direct investment (FDI) and attract more world-class producers to locate their operations in the region. I would like to remind ourselves that the bigger the intra-Asean trade, the more attractive will we be to the serious FDI.

Our thrust forward require us to go beyond tariff reduction. Asean's own involvement in industrial production needs to be nurtured along with FDI to deepen and to share in the benefits of growth. We in Asean agreed to upgrade industrial cooperation by introducing the Asean Industrial Cooperation Scheme (AICS). We also realised that the services sector will be the key sector to develop greater competitiveness and widen the base of economic growth of Asean. To achieve this, we concluded the Framework Agreement on Cooperation in Services and launched negotiations in market access beyond our commitments to the General Agreement on Trade in Services (GATS). We reviewed action plans in the transport and communications, energy and minerals sectors while at the same time we provided greater focus in our plans for cooperation in the food industry, agriculture, forestry, and tourism. We also concluded a Framework Agreement on Cooperation in Intellectual Property to ensure that our region will provide effective protection for intellectual property, both foreign and domestic. Protection for the former will further raise the confidence of foreign investors while protection for the latter is essential as our own entrepreneurs now have the capability and capacity to produce works, systems and inventions. We are also formulating guiding principles towards the formation of an Asean Investment Area (AIA) which foresee a freer flow of capital as well as effect transparency and predictability of policies and practices in investment, with a view to making the Asean region a haven for investors.

Given the mutually reinforcing initiatives put in place by AEM, I have no doubts that as we move into the first five years of the next millennium, Asean economic cooperation would be brought to the "higher plane" that was envisaged by the 4th Asean Summit in Singapore in 1992. However, to remain on this higher plane, we need to set

our sights higher. To make Asean relevant in the next millennium we need to have a longer-term vision of what we want to be as an association. Twenty five years from today, do we foresee Asean becoming a common market like the former EEC? Are we setting our sights to be a single market or an economic union *à la* the European Union? What is certain is that we need to make the bold move towards greater economic integration, as we will have to face an uncertain environment. Our recent experience with currency manipulation should be a big lesson for us. While we should always avoid abusing the system, we must be perpetually alert to the possibilities of others exploiting our weaknesses in order to weaken us further. We have a duty to bring order within and between our countries, and indeed contribute to a more orderly world environment.

What is clear to us now is that the challenges which we will have to face will be enormous. First, while we are closer to achieving the vision of our founding fathers for Asean to embrace all 10 countries of Southeast Asia with the membership of Laos, Vietnam and Myanmar and the eventual membership of Cambodia, we need to remind ourselves that the development gap between the old and new members require special attention. We need to step up the pace of our collective development efforts in order to stay ahead of change. We have to encourage the new members to face change with greater determination if we are to benefit from such changes. I see the Mekong Basin development initiative serving as the primary vehicle for us to collectively spur economic development of the new members. Through this initiative, we can work together in developing much-needed hard infrastructure such as roads, bridges, railways, airports and ports, industrial estates, schools, hospitals and the like as well as soft infrastructure such as education and training, trade and investment facilitation, improvements in administration and management of projects. This regional effort will not only benefit the riparian states, but also the region as a whole. Our resolve to assist the development of the riparian states must be matched by deeds and financial commitments on mutually beneficial terms.

Second, we need to liberalise without ignoring the dangers posed by those who see only the opportunities afforded them by their strengths and experiences, and the weaknesses which their victims may have. We must not just think of level playing fields but also the relative strength of the contestants. While standing together to face problems

may not amount to much, but it is much safer than isolating ourselves in the hope that we may not be noticed and thus left alone. Some postulate that the future of the world will be characterised by herd behaviour and instincts. The different herds will wheel to the left or the right or will charge ahead, trampling upon whatever may be in the way. This does not speak well of the progress human civilisation has made. But then, the history of human civilisation is full of the exploitation of the weak by the strong and the powerful.

Third, we need to ensure that the multilateral trading system remains fair and open. We were able to contribute positively to the conclusion of the Uruguay Round by exerting a positive influence on the debate on issues and by our actions in effecting orderly liberalisation measures. We have continued to exert Asean's influence during the WTO Ministerial Conference in December 1996 to ensure that extraneous issues and non-trade issues are not brought within WTO disciplines. It is important that the WTO becomes the sole organisation for the settlement of disputes. Actions taken outside the WTO should not be allowed and should not be respected. An organisation must have rules in order to exist and be relevant. Such rules must have the force of law, international laws which are properly and democratically enacted. An organisation without rules and regulations will not result in equality of benefits for the members. Liberalisation is not about doing away with rules and laws altogether. It is about everyone submitting to the same set of rules, regulations and laws on a world scale rather than a national scale.

Fourth, we have to embrace the positive aspects of the development of capital markets. Developments in our capital markets over the last five months revealed how vulnerable we are to various abuses. We must make a distinction between speculative short-term hot money operations and serious investments in productive activities. We should continue to welcome real long-term investments but must be wary of operations which do not create any real wealth for us. We need to cooperate in macroeconomic policy formulation to ensure the achievement of stable, sustainable economic growth for the region.

Fifth, we need to harness benefits from developments in Information Technology very early before the enormity and speed of these developments render it impossible for us to catch up. The conduct of trade and commerce itself has not been spared from the development

of IT. Electronic commerce is the buzzword that we need to embrace. Early discussions have begun on the need to formulate a framework for electronic commerce. Whether we are conscious of it or not, all of us in Asean have conducted part of our business transactions using modalities that form part of electronic commerce. We need to engage ourselves in the discussions to formulate a framework for electronic commerce to ensure that the guiding principles within that framework do not put us at a disadvantage but in fact places us all in a position to reap maximum benefits. We cannot ignore the fact that we need revenue in order to govern ourselves and much of this revenue comes from commercial activities.

Sixth, we need to upgrade, strengthen and expand our services sector to complement our strength in the manufacturing and industrial sector. The latter cannot remain as the only engine of growth as its contribution to GDP has almost reached the optimum while the lack of strength in the former has been highlighted as a major contributor to the current-account deficit in most of the Asean economies.

Seventh, we must continue efforts at upgrading the knowledge and skills of our people with greater vigour if we are to keep pace and move ahead of change. We must also continue to emphasise raising productivity levels in all activities.

In moving towards greater economic integration, Asean may need to look at the way we cooperate with a new perspective. Our targets must be that of gaining advantage from our strengths rather than merely protecting our weaknesses. We had struggled hard to gain independence and we cannot afford to lose our sovereignty in the name of free, unrestricted breaching of our economic and other borders. At least we must ascertain that such breachings will be subjected to eventually beneficial rules.

We have also to acknowledge that as we move towards greater economic integration, we are more exposed to the occurrence of disputes amongst ourselves in the implementation of the economic initiatives that we may put in place. We have to resolve such disputes swiftly and effectively. The Agreement on Dispute Settlement in Economic Initiatives concluded in April this year provides the much-needed reference.

While we implement initiatives towards greater economic integration in Asean, we must not overlook the critical element of reducing

transaction costs or the cost of doing business in Asean. We need to review regulatory and administrative procedures at the national and Asean levels with a view to making them more simple and transparent and ensure that new measures introduced have the effect of facilitating decisions and approvals. We have to combat corrupt practices squarely.

Towards reducing the cost of doing business we will have to review the efficiency of our utilities industry. The cost of electricity, gas, water and telecommunications will be less of a burden to business if we liberalise the more restrictive regulation. In the same vein, we need to make our ports and airports more efficient, our haulage and freight forwarding services more responsive.

At the same time, we have to adopt processes that are sustainable, clean and environment-friendly to avoid costs associated with environmental degradation. We have to educate and encourage our rural population to do away with antiquated practices in their daily economic activities which can pollute the environment. The proximity of our borders requires that we address the problem of pollution from both the national and regional perspectives. Failure to do so will most certainly cost us a lot and will retard our progress.

Asean economic cooperation has come a long way from the time when we embarked on our first collective economic initiative 20 years ago. The journey ahead is longer and more demanding. We can make the journey less onerous if we prepare ourselves well for it, if we remain focused in addressing issues that confront us and if we remain committed to achieving our regional goals.

9

REINVENTING OUR COMMON FUTURE

SINCE ITS LAUNCH in August 1996, the Multimedia Super Corridor (MSC) concept has spread across the international community like wildfire. There is not a single country which does not know about the MSC. I hear people talking about the MSC all the time, wherever I go, even in Mongolia. They asked me about the MSC and how they can learn form it. The MSC is a giant testbed for experimenting with not only multimedia technology, but also, and more importantly, the evolution of a new way of life in the unfolding age of information and knowledge. The MSC is therefore, Malaysia's "gift to the world", a creation that welcomes the involvement of the global community in sharing the useful lessons of multimedia development.

One year has gone by and much water has flowed under the bridge. Since then, eyebrows have been raised as to whether Malaysia can pull it off. On the other hand, there has also been much support for the MSC. Both the international community and Malaysians alike, I believe, understand better the concept of the MSC now. I am sure as more programmes under the MSC roll out, greater understanding and clarity will ensue.

Several groundbreaking events have taken place since the launch of the MSC in 1996. In January 1997, we had the first meeting of the MSC International Advisory Panel (IAP), a panel made up of CEOs from leading IT companies around the world. In May, the foundation

---

A speech delivered at the Multimedia Asia 1997 Conference in Seri Kembangan, Malaysia, on September 16, 1997

stone for Cyberjaya, MSC's dedicated intelligent city for multimedia companies, was laid. Furthermore, the other anchor projects in the MSC, Putrajaya—the smart new administrative capital—and the new Kuala Lumpur International Airport (KLIA) are progressing well. Four cyberlaws were also tabled and passed in the Malaysian Parliament in May. In July, the Multimedia Development Corporation (MDC) issued the Concept Requests for Proposal (CRFPs) for bids by private companies to spearhead four of the seven flagship applications—electronic government, smartschools, telemedicine and the multipurpose card. And today, the MMA—with the theme, "Benchmarking Smart Solutions"—is our attempt to invite and emulate best practices from around the world. We want to learn from the best.

We have a clear vision for Malaysia called Vision 2020, the purpose of which is to attain developed-nation status by the year 2020. We want to become a developed nation in our own mould. Malaysia's IT Agenda defines the content of the mould as the creation of a Civil Society. By "Civil Society" we mean a community which is self-regulating and empowered through the use of knowledge, skills and values inculcated within the people. Such a society will allow every Malaysian to live a life of managed destiny and dignity, not just in the here and now, but also in the future. The million-dollar question is, of course, how can we achieve it.

The manufacturing sector has become the mainstay for Malaysia's sustained economic growth of between 7 and 8 per cent over the last two decades. According to our calculations, to achieve our target of a developed nation, the growth rate must continue to average at least 7 per cent until the year 2020. However, we anticipate that the manufacturing sector's contribution to GDP will peak at around 38 per cent by the year 2005. It is obvious to us that we need a second engine of growth if we are to achieve Vision 2020. This second engine has to be jumpstarted by the year 2005. The question now is, can we do it?

We have read the charts and studied the trends. We have tried to put our finger on the pulse of the forces that will shape the socioeconomic tapestry of the future. One consistent pounding beat was digital technology. Thus, we decided to make the Information and Communication Technologies (ICT) the engine of growth within all economic sectors. To obtain a clearer focus on this new and powerful agent of

change, we formed the National Information Technology Council (NITC) in 1994.

The basic role of the NITC is to advise the government on ICT policies and strategies and to help operationalise them. Since we are literally moving into the unknown and we expect rapid and radical changes, it is only prudent that we test our ideas first before implementing them nationwide to avoid costly mistakes. Hence, the MSC as a testbed. We hope the MSC will make the first ripple which will turn into a tidal wave and engulf the whole country, transforming it into a global multimedia hub in its wake. The National IT Agenda provides the broad policy framework for propelling this transformation towards the creation of a Civil Society. The Agenda outlines a three-pronged strategy to achieve a knowledge-based society through people, infrastructure and application development. Needless to say, digital technology will provide the underlying creative force.

You may have noticed that I used the word 'creation' with reference to Vision 2020. This was deliberate. 'Evolution' or 'development' would imply maintaining the *status quo*, of mere continuity. The digital wind is the harbinger of discontinuities. Breaks will take place and breaks will have to be made in the way we think, work and live. To our minds, the break from the past will be the most crucial and the yawning gulf to the future must be bridged. The MSC is our tentative first bridge. It is within this context that the MSC must be viewed. We see the MSC as the seed that will sprout the Civil Society. The MSC is our first investment for the future. In fact, the MSC is our experimental tool for inventing our common future.

Inventing the future does not mean forecasting the future; no ordinary mortal can do that. It means setting in motion certain agents of change now, taking into account current realities and future uncertainties, in the hope that what we envision may be attained. This implies reinvention—reinvention in virtually every field of major significance. This is precisely what we are attempting to do with the MSC. For example, through the electronic government flagship, we hope to reinvent governance; through the smartschool flagship, we hope to reinvent education; through the telemedicine flagship, we hope to reinvent healthcare; and, through the borderless marketing flagship, we hope to reinvent business practices.

I see governance as the 'umbrella' concept embracing and defining this process of reinvention and therefore is the most important. Reinventing governance is not something that we have just thought about. In fact, we have been doing it for some time. As a first step, we started to restructure the government machinery by trimming and slimming it down to make it more efficient and effective. The idea is to hold only strategic public portfolios within the government machinery such as defence, justice and finance, and to privatise much of the rest. In this respect, public good service functions such as telecommunications, power and railway transportation, traditionally under the aegis of the government, have now been privatised. This process is tied closely with another idea we experimented with—the Malaysia Incorporated concept—where the government and the private sector worked closely together to develop the nation. And I must say we have been quite successful in implementing both these concepts.

The idea of an electronic government is the second stage in our ongoing quest for rightsizing governance. Electronic governance is not merely governing through electronic means. Technology is just a means to an end—the end being revamped structures, systems and procedures to implement change and striving for excellence above and beyond levels previously attained. Therefore, the move from Kuala Lumpur to Putrajaya is more than a physical migration. It is also symbolic of discarding old legacies and mindsets—a move towards information-driven frameworks for performance-based management and services. And, we hope, this move will set in motion a paradigm shift in our ways of thinking, working and living.

We in Malaysia, of course, are fully aware and realistic that inventing the future, and by implication reinventing existing realities, is not as easy as it sounds. The journey is going to be difficult, dotted with pitfalls and challenges all the way. We are also aware that we cannot do it all by ourselves. We admit that we do not possess the required technologies nor the knowledge to do what we want to do. But our spirit is willing; our bodies are strong; our economic fundamentals are right; and, we are willing to work with others and to learn—and to learn fast. Learning by doing—that is how we did it in the past and that is how we intend to journey forward. Through the Malaysia Incorporated concept, we successfully evolved from an agricultural-based economy to an industrial one within two decades. And concerns for distributive equity

were not ignored either. We now have time-tested techniques and we are confident they will stand us in good stead for a repeat performance.

We would like to take the concept of Malaysia Incorporated a step further with the MSC—towards global smart partnerships. We would like to invite the world community to join us to shape a common future together. We welcome collaboration instead of confrontation, enrichment instead of exploitation, sharing instead of grabbing. These should remain the catchwords; these should provide the basis towards evolving a just and equitable global society.

The United States' recent "Framework for Global Electronic Commerce" initiative advocates non-regulated private-sector leadership. The market, as we know, rewards the efficient and punishes the inefficient and the less able. Efficiency and equity do not go hand in hand. Therefore, leaving the digital economy to a self-regulating market will only widen the gap between the info-rich and info-poor. The *laissez-faire* market is myopic, interested only in the bottom line, with no concern for social justice. Can a free market really replace responsible governance? Laws and regulations are irksome. We should reduce their roles, but anarchy certainly cannot be better for the marketplace.

In the Information Age, the new basis for power, wealth and influence will be knowledge. No one has a monopoly on knowledge or wisdom, meaning no one can have all the power, wealth and influence. Potentially, therefore, anyone can add and acquire power and wealth. This should lead to a more open and equitable society. Currently, however, knowledge tends to stick with the well-endowed: the children of the well-to-do and the well-educated will have a head start to a good education over the less fortunate, giving them access to power and wealth. This will lead to a society where the rich and educated will get richer and more powerful, while the poor and uneducated, poorer and weaker. How then do we prevent this from happening?

These questions, more than anything else, point to the need for a new framework of governance, where the concerns of distributive justice exist alongside a free-market system for the digital economy. There is thus a need for the international community to begin a dialogue towards formulating a new global framework for governance in the Information Age and towards nurturing a global Civil Society. May I suggest a virtual forum called the "Virtual Commonwealth of Nations" where

all nations are equally represented and the participation truly democratic.

The world, figuratively speaking, is shrinking rapidly. Multimedia and networking technologies will, through videophony and videoconferencing, put people from around the world in face-to-face contact. Multiculturalism will be the way of life in the future. The signs of a global village are already here. We need to make the necessary adjustments so that our closeness to each other will not result in our stepping on each other's toes too frequently. Instead, our closeness and more frequent exposure to each other and to information about ourselves should enable us to develop a strong sense of neighbourliness. In time we should be able to develop a multicultural global society.

As we witness the death throes of the industrial era ethos and the sense the birth of another—one that will be founded upon information and knowledge—should we not take it upon ourselves to manage our destinies instead of leaving it entirely to the free-market system? We are not retreating from the borderless world and unfettered trade. It is simply that human society needs order and a degree of certainty for it to function at all. Occasional chaos can be managed, but endemic chaos must affect society and life negatively. The disappearance of borders between nations simply means that a bigger entity or a new world-encompassing nation will emerge. Knowledge by itself is not going to make this huge single human tribe live in peace. Certainly, unregulated free trade, even though backed by massive information, will not result in wealth and happiness for everyone.

We can all plunge into the Information Age with our eyes shut. But why should we when there is the possibility of testing and finding out how things will work or turn out. Malaysia's MSC is an attempt at creating an environment for testing not just the technology but the way of life itself. The opportunities for experimenting are unlimited. We need only to think of possible scenarios in order to experiment and test. We will not get all the answers, but we should not be groping in total darkness as we enter the next millennium and the Information Age.

10

AN ASEAN OF PEACE AND PROSPERITY

WE ARE NOW very close to fulfilling the vision of the founding fathers of Asean in 1967 to bring together all the ten Southeast Asian countries into one regional grouping. While this vision remains unfulfilled, the official admission of Laos and Myanmar into Asean, nevertheless, is a major milestone in the history of Southeast Asia. Malaysia feels honoured to be the host of this momentous event. Let me take this opportunity to congratulate and welcome our friends from Laos and Myanmar into the Asean community of nations.

We still have cause to celebrate but let us not forget the difficulties faced by the countries of Southeast Asia in their early attempts to form a regional grouping, essentially to facilitate problem-solving amongst newly independent neighbours. After two false starts, five of the Southeast Asian countries managed to launch Asean in 1967. It was political necessity rather than economic imperatives which brought these countries together. But almost immediately there was talk about these countries emulating the European Economic Community by becoming a trade bloc.

The level of economic development of these countries was very low then. An Asean economic bloc would have been quite meaningless. Besides, the claims over each other's territories remained to strain relations between various pairs of Asean countries. It is a measure of the pragmatism of these countries that they continued to meet as Asean, even though bilateral relations between certain members were

---

A keynote address delivered at the Opening of the 30th Asean Ministerial Meeting in Petaling Jaya, Malaysia, on July 24, 1997

strained. Hitherto, the claims remain but they have not prevented Asean from developing into a regional grouping with credibility in the economic, social and political affairs of the world. Such has been the initial Asean-5's success that the other countries of Southeast Asia and even those outside evinced a keen desire to join it.

Asean's accomplishments are even more remarkable considering that not so long ago there were wars and conflicts in the region and within many of the Asean countries. It was predicted that if North Vietnam achieved victory, then, like dominoes, one by one the other countries in the region would fall to communism and chaos would ensue. We were told then, as we are told now, that we needed foreign protection against predatory neighbours such as a victorious Vietnam and the other powerful Eastern countries.

Against all odds, Vietnam and its much derided soldiers in black pyjamas won against the greatest power on earth. But the dominoes did not fall. Instead, they prospered and showed themselves very stable and capable of managing their countries well. They seem prepared to shed the ideological baggage of the past and accept the need for economic reforms in order to give their people a better life. Central planning gave way to market forces and the promotion of international trade and foreign investments. Aggressive territorial acquisition appears to be the last thing on the minds of Southeast Asian leaders. Peace and good neighbourliness seem to be the preferred creed. And all evinced a desire to work together to build a nuclear weapons-free region of peace, freedom and neutrality.

There cannot be any doubt that membership in the Asean grouping has contributed towards governmental rationality and serious concern for the well-being and rapid development of member states. The members seem to learn from each other how to administer and develop their countries. They all seem to believe in working for the good of their people, even if their individual styles may differ. Asean has proven that regional cooperation amongst developing countries is possible and can produce results.

The World Bank recently acknowledged that good government is the key to the development of poor economies. Conversely, it must be concluded that the poor economies which have now developed are blessed with good government.

The member countries of Asean used to be poor but are today amongst the most dynamic economies of the world. It follows that the government of Asean countries know what is meant by good government and their model should be emulated.

The world should conclude that membership of Asean would have a steadying influence on domestic politics and would help the progress of member countries. The world should welcome the accession to Asean of any country which qualifies. It is regrettable that there are those who would not see the obvious. Instead of encouraging Asean to accept all Southeast Asian countries as soon as possible, Asean has been urged to pass judgement, deny membership and apply pressure on a potential candidate so as to force that country to remain poor and therefore unstable. Asean must resist and reject such attempts at coercion. Such tactics are not part of the Asean way. We will resolve our problems in our own way and in our own time. No one should assume that only they know the solutions to all problems. They have failed far too often in the past for us to be convinced that only they know what is right and what is wrong.

The member countries of Asean, like all countries, need security and peace. We have decided that Asean will not become a military alliance in order to protect ourselves, although each one of us is free to have bilateral arrangements with other members for mutual security. Those who are concerned about our safety should support our concept of a nuclear weapons-free zone of peace, freedom and neutrality. We see no enemy and we would not want to label anyone as our potential enemy. If we have problems with non-Asean countries, we will together seek solution through negotiations using our unity as a lever.

We appreciate the offer to defend us but how can we be sure the promised help will be forthcoming when we see so many countries being abandoned to their fates as soon as they were in trouble. We know that the first priority of the protectors would be to pull out their forces. The pledge to protect human rights irrespective of borders and sovereignty has proven empty time and again. We know we will be left to face the problem and to pay the cost with our lives and our wealth. In the final analysis, we can only rely on ourselves. Forswearing force as a means of settling problems between ourselves, we can ensure our safety through a willingness to settle problems the Asean way.

For us, our ultimate defence will be our stability and economic strength as well as our willingness to stay together, even though we made no promise to fight alongside each other, not being a military bloc.

Economic strength is all-important. In a world dedicated to economic growth through a free-market system, territorial acquisition is no longer worthwhile. It is no longer a source of wealth and power. Those who talk of military conquests and colonial territories are living in the past. They know very well that other forms of hegemony is possible. The threat faced by nations is economic sanctions to impoverish the people and to stir internal strife. Weakened, the unfortunate countries will have to submit as completely as if they are colonies. We should therefore concentrate on economic development and the well-being of our people. And Asean countries have demonstrated that they know how to do this. Now, together with our new members, the Southeast Asian countries can cooperate and help each other to prosper economically. That way we will become internally stable and less susceptible to the kind of outside pressures our detractors like to apply.

Economic prosperity is really the answer to our security problems because with prosperity Asean will be taken seriously and its views respected. It is for this reason that whenever our foreign ministers meet it is usual for the major economies of the world to have ministerial dialogues with us. Even on matters of security we have devised a regional forum in order to trash out perceived problems. No other regional organisation has such an arrangement. Military strength may inspire fear but it will lead to a costly arms race. The benefits will only accrue to the manufacturers and traders in the weapons of war. Economic prosperity inspire respect but at a much lower cost, while the benefits remain with us.

In December 1997, the heads of government of Asean countries will meet informally here in Kuala Lumpur. It will be an epoch-making gathering of the heads of government of nine countries of Southeast Asia will be meeting as leaders of one of the world's strongest regional groupings. There will be a lot of serious things to discuss, decisions and stands to be made. They will not be just celebrating 30 years of Asean but also have serious regional and international matters to discuss.

The world now talks glibly of a borderless world, of globalisation, of the Information Age, of open markets and open societies. Asean, a

group of developing countries, will need to know how all these new concepts about international commerce and politics will affect us. It is wonderful to know that all the huge markets of the developed countries will be open to us in exchange for our opening up of our tiny markets. But can we really gain access to these markets. Or will the removal of borders bring about a flow in one direction only.

We now see a well-planned effort to undermine the economies of all the Asean countries by destabilising their currencies. Our economic fundamentals are good, yet anyone with a few billion dollars can destroy all the progress that we have made. We are told to open up and that trade and commerce must be totally free. Free for whom? For rogue speculators? For anarchists wanting to destroy weak countries in their crusade for open societies, to force us to submit to the dictatorship of international manipulators? We want to embrace borderlessness but we still need to protect ourselves from self-serving rogues and international brigandage.

Already we are seeing giant companies swallowing up chunks of the business in the developing world. They monopolise the services sector through their huge shipping, airlines, insurance companies and banks. The media, both print and electronic, are now controlled by them throughout the world. We are denied press freedom by the many people who trumpet press freedom. Only bad news about us are published, the good news are often buried in their archives, never to see the light of day.

We worry, we should worry about this borderless world of the Information Age and the free market. We are not rejecting it outright. But we should know where we stand. We should know how we are going to handle the problems which will arise. Already they have formed powerful regional trade blocs. And eight of the most powerful nations have decided that they, and they alone, should determine the fate of every country. When they agree on anything, as for example the revaluation of the Japanese yen, we have to pay the price. And when they quarrel we will be trampled under.

Alone, none of the Southeast Asian countries will be able to protect itself. But nine Asean countries with half a billion people may be able to do something to help ourselves.

We are glad that when the leaders of the Asean-9 meet, there will also be a meeting with the leaders of the three biggest economies in Northeast Asia. We will then have an opportunity to present our views on a whole lot of international issues to them, for their economies are closely linked to ours. What affects us will affect them too. We abhor trade blocs but we do need as many countries to understand our problems as we can find. We may be moving towards a borderless world, but we also see greater exclusivity on the part of the rich. More than ever, we need to win friends, even from amongst the exclusive group.

We believe in a prosper-thy-neighbour policy in this region. This is not due to altruism. It is really motivated by selfishness. Prosperous neighbours make good trading partners and give each other less problems. The problems of poor neighbours tend to spill across their borders. It is for this selfish reason that we reject beggar-thy-neighbour policies.

But we must not be passive in the exercise of this prosper-thy-neighbour policy. We should actively help each other. Certainly the newer members of our association are going to need help in order to catch up with the older members. I believe there is an Asean formula for success, for how else can we explain why every Asean country has shown rapid economic growth and political stability? We must help every country to make use of this formula so that we can all be stable and prosperous.

Once again, I would like to stress the importance of being economically prosperous. Prosperity is essential for the avoidance of internal conflict. Robert S. McNamara, a former US Secretary of State, noted that the incidence of internal conflict had been highest in the poorest countries and lowest in the richest. In helping our fellow members to prosper, we are in fact helping to reduce conflict in our countries. With this, we will all prosper and be free from conflict. And we as neighbours will benefit from the wealth and the absence of conflict in our region. Again we see the selfishness in the policy to prosper your neighbours.

There are roughly half a billion people in the Asean region now. They are not the richest people but even though per-capita income may be low, their total purchasing power is still considerable. Besides, with their high growth rates, their economic clout must increase rapidly. Their low cost of production, skills and the diligence of their peo-

ple are assets which will make them attractive to investors and traders alike. The future is indeed bright for the member countries of Asean. We know what we must do collectively. We know what we must do individually. And we have the strength to do what is best for us and to defend ourselves. If we fail, we can blame no one but ourselves. We must not fail. That must be our resolve.

The 30th Asean Ministerial Meeting is a milestone in the history of Southeast Asia. It is also a milestone in the history of regional cooperation. We believe in strength through unity. We reject exclusivity. We suffered in a bipolar world. We know now that a unipolar world is no better. We know that alone each one of us will suffer. Only through being together can we maintain and benefit from our hard-won independence.



11

MULTIMEDIA SUPER CORRIDOR: A GLOBAL BRIDGE TO THE WORLD CENTURY

I WOULD LIKE to share my thoughts on the major forces shaping the Information Age and some of the opportunities this would create for both Europe's leading information technology companies and Malaysia. That we are having this dialogue is very appropriate as I believe Europe's traditional commitment to the pursuit of knowledge gives it an infrastructure that is critical for developing a highly competitive information sector in your economies.

Today, we come together on the cusp of what I would like to call the "World Century", a century, possibly unprecedented, of worldwide peace and shared prosperity. This is because the forces that drive the Information Age will result in the breaking down of physical, social and economic barriers which can stimulate growth through "mutual enrichment", i.e if we chose so to do.

We have truly entered a new era. In a borderless world the production of goods and services can truly be global. If we chose to cooperate rather than confront and exploit, worldwide economic development and prosperity is possible. Creativity, innovation and entrepreneurship are the scarce resources in a knowledge economy, and these cannot be confined by borders. These require the free movement of peoples and ideas which will enable companies, countries, and people to benefit from mutual enrichment. Every country and all the world's people should have access to all the competitive advantages of every kind everywhere.

A speech on the MSC: A Global Bridge from Europe to Asia for the World Century delivered at the Imperial College in London, United Kingdom, on May 20, 1997

Mutual enrichment is possible through the shared creation of value by means of "webs" of alliances between companies. The best companies will no longer be able to perform all their economic activities within their corporate borders. Like spiders, they would weave ever more intricate webs of relationships with other companies so that each performs the activity they do best. These companies will collaborate across borders unaffected by distances and generate increasing returns as more and more partners and customers join their web. This is possibly the new model of development for the Information Age and it is likely that unless we are flexible and responsive to changes in technology, industry structure, or consumer preferences, we will be by-passed.

In an increasingly interdependent world, these webs will be so widespread and so busy trading and partnering that conflict will only hurt everyone equally. The fibre that link these global webs do not break or even bend at country or continental borders or cultural boundaries.

Four fundamental forces will be driving this globalisation: A massive communication network that can send information all over the world in real time; Capital that will truly be global and needing market discipline that transcends geographic or political boundaries; Companies that have aspirations for global market leadership and operations wherever it is economical and rational for them to produce, distribute, or market; and consumers whose taste for, and knowledge of, the world's best will determine what they will buy.

The prophets of doom believe there will be a clash of civilisations. But when business becomes thoroughly international as it will be in a borderless interdependent world, such a scenerio is very unlikely. The civilisations would be so intermixed that the old-fashioned confrontations would be physically impossible. There may be tensions within societies and within nations as the 21st century forces every country to become multiethnic and multireligious. But such tensions can be contained. Malaysia has the kind of racial and religious mixture that will be common in all the world's countries of the 21st century, and Malaysia has shown that peoples of different ethnic and religious faiths can live and work together. They clash at their own risk and detriment.

The World Century will be an Age of Connectivity between peoples, places, information, and ideas. In this context, Asia has a special role to play in the creation of the World Century. For too long, nations

have been in the grips of a 'beggar-thy-neighbor' mindset. Whether we like to admit it or not, most people and countries envy the success of their neighbours. If they can they would ensure their neighbours, far and near, will not make it. But in Asia today, at least in East Asia, we have jettisoned the "beggar-thy-neighbour" mindset in favour of a "prosper-thy-neighbour" policy. This is not an altruistic policy. The simple fact is that when neighbours are prosperous we get less trouble from them. Better still they become good trading partners for us. In the last decade or so trade between neighbours in East Asia has grown faster than trade between regions or in world trade. It is the "prosper-thy-neighbour" attitude which has made Asean the fastest growing regional organisation in the world. It is also for this reason that we want to enlarge Asean by admitting the last three Southeast Asian countries.

You know you are experiencing problem with the few Asians and Africans living in your midst. But if the south remains poor the trickle of illegal immigrants might become a flood. Malaysia faces this problem. To counter the migration we are investing in labour intensive industries in neighbouring countries. If the world is going to be borderless it will be better for everyone to ensure neighbours become equally prosperous. Otherwise there will be massive migration which is bound to cause tensions in every country. Europe is especially attractive for the poor of the south and the east.

We have so far been dealing with the industrial Age and its problems. What will be the problems of the Information Age? We do not know for certain. We can postulate this and that but we have always been wrong when forecasting the future. None of us foresaw the invention of the microchip. But the microchip has already changed our life radically. And now with the advances in telecommunication we are going to undergo even more radical changes which can make natural borders and therefore nation-states almost obsolete.

Europe has been taking down barriers between states for a fairly long time now. It was not because of the Information Age coming to Europe earlier. It was simply because you have been fighting such destructive wars against each other so frequently. You know that with the sophistication of modern weapons you cannot afford another European War. And so, beginning with an economic community you have now evolved into a European Union where borders between you no longer mean much. Still, even if you have some experience with a borderless

world, you will need to know how it will function in the Information Age.

For this, Malaysia offers the MSC as a huge testbed for trying out not just the technology but also the way of life in the age of instant and unlimited information. With the liberalism and freedom of your society, how will it fare in an environment of total transparency? How will you manage for example the total and absolute corruption of your children through the Internet and other nets as they make available ever more gruesome violence and explicit pornography? How will you deal with the souls who are going to be lost to the point of committing mass suicide, or the access to simple technologies for making cheap bombs and other weapons or even nuclear devices? Will there be anarchy or will the governments discover themselves just in time before we go over the brink. I do not think the MSC will provide all the answers, but we can become a little bit wiser.

In January, I convened the first meeting of the International Advisory Panel of the Multimedia Super Corridor (MSC). This panel includes industry leaders such as Jim Barksdale of Netscape, Larry Ellison of Oracle, Bill Gates of Microsoft, Nobuyki Idei of Sony, Lou Gerstener of IBM, Bon Moo Koo of Lucky Goldstar, Jim Manzi, Scott McNealy of Sun Microsystems, Kenichi Ohmae, Eckhard Pfeiffer of Compaq, Lewis Platt of Hewlett-Packard, Hasso Plattner of SAP and Masayoshi Son of Softbank. They were enthusiastic about our vision because they saw that we are serious about removing the obstacles that Industrial Age policies, laws, practices and attitudes had posed for them. They are of course enthusiastic about the total way we propose to go about doing this.

First, the MSC is physically a 15-by-50km long corridor that runs from the world's tallest buildings, the Kuala Lumpur City Centre, in itself an intelligent precinct, down to what will be the region's largest international airport when it opens in 1998. This piece of real estate is almost a greenfield site for the building of state-of-the-art cities and systems. Half way between the KLCC and the Kuala Lumpur International Airport will be two cities; one, the new administrative capital of Malaysia, and the other a cyber city where we will locate industries, R&D facilities, a Multimedia University and institutions, and operational quarters for multinational corporations to direct their worldwide manufacturing and trading activities using multimedia.

Both cities will have state-of-the-art communication facilities with fibre to all offices, business premises and houses. They will also be garden cities with large bodies of water to make life pleasant and to stimulate creativity amongst the knowledge workers we expect to live there. The cities will be linked to Kuala Lumpur and the Kuala Lumpur International Airport by a brand-new rail line and dedicated highways, while a system of light rail transport will move people within and between the two cities.

Putrajaya, the new Federal government administrative capital will itself become a testbed for an electronic government. Equipped with the latest in telecommunication technologies, companies worldwide will have a chance of providing, testing and experiencing electronic government in a real government environment. Needless to say supply of government requirements in this area will favour companies located in the MSC.

The Malaysian government has always been business friendly, and we are going to be even friendlier to those who participate in the MSC. Knowledge workers will be able to get in and out of the MSC without hassle. They will be treated like special guests. Multiple-entry visas will be given. They must, of course, be genuine, and companies operating in the MSC must vouch for them. We will allow 100-per-cent ownership of companies, and unlimited employment of knowledge workers from abroad. We feel sure that where our people qualify, and many are qualified, foreign companies will employ them. However, we are not going to insist on it.

We will not censor the Internet. But if anyone downloads and distributes illegal material, he will be subjected to the usual laws of the country. We are hoping that one day there will be worldwide understanding of what can and cannot go into the Internet. But until such time, companies will be free in the MSC.

Bureaucratic procedures will be reduced to a minimum because we will be using one-stop agencies. Presently, the Multimedia Development Corporation (MDC) acts as a one-stop agency with authority to designate MSC-qualified investments. Therefore, companies need only to contact MDC to clear any doubts that they may have or get any official approvals.

Approvals for the few official requirements that exist will be expedited. In Malaysia, we move fast. The world's tallest building was built at the rate of one floor every four days. We also erect buildings from above down. A good construction consortium will build Cyberjaya and they will undertake to build any building in double-quick time. The first building in Cyberjaya, the Multimedia University, will be ready in 1999. But even before that, the university will already be operational. So if a company decides to locate its headquarters or whatever building in the MSC, it can expect construction to be rapid, of a very high standard and at minimal cost. The first building in Putrajaya, the new government administrative capital, is already going up and will be occupied next year. And, of course, many multimedia institutions are already operating in the MSC.

But the MSC of course is not a matter of buildings and highways. For the MSC to function we must have the necessary laws, cyberlaws. These laws are designed to facilitate the use of multimedia and include protection of intellectual property, validation of digital signatures and computer transactions, prevention of computer crimes,laws on the convergence between telecoms, broadcasting, computers and other systems and a host of others not presently covered by existing laws. Some of these laws have already been passed by Parliament while others are being drafted. We don't think they are perfect. Amendments will have to be made as we learn more of the usage of multimedia and as new technology poses new problems.

We have also initiated work on seven flagship projects which will test the role of information and multimedia in a real-life human society. We are studying various proposals for one smartcard to replace the many smartcards which are beginning to weigh us down literally. It is possible that a single card will contain all information about an individual including his identity, his licences and other official documentation, his electronic purse for daily transactions and his fares for all kind of transport. All information will be secured and exclusive. Through this smartcard, we would be able to resolve some of the problems faced by a citizen relating to the society in which he lives.

We will also initiate the electronic government, a multimedia university, media industry clusters, a web to enable companies to operate worldwide without having to do much physical travel, smartschools and the most effective system of distance learning and telemedicine.

You can see that there are many areas which multimedia companies can participate in developing the best system for now and for the future. And of course what you develop and test in the MSC you can market throughout the world. There will be innumerable opportunities for business in the information-based industries.

But best of all you are going to participate in the shaping of an Information Age society. Like all things, the good will always be accompanied by the bad. Being able to communicate with more people through the Internet will give Malaysians the opportunity to make new friends all over the world. However, if we are going to be glued to our computer all our waking hours, we may lose the intimacy of personal relations and personal contacts. Our friends will be no more than words and pictures on the screen and words and pictures are not the same as flesh and blood. We will become less human if we deprive ourselves if physical contact with our friends, or even our enemies, for that matter.

The mass of information assimilated may cause people to develop 'new' personalities and they may become quite 'unbalanced'. We know of the Heaven's Gate people who ended up committing suicide. Are they the only ones? Or are there many others with equally bizarre ideas? As such, a new field of study is required to deal with the psychological consequences of the Information Age. The MSC can be made used to study these effects. Before we adopt the Internet culture as the standard culture for the world, we should know the possible contents of that culture, and how to deal with them or influence them in a practical way. The Information Age should result in a world civilisation greater than any civilisation that we have known in the past. But much depends on our understanding of the new age.

Clearly the role the MSC can play is unlimited. True almost every country has a project which will test the technologies of the Information age and Multimedia. All of them are important and probably quite unique. They may result in us knowing more about the applications of Multimedia and instant unlimited information. But I would like to claim that the MSC is the most comprehensive testbed devised for the purpose of learning and testing the technologies and their application in the Information Age.

Malaysia is quite conscious that it is not the master of leading edge technologies in any field. Even in the industrial age we lag behind, having achieved perhaps the status of a newly industrialising country. Cer-

tainly we are not leading in the field of multimedia. We are not even experts in the needs of multimedia and the Information Age to be able to foresee and prepare the necessary infrastructure.

But we are prepared to listen to advice and act on them. In Malaysia, we hold extensive budget dialogues with the private sector, with trade unions, with NGO's yearly before we prepare our budget. The Minister of Trade and Industry holds similar dialogues with the private sector to get direct feedbacks and suggestions on what the government should do in order to grow the economy, in order to cater to the needs of the private sector. And we keep our ears close to the ground for political feedbacks because we believe political stability is essential for a country's development.

And so for the MSC we have set up a powerful International Advisory Panel (IAP) on which sits practically all the big names in information technology from the United States, Europe and Asia. We are serious about listening to them on how we should configure the MSC. And we know they are also serious, for many of them have already started operating out of Malaysia and have booked sites for their facilities in the MSC. More than a thousand serious enquiries have been received, and 30 of the major players are amongst those who have committed themselves to the MSC.

These companies are already involved in the structuring of the MSC. Companies such as Microsoft, Oracle, Hewlett-Packard, Sony, Sun Microsystems, Netscape, EDS, IBM, Intel and NEC of Japan have dedicated more than 50 full-time experts to work with the employees of the Ministry of Telecommunications and its consultants, McKinsey & Co, to draft a new type of Request for Proposals (RFP) to maximise the scope for the bidding consortia to pioneer new standards and solutions. The MSC may still fail, of course, but the chances are quite remote. Those who do not come on board now may find the going tough later. And remember, we are not developing the MSC just for ourselves. It is our contribution to the World Century of the Information Age. What you do and what you discover in the MSC will have worldwide impact and application for you and for the world at large. We are not being altruistic. There is much in this project for us but there is also much in it for everyone. It is truly an exciting experiment and you must admit that it has stirred up worldwide interest within the industry and outside.

Just in case you are still not convinced we are serious and business friendly, I would like to furnish further proof of our commitment.

Malaysia is offering a ten-point Multimedia Bill of Guarantees. The government of Malaysia formally commits the following to all companies receiving MSC status from the MDC within the physical boundaries of the MSC: (i) Malaysia will provide a world-class physical information infrastructure; (ii) Malaysia will allow unrestricted movement of knowledge workers in and out of the country with no employment restrictions; (iii) Malaysia will ensure freedom of ownership of companies; (iv) Malaysia will allow freedom of sourcing capital globally for MSC infrastructure and freedom of borrowing funds; (v) Malaysia will provide competitive financial incentives, including no income tax or an investment tax allowance for up to ten years, and no duties on the import of multimedia equipment; (vi) the MSC will become a regional leader in intellectual property protection and cyberlaws; (vii) Malaysia will ensure no censorship of the Internet; (viii) the MSC will have globally competitive telecoms tariffs; (ix) Malaysia will tender key MSC infrastructure contracts to leading companies willing to use the MSC as their regional hub; and (x) Malaysia will provide a high-powered implementation agency to act as an effective 'one-stop shop' to ensure the MSC meets the needs of companies.

This is the third stop in my odyssey to drum up interest and support for the MSC. I feel quite sure that European companies active in the field of information technologies will respond well to the project. We need your advice and your help. We need of course your investments, which will benefit us and will benefit you as well.

Europe is now a union of many linguistically and also culturally different countries. But the unification of systems in Europe has not been easy. And it is also difficult to change Europe's laws, industrial practices and policies to cater for the Information Age. In the MSC we are offering European multimedia companies an environment that is not hamstrung by policies and practices that cannot be easily changed to accommodate a whole new set of businesses, business practices and technologies. I am sure that European companies are as ready to take up the opportunities and the challenges which have been taken up by leading-edge American and Japanese companies. I would like to invite you to join us in the creation of the World Century through the information technology provided by the MSC, Malaysia's gift to the world.



12

CYBERJAYA: WHERE CREATIVITY AND INNOVATION CAN THRIVE

THE CONCEPT BEHIND Cyberjaya, the model intelligent city, as a core component of the MSC was not conceptualised overnight. It took years of contemplation, research and planning to come up with a strategic master plan on how we can achieve Vision 2020. Much research was done to study the core ingredients needed and the right recipe for what we envisage to be the real multimedia hub of the world. What we have planned for Cyberjaya is not just a place where companies involved in information and multimedia technology can operate in, but one in which creativity and innovation can thrive. The establishment of the MSC and Cyberjaya in particular will enable Malaysians to leapfrog into the Information Age. We hope to create the ideal environment that will attract world-class companies to use it as a regional multicultural Information Age hub. Our long-term objective is to encourage the development of a highly competitive cluster of Malaysian multimedia and IT companies that will eventually become world class.

Occupying an area of approximately 7,000 hectares when fully completed, Cyberjaya is expected to support a target population of 240,000 people in a first-of-its-kind Information Age working and living environment. As an intelligent city, Cyberjaya will be equipped with advanced IT and telecommunications infrastructure to meet the business, residential and recreational needs of residents within the development, including some 10,000 knowledge workers who are expected to live in the area. It will be served by state-of-the-art telecom-

---

A speech delivered at the Groundbreaking of Cyberjaya in Sepang, Malaysia, on May 17, 1997

munications network with a capacity of 2.5-10 gigabits per second, to be installed by Telekom Malaysia, which will enable high-speed transmissions of voice, video and data between companies in Cyberjaya and the rest of the world. This world-class infrastructure will be able to support multimedia flagship applications, interactive multimedia services, advanced telephony and data services, as well as mobile communications services.

Apart from an excellent physical infrastructure comprising, amongst others, convenient and efficient transportation and multimedia and business facilities, Cyberjaya will also be supported by a package of 'soft infrastructure' in the form of policies, practices, competitive financial incentives and a new set of cyberlaws to create an environment which is fully conducive towards accelerating the growth of multimedia industries.

Another unique and compelling feature of Cyberjaya is that it would be developed based on symbiotic harmony between man, the environment and technology. This is based on the fundamental belief that technology will serve to provide a better quality of life for man within the environment, and this technology will be both user and environment friendly. In developing Cyberjaya, every care will be taken to maximise the assets of the natural environment. The developers will also ensure that a suitable environment is created for promoting spiritual, mental and physical health and the enjoyment of nature and cultural pursuits. Amidst all these is an overriding objective to create a working and living environment where knowledge workers and other residents may interact freely in a relaxed social environment, thereby creating an environment conducive to promoting creativity and innovation, similar to that which prevails in the Silicon Valley of the United States.

The launch of Cyberjaya today could not have been more timely as the world celebrates the World Telecommunications Day, commemorating the founding of the International Telecommunications Union some 132 years ago. The Malaysian telecommunications industry has certainly come a long way since the privatisation of Telekom Malaysia and the rationalisation of the industry. Today, there are seven network operators providing basic or fixed network services, out of which five are offering international gateway services, as well as seven cellular service operators. All of these operators are offering, in some form or

another, digital technologies based on advanced network infrastructures. Currently, there are around 3.8 million fixed-line customers and 1.8 million mobile phone users in Malaysia. Our penetration rates are very high by world standards and are growing at a rapid pace. Mobile telephony penetration, for instance, stands at 9 per cent, even higher than that of Japan's when mobile telephony was initially introduced in that country.

There has been much talk that the lines of demarcation between the telecommunications, computing and broadcasting industries are fast disappearing. This cannot be closer to reality as the MSC begins to take shape. A high-capacity network, such as the one being developed by Telekom Malaysia within the MSC, will enable simultaneous transmissions of data, voice and video at very high speeds. That is why we are now working on the Multimedia Convergence Act which is primarily aimed at addressing the overlap brought about by this development. The backbone network which will be established in the MSC and in Cyberjaya in particular will act as the main pipeline through which multimedia services can be tapped. This, however, does not mean that there will be no opportunities for others. There will be plenty of room to provide content and value-added services. Local companies are encouraged to look into strategic alliances and collaborations with global companies to explore this wide area of content development, especially to meet the needs of the Asia-Pacific region, whose cultural and social value systems may differ from those of the West.

The establishment of the MSC, of which Cyberjaya is the nucleus, is a step towards embracing the future. It is intended to facilitate our transition from an industrial-based economy to an Information Age multimedia economy, keeping the nation competitive in the global economy. But this does not mean that other industries will take a back seat. Information and multimedia technology should never be an end in itself. Effectively used, it acts as a valuable input and, in many cases, a catalyst for many other industries. Advances in multimedia technology will lead to new applications, spurring the growth of trade and commerce, as well as the growth of productivity and efficiency in all sectors. There are numerous opportunities and spinoff benefits, the impact of which will be felt for many generations ahead. All it takes is for us to open our minds to the wide-ranging possibilities and opportunities.

It was not too long ago that I was being briefed on the initial concepts of the Cyberjaya development. Now, I have been made to understand that the urban planning and basic network design have already been completed by Cyberview Holdings, the newly-established consortium that will undertake physical development of this project on a fast-track basis. Other aspects of the developmental planning, such as the refinement of the Cyberjaya Master Plan, the environmental impact study and land acquisition for the flagship development area, are already being completed or are nearing completion. Hitherto, a total of seven specific sites have been identified for the location of some of the pioneering projects to be located in the flagship zone, the hub of Cyberjaya which covers approximately 2,800 hectares. By late 1998, phase I, comprising a 750-hectare development, will be completed, while the remaining areas will be developed in stages up to the year 2005.

To date, a total of 39 companies, both local and foreign, have already committed to locating their operations in the MSC, as signified by the large balloons that you can see all around you, taking a claim on the plots of land on which to site their cybercity operations. I would like to congratulate these pioneering companies for taking that bold step forward into the future. Based on the high level of interest generated and positive feedback received over the past few months, I am confident that many other companies will soon follow this lead. I believe we have a compelling proposition for you to come and share our vision to build the perfect multimedia hub through a mutually-beneficial relationship. We also invite you to use our strategic position to tap into the Asia-Pacific cultures and marketplace.

The progress of this fast-track project is by no means surprising. When we first announced our intentions to build the MSC, there were a few sceptics who have chosen to focus on the fact that this area was primarily covered in rubber and palm trees, thereby questioning our ability to complete the project within the time-frame that we have set for its development. But we need not worry about such remarks. Our solid track record speaks for itself. Time and again, we have shown that our commitment and perseverance have led to the fruition and the eventual success of many major projects in our country and bringing forth many spinoff benefits to our people. Our national car projects, the KLCC development and the Petronas twin towers, the North-South Highway, our state-of-the-art motorcycle plant in Gurun, are only a

few examples of our successful fast-track projects. The building of our new international airport, which will be operational for the Commonwealth Games in 1998, will be yet another example, not forgetting the development of the MSC, which includes both Cyberjaya and Putrajaya.

Since its launch in 1996, we have sought many potential companies to explain our plans to build this Multimedia Super Corridor and the attractive physical and soft infrastructures which accompany it. The response that we have received so far has been, to say the least, overwhelming. As you may be aware, an International Advisory Panel comprising top-level executives from some of the world's most innovative and successful companies involved in IT and multimedia has been established and its first meeting successfully held in January this year. There have also been successful promotional missions to the United States, Japan and India in the first quarter of this year, led by the Multimedia Development Corporation. Another promotional visit, this time to meet potential investors in Europe, is planned for the 20th of this month.

In terms of the seven flagship applications, various agencies from the government and private sectors, both local and international, have been actively involved in the development of the concepts and implementation plans. They are now at various stages of implementation planning and are expected to roll out the pilot projects from July 1997 onwards.



13
THE DIGITAL CENTURY: OPPORTUNITIES FOR MUTUAL MALAYSIA-JAPAN COLLABORATION

IT IS BOTH a privilege and an honour for me to be here today to share some thoughts with you on this topic "The Digital Century: Opportunities for Mutual Collaboration between Japan and Malaysia". The digital century or the Information Age holds a lot of promise especially in the context of a rapidly changing technological revolution worldwide.

The digital economy stresses the importance of networking of personnel worldwide or collaboration of human efforts in exploring new and powerful ways to achieve common enrichment through the use of information technology. This is definitely one area in which Japan and Malaysia can reap mutual benefit. Malaysia has manpower skills in certain areas which are relatively cheap and can be accessed by Japanese companies even if not located in Malaysia, while Japan of course has multimedia technology which can play a role in a borderless economic world.

For technology companies to be internationally competitive in the growth industries of the 21st century, new industrial global standards need to be redefined, even as revolutionary IT products and services are developed. Digitisation ensures greater accuracy and is said to be the key factor driving the consumer electronics industry in Japan in the 1990s. Digitisation in many fields has not yet been fully exploited. With Japan's experience and knowledge in this field and in the use of multimedia, there are almost unlimited possibilities for new industries to be

A speech delivered at the Conference for Investors in the Multimedia Super Corridor in Fukuoka, Japan, on March 28, 1997

developed and expanded throughout the world with hardly any need for direct face to face interaction of personnel.

As we approach the 21st century, fantastic changes are taking place which made what was impossible in the old economy of the Industrial Age suddenly possible in the Information Age. For practical purposes, borders have already disappeared because knowledge, capital, company activities and consumer preferences ignore lines drawn on a map. Where countries once competed with one nation's trade surplus resulting in another's trade deficit, in the future both countries can benefit because networks of companies collaborate across borders to deliver value to customers in the most economically sensible way.

For the first time in history, the Information Age has created conditions that will enable countries and companies to mutually enrich one another; it is no longer a zero-sum game with winners and losers. There is tremendous opportunity for those countries and companies with the courage to embrace these changes. For a limited time, there is a relatively level playing field where developed and developing countries can work together in ways that create benefits for both. This is because many of the wealthier developed countries are locked into obsolete industrial structures and legislative frameworks. Vested interests in these systems will stubbornly oppose any change. Fortunately, these corporate interests have not had time to develop and become powerful in the developing countries like Malaysia.

Let me briefly explain our plans to develop the IT industry. The Multimedia Super Corridor (MSC) will be the first place in the world to bring together all the elements needed to create a special environment that will combine world-leading IT and physical infrastructure with a comprehensive investment-friendly package of incentives and support in which multimedia companies can develop new technologies and applications. The MSC will be a multicultural 'web' of mutually dependent international and Malaysian companies, collaborating to deliver new products and services to customers across an economically vibrant Asia and the world. This 'web' will eventually extend beyond Malaysia's borders and out across Malaysia's multicultural links to our neighbours. In other words, when we produce a product, the components can be manufactured in China, using machines programmed in Japan, with software written in India, and financing coming from the Labuan International Offshore Financial Centre. The product may be assem-

bled in Penang and shipped to global customers direct from the new Kuala Lumpur International Airport within the MSC.

The first phase of the MSC should see hundreds of large and small companies working collaboratively with one another and with partners across the Asia-Pacific and the world. Some of these companies will certainly be today's leaders. Many others will be the smaller companies that are members of each of these companies' 'web'. Hopefully, a few of tomorrow's leaders will be from Malaysia with new products and services in the MSC.

Ultimately, the MSC is envisaged to become a global community living at the leading edge of the information society. This will set the stage for Malaysians to enter the digital century.

We therefore would like to invite your companies to set up your R&D centres in our 'Multimedia Super Corridor', a green field area which runs from the world's tallest buildings in the Kuala Lumpur city centre, down to what will be the region's largest international airport when it opens next year. We seek your cooperation for collective and mutually-beneficial collaboration in developing the MSC.

In addition, an MSC status qualifies companies for a package of financial and non-financial incentives. Companies may enjoy the following financial incentives: (i) five-year exemption from income tax, renewable to 10 years or a 100-per-cent investment tax allowance (ITA); and (ii) duty-free importation of multimedia equipment.

In addition to the financial incentives, MSC-status companies will enjoy the following non-financial incentives: unrestricted employment of foreign knowledge workers; freedom of ownership; freedom to source capital globally for MSC infrastructure and the right to borrow funds globally, besides other benefits.

Other MSC benefits include world-class physical and IT infrastructure, intellectual property protection, globally competitive telecom tariffs, no censorship of the Internet, and excellent educational facilities, including the region's first Multimedia University.

We have defined this path which hopefully will transform Malaysia into a knowledge society. As a first step, by the year 2000, we expect to see seven flagship applications being developed in the MSC by webs of international and Malaysian companies. These flagship applications are electronic government, a national multipurpose smartcard, smart-

schools, an R&D cluster, telemedicine, a worldwide manufacturing web and borderless marketing. We intend to be global pioneers in these applications. Other countries have embarked on similar initiatives. However, many are hampered by entrenched interests and most do not provide the needs of the IT industry as comprehensively as we do.

Over time, each of these flagship applications will generate a web of world-class and Malaysian companies, collaborating to develop and deliver innovative products and services. In this context, it will be exciting for a project champion to be identified with an area of the flagship application of the MSC. No company can be the champion for every application. As such, we can cooperate to identify suitable companies which can champion applications which they are best at and work with their respective counterparts, whether Japanese or Malaysian. They can then develop the identified application into one which can be used as a model for the world.

On the top of the priority list for mutual cooperation we will be recreating and building paths that lead us back to the basics of humanity. For all the new technologies, strategies and structures, both physical and invisible ones that are taking place within organisations today, the one central element crucial for the continued growth of mankind is the one which focuses on mobilising human intellect and spirit. Only by bringing back the elements of humanity and self-identity can organisations hope to compete in this digital century, which Lester Thurow described as "an era of man-made brain-power industries".

With all the dazzling effects of information technology, we must never forget that artificial intelligence can never replace the human intellect. People, especially corporate managers, must lead business and society with a social responsibility that displays not only a balanced set of values and ethics, but one that will inculcate the spirit of corporate integrity. In the digital century, in which everything is reduced to bits and bytes, one needs to have something solid and real to fall back on. As such, we will look towards the corporate leaders from our two countries to propagate a philosophy of knowledge that is imbued with our own set of Asian values.

Japan and Malaysia should cooperate to create the electronic communities that would actively produce the indigenous content suitable to our needs. In this regard, the MSC will provide the perfect opportunity for this to take place. Again, we invite and welcome Japanese busi-

nessmen, IT and technology experts to our MSC to share with us their skills and knowledge, and together, develop localised contents for multimedia applications that will be of world-class standards.

In the face of the information onslaught, we should adopt a proactive approach to counter-balance Western dominance of cyberspace. We are not saying that Western influence is all bad. What we are emphasising is that by being digital, IT literate and technologically advanced does not mean that our Asian values are irrelevant. If anything, they will be even more relevant for our men and women as they search for their own niche and identities in a borderless environment.

The new spirit expresses itself in all human activities, but most dramatically in the new impetus and importance of the arts. The scientific rationalism of the Industrial Age had reduced the arts to luxury, something you indulge in when you had nothing more important to do. Corporate culture should take on a meaning beyond what life is like inside a corporation. Corporate leaders should associate themselves and their companies with new millennium creativity. This does not mean simply acquiring expensive, already acknowledged masterpieces or sponsoring the occasional musical event or museum endowments. New visionary corporate leaders will champion independent thought and have the insight to distinguish between superior quality and fake originality. They will look to the arts to uncover the true source of the human spirit.

By the turn of the 21st century, life and attitudes would have undergone a period of dizzying, accelerated change. Our nation needs more than industries and IT competent men and women to stay ahead of the race in the digital millennium; we will also need the zest of creative imagination and free spirit, as expressed in the arts and creative sciences. It will only be possible if leaders can continue to create the means to mobilise the energy, spirit and inner strength of the workforce.

Needless to say, Malaysia has much to learn from Japan. In fact, we have adopted a Look East Policy for almost 15 years, in which we look to Japan as a model for our development. We are particularly keen to learn about your work ethics, your industrial practices and your technology. We have been sending students to Japan to learn more from Japan. Our bilateral relationship has therefore grown from strength to strength.

In this context, Japanese companies can form strategic alliances with Malaysian companies for business collaboration in Third World countries. Such smart partnerships will benefit all three partners. More such trilateral relationships can be explored meaningfully as we move into the digital century.

Malaysia and Japan can together move into countries of the South. Together, we can combine our resources and achieve synergies in getting into Africa, Central Asia and Latin America. Malaysia's pivotal position amongst the G15 countries and Islamic nations can be of strategic advantage to Japan. We can together, identify opportunities in these nations, bringing to them the technologies they need to help them move ahead into the digital century.

We have always welcomed Japanese investors in Malaysia. Japan is currently Malaysia's biggest foreign investor. Investments from Japan increased by 91.2 per cent from RM2.3 billion in 1995 to RM4.4 billion in 1996. Japan ranked first both in terms of number of applications and proposed capital investments, in which a discernible concentration was in the electrical and electronic products industry. The Plaza Accord have brought large numbers of Japanese investors to Southeast Asia in the mid-1980s, and helped Japan overcome the problems caused by the Endaka.

As we are poised to enter the digital century, we should look at the structure and momentum of Japanese investments in Malaysia in particular and Southeast Asia in general. We in Malaysia require more capital intensive and high-technology investments and Japan is in a position to meet this requirement, especially in the Information Age, where Japanese expertise is well-known.

14
A GLOBAL BRIDGE TO THE INFORMATION AGE

I HAVE COME to the world's entertainment capital here to share a vision of building a bridge between peoples and places, to connect your creativity and entrepreneurship with a very special environment we are creating in Malaysia. By doing so, we can reap rewards together that neither of us would be able to develop on our own.

The success of a country depends on its ability to adopt and adapt to global forces and not on the basis exclusively of comparative advantages such as natural resources, population or labour costs. Visionary countries can choose to create value rather than merely struggle to make the most of existing circumstances. Just as companies cannot succeed by trying to do everything themselves, the same is true of countries, especially developing countries. Malaysia is not trying to build a replica of Silicon Valley or Hollywood. We would be deluding ourselves if we expect storyboards not to be created in Hollywood or R&D on the highest value-added components not to be done in the Silicon Valley.

We realise you are more advanced and that we have much to learn, but precisely because you are so developed there are very important things that we can do that you cannot. Malaysia is offering the world a special greenfield environment designed to enable companies to collaborate in new ways and reap the rich rewards of the Information Age. There are no legacies of artificial constraints created and perpetuated by entrenched interests. We offer the Multimedia Super Corridor (MSC) as a gift to the world, a global bridge to the Information Age

---

A speech delivered at the Conference for Investors in the Multimedia Super Corridor at the University of California, Los Angeles, on January 15, 1997

that will enable genuine mutual enrichment for our partners possessing the vision to participate.

The MSC is truly a world's first, the careful creation of a region with the infrastructure, laws, policies and practices that will enable companies to explore the Information Age without the usual constraints which frustrate them. The MSC is a 15-by-50km corridor that runs from the world's tallest buildings in the Kuala Lumpur City Centre, down to what will be the region's largest airport when it opens in 1998.

More than two years of careful study have gone into developing a package with four key elements which will make the environment within the MSC very special.

First, the MSC will have the best physical infrastructure that can be offered in the world. This includes the Kuala Lumpur City Centre, a new airport, rapid train links to Kuala Lumpur, a dedicated highway, and two new intelligent garden cities. Kuala Lumpur City Centre is the northern gateway to the MSC. The Kuala Lumpur International Airport to be commissioned in 1998 will initially have 80 gates with two parallel runways. The airport will also become an integrated logistic hub with the latest in IT to facilitate the movement of people and goods.

The first intelligent garden city, Putrajaya, will be our new administrative capital where most ministries will be relocating, beginning with the Prime Minister's Office in 1998. Putrajaya will be Malaysia's new electronic government administrative centre served by state-of-the-art communications and transportation systems. The neighbouring Cyberjaya is a city designed to provide the physical and psychological spaces needed for creativity, the pursuit of information-age technologies and businesses and relaxation. It will be built around the new Multimedia University. Cyberjaya will provide top-quality intelligent buildings, multimedia enterprise estates, residential housing, leisure and recreational facilities, and state-of-the-art supporting infrastructure. It will support a working population of approximately 150,000 and a living population of over a hundred thousand.

Second, the MSC will have the world's best soft infrastructure of supporting laws, policies and practices. This includes a comprehensive framework of societal and commerce-enabling cyberlaws on intellec-

tual property, digital signature, computer crime, distance learning, telemedicine and electronic government. For example, our new Digital Signature Act creates a regulatory framework for certifying authorities and severe penalties for cyber-fraud. In addition, we are developing a Multimedia Convergence Act that will merge and update our telecommunications, broadcasting and information laws to reflect today's rapid technological convergence. Finally, we know how critical skilled workers are and have a series of educational and training initiatives across the country. All schools will be connected to the Internet by the year 2000 and a multimedia university will produce graduates that will meet MSC companies' skill requirements.

Third, the MSC will leapfrog available information infrastructure with a 2.5-10-gigabit Open Multimedia Network that will use the latest ATM switches to provide fibre to the building. This network will have a 5-gigabit international gateway with direct links to the United States, Japan, Europe and other Asean countries. This will be in operation by 1998. Value-added service providers will be able to compete freely on this network with no restrictions on foreign ownership and cost-based interconnect tariffs. Telekom Malaysia has committed to offer competitive tariffs that are comparable to or better than that of other global carriers and will provide world-class network performance standards.

Fourth, a fully empowered one-stop shop called the Multimedia Development Corporation (MDC) has been created to manage and market the MSC. The MDC will be opening ten offices around the world over the next two years so it can be close to the companies who will be its clients. In addition, the MDC has been incorporated under the Companies Act 1965 so it will be able to operate independent of civil service rules and regulations. The MDC has a free hand to hire the best people in the world, and a business plan to serve the needs of companies relocating to the MSC both before and after they decide to establish operations in Malaysia. The Deputy Prime Minister and I will personally oversee the activities of the MDC and will resolve issues brought to our attention.

Malaysia will be changing the way its people live and work, particularly within the MSC. This special area will be a global 'testbed' for new government roles, new cyberlaws and guarantees, collaborations between government and companies, companies and companies, education, delivery of healthcare and applications of new technologies. We

are looking for 'smart partnerships', win-win relationships between companies and the government. For instance, we will no longer require multimedia companies to go through a traditional Request for Proposal (RFP) process that requires us to have a crystal-clear concept of exactly what the company must deliver. Leading companies told us this was inappropriate for new areas of multimedia where the solutions are developed rather than assembled from existing knowledge. Instead of traditional tenders and RFPs, we will ask companies for 'concept proposals' that describe the approach they would take to developing or achieving the benefits we have requested. This allows us to select a consortium of companies as a smart partner to innovate new products and services in the MSC. We will be doing this in several application areas that I will describe shortly.

In short, Malaysia is taking a single-minded approach to developing the country using the new tools offered by the Information Age. The MSC will be the R&D centre for the information-based industries to develop new codes of ethics in a shrunken world where everyone is neighbour to everyone else, where we have to live with each other without unnecessary tension and conflicts. Indeed, the MSC is a pilot project for harmonising our entire country with the global forces shaping the Information Age. Phase I involves making the MSC a success by learning from our partners and utilising the experience we gain; phase II will link up with other islands of excellence within Malaysia; and phase III involves making all of Malaysia a Multimedia Super Corridor that is connected to other smart regions around the world. I expect Malaysia to be in the final phase by 2020, by which time we hope to be a developed nation.

As far as we know, no other country is even contemplating anything similar to what Malaysia has in mind. Other plans may sound similar because all of them use 'IT', 'Cyber' or 'Multimedia' to market one development or another. However, we are not adding new facilities to existing ones or adapting a concept to an existing area; we are building and installing the latest technology on a huge 15-by-50km greenfield site designed to realise the full potential of multimedia. I hope others will link up with the MSC and become one of the central pillars in our global bridge connecting the smartcities of the world. It is in our mutual interest to collaborate rather than undermine each other because all of us will benefit from it.

As we approach the 21st century, fantastic changes are taking place which make what was impossible in the old economy of the Industrial Age suddenly possible in the Information Age. For practical purposes, borders have already disappeared because knowledge, capital, company activities and consumer preferences ignore lines on a map. Where countries once competed with one nation's trade surplus resulting in another's trade deficit, in the future, both companies can benefit because networks of companies collaborate across borders to deliver value to customers in the most economically sensible way. Although none of this activity is captured by the economic statistics developed in the Industrial Age, its impact is clear and will require new types of international institutions. In short, the Information Age has created conditions for the first time in history that will enable countries and companies to mutually enrich one another; it is no longer a zero-sum game with winners and losers. This is a tremendous opportunity for those companies and countries with the courage to embrace these changes. For a limited time, this will be a relatively level playing field where both developed and developing countries can work together in ways that create benefit for both. This is because many of the healthier developed countries are locked into obsolete industrial structures and legislative frameworks and vested interests in these systems stubbornly oppose any change. Fortunately, these corporate interests have not had time to develop and become powerful in developing countries like Malaysia.

The MSC is the first place in the world to bring together all the elements needed to create the kind of environment to engender this mutual enrichment. I see the MSC as a multicultural 'web' of mutually dependent international and Malaysian companies collaborating to deliver new products and services to customers across an economically vibrant Asia and the world. I fully expect that this 'web' will extend beyond Malaysia's borders and out across Malaysia's multicultural links to our neighbours. Component manufacturing can then be done in China, on machines programmed from Japan, with software written in India, and financing from Malaysia's Labuan International Offshore Financial Centre. The product may be assembled in Penang and shipped to global customers direct through our new airport.

Malaysian companies are already working with world-class international companies and technology transfer is taking place. Moreover,

companies and neighbouring countries are benefiting as well because certain parts of these products are produced in other locations. The consumer benefits most of all because they get top-quality products at the best possible price. In short, all parties linked by this 'web' will benefit and be enriched.

Phase I of establishing the MSC will be complete when the MSC is home to hundreds of large and small companies working collaboratively with one another and with partners across the Asia-Pacific region and the world. Some of these companies will certainly be today's leaders. Many others will be the smaller companies which are members of each of these companies' 'web'. Hopefully, a few of tomorrow's leaders will be from Malaysia with new products and services in the MSC.

I like multimedia because the most successful companies are those which collaborate with many partners and truly transfer technology to them, not out of charity, but out of collective self-interest. These companies know that they cannot stay at the leading edge if they try and do everything themselves. They realise that a web of smaller companies working to common standards can deliver more benefits to the consumer. I hope to see some multicultural Malaysian companies alongside international companies, thus mutually strengthening the capabilities of both.

Phase II of linking the MSC with other islands of excellence will be complete when the MSC becomes far more than a business development. By then, the MSC will be a global community living at the leading edge of the information society. The citizens' smart homes will be connected to a network through which they can shop, receive information, be entertained, interact with one another and educate themselves.

Phase III of leapfrogging all of Malaysia into the Information Age will be complete when the entire country is living and working in these new ways. Of course, when they grow tired of all these newfangled developments, they can always enjoy the pristine environment which we have preserved in Malaysia.

To achieve this vision, I believe it is important to define a path that leads to it. By 2000, I expect to see *seven flagship applications* being developed in the MSC by 'webs' of international and Malaysian companies.

First, Malaysia will be a pioneer in electronic government. This will be a multimedia-networked paperless administration linking Putrajaya to government centres around the country to facilitate inter-governmental collaboration and citizen access to government services. It will start with the Prime Minister's Office when it moves to Putrajaya in 1998 and roll out across the other ministries as they relocate.

Second, Malaysia will have the world's first national multipurpose smartcard. A single platform will have the individual's ID and electronic signature and access to government, banking, credit, telephone, transport and club services. Of course, security will be critical but the technology is, I believe, already here to enable all of these services to be on one secure platform. Imagine the convenience as we are freed from having to carry a huge pack of plastic cards and selecting one every time we need to use a card. Imagine the opportunity for companies of having no uncertainty that this one card will be in the hands of every Malaysian.

Third, Malaysia will have a comprehensive programme for smart-schools. All schools within the MSC will be connected to the Internet by 1998, and the rest of the country will follow after that. A new curriculum is being developed, and our teachers will be retrained so that they can work with technology to do more than convey knowledge the traditional way. World-class distance-learning facilities will be built at the Multimedia University and we hope to hold virtual classes with teachers and students in other universities around the world. Students will be equipped with the skill and ability to make sound judgements from the overwhelming amount of information We will use our schools to help students learn the judgement and skills required to choose between the overwhelming amount of information that will be available to them.

Fourth, the MSC will become a collaborative cluster of academic and corporate R&D centres, using distance learning to produce world-class graduates and next-generation innovations. The Multimedia University will be the centre for this, and I would like to invite faculty and students from the University of California, Los Angeles to help develop our new institutions in Malaysia through exchanges of students and faculty. I would also like to invite companies interested in partnering with the Multimedia University to contact us. This university will

have close links to MSC companies to ensure it will produce graduates with the right skills.

Fifth, Malaysia will be a regional centre for telemedicine. With our Chinese, Ayurvedic, Malay and Western medical knowledge and vast biogenetic resources, we are a natural hub. Rural clinics can be connected to medical experts from within the country and to the great clinics worldwide using new tele-instruments for remote diagnosis, therapy or even surgery. The doctor no longer has to be in the same room as the patient. Key information can be gathered and transmitted using new instruments such as electronic stethoscopes operated by nurses or technicians. The world's best doctors can then view and compare key information of other patients and, of course, data of millions of patients already in the world's computers.

Sixth, I hope the MSC will be a remote manufacturing, coordination and engineering support web that electronically enables companies in high-cost countries to access plants across Malaysia and Asia as virtual extensions of their domestic operations. While we have real strengths in manufacturing, we recognise the need for companies to operate a network of facilities around the region.

Seventh, the MSC should become a marketing and multimedia customer service hub leveraging Malaysia's unique multicultural links to provide electronic publishing, content localisation, telemarketing and remote customer care to a market of 2.5 billion people. For example, a Japanese company's catalogue can be translated into Chinese, Malay, Indonesian or the Indian languages by a company that takes orders through a system that automatically localises the sizes and currencies.

Over time, each of these flagship applications will generate a web of world-class and Malaysian companies, collaborating to develop and deliver innovative products and services. They will take root and grow in an environment that provides the required lifestyle, infrastructure, laws and policies. Equally important is the development of links that will connect each of these webs into a larger MSC web. Indeed, it is these links which will allow the MSC to sustain its competitiveness over time.

Malaysia is a country with a vision and a strategy to achieve what we call Vision 2020. Our goal is to attain developed-country status by

the year 2020. These interlinked webs will allow us to achieve the goals of Vision 2020 by developing a strong services sector to balance our already strong manufacturing sector while helping to improve the productivity and quality of life in the nation. Equally important, the MSC will provide a platform to tie us together and celebrate our culture while helping to educate us in new and different ways.

Beyond Malaysia, the MSC becomes a global bridge when its web is interlinked with those of other regions around the world. This bridge, I hope, will connect with the digital entertainment community in Hollywood and the high-technology companies in the Silicon Valley. For example, storyboards can be developed in California while animation executed in the MSC, and then electronically transmitted back to Los Angeles for editing, sent back to the MSC for colour-balancing, and transmitted back to the studio for final approval and distribution. Let us explore ways to mutually enrich one another through the MSC, Malaysia's gift to the world.

The breadth of what I am describing has probably never been attempted anywhere else in the world. You may be thinking, "Why Malaysia?" The optimism surrounding the MSC's potential is boosted by the success of Malaysia in attracting global investment and promoting international business and industry. The advantages of Malaysia as a regional centre for multinational operations are many. The country continues to exploit its natural and traditional attributes while improving on its technological, physical and soft infrastructures to ensure that it remains a profit centre of choice in the region. Malaysia has at least eight key strengths.

First, Malaysia's strategic location at the heart of Southeast Asia, one of the world's fastest growing regions, with access to the three Asian markets of India, China and Indonesia. Historically a thriving entreport, Malaysia continues to serve as an important entry point into Asia, services as it is by all major air and shipping lines. We are only a few hours' flight from major Asian capitals. Blessed with an agreeable climate, rich tropical resources and a population drawn from Asia's oldest civilisations, Malaysia is becoming increasingly attractive for trade, investment and tourism.

Second, stable economic growth. Over the past decade, Malaysia has achieved consistently high growth of over 8 per cent in GDP terms. A well-managed economy, supported by strategic development poli-

cies, ensured stability over the long term. Malaysia's series of five-year development plans are executed against a backdrop provided by an Industrial Master Plan and Vision 2020. These ensure a continuing agenda and have resulted in the country moving from its role as a leading producer and exporter of primary commodities to one of a world manufacturer and exporter of electronic products and resource-based consumer goods. Malaysia's current thrust is towards high-technology and knowledge-based industries.

Third, political stability. Having gained its independence peacefully in 1957, Malaysia has demonstrated the benefits of political prudence and regard for good neighbourliness in its governance and international relations. The country is managed a by a coalition of political [parties which harmonises the political needs of the different ethnic communities, thus providing political stability under a pragmatic leadership for the past 40 years. the government, assuming the role of facilitator for private enterprise under the Malaysia incorporate concept, will work diligently to lay the groundwork for industrial growth.

Fourth, a multicultural, multilingual and multiethnic environment. Drawn from many Asian civilisations, Malaysia's multiethnic population has given a unique vitality to Malaysian life. Malaysians are multicultural by upbringing and attitude, and they place a high premium on respect and tolerance for people from other communities and cultures. They speak a variety of languages (including English, Malay and Mandarin) and various Chinese and Indian dialects. Malaysia's population of more than 20 million is relatively young and energetic, with 42 per cent falling within the 15-39 age group.

and its multicultural links with the biggest Asian markets are unique. The Malaysians are made up of people of Malay, Indonesian, Indian and Chinese origin. We have language skills and cultural knowledge that can be very helpful. Most people speak English as well as one or more languages such as different Chinese or Indian dialects, or Malay.

Fifth, developmental track record. Malaysia makes no excuses for putting its infrastructural and superstructural projects on the fast track. Its construction sector recorded its eighth year of double-digit growth in 1996, reflecting the successful execution of several megaprojects in the residential, commercial and industrial sectors. The new North-South Highway, Kuala Lumpur International Airport, Telecommuni-

cations Tower, a second link to Singapore, Light Rail Transit System, Commonwealth Games Village and East-West Expressway are only a few examples of recent infrastructual developments that have been completed or are nearing completion. With these new communications infrastructure being built, Malaysia will be a highly efficient and effective hub for the region.

Sixth, cost advantage. Malaysia still has a cost advantage as compared to the other 'tigers' in the region. In fact, a recent study done by international consultants on the cost of doing business in Malaysia indicated it is amongst the most competitive in the Asean region. To sustain this, the government will continue to provide the enabling environment. Our people are amongst the most productive in Asia.

Seventh, the newness of multimedia to Malaysia provides an important advantage—we have no inherited systems or entrenched interests determined to defend their current positions. We have the political will and the power to rapidly change any existing laws or policies that impede the ability of companies to capitalise on the benefits afforded by the Information Age. We will not be diverted by excessive politicking in Malaysia. In Malaysia, things that need to be done will be done quickly, unobstructed by corruption.

Finally, we are highly committed to making the MSC a success and we have a track record of meeting our commitments. We are a pragmatic government which has consistently proven our critics wrong even when we adopt unconventional policies and strategies. Malaysia's history since independence has shown consistency and predictability so that long-term investment will not be threatened by the twists and turns of volatile local politics. The Malaysian government sees multimedia as the strategic sector to achieve our Vision 2020, the attainment of developed country status through productivity-led growth, with the MSC at the leading edge of this key sector. Consequently, we simply cannot and will not allow the MSC to fail.

We have been very busy over the last two years working with leading companies such as Nippon Telephone and Telegraph (NTT) to understand the future needs of world-class companies. McKinsey & Co has interviewed hundreds of companies to understand their requirements and is working with us to learn lessons from the experience of other countries.

To ensure that the MSC will not fail, Malaysia is offering a ten-point Multimedia Bill of Guarantees. The government of Malaysia formally commits the following to all companies receiving MSC status from the Multimedia Development Corporation: (i) Malaysia will provide a world-class physical and information technology infrastructure; (ii) Malaysia will allow unrestricted employment of foreign knowledge workers; (iii) Malaysia will ensure freedom of ownership of companies; (iv) Malaysia will allow the freedom to source capital globally for MSC infrastructure and the right to borrow funds globally; (v) Malaysia will provide competitive financial incentives, including no income tax or an investment tax allowance, for up to ten years, and no duties on the import of multimedia equipment; (vi) the MSC will become a regional leader in intellectual property protection and cyberlaws; (vii) Malaysia will ensure no censorship of the Internet; (viii) the MSC will offer globally competitive telecommunication tariffs and service guarantees; (ix) Malaysia will tender key infrastructure contracts to leading companies willing to use the MSC as their regional hub; and (x) Malaysia will ensure that the newly established MDC, a high-powered implementation agency, will act as an effective 'one-stop shop' to meet the needs of companies.

These companies must be providers or heavy users of multimedia or IT products and services and employ a substantial number of knowledge workers. The MDC is registering interested companies and will be taking formal applications for companies seeking MSC status in March. In addition to seeking world-class companies, the MDC is also seeking world-class employees to help it build the MSC.

To the students, I invite you to submit your resumes to the MDC and fill out the employment application on its website. There are opportunities at its ten worldwide offices and at its headquarters in Malaysia. To the companies, I welcome your participation and input. We need your vision, creativity, entrepreneurship and skill to give life to the MSC. To the international community, we offer you a perfect environment to try and find solutions to some tough questions whose answers must cross borders: (i) how will value that is collaboratively created in several countries but sold in another be taxed? (ii) how can intellectual property rights of knowledge-based products and services be defined and protected? (iii) how can responsibility for the accuracy and integrity of information on the Internet be ensured? (iv) how can society be

protected from new forms of fraud, counterfeiting, piracy and viral attacks on the systems that run companies or even countries?

In Malaysia, we are looking at the possibility of creating a new Cyber Court of Justice as an international centre to look into these issues. We may sound very ambitious for a small country, but America itself was a small country in the 19th century. At that time, England launched the Industrial Revolution but America won it. Why? Because the technology could be moved to an environment much more conducive to realising its full potential. Malaysia has come late to industrialisation, and this has given us the will and skill to make sweeping changes that others cannot because we have much less to lose.

The MSC provides all the critical components required to create the perfect environment to achieve the promise of the Information Age. Today, it is much easier to move technology and knowledge than it was a century ago. This is why we believe we can build the global bridge needed to move beyond the limits of the Industrial Age. While I may be an optimist, I believe this path to prosperity will be chosen over the alternative of hegemony and win-lose economic relationships. The globalising and harmonising forces of the Information Age will prevent a clash of civilisations or the Asian Century. It will create the World Century, the true Commonwealth of the World.

We hope you will become our partners in this exciting endeavour to build a bridge to the promise of the Information Age. The MSC cannot succeed alone, or we will have an island instead of a bridge for the global aspirations, capabilities and vision of many leading-edge companies who are prepared to collaborate in a new environment. We hope you will join us in constructing an enduring bridge into the Information Age and realise the promise of the upcoming World Century.



15

DIGITAL ENTERTAINMENT IN THE NETWORKED WORLD

I WOULD LIKE to thank Mayor Tom Levyn, the Beverly Hills Chamber of Commerce and the Asia Society for inviting me to speak on digital entertainment in the 21st century. I hesitate to do so knowing I am in the entertainment capital of the world. Still in a borderless globalised village I cannot help but think about this subject and I would like to share my musings on this, and then listen and learn from you about where I am right or wrong.

After all, many of you provide the energy that fuels Hollywood's global power, your limitless store of creativity. While I believe many of the entertainment-related activities carried out here will change, I think this will always be the 'creativity capital' of the entertainment world. I believe one of the secrets of your success has been that you have been networked long before connectivity and networking became such big buzzwords. It is now decades since the studios had everything in-house: writers, actors, special-effects people, set designers, film crews, editors, producers and directors. Now, most of these activities are done by independent individuals and small, specialty companies that come together and collaborate on a project and then go their separate ways. Each can focus on what it does best and together the whole can be greater than the sum of its parts.

This is truly pioneering work because you really showed the world how in a creative business, it is better to have webs of specialists that connect and collaborate. This business model was later used by high-

---

A speech delivered at a luncheon attended by the Beverly Hills entertainment community in Beverly Hills, Los Angeles, on January 14, 1997

technology companies like Microsoft, Intel, Netscape and Sun Microsystems to so successfully compete against the old industry leaders that tried to do everything themselves with proprietary standards—just like the old days of the major studios before actors, producers and directors got smart and hired their own agents.

However, things have moved fast lately and the network needs to be more widespread. Today, all content creation is heavily concentrated within a 30-mile radius around this hotel. This is necessary when the network required physical relationships and people to work with. Physical contact is now no longer necessary. We are already seeing movies, games and music that are largely or completely computer-generated. And computers can link up and work together without having to be near each other. Through computers the dead may act once more, making actual acting by actors quite unnecessary. On the other hand, old actors may now hold new copyrights over their images which can now act and speak independently. But through it all creativity not only remains a need but will actually be a more valuable asset.

The creativity of making the story and characters come to life on the computer screen will become especially valuable. Three dimensional games may have software written by faceless programmers in numerous countries who never meet each other because it is the idea behind the game which really generates the value. And the idea, the story, the creative thinking is here in plenty. You have the edge and I believe you will continue to be the major player in the IT age of computer-generated entertainment and its new offspring, *edutainment*.

Maintaining your global dominance will probably require you to diversify some other elements of content creation to other cultural centres around the world. Today's entertainment is almost entirely American in its cultural content. The characters are American, their problems are American, their dialogue is American. Most of rest of the world experiences this entertainment at a relatively superficial level. They really don't understand a lot of the subtleties in the better stories. Today, that may be enough because of glitz, special effects and high production values. I think this is why action movies are the most popular outside of America. But technology will soon make these advantages disappear because digital entertainment based on action *àla* Bruce Lee or Harrison Ford, special effects, etc can be developed anywhere, and digital action heroes will become more and more realistic.

As developing countries grow more affluent, they will want more local content for their entertainment. The clever themes developed may be universal: but Asians will increasingly prefer entertainment that is localised in its languages, myths, characters, music, allusions and locations. We are already seeing this in music and television in Asia; sooner or later the same trend will be visible in movies and computer games. Why is this? Because people anywhere want to identify with what they get entertained with and link it with their own material aspirations. Later, as they become more secure through their success, they will be looking for deeper fulfilment. They know who they are and want to improve themselves by touching something deeper than materialism or escapism can reach. This is the realm of religion, culture and moral values. They are searching for meaning, and this requires a cultural context that goes well beyond America's pop culture.

To stay globally dominant in the 21st century, digital entertainment leaders should be networked with multicultural content creation centres. The best results will come from combining the unique types of creativity found in such abundance in Hollywood and Beverly Hills with the stories, symbols, myths and personalities of each of the major world cultures. In Asia, the major cultures are Confucianism, Islam and Hinduism. Each has a rich history that can be a deep source of new ideas for content. The technology can allow new characters to be electronically created that embody these ideas and touch people deeply. In digital entertainment, there are many more ways of bringing things to life than simply putting words in the mouths of actors or having amazing special effects.

The one thing that will not change is the value of raw creativity—in fact it will only become more precious as the technology creates more and more channels for this creativity to express itself. There is more of this creativity here than anywhere else, and for that reason I think your future is incredibly bright.

In Malaysia, we are working hard to create the best environment to fulfil the promise of the Digital Age. We call this the Multimedia Super Corridor (MSC). I wish to invite you to collaborate with us because the MSC could be the perfect place to experiment with creating the world's first multicultural content centre for digital entertainment. The MSC will have the necessary infrastructure, laws and policies in what can be described as the cultural heart of Asia. We are a truly multicultural

country where the Confucian, Islamic and Hindu cultures corresponding to the Chinese, Malay and Indian races thrive, remain separate yet somehow interact with each other. There is no better place to connect the amazing creativity of Hollywood with the conditions necessary to localise digital entertainment relevant to much of Asia and the rest of the world than Malaysia.

The Multimedia Super Corridor is truly a world first, the careful creation of an area with the infrastructure, laws, policies and practices that will enable companies to explore the Information Age without any of the usual constraints that frustrate them. The MSC is a 15-by-50km corridor that runs from the world's tallest buildings in the Kuala Lumpur City Centre southward to what will be the region's largest airport.

More than two years of careful study have gone into developing a package with four key elements that will make the environment within the MSC special:

First, the MSC will have the best physical infrastructure that can be offered in the world. This includes the intelligent Kuala Lumpur City Centre buildings, a new airport, rapid rail links to Kuala Lumpur, a smart dedicated highway, and two new intelligent garden cities. Kuala Lumpur International Airport which will be ready before the Commonwealth Games in 1998 will initially have 80 gates with two parallel runways. The airport will also become an integrated logistic hub with the latest in IT to facilitate movements of people and goods. The first intelligent garden city, Putrajaya, will be our new administrative capital where most ministries will be relocating beginning with the Prime Minister's office in 1998. Putrajaya is Malaysia's new electronic government administrative centre. It will provide a balanced urban environment for 250,000 people served by state-of-the-art communications and transportation systems. Next door will be Cyberjaya, a garden city designed to provide the physical and psychological spaces needed for productive contemplation and creativity in a relaxed atmosphere. It will be built around the new Multimedia University, the first phase of which will be opened in 1999. Cyberjaya will provide top-quality intelligent buildings, multimedia enterprise estates, residential housing, leisure and recreational facilities and state-of-the-art supporting infrastructure. It will support a working population of approximately 150,000 and a living population of over 100,000.

Second, the MSC will have the world's soft infrastructure of supporting laws, policies and practices. This includes a comprehensive framework of societal and commerce-enabling cyberlaws on intellectual property, digital signature, computer crime, distance learning, telemedicine and electronic government. For example, our new Digital Signature Act creates a regulatory framework for verification and certification by the authorities and severe penalties for cyber-fraud. We will be aggressively enforcing our intellectual property and anti-piracy laws. The set of cyberlaws will be enacted by Parliament over the next few months. In addition, we are developing a Multimedia Convergence Act that will merge and update our telecommunications, broadcasting and information laws to reflect today's rapid technological convergence. We hope to enact this new law before the end of 1997. Finally, we know how critical skilled knowledge workers are and have a series of educational and training initiatives across the country. All schools will be connected to the Internet by 2000 and the Multimedia University is planned to operate in partnership with MSC companies to ensure its graduates meet their skill requirements.

Third, the MSC will leapfrog available information infrastructures with a 2.5-10-gigabit Open Multimedia Network that will use the latest ATM switches to provide fibre to the building. This network will have a 5-gigabit international gateway with direct links to the United States, Japan, Europe and other Asean countries. This will be operational by 1998. Value-added service providers will be able to compete freely on this network with no restrictions on foreign ownership and cost-based interconnect tariffs. Telekom Malaysia has committed to offer competitive tariffs that are comparable or better than other global carriers and will provide world-class network performance standards.

Fourth,a fully empowered one-stop shop called the Multimedia Development Corporation (MDC) has been created to manage and market the MSC. The mission of the MDC is to create the best environment in the world for private-sector companies to pursue multimedia businesses. The MDC will be opening ten offices around the world over the next two years so it can be close to the companies who will be its clients. In addition, the MDC has been incorporated under the Companies Act 1965 so it will have the required responsiveness and not be constrained by bureaucratic practices. The MDC has a free hand to hire the best people in the world, and a business plan to serve

the needs of companies relocating to the MSC, both before and after they decide to establish operations in Malaysia. The Deputy Prime Minister and I will personally oversee the activities of the MDC and will resolve issues brought to our attention.

In short, Malaysia and its government is taking a single-minded approach to developing the country using the new tools offered by the Digital Age. The MSC is a pilot project for harmonising our entire country with the global forces shaping the Information Age. Phase I involves making the MSC a success by learning from our partners and from the experience we gain; phase II will link up with other islands of excellence within Malaysia; and phase III involves making all of Malaysia a Multimedia Super Corridor that is connected to other smart regions around the world. I expect Malaysia to be in the final phase by 2020 as we become a developed nation.

To meet the needs of leading multimedia and entertainment companies, Malaysia is offering a ten-point Multimedia Bill of Guarantees. The government of Malaysia formally commits the following to all companies receiving MSC status from the MDC:

- Malaysia will provide a world-class physical and information infrastructure;
- Malaysia will allow unrestricted hiring and entry of foreign knowledge workers in the MSC with no employment restrictions;
- Malaysia will ensure freedom of ownership of IT companies located in the MSC;
- Malaysia will allow freedom of sourcing capital globally for MSC infrastructure and freedom to borrow funds anywhere;
- Malaysia will provide competitive financial incentives, including no income tax or an investment tax allowance for up to ten years, and no duties on the import of multimedia equipment;
- The MSC will become a regional leader in intellectual property protection and cyberlaws;
- Malaysia will ensure no censorship of the Internet;
- The MSC will have globally competitive telecoms tariffs;
- Malaysia will tender key MSC infrastructure contracts to leading companies willing to use the MSC as their regional hub; and

- Malaysia will provide a high-powered implementation agency to act as an effective 'one-stop shop' to ensure the MSC meets the needs of companies.

The MDC is registering interested companies and will be taking formal applications for companies seeking 'MSC status' in March 1997. This entitles the company to the financial incentives and the Multimedia Bill of Guarantees described above if the new operations of the company are located in a designated city such as Cyberjaya.

I hope you will consider becoming our partners in this exciting endeavour to build the world's best environment for multimedia and digital entertainment. Hollywood is the undisputed movie capital of the world. Working together, it may be possible to expand this into other realms such as games or interactive entertainment. Although technology and information will move more and more freely over the coming decades, the scarce resource will always be creativity. Since you have this in abundance, I hope we can connect and use some of it to define the frontier of multicultural content creation in the Digital Age.



16
CREATING AN APEC COMMUNITY

LET ME BEGIN by saying a few words about APEC so that we have a clear understanding of what it is and what it is not. There are some key points about APEC which must be borne in mind. APEC is: (i) a voluntary process which depends on unilateral contributions of members; (ii) it operates on the basis of consensus and with minimum institutional infrastructure; (iii) it believes that liberalisation works most effectively when supported and facilitated by economic and technological cooperation; (iv) it is the product of a unique style, where consultation and moral suasion count for more than legal contracts and litigation; (v) it is founded on open and complementary interaction within itself and with the rest of the world; and (vi) it is an association of countries with great disparities in sizes and stages of development.

Over the past decades, the economies of the Asia-Pacific, especially East Asia although different in terms of stages of development, have registered growth rates higher than that of other regions. There are many reasons for this but all believe in economic development as of prime importance for giving meaning to their national identity and independence.

APEC members have, on the average, been growing at 7.6 per cent per annum; well above the world average. This average, of course, means that some are growing much faster. But since we did not have the same starting point, the growth in absolute terms cannot really be gauged from the figure I have mentioned. Economic performance can

A speech delivered at the Manila Dialogue in Manila, the Philippines, on November 23, 1996

only be compared on a basis of purchasing power parity for this reflects more accurately the true wealth of a nation and its people. This fact must always be borne in mind.

Trade within the region has expanded dramatically by about 87 per cent in the last five years. The region produces 44 per cent of the world's exports. Growth in investment has also been significant. The dynamic growth of investment has been influenced by several factors such as the globalisation strategy of multinationals as well as the unilateral deregulation and reforms to facilitate capital flows by APEC countries.

Underlying these developments is the significant move towards liberalisation and market opening measures adopted by a majority of the member economies. Although varying in speed and intensity, there has been a broad move towards unilateral liberalisation across economies, which began sooner in the developing APEC economies, as well as in Australia and New Zealand, than in the rest of the world. Unilateral liberalisation has occurred up to and following the completion of the Uruguay Round of Multilateral Talks and other subregional trading arrangements in the Asia-Pacific region. In fact, dynamic interaction and synergy have been characteristics of liberalisation on the unilateral, regional and multilateral fronts. However, it would not be realistic to expect a standard rate of liberalisation by all member countries, regardless of the stages of their development.

In recent years, APEC's work programmes have focused more on liberalisation and facilitation of trade and investment. The Seattle, Bogor and Osaka Declarations of 1993, 1994 and 1995 respectively have all been crafted with the single purpose of liberalisation and facilitation in mind. I have no problems with trade liberalisation *per se*. Indeed, in Malaysia, we are committed to liberalisation and deregulation, and are moving in this direction at a pace that is commensurate with our level of development. Also, we have always been a very open market, giving access to goods from all countries, including those which discriminate against us. My concern, however, is with the manner and pace at which the market liberalisation measures are being pursued in the APEC process.

APEC, as I have pointed out, comprises economies at different levels of economic development and income scale. It has some of the world's most developed members on one side and the very early devel-

oping members on the other, with very wide income gaps between them, not to mention the size of the economy due to population size. Under such circumstances, it would be unrealistic and grossly unfair to coerce, especially the less advanced member economies to undertake liberalisation measures at a pace and manner beyond their capacity. While we recognise the pursuit of liberalisation will be good for us all, it should nevertheless be approached carefully so as not to cause dislocation or disruption to industries which are at different stages of development. An approach premised on progressive liberalisation and flexibility will help assure the sustained growth of these economies, thereby enabling them to positively contribute towards the liberalisation process. Furthermore, programmes and projects to enhance the level of development and redress economic disparities of the less advanced economies in the region are also crucial. APEC must never result in poor member countries becoming more and more dependent on richer members. Indeed, APEC must, through joint efforts, enrich the poor countries and enable them to contribute towards the wealth of the grouping.

With this in mind, I am concerned that development cooperation which constitutes a very important pillar of cooperation in APEC has not been given the attention that it deserves. It has always taken a back seat to market liberalisation and facilitation of direct wholly-owned FDI. This is unhealthy and must be corrected. For one thing, liberalisation alone will not succeed if it is not accompanied by development cooperation, as the two are interdependent and mutually reinforcing. In order for the developing economies to be able to undertake liberalisation on a continuous basis, it is important for the developed partners to assist the less advanced members to enhance their economic capability and capacity; in other words, to enable them to enrich themselves through their own independent efforts.

The 'APEC community' that is envisioned will only come about if members could display willingness and readiness to enhance development cooperation. The diversity of the APEC region indicates the need for care and ingenuity to achieve substantial development cooperation. Opening up the market of the rich to the poor is meaningless, if the poor has nothing to sell. But, on the other hand, opening up the market of the poor to the rich, small though the market may be, is economically more meaningful. Foreign direct investment (FDI) which can help en-

rich a developing country should therefore precede market opening and the giving of national status to foreign companies. Only when the poorer economies have developed into exporters of goods and services and beneficiated raw materials can they be considered ready to liberalise their markets.

As with liberalisation where we have individual and collective action plans, in development cooperation too, we need to have a detailed blueprint outlining concrete action plans. In this blueprint, we would need to spell out action plans for development cooperation encompassing small and medium enterprises, science and technology, financial flows and infrastructure, telecommunications and human resources development. If these action plans for development cooperation could be effected in the same manner and with the same zeal as the action plans for market and investment liberalisation, we could create in the not-too-distant future an "APEC community" that is not only prosperous but where the distribution of wealth is more equitable.

The role of the business sector in sustaining the region's economic dynamism is long recognised. The APEC leaders, at their meeting in Osaka last November had established the APEC Business Advisory Council (ABAC) as a permanent and integral part of the APEC process. Its role is to advise leaders and to provide inputs into the APEC process.

It is understandable that business executives from APEC economies are becoming impatient with the slow rate of progress in liberalisation, harmonisation and cooperation, and want political leaders to share their sense of urgency.

Still, business leaders must understand that political leaders must do what is best for their respective economies as a whole. While business and economics are vitally important, social and political realities must always be borne in mind by political leaders. Given the different levels of economic and political developments in APEC member economies, it is not inconceivable that the pace of liberalisation and deregulation within each APEC member country, particularly in the developing members, will depend on these realities. Political leaders do understand, however, that domestic policies need to be reviewed to facilitate cross-border trade and investment.

As with government, the business sector too has an important role to assume in redressing the economic disparities prevailing amongst the APEC members. It too has an important role to play in the creation of an "APEC community" mentioned earlier. Members need to remember that they have not only to discharge their corporate responsibility, but also to consider their own long-term interest and well-being. And their own long-term interest calls for their contribution towards the stability and growth of their host countries.

Under the aegis of development cooperation, the business sector in APEC can enter into strategic alliances amongst themselves to develop the region's vast potentials. For example, the least developed amongst the developing economies of APEC can be targeted and the resources of the public and private sectors mobilised for infrastructural development and manpower utilisation. The objective is to speed up economic development for the least developed member countries of APEC.

While this may be a new approach for APEC, it is not an alien thing altogether in other regional groupings. In the Asia-Europe Meeting (ASEM), for example, the governments of the European Union and Asian countries have entered into a partnership to develop the Mekong Basin area in terms of infrastructure and industries. The mere investment by countries and business in the infrastructure will speed up the development of this basin and its peoples.

APEC provides the opportunity for APEC governments to work together with each other as well as with the private sector to provide the regional public goods needed to support private sector enterprise and vigour. Some of these public goods include: (i) joint initiatives to enhance the efficiency and compatibility of transport and communications infrastructure; (ii) the mutual recognition of a wide range of product standards, regulations and administrative procedures, including streamlining customs regulations and business travel requirements; (iii) working towards the facilitation and standardisation as well as the reduction of border restrictions on goods and services compatible with the stage of development of the respective economy; and (iv) cooperation in energy infrastructure, small and medium enterprises and technology transfer.

APEC has been fortunate in being able to draw on the experience of Asean. Asean has undergone a process of learning from each other's

mistakes as well as successful strategies. Asean's experience provides confidence that APEC itself can continue to evolve rapidly without elaborate or legalistic structures. The experience of Asean shows that any successful cooperation in the Asia-Pacific region needs to be based on the guiding principles of openness, equality and evolution. Any attempt to use current economic strength or political influence, or even the power of a majority to ride roughshod over genuine, justified reservations, would spell doom for any serious effort to build a cohesive Asia-Pacific open economic community.

Business leaders from the developed APEC economies must understand these reservations, and should not lobby their governments to use their clout to remove actual or perceived barriers to the business operations of their firms in other countries, especially in developing APEC economies. APEC is not an ideological grouping of nations. Its main concern is the economic well-being of its members. If there are social and political spinoffs from the APEC process, these should be regarded as bonuses. I have no doubt that there will be. The greatest challenge facing APEC business leaders and some governments too is to have enough patience to nurture the region's immense potential for cooperation and development.

In conclusion, I would like to reiterate that the building of an Asia-Pacific open community cannot be the responsibility of bureaucrats and governments only. The business sector also has an important role to play, a role that is no less crucial than the meetings of heads of government. I am confident that by working together we can all benefit from this Pacific dynamism. Asia and Latin America must, through the APEC process, be brought up to the level of Europe and North America, not just in terms of democratisation but also in terms of wealth and stature. And businessmen by their transnational activities can help do this.

17

MULTIMEDIA SUPER CORRIDOR: REALISING A VISION

I WOULD LIKE to welcome you all to Multimedia Asia—both those who are physically present here in Kuala Lumpur but also those who are with us through the magic of the Internet. I am delighted to have this opportunity to use this new medium for a live broadcast which will later be available on the MSC homepage for reference.

Our goal for this conference is to launch the Multimedia Super Corridor (MSC) and explain to the world all that we are doing to make it a reality. I hope you will all leave here with a full understanding of what we truly believe is a world-first—the careful creation of a region with an environment especially crafted to meet the needs of leading edge companies seeking to reap the rewards of the Information Age in Asia.

No other country is even considering anything similar. I see the MSC as a global facilitator of the Information Age, a carefully constructed mechanism to enable mutual enrichment of companies and countries using leading technologies and the borderless world. Other plans may sound similar because they all use 'IT', 'Cyber', or 'Multimedia' to market one development or another. But we are not adding new facilities to existing ones; we are building and installing the latest on a huge 15-by-50km greenfield site. We are not just upgrading.

We are talking here about something much more far-reaching. We are talking about changing the way we live and work within the MSC.

A speech delivered at the Opening of the Multimedia 1996 on the Multimedia Corridor in Kuala Lumpur, Malaysia, on August 1, 1996

This special area will be a global 'testbed' for the new roles of government, new cyberlaws and guarantees, collaborations between government and companies, companies and companies, new broadcasting and new types of entertainment, education, delivery of healthcare, and applications of new technologies. We are taking a single-minded approach to developing the country using the new tools offered by the Information Age. The MSC will be the R&D centre for the information based industries, to develop new codes of ethics in a shrunken world when everyone is a neighbour to everyone else, where we have to live with each other without unnecessary tension and conflicts.

Malaysia had industrialised so rapidly that where once commodities made up 100 per cent of our exports, today manufactured goods constitute 78 per cent of our exports valued at US$75 billion. Yet we are not a developed country. To become a developed country according to our Vision 2020 we cannot continue with conventional manufacturing industries. We have to move into the Information Industry. We need to tap the talents of the whole world in order to do this. As in the past those who respond to our invitation to invest in Malaysia will reap a rich return.

As usual in Malaysia we move very fast. In the Information Age and instant communication, there would be people working at any time in 24 hours who will want to be serviced. Malaysia takes this fact seriously. Not only do we work 24 hours a day to construct and manufacture, but we expect to provide information service 24 hours a day through our MSC. Consequently we have already readied a blueprint for the massive 750-square-kilometre site. We have almost completed the Kuala Lumpur International Airport and the Kuala Lumpur City Centre at both ends of the corridor, started work on the new wired high-technology intelligent administrative capital to be served by dedicated road and rail linkages. To protect intellectual property rights, new cyberlaws are being formulated and a Bill of Guarantee is being worked out to ensure hassle-free operations by foreign and local companies operating out of the MSC.

The MSC is both a physical area and a new paradigm for creating value in the Information Age. Physically, the MSC will be a 15 x 50 KM square area spreading south of Kuala Lumpur. It begins with the Kuala Lumpur City Centre in the North and runs to Kuala Lumpur International Airport at Sepang in the South. It is bounded by the North-

South Highway in the East and the new Coastal Link Highway in the West. The MSC includes two other megaprojects in its centre—Putrajaya, the new administrative capital, and an IT City, a development of smartbuildings with the latest information infrastructure that is being tailored to meet both the living and business needs of the knowledge worker. Most of these projects are underway and each is exciting in its own right:

KLCC is the Northern gateway to the MSC and is graced by the tallest towers in the world. They already dominate our skyline at 450 metres each and constitute a city within a city.

KLIA will be ready before the Commonwealth Games in 1998 and will have initially 80 gates with two parallel runways. It will be an airport in the forest to ensure it is an appropriate international gateway to the environmentally beautiful MSC. KLIA will also become an integrated logistic hub with the latest in IT to facilitate movements of people and goods.

Putrajaya is Malaysia's new electronic government administrative centre and will also be developed as an 'intelligent' garden city. It will provide a balanced urban environment for 250,000 people served by state-of-the-art communications and transportation systems.

IT City will be located in West Putrajaya and provide top quality business facilities, residential housing, leisure and recreational facilities, and state-of-the-art supporting infrastructure. It will support a working population of approximately 150,000 and a living population of over 100,000. In between these megaprojects, there will be ample land to be developed especially for the multimedia industry and other companies using leading edge information infrastructure to provide products and services to their clients. The entire area will be served by a 2.5-10 gigabits, 100-per-cent digital fibre-optic network that will directly link the MSC with Asean, Japan, United States and Europe. There will also be high speed road and rail links. Its location between the airport and Kuala Lumpur puts the MSC in the most convenient location for industrial IT innovators and knowledge workers.

That describes the physical aspect of the MSC, but we are talking about creating something much greater. The best way to fully describe the MSC is to provide a vision of what it will hopefully become by the year 2020.

As we approach the 21st century, fantastic changes are taking place which make what was impossible in the old economy of the Industrial Age suddenly possible in the Information Age. Borders are disappearing due to ease of global communications, capital flows, the movements of goods and people and location of operational headquarters. Where countries once competed with one nation's trade surplus resulting in another's trade deficit, in the future both countries can benefit because networks of companies collaborate across borders to deliver value to customers in the most economically sensible way.

In short, the Information Age has created conditions for the first time in history that will enable countries and companies to mutually enrich one another—it is no longer a zero-sum game with winners and losers. I believe neighbours prosper more when they help each other than when they are selfish or envious. Sometimes neighbours need new ideas and tools to help them move beyond petty conflicts of the past. These may be frightening at first—because they require fundamental attitudinal changes—but once accepted, people will forget their petty jealousies simply because they are racially or nationally different. If we can imagine how our grandparents felt about the freedom of movement when automobiles were first introduced, we can appreciate the sense of freedom which the Internet, for example, has made possible in the Information Age. Many of us, however, are still afraid to go for a test drive.

I hope the MSC will change this in Malaysia. The MSC is the first place in the world to bring together all of the elements needed to create the kind of environment to engender this mutual enrichment. I see the MSC in 2020 as a multicultural 'web' of mutually dependent international and Malaysian companies collaborating to deliver new products and services to customers across an economically vibrant Asia and the world. I fully expect that this 'web' will extend beyond Malaysia's borders and out across Malaysia's multicultural links to our neighbours. Component manufacturing can then be done in China, on machines programmed from Japan, with software written in India, and financing coming from the Labuan IOFC. The product may be assembled in Penang and shipped to global customers direct from our new airport at Sepang.

Malaysian companies are already working with world-class international companies and technology transfer is taking place because

each company will really be adding value to the product. Moreover, companies and neighbouring countries are benefiting as well because parts of the product are produced in other locations. The consumer benefits most of all because they get a good quality product at the best possible price. In short, all parties touched by this 'web' will benefit and are enriched through their contribution to it.

By 2020, I see the MSC having hundreds of large and small companies working collaboratively with one another and with partners across Asia. Some of these companies will certainly be today's leaders. Many others will be the smaller companies that are members of each of these companies 'web'. Hopefully, a few of tomorrow's leaders will be from Malaysia with new products and services in the MSC. I hope the MSC will be far more than a business development by 2020. I see a global community living at the leading edge of the information society. Their smarthomes will be connected to a network through which they can shop, receive information, be entertained, interact with one another, and educate themselves. Of course when they grow tired of all these newfangled things they can enjoy the pristine environment which we have preserved in Malaysia.

By 2000, I expect to see seven specific applications being developed in the MSC by 'webs' of international and Malaysian companies:

First, Malaysia will be a pioneer in electronic government. This will be a multimedia-networked paperless administration linking Putrajaya to government centres around the country to facilitate inter-governmental collaboration and citizen access to government services.

Second, Malaysia will be a regional centre for telemedicine. With our Chinese, Ayurvedic, and Western medical knowledge, we are a natural hub. Rural clinics can be connected to medical experts from Malaysia and to the great clinics worldwide using new tele-instruments for remote diagnosis. The doctor no longer has to be in the same room as the patient. Key information can be gathered using new instruments such as 'electronic stethoscopes' operated by nurses or technicians. This can be viewed and compared with other patients by the world's best doctors and of course data on millions of patients already in the world's computers.

Third, I hope the MSC will become a collaborative cluster of universities and corporate R&D centres, using distance learning to produce world-class graduates and next-generation innovations.

Fourth, I hope the MSC will be a remote manufacturing coordination and engineering support hub that electronically enables companies in high cost countries to access plants across Malaysia and Asia as a virtual extension of their domestic operations.

Fifth, the MSC should become a multimedia customer service hub leveraging Malaysia's unique multicultural links to provide electronic publishing, content localisation, telemarketing and remote customer care to a market of 2.5 billion people. For example, a Japanese company's catalogue can be translated into Chinese or Tamil or Hindi by a company that takes orders through a system that automatically localises the sizes and the currencies.

Sixth, the MSC will be an environmentally beautiful and highly convenient financial haven with direct multimedia links to the Labuan International Offshore Financial Centre and the world's financial centres. This will enable 'reverse investment' outward from Malaysia and will benefit our neighbours.

Finally, Malaysia will have the world's first national multipurpose smartcard. One card will have the individual's ID and electronic signature and access to government, banking, credit, telephone, transport and club services. Of course, security will be critical but the technology enables all of these services to be on one secure platform. Imagine the convenience as we are freed from having to carry a huge pack of plastic cards and selecting one every time we need to use a card.

The MSC is the leading edge of a new national strategy for Malaysia to achieve the goals described in Vision 2020. I fully expect to see a few world-class Malaysian companies emerge from the MSC. It will accelerate the development of a strong services sector to balance our already strong manufacturing sector while helping to improve the nation's productivity and standard of living. Equally important, the MSC will provide a platform to bring us together and celebrate ours culture while educating us in new and different ways. It will open us to a world of multicultural knowledge and relationships which will enrich our partners, neighbours and ourselves.

What I have just described has probably never been attempted anywhere else in the world. You may be thinking, "Why Malaysia?"

First, Malaysia's physical location at the centre of Asean and its multicultural links with the biggest Asian markets is unique. We have language skills and cultural knowledge that can be very helpful. Most people speak English as well as one or more languages such as different Chinese or Indian dialects, or Malay. With the new airport and communications infrastructure being built, Malaysia will be a highly efficient and effective hub for the region.

Second, Malaysia still has a cost advantage as compared to other NIEs in the region. Third, the newness of multimedia to Malaysia provides an important advantage—we have no inherited systems or entrenched interests determined to defend their current positions. We have the political will and the power to rapidly change any existing laws or policies that impede the ability of companies to capitalise on the benefits afforded by the Information Age. We will not be bogged down by excessive politicking in Malaysia.

Finally, we are highly committed to making the MSC a success and we have a track record of meeting our commitments. We are a pragmatic government which has consistently proven our critics wrong even when we adopt unconventional policies and strategies. Malaysia's history since independence has shown consistency and predictability so that long-term investment will not be threatened by the twists and turns of volatile local politics. The Malaysian government sees multimedia as the strategic sector to achieve Vision 2020, i.e. the attainment of developed country status through productivity-led growth, and the MSC is at the leading edge of this key sector. We are actively talking to companies to understand their needs, and creating advisory panels to ensure we in government fully understand all that is required to provide the perfect regulatory, administrative, and social environment within the MSC.

We have been very busy over the last several months to understand your needs and respond to them by making the required changes in the MSC. We conducted a comprehensive study last year and a follow-up study this year and identified several key factors for success. These are access to sufficiently skilled human resources and flexibility in hiring; access to world-class telecoms and information infrastructure; liberalised financial environment with no local content/ownership/partner-

ship requirements; quality of life as good as home countries with every convenience and ease of doing business.

To address these, we are undertaking several major initiatives. First, the Prime Minister's Office will be setting an example for the rest of the country. It will be paperless by 1998 when the office moves to Putrajaya. Ministries will need to interact with the Prime Minister's Department electronically which I hope will encourage them to make themselves paperless.

Second, all schools within the MSC will be connected to the Internet by 1998 and the rest of the country will follow. The Ministry of Education is leading several initiatives to increase the role of multimedia in education. We plan to dramatically increase the number of engineers graduating every year. Teachers will need to change their role in the electronic classroom from being information providers to counsellors in order to help students select information sources, to make judgements about what they are downloading. In short, high technology requires high touch because the key to success in the Information Age will be making the right judgements between an awesome array of choices. We are examining our education system to create a curriculum where people learn how to learn so they can continue their education throughout the rest of their lives. The measure of our success in 2020 will be the number and quality of our people who can add value to information. To that end, we will be creating a Multimedia University and technology schools within the MSC.

Third, while these long-term solutions are important, we also need to close the gap immediately if the MSC is to succeed. This will require us to undertake an experiment and allow MSC companies the unrestricted import of knowledge workers for the next ten years. In addition, there will be no employment restrictions on MSC companies and there will be no restrictions on foreign ownership within the MSC.

These commitments, along with several others, will be part of a Multimedia Bill of Guarantees for MSC companies:

- Multimedia or IT is the priority sector for achieving Vision 2020 and the MSC will be home to Malaysia's leading edge multimedia development.

- The MSC will have the best environment in Asia by creating MSC specific laws, policies and practices.
- The MSC will have a world-class physical and information infrastructure.
- MSC companies will have access to a workforce of sufficient size and skills.
- The MSC will become a regional centre of excellence in multimedia education, research and leading-edge applications.
- There will be no employment or ownership restrictions for MSC companies.
- The MSC will become a leader in multimedia regulations; 'cyber-laws' for using IT to deliver value in new ways (e.g. telemedicine, distance learning, electronic signature) and intellectual property protection will be legislated.
- The MSC will offer the best, tailored incentives and financial or venture capital environment.
- Key MSC infrastructure contracts will be tendered to companies willing to use the MSC as their regional hub.
- The MDC will be empowered to act as a 'one-stop shop' to ensure that the MSC meets the needs of companies.
- The incentives that will be made available to MSC companies are still being detailed but will include corporate tax exemption for 5-10 years depending on proposed applications to be performed within the MSC for companies committing to the MSC within the next year.
- Infrastructure contracts will also be awarded on a preferential basis to MSC companies.
- Opportunity to sit on an advisory panel to provide direct input to the Prime Minister or the Deputy Prime Minister on the environment provided within the MSC.

We have invited multimedia experts and CEOs from foreign countries to sit on the distinguished International Advisory Panel (IAP). The IAP will be chaired by me and provide advice on a continuing basis about the quality of the overall MSC environment. I look to the members of this panel as partners in ensuring the success of the MSC.

In addition, the cabinet has set up the MDC with the mission to ensure MSC companies have the world's best environment for har-

nessing multimedia services. It has a mandate to be the 'one-stop shop' to manage and market the MSC. The MDC will have governmental powers but will be run like a private corporation that serves MSC companies as its clients.

The Multimedia Development Corporation will be taking applications for companies seeking MSC designation. This entitles the company to the incentives and Multimedia Bill of Guarantees described above. You can electronically file the application through the MSC homepage.

We hope you will become our partners in this exciting endeavour. The MSC cannot succeed alone. Its power comes from harnessing the energy, capabilities and vision of many leading-edge companies who are prepared to collaborate in a new environment. By bringing these pioneering companies together with Malaysian and Asian companies, we believe we can spin a web that will mutually enrich all those participating or coming into contact with it. At the same time, it will serve as a better interlink for the global village and give the world a place where the full potential of the Information Age can be explored without any artificial limits.

18

MULTIMEDIA SUPER CORRIDOR: AN OPPORTUNITY FOR JAPANESE INDUSTRY

AS WE APPROACH the dawn of the 21st century, the world is experiencing changes it has never experienced before, especially in the economic and technological spheres. In the old economy, national borders defined the location of raw materials, energy sources, transportation infrastructures and markets. In the new economy, distance and borders are slowly disappearing. Because of new telecommunication technology, what is becoming more important are the footprints of satellites, areas reached by radio signals and the electronic media, unlimited information and news. Old tastes, social norms, values and even political inclinations are being transformed by the access to information. These linkages in the international economy has opened up and has resulted in truly transnational cooperation making the European Community (EC), North America Free Trade Agreement (Nafta) and Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) more real than ever before. Manufactured products are no longer just made in a single country. It may be designed in Japan, with components supplied from Taiwan, assembled in Malaysia and finally packaged in Thailand for the world market.

The Asia-Pacific region is very much a part of this new economic scenario. As the world economy looks for more profitable locations to manufacture and produce, the old unskilled labour-intensive and resource-intensive sweatshops of the Asia-Pacific region are transforming into skilled and capital-intensive industrial economies. The newly-industrialised countries of the Asia-Pacific region are consistently regis-

---

A speech delivered at a gathering of Japanese Business Leaders on the Multimedia Super Corridor in Tokyo, Japan, on May 15, 1996

tering positive growth rates. The 1995 *World Competitiveness Report* records that the GDP of the Asia-Pacific region (excluding China) is already 80 per cent that of Nafta and has surpassed the European Community by 20 per cent. The *World Development Report* estimates that the size of the economy of the Asia side of the Pacific region will overtake that of the United States. Because of their strategic position and relatively younger industrial economies, the so-called Asian tigers will be enjoying a much stronger economic growth of between 7 and 10 per cent annually as compared to those of other countries in the Pacific region.

Malaysia is a leading member of the Asean countries in terms of economic growth. Guided by Malaysia's Vision 2020, all sectors of industry in Malaysia are undergoing rapid growth. The manufacturing industry grew at 15 per cent in 1995, while the services industry grew at 9 per cent. Now Malaysia has launched a new strategy and programme to switch to high-technology, capital-intensive industries with special focus on information and telecommunication-based industries, which include a very ambitious plan for what we call a Multimedia Super Corridor (MSC).

The MSC is located in an area south of the capital of Malaysia, Kuala Lumpur. It encompasses two megaprojects that are already under construction and one mega project under implementation, namely the Kuala Lumpur City Centre Complex, Putrajaya, new administrative capital of Malaysia and the new Kuala Lumpur International Airport. The Kuala Lumpur City Centre is graced by the tallest towers in the world, which at 450 meters each, stand taller than the Sears Tower in the United States. It is being designed as a self-contained integrated multiple towered city-within-a-city. It will have the latest in telecommunications infrastructure and will be built as an intelligent building complex surrounded by beautifully landscaped parklands. The new Kuala Lumpur International Airport will be a very green airport in the forest because it will be lavishly dotted with trees, flowering plants and shrubs. It will be in operation before the Commonwealth Games in 1998. For a start there will be 80 gates and 2 parallel runways. Putrajaya is Malaysia's new electronic government administrative centre and will be developed as a garden city with 'intelligent' features. It will provide a balanced urban environment for 250,000 people served by state-of-

the-art communications and transportation systems. These three mega projects will form the nucleus for the MSC.

In between these three centres there will be ample land to be developed specially for the multimedia industry, both hardware and software as well as locations for headquarters for design and direction of multinational industries utilising the communication network which will be put in place. Already well-known telegraph and telephone companies are planning to locate their headquarters for the international operations in the MSC.

The MSC will be built fresh from the ground. Your input into the design stage and therefore your participation are welcomed. It will house knowledge-intensive and information-intensive industries, the kind of industries that will propel the Asia-Pacific region into the Information Age. Future high-growth multimedia industries such as remote manufacturing and operations processing, semiconductor development, distance learning, telemedicine, integrated computing and communications solutions can be located in the MSC and can act as a multicultural production and coordinating centre.

By leveraging on the current three mega projects that are being implemented, the MSC will have access to one of the world's most modern airports with every likelihood of becoming an important Southeast Asia hub. The MSC will be in close contact with the most modern paperless government, thereby facilitating financial and investment activities. The MSC will be close to homes of the knowledge workers, creating very comfortable working conditions. With all this advanced infrastructure and the help of information technology and multimedia, the MSC can enhance your organisation's productivity and reach to the fastest growing economies of East Asia and indeed the world.

Malaysia has many other strengths that will place the MSC as a leading multimedia catalyst centre.

Malaysia still has a cost advantage as compared to other NIEs in the region. Malaysia has a growing pool of skilled engineers who can cooperate with foreign investors in developing local and regional multimedia content. Malaysia has cultural links with all the major NIEs in the Asia-Pacific region. The population of Malaysia also speaks Malay, Indonesian, different dialects of Chinese such as Mandarin and Cantonese and different dialects of the Indo-Pak continent. Most speak

English fluently while workers have a working knowledge of the language. So Malaysia can service both East and West from the MSC. As an example, the MSC can serve as a multimedia hub that will be able to sell multimedia products designed and produced in the Asia-Pacific region on the Western hemisphere. This is possible by using the multicultural resources in the MSC to translate the various languages of the Asia-Pacific region into English.

The Malaysian legal and governmental system is based on those of the United Kingdom. Additionally, Malaysia has the political will to change any existing laws that may impede the speed and accessibility of the new Information Age. The advent of multimedia brings with it demands for rethinking and revision in the traditional laws governing communication. The need for using electronic signatures, the admissibility of electronic documents in court, intellectual property laws will have to be changed to accommodate the new multimedia environment. The stability of the Malaysian political scene will ensure that legal and other changes will not be bogged down by excessive politicking. Malaysia's history since independence has shown consistency and predictability so that long-term investments and gestations will not be threatened by the twist and turns of volatile local politics.

Our commitment to the development of information technology and multimedia in the country is proven with the creation of the National Information Technology Council (NITC) in 1994. This council comprises representatives from both the public and private sectors. It formulates strategies for the utilisation and development of IT, including the MSC. One of the NITC's recommendations is the setting up of the Multimedia Development Corporation (MDC) which will be responsible for the operation of the MSC once it is established. The MDC has been approved by the Malaysian Cabinet with an initial budget of RM30 million and incorporated under the Companies Act 1965 and will thus be free from the constraints of bureaucratic red tape. The MDC's role is to serve clients located in the MSC and to provide effective solutions for them. We are looking into the possibility of the MDC having offices throughout the world to market the MSC and to provide a single point of contact for industries interested in investing and relocating within the MSC.

Besides the MSC, the NITC is already forming an international advisory panel to provide expert advice and help guide Malaysia to

ready itself with all the necessary infrastructure. This panel will consist of international players in the field of entertainment, news, multimedia, information technology, and other critical areas. This panel of international experts is being invited to Malaysia to participate in the first Multimedia Asia Exhibition to be held in Kuala Lumpur on August 1, 1996. Multimedia Asia '96 will be, with apologies to our neighbours, Asia's premier multimedia exposition and conference. The focus of this major event will be to showcase the MSC to the entire world. You are all most welcome to participate in this exposition.

As part of the programme to attract foreign investors to relocate within the MSC, the Malaysian government is looking into preparing a packet of incentives aimed specifically at the MSC. This packet of incentives will include tax exemptions for five to ten years and other incentives. On top of this normal set of incentives, because of the nature of multimedia, the government is looking into a set of guarantees to ensure that foreign investors will be able to maximise their investment in the MSC. This 'bill' of guarantees can include a provision to ensure the availability of world-class physical and information infrastructure so that all the required capabilities and supporting services will be available to investors. The government is looking into providing access to sufficient human resources with the required skills by expanding educational and training programmes to teach multimedia and IT skills. Unrestricted access can be provided to foreign expertise and knowledge workers located in the MSC by expediting immigration procedures and removing stumbling blocks. Employment restrictions in the MSC can be relaxed to enable investors to hire and fire without regard to ethnicity, race and religion. The Malaysian government will enforce laws that will protect intellectual property in order to encourage creativity and more investment. All these incentives are geared towards making the MSC physically, environmentally and culturally the most attractive place to work as far as multimedia is concerned.

The MSC is a one-time opportunity for Japanese industry to get ahead of world competition. The window of opportunity for this project is closing up very rapidly. As we speak, other organisations in the United States and Europe are already planning their multimedia parks and intelligent cities. Malaysia can spearhead this effort in the Asia-Pacific region and offer to Japanese industry a chance to extend its enterprises while enhancing profitability and productivity. I therefore would

like to invite all of you to look into this opportunity to expand your organisation's access to the entire world through the MSC in Malaysia.

19
EVOLUTION OF A GLOBAL INFORMATION SOCIETY

EVOLUTION in our society is by no means influenced by natural processes alone. It is also the result of human reaction to his environment and attempts to influence it. Thus, defence needs through the ages had resulted in the fashioning of weapons which later found peaceful usage. Of course, the opposite was also true. The process is far from over. Much of today's technology had their origins in the search for more effective weapons of war. But war and defence is not always the reason. Thus, the quest for food and clothing resulted in trade initially through barter, then the exchange of precious metal tokens, and now paperless trading.

Where before human communities can be totally isolated and independent, we now see not just interdependent societies but a borderless global society emerging. The science fiction writers and futurists are often right about the shape of things to come. But the reality may take quite a different form from what they had in mind or predicted. Thus, the microchip and its influence on human society and the way we communicate was never really prophesied or thought of. For that reason we were not quite prepared for the information explosion and the advent of the information-rich society.

This conference will hopefully contribute something towards our understanding of the new Information Age and indicate the direction

---

A speech delivered at the Teleport 1996 Conference in Tokyo, Japan, on May 13, 1996

and possible usage of mass information and the management of the flood of information which threatens to drown us sometimes.

The development in the telecommunications and information industries has given a new definition to what constitutes a rich or a poor nation. Today, the defining character of a rich or poor nation is based on its economic wealth and the state of its industrialisation. In the future, the determining character of a rich or poor nation may be the accessibility to information resources and the use they are put to. Through information countries may benefit from the wealth and economic activities of others or produce goods and services from material and facilities that they may not have locally.

The globalisation of trade and industry will accelerate with the progress of information technology. Corporations are now more able to look beyond their national borders to take advantage of cheaper resources, skills and knowledge for research, production and marketing. Cyber business companies or virtual offices are beginning to sprout. Conventional policy instruments for the management and regulation of trade and industry are becoming increasingly ineffective. The governments have to look into new regulatory instruments to deal with these new forms of business entities, indeed to deal with the spread of information itself.

In the political sphere, national borders are becoming quite irrelevant in the Information Age. As mass information is disseminated through the fast emerging global communication networks, it will become more difficult for governments to control transborder social, economic and political interaction. It will be equally difficult to control the access to information within the country's own borders. As citizens avail themselves freely of information, the role of governments and governance will have to be redefined. Since knowledge is power, the availability of knowledge to everyone must disperse power and power centres. These new centres of power will undermine the traditional authority of governments and even international regulatory bodies.

With the rise in networked societies and organisations, sharing, in the true sense of the word, will be enhanced. Regardless of social status, economic diversity and distance, people of all walks of life will be able to share knowledge and experiences with unprecedented facility. Multimedia networks will enable this exchange to take place using virtual reality in order to be more authentic. The learning process will thus be

more effective as virtual experience can be actually repeated until the lessons are truly learned.

Our world today has grown very small due to the web of interconnected information networks such as the Internet. With more than 35 million users and still increasing, with worldwide and new networks being added to the existing 35,000 networks, the aggregate number and wealth of information going back and forth is truly mind-boggling and unimaginable. The numerous means of acquiring information has ignited a revolution which has profoundly affected us, much more than what the steam engine did to the Industrial Revolution of the 19th century. In the same way that the Industrial Revolution transformed the socioeconomic fabric of the past, the Information Revolution will radically change our social and economic landscapes. The effect defies imagination, challenging mankind's capacity to envision and shape the future. In the not-too-distant future, I believe informatisation rather than industrialisation may be a better reflection of the development of a nation.

The development and speed of the modern information network has facilitated the growth of the global economy. Intraregional and interregional trades have flourished with vast movements of goods, capital, people and technology. Supported by the transportation, banking and financial services, all utilising telecommunications and new commercial data, the movement of goods and services will soar to greater heights. Accessibility to new markets has already fostered the founding of new international corporations even in the developing countries. With the capability to send complete and detailed information, manufacturing need no longer be restricted to the countries possessing the technology and the resources. And so manufacturing will now be truly global, with design being done in one country, engineering in another, sourcing of parts from all over the world and production in the most competitive countries. Technical information can be culled from literature worldwide through the numerous libraries in the networks.

Even in the field of social and cultural activities, the information revolution can bring about greater international understanding. People can learn about other cultures and values which can hopefully eliminate the tendency to become insular, regarding other people as abnormal. This can give a new dimension to our lives, reducing narrow nationalism and creating more globally oriented citizens.

The new information era brings not only opportunities but also many challenges to the global community. Recent developments necessitate changes in family, social, economic, political and governmental structures. Easier communication tends to create and facilitate new values—most notably freedom of expression, reciprocity in the interchange of views and universality of access. The power of the media to highlight only what it chooses while blacking out counter arguments or opinions will be diminished as everyone can reply through the net without editorial vetting.

These freedoms are at the core of the liberal-democratic political system and the free-market system which most nations now subscribe to. With the universality of access comes the need for universal public policies, particularly to prevent the abuse of the free access to information. No country by itself will be able to prevent these abuses. It must be remembered that access for everyone means also access for terrorists and criminals for whom information can mean greater sophistication and sophistry in their unwelcome activities.

Of course, on the plus side, the availability of infrastructures for electronically transferring and accessing information is critical for the realisation of greater economic, social and cultural objectives. For the developing and less-developed countries, the availability of the information infrastructure is the only way to leapfrog the development process and to run after the rest. Adequate access to telecommunications facilities will boost industrialisation, reduce the rate of unemployment and contain the exodus from the rural to the urban environment, from the poor countries to the rich. Thus, the previously underemployed programmers in developing countries can now work for and earn good incomes by doing work for industries in many countries without leaving their shores in search of employment.

I strongly believe that the developing and less-developed nations must regard it as vital to join the global effort in the formation of the information society as it will open windows for quantum leaps in technology development. The availability of global infrastructure for communications will help in the realisation of economic, social and cultural progress as well as reducing the lead of the advanced nations. At this point, the developing and under-developed countries should reassess their paradigm and be bold enough to participate actively in the formation of an information-rich society. The path to a radical change, to a

paradigm shift, is not without difficulties. There will be many constraints: financial, trained manpower, access to advanced technologies, to name a few. A helping hand from the rich nations will be crucial. If we subscribe to the view that helping others to prosper will eventually benefit ourselves, then the rich should not be reluctant to help the poorer nations join the information society.

While there may be many benefits, social imbalances may actually be accentuated by information technology, widening the gap between the haves and the have-nots. Already the huge telecommunication companies of the developed nations are grabbing huge segments of the telecommunication networks worldwide. The poor countries may lose their chance of getting a piece of the action even in their own countries. In the process they may lose control of their economy as well.

There is and will continue to be an increase in unhealthy trends such as more widespread and difficult to detect dissemination of pornography, white-collar crimes and loss of privacy and security of information.

However, for the global community the benefits of the new technology promises to outweigh these misapplications. The release of man from the more routine and mundane thinking tasks, thus enabling him to devote his thoughts, time and energy to more value-added knowledge work through information technology is in itself sufficient compensation. Man's intellectual contribution to society's development can thus be enhanced.

Information technology will of course enable the sharing of information and knowledge much more widely. As far as these are concerned a more equitable level will emerge. It can produce a high level of synergy between global communities to address national and global problems and issues which will, hopefully, help create a more peaceful and a higher quality of life for the world's population.

The information technology paradox is that, while current trends may be widening the gap between the haves and the have-nots, it can, if properly guided, bring them closer together. Information technology-based social services such as telemedicine, distance learning and the provision of services over the network can be used to bring the less privileged and more remote communities into the mainstream of social and economic development.

Information technology has the capacity to maximise the global potential. Consumers of the world can benefit from the lower cost of research and production by facilitating the sourcing of knowledge, materials and goods from the best and cheapest sources. The economies of less-developed nations should gain from this. However, such sharing will only be possible if there are no artificial barriers erected either by governments or the private sector to obstruct the free flow of information or to link them with extraneous political and economic issues.

This immense potential of a networked global society should be used in the creation of a one-world society which places a premium on the quality of life for all. This can only happen if the Information Age and the concept of sharing are based on common values and the principles of equality, fair play and justice. At this moment, the enormous capital required to put in place the infrastructure can only result in a few giants monopolising the commercial benefits at the expense of the capital- and technology-poor economies. This is being aggravated by the demand through the WTO for opening up markets. While the developing and less-developed countries must be prepared to help realise the vision, they must be helped to develop their human and financial resources together with their management and technological skills. Without some kind of a head start or affirmative action the potentials of the manpower in these countries to contribute to the Global Information Infrastructure will be wasted.

For our part, Malaysia is committed to the evolution of a global information society. As a developing nation, we realise that we need to change our existing paradigm if we want to be part of the ongoing process of change. Notwithstanding the constraints, we are prepared to lay the foundation of an information-rich society. Accordingly, we have formed a National Information Technology Council (NITC) to guide the government and the nation in progressing towards a meaningful role in the global information society that is fast advancing. A joint-venture project between the government and the private sector, NITC will coordinate and synergise the functions of the two parties. Its primary task is to evaluate the government's and the private sector's needs and efforts in the development of information technology and other related industries. It will also recommend regulatory public policy that is conducive to the convergence of the telecommunications and broadcasting industries. To this end, we have embarked on an ambitious pro-

gramme of a sophisticated information technology infrastructure build-up between Kuala Lumpur and the new Kuala Lumpur International Airport called the Multimedia Super Corridor (MSC). Putrajaya, the proposed new administrative capital of Malaysia, will be built in between. Based on the latest advanced information technology hardware and software, the MSC will in fact become a teleport which will enable real-time retrieval and dissemination of information. It will be the nerve centre to steer and lead the nation to meet the challenges of an information-rich society. It is hoped that the MSC will spearhead a structured approach to embrace the latest technologies in accessing information, linking Malaysia to the global information base and expertise, thus providing invaluable assistance for both the public and private sectors to execute strategic decisions as well as optimising productivity and efficiency on a worldwide scale. Computer, broadcasting and communications, as well as multimedia industries will merge along this corridor. Indeed, the MSC will be a significant boost to foreign and local investors from these industries, taking advantage of the advanced technologies to develop multimedia and related products and value-added services, thereby accelerating the pace of Malaysia's progress to become an information-rich society. With the MSC firmly in place, both foreign and local investors can also utilise Malaysia as a springboard to expand their horizons into emerging markets in the Asia-Pacific region. Needless to say, we are aware that a concerted effort is needed to implement the MSC successfully. A Multimedia Development Corporation (MDC) will facilitate direct investments in the project.

To predict the future is not easy. But in this case, I have no doubt of the eventuality of the information society. The achievement of this vision will require concerted effort on the part of everyone. But it will more than pay off as the reward will be enormous for all. We require a common stand and global cooperation to realise the shared vision. I am happy to note that the members of the G7 have initiated a bold and far-sighted move to provide the necessary support for the developing and less-developed nations to have equal access to information and ultimately achieve the formation of a truly global information society.



20

BUILDING A LESS FRACTIOUS AND MORE COOPERATIVELY PROSPEROUS REGION

WHEN I ADDRESSED the 1st Pacific Dialogue in Penang on November 13, 1994, I spoke of some of the achievements and aspirations of Malaysia, and the continued contribution that we sought from our friends abroad to realise our dream of becoming a fully developed nation. I also called for a common endeavour to foster a single global commonwealth founded on the principle of cooperative prosperity. Everyone should work together to make everyone prosper. Let us throw out beggar-thy-neighbour policies and adopt, instead, prosper-thy-neighbour policies.

I also urged the full participation of America and Europe, indeed of all the world, in the phenomenal development that is sweeping across East Asia. We want all of the world to come to East Asia, so that they might prosper. So that we will prosper.

Finally, I called for much more mutual understanding, mutual appreciation and mutual regard between our civilisations, cultures and peoples. We have much to learn from each other. We must take the best that each has to offer the other. Instead of a barren clash of civilisations, we should enjoy and celebrate and create a bounteous feast of civilisations.

Today, I propose to dwell on just one general theme: how we can together build a less fractious and more cooperatively prosperous region. That I should choose such a theme might seem somewhat odd

---

A speech delivered at the 2nd Pacific Dialogue in Kuala Lumpur, Malaysia, on January 8, 1996

and misplaced to some of us. Indeed, not for a hundred years has the Pacific known so much peace, and never in its entire history has it enjoyed this much prosperity.

We spent much of this century as well as the last at war and in strife. If not between us, then within our own borders. Some of us were colonies for centuries. Incidentally, we were not seen to be fit for democracy then. Authoritarianism and totalitarianism were imposed on many of us by very civilised democracies. Very much in the way perhaps as that great thinker, Thomas Jefferson (1743-1826), who could work so diligently on "the rights of man" in his study—and then proceed to the front lawn to have tea and crumpets served by servants who had no such rights, to gaze in contentment and perhaps admiration at the remarkable industriousness of the slaves in the field.

Some of the more advanced economies of the world were situated in our region, but the large majority of us were poor, terribly, wretchedly and desperately poor.

Today, the guns are for the most part silent. No shots are being fired across borders. All states are essentially at peace. Limited armed conflict afflicts only four of our countries.

The improvement in our material welfare has been even more dramatic. In 1990, the East Asian states had only 180 million absolute poor compared to 400 million two decades earlier; this despite an increase in population of 425 million during the period. Many of us tripled and quadrupled our real incomes in the last thirty years, a feat unprecedented and unmatched by any other region in the world. Or by any other experience in history. Several more amongst us, who recently embarked on the road to productive economic reform, are poised to take wing.

East Asia as a whole grew annually at an average rate of 7.5 per cent this decade; North America, by comparison, grew by 2.7 per cent, equal to the global average. The three largest economies in the world in purchasing power parity terms—the United States, Japan and China—are in the Pacific. We in the Pacific produce more than half the world output of goods and services.

There are some who think that the dynamism of East Asia will be shortlived. Many, however, predict that East Asia will continue to grow

at a rapid pace even if growth slackens as its economies begin to mature one after another. I am one of these many optimists.

Many more millions will be rescued from poverty, and a whole billion will have their economic livelihood dramatically improved. Over the next twenty-five years, unless something remarkably wrong happens, very probably seven of the top ten economies will be located in this region.

We are apparently doing well. Why then do I think that we should dwell on the need to foster a less contentious and more cooperatively prosperous environment in the region? The reason of course, is that what is good can be improved and all is not quite well in the Pacific.

Peace with security, true peace, I believe, must be our ultimate objective in the region. It must be a secure peace which reposes in the human person, reigns in every home and community, and washes on every Pacific shore. It is such a vision of peace and security, comprehensive and inclusive, enduring and resilient, that must be our guide.

To foster this peace will not be easy for quite a few of us. It is a peace that will have to be built by many hands, and some will be stronger and more capable than others. It must be cultivated in many different political, social, economic and cultural environments, some of them quite daunting. And as is often the case, the burden will lie most heavily on those least able to bear it.

To shore up our resilience, we will need to continue our fight against poverty. We must create jobs, raise incomes and distribute our wealth more equitably. We must tend to political grievances and remedy social ills. Stability will need to rest on something more durable and less intimidating than the point of a gun.

We in the Pacific have the distinction of being the world's largest producer and consumer of narcotics. In 1993, we contributed half the global output. Everywhere the problem is getting worse, not better. We must prevent drugs—and disease—from gnawing at the vitals of our societies. We must also rid our city streets of excessive crime, and render our neighbourhoods safe.

As I said earlier, the responsibility for tending to these matters rests largely with the respective governments and peoples themselves. It is preposterous for anyone to believe that the afflicted do not want or are less committed to finding the remedies than the well-wishers. But in a

rapidly globalising and interdependent world there is much that we can and indeed must do to help each other as well.

There is a tendency amongst the richer countries of the region and industrial countries elsewhere to view the growth of the East Asian economies with some nervousness and disquiet. There is apprehension regarding the loss of competitive edge and the erosion of economic primacy. A shift in the balance of power is dreaded.

Such a situation provides rich breeding ground for old fears that draw sustenance from racial and cultural prejudice and past conflicts. It is tempting then to think of various devices to contain or complicate the growth of these economies. We seek out all the ways in which they are ostensibly competing unfairly against us. We demand the speedy dismantling of all protective measures. We ignore the fact that although open and free trade would be in the best interests of all, in the immediate term, fragile and emergent economies may need to protect some of their key industries because their capacity to compete even on a level playing field is weak. We exert pressures and impose sanctions of various kinds when they are unable to oblige.

If we were asked, what are the primary external security issues confronting the region at present, we would without hesitation point to the Korean peninsula, the Straits issue, and the South China Sea as amongst the most prominent. Few people I think, would disagree with this. But if we reflect upon the major issues that are creating tension in the Pacific, we cannot but point also to the disputes over trade and market access, and pressures exerted in the name of human rights and the environment and through social clauses. On two occasions in the last twelve months the world watched with bated breath as trade wars involving some of the world's most powerful economies seemed imminent and unavoidable.

It must surely be tellingly clear to all of us that this manner of handling economic and security relations in the region benefits none and hurts all concerned. The best assurance for sustainable security in the developing East Asian countries and in the larger Pacific region is the healthy growth of their economies.

It is no secret for instance that Malaysia's success in overcoming insurgency and preserving harmony is to a large measure due to its rapid and sustained development and the more equitable distribution of its

wealth. Poverty breeds discontent and unrest, and unstable states impact negatively upon our welfare in many ways.

It is in our interest therefore to promote the economic foundations of security in the region. But the benefits also go beyond this. If the emancipation of the greatest number of humanity is truly our objective, we should want every country and especially the poorer ones, to prosper. If democracy and human rights are really our concerns, we would promote development in every society, for democracy and human rights flourish best when the economic circumstances are most conducive.

The most persuasively powerful reason for prospering our regional partners, however, is our own economic interest. We are witnessing the greatest transformation in history in East Asia now. Far from being a threat and challenge, the developing and reforming Pacific economies in fact offer unparalleled opportunities for business and investment. Some of the world's biggest and fastest growing markets for the products of the industrial countries are in East Asia.

As millions of Asians attain greater purchasing power, their demand for consumer goods and services will multiply. Under these circumstances, the economies best placed to reap the greatest benefit are in fact those of the developed world. They have the resources and the technology. It would be a grievous mistake indeed if we failed to appreciate this and chose instead to ignore Asia. Or worse, if we opted to, we can take the path of confrontation and containment.

Economics transform many things. Systemic changes in the way we secure our own good and produce our goods and services have over time led to changes in the way we organise our societies, manage our politics and order relations between communities and states. In this regard, where once we were less dependent upon external trade and markets, our economies are now increasingly and irrevocably intertwined. Here in the Pacific 70 per cent of our total trade is with each other. Trade amongst East Asian economies has grown very rapidly and stood at 49 per cent of our global trade in 1995 compared to 37 per cent just five years ago.

This situation requires a new approach to security. It has to be one in which there are no foes, only partners in search of mutual peace and shared prosperity. When we arm ourselves, it should only be for legiti-

mate defence and law enforcement and even then to the minimum required for effective deterrence.

In this regard, I think we in the Pacific must address the issue of arms control more seriously. We spent no less than US$470 billion on arms in 1993. This is close to the entire GDP of all the seven Asean countries in purchasing power parity terms. We have the world's biggest military powers and largest military spenders in our midst. Without prejudice to their legitimate national, regional or global security interests, surely more can be done to reduce the weapons in their possession. And much more can be done to limit the invention, development and perfection of ever more sophisticated weapons of destruction.

By the same token, we should recognise that there are states in the region whose military capabilities are relatively low and quite inadequate to satisfy their legitimate security needs. We cannot deny these states the right to enhance their capabilities. But the hard selling of more and more sophisticated arms to one party will only lead to the others wanting to be similarly equipped. They are then blamed for indulging in an arms race, while the activities of the arms-dealing nations are regarded as blameless.

I feel I must dwell, if only briefly and however uncomfortably, on the subject of nuclear weapons. Three of the five declared nuclear powers are in the Pacific. A fourth tests here. There could also be nuclear ambitions on the part of some regional states. This region more than any other therefore needs to implement the provisions of the Non-Proliferation of Nuclear Weapons Treaty more vigorously. And this region must observe the test ban and go on to outlaw nuclear arms altogether. Present technology should enable us to monitor effectively. We have banned chemical weapons, the manufacture of which is much more difficult to detect.

But we are now indeed making some tangible progress. Two of our subregions—the South Pacific and Southeast Asia—are now under nuclear weapons-free zone regimes, however modest these regimes may be.

Let me conclude by underlining just a few of the principles which I think are absolutely indispensable if we seek to strengthen the foundations of mutual peace and prosperity in the Pacific.

First amongst these principles, in my view, would be the highest welfare of the human society and its members. When all is said and done, this is the most profound concern of state, society and religion.

Second is mutual respect; the respect that is due for each other's values, cultures, aspirations and abilities. They are no less meaningful and important merely because they are not our own. I would also mention equality; the equality of nations large and small, powerful and weak. It is amazing how quickly we discard this most basic of democratic principles when we turn from domestic societies and operate in the society of nations.

A commitment to peace and peaceful means must surely also underpin our efforts to build security and to manage our differences.

Given our interdependence, cooperation and mutual help will also rank as one of the important principles. Unilateralism has become a less productive option, even for the more powerful.

Lastly is the principle of integrity; the integrity to abide by the very values, norms and principles which we profess and declare and expect others to live by.

Let us be true to ourselves and the best traditions of our society. I pray that we will not fail in responding to the immense promise of the future.



21

ASEAN: SHAPING A REGIONAL ORDER

IT WAS IN Thailand that Asean was formed in 1967. The century of Asean's birth is now drawing to a close. It is very symbolic therefore that as we start charting Asean's course in the 21st century, we meet again in this delightful city of Bangkok, where it all began, 28 years ago.

I am delighted that all Southeast Asian countries are represented in this gathering. This was exactly the vision that the founding fathers of Asean had when they signed the Bangkok Declaration (also known as the Asean Declaration) of 1967. Malaysia wish also to welcome the leaders of Cambodia, Laos and Myanmar in our midst to take steps to become full members of Asean as soon as possible.

In the 21st century, the Asean countries hopefully numbering ten by then, should rightfully claim and play its role in the management of Asia-Pacific regional affairs. We have every reason to do so.

As of now, the combined total of the Asean population is in excess of 411 million. The Asean share of global trade is in excess of RM498 billion, comparing very favourably with the respective shares of China, Japan and Korea. The GDP of Asean member countries exceed US$448 billion, again reflecting a very credible figure compared to the other major Asian nations.

We do have the necessary clout as a group and if we remain strongly united, we should be a credible force which others would need to reckon with.

A paper delivered at the 5th Meeting of the Asean Heads of Government in Bangkok, Thailand, on December 14, 1995

In the name of open regionalism, others outside the region are attempting to dictate the pace and direction of Asia-Pacific affairs—be it in the Asean Regional Forum (ARF), or in the APEC process, or even in the meeting which Asians are planning to hold with the Europeans. Asean must not permit this.

The Asia-Pacific is Asean's immediate outer environment. We must therefore insist on our appropriate share in the management of its affairs.

First and foremost, Asean must take a common stand to prevent outside powers from dividing the Asian countries of the Pacific.

We on the Asian side of the Pacific are permanent neighbours. Surely the neighbours themselves should have more right than others to determine how they wish to relate to each other in economic, security and political matters, for now and for the future.

We should therefore be on guard against becoming a pawn in the global politics ostensibly in the interest of regional security.

We should not be listening to outside advice about our security needs. In any case, I believe it is counter productive to discuss regional security based on a conscious or subconscious attitude of wanting to contain or restrain potential enemies. It would lead us into believing in the need for counter-threats to meet the perceived threats. That would be the surest way of turning the enemies we dream up into real ones.

I am very confident that the Asian countries of the Pacific, knowing the permanency of their neighbourly existence, will find accommodation with each other if external factors do not come into play.

The ARF should genuinely be a forum which enables the Asian countries of the Pacific to establish confidence and cooperation between themselves in political and security matters. Other interested parties can contribute constructively to the process but they must not be allowed to use it to further their own schemes at the expense of the Asian participants.

Asean created the Asean Regional Forum. Asean must stay the course to ensure that the ARF process is not steered into directions which Asean does not wish to pursue.

Similarly, in economic relations and on issues of international trade, Asean should not allow others from outside the region to set the pace for cooperation in the context of APEC. This is not just for rea-

sons of sovereign right. We even have the economic rationale. For example, a recent International Monetary Fund report concludes that the developing countries of Asia will remain the most important engine of growth through 1996. And, recent figures produced by the Organisation of Economic Cooperation and Development (OECD) show Asean countries significantly increasing their share of OECD's imports of goods.

It is an established fact that some of the most dynamic economies in the world today are those in the Asean region. To sustain this dynamism, Asean countries would need to create continuing opportunities for trade and investment. Where else can we best do this than in our own Asean region? That is why we should not deviate from our commitment to put AFTA in place by the agreed target dates.

The Sultan of Brunei, at the Foreign Ministers Meeting in July this year, even suggested that the target date be brought forward to the year 2000.

That is also why Asean countries should not miss the opportunity to be in the lead to upgrade economic relations with the three other countries in Southeast Asia. Intensification of trade and investment relations with these immediate neighbours of ours cannot but bring mutual benefit to all in our subregion.

The political and economic potentials which Asean would have, as an enlarged grouping, to determine Asean's own destiny, and to influence the pace and direction of Asia-Pacific affairs, is really quite enormous. That is why the Asean-10 should become a reality quickly, not slowly.

I do believe that, with sufficient determination and convergence of views, we can exert influence to protect and promote our own interests. The decisions taken at the recent APEC Leaders Meeting in Osaka was a good example where Asian countries of the Pacific spoke unitedly, and succeeded in establishing the desired pace for trade and investment liberalisation in our own region.

That is the kind of function, in fact the only kind of function, envisaged for the EAEC. I still believe that, with a little bit of persistence on the part of Asean, the EAEC can yet be formalised as a caucus within APEC and as a forum for discussion of common East Asian problems.

I hope the leaders on both sides of the Pacific will be able to maintain the same unity of purpose as they did in Osaka when we meet the European Union (EU) leaders here in Bangkok in March 1996. If we speak with one voice, we should be able to utilise the occasion to usher in a truly new era of equitable relationships between the European and the Asian participants.

There is much to be gained from the development of constructive relationships with the European group. At the first Asia-Europe Meeting (ASEM), we should not let that opportunity pass. At the same time, we should also not let them miss the point that constructive relationships develop through consultation and consensus, not through any direction or prescription on their part.

We have heard enough from the Europeans about democracy and human rights. We have been threatened with trade sanctions unless we abide by the social clauses to be established according to their standards. They have lectured to us about how to manage our environment and conserve our forests. I think the time has come for us to put across, candidly and honestly, our own viewpoints on these matters.

We should say in no uncertain terms that international peace, security and prosperity cannot be established without justice and equity.

There cannot be genuine peace if might alone is used to establish what is considered right, with double standards dominating the order of the day. We have repeatedly witnessed examples of its application, for instance in Bosnia-Herzegovina.

Another case in point is the continuation of weapons testing by certain nuclear powers. How can the world ever be rid of nuclear weapons if some cannot even agree to stop testing or perfecting these weapons? Asean should put its collective weight to campaign for the total and complete elimination of all nuclear and other weapons of mass destruction. As a start, we should quickly agree to establish the nuclear weapons-free zone in Southeast Asia in accordance with the proposed treaty.

Asean on its own might not be able to do much to change the world. But with other like-minded nations and groups of nations, we can make a difference and achieve a lot.

For the Asia-Pacific environment, however,I feel Asean has, not only the duty but also the right and the necessary clout to shape a re-

gional order which we can truly call our own. It may require us to draw upon all of Asean's ingenuity to do it. But do it we must.

I might have spoken with some passion about these issues. If I did so, it is because of my own and my country's commitment to the Asean cause, and if I may repeat, my belief in the potentials of Asean.



22
THE DIGITAL ECONOMY AND THE BORDERLESS WORLD

MALAYSIA HAS BEEN very fortunate to experience rapid growth in recent years. Our continued economic and social progress has contributed to the overall stability and prosperity of the country.

Now that we are at the threshold of the 7th Malaysia Plan, the time is opportune to review our strategies. Their relevance and effectiveness in achieving national objectives and targets must be assessed. This is particularly critical in the light of rapid technological changes, both nationally and internationally.

Sustaining growth in the increasingly competitive world economic order will be our major challenge. This is because 85 per cent of the world's wealth is still shared amongst the richest 20 per cent. Among other things, this is due to the fact that capital and technological resources are still under the control of industrialised countries.

Economic competition and political restructuring are now being reinforced by the combined effects of a new factor: the digital economy and the borderless world. Information technology or IT, integrating the power of computers and telecommunication, is providing easy access to information: to anyone, at any time, in any place and in any form. Unfettered information flow across boundaries, in real time without regard for distances while providing new opportunities, can also be a threat to the well-being of countries politically, economically and socially.

A speech delivered at the Official Opening of the Infotech '95 Conference in Kuala Lumpur, Malaysia, on November 1, 1995

However IT is more than just a new technology. It involves a fundamental shift in the way we think and function. The demand for IT products and systems stems from the need to increase efficency and productivity in a competitive world. We have learnt that first by automating, and then lately by transforming work processes, we can gain a quantum jump in productivity. Socially, people have discovered the utility of instant global communication. A fundamental psychological need is being fulfilled and at the same time the floodgates to enhanced intellectual interchange have been opened.

The knowledge society is therefore not merely a new manisfestation of technological inventiveness. It marks the rise of information and knowledge as new parameters in economic advancement and social progress. The essence of the knowledge society lies in its contents. The key human skills are cognitive, mental and intellectual. Thus human resources become the ultimate resource for any nation.

The application of IT in all critical areas has been promoted in this country for many years. As a corollary, the electronics industry has become one of the major manufacturing activities, contributing about 25 per cent to our GDP. Use of IT in both the public and private sectors has been encouraged, resulting in per capita expenditure on IT becoming one of the highest amongst developing countries. In the mid-80s we also deregulated the telecommunications industry by privatising the Telecoms Department. We have now gone one step further by introducing competition in the telecommunications business. More importantly education and training in IT has been vastly expanded through encouraging local institutions to venture into new areas and by stimulating the growth of private educational institutions. Additional human resources possessing new skills have been produced, even though we still do not have enough.

In the past we facilitated the development and application of IT through the bottom-up approach. This is a necessary phase to enable people to experiment and experience, to learn and to gain expertise. Lately we have decided that the bottom-up approach has to be complemented by the top-down policy planning and management scheme as well. The formation of the National IT Council is geared towards the establishment of national policy imperatives which will propel us into the Information Age. We need to know the priorities in order to optimise the use of resources available. Key industries, their main players

and the related success factors have to be understood. Critical applications in economic and social development have to be identified and implemented. Top-down policy planning and management therefore serves to steer the national IT programme towards achieving our development objectives more efficiently.

Already we have embarked on an ambitious programme to establish a Multimedia Super Corridor (MSC) in Malaysia. This corridor stretches all the way from Kuala Lumpur to the new KL International Airport in Sepang, encompassing an area of about 15 kilometers wide and 40 kilometers long. This corridor will not only house the new KLIA with the most advanced Total Airport Management System (TAMS), but also the new government centre of Putrajaya, which is being planned to be an Intelligent City.

The objective of the MSC is to showcase the development and application of multimedia in industry and business as well as for life and work in general. Software, hardware and systems companies in the computer, telecommunication and broadcasting industries will be attracted to locate their operations in the MSC. Businesses integrating both the print and electronic media, including publishing, information services, broadcasting and movie industries will be prioritised. World class companies in these business areas will be invited and local companies encouraged to become their business partners.

In order to attract these companies the best infrastructure will be provided. A network of highways criss-crossing the MSC is already being implemented. To complement the highways, there will be a Light Rail Transit (LRT) as well as an Express Rail Link (ERL). These links will provide rapid and efficient transport between the major centres such as the airport, Putrajaya and the ports, and of course, to the rest of the country. The electronic superhighway will also be in place. Broadband telecommunications is already being implemented through fibre-optic transmission, synchronous digital hierarchy (SDH) and satellite links.

Multimedia cities will be created in the MSC catering to various industries. Around the KLIA the Airport City will facilitate and synergise air travel. This city will not only cater to the needs of passenger and freight air transport businesses but also integrate passenger transport with the travel and tourist business globally.

The needs of IT in government will spawn another major area of business activity. Putrajaya will see the creation of new kinds of government services made possible through IT and multimedia. Higher levels of efficiency and productivity will be achieved by using IT to transform the internal operations and processes of government agencies. Services offered to the public will also be reengineered such that the clients will be able to interact directly with public servants through electronic means and in some cases even avail themselves of the services by direct interaction with intelligent and automatic IT systems.

The MSC will fulfill four primary objectives. First, it will demonstrate the effectiveness of multimedia in increasing the efficiency and productivity in the production and delivery of goods and services in both the public and private sector. Second, it will introduce a new supply and demand spiral for the multimedia industry located in Malaysia for the world market. Third, it will add value to the infrastructure already put in place in the MSC, including KLIA, Putrajaya, the transport network and the electronic superhighway. Fourth, Putrajaya will stimulate the growth of electronic governance: one that is more open, transparent, responsive and entrepreneurial; in short more suited to the Information Age.

The viability of the MSC concept has been accepted, both by the government as well as by many companies we have interacted with. Multimedia, its coordination and development, including the proposed Multimedia Development Corporation will be placed under the Prime Minister's Department. Coordination is necessary as multimedia touches upon many kinds of information infrastructure and information content. The MDC will be the master planner and strategic arm for the creation of the MSC. It will also promote the MSC throughout the world in order to attract the best companies to work with us.

These new initiatives will not be possible without strong economy and political stability. Although we have done rather well in the manufacturing industry, we should now look at the services sector, particularly those services that are information-intensive with high value added.

As for the MSC itself, having state-of-the-art technology at hand will mean nothing if we do not prepare ourselves to apply it. There is a need for a more balanced approach to IT development and application. We should not view IT and multimedia merely as technological arti-

facts. Rather there should exist a more harmonious balance between the technological imperatives and the social needs of society.

Towards this end, five key principles must be considered:-

First, the technology push through rapid advances should be balanced by the social pull represented by the economic, social and cultural needs of the people. The proper application of IT requires the creation of socio-technical systems which must meet social objectives.

Second, our Information Superhighway should be equally balanced between technological sophistication and the efficacy of the information content.

Third, while the government can take the lead by forming new strategies and facilitating their implementation, the private sector must play its part. Malaysian companies must be more innovative and creative by venturing into the multimedia industry.

Fourth, there should be greater focus on transformation as opposed to automation. Knowing that IT has the potential of transforming organisational structures, we should reengineer our processes to gain even higher benefits from IT investment.

Fifth, we need to reemphasise the importance of human resources in realising these aspirations.

Many kinds of balance must be achieved. Not only must people gain competence and literacy in IT, they must also know their specialised areas well, so that they may be able to reengineer the necessary work processes. At the same time, knowledge and skills must be balanced with the right values and attitudes towards information and knowledge so that they will create the required culture in the work environment.

Malaysia has reached a crossroad in its economic development. The choice seems to be clear: the need to embark on a programme to apply multimedia more intensively in business and in society at large. The MSC is a major initiative in this direction. The synergies created will bring into sharp focus the key success factors and the problems that may arise.



23

REGIONAL DEVELOPMENT COOPERATION IN ASIA AND THE PACIFIC

REGIONAL COOPERATION for development is both logical and desirable to achieve the greatest amount of good for the greatest number of people. However, such cooperation cannot thrive within the framework of a master-disciple relationship. Instead, it must be predicated upon mutual respect for each country's sovereignty and sensitivities. I hope your deliberations at this meeting will contribute towards improving efforts to chart new approaches and directions for the growth of Asia and the Pacific region.

The Asia-Pacific region which encompasses all countries in Asia and islands washed by the Pacific Ocean, presents a unique challenge to the world community. Due to the greatly increased demand for capital resulting from the former command economies switching to the free-market system, the flow of funds to the region in the near future is likely to be limited. With this, the major challenge of the multilateral institutions will be to provide better and more cost-efficient development assistance in order to resolve the problems faced by the countries of the region.

With the end of East-West hostilities, and with the growing euphoria over the predicted Pacific Century presaged by the achievements of many East Asian economies, many had expected the developing countries of the Asia-Pacific region to reap the dividends of peace. But instead, they are now being made to pay a heavy premium. The devel-

---

A paper delivered at the Meeting on Regional Development Cooperation in Asia and the Pacific in Kuala Lumpur, Malaysia, on March 28, 1995

oped North has invented and imposed all kinds of conditions on developing countries including linkages with human rights, labour rights, environmental restrictions, access to markets and an anarchic regime in the exchange rate of currencies. Every move by the North to protect their interests invariably results in the poor countries becoming poorer. The rich man's club not only disregards the interest of the poor but positively refuses to hear their views before damaging decisions are made. And so the Plaza Accord, for example, raised the value of the yen, resulting in the developing debtor countries having to pay as much as 100 per cent more for their yen loans. And the value of the yen is still being forced upwards with dire consequences for most developing countries. This gloomy scenario will continue unless the developing countries, particularly in the Asia-Pacific region, are willing to cooperate in their development programmes.

We had expected the United Nations, at least, to serve as a forum for airing the views of the developing countries. But in fact their views there are totally ignored. The so-called free press censors the views of the developing world until it appears that they are, if not dumb, at least voiceless. You can be absolutely sure that nothing will be reported in the international media about this meeting except, of course, the negative aspects. Yet if certain members of the Security Council were to so much as sneeze, there will be headlines on the front pages of every one of these papers and prolonged interviews in the world electronic media. So much for the so-called free press.

It is perhaps symptomatic of the malady affecting the developed world that the recent World Summit on Social Development in Copenhagen was remarkable for the absence of their representatives. Yet the Rio Conference on the Environment and Development was fully attended, perhaps because the developing world was supposed to contribute by sacrificing their own development in order to preserve their forests and resources as sinks for the pollutants of the rich.

The Asia-Pacific region is vast in size, vast in numbers, vast in the challenges it faces and equally vast in the opportunities it holds. In terms of size, it is one-third of the planet. In terms of numbers, it supports almost half the world's population. The region accounts for 25 per cent of global exports, 22 per cent of global imports and 33 per cent of global international reserves. It is also, at the same time, home to the largest number of poor people in the world.

More than 800 million people live in abject poverty in the Asia-Pacific region life: food, clean water, clean air, shelter, education and health. The infrastructure for developing the resources of the people through education and training is inadequate. To make matters worse, a rapidly growing population coupled with rapid urbanisation have complicated the picture and are putting greater pressure on the fragile resources of the region.

This state of affairs is due in part at least to our own faults. Sometimes we are so sold on the efficacy of democracy that we are too free with our freedom and our rights. We take to the streets at the drop of a pin in order to force the hands of government or to force it out. We believe that a change of governments will heal all our ills. But changes in governments have often resulted in worse governments being set up, as incapable or as unwilling to do the right things as the previous ones. Again we take to the streets, hold general strikes and generally destabilise the nation, with no real results in terms of our well-being.

Good, strong governments can go wrong too. So also can the systems of administration or the approach towards developments. We must admit that all these can and do go wrong. While it is right and proper for us to blame others, it is perhaps easier to correct ourselves than to ask the others, particularly the rich countries, to correct themselves in order that we may enjoy healthy growth and resolve our socio-economic problems.

Assuming that we are able to put our act together and really make democracy and our administration work, we will still not be able to resolve our poverty and development problems if we do not cooperate with each other. This is because the developed nations are all ganging up and forming all kinds of blocs. Although they may insist that they do not mean to be exclusive, but the fact remains that they have a tendency to jointly act against our economic interests if we do not conform or do what we are told. Mention has already been made about their insistence on linking trade with human rights, workers' wages and environmental issues. It is reasonable to expect everyone to be concerned with these issues. But what is worrisome is that the linkages invariably affect our competitiveness. It would seem that they are more interested in pushing up our costs than in seeing that our people and our workers are free and our environment well-preserved. And yet when they were on their way up they exploited people and the environment more than

we are doing. Those of us who were colonies of the developed nations before must remember how our people were fully exploited and our pristine forests were razed to the ground to make way for plantations and the extraction of minerals.

We should not object to what is reasonable and fair. But our problem is that we are unable to have our views heard, much less considered. And this is due to our lack of coordination and cooperation while the developed countries are not only coordinated but are arraigned against us in solid blocs.

For a long time developing nations had depended on the production and export of primary commodities in order to earn the foreign exchange we need to buy manufactured goods. Unfortunately, the advanced countries invented substitutes for our commodities and through market manipulation depressed commodity prices further. The terms of trade became more and more against us.

Some developing countries have now turned to manufacturing, particularly labour and resource-intensive industries in order to benefit from our lower cost of living and resources. But again we are being frustrated by conditionalities imposed on our exports, as for example, eco-labelling.

The only way we can counter all these is for us to coordinate and cooperate. By showing a united front we will be able to influence trade policies and the World Trade Organisation (WTO). Admittedly, our clout will not be very powerful, but it will be better than no clout at all. Working alone and in isolation will get us nowhere.

Malaysia's experience is that the attainment of prosperity and progress by developing countries invariably benefits other countries as well. Thus when South Korea, Taiwan, Hongkong and Singapore achieved high growth, they became not only good trading partners for us but also good investors in our country. Very often these countries alone and together top the foreign investments in Malaysia.

In time Malaysia was able to switch to manufacturing, progressing from labour-intensive to high-tech industries. The extensive knowledge and capital accumulated in Malaysia have now enabled Malaysia to invest in other developing countries in the region. We fully expect the same cycle which Malaysia went and is going through to be experienced by the other developing countries in the Asia-Pacific region. In

time the whole region will be prosperous. Indeed, trade between the countries of East Asia is today comparable with intra-European or intra-American trade. All these go to prove that cooperation and cross-investments, together with transfers of technology, benefit everyone, rich or poor. They are mutually enriching.

The world can be a much better place if the rich were less obsessed with maintaining their status. They do not gain by impoverishing the already poor, by making them debt slaves or permanent recipients of aid. A world of evenly developed countries, each exploiting its comparative advantages, be it knowledge or skills or resources or labour, trading and competing fairly with each other, is far better than a world divided into North and South, rich and poor, developed and developing, powerful and weak, and trade blocs and trade blocs. Maybe this sounds too idealistic. But humanity without ideals will certainly mean the end of history, of civilisation.

In the final analysis, our goal must surely be the well-being of our people. We hope to be respected members in the community of nations. Action, and not words, begets respect. In our haste to improve the lot of our people, in our race towards the status of a developed nation, we run the risk of putting undue pressure on the very elements that sustain development—the resources, the institutions and the people. In so doing, we often lose sight of the goal of development, that is, the well-being of our present generation and the generations to come. We must, therefore, set our priorities right by putting the ultimate goal of people development firmly in our minds as we move ahead.

In making development happen, we must take to heart the lessons of history—the successes that have been achieved which could be emulated and the mistakes to be avoided. For us, the search for that elusive balance between the need to develop and the capability of the resources to sustain development must be a matter of priority. Amongst the myriad possible approaches to development, the countries of Asia and the Pacific must tread the path of responsible development, that is, development with a conscience. In this, we must not bow to pressures exerted by the fads and fashions of environmental movements and economic lobby groups. We must determine our own national and regional priorities on the basis of our own circumstances. We must recognise that economic sustainability through responsible development does not only refer to issues related to the preservation of the environment.

It includes other elements like social justice, the right to development and wealth and an equitable world society. While emphasising the most productive exploitation of our resources, and making sure that pollution does not retard economic growth, we must also take into account that people must be treated fairly and have a voice in decisions that affect them, and that wealth must be distributed equitably amongst all segments of the population. We must also take pains to preserve the enormously diverse elements within our societies which in themselves give meaning to life.

The road to responsible development is fraught with problems and uncertainties. Towards this end, multilateral development institutions must play the role of the honest broker, matching universal principles and priorities with local circumstances. It is imperative that such institutions do not take a slanted view of development as prescribed by the western pundits. Instead they must initiate collaborative approaches with the developing countries. For us, the concept of responsible development holds out the hope of better times ahead. Much remains to be learnt.

I hope this meeting will come up with fresh insights into problems hindering regional growth and will propose measures that will identify new avenues for promoting regional cooperation.

24
CONTRADICTIONS IN DEVELOPMENT

ALTHOUGH the 50-year-old Charter of the United Nations begins with the words, "We, the peoples of the United Nations, ...", this is, arguably, the first time that we meet at this level to discuss the common people and their problems; their social development. That it has taken us 50 years to do this is a measure of our commitment to the lot of the common people and an illustration of the failure of multilateral efforts, derailed for over five decades by the ideological battles of the Cold War. That confrontation, usually on someone else's soil; has undermined most of the social action plans of the UN agencies. International development efforts became predicated on the degree of support that developing countries gave to either of the two superpowers. Our regions became cockpits for superpower manipulations and their fields of battle. The developing countries and their people became mere marionettes.

The wreckages, the pain suffered and the injustices inflicted, have left many of these countries crippled, incapable of making the necessary adjustments to meet present and future challenges. Afghanistan, Somalia and many others are amongst the countries that have been pulverised; their infrastructure obliterated, their people in total disarray. The marginalisation process continues even now, despite strides made in science and technology.

As for the peoples of the world, the vast majority have suffered not only deprivation, but more importantly, loss of human dignity. We are

---

A speech delivered at the United Nations World Summit for Social Development in Copenhagen, Denmark, on March 11, 1995

looking at over a billion people caught in a spiral of abject poverty that relegates them permanently to the status of subspecies. The United Nations is faced with an enormous outflow of some 19.7 million international refugees. Admittedly, migration is a nightmare for the developed countries but migrations also cause severe dislocations and drain the developing countries of essential human resources. It does not help that the developed countries discriminatingly welcome the skilled and the educated.

Even as the international community takes the first fateful steps into the next millennium, we cannot but be troubled by the emergence of "failed states" in the wake of the breakup and breakdown of nations. The magic of the midnight hour at the moment of independence cannot be sustained. Countries stumble and retrogress and the people's expectations remain largely unfulfilled; paradoxically at a time of qualitative scientific and technological advances which should have benefited the needy the most.

Even amongst the developed countries, elements of a failed state can be detected. Contradictions and polarisations have surfaced which reflect possible flaws in the national direction. We see serious poverty, homelessness and joblessness, and rampant crime and drugs in pockets of these societies, even in the most advanced countries. For these countries lessons too need to be learnt; change and adjustments should apply to them as well, especially those relating to unbridled and unsustainable high incomes and consumption, and the breakdown and decline in the moral values of their society. These countries, supposedly locomotives of world growth and paragons of standards, would do well to effect these changes instead of seeking to hold the high ground and preach to others.

We also see aspects of racism and ethnic challenges in these states. Economic decline, malaise in society have in some cases dried up the humanitarian outlooks of the past. Targets internationally agreed, such as the 0.7 per cent for ODA, reiterated at the Summit in Rio in 1992, have been largely forgotten. There is diminishing tolerance coupled with a rigid insistence on homogeneity with one group and one set of values. There was, for instance, a national convulsion over the wearing of a headscarf to school in Europe recently. The implications are disturbing. The future of humankind must point towards globalism, plu-

ralism and multiculturalism, not exclusivity of regions and blocs and the superiority of one set of values.

We remain utterly helpless as the bestialities in Bosnia and Rwanda are committed. All of the political will of Europe could not save the thousands sacrificed in Bosnia. Chechnya is a domestic affair. However, Tian An Men is not. All of the machinery of the United Nations could not respond to and prevent the slaughter in Rwanda. Indeed, the first reaction was to retreat from danger to self.

Since the end of the Cold War, the international community has arrived at many crossroads and defining moments but we have fallen short in our collective response almost every time. We move from one major conference to another, pronouncing with lofty intention global action programmes but we have never satisfactorily made available the means of implementation. We seem to grope and muddle through to give meaning to global interconnectedness but we find ourselves being only rhetorical, never quite able to distinguish between self-interest and the care and well-being of humankind and the welfare of the planet.

In the last few years, the concept of development has changed from one of synthetic economic targets to that of real economic gains, securing human needs and the optimisation of the human person at the centre of development. Obviously, the free market and selective human rights alone will not do the job. Unfortunately, the failure of communism and Fabian socialism has not taught us any lesson. Despite the weaknesses of capitalism and the free market, only one western model is permitted. The obvious failures of the so-called locomotives of growth are not acknowledged. At the same time, the successful economies of Asia and Latin America are not regarded as potential locomotives. Instead the high growth in these areas is regarded as a threat to the industrial North. It seems to be the agreed policy to categorise them and then put impediments in their way.

The developing world must not continue to be looked upon as a bottomless pit, meant for wasted western handouts and welfare programmes. The developing world needs to be given its rightful place as much as the composition of the G7 should be regarded as seriously anachronistic. All these require major changes in political perceptions. Also, the United Nations should cease from continuing to be a place to

discipline the developing world on the basis of a western model that "one size fits all".

At the heart of development lies the issue of governments and society. Certainly, if governments continuously fail to deliver, they should exit. The issue of governance and accountability, renewed by fresh mandates through the democratic process, applies to all, not just the developing countries. Empowerment must take into account the vulnerable groups, women and minorities that exist in all societies. In this area much progress has been made amongst the developing world. The days of the demigod leader are largely over.

In Southeast Asia, where change has been effectively managed, much has been taken stock of. The obvious mistakes of the West will not be repeated. The relevance of government and a focused national purpose through a supportive society remains the prerequisite for development. We have left the socialistic concepts of the welfare state for a work-driven, fully participative society.

For Malaysia, growth will be tempered with equity and social responsibility. While we try to harness the positive elements of globalisation, where swift movements of capital, technology and markets often outpace governments, we remain committed towards narrowing income and opportunity disparities. I am confident we shall achieve our targets of qualitative growth and the amelioration of every Malaysian as a composite resource in a matrix of pluralism and multiculturalism.

While in the first 25 years of independence, the Malaysian government has been the major actor in the exercise to restructure society, the private sector has not only been involved in the restructuring process of our society, but has been tasked with the creation of opportunities for economic growth in order to achieve the nation's objective to become an economically developed nation by the year 2020.

We are determined to develop the nation in our own mould along all dimensions; economically, socially, politically, spiritually, psychologically and culturally. The vision is for a Malaysian society that is democratic, tolerant and caring, economically just and equitable, progressive and prosperous, and in full possession of an economy that is competitive, dynamic, robust and resilient.

While we and our neighbours try to make socioeconomic progress, we cannot but lament the external impediments which threaten to de-

rail us. We are concerned about pressures and other means by some in the North to erode our limited comparative advantages, particular labour and natural resources. The North had exploited fully these very same assets in their own countries and in ours when they ruled us. Now they seek to stifle our growth by involving human rights, the social clause and environmental conditionalities. Did they care for these things when they were at our stage of development?

25

MALAYSIA AND CHINA IN THE 21ST CENTURY: PROSPERITY THROUGH COOPERATION

IT IS HIGH TIME that we stop seeing China through the lenses of threat and to fully view China as the enormous opportunity that it is. The perception that China is a threat is a popular one. Malaysia itself once nursed this view, but then those were the days when the Communist Party of Malaya drew inspiration and support from the Chinese Communist Party and when fears of a Chinese fifth column in Southeast Asia was strong.

We must never be soft-headed and naive. We must always be realistic and ready. But times have changed dramatically. And Malaysia is one of the countries that recognises these changes. We no longer regard China as a threat. We do not believe in feuds. We cannot allow the past to determine our future forever.

Nevertheless, many countries and many thinkers with strategic mindsets moulded in concrete during the Cold War continue to hold firmly and religiously to this threat. The end of the Cold War has not led to a diminution of this inclination. Instead, it may have strengthened this proclivity. I suspect that many do not feel secure or comfortable unless they can clearly see a threat. A threatless world is indeed a frightening prospect. And China is favourite game because of its size, its ideology, its burgeoning economic weight, its recent increases in military expenditure, its traditional public reticence on domestic matters and the prejudices built up against it by half a century of Cold War. If we are not terrified of China, who then should we be terrified of?

A speech delivered at the International Trade and Investment Conference in Kuala Lumpur, Malaysia, on January 23, 1995

In my view, to perceive China as a threat and to fashion our security order around this premise would not only be a wrong policy, but it would also be a bad and dangerous one. We need to fundamentally reassess our notions about the so-called Chinese threat.

Almost every day, we are told that China is a threat because it has hegemonic and territorial ambitions. The increase in its military expenditure in recent years, it is argued, is also testimony to this. Every day we are told that the reduction in the US presence in the region would encourage China—and some other regional powers as well—to dominate the region. Finally, the icing on the Chinese threat cake amongst some quarters is that it will be a leading protagonist against the "West" in a clash of civilisations.

Nobody nowadays seriously entertains the view that China is bent on exporting its communist ideology. So we can lay to rest the threat of ideological subversion and wholesale conversion.

Will China eventually have hegemonic ambitions? I don't really know. Big powers cannot but cast big shadows over neighbours. How light or how dark the shadows are depends not on just the power concerned but also on those overshadowed. It is well to remember that the Malay states, all tiny by comparison to their neighbours, have survived despite numerous very large and powerful neighbours. They only succumbed when distant powers intrude.

Will China use military means to advance its ambitions in the region? To answer this question, one must look at China's conduct in history, and its disposition to resort to military means.

How many times in the past has China sent its armed forces across borders to invade and occupy? On the other hand, how many times has China been attacked and parts of it been occupied? How many colonies did China establish? How many military bases does China maintain overseas to perpetuate its hegemony? And with how many countries does China have treaty alliances, for defence or otherwise?

Much has been made regarding the increase in China's defence expenditure. If we compute from the latest statistics set out in the authoritative *SIPRI Yearbook*, published by the widely recognised Swedish think-tank, in constant 1985 prices and exchange rates, China's military budget has gone up from US$5,965 million in 1985 to US$6,387 million in 1993. This is an increase of 7.07 per cent. In comparison,

South Korea's military budget increased by 51.63 per cent over the same period, and Japan's military expenditure rose by 29.76 per cent.

The obsession with increases in Chinese military expenditure also obscures many other important things. For instance, it obscures the fact that Japan, despite a defence treaty with the United States, is spending more on the military than does the much larger China, which has to be completely self-reliant. Japan spent three times as much as China in 1994. Even South Korea spent more than China.

The latest issue of *The Military Balance* published in London estimates China's military expenditure, in purchasing-power-parity terms, at US$27.4 billion. The budget allocation for the United States for the same year was ten times more—US$276.1 billion. If, despite their heavy military expenditures, the United States and Japan can be considered benign and not threatening, perhaps we can also be allowed to sleep well, without too many nightmares, after looking at China's own military expenditure.

For these and other good reasons, Malaysia refuses to see China as a military or political threat. We prefer to see China as a friend and partner in the pursuit of peace and prosperity for ourselves as well as for the region.

The future may change, of course. But until it does, we believe that China is deeply committed to the perpetuation of a peaceful, regional security environment. It wants this for its own national political and economic interests. China believes, as we do, that peace is a prerequisite for its own internal development. This conviction is unlikely to change in the foreseeable future.

So much for China as a military and political threat. How about China as an economic threat? Again, things may change. But I prefer to see China not so much as an economic threat as it is an economic opportunity.

If we are foolish enough as to compete with China head to head, to compete against China in those areas where China is strongest in the world, then we are surely in for a drubbing. Some countries may have no choice. They have the same comparative advantages as China but not the scale. But Malaysia has choices. We have lost the comparative advantage of low labour cost, for example, without being unable to compete.

We will have to be more capital and technology intensive; we will have to go for more value added and less labour intensive. We will have to take fuller advantage of our resources in material, in human assets and in the vast experience accumulated in the running of the nation and other organisations, in particular the legal system and framework within which we function.

Though we can prosper through cooperation, let me mention in passing, however, that we can also help each other and prosper through competition, through competing with each other.

We in this country have adopted the strategy of earning our living from the rest of the world. In order to do this, to use the international marketplace, we have to be able to match and if possible beat all comers. Our fiercest competitors are our best allies for they force us to be better and better.

Imagine a race in which we have to run against the weak and the flabby. Instead of becoming the best that we can be, we would in due course become almost as weak and flabby as the others.

It is in this sense that fierce Chinese competition serves our purpose and is in our interest. And we must be able to respond to this fiercest of all economic challenges.

Fortunately, although a huge country like China has to be very good and competitive at a large number of athletic events, a small country like Malaysia need only be good at very few in order to prosper. China cannot be a niche player. A niche player is all we have to be. We must find, discover and constantly rediscover our niches.

I have already intimated that Malaysia and China can be regional partners in the making of cooperative peace in East Asia. Just as we in Asean have created a zone of peace in the Asean community and are in the process of expanding this to the rest of Southeast Asia, China along with the rest of us in East Asia should proceed to build a zone of cooperative peace amongst ourselves.

Cooperative peace starts in one's own backyard. Ensuring peace and tranquillity within one's own boundaries is one of the greatest gifts that one can make to one's neighbours and one's region. It is a fundamental form of "cooperation".

Ensuring the best of friendly bilateral relations between us and our regional neighbours and helping to strengthen the patchwork of pro-

ductive bilateral ties are also fundamental. This too constitutes "cooperation". Building processes of peace and structures of confidence and comfort at the multilateral regional level too can be a fundamental contribution.

Malaysia and China can and should cooperate at all these three levels.

I believe that equally important as the building of a region of cooperative peace is the building of a region of cooperative prosperity in East Asia.

Again, cooperative prosperity starts at home. We must all ensure domestic economic dynamism and sustainable growth.

At the bilateral level much can and must also be done. Because it is a relatively new idea, let me once again reiterate the importance of adopting "prosper-thy-neighbour" policies.

Two months ago, at an international meeting in Penang, I expressed fears that "beggar-thy-neighbour" policies were for some of the biggest economies more popular now than at any time since the 1930s. I argued most vigorously for the adoption of "prosper-thy-neighbour" policies. We in East Asia have been adopting this basic stance, with the most productive results for ourselves. Incidentally, it is also very much in our interest to see Europe prosper, to see North America, indeed the whole world prosper.

With regard to the Malaysia-China nexus, I am tempted to say that the limits are only imposed by our creativity and our resources. Both, I am glad to say, are more abundant than we presume.

You will hear over the next two days the enormous opportunities in China. There will be enough incredible statistics and facts to boggle the mind and to challenge the imagination.

Please allow me to make some remarks on the region.

Today, in purchasing-power parity terms, and despite rates of sustained growth in East Asia unprecedented in the annals of mankind, the United States is still by far the largest economy in the world. Japan, the second largest and China, the third largest economy, added together amount to 80 per cent the size of the United States. India is, after Germany and France, the sixth largest economy. Indonesia is twelfth and South Korea is fifteenth.

The World Bank now forecasts that by the year 2020, which is only a quarter century away, China will be 40 per cent bigger than the United States. Third will be Japan, fourth will be India, and fifth will be Indonesia.

According to what is forecast, six of the world's biggest economies will be in East Asia.

In my view, by the laws of reality, this will not be allowed to happen. It can only come to pass if we join hands, if we work together, if we synergise our strength and concert our power—without ill will towards anyone. It can only come to pass if—without confrontation and antagonism—we cooperate together for our common prosperity. In this process, the EAEC will have a role to play. And in the context of the EAEC, let me again for the record register my appreciation for China's statesmanship, support and leadership.

As you all know, Malaysia has launched a generational plan called Vision 2020. Starting from 1991, our intent is to double our Gross Domestic Product every 10 years so that by the year 2020, our GDP will be eight times bigger and our standard of living will be four times higher. If our thirty-year plan succeeds, our standard of living will match almost exactly the present standard of living found in the United States although, hopefully with an even better distribution of income than is found in American society today.

So far, we are ahead of schedule. At the rates of growth we have achieved since the launching of Vision 2020, we will get to 2020, substantially before 2020. I am tempted to say that obviously we cannot sustain better than 8 per cent a year, year after year over an entire generation. Except that history has shown what other East Asian economies have been able to do.

And through an accident of history, we are blessed with the means by which we can have an easy and deep access into the economic heart of Indonesia, predicted to become the fifth largest economy in the world by 2020.

We are blessed with the means of reaching into the economic heart of India, predicted to become the fourth largest economy in the world by 2020.

We are, through sheer will and effort, well placed to reach into the economic heart of Japan, the third largest economy in the world by 2020.

We are through traditional ties and experience well placed to reach the four corners of the great American economy, which will be the second largest economy in the world of 2020.

We are also extremely well positioned and supremely poised to take every advantage afforded to us by what will be by far the biggest economy in the world by 2020: China.

We must not lose judgement. There is a need to retain sobriety always, to retain a proper balance, to be mature. At the same time, let me issue a call to all Malaysians to take full advantage of the excellent relations that have been established between Malaysia and China. Let me advise all Malaysians to take full advantage of the great opportunities that China has to offer.



26

EAST ASIAN DEVELOPMENT: ACHIEVEMENTS AND CHALLENGES

IN THE LAST quarter century, we have been growing by an average close to 7 per cent per annum. In the last seven years, we have been growing at 8.4 per cent per annum, with an average inflation rate of 3.6 per cent. Over the coming generation to 2020, we hope to grow by an annual average of 7 per cent. If we can do this, we can by that year become a fully developed country with a standard of living comparable to that of the United States today.

We take a measure of pride from the fact that we were the first country in the then Free World to defeat a communist insurgency. We take a measure of pride from the fact that shortly, I will not say how shortly, we will be having our tenth general elections. We are proud of the fact that since 1955, when we held the first elections to choose the first pro-Independence government, we have had eight indisputably free elections: in 1959, 1964, 1969, 1974, 1978, 1982, 1986 and 1990, elections in which opposition parties not only won seats but have been able to take over state governments. This is quite a record for a developing and newly independent democracy.

We are a democracy, giggles and cynical smiles notwithstanding. A multiethnic and multireligious country like Malaysia, with all the challenges and difficulties this gives rise to, could not have survived and prospered without a healthy and sustainable democracy. Only God knows what would have happened had we adopted the Swedish or the Italian or, for that matter, the Japanese form of democracy. I say this

---

A speech delivered at the 1st Pacific Dialogue in Penang, Malaysia, on November 13, 1994

without meaning to imply that something is necessarily wrong with these systems, but even a democracy must be adapted and adjusted to each country and culture.

We certainly could not have made it without peace, political stability and a secure rule of law. Nor could we have made it if we are as corrupt as we are reported to be. Corrupt countries do not achieve 8 per cent growth and political stability. I will say nothing of the record in the countries of the erstwhile critics.

The government can take some of the credit. But let me say that Malaysia could not have achieved what it has achieved if not for the fact that our people have been willing to shed their blood in the struggle for peace and a future. The people have been willing to toil and sweat to build this nation. What Malaysia is today is largely the result of the genius, the grit and the sweat of the Malaysian people.

Let me also add that we could not have successfully completed the journey to the present without the contribution that was made by our friends from abroad. And it is impossible for Malaysians to contemplate a successful journey to their 2020 future without the greatest contribution of our friends from abroad. It simply cannot be done.

It is because of this realisation that I would like to stress to you the importance that we place on securing as much American investment, technology and know-how as possible. A great deal has been done in the past. I believe it is not good enough. Much much more needs to be done.

According to the US embassy, the United States now sells more to Malaysia than it sells to all of Eastern Europe, including Russia. This sounds good. It is. But I believe that trade between Malaysia and the United States should also be taken to new heights.

American firms have a comparatively good reputation for technology transfer. We would like to see their reputation improve even further.

What I say of the United States applies to all of the economies represented in this room, indeed to all economies. Japan has, of course, played a most critical role in the saga of Malaysian development. Some now consider Japan a country of the past. I believe that it remains a country of the future.

Let me now turn to broader issues.

Let me concentrate on only three points. First, let me make the strongest case possible for a new mindset and a new crusade that all the countries here represented should join. I most earnestly believe that we must work together and for the first time in human history for a single global commonwealth founded on the principle of cooperative prosperity.

Second, we must welcome, engage, persuade and drag the entire world into the making of the future prosperity of East Asia. It will not be just for the good of East Asia. It will be good for the whole world.

Third, we must seek to establish a new world order securely grounded not only in the idea of common prosperity but also in mutual understanding and mutual regard.

Many of us in this room are extremely worried about the increasing attraction of beggar-thy-neighbour attitudes. There are regions that are so internally preoccupied that they are too busy to see others running fast—and past. There are regions in danger of turning inward. There are dangers of inward-looking trading blocs.

I do not condemn regionalism. Far from it. After a quarter of a century, we of the Asean community are all too aware of the remarkable direct payoffs and equally remarkable indirect consequences of the entire Asean experience. We have established not only a community of peace and stability but also a community committed by deed as well as words to open regionalism.

So long as there is this commitment to open regionalism, the opening of the region is adhered to, I believe that every region has the right to organise itself and cooperate amongst themselves. Indeed, if there is this commitment to open regionalism and this attempt to open regions, regional states do have a duty to cooperate, and thus contribute to open globalism.

But is there anyone here not concerned about the protectionist impulses that are emerging at the regional as well as the national levels, even from former champions of free trade?

With the end of the Cold War, we have for the first time in human history, an opportunity to build a single global economic system. Given time and with the forces of globalism, this is in fact inevitable. What farsighted and enlightened leadership should ensure is that there is a single global economic system as soon as possible. We need to ensure as

much prosperity for everyone as possible. We need to ensure that we create a prosperous global commonwealth.

In the 1930s, beggar-thy-neighbour policies ran rampant. During the Cold War, prosper-thy-friend and beggar-thy-foe policies held sway. It is time for us all to adopt prosper-thy-neighbour policies. This is what we in Asean are trying to do with the wider Southeast Asia. We are working very hard at it.

This is what many economies in East Asia are deliberately doing. It is no less virtuous because we are doing it out of love of ourselves even more than out of love for our neighbours or our region.

Imagine what would be the consequences if all economies on this planet were to have this orientation and actively pursue these policies? Imagine the consequences if prosper-thy-neighbour policies and the ideology of cooperative prosperity were to run rampant? The 21st century will be mankind's most bountiful, greatest century.

The world took a step forward when the Uruguay Round was completed and when GATT could no longer be the butt of the following joke: that GATT stood for General Agreement to Talk and Talk. It is crucially important for the negotiated outcome to be quickly ratified. It is crucially important to build upon what has been agreed and to seek to go beyond, towards even greater liberalisation and towards greater global economic freedom.

I am proud that Malaysia ratified the GATT agreement on September 6 this year. We were one of the first countries in the world to do so. After the ratification, our trade-weighted average level of protection fell to 8.5 per cent. In the recent Budget we went further, with the most sweeping step ever taken, to unilaterally abolish all import duties on 2,600 items.

It might well be argued that unlike many other economies, Malaysia is a competitive economy, extremely open to the world, with an already liberalised market. Our protection level is already very low. Therefore, Malaysia loses nothing if other nations were to open up and the level of protection in Asean or East Asia or the Pacific or the world were to be brought down to Malaysia's level. Malaysia would not lose anything and would have much to gain.

This argument is fundamentally flawed because the primary purpose of freeing one's economy and opening it to all comers is not in or-

der to negotiate a similar opening on the part of others. In fact, the great 19th-century inventors of the doctrine of free trade would be completely surprised by the argument of reciprocity. They believed that the main gain from opening one's economy and thus competing against all comers, especially the most competitive, was the gain in one's own competitiveness and strength. This is the justification for trade liberalisation. They were and are absolutely right. How else could the Malaysian economy have become competitive?

No economy can be competitive if it relies on the dole and on avoidance of competition with the best and most competitive. God help those who wish to hide behind high walls of protection. It is a certain formula for decay and weakness.

Let me now turn to my second argument.

Once upon a time, not so long ago, East Asia consisted of economies that were uncompetitive, poor, stagnant or worse. Every economy without any exception was, at one point or another in the post-war period, given up for lost or dead. Let us not forget that till the early 1950s, there were still reports of Japanese dying of malnutrition and starvation. More than one Japanese administration despaired over the prospect of Japan ever becoming a competitive and dynamic economy.

Today, almost all the economies of East Asia are regarded in hyperbolic terms. "Miracle" is the word commonly used. We are often compared to some of the fiercest and feared animals. This region of dominoes is now seen to be a region of dynamos. Obviously an economic revolution of some sort has taken place.

Just about everybody expects this cumulative revolution to continue until well into the 21st century. Who am I to disagree, since the predictions are all so agreeable and comforting?

What we East Asians have to make sure is that we do not shoot ourselves in the foot or some more vital part of the anatomy. We cannot afford to give up the hard slog, the sweat, the toil, the toil and the toil. We must never, never become arrogant. I have always believed that pride always comes before a fall. We must always hold firmly to our natural Asian humility.

We must also hold firmly to our commitment to open regionalism. I have repeatedly stated that this must mean that in any regional effort we undertake, we must first be wedded to trying to open our region fur-

ther. Second, we must make sure that intent is translated into reality. Our region must be further opened. This is what we have seen happen in East Asia, especially over the last two decades. Which is why we are today extremely dynamic and competitive.

In 1992, the East Asian regional economy overtook the Western European regional economy and the North American regional economy in purchasing-power parity terms. In US-dollar terms, this will not happen until the year 2000 or so.

Although the Europeans intensified their effort to create a single European economy in the mid-1980s, East Asia was still the fastest integrating region in the world. For this we have America largely to thank because of the Plaza Accord. Driven largely by investment, intra-East Asian trade in the first half of the 1990s has been increasing at the rate of 20 per cent per annum. With intra-East Asian trade standing at 43 per cent, the East Asian regional economy is more integrated than the Nafta regional economy, and unlike the European and Nafta case, our massive regional integration, which continues to accelerate, has been entirely private sector-driven. It was the consequence of market forces. In the years ahead, this must remain so.

In short, what I would like to emphasise is that we must warmly welcome, strenuously engage, vigorously persuade and drag North America and Western Europe, if necessary, by the scruff of their necks, into the making of our economic future. Without neglecting anyone at all, while ploughing every field in every part of the world, our primary strategic target must surely be the North American and Western European firms of every size—the huge, the big and the small.

The European Union and the World Bank now say that by the year 2000, there will be 400 million East Asians with the per-capita income of North America and Western Europe. In other words, there will be more East Asian consumers with high purchasing power than North American or European consumers with high purchasing power. The IMF says that between now and the year 2000, the total world GDP will rise by US$7.5 trillion. More than half of that increase will be produced in East Asia.

Despite all these mind-boggling statistics, many of us still feel that most of the rest of the world has yet to wake up to the East Asian oppor-

tunity. And of course, far too many are only content to see us only as "the East Asian threat".

Let me now proceed to my last point. I do believe that there really is a great need to have much more mutual understanding and mutual regard.

There are now those who see the future in terms of the "clash of civilisations". Samuel P. Huntington ended his *Foreign Affairs* essay, "The Clash of Civilisations? (1993) by calling for coexistence between the world's great civilisations. I think that Huntington is very wrong and his conflict orientation is very dangerous. But the point I wish to stress is that coexistence is not good enough. Why can we not set a higher objective? Why not mutual understanding? Why not mutual appreciation and regard?

Exactly a month ago, at the "Europe/East Asia Summit" organised by the World Economic Forum, I challenged the Europeans to not only understand us but also to appreciate pluralism.

Bad governance should attract the condemnation of all mankind. Atrocities are atrocities wherever they occur. No atrocity is in any way less of an atrocity simply because it is Asian.

But I asked the Europeans why is it that so many from Europe understand and appreciate the fact that Asian music should develop along its own path and should not be mere imitations of the Beatles, Charles Aznavour and Mozart, and yet so many cannot tolerate any Asian form of governance that is not a true copy of the European form? Why is it that so many from Europe understand and appreciate Asian art and celebrate its enormous diversity and welcome the fact that it is not a carbon copy of European art, and yet insist that Asian ways of business and economics, politics and administration cannot be legitimate unless they are replicas of European ways. Why is Asian music, art and literature as uniquely different from European music, art and literature, and yet Asian values and ways of democracy and economics are so vilified and detested by so many when they are found to be different?

I informed the Europeans that there must be greater humility and lesser arrogance on both sides.

As an Asian, I am very proud of the achievements that East Asia has been able to make in recent times. We have a peace that is more se-

cure than at any time in the last one and a half century. Nevertheless, there is a long distance still to go.

We have seen the march of democratisation, people empowerment and human rights with a breadth and depth seldom seen in the history of mankind. It is unparalleled. It cannot be stopped. Life expectancy has gone up dramatically from Singapore to Shanghai. Life expectancy in Shanghai now exceeds that of New York. Yet, we are only at the beginning of our long journey. And we cannot sit back with folded arms and be satisfied with what has so far been achieved.

The European Commission recently issued a path-breaking policy paper called "Towards a New Asia Strategy", which argues the following: "Asia's growing economic weight is inevitably generating increasing pressures for a greater role in world affairs. At the same time, the ending of the Cold War has created a regional environment of unparalleled political fluidity. Consequently, the European Union should seek to develop its political dialogue with Asia and should look for ways to associate Asia more and more with the management of international affairs, working towards a partnership of equals, capable of playing a constructive and stabilising role in the world."

I do not know whether these words will be turned into reality. But perhaps the European Union is on the right path. At this stage, I do not believe that East Asia even thinks of equality. But we do demand some respect. Perhaps, in the days ahead, we will be entitled to a little.

27 THE PACIFIC ERA: A VISION FOR THE FUTURE

IT IS NOT the great leaders of the Pacific who are the most important builders of the Pacific community that is yet to be. It is not the officials and bureaucrats who will build the Pacific community of cooperative peace and prosperity that I hope will flourish in the 21st century. It is not the great intellects and the powerful media that will construct the *Pax Pacifica* that will be worthy of the aspirations of the peoples of the Pacific. Most certainly, all will have to rise to the challenge. At some point or other, all will have to play the most critical of roles.

Yet, right or wrong, it is simply my view that the most important sustained builders of the Pacific community that must be built in the days, weeks, years and decades ahead will be the workers, managers and entrepreneurs of the business communities of the countries of the Pacific Rim.

I do not say this because I am speaking before so many captains of industry and commerce of this vast region, before so many of the business leaders of the Pacific. I have repeatedly stressed this point at meetings of government leaders and at other meetings where such a view is often regarded as heretical. I might as well repeat it before an audience which must regard such a view as merely obvious.

I am sure we can all agree that peace and stability are essential prerequisites for the Pacific Age. Without peace and stability, all the basic

---

A speech delivered at the 27th International General Meeting of the Pacific Basin Economic Council (PBEC) in Kuala Lumpur, Malaysia, on May 23, 1994

assumptions on progress have to go back to the drawing board. Fortunately for us in the Pacific, not perhaps for 150 years has the strategic environment been so conducive to peace and stability. In so many parts of the Pacific, peace and stability have already broken out or are being strengthened.

I am aware of the awesome conflict potential in the Korean peninsula that could change the entire strategic picture and future of the Pacific. I know of the possibility of the division of Canada. I am aware of the issues in Mexico and some of the internal security concerns in north and central America. But I am very confident that China will not break up, that the Japanese are not going to lose their senses and there will be no violent maritime conflict in the region.

All these and other security issues that will be thrown up in the course of time cannot be dealt with the old mindset of confrontation, power and deterrence, which can never create a warm and cooperative peace, which can only guarantee the rigidifying of a *status quo* and the vicious circle of enmity, armament, suspicion and hatred. To be sure, there are circumstances under which there is no better choice. But the Pacific of today and tomorrow is a Pacific of better choices.

There are now tremendous opportunities to go by a different path, to cooperate with those with whom one disagrees, with whom one has yet to come to an agreement. There are so many opportunities to work with those whose perspectives and interests differ from one's own, yet presents possibilities of harmonisation, or at worst an agreement to agree to disagree without being disagreeable. This is the path of cooperative security, of trying to get along, of trying to understand one's adversary and the security concerns of others, of trying to accommodate and to embrace, to strengthen acquaintanceships, to build the bonds of friendship.

It is a central paradox of peacemaking that true peace is best made when there is peace. It is too late when the clouds of conflict have begun to gather. Now and in the years ahead, to ensure the Pacific Era that we want to see, we must together work intimately and diligently to build a Pacific Peace worthy of the name of the ocean which washes all our shores.

It also seems somewhat obvious that we should build not only a community of cooperative peace but also mutual prosperity. I believe

there are at least two pillars for such an endeavour which should be stressed at this point in time.

The first is to ensure a Pacific market system which unleashes the ferocious force of enterprise and catalyses all the synergistic potential of the Pacific. The second is to ensure the development of a Pacific economic system firmly wedded to open regionalism.

We have seen the bankruptcy of the central command economy. On the other hand, we have seen what can be done when markets are opened and liberated and when goods and services are free to respond to the commands of the marketplace rather than the specific targets and dictates of bureaucrats, planners and politicians. We have seen what China and Vietnam have been capable of achieving and accomplishing. We should seek the further opening of the transition economies and the wedding of all our economies to the market system.

What makes sense within the context of the domestic economy makes sense also within the international and Pacific economy. The command economy makes nonsense in terms of domestic economics. It makes nonsense in terms of the international economy.

Our Pacific Era must also be built upon the firm foundation of a liberalising Pacific economic system that is fast reducing the obstacles to the flow of goods and services. I believe that we owe it to the world and to ourselves to also proceed on the basis of lowering the obstacles to businesses located outside the Pacific rim. A mercantilist Pacific makes as much sense as a mercantilist Canada or a mercantilist Japan or a mercantilist United States.

However macho we are on the Pacific, we must never forget the global community. I believe we must escape the trap that has been a source of weakness in Western Europe. It is very difficult to find Europeans who believe that they are incredibly Eurocentric. At the same time, I am confident most of you will agree with me when I say that it is difficult to find Europeans who are not in fact, whether they know it or not, incredibly Eurocentric.

We of the Pacific must never forget our global frame of reference and our global frame of operations. The Pacific community which we should seek to build must not be inward-oriented and discriminatory towards the rest of the world. We would be foolish if we of the Pacific get together in order to circle our wagons, to raise the barricades and to

keep everyone else out. Our Pacific community must be open to the world, to the exports and the investments, technology and comprehensive economic penetration of the rest of the world.

Even as we must be committed to open globalism at the global level, and to open super-regionalism at the Pacific level, we must be committed to open regionalism in all the various regional schemes upon which we embark. The North American Free Trade Area (Nafta) and the free trade area between Australia and New Zealand (Anzcerta) must all seek to reduce the barriers to external economies as well as reducing the barriers to the participating member states. The same must hold for whatever is tried in East Asia. Any East Asian scheme for economic cooperation, including the EAEC, which has been the victim of so much deliberate misinformation, must be wedded to this idea of open regionalism.

I have so far outlined what I mean by "cooperative peace" and "cooperative mutual prosperity". Let me clarify what I mean by "a true Pacific community".

I believe that the true Pacific community that has to be patiently built must be robust, must be infused by friendship and a sense of community. It must be egalitarian and democratic. And it must be beneficial to all the members of our Pacific family. It must be a community that will endure, not a Pacific construct founded on a transient passion or a temporary association of convenience that might be here today and gone tomorrow.

We should understand, indeed welcome, the enthusiasm of those who have just discovered the Pacific. But the building of such a true Pacific community is not a task to which we should come with wide-eyed romanticism, idealism or impatience. There is little room for romanticism and every reason for being realistic, for exploiting pragmatism to its fullest potential. Our idealism must be without illusion. There is need for a constructive impatience but an even greater need for sobriety and the stamina of the long-distance runner.

We must be prepared for a journey of a thousand miles. Not because there is virtue in long journeys, but because the journey towards a true Pacific community must of necessity be long. This is unfortunate. But that is the way it is.

Second, what we must build, I believe, is a relationship between us based on a sense of community, "as within a family or a group of friends".

A true Pacific community, a Pacific village or family or group of friends will need to be founded on knowledge, familiarity, understanding, empathy, mutual regard and mutual respect.

Let us face the facts squarely. Many of us around this Pacific rim are strangers, whose acquaintanceship with each other can be measured in terms of months rather than years. Many of us hardly know each other, are hardly familiar with each other. It can be no surprise that there are enormous gaps in understanding. Indeed, in basic knowledge.

At present there appears to be a gross imbalance not only in knowledge but also with regard to mutual respect. One is sometimes tempted to think that those who know least about others are the most likely to tell them what they should be doing with regard to the running of their present and the making of their future.

My advocacy of egalitarianism and democracy is not an attempt to fly in the face of reality. In life, some will always be more equal than others. Chile is not Canada. Canada is not China. Hongkong is not Japan. And Japan is not the United States. Even within the family, we know that there are older brothers and sisters. But the play of power and size and leadership should take place within a roughly egalitarian framework. Although the different shades of grey will be there, we all know when something is definitely non-egalitarian and when something is clearly egalitarian. Whatever may have been the record of the past, in the future, we cannot move forward, a true Pacific community cannot be built, on the basis of hegemony and imperial command.

We are also deeply committed to the building of a Pacific community that is democratic and consensual and that operates on the basis of democratic and consensual principles. We all know how frustrating democracy can be. But it is the best form so far devised for the governance of society. This is as true for the governance of a civilised community of states as it is true for the governance of a civilised community of citizens.

We all know how infuriatingly difficult it is to get a consensus, especially when so many from so many different backgrounds, perspectives and interests are involved. But what is the alternative? To pretend

agreement when there is none? To go through the motions of adopting the finest formulation of words, with no intent to see them through and to honour them in the spirit as well as in the letter? To sign agreements and to mount the most intense search for loopholes even before the ink has dried? What is the alternative to building a community through consensus? To bulldoze? To bludgeon? To bully? You can legislate for some things. But you cannot legislate for a meeting of the minds, for a feeling of sympathy and affection between friends and the bonds that bind a family together. A true Pacific community can only be built through the deepening and widening of consensus over a large range of shared ends and shared perceptions on the means.

Most obviously, it is extremely important for all who are involved in the Pacific process of community building to feel that they are benefiting, that they are getting something they would otherwise not get.

There are those who believe in historical inevitability—and the historical inevitability of the Pacific as the future economic centre of gravity of the world. I believe that things are inevitable only if we make them so.

Our Pacific Era will be stillborn if we quarrel and fight amongst ourselves, if we divide the Pacific, if we create discriminatory trading blocs, if we draw a line down the Pacific, if we are unwilling to extend to each other the normal rules and regulations—like the Most Favoured Nation (MFN) status—that are the norms between trading economies.

I am sure you will also agree that a Pacific Era cannot be sustained if we do not play fair, if we do not open more fully to each other, if we do not further liberalise our economies.

I am sure you will also agree that a Pacific Era will not be fostered if we do not fully engage all the dynamic possibilities of working together; if we do not exploit all the synergistic opportunities afforded by the fact that each of us have different strengths and comparative advantages.

Obviously, governments have a major role to play. But I do not believe that in the foreseeable future governments have all that great a role to play. The Almighty help us if we were to create the Pacific analogue of the Eurocrats who have played such an interventionist role in Europe.

To try to build a Pacific community along the lines of the European Community would be extremely disruptive and damaging to the long-term building of a Pacific community. The conditions are not there. It would be disastrous.

Instead of a ton of legal documents, a phalanx of bureaucracy forcing the pace of integration; instead of an artificially forced process, what governments should do is merely establish the framework within which people-to-people contact can flourish, the ambience and framework within which entrepreneurs can go about their daily business of profiting from Pacific dynamism, thereby building the relationships of investment, trade and comprehensive economic interdependence which are the brick, the steel and the cement of our embryonic Pacific community.

Let me end as I began by stressing the importance and the role of the private sector. The private sector is the most important builder. Prosper from the Pacific. Prosper with the Pacific. Build the web of mutual regard, interdependence and common interest that will withstand the test of time. No more solid foundation can be found for the making of a Pacific Era that hopefully will span and go beyond the 21st century.



INDEX

DR MAHATHIR MOHAMAD, one of the most durable and outspoken figures on the world political stage, has been prime minister of Malaysia since July 16, 1981. He first came to prominence in 1969 when he was expelled from the ruling party, UMNO, for writing a letter critical of the then prime minister, Tunku Abdul Rahman. Before being readmitted to UMNO in 1972, he wrote his famous, highly controversial work, *The Malay Dilemma* (1970), which examined the economic backwardness of the Malays, and advocated the intervention of the state to bring about their rehabilitation. The book was promptly banned in Malaysia. In *A New Deal for Asia* (1999), Dr Mahathir reflects on Malaysia's fight for independence and rails against those who blindly worship the free market.

As Malaysia's fourth prime minister, Dr Mahathir has played a pivotal role in the confident march of his people towards Vision 2020, his blueprint for Malaysia's advance towards fully developed status. Born in 1925, Dr Mahathir studied medicine in Singapore, where he met his future wife, Dr Siti Hasmah Mohd Ali. After working as a doctor in government service, he left to set up his own private medical practice in his hometown, Alor Setar. In 1974, he gave that up to concentrate on his political career. Dr Mahathir and his wife have seven children and ten grandchildren.

Dr Mahathir is the initiator of Malaysia's Vision 2020 and the Multimedia Super Corridor.





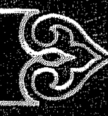


Of

Dr. Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister of Malaysia





Volume 9